

سياسة بريطانيا تجاه الدولة العثمانية
١٨٣٩ - ١٩٠٩



تأليف الدكتور
يوسف حسين عمر
دكتوراه التاريخ السياسي الحديث و المعاصر

٢٠١٦

سياسة بريطانيا تجاه الدولة العثمانية

1839 – 1909م.

تأليف الدكتور

يـوسف حسيـن عمـر

أستاذ التاريخ السياسي الحديث والمعاصر

جامعة الأقصى، غزة.

دار نور للنشر

ساربروكن، ألمانيا.

Saarbrücken, Germany.

الطبعة الثانية

2016م

السلطة الوطنية الفلسطينية.
وزارة الإعلام .
الإدارة العامة للمطبوعات وشؤون وسائل الإعلام.
رقم تسجيل صاحب الإيداع: 372 بتاريخ 2006/5/2م.

للتواصل والاتصال بالمؤلف.
جوال: 00970599753280
تلفون: 0097082856410
Email: yhomar73@yahoo.com

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

بعد التوجه إلي الله بالحمد والشكر، أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل وأخص بالذكر العاملين في مكتبة كلية الآداب، والمكتبة المركزية، ومركز دراسات الشرق الأوسط، ومكتبة الدراسات الشرقية في جامعة عين شمس، وإلى العاملين في مكتبة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية الذين كانوا خير عون لي، وكذلك العاملين في المكتبة المركزية ومكتبة كلية الآداب في جامعة القاهرة، والى العاملين في دار الكتب والوثائق القومية، والعاملين في معهد الدراسات الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية المصرية، ومكتبة الجامعة الأمريكية، ومكتبة مركز البحوث الأمريكي بمصر، ومكتبة القاهرة الكبرى.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني في ترجمة بعض النصوص الأجنبية، وأخص بالذكر الأخوة الأتراك الأعزاء:

"مصطفى أُوزكان باشاران" *Mustafa Özkan Başaran*

و*"حسام الدين أحمد ديكانيول"* *Husamettin Ahmet Dikenyöl*

على ما قدماه لي من مساعدة بعزيمة لا تفتر من خلال القيام بترجمة النصوص من اللغة التركية إلى اللغة العربية.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ الفاضل: *"أمين صوفي عباس"* على ما قام به من جهد من خلال العمل على ترجمة بعض النصوص من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية.

ولكل من ساهم بجهدٍ ما أو بفكرة من أجل إثراء هذا البحث ممن أكون قد غفلت عن ذكرهم.

ولله الفضل من قبل ومن بعد.

الإهـداء ...

- إلى فلسطين: الشعب، الأرض، الهوية، التاريخ، القضية، وشرف وفخر الانتماء إليها.
- شهداء فلسطين: منهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدّلوا تبديلا.
- روح أبي وأمي وأخي.
- زوجتي الحبيبة: جزاء ما صبرت ووفاءٍ لوفائها.
- أبنائي الأحبة: إسلام، ضياء الدين، شمس الدين، نور الدين، ريماس.

قائمة المختصرات

Admiralty Office	A. D. M
Alexandria	Alex.
Balaclava	Bal.
Confidential	Conf.
Constantinople	Cons.
Encyclopedia	Ency.
Erzurom.	Erz.
Eubatoria	Eub.
Extract	Ext.
Foreign Office	F. O.
Page	p.
Part	P.
Political	Pol.
Private	Priv.
Secret	Sec.
Sepastopol	Sep.
St. Petersburg	St. pet.
Telegraph	Tel.
Therabia	Ther.
Volume	Vol.
War Office	W. O.
Undated	U. N
National Library and Archives (N. L. A)	دار الكتب والوثائق القومية
Kisim	قسم بالتركية
Cilt	مجلد بالتركية
Sayi	عدد بالتركية
Loc. Cit.	المصدر والصفحة نفسهما
Ibid,	المصدر نفسه
مجلد	م
جزء	ج
طبعة	ط
صفحة	ص

تنويـه:

هذا الكتاب هو بالأساس رسالة دكتوراه في التاريخ السياسي الحديث والمعاصر، حصلت على تقدير "مرتبة الشرف الأولى" من قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة عين شمس بالقاهرة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر بالأساس عن وجهة نظر السياسة البريطانية ودبلوماسيتها تجاه الدولة العثمانية –تركيا- ولا تعبر بالضرورة عن رأي المؤلف، إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك.

الفهـرس

المقدمة.

كانت بريطانيا منذ القرن السابع عشر وحتى منتصف القرن العشرين تُعد من أكثر الدول تأثيراً على المستويين الأوروبي والدولي، حيث شهدت استقراراً داخلياً انعكس فيما بعد على تطورها السياسي والعسكري والاقتصادي، وعندما تبلورت السياسة الاستعمارية في أوروبا كانت بريطانيا أكثر هذه الدول توسعاً في هذا المجال، حيث حققت نجاحاً استعمارياً كبيراً في مناطق شرق آسيا، عادت عليها بفوائد سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة، لذلك؛ فقد كان لزاماً عليها أن تعمل للحفاظ على مستعمراتها في الشرق بكل الوسائل الممكنة، سياسية كانت أم عسكرية، ولما كان التنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية على أشده؛ فقد عملت بريطانيا للحيلولة دون قيام هذه الدول بالسيطرة على هذه المستعمرات، أو طرق المواصلات المؤدية إليها.

وكانت الدولة الفاصلة بين بريطانيا ومستعمراتها في الشرق الأسيوي هي الدولة العثمانية، بكل ما تمثله هذه الدولة من أهمية لبريطانيا والدول الأوروبية الأخرى، التي كانت تنظر إليها على أنها تمثل موقعاً جغرافياً يمتاز بملازمته لحدودها.

فالدولة العثمانية اعترضت المشاريع الاستعمارية الأوروبية، وحين ضعفت أثارت ما عرف بالمسألة الشرقية التي شغلت أوروبا على اختلاف اتجاهاتهم، ولم يُسدل عليها الستار إلا بانهيار الدولة العثمانية نهائياً.

وهكذا بقيت بريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية ردحاً من الزمن تعتبر الدولة العثمانية العدو الأكبر للمسيحية، ووصمة سوداء تلطخ قيم الحضارة الغربية، وكابوساً يخيم على التطور التاريخي والإنساني للبشرية.

ورغم ذلك؛ فقد كان هناك العديد من العوامل التي أثّرت على تعاطي بريطانيا سياسياً مع الدولة العثمانية، حيث كانت بريطانيا بسبب مصالحها تعلن صداقتها للدولة العثمانية، وتعمل من أجل المحافظة على سيادتها وسلامة ممتلكاتها، في حين كانت معظم الدول الأوروبية ترى ضرورة تقسيم أملاك هذه الدولة، ولم يكن هذا الموقف البريطاني إلا بسبب خوفها من الدول الأوروبية، وخصوصاً روسيا التي تسعى بكل الطرق للوصول إلى المياه الدافئة عبر مضائق الدولة العثمانية وتهديد المصالح البريطانية في الشرق، لذلك؛ فقد وقفت بريطانيا بشدة تجاه كل دولة أوروبية تعمل على تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية تحت أي مبرر كان، واستمر هذا الأمر حتى تبلورت سياسة بريطانيا الاستعمارية تجاه الدولة

العثمانية نفسها بعد مؤتمر برلين 1878، والقاضية بأنه إذا كانت الدول الأوروبية مصِّرة على اقتسام أملاك الدولة العثمانية، فلا بد لبريطانيا وهي الدولة العظمى أن تحظى بالنصيب الأكبر من هذه الأملاك، ومن هنا بدأت السياسة البريطانية تتحول من العمل على المحافظة على أملاك وسيادة الدولة العثمانية إلى العمل على تقسيم هذه الدولة.

مبررات اختيار الفترة:

تعتبر الفترة من 1839 – 1909م من أهم المراحل التي عاشتها بريطانيا والدولة العثمانية في آن واحد، حيث تزامنت هده الفترة مع فترة حروب محمد علي والتي وقفت فيها بريطانيا بقوة إلى جانب الدولة العثمانية وأظهرت بوضوح سياستها المؤيدة لسيادة وتكامل الدولة العثمانية والتي أدت في النهاية إلى عقد مؤتمر لندن عام 1840، وذلك لتسوية المسألة بين محمد علي باشا والدولة العثمانية والدول الأوروبية، وكان قبول الدول الكبرى الاجتماع في لندن هو اعتراف ضمني بالمركز السياسي الممتاز الذي أصبحت تشغله بريطانيا، كما شهدت هذه الفترة مرحلة جديدة من التنظيمات (الإصلاحات) العثمانية بإعلان خط شريف كلخانة عام 1839، وهي تنظيمات تهدف بالأساس إلى زيادة التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدولة العثمانية، وضبط سياستها بما يخدم المصالح العليا لبريطانيا والدول الأوروبية والأقليات العرقية والدينية والمذهبية داخل الدولة العثمانية، بالإضافة إلى أن ذلك يتزامن مع تولي الملكة فيكتوريا عرش بريطانيا، تلك الحقبة التي عُرفت باسم العهد الفكتوري، وذلك بسبب غزارة الأحداث السياسية والاقتصادية والاستعمارية في ذلك العهد، والذي انعكس بشكل مباشر على السياسة البريطانية تجاه العديد من الدول والمناطق وعلى رأسها علاقة بريطانيا وسياستها تجاه الدولة العثمانية.

وكانت بريطانيا حتى عام 1839 من أشد المعارضين لتقسيم أملاك الدولة العثمانية، لكن ومنذ مؤتمر برلين عام 1878 بدأ التوجه البريطاني يتجه إلى ما كانت تتجه إليه العديد من القوى الأوروبية وخصوصاً روسيا والنمسا لتقسيم هذه الأملاك، ورغم ذلك؛ فقد كانت بريطانيا أكثر هذه الدول حذرا في تعاملها مع الدولة العثمانية وسلاطينها، فإلى جانب كونهم غير موثوق بهم؛ إلا أنهم رجال دولة لديهم الملايين من المسيحيين، وبصفة خلافتهم كان لهم نفوذ على رعايا الدول الأوروبية المسلمين، في الوقت الذي كانت فيه ممتلكات بريطانيا أيضاً تشتمل على أكبر عدد من المسلمين في العالم، أما الدولة العثمانية فكانت الثانية.

ومن هنا يمكن القول أن الفترة من 1839 – 1909 كانت تجمع بين سياستين متناقضتين لبريطانيا الأولى من عام 1839 – 1877 وهى سياسة مؤيدة تماماً لاستقلال وتكامل الدولة العثمانية والثانية من عام 1878– 1909 وهي الفترة التي كانت فيها بريطانيا تعمل على تقسيم وتفكيك الدولة العثمانية، ومن هنا تكونت علاقة فريدة بين دولتين فيهما أكبر تجمعين للمسلمين في العالم، ولقد أخذت هذه العلاقة أشكالاً سياسية واقتصادية وعسكرية ودينية وقومية، وتمثلت فيما بين الصداقة والسلم حيناً والعداء أحياناً أخرى، وذلك حتى خلع السلطان عبد الحميد الثاني عام 1909 حيث تولت جمعية الاتحاد والترقي مقاليد الحكم، وهي نقطة تحول هامة في تاريخ الدولة العثمانية وعلاقتها بالدول الأوروبية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها:

- محاولة لدراسة فترة الضعف والانهيار للدولة العثمانية، ومحاولة بريطانيا الاستفادة من هذا الضعف بما لا يتناقض مع الثوابت في سياستها العامة.
- محاولة سد الفراغ في المكتبة العربية التي تفتقر إلى المؤلفات الخاصة عن السياسة الأوروبية وخصوصاً البريطانية تجاه الدولة العثمانية، مما يضطر القارئ إلى التشتت بين الكتب المختلفة، والمكتبات لاستيفاء هذا الموضوع، أو أن يضطر القارئ إلى اللجوء إلى المؤلفات الأجنبية، وما يعترض هذه العملية من ترجمات من لغات مختلفة إلى اللغة العربية، مما يجعل العملية تسير بشكل أصعب.
- محاولة لمعالجة الموضوعات بحيادية، حيث أن كثيراً من المؤلفات قد غزاها التعصب القومي والديني والمذهبي، مما جعل الحيادية فيها أمراً ثانوياً.
- إيجاد دراسة موثقة تعتمد بالأساس على الوثائق البريطانية والعثمانية، والمصادر الأساسية لهذه الدراسة، مثل الكتب والصحف والمجلات ودوائر المعارف العربية والأجنبية.

هدف الدراسة:

أما الهدف من اختيار هذه الدراسة، فيكمن في:

- إضافة دراسة جديدة إلى مجموع الكتب عن التاريخ البريطاني والعثماني، والتي إن قورنت بالكتب الأجنبية تعتبر قليلة.
- إيجاد دراسة محددة بشكل خاص عن أهم المراحل والمعالم في سياسة بريطانيا وعلاقتها بالدولة العثمانية منذ عام 1839 وحتى عام 1909 وهي الفترة التي ازداد فيها انفتاح الدولة العثمانية على الغرب، ومن ثم الضعف والانهيار، في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تسير بخطى واسعة نحو تكوين إمبراطوريتها واتخاذ سياسات متباينة للحفاظ عليها.

أسئلة الدراسة:

تأتي هذه الدراسة للإجابة على العديد من الأسئلة منها:

- ما هي أسباب تبلور السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية؟.
- ما هي أهم معالم السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية؟.
- ما هي أهداف الصراع البريطاني على مصالحه المتعلقة بأملاك الدولة العثمانية؟.
- ما هي العوامل التي أدت ببريطانيا إلى القيام بالحفاظ على تكامل واستقلال الدولة العثمانية؟.
- ما هي الأسباب التي أدت إلى تغير السياسة البريطانية الهادفة إلى المحافظة على تكامل واستقلال الدولة العثمانية؟.
- ما هي العوامل التي كانت تلزم الصداقة حيناً والعداء حيناً أخر بين بريطانيا والدولة العثمانية؟.
- ما هي المكتسبات التي حققتها بريطانيا من سياستها الخارجية تجاه الدولة العثمانية؟.
- ما هو موقف الدول الأوروبية من السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية؟.
- كيف انعكست العلاقات بين بريطانيا والدولة العثمانية على علاقاتهما مع الدول الأوروبية؟.

الدافع على الدراسة:

أما الدافع على كتابة هذه الدراسة فيكمن في توفر العديد من وثائق وزارة الخارجية البريطانية (Foreign Office (F.O "Public Record Office" حيث تم استياق جزء كبير من هذه الدراسة من خلال هذه الوثائق الموجودة في دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، وهى وثائق غير منشورة ومنقولة بخط اليد، إلى جانب العديد من الوثائق المنشورة في مؤلفات وثائقية خاصة.

كما تم الاعتماد على عدد كبير من المصادر الأجنبية وخصوصاً الإنجليزية، مثل المذكرات الشخصية والسيرة الذاتية لأناس مثّلوا أهمية كبيرة في تاريخ بريطانيا ومستقبلها مثل رؤساء الحكومة والوزراء والسفراء ممن تقلدوا العديد من المناصب.

كما تمت العودة إلى العديد من المؤلفات الإنجليزية الحديثة من أجل الإطلاع على المزيد من وجهات النظر بشكل أوسع وأشمل، خصوصاً وأن هذه المؤلفات كانت تحمل في طياتها تصورات تحليلية للأحداث التاريخية الجدلية.

ولأن الصورة لا تكتمل إلا بتغطية الشق الآخر من الدراسة وهى الدولة العثمانية؛ فقد تمت العودة إلى بعض الوثائق العثمانية المنشورة، إلى جانب العديد من المؤلفات العثمانية والتركية، وذلك من أجل تَفَهُم وجهة النظر التركية من الأحداث.

وإلى جانب ذلك، فقد تم الاعتماد على عشرات المقالات باللغتين الإنجليزية والتركية، والتي تم نشرها في مجلات علمية محكّمة والتي عالجت الكثير من التفاصيل الدقيقة لبعض الأمور والقضايا الخلافية بين بريطانيا والدولة العثمانية.

أما المصادر العربية؛ فقد كان حظها في هذه الدراسة قليل، وذلك للعديد من الأسباب أهمها:

- أن هذه الدراسة هي بالأساس دراسة تتعلق بقطرين غير عربيين هما بريطانيا والدولة العثمانية.
- أن الأمانة العلمية والبحث العلمي الدقيق يستلزم استيفاء المادة العلمية من مصادرها الأساسية، وهى المصادر البريطانية والتركية، إلى جانب افتقار المكتبة العربية إلى المؤلفات الكافية التي تُغطّى تفاصيل مثل هذه الدراسات لأسباب كثيرة منها عزوف الباحثين والمؤلفين عن تجشم عناء البحث في مثل هذه الدراسات

بسبب ما يلاقيه الباحث من عناء وصعوبة الترجمة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية.

- أما الدراسات القليلة التي تناولت بعضٍ من العناصر المتعلقة بهذه الدراسة فقد امتازت بالعمومية والسطحية وضعف المصادر الأساسية، إلى جانب افتقارها إلى المصداقية والدقة في كثير من الأحيان.
- توفر الرغبة الذاتية لمعرفة أهم معالم السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية والتي أثرت كثيراُ في صياغة الواقع السياسي في العديد من المناطق في عدة قارات مختلفة.
- توفر المعرفة المسبقة بالتاريخ العثماني والأوروبي من خلال دراسة الماجستير وإعداد رسالتها.

فصول الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى تمهيد وسبعة فصول وخاتمة.

تناول التمهيد: فلسفة السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية حتى عام 1838، وهو بمثابة مدخل يعطى فهماً عاماً وتلخيصاً لسياسة بريطانيا تجاه الدولة العثمانية حتى بداية فترة هذه الدراسة والتي من شأنها تسهيل الربط فيما بين فصول الدراسة.

الفصل الأول: تم البحث فيه عن بريطانيا والمسألة المصرية من عام 1838-1841 وتطور المسألة المتعلقة بالحروب التي خاضها محمد علي مع الدولة العثمانية، وموقف بريطانيا المؤيد للدولة العثمانية والمعارض له ولفرنسا التي عملت على دعمه وتأييده، الأمر الذي انتهى بعقد مؤتمر لندن عام 1840 حيث عادت الأمور إلى ما كانت عليه في السابق، مع مناقشة بعض الأمور التي ارتبطت أو نتجت بشكل أو بآخر عن المسألة المصرية مثل إصلاحات شريف كلخانة عام 1839 ومعاهدة لندن للمضائق 13 يونية 1841.

الفصل الثاني: تم الحديث فيه عن الدبلوماسية السياسية البريطانية حتى حرب القرم 1853، حيث تم توضيح الأسباب والمقدمات التي أدت إلى هذه الحرب وموقف حكومة بريطانيا منها مثل ثورات عام 1848، مشاريع القيصر الروسي لتقسيم أملاك الدولة العثمانية ونشأة الخلاف على الأماكن المقدسة في فلسطين، والتي كانت نتيجتها اندلاع حرب القرم عام 1853.

الفصل الثالث: وهو بعنوان سياسة بريطانيا تجاه الدولة العثمانية خلال حرب القرم 1853-1856، حيث تم التطرق إلى موقف بريطانيا من مسألة إعلان روسيا الحرب على الدولة العثمانية وتطورات الموقف حتى قيام بريطانيا وفرنسا والدولة العثمانية بإعلان الحرب بدورهم على روسيا، الأمر الذي كان نهايته التوصل إلى مؤتمر واتفاقية باريس عام 1856، والتي وضعت حداً لهذه الحرب، وأرست أسس جديدة في العلاقات الأوروبية والعلاقات التبادلية بين بريطانيا والدولة العثمانية، بالإضافة إلى بعض المواضيع الناتجة عن هذه الحرب مثل إصلاحات خط همايون.

الفصل الرابع: الدبلوماسية السياسية البريطانية حتى الحرب الروسية العثمانية 1877، حيث تم الحديث عن بعض الأمور التي شهدت بداية تذبذب السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية امثل المسألة البلغارية، كما تم التطرق إلى المقدمات والأسباب التي أدت إلى وقوع الحرب، وصولاً إلى مذكرة أندراسي في 30 ديسمبر 1875، ومذكرة برلين في 11 مايو 1876، ومؤتمر إستانبول في 23 ديسمبر 1876، ومذكرة لندن في 31 مارس 1877، وصولاً إلى الترتيبات النهائية للحرب الروسية العثمانية.

الفصل الخامس: تناول الدبلوماسية السياسية البريطانية أثناء الحرب الروسية العثمانية 1877-187، حيث تم الحديث عن بداية الحرب وتبلور سياسة الحياد داخل الحكومة البريطانية وموقف الملكة والمعارضة والرأي العام البريطاني من ذلك، وأثر ذلك الأمر على العلاقة داخل الحكومة البريطانية وفي علاقاتها مع الدولة العثمانية.

الفصل السادس: الدبلوماسية السياسية البريطانية ومؤتمر برلين 1878، وهو المؤتمر الذي أعقب الحرب الروسية العثمانية، حيث تم التركيز على مقدمات مؤتمر برلين مثل معاهدة أدرنة في 31 يناير 1878، ومعاهدة سان استيفانو في 3 مارس 1878، ومعارضة بريطانيا لهاتين الاتفاقيتين، وصولاً إلى مؤتمر برلين، وقيام بريطانيا بالتحضير لهذا المؤتمر من خلال الاتفاقيات السرية مع روسيا والنمسا والدولة العثمانية، مع التركيز على الإنجازات البريطانية في هذا المؤتمر.

الفصل السابع: بريطانيا وسياسة تقطيع أوصال الدولة العثمانية، حيث تناول هذا الفصل سياسة بريطانيا في مصر، وخصوصاً موقف بريطانيا المعارض لشق قناة السويس، وما آلت إليه الأمور من قيام بريطانيا بشراء أسهم مصر في هذه القناة، وتطور المصالح البريطانية في مصر، الأمر الذي أفضى إلى قيام بريطانيا باحتلالها عام 1882، كما تم

التطرق إلى موقف بريطانيا من المسألة الأرمنية وتطورها، وسياسة بريطانيا لتكوين الأحلاف ضد الدولة العثمانية، وصولاً إلى نهاية المسألة الأرمنية، كما تم التطرق إلى موقف بريطانيا من المشكلة اليهودية، وقيام العديد من الشخصيات السياسية بتبني هذه المسألة والعمل على حلها، كما تم التطرق إلى دور بريطانيا في دعم المعارضة العثمانية، وقيامها بدعم الانقلابات العسكرية، وخصوصاً ثورة عام 1908 والتي أدت في نهاية الأمر إلى خلع السلطان عبد الحميد عام 1909.

منهج الدراسة:

سيتم خلال هذه الدراسة العمل على اتباع الطريقة الوصفية في معالجة الموضوعات، مما يساعد على فهم الأمور، ويجعلها أكثر مرونة ووضوحاً.

التمهيد

فلسفة السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية حتى عام 1838.

أولاً: ماهية المسألة الشرقية.

ثانياً: بريطانيا وتطور المسألة الشرقية.

تمهيد

فلسفة السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية حتى عام 1838م.

أولاً: ماهية المسألة الشرقية.

تُعد بريطانيا من أكثر الدول الأوروبية اهتماماً بالدولة العثمانية، وذلك بعد تطور بريطانيا السياسي والعسكري والاقتصادي، والذي انعكس على سياستها الاستعمارية، واستطاعت بذلك تحقيق نجاح مميز في هذا المجال في مناطق شرق آسيا، حيث أصبحت للدولة العثمانية حينها قيمة استراتيجية واقتصادية؛ لذلك فقد عملت بريطانيا على الحفاظ عليها بشتى الوسائل والطرق، ولما كانت الدولة العثمانية تشكل منطقة فاصلة بينها وبين الممتلكات التي احتلتها في الشرق، وفي ظل رغبة روسيا والنمسا وفرنسا التوسع على حساب الدولة العثمانية بما يهدد تلك المصالح؛ أصبح هناك صراع مرير بين هذه الدول وهو ما عرف باسم "المسألة الشرقية".

ولقد وقع هناك اختلاف واضح في تعريف وتحديد نشأة المسألة الشرقية، حيث قام المؤرخ التركي "كارال" Karal بتعريفها: بأنها النزاع المستمر بين المسيحية والإسلام، أي مسألة حروب صليبية متقطعة بين الدولة القائمة بأمر الإسلام وبين الدول المسيحية[1].

ومن المؤرخين من يُعرف هذه المسألة بأنها: بداية التدخل العثماني وسيطرته على الأجزاء الأوروبية في بداية توسع هذه الدولة، ثم يتطرقون إلى مرحلة الضعف والانهيار، ولعلهم بذلك يريدون القول: أن المسألة الشرقية بدأت فعلاً مع وجود الدولة العثمانية في المناطق الأوروبية، حيث اعتبروا الدولة العثمانية بمثابة دولة معادية للإنسانية Anti–Human[2].

ويُعطي البعض الآخر تفسيراً حديثاً للمسألة الشرقية، وهو أن بدايتها ترجع إلى مطلع النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ومنذ ذلك الوقت ظهرت المشكلات التي

---

(1) Karal, Enver Ziya. Osmanli Tarihi, Nizam-i Cedit ve Tanzimat Devirleri 1789-1856 (Ankara: Türk Tarih Kurumu Basimevi, 1947), Cilt. V, s. 208.
(2) Hazen, Charles Downer. Europe Since 1815 (London: G. Bell & Sons, 1910), p.602-3.

تطورت واستمرت في القرن التاسع عشر ووصلت إلى القرن العشرين، وبانتهاء الدولة العثمانية انتهت هذه المسألة[1]. أما المؤرخ "ستانفورد شو" Stanford Shaw فيذهب إلى تعريف المسألة الشرقية بأنها: "العلاقات الدبلوماسية الأوروبية بخصوص الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين"[2].

وقد أُستعمل مصطلح المسألة الشرقية لأول مرة في "مؤتمر فينا" عام 1815 على اعتبارها مصطلحاً سياسياً، ثم بعد ذلك تم تداوله بكثرة بين علماء التاريخ والسياسة؛ وذلك عندما توغل نابليون بونابرت في أوروبا، ولقد اجتمع المؤتمر لتنظيم الخريطة الأوروبية، وكانت روسيا قد حاولت إدخال مشاكلها ضمن أعمال المؤتمر، حيث كانت القومية تنتشر في شرقها وتتطور، لكن وتحت التأثير البريطاني لم يتم الحديث عن هذه المشاكل، وركّز الحاضرون على الوضع الخاص بالطوائف المسيحية الموجودة تحت سيطرة الدولة العثمانية، ولهذا السبب أُستخدم مصطلح المسألة الشرقية، الذي أُريد به حال الطوائف المسيحية داخل الدولة العثمانية، وبذلك أرادوا القول: أن المسألة الشرقية تلازمت مع زمن نابليون بونابرت[3].

ومن هذا المصطلح وهذا المؤتمر نفهم أن المسألة الشرقية لم تكن قبل ذلك التاريخ قد حُدّدت جغرافيتها وتاريخها، ولكن بعد ذلك التاريخ استخدمت هذه الكلمة من قبل الكثير من رجال السياسة بمعاني وتفسيرات كثيرة، فمنذ بداية النصف الأول من القرن التاسع عشر أصبحت المسألة الشرقية بالمعنى العام تعني: مجموع الدولة العثمانية، وفي النصف الثاني منه أصبحت تعني تقسيم أراضي الدولة العثمانية في أوروبا، وفي القرن العشرين أُستخدمت هذه الكلمة بمعنى تقسيم جميع أراضي الدولة العثمانية[4].

وقد حكمت المسألة الشرقية بالنسبة لأوروبا عموماً ثلاثة عوامل هي:

1- ضعف الباب العالي المتزايد في العاصمة العثمانية.

---

(1) Karal. Osmanli, Cilt. V, s. 208
(2) Shaw, Stanford J – Shaw, Ezel Kural. History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Reform, Revolution, and Republic, The Rise of Modern Turkey 1808-1975 (Cambridge: Cambridge University Press; 1977), Vol. 2, p. 481.
(3) Karal. Osmanli, Cilt. V, s. 207; Jackh, Ernest (ed). Background of the Middle East (New York: Cornell University Press, 1952), p.123; Lenczowski, George. The Middle East in World Affairs (New York: Cornell University Press, 1952), p. 14.
(4) Karal. Osmanli, Cilt. V, s. 207.

2- ظهور عدد من القوميات المسيحية الصغيرة الفتية في شبه جزيرة البلقان.

3- أثر الأمرين على سياسة الدول العظمى[1].

وتُحَدَد عناصر العوامل الثلاثة السابقة كالآتي:

أولاً: حكومة شرقية في أوروبا "تسيء حكم ملايين المسيحيين"، وسُلطاتها في طريق الانهيار.

ثانيا: مجموعة من الدول الكبرى تعمل روسيا من بينها بشكل فردي للإسراع بانهيار الدولة العثمانية على وجه العموم.

ثالثاً: وجود مجموعات من القوميات المسيحية الصغيرة خاضعة للدولة العثمانية قد عملت على تنظيم وتقوية نفسها تدريجياً بغية التخلص من "الظلم العثماني"، وقد أدى هذا الموقف خلال القرن التاسع عشر إلى ثورات كثيرة من قبل هؤلاء ضد السلطان[2].

وكان الاعتقاد السائد أن الدولة العثمانية تجاوزت الشيخوخة وآن انحلالها، وكل دولة تطلب حقها من تلك الغنيمة، ويتذرعون إلى ذلك غالباً بأسباب دينية، فيزعمون أنهم يريدون حماية المسيحية في الشرق أو القصاص من بعض الحكام لأنهم تعدوا على مصالحهم أو نحو ذلك من الذرائع[3].

ثانياً: بريطانيا وتطور المسألة الشرقية.

من السهل تتبع خطط توسع الدول الأوروبية، فهناك في آسيا وأفريقيا، حيث الأراضي الواسعة التي لم تُستعمر بعد، الأمر الذي جعل لبريطانيا والعديد من هذه الدول فرصة مشجعة للسيطرة عليها وصرف النظر عن القارة الأوروبية التي لم يكن فيها مجال للتوسع إلا في حالة التوتر والاضطراب التي كانت تسود البلقان، وحالات التقهقر المتزايدة التي كانت تلازم الدولة العثمانية؛ وعليه فقد كانت روسيا أكثر هذه الدول اهتماماً

---

(1) Grant. A J – Temperley, Harold. Europe in Nineteenth and Twentieth Centuries 1789-1939 (London: Longmans, Green, 1948), p. 256; Albercht – Carrie, Rene. A Diplomatic History of Europe Since the Congress of Vienna (London: Methuen, 1958), p. 167.

(2) Grant – Temperley. Europe, p. 257.

(3) لبيب، حسين. تاريخ المسألة الشرقية (مصر: مطبعة دار الهلال، 1921)، ص4.

وأطماعاً[1]، وكان التصور الروسي للتوسع جنوباً نحو المياه الدافئة عبر الدولة العثمانية يثير قلق بريطانيا ورجال سياستها، الذين اعتقدوا أن الطريق إلى الهند خط أحمر يجب المحافظة عليه مثل المحافظة على مضيق جبل طارق Gibraltar[2].

وكان اهتمام بريطانيا في المنطقة ينبع أساساً من أن مناطق الشرق لعبت دوراً هاماً في قيادة جزء من التاريخ الأوروبي حيث تحتل موقعاً عظيماً للحضارة والمدنية، كما أنها مهد الديانات اليهودية والمسيحية والإسلام، وتشكل جسراً بين آسيا وأفريقيا، وتقاطع الطرق الذي جعل العديد من الغزاة يسيرون إليها في محاولة للسيطرة عليها، كما أنها تمتاز بشبكة من المواصلات الهامة أدت إلى توسيع تجارة أوروبا ونفوذهم في آن واحد، كما سهّلت لهم سبل الإبحار، ووفرت عليهم مشاق الإبحار حول أفريقيا، وذلك مثل منطقة السويس حتى حفر القناة أو عبر البحر الأسود، والخليج العربي، والتي تتصل بالمحيط إلى الهند[3].

أما الدولة العثمانية، فقد كانت تسيطر على جزء كبير من مناطق شرق البحر المتوسط، وعندما بدأ انحدار التوسع العثماني –الذي بدأ من القرن السابع عشر– تغيرت الصورة وبدأت روسيا والنمسا بتوسيع قواتها البرية، في حين طورت بريطانيا قواتها البحرية[4]، وترتب على تلك الأحداث التي دارت منذ أواخر القرن الثامن عشر نتائج هامة، ففي وجه محاولات الزحف الروسي جنوب شرق البحر المتوسط[5]، وفي ظل رغبة فرنسا بعدم الغياب عن تلك المنطقة باسم حماية المسيحيين، نجد أن بريطانيا تبدي رغبة عارمة في حماية طريق الهند[6]، وتعاملوا من هذا المنطلق على أساس "أن الروس ليسوا الشعب الوحيد على الأرض"[7] The Russians are not the only people، لذلك؛ فقد عملت

---

(1) Grant – Temperley, Europe, p. 369.
(2) Monroe, E. The Mediterranean in Politics (Oxford: Oxford University Press, 1938), p. 5; Paneth, Philip. Turkey, Decadence and Rebirth (London: Alliance Press, 1943) p.16
(3) Chatham House Study Group, British Interests in the Mediterranean and Middle East (Oxford: Oxford University Press, 1958), p. 1.
(4) Ibid, p. 2.
(5) Karal, Enver Ziya. “Ingiltere’nin Akdeniz Hakimiyeti Hakkinda”, Osmanli Vesikalari, Sayi. II, p. 122-34.
(6) Monroe. The Mediterranean, p.5; Paneth. Turkey, p. 16;
مانتران، روبير. تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي (ط1، القاهرة: دار الفكر، 1993)، ج2، ص48.
(7) Luke, Sir Harry. The Old Turkey and the New, From Byzantium to Ankara (London: Geoffrey Bles, 1955), p. 55.

بريطانيا للوقوف في وجه أي تقدم روسي يُهدد وحدة وسلامة أملاك الدولة العثمانية، وذلك لتأمين مصالحها ودعم المراكز البريطانية في حوض البحر المتوسط، والعمل على سلامة مواصلاتها مع الهند[1].

والواقع أن مسألة مصالح بريطانيا واهتماماتها في المنطقة لا يمكن أن تُناقش دون بعض الاعتبارات لتاريخ بريطانيا في المنطقة، وهذه العلاقات تتخذ نوعين هما:

الأول: علاقاتها مع دول وشعوب المنطقة.

الثاني: علاقاتها مع القوى الأخرى التي لها مصالح في هذه المنطقة[2].

وهناك اعتقاد بأن المسألة الشرقية ترجع أساساً إلى بداية اتصال بريطانيا مع الهند، بل أن البعض عرّف المسألة الشرقية في 19 نوفمبر 1895 بأنها: "مسألة الهند والإمبراطورية الإنجليزية في آسيا" la question d' Orient c'est la question de l'Lnde et de l'Empire anglais en Asie[3]، والتي أقيمت عبر البحار، حيث كانت التجارة عبر البحار رخيصة جداً، وتتم عن طريق الحرير والخليج العربي والعراق وسوريا والبحر الأحمر والمتوسط، وهي مناطق تقع تحت السيادة الروحية للدولة العثمانية[4].

ولقد تعرضت الدولة العثمانية في سنوات ما بين 1788-1791 لهجوم روسي نمساوي مشترك، وتقدمت روسيا بجيوشها تحت شعار حماية المسيحية حتى وصلت ميناء "أوكزاكوف" Oczakov على البحر الأسود، فقام رئيس الوزراء "بت" Pitt – لورد تشاتام فيما بعد Lord Chatham– باسم بريطانيا ضد هذا الزحف والتهديد لسلامة الدولة العثمانية، ورغم أن البرلمان لم يسانده في موقفه هذا؛ إلا أنه أرسى قاعدة سار عليها خلفاؤه من بعده مثل "جورج كاننج"George Canning (1770-1827) في مقاومة أي توسع روسي لمدة تقارب من 90 عاماً، باعتبار أن الدولة العثمانية تشكل حائلاً دون توسع روسيا

(1) Kedourie, Elie. England and the Middle East, The Destruction of the Ottoman Empire 1914-1921 (London: Bowes & Bowes, 1956), p. 10.
(2) Chatham. British, p. 1.
(3) Documents Diplomatiques Francaise 1871-1914, (Paris: Imprimerie Nationale, 1930), 1 Serie, Vol. 2, p. 16; Sonyel, Salahi Ramsdan. The Ottoman Armenian, Victims of Great Power Diplomacy (London; K. Rustem & Brother, 1987), p. 28
(4) Bullard, Sir Reader. Britain and the Middle East From the Earliest Times to 1950 (London: Hutchinson's University Library, 1951), p. 28-9.

في الشرق، مما اضطر روسيا حينها إلى إعادة بعض الأراضي التي احتلتها، وأخذت بريطانيا منذ ذلك الوقت تعمل على حماية الدولة العثمانية التي أصبحت تشكل خطراً "ليس بسبب قوتها؛ إنما بسبب ضعفها"[(1)].

وكانت سياسة كاننج تقوم على أساس عدم قيام بريطانيا بإشغال نفسها بالأمور الأوروبية؛ إلا في حال الأزمات الخطيرة، والتي يُصبح معها التدخل ضرورياً من أجل دفاع أو رد بريطانيا أي اعتداء يقع على مصالحها الخاصة، بحيث يجب على بريطانيا في هذه الحالة أن تتدخل وبشكل قوي وحاسم، أما في الأوقات التي تسير فيها الأمور سيراً طبيعياً، فإن على بريطانيا أن تُركِّز أنظارها على شؤونها الخاصة، وتسعى لحماية تجارتها وأراضيها من أي تدخل من خلال درعها المتمثل بأسطولها البحري القوي، وقد لخص كاننج أفكاره بأن "كل أمة لذاتها، أما الله فلنا جميعاً"، وعلى هذا يمكن القول أن سياسة كاننج كانت سياسة وطنية بريطانية لا أوروبية[(2)].

لكن كاننج أكد أن ذلك لا يعني انعزال مصالح بريطانيا عن أوروبا، حيث قال: "أيها السادة: إن مصلحة بريطانيا ليست هي المصلحة التي تقف بمفردها منعزلة، إن وضع بريطانيا يمنعها من الوقوف في عزلة، ذلك أن رخائها مرتبط برخاء الأمم الأخرى واستقرارها مرتبط بالنظام الأوروبي، إلا أن ذلك لا يستتبعه بالضرورة أن نتورط في كل مناسبة من خلال القيام بنشاطات تطفلية، فعلينا أن نوفر قوتنا من أجل استخدامها في اللحظة المناسبة"[(3)]، ورغم هذا المبدأ؛ إلا أن كاننج استمر على نهج سلفه "بت" بشأن مصالح بريطانيا المتمثلة بالحفاظ على تكامل الدولة العثمانية واستقلالها أمام روسيا من أجل الحفاظ على مصالح بريطانيا في الشرق وخصوصاً في الهند.

إن اختلاج فكرة سياسة بريطانيا في الشرق في ذلك الوقت كان ناتجاً عن التوسع الروسي على حساب الدولة العثمانية، مما قد يهدد طرق المواصلات إلى الهند بوقوع مناطق أخرى في المستنقع الروسي[(4)]، واستمر النهج البريطاني في العمل على صيانة الدولة

---

(1) Grant–Temperley. Europe, p. 256; Bullard. Britain, p. 30; Marriott, J.A.R. England Since Waterloo (London: Methuen, 1913), p. 219; Sonyel. The Ottoman, p.27.

(2) السيد، نعمة حسن محمد. بريطانيا وسياسة العزلة المجيدة 1879-1907، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: عبد الحميد البطريق – محمد عبد الوهاب سيد أحمد، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1999، ص35.

(3) المرجع والصفحة نفسهما.

(4) Luke. The Old, p. 55.

العثمانية والمحافظة على وحدة أملاكها وأراضيها والعمل على تقويتها إلى حد ما، ليس من أجل الأتراك العثمانيين؛ ولكن لأن بريطانيا كانت دولة عظمى، والهند لها مكانة كبيرة ويجب استثمارها وإدارتها والاحتفاظ بها[1].

وعند الحديث عن بريطانيا؛ فإن لديها هي الأخرى أمل في التوسع خارج أوروبا وليس داخلها، كما كان لديها سياسة أوروبية عامة، وأساس هذه السياسة هي "توازن القوى" Balance of Powers، وهي السياسة التي أُرسيت قواعدها في وقت متأخر من القرن الخامس عشر[2]، الأمر الذي يعني من وجهة النظر البريطانية وأسس سياستها الخارجية الحفاظ على الخريطة الجغرافية لبريطانيا والدول الأوروبية والمحافظة على قوة بريطانيا البحرية والتجارية ومصالحها الاستعمارية وخصوصاً في الشرق، وقد عمل رجال السياسة البريطانية لقرون عديدة من أجل الحفاظ على هذه المصالح وعدم المس بها[3]، خصوصاً وأن بريطانيا كانت أعظم القوى الاستعمارية في أوروبا والتي عُرفت "بالإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس"[4] On which the sun never sets ولأن الحكومات البريطانية المتعاقبة والشعب الإنجليزي لا يريدون تفوقاً من قبل أي دولة أوروبية عليهم، لذلك فقد عملوا من أجل ضبط الأوضاع في القارة الأوروبية بما يحقق المصالح البريطانية، ونتيجة لهذا المبدأ؛ فإن الإنجليز مثل الفرنسيين لا يريدون تدخل روسيا في الشؤون الأوروبية، ولكن رأي ساسة لندن في إيقاف المد الروسي كان مختلفاً تماماً عن رأي ساسة باريس[5]، لذلك؛ فإن أسلم الطرق لحل المشكلة يقضي بالحيلولة دون الصراع بين الدول العظمى، الأمر الذي سيؤدي إلى تقسيم الدولة العثمانية، وفي هذه الحالة سوف تقوم روسيا باحتلال إستانبول، وقد تحتل كذلك آسيا الصغرى، أما السيادة على البلقان فسوف يكون مجالاً للصراع بين روسيا والنمسا، في حين ستطالب فرنسا بسوريا ومصر وشمال أفريقيا، والنتيجة المتوقعة ظهور قوى

(1) Karal, Enver Ziya. Osmanli Tarihi, Islahat Fermani Devri 1856-1861 (Ankara: Türk Tarih Kurumu Besimevi, 1983), Cilt. VI, s. 16.
(2) Palmer, Norman D - Perkins, Howard C. International Relations (Boston: Houghton Mifflin, 1957), p.248.
(3) Ibid, p. 732, MacRidis, Roy C (ed). Foreign Policy in World Politics (New Jersey: Prentice-Hall, 1972), p. 39
(4) Ibid, p. 734.
(5) Karal. Osmanli, Cilt. VI, s. 51-2.

متصارعة ضد بريطانيا، وفي مقدمتها روسيا وفرنسا عند مداخل الهند أو في الطريق إليها[1].

لكن روسيا لم تُسلّم بالأمر؛ لذلك فقد أعطت صورة مغرية للظلم البريطاني لملايين الهنود، معتبرة نفسها "الطبيب" القادم من الشمال الذي ينتظره المريض ليخلصه من عذاباته[2]، ولأن سياسة بريطانيا ودبلوماسيتها تجاه الشرق هي مسألة اتصالات بالهند[3]، فقد أصبح هناك آلية سياسية في بريطانيا دُعمت من قبل القوى لحماية الدولة العثمانية وعدم تحكم روسيا بالمضائق[4].

أما الطريق الثاني المؤدي إلى الهند فقد كان يمر عبر نهري دجلة والفرات والخليج، وهو الطريق الذي يمر أيضاً في الأراضي التي هي تحت سيطرة الدولة العثمانية، ولهذا السبب فقد تزايد اهتمام بريطانيا بوحدة وسلامة الأراضي العثمانية، كما عملت بريطانيا على عدم تمكين روسيا وفرنسا من احتلال هذه الطرق والسيطرة عليها وذلك لكونها تشكل أهمية سياسية واستراتيجية كبرى لبريطانيا[5].

ولقد كانت بريطانيا قوية من الناحية التجارية، وكان لها قوات بحرية كبيرة جداً، لذلك؛ فقد عملوا على المحافظة على اقتصادهم، وأبدوا اهتماماً بالمقاطع المائية والمضائق، ولهذا السبب فقد عملوا للسيطرة على هذه المناطق[6]، وتعزيز طرق مواصلاتها مع الهند من خلال السيطرة على العديد من الجزر ومناطق الارتكاز التي تتحكم في طرق المواصلات البحرية الدولية، ومن ذلك جبل طارق، ومالطا، وفيما بعد قبرص، وكريت في البحر المتوسط، وبرمودا والبهاما في شمال المحيط الأطلنطي، وجزر الفوكلاند The Falkland

(1) Marlowe, John. Cromer in Egypt (New York: Praeger, 1970), p. 7-8.
(2) Sumner, B.H. Survey of Russian History (London: Duckworth, 1944), p. 436.
(3) Thornton, A.P. "The Mediterranean, The Middle East and Egypt", The New Cambridge Modern History (Cambridge: At the University Press, 1962), Vol. XI, p. 568.
(4) The Royal Institute of International Affairs. The Middle East, A Political and Economic Survey (London – New York: Royal Institute of International Affairs, 1954), p.11; Wolf, Leonard. S. The Future of Constantinople (London: George Allen & Unwin, 1917), p. 103.
(5) Karal. Osmanli, Cilt. V, s.212.
(6) Aksun, Ziya Nur. Osmanli Tarihi, Osmanli Devleti'nin Tahlilli, Tenkidli Siyasi Tarih (Istanbul: Ötüken Neşriyat A.Ş, 1995), Cilt. 4, s. 236.

Islands في جنوب المحيط الأطلنطي[1]، وبكلمة؛ سيطرت بريطانيا على المناطق التي تقع على الطريق إلى المناطق العربية والخليج العربي والهند[2]، كما أقامت فيما بعد نقاط تحكم بريطانية برية وبحرية في الطريق بين العراق والهند[3]، وأصبحت هذه المناطق المرتكز الرئيسي للاستعمار البريطاني، وعلى ذلك كان اهتمامها بالدولة العثمانية اهتماماً سياسياً واستراتيجياً واقتصادياً يؤدي إلى احترام سيادتها[4] في زمن اتسم بالعدوان الروسي، والتركيز السياسي لألمانيا، والتوسع البريطاني فيما رواء البحار[5].

ومن وجهة نظر البعض فإن حملة "نابليون بونابرت" على مصر أدت بالبريطانيين إلى الاهتمام أكثر بالهند وطرق مواصلاتها ضد أي توسع في أي جزء من الشرق من قبل أي قوة أوروبية أخرى[6]، ففي نهاية القرن الثامن عشر كانت بريطانيا قد أمنت روسيا ولو مؤقتاً في الشرق، حيث بدأت مرحلة طويلة من المنافسة الناشئة بين بريطانيا وفرنسا[7]، خصوصاً وأن الأخيرة ظهرت على مسرح الأحداث كدولة قوية ومنافسة، والتي قال نابليون فيها: "لا ضرورة لاستعمال المحاولة للإبقاء على الدولة العثمانية؛ لأننا سوف نشهد سقوطها في زماننا"[8]، مما دفع رئيس الوزراء البريطاني "تشاتام" للقول: "إن الخطر الوحيد الذي بريطانيا بحاجة للخوف منه سوف يكون في يوم من الأيام هو رؤية فرنسا تصل معدلاً ما، كقوة بحرية وتجارية واستعمارية"[9].

لذلك؛ فإن بريطانيا تدخلت بقوة، وبرزت نداءات تؤكد حتمية تقديم حكومة بريطانيا كل أشكال العون للدولة العثمانية، ومنها؛ تقديم العون المالي لها على الفور لتمكينها من

---

(1) Jeffries, Sir Charles. The Colonial Office (London: George Allen & Unwin, 1956), p. 28; Seton –Watson, R.W. “The Foundations of British Policy”, Transaction of the Royal Historical Society, p. 62; Karpat, Kemal H (ed). The Ottoman State and its Place in World History (Leiden: E. J Brill, 1974), p.112-113.
(2) Seton – Watson. “The Foundation“, p. 62.
(3) Lenczowski, George. The Middle East in World Affairs (New York: Cornell University Press, 1952), p. 22.
(4) Yale. William. The Near East, A Modern History (Michigan: The University of Michigan Press, 1958), p. 58-9.
(5) Veitch, George Stead. Empire and Democracy 1837-1913 (London: T.C & E.C Jack, 1913), p. 14.
(6) Yale. The Near East, p. 59.
(7) Chatham, British, p. 2.
(8) Ergang, Robert. Europe Since Waterloo (Boston: D.C. Heath, 1954), p. 316
(9) Bülow, Prince Bernhard Von. Imperial Germany (London: Cassell, 1914), p. 26.

استعادة قوتها للوقوف في وجه فرنسا وحرمان نابليون من توطيد دعائم الوجود الفرنسي في مصر[1]، بل وعملت بريطانيا من أجل إقامة تحالف مع الدولة العثمانية، مع التأكيد على إبلاغ الحكومة العثمانية بمتانة أواصر الصداقة التي تربطها مع الباب العالي والعمل على ترسيخها[2]، ومن وجهة نظر بريطانية؛ فإن الأخيرة قدمت للباب العالي الكثير من المساعدات، وخصوصاً المساعدات العسكرية وأنه حان الوقت كي تقوم الدولة العثمانية بمساعدة بريطانيا في مواجهة العدو المشترك –فرنسا– مع التأكيد على ضرورة وجود وبقاء الاتصالات مع الهند من خلال البحر الأحمر[3].

كما عملت بريطانيا على تقصي حقائق الموقف الفرنسي في مصر، لمعرفة هل الاستيلاء على مصر هو بشكل نهائي أم أنه وسيلة لمزيد من التوسع[4]، وكان التقليد البريطاني يقضي بأنه يجب العمل على استمرار العداوة بين الدولة العثمانية وفرنسا حتى بعد انسحابها من مصر[5]، وقد نجحت بريطانيا في ذلك، واستطاعت تعميق صداقتها مع الدولة العثمانية حتى أن البريطانيين على المستوى الرسمي والعادي لاقوا تكريماً وتقديراً بالغين من جانب الحكومة العثمانية تعبيراً عن عُمق العلاقات الحميمة التي تربط بين السلطان العثماني وصديقه وحليفه ملك بريطانيا[6].

لكن النفوذ الفرنسي لم يلبث أن عاد بعد ذلك وبلغ أوجه داخل الدولة العثمانية، واستطاعت فرنسا أن تؤكد الاعتقاد السائد في أنحاء أوروبا بمقدرتها الفائقة على التأثير على الباب العالي، ونشر نفوذها وعرضها مساعدتها على الدولة العثمانية ضد أعدائها[7]، مما

---

(1) F.O. 78-21, Sidney Smith & J. Spencer Smith to Granville, Cons. 19 Jan. 1799, No. 6, National Library and Archives (N. L. A).
جميع وثائق وزارة الخارجية البريطانية الواردة في هذه الدراسة مأخوذة من دار الكتب والوثائق القومية National Library and Archives (N. L. A).
(2) F.O. 78-21, Sidney Smith & J. Spencer Smith to Granville, Cons. 6 Jan. 1799, (N. L. A); F.O. 78-21, F.O. to M. Smith, Dawning Street, 22 March 1799, (N. L. A); F.O. 78-20, F.O. to M. Smith, 10 Oct. 1798, No. 6, (N. L. A); F.O. 78-20, F.O. to Sidney Smith & M. Smith, 3 Oct. 1798, (N. L. A).
(3) F.O. 78-24, F.O. to Elgin, Dawning Steer, 27 Aug. 1799, (N. L. A).
(4) F.O. 78-24, Elgin to J.P. Morier, Cons. 22 Dec. 1799, (N. L. A).
(5) F.O. 78-24, Elgin to S. Smith, Cons. 22 Dec. 1799, No.5, (N. L. A).
(6) F.O. 78-25, G. F. Koshler to Granville, Cons. 28 May 1800, (N. L. A).
(7) F.O. 78-39, A. Straton to Lord Hawkesburg, Pera, 10 March 1803, No. 6, (N. L. A).

اضطر بريطانيا إلى تعزيز نفوذها مجدداً، حتى لا تقع الدولة العثمانية فريسة لفرنسا أو روسيا.

وفي وثيقة هامة بقلم السفير البريطاني في إستانبول "و. دراموند" W. Drammond في مايو 1804، اعتبر أن هناك ضرورة ملحّة لتعزيز النفوذ البريطاني داخل الدولة العثمانية بعد الاعتداءات الروسية والفرنسية على أملاكها، وذلك للحيلولة دون قيام إحدى هذه الدول أو كلاهما بالعمل على اقتسام أملاك هذه الدولة أسلاباً فيما بينها، حيث قال دراموند في مايو 1804: "إن أهمية السفارة البريطانية في إستانبول ازدادت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، فالإمبراطورية تتفكك إلى قطع تُشكل موضوعاً ذا أهمية لكل جيرانها، فكلٍ من فرنسا وروسيا لديهم رُؤى خاصة بالدولة العثمانية، وأن روسيا لن تقبل اقتسام تركيا الأوروبية مع فرنسا، ويجب أن نكون واثقين أنه ليس هناك حدث بمثل هذا الحجم من التنافس في مثل هذا الأمر بين حكومة باريس وحكومة بطرسبرج، لذلك؛ فإن أهمية إدارة الباب العالي تصبح ذات أهمية كبيرة لنا كلما ازداد هذا التنافس، ومع ذلك؛ فإن الروس والفرنسيين من المحتمل أن يتوصلا إلى اتفاق حول هذه المسالة؛ ما لم نقم بمنع الفرنسيين من احتلال بلد ما يقع تحت السيطرة العثمانية"[1].

ولقد عملت بريطانيا من أجل ترسيخ اتصالاتها بالهند عبر مصر، وخصوصاً منذ عام 1810[2]، ورغم زيادة المصالح السياسية البريطانية داخل الدولة العثمانية؛ إلا أن هناك مصالح اقتصادية وتجارية، حيث كانت بريطانيا ترغب في إيجاد أسواق لها في الدولة العثمانية، لذلك فقد أصبحت منطقة الشرق منذ بداية التاريخ الإنجليزي منطقة ذات أهمية في تاريخ بريطانيا الاقتصادي[3].

ويمكن تلخيص سياسة الإمبراطورية البريطانية عام 1815: بأن بريطانيا كانت تستطيع أن تحصل من الدول الأوروبية على كل ما تريده من مستعمرات، ولكنها اهتمت بتأمين الحماية الاستراتيجية للطرق البحرية والتجارية، حيث أعادت العديد من الجزر الغنية والهامة لفرنسا، كما أعادت ثروة جاوة Java الضخمة إلى هولندا، وعملت على تأمين طريق

---

(1) F.O. 78-42, Observation on the British Embassy at Constantinople, By Drammond, May 1804, (N. L. A).
(2) F.O. 24-3, Briggs to the Marquis of Wellesley, Alex. 30 May 1810, (N. L. A).
(3) Iseminger, Gordon L. "The Old Turkish Hands: The British Levantine Consuls 1856-1876", The Middle East Journal, Vol. 22, Summer 1968, No. 3, p. 298.

الهند بالحصول على مستعمرة "رأس الرجاء الصالح" Cape Colony، وجزيرة موريشيوس Mauritius – في المحيط الهندي شرقي مدغشقر– من فرنسا، كما أَمّنت الطريق إلى الصين بالحصول على سنغافورة Singapore عام 1819، ثم عملت على تأمين أكبر لهذه الطرق بالاستيلاء على عدن[1]، في الوقت نفسه الذي عملت فيه بريطانيا على تأكيد موقفها في الهند التي تُعتبر درة تاج المستعمرات البريطانية، وعلى هذا الأساس عملوا على منع الروس من النزول من المناطق الآسيوية إلى الهند، وذلك بالعمل على تنظيم سياسات متعددة[2].

وفي الوقت الذي انشغلت فيه بريطانيا للمحافظة على "شريان الحياة التاريخي للهند"، ظل الروس يبحثون عن "منفذ للمياه الدافئة"[3]، في حين كان الصراع الأوروبي قبيل القرن التاسع عشر منصباً على البلقان، وحماية الرعايا المسيحيين داخل الدولة العثمانية؛ إلا أن هذا الأمر قد تغير خلال القرن التاسع عشر، حيث أخذت القوى العظمى في أوروبا مناطق أخرى للصراع فيما بينها، مثل الشرقين الأدنى والأوسط، ليشمل بالطبع العالم الإسلامي[4]، وبدأت الدول الأوروبية تفكر كل واحدة منها بالفوز ببعض الأراضي، في حين قاتلت فيه دولٌ أخرى مع الدولة العثمانية، ليس من أجلها؛ ولكن لتلازم المصالح، وأصبحت إستانبول في سبيل ذلك مقصد القوى في أوروبا[5].

ولقد واصل "بالمرستون"[6] Palmerston اتباع سياسة جورج كاننج الذي كان يعتبر رائد السياسة الخارجية البريطانية، ذلك النوع الجديد من الدبلوماسية الشعبية الحرة،

---

(1) Grant -Temperley. Europe, p. 389.
(2) Eraslan, Cezmi. II. Abdülhamid ve Islâm Birliği Osmanli Devleti'nin Islâm Siyaseti 1856-1908 (Istanbul: Ötüken, 1992).
(3) Frye, N. The Near East and The Great Powers (Harvard: Harvard University Press, 1951), p. 33.
(4) Jackh, Ernest (ed) Background of the Middle East (New York: Cornell University Press, 1952), p. 123-4.
(5) Lane – Poole, Stanley. Turkey (London; T. Fisher Unwin, 1888), p. 3.
(6) هنري جون تمبل، فيسكونت بالمرستون الثالث، Henry John Temple 3rd Palmerston. ولد 178. توفى 1865. دخل البرلمان 1807. لورد ناشئ في وزارة البحرية في إدارة دوق بورتلاند Portland عام 1807. وزير الحرب 1809. وزير الخارجية في إدارة جراي Grey1830-1834، 1835-1841. وزير الخارجية في وزارة جون رسل الأولى John Russel عام 1846 حتى استقلال 1851. وزير الداخلية في وزارة أبردين Aberdeen 1852-1855. رئيس الوزراء من فبراير 1855– فبراير 1858، يونية 1859-1865، انظر:
Cecil, Algernon. Queen Victoria and Her Prime Ministers (London: Eyre & Spottiswoode, 1953), p. 171; Jennings, W. Ivor. Cabinet Government (Cambridge: At the University Press, 1947), p. 459-60.

وظلت هذه الدبلوماسية قرابة نصف قرن تشكل شوكة في خاصرة ملوك أوروبا وحكامها[1]، لكن المسألة لم تكن حتى ذلك الوقت مفهومة بشكل واضح بالنسبة لبالمرستون أو أبردين[2] Aberdeen كما أصبحت عليه المسألة فيما بعد، حيث اعتبر الأخير الدولة العثمانية في 21 نوفمبر 1829 بأنها: "بناء من القوة الهمجية التي ستتداعى سريعاً بسبب الضعف الداخلي"[3]، كما كان بالمرستون من أقوى المدافعين عن المسالة اليونانية في بريطانيا، وهذا ما منحه المبادرة لتوقع انهيار الدولة العثمانية، حين قال في 3 يونية 1831: "في الحقيقة؛ إن تركيا تنهار سريعاً إلى قطع"[4] Turkey is falling rapidly to pieces، لكن انشغال بالمرستون الدائم بتأكيد حقوق الإنجليز حول العالم[5]سرعان ما أعاده لسياسة أسلافه في مراعاة مصالح بريطانيا العظمى المتمثلة في الإبقاء على تكامل الدولة العثمانية؛ والتي تطورت في الثلث الأول من القرن التاسع عشر، عندما كان بالمرستون وزيراً للخارجية[6]، لكن وجهة نظر بالمرستون بخصوص الدبلوماسية السياسية كانت غير مقبولة أوروبياً على الأقل[7]، ولكنه عمل على المحافظة على مبدأ "توازن القوي" بين الدول العظمى، والذي يعني أنه مقابل المكاسب التي تحصل عليها دولة ما يجب أن يتعادل ذلك مع مصالح الدول الأخرى[8]، لكن هذا الأمر كان يشكل تحدياً لجميع الدول الأوروبية لأنه لدى روسيا أيضاً سياستها في آسيا الوسطى والشرق الأقصى، وكان العداء التقليدي من قبل روسيا للدولة العثمانية سبباً في التقارب بين بريطانيا والدولة العثمانية، الأمر الذي جعل روسيا عدواً

---

(1) Fisher, H.A.L. A History of Europe (London: Edward Arnold, 1942), p. 878.

(2) جورج هاملتون جوردون، ايرل أبردين الرابع George Hamilton Gordon, 4th Earl of Aberdeen. ولد 1784. توفى 1860. دخل البرلمان كممثل عن الاسكتلنديين 1806-1814. رئيس دوقية لانكستر مع عضويته في مجلس الوزراء في وزارة ولنجتون يناير 1828. وزير الخارجية يونية 1828. وزير الحرب والمستعمرات في وزارة بيل Peel الأولى ديسمبر إلى ابريل 1834. وزير الخارجية في وزارة بيل Peel الثانية 1814-1846. رئيس الوزراء ديسمبر 1852- يناير 1855.

Cecil. Queen, p. 161; Jenning. Cabinet, p. 444.

(3) F.O. 78-179, Aberdeen to Gordon, 21 Nov. 1829, MSS, In Sharif, Regina S. Non-Jewish Zionism, Its Roots in Western History (London: Zed Press, 1983), p. 64.

(4) Webster, Sir Charles. The Foreign Policy of Palmerston 1830-1841, Britain, The Liberal Movement and the Eastern Question (London: G. Bell & Sons, 1951), Vol. I, p. 82.

(5) Marriott, England, p. 452.

(6) Iseminger. “ The Old Turkish”, p. 297; Summer. Survey, p. 413; Webster. The Foreign, Vol. I, p. 82-87.

(7) Marriott. England, p. 452.

(8) Bayur, Hikmet. XX. Yuzyilda Türklugun Tarih ve Acun Siyasasi Uzerindeki Etkileri (Ankara: Türk Tarih Kurumu Basimevi, 1947), s. 64.

مشتركاً لهما، وعملت بريطانيا بذلك من منطلق مصالحها السياسية والاقتصادية والتجارية على تأمين مصالحها في البحر المتوسط ضد روسيا[1].

ولم تكن الدولة العثمانية تشكل أي تهديد لبريطانيا، ولكن الدول التي تعيش التطور الاقتصادي مثل روسيا وفرنسا والنمسا وألمانيا- بعد استكمال قوتها-؛ كانوا يريدون التوسع والبقاء في منطقة البحر المتوسط، وتحقيق أهدافهم المرتبطة بإلحاق الضرر بالدولة العثمانية، والإخلال بالتوازن في المنطقة ضد بريطانيا، وهذا ما لم تسمح به الأخيرة أبداً[2]، لذلك؛ فقد عملت بريطانيا من أجل تعزيز إجراءات السلامة ضد هذه الدول، حيث قامت بتعزيز وجودها ونفوذها في الخليج العربي والمناطق القريبة منه، من خلال القيام بمشاريع سياسية ذات واجهة اقتصادية، ومن ذلك حصول بريطانيا على حق القيام بمسح نهر الفرات والملاحة فيه في 29 ديسمبر 1834[3]، ولم تلبث حكومة بريطانيا أن حصلت عبر أحد ضباطها ويدعى "هـ. بلوس لينش" H. Bloss Lynch على فرمان في 15 يناير 1861 يقضي بمنحهم حق الملاحة في نهري دجلة والفرات معاً وذلك بدعم مباشر من بالمرستون، وكانت النتيجة المباشرة لهذا النشاط التجاري أن أكثر من 90% من السفن التي كانت تعبر منطقة شط العرب كانت تحمل العلم البريطاني، وأن 60% من تبادلات بريطانيا التجارية كانت تتم فيها ومنها[4].

ويمكن إيجاز أهداف بريطانيا من وراء القيام بالمشاريع الاقتصادية المتعلقة بالملاحة النهرية وإمداد خطوط البرق والسكك الحديد بما يلي:

1- أهداف سياسية: من خلال قيام بريطانيا بتعزيز نفوذها داخل الدولة العثمانية والحد من نفوذ الدول الأوروبية الأخرى.

---

(1) Karal. Osmanli, Cilt. VI, s. 16.
(2) Loc. Cit.
(3) Hurewitz, J.C. Diplomacy in the Near and Middle East, A Documentary Record 1535-1914 (New Jersey: D. Van Nostrand Co., 1956), Vol. I, p. 109.
(4) Earle, Edward Mead. Turkey, The Great Powers and The Bagdad Railway, A Study in Imperialism (New York: The MacMillan Co., 1935), p. 176; Longrigg, Stephen Hemsley. Four Centuries of Modern Iraq (Oxford: At The Clarendon Press, 1925), p. 296.
نوار، عبد العزيز سليمان. تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا (القاهرة: دار الكاتب العربي، 1968)، ص273؛ الحصري، ساطع. البلاد العربية والدولة العثمانية(ط2، بيروت: دار العلم للملايين، 1960)، ص195.

2- أهداف استراتيجية: وذلك من خلال قطع الطريق على جميع الدول الأوروبية التي تُهدد أو قد تُهدد مصالح بريطانيا في الهند، وخصوصاً روسيا التي تسعي للتقدم عبر جنوب القوقاز Caucasus.

3- أهداف اقتصادية: وذلك من خلال المبالغ الطائلة التي تجنيها بيوت المال والبنوك البريطانية، الأمر الذي يُسهم إيجابياً في تنمية الاقتصاد البريطاني(1).

وكانت قيمة الدولة العثمانية من وجهة النظر البريطانية، أنها تمتلك وتحتوي على مصر والسويس وسوريا وشبه الجزيرة العربية والمضائق والمقاطعات التي تشكل مناطق ذات أهمية كبيرة لمصالح بريطانيا في شرق البحر المتوسط ولخطوط اتصالاتها إلى الهند(2)، وقد تمركز صراع بريطانيا أساساً ضد الدول الأوروبية الطامحة في موضعين، الأول: التحكم في مصر، والثاني: التحكم في المضائق العثمانية، إضافة إلى مناطق أخرى كان عليها التنافس ولكن بوثيرة أقل في مناطق الخليج العربي التي أصبحت فيما بعد خاضعة للتوسع والنفوذ البريطاني من أجل الاستراتيجية ذاتها؛ وهي الحفاظ على طريق الهند وحماية تجارتها من أعمال القرصنة(3).

ولقد اهتمت بريطانيا تحت الضغط الناشئ عن مصالحها أكثر من ذي قبل بشأن المناطق التي في طريق الهند منذ تولي الملكة فيكتوريا عرش البلاد عام 1837، ويتميز العهد الفكتوري بأنه كان من أبرز الفترات في تاريخ بريطانيا، صحيح أن الشعب في بريطانيا كان يكاد لا يعرف شيئاً عنها عند توليها عرش البلاد؛ إلا أنها حين خرجت للعلن أحدثت على الفور أثراً شديد على النفوس، واستطاعت منذ الجلسة الأولى للبرلمان البريطاني أن تكسب إعجاب وحماس العديد من الأشخاص مثل دوق ولنجتون Willington والسر روبرت بيل Peel وغيرهما، أما الحكومة فقد عبرت عن رأيها بمسألة تقلّد الملكة عرش البلاد، حيث خطب وزير الداخلية آنذاك "جون رسل" John Russell معبراً عن الشعور العام بالفرح

(1) Hill, Sir George. A History of Cyprus (Cambridge: At the University Press, 1952), p. 270.
(2) Iseminger. “The Old Turkish”, p. 297-8.
(3) Chatham. British, p. 2.

والسرور الذي يسود بريطانيا وقال: "إننا ننظر إلى المستقبل آملين بأن تقوم الملكة فيكتوريا بالإثبات بأنها الملكة الياصابات دون استبدادها، والملكة آن دون ضعفها"[1].

وكانت الملكة فيكتوريا ترفض أن تقرر أمراً ما في السياسة الداخلية أو السياسة الخارجية أو أن تقرر في المسائل الهامة لبلادها في حينه من غير دراسة أو روية، وبذلك اتبعت الملكة النصائح التي تلقتها من المقربين إليها في هذا الأمر، وكان من النادر بعد ذلك أن تقوم بإعطاء إجابات متسرعة في أي أمر من الأمور التي وصلتها للبث فيها، بل واتبعت هذه المسألة حتى مع رئيس وزرائها لورد ملبورن، الذي كان حين يسألها في أمر ما تجيبه بأنها ستفكر في الأمر وأنها ستخبره في اليوم التالي بقرارها[2].

وكانت الملكة فيكتوريا بحكم مولدها ونشأتها والبيئة التي وُجدت فيها سواء في ناحية حياتها الخاصة أو العامة تدين بالحرية وتناصر وتنتصر لحزب الأحرار سواء في السياسة الداخلية أو السياسة الخارجية لبريطانيا، وكان حزب الأحرار هو أول حزب حكم البلاد في عهدها بقيادة رئيس الوزراء ملبورن، وكان وجود الأخير في ذلك الوقت على رأس حزب الأحرار في الحكم كافياً لتقرير لون الملكة السياسي، ولقد دلت الأيام على أن الملكة كانت تزيد بقوة أكبر من اعتمادها الشخصي على وزيرها الأول – ملبورن– ، لذلك فقد كان من الطبيعي جداً في ظل هذه الظروف أن تصبح الملكة نصيرة لحزب الأحرار[3].

ورغم ذلك فقد كانت الملكة فيكتوريا لا تعي بشكل كامل جميع الدلالات الكبرى المتعلقة بالأمور السياسية، وكان كل ما رأته الملكة هو وجود العديد من الأصدقاء من حزب الأحرار في مراكز الحكم، وكان أمراً صعباً عليها ومن المُروّع تخيل هؤلاء وقد اضطروا لسبب ما للتخلي عنها، وقد دللت الملكة عن موقفها هذا من حزب الأحرار بقيادة ملبورن حين كان مجلس العموم على وشك القيام بإجراء اقتراع على الحكومة فقالت الملكة: "إني لا أستطيع أن أُعبر عن مدى الحزن والانقباض اللّذَين أشعر بهما حينما أقوم بالتفكير في احتمال أن هذا الوزير الممتاز والرجل الحنون الصادق – ملبورن– لا يصبح وزيري، إلا أنني واثقة بكل جوارحي في أن الله تعالى الذي شملني بقدرته العجيبة سيحميني"[4].

(1) Strachey, Lytton. Queen Victoria (London: Chatto & Windus, 1951), p. 45-6.
(2) Ibid, p. 72.
(3) Ibid, p. 72-3.
(4) Loc. Cit.

لكن ورغم ذلك؛ فقد رسخت في هذه الفترة فكرة تفوق بريطانيا على بقية الدول الأوروبية وذلك من خلال العمل على تأكيد مصالح بريطانيا في الشرق وخصوصاً في الهند، رغم إعلان حكومات بريطانيا المختلفة والمتعاقبة في العهد الفكتوري بأن بريطانيا لا ترغب الخوض في المشاكل الأوروبية الداخلية أو التدخل فيما لا يعنيها، لذلك ومن هذا المنطلق؛ فقد كانت الملكة فكتوريا إجمالاً مع سيادة وتكامل واستقلال الدولة العثمانية[1].

لكن صناعة القرار السياسي في بريطانيا لم يكن في يد الملكة فيكتوريا –التي كانت تقّيد يديها العديد من القوانين الدستورية– بل في داخل مجلس الوزراء الذي يترأسه رئيس الحكومة، وغالباً ما كانت هذه الحكومة تعبر عن توجه الرأي العام الذي بدوره كان يختار الحزب الذي يراه مناسباً لقيادة البلاد، وقد تناوب على حكم بريطانيا حزبان رئيسيان هما حزبا الأحرار والمحافظين، اللذين كانا يجاهران بمعارضة أحدهما للآخر في شتى مجالات الحياة وخصوصاً السياسة والاقتصادية، بل والعمل على توظيف هذه المعارضة للأغراض الانتخابية، وكانت الساحة الرئيسية للتجاذب أو التنافر السياسي بين الأحزاب السياسية البريطانية هي مجلس العموم البريطاني، حيث كانت المعارضة تلقي بمآخذها على سياسة الحكومة؛ بينما يعمل أعضاء الحكومة على تبرير سياستهم في شتى المجالات[2].

ولقد كانت الحكومات البريطانية المتعاقبة في عهد الملكة فيكتوريا مع الحفاظ على استقلال الدولة العثمانية، سواء في ظل حكم حزب الأحرار أو حزب المحافظين، فحكومة الأحرار هي التي كانت قد اختطت هذه السياسة، لكنها تخلت عنها أثناء حرب استقلال اليونان، وسرعان ما عادت عن هذه السياسة من أجل اتباع سياستها السابقة تجاه الدولة العثمانية وذلك حتى قيام الثورة البلغارية عام 1875، حيث أظهر حزب الأحرار حينها بقيادة جلادستون Gladstone[3]عداءً صريحاً للدولة العثمانية حتى سقوطها[1].

---

(1) Maurois, Andre. Disraeli, A Picture of the Victorian Age, Translated by, Hamish Miles (London: John Lane the Bodley Heat, 1930), p. 273.

(2) Jennings. Cabinet, p. 432.

(3) وليام ايوارت جلادستون The Right Hon. William Ewart Gladstone. ولد 1809. توفى 1898. دخل البرلمان 1832. لورد ناشئ في وزارة الخزينة في وزارة بيل الأولى 1834. وكيل وزارة المستعمرات في وزارة بيل الأولى 1835. وزير الحرب والمستعمرات في إدارة بيل الثانية 1846. وزير المالية في وزارة أبردين 1852-1855. وزير المالية في وزارة بالمرستون الأولى فبراير1855- فبراير1858. وزير المالية في وزارة بالمرستون الثانية ووزارة رسل الثانية 1859-1866. رئيس الوزراء 1868-1874، 1880-1885، 1886، 1892-1894.

Cecil. Queen, p. 221; Jennings. Cabinet, p. 453.

أما حزب المحافظين؛ فقد كان متأخراً كثيراً بشأن سياسته الخاصة بشأن سيادة وتكامل واستقلال الدولة العثمانية عن حزب الأحرار، لكنه سرعان ما قام بدعم هذه السياسة بالتوافق مع حزب الأحرار، وبذلك توحدت بريطانيا في سياستها تجاه الدولة العثمانية، وحين تخلى حزب الأحرار عن سياسته هذه، أبدى حزب المحافظين إصراراً على التمسك بهذه السياسة، لكن هذا الأمر لم يستمر طويلاً، فما إن انعقد مؤتمر برلين عام 1878 حتى تغيرت سياسة حزب المحافظين، وبذلك توحدت بريطانيا مجدداً ولكن هذه المرة ضد سيادة وتكامل واستقلال الدولة العثمانية، لتصبح سياسة تقسيم أملاكها سياسة عامة لكلا الحزبين الرئيسيين في بريطانيا[2].

ولقد ظلت الأخطار المحدقة بالدولة العثمانية ماثلة أمام بريطانيا، فمنذ نهاية العقد الثالث من القرن التاسع عشر كانت هناك حروب تدور رحاها مع مصر، ونار كامنة في لبنان، ومصاعب في كريت، ووضع مضطرب في البلقان، والصحف الأوروبية تنشر عنواناً مناسباً يبرز في فترات منتظمة: "أزمة الشرق"، ولكن كلمة الأزمة يجب فهمها في واقع الأمر بصيغة الجمع، فمن الواضح أن الدولة العثمانية كانت تجتاحها الأزمات من كل حدب وصوب[3].

لكن بريطانيا رغم ذلك عملت على تجاوز هذه الصعوبات، والواقع أن إحدى النتائج الأكثر فورية لانفتاح بريطانيا والدولة العثمانية على بعضهما كان في التجارة، حيث تم تنشيط إنتاج محاصيل الحنطة بشكل عام في الولايتين الدانوبيتين "ملدافيا وولاشيا" (بلغاريا)، وتخلص التجار البريطانيون من المضايقات التي كانوا يتعرضون لها في الأسواق الروسية عندما وجدوا أن الأسواق العثمانية أكثر انفتاحاً وأوسع استيعاباً؛ مما أثر بشكل سلبي على التجارة الروسية التي أصيبت بالكساد[4]، ولتتحول التجارة بشكل تدريجي عن الأسواق الروسية إلى الأسواق العثمانية، وبفعل العوامل السياسية والاقتصادية المتواجدة، أصبحت الدولة العثمانية في المرتبة الثالثة في قائمة الدول المستوردة من بريطانيا والمصدرة إليها، ومن عام 1847 إلى عام 1860 كان المعدل السنوي لعدد السفن البريطانية التي دخلت

---

(1) Maurois. Disraeli, p. 273.
(2) Yale. The Near East, p. 89.
(3) مانتران. تاريخ، ج2، ص126.
(4) Puryear, Vernon John. England, Russia and Straits Question 1844-1856 (California: University of California Press, 1931), p. 89-115.

نهر الدانوب هو 205 ذات حمولة 193 طن، ومن عام 1896 إلى عام 1905 وصل عدد هذه السفن إلى 420 سفينة ذات حمولة 1769 طن، مما يؤكد النشاط البريطاني التجاري في هذا النهر وغيره[1]، ويلاحظ أن هذا الازدياد كان بعد الاتفاق التجاري بين البلدين عام 1838[2].

وتكريساً لهذا الموقف فقد أخذت بريطانيا تعمل في سبيل كل الأمور المتعلقة بالدولة العثمانية للحيلولة دون قيام تحالف أوروبي لتقسيم أملاكها، واتخذ هذا الصراع تحالفات مختلفة للحيلولة دون تحالف روسيا مع فرنسا على وجه الخصوص كما حدث أثناء حرب استقلال اليونان، ونجحت بريطانيا في إبعاد فرنسا إبان حروب محمد علي في الشام – والتي استمرت حتى عام 1841– وذلك من خلال التحالف مع روسيا، وخلال حرب القرم 1853–1856 أبعدت بريطانيا روسيا التي كانت ترغب مجدداً بتقطيع أوصال الدولة العثمانية واحتلال إستانبول والمضائق وذلك بتحالفها مع فرنسا، وبريطانيا احتلت مصر فيما بعد بمفردها، وفرنسا وروسيا قامتا بمعارضتها في ذلك، وأصبحت السياسة البريطانية التقليدية في شرق البحر المتوسط هو المحافظة على تكامل الدولة العثمانية بإبعاد هذه الدول بالتناوب[3]، لقد كانت الدولة العثمانية أرض المنافع لبريطانيا، ولهذا فإن روسيا وبريطانيا كانتا تتجادلان كثيراً بشأنها[4].

الثوابت في السياسة البريطانية.

ويمكن القول أن الثوابت السياسية التي دفعت بريطانيا إلى المحافظة على استقلال وتكامل الدولة العثمانية كانت تتمثل بما يلي:

1– وجود الدولة العثمانية كدولة حاجزة بين بريطانيا والدول الأوروبية الاستعمارية والطامحة وخصوصاً روسيا وفرنسا اللتين تتخذان مواقف عدائية ضدها في مناطق النفوذ البريطاني.

---

(1) Wolf. The Future, p. 67-8.
(2) Karal. Osmanli, Cilt. VI, s. 17.
(3) Chatham. British, p.1-2.
(4) Aksun. Osmanli, Cilt. 4, s. 236.

2- سيطرة الدولة العثمانية على العديد من المنافذ البرية والبحرية الموصلة بين بريطانيا ومستعمراتها في الشرق؛ مثل منطقة السويس – قناة السويس فيما بعد- ونهري دجلة والفرات والبحر الأحمر والخليج العربي.

3- ضعف الدولة العثمانية وعدم قدرتها على صد أي عدوان أوروبي خارجي؛ الأمر الذي كان يستدعي قيام بريطانيا بهذا الدور للحيلولة دون انهيارها وتوزيع ممتلكاتها أسلاباً بين الدول الأوروبية.

4- شعور حكومات بريطانيا المتعاقبة أنهم لا زالوا بحاجة لبقاء الدولة العثمانية في ظل استمرار العديد من الدول الأوروبية في رغبتهم التوسع على حساب الدولة العثمانية.

5- عدم رغبة بريطانيا في تقسيم أملاك الدولة العثمانية، خصوصاً وأن بريطانيا كانت لا تزال مشغولة بمنع الدول الأوروبية من القيام بالإضرار بها، أو من خلال انشغالها بالسيطرة على مناطق جديدة، أو ترسيخ وجودها في الأماكن التي كانت قد سيطرت عليها من قبل.

6- الشكوك التي كانت تراود حكومات بريطانيا المتعاقبة من حقيقة مواقف الدول الأوروبية ونواياها الحقيقية الداعية إلى تقسيم أملاك الدول العثمانية

7- وجود الملايين من المسلمين في المستعمرات البريطانية ممن يدينون بالولاء للسلطان العثماني "خليفة المسلمين" باعتباره ضرورة دينية ودنيوية لا بد منها.

8- قدرة السلاطين العثمانيين على ضبط أحوال المسلمين في هذه المستعمرات؛ مثلما حدث إبان ثورة الهنود عام 1857 حين عمل السلطان على تهدئة الخواطر؛ مما ساهم في إخماد الثورة.

الفصل الأول

بريطانيا وتطورات المسألة المصرية 1838 – 1841.

أولاً: بريطانيا وتطور المسألة المصرية.

1: إرهاصات أزمة محمد على.

2: بالمرستون وتبلور السياسة البريطانية تجاه المسألة المصرية.

3: اتفاقية بلطة ليمان 16 أغسطس 1838.

ثانياً: بريطانيا وسياسة تكوين الأحلاف لحل المسألة المصرية.

1: الحكومة البريطانية ومواقف القوى الأوربية.

2: بريطانيا وسياسة عزل فرنسا.

ثالثاً: بريطانيا وسياسة توازن القوى حتى مؤتمر لندن.

1: إشكالية التعاون مع القوى الأوروبية.

2: الوفاق البريطاني الروسي.

رابعاً: اتفاقية لندن 15 يولية 1840 وأثرها على السياسة البريطانية.

1: مقدمات مؤتمر لندن.

2: مؤتمر لندن 15 يولية 1840.

3: إشكالية تطبيق اتفاقية لندن.

خامساً: بريطانيا وانتهاء المسألة المصرية.

1: بداية النهاية للمسألة المصرية.

2: تصفية الوجود العسكري المصري في الشام.

3: نهاية المسألة المصرية.

سادساً: إصلاحات خط شريف كلخانة 1839.

سابعاً: معاهدة لندن للمضائق 13 يونية 1841.

1: أهمية المضائق.

2: معاهدة لندن للمضائق 1841.

الفصل الأول

بريطانيا وتطورات المسألة المصرية 1838-1841.

يُعد عام 1838 من أهم المراحل التي عاشتها بريطانيا والدولة العثمانية في آن واحد، حيث اشتد النزاع المستمر لسنوات بين الدولة العثمانية ومحمد علي بشكل غير مسبوق، الأمر الذي استدعى بالدول الأوروبية وفي مقدمتها بريطانيا للدفاع عن مصالحها في المنطقة، رافضة أن تعتبر المسألة مسألة داخلية بين الدولة العثمانية وتابعها، ولقد شهد هذا العام ذلك العدد الكبير من الدول الأوروبية التي تقاطعت أو تنافرت مصالحها في المنطقة، والتي وقفت فيها بريطانيا بقوة إلى جانب الدولة العثمانية، وأظهرت من خلالها وبوضوح سياستها المؤيدة لسيادتها واستقلالها وتكاملها، الأمر الذي أدي في النهاية إلى صد محمد علي وعقد مؤتمر لندن عام 1840، وذلك لتسوية المسألة بين جميع الأطراف، وكان قبول الدول الكبرى الاجتماع في لندن هو اعتراف ضمني بالمركز السياسي الكبير الذي أصبحت تشغله بريطانيا، كما شهدت هذه الفترة مرحلة جديدة من التنظيمات (الإصلاحات) العثمانية بإعلان خط شريف كلخانة عام 1839، وهي تنظيمات هدفت بالأساس إلى زيادة التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدولة العثمانية، وضبط سياستها بما يخدم المصالح العليا لبريطانيا والدول الأوروبية والأقليات العرقية والدينية والمذهبية داخل الدولة العثمانية، بالإضافة إلى توقيع الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا اتفاقية لندن للمضائق عام 1841 كنتيجة طبيعية عقب الانتهاء من المسألة المصرية، ولقد أرست هذه الاتفاقية القواعد الأساسية لتعامل الدول الأوروبية مع الدولة العثمانية وتنظيم علاقتها بالمضائق لسنوات عديدة.

أولاً: بريطانيا وتطور المسألة المصرية.

1: إرهاصات أزمة محمد علي.

كان توسع فرنسا في أوروبا أمراً مستحيلاً، لذلك فقد عملت على القيام بذلك في إفريقيا، كما اعتبرت أي مكان بين سوريا والصين مجالاً محتملاً للاستعمار والنفوذ الفرنسي، ولمّا وقع الاختيار على إفريقيا وعلى وجه الخصوص الجزائر شرعت باحتلالها عام 1830،

وما أن صادف عام 1847 حتى كانت الجزائر تدين بأسرها للاحتلال الفرنسي، بعد أن كانت تتبع الدولة العثمانية اسمياً، والواقع؛ أن فرنسا هي أول من بدأ في انتهاج سياسة نشطة لتمزيق أوصال الدولة العثمانية في الفترة من بين 1830–1841[1]، في الوقت الذي بدأت فيه المشاكل تظهر بالنسبة لمصر، ولقد أرسل محمد علي قواته إلى شبه الجزيرة العربية لإخضاع الحركة الوهابية من1811–1818، وإلى اليونان لإخضاعها من عام 1824–1827 بطلبٍ من السلطان، حيث حصل خلالها على جزيرة كريت، ثم أخذ يتطلع إلى مناطق الشام كمكافأة له على مساعدة السلطان في حربه ضد الوهابيين المتمردين واليونان، إضافة إلى إدراكه بأن الدولة العثمانية تعاني من حالة ضعف وتتحلل، ورغبته في إقامة إمبراطورية تحت قيادته تمتد خارج مصر، واكتساب سمعة طيبة في العالم الإسلامي، إلى جانب العديد من الأسباب الأخرى التي جعلته يقدم على خطوته هذه[2]، وعندما لم يحصل على ذلك بالطرق السلمية صمّم محمد علي أن يحصل على هذه الأقاليم بالقوة على ما كان يعتقده بأنه أصبح حقاً له[3]، وقد أظهر السلطان الريبة منه، وقرر إعادته إلى ما كان عليه، وهذا ما دفع محمد علي لإتقاء أي محاولة لطرده من مصر أو المناطق التي بحوزته، فقرر مهاجمة السلطان والاستيلاء على الشام، لذلك فقد استدعى ابنه إبراهيم وأصدر إليه الأوامر بشن الحرب ضد السلطان[4].

وبناءً على تعليمات والده فقد استطاع إبراهيم باشا احتلال العديد من مدن فلسطين في نوفمبر عام 1831، ثم استولى على عكا في مايو عام 1833 ودمشق في يونية وحلب في يولية، ليعبر بعدها جبال طوروس[5]، لذلك فقد أرسل السلطان جيشه للحد من هذا

---

(1) Grant-Temperley. Europe, p.260-1, 390-1
(2) Kelly, J.B. Britain and the Persian Gulf 1795-1880 (Oxford: At the Clarendon Press, 1968), p.129, 271.
(3) Dodwell, Henry. The Founder of Modern Egypt, A Study of Muhammad Ali (Cambridge: At the University Press 1931), p. 108.
(4) Grant-Temperley. Europe, p.261; Kösoğlu, Nevzat, Türk Dunyasi Tarihi ve Türk Medeniyeti, Üzerine Düşunceler (Istanbul: Ötüken Neşriyat, 1990), s.550-3.
للمزيد عن بداية تمرد محمد علي على الدولة العثمانية أنظر Yaman, Talât Mümtaz. "Misr Valisi Mehmed Ali Paşa'nin Isyani Üzerine Anadolu ve Rumeliye Gönderilmiş Olan bir Emirname", Tarih Vesikalari (Ankara: Maarif Vekilligi Tarafindan iki ayda bir Cikarilir, 1942), Sayi. 6, Nisan 1942, Cilt. I; Altundağ, Şinasi "Mehmed Ali isyaninda, Yardin Talebinde Bulunmak Üzere 1832 Tarihind. Namik Paşa'nin Hususi Elçi Olarak Londra'ya Gönderilmesi", Tarih Vesikalari, Sayi. 12, Nisan 1943, Cilt. II.
(5) Grant-Temperley. Europe, p. 261.

التوسع، لكن قواته هُزمت أكثر من مرة، وفي ديسمبر عام 1832 أرسل السلطان آخر جيوشه، لكن هذه القوات هُزمت ودُحرت في "قونية"، وبات السلطان بذلك تحت رحمة هذا التابع الثائر[1].

ولقد فتحت معركة قونية الطريق أمام الجيش المصري إلى إستانبول، وساد القلق العاصمة وخشي السلطان من تقدمه، لذلك فقد عرض الأخير التحالف على بريطانيا، وأرسل سفيره في فينّا إلى لندن للتفاوض في هذا الشأن، ومن أجل طلب إرسال إمدادات بحرية، على أن يقوم هو بتسديد النفقات الحرية[2]، لكن بالمرستون حتى ذلك الوقت لم يُبد ميلاً لمساعدة السلطان، وقد يكون السبب في ذلك موقف بالمرستون المؤيد لمسألة لاستقلال اليونان، وعدم تبلور سياسته الخارجية تجاه الدولة العثمانية بالشكل الكافي، فبعد موقعة قونية؛ كان هناك بعثة روسية قد وصلت إلى إستانبول، وفي ظل قنوط السلطان من مساعدة بريطانيا؛ فقد اتجه صوب عدوه التقليدي طالباً منهم مساعدته[3].

وكان القيصر قد أبدى كراهيته "للثائرين" المتمردين، مما سهل قيام تحالف بين روسيا والدولة العثمانية في فبراير عام 1833، حيث أرسل القيصر أسطوله البحري الذي استقر على شواطئ إستانبول، وكانت تلك هي المرة الأولى التي يحدث فيها مثل هذا الظهور برضى وقبول الباب العالي، وفي شهر أبريل تم إنزال 6 آلاف جندي روسي في إستانبول ليغدو السلطان في أمان من تقدم القوات المصرية[4]،الأمر الذي أثار فرنسا وبريطانيا اللتين تدخلتا بقوة لفرض مشروع اتفاق بين الأتراك ومحمد علي، وتحت الضغط؛ تم التوقيع على معاهدة "كوتاهية" في 29 مارس 1833، بحيث يُصبح إبراهيم باشا والياً على سوريا والحجاز وأدرنة، مع تأكيد وجود محمد على في مصر وكريت، وبذلك لم يبق ثمة مبرر لبقاء القوات الروسية في إستانبول[5].

لم يقبل القيصر ما اعتبره تدخلاً سافراً في الشؤون العثمانية من قبل بريطانيا وفرنسا، لذلك فقد مارس المزيد من الضغوط على السلطان، الأمر الذي كانت نتيجته التوصل لتوقيع معاهدة "خونكار أسكله سي" Hünkar Iskelesi المثيرة للجدل في 8 يولية

(1) Loc. Cit.
(2) Loc. Cit.
(3) Ibid, p. 260.
(4) Ibid, p. 261-2.
(5) Ibid, p. 262.

1833، والتي تنص بوجه خاص على تقديم المساعدة العسكرية الروسية للدولة العثمانية، مقابل موافقة الأخيرة على إغلاق المضائق في وجه السفن الحربية "عند الحاجة"، وكانت العبارة الأخيرة تعني في الحقيقة عند طلب روسيا، مما يعني أن الدولة العثمانية ستصبح دولة تابعة لروسيا بكل ما تعني الكلمة من معنى، وبات واضحاً في ذلك الوقت أن القيصر نيقولا يتحكم عملياً في المسألة؛ وإن لم يكن الأمر معلناً بشكل رسمي[1]؛ فلقد كانت اتفاقية خونكار إسكلة سي في ظاهرها معاهدة تحالف وفي جوهرها معاهدة حماية[2].

2: بالمرستون وتبلور السياسة البريطانية تجاه المسألة المصرية.

أبدت بريطانيا غضبها لتوقيع معاهدة خونكار إسكلة سي والتي تمنح حقوقاً لروسيا لم تكن من قبل، لذلك؛ فقد قدمت في 7 أغسطس 1833 احتجاجاً رسمياً إلى روسيا والدولة العثمانية بشأن تلك المعاهدة[3]، والواقع أن بالمرستون لم يُعجب أبداً بهذه الاتفاقية[4]، وبات واضحاً أن نيقولا حقق نصراً على بريطانيا بهذه المعاهدة، مما يعني الحرب بين البلدين، لذلك؛ فقد عمل بالمرستون على إبداء تأييده لسلامة الدولة العثمانية في مواجهة محمد علي، واستطاع بهذه الخطوة أن يتمتع بحظوة بالغة لدى السلطان، وأصبح يُلَمّح لإمكانية اعتماد الدولة العثمانية على بريطانيا مستقبلاً، إن تمكن من التغلب على الخطر المصري[5].

ومنذ عام 1832 أصبح بالمرستون يدعم كل شئ من شأنه هزيمة وإرجاع قوات محمد علي إلى ما كانت عليه قبل التمرد، وهذا بطبيعة الحال يشمل انسحابه من سوريا[6]، كما أبدى بالمرستون اعتقاده بأن وجود الدولة العثمانية على طريق الهند أفضل من وجود أي نشاط أخر ممكن أن يكون، مثل نشاط محمد على وفرنسا التي تعمل على تعضيده[7]، كما أبدى أسفه لأنه أبطأ أكثر من اللازم في تقديم الدعم والتعضيد اللازمين للسلطان[8].

لم تكن حكومة بريطانيا في البداية ضد عصيان محمد علي، لكن تطور العصيان ودخول إبراهيم باشا سوريا وقونية وخطر سيطرته على العديد من المناطق الأخرى أدى إلى

---

(1) Hurewitz. Diplomacy, Vol. I, p. 105-6.

(2) غربال، شفيق. محمد علي الكبير (مصر: دار المعارف الاسلامية، د.تا)، ص151.

(3) Hurewitz. Diplomacy, Vol. I, p.106-1; Karal. Osmanli, Cilt. V, s. 201.

(4) Marriott. England, p. 153.

(5) Grant-Temperley. Europe, p. 262.

(6) Webster. The Foreign, Vol. 2, p. 607.

(7) Thornton. “The Mediterranean”, p. 568.

(8) لبيب. تاريخ، ص71.

قلق بريطانيا، حيث أصبحت تجارتها من وإلى الهند عبر البحر الأحمر مهددة بالتوقف[1]، كما كانت تخشى من سيطرة محمد علي على الطرق التجارية عبر سوريا ودجلة والفرات والبصرة إلى الهند، لذلك؛ فقد كان من مصلحتها أن يتوقف هذا العصيان[2]؛ إلا أن فرنسا كانت ترى في سيطرة باشا مصر على سوريا سماحاً لها بزيادة نفوذها الخاص في الشرق[3]، لذلك فقد ناصرته، وكانت تميل إلى إقرار وجوده في الشام وشبه الجزيرة العربية وفقاً لمعاهدة كوتاهية؛ بل أنها كانت تتطلع إلى نوع من الحماية على مصر بهدف تعزيز احتلالها للجزائر[4]، وشكل محمد على بالنسبة لفرنسا حاجزاً ضد بريطانيا في البحر المتوسط، ولهذه الأسباب كان صديقاً لفرنسا التي كانت تتمنى انتقال السلطة من الدولة العثمانية إليه لخدمة مصالحها[5].

ولقد بدأ بالمرستون في استخدام الضغوط الدبلوماسية القوية على السلطان لترك مساعدة روسيا والعودة للاعتماد على الدعم البريطاني[6]، وفي عام 1838 أعلن بأنه لا توجد هناك نية لتمزيق الدولة العثمانية إلى قطع من أي طرفٍ كان[7]، الأمر الذي تمخض عنه المزيد من التعاون بين بريطانيا والدولة العثمانية، وأظهر ذلك الأمر أن الأخيرة كانت مستعدة لنبذ مساعدة روسيا والدخول مع بريطانيا في معاهدة ضدها[8].

وحتى ذلك الوقت فقد لعبت بريطانيا دوراً سياسياً هاماً في تلك الفترة ضد روسيا وفرنسا حتى أن "بونسنبي" Ponsonby –السفير البريطاني في إستانبول– كان يعتقد بأن الدولة العثمانية مدينة بوجودها لبريطانيا وحدها، لأنه لولا سياسة بريطانيا وتصريحاتها بحمايتها لهاجمتها النمسا وروسيا واستولتا عليها[9]، في الوقت الذي تواردت فيه الأنباء عن تفكير محمد على في إعلان استقلاله عن الباب العالي، الأمر الذي يتطلب ضرورة اجتماع ممثلي دول بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا لوقف مثل هذا الإجراء بكل شدة؛ بل واتخاذ كل

---

(1) Karal Osmanli, Cilt. V, s. 136.
(2) Ibid, s.137.
(3) مانتران. تاريخ، ج2، ص127.
(4) Ibid, s. 136.
(5) Loc. Cit.
(6) Kinross, Lord. The Ottoman Centuries, The Rise and Fall of the Turkish Empire (New York: Morrow Quill Paperbacks, 1977), p.468.
(7) Sumner. Survey, p. 275; F.O. 27-560, Granville to Palmerston, 4 June 1838, No. 190, (N. L. A).
(8) F.O. 7-276, De Homellier to Metternich, 20 Feb. 1838, (N. L. A).
(9) F.O. 78-331, Ponsonby to Palmerston, 10 May 1838, No. 119, (N. L. A).

الإجراءات الضرورية لمنعه من تنفيذ نواياه والتي من شأنها أن تُضر إضراراً بالغاً بالسلام في هذا الجزء من العالم[1]، وأصبح هذا الأمر موضع اهتمام شديد من قبل الحكومتين البريطانية والفرنسية، حتى أن المعتمد الفرنسي في لندن صرّح: بأن حكومة فرنسا ستتخذ الإجراءات اللازمة لمنع ذلك[2]، في الوقت الذي صرّح فيه القيصر الروسي: بأن بلاده ستقوم بمساعدة الدولة العثمانية في حال مهاجمتها، في إشارة واضحة لتقدم محمد علي بجيوشه، والذي كان لا يزال يخوض قتالاً دامياً مع الدولة العثمانية[3].

ولقد وردت رسائل من القنصل الفرنسي في الإسكندرية عن نتائج مباحثاته مع محمد علي الذي يبدي إصراراً على إعلان استقلاله، وأبدى القنصل خطورة الموقف الذي يُصر عليه محمد علي، مما دفع الأخير إلى الرد بأنه: سينتظر الوقت اللازم للحصول على إجابات واضحة من الحكومتين البريطانية والفرنسية حول هذا الأمر، ملمحاً إلى التسهيلات التي يُمكن تقديمها إلى بريطانيا بشأن طرق مواصلاتها إلى الهند، وما إلى ذلك من المنافع التي تعود عليها فيما إذا وافقت على استقلاله[4]، وتحدث محمد علي صراحة في لقائه مع مندوبي بريطانيا وفرنسا عن رغبته في إقامة إمبراطورية عربية يتم تكوينها في الشرق، وأنه حث ابنه إبراهيم باشا من أجل تحقيق تلك الأمنية[5].

3: اتفاقية بلطة ليمان 16 أغسطس 1838.

قامت الدولة العثمانية وبريطانيا في 16 أغسطس 1838 بتعزيز روابط الصداقة بينهما من خلال توقيع معاهدة "بلطة ليمان" التجارية[6] The Commercial Convention Balta-Liman، التي منحت بريطانيا امتيازات كثيرة مقابل التظاهرات السياسية والعسكرية الموعودة ضد محمد علي[7]؛ لكن العثمانيين سرعان ما شعروا بخيبة أمل؛ بسبب عدم إقدام بريطانيا على خطوات جدية بهذا الشأن[8]؛ ورغم ذلك فقد كانت حكومة بريطانيا لا تزال تعمل على مجاملة الباب العالي من خلال قيامها بإرسال خطاب إلى القنصل البريطاني في

(1) F.O. 27-360, Granville to Palmerston, 4 June 1838, No. 190, (N. L. A).
(2) F.O. 78-332, Granville to Palmerston, 8 June 1838, No. 192, (N. L. A).
(3) F.O. 27-560, Granville to Palmerston, 8 June 1838, No. 192, (N. L. A).
(4) F.O. 78-332, Granville to Palmerston, 18 June 1838, No. 207, (N. L. A).
(5) F.O. 7-276, Metternich a Prince Esterhazy, Vienna, Le 26 Juin 1838, (N. L. A).
(6) Hurewitz. Diplomacy, Vol, I, p. 110-1.
(7) Aksun. Osmanli, Cilt.3, s.226.
(8) Bayur. XX Yuzyilda, s.50.

الإسكندرية ليخاطب محمد علي بلهجة قاسية بشأن نيته إعلان استقلاله؛ الأمر الذي كان يدفع الباب العالي بين الحين والآخر إلى الاعتراف بالجميل الذي تقوم به بريطانيا، في حين كانت فيه الأمور في الشام وخصوصاً في سوريا تسير في غير مصلحة محمد علي بسبب التحريض الذي تقوم به الدولة العثمانية وبريطانيا ضده، حتى بات الشعب في سوريا يعتقد بأن الأمر عاجلاً أم آجلاً سيؤول مجدداً إلى السلطان[1].

لكن هذه الإجراءات الدبلوماسية المكثفة والسلمية إلى حد ما لم تمنع الباب العالي من القيام ببعض الإجراءات العسكرية الاحتياطية، حيث عملت القوات العثمانية على إعداد جيوشها، وتقديم قوائم عسكرية بتعدادها في آسيا الصغرى وغيرها احتياطاً لأي تصرف قد يفرضه محمد علي عليهم[2]، في الوقت الذي لاحظ فيه السفير البريطاني في باريس "جرانفيل" Granville ازدياد عداء السلطان لمحمد علي بشأن نواياه في الاستقلال[3].

لذلك؛ فقد أبدت حكومة بريطانيا رغبتها الدائمة في دخول قواتها وأسطولها إلى المضائق العثمانية والبحر الأسود، لكن روسيا كانت ترفض ذلك متذرعة بأهمية الحفاظ على الاتفاقيات الموقعة، ومن وجهة نظر حكومة بريطانيا؛ فإن روسيا لا يمكنها الاعتراض على وجود عدد قليل من سفن الحربية البريطانية دون قوات، بينما هي لديها في البحر الأسود أسطولٌ قويٌ والكثير من الجنود والقلاع المحصنة القوية التي يستحيل مهاجمتها بهذه السفن القليلة العدد[4]، لكن هذا الأمر لم يُغيّر من الأمر شيئاً، وساد اعتقاد لدى حكومة بريطانيا بأن: روسيا تُشجع السلطان على القيام بهجوم ضد محمد علي كي يكون في حاجة ماسة ودائمة إلى مساعدتها دون غيرها[5].

ولقد أعلن الباب العالي رغبته في الحصول على مساعدة بريطانيا من خلال قيام أسطولها بالرسو أمام المضائق اعترافاً منهم بما تقوم به بريطانيا من "أجلهم"[6]، ورغم إمكانية قيام تحالف بين بريطانيا وروسيا لدعم السلطان ضد محمد علي؛ إلا أن الروس أبدو

(1) F.O. 64-216, William Russell to Palmerston, Berlin, 17 July 1838, No. 51, Ext. (N. L. A).
(2) F.O. 78-332, Ponsonby to Palmerston, 23 July 1838, No. 172, (N. L. A).
(3) F.O. 78-332, Granville to Palmerston, 10 Aug. 1838, No.32, (N. L. A).
(4) F.O. 78-332, Ponsonby to Palmerston, 5 Sep. 1838, No. 198, Sec. Ext. (N. L. A).
(5) F.O. 27-563, M. Arthur Aston to Palmerston, Paris, 17 Aug. 1838, Conf. (N. L. A).
(6) F.O. 78-332, Ponsonby to Palmerston, Ther. 26 Sep. 1838, No. 209, (N. L. A).

قلقهم البالغ من إمكانية اقتراب الأسطول البريطاني من المضائق، لكن هذا الأسطول لم يلبث أن وصل للانضمام إلى الأسطول العثماني؛ مما دفع حكومة روسيا إلى إبداء شكوكها وشكواها من وجوده قرب الدردنيل، واستمروا في ضغوطهم على الباب العالي لإبعاده عن هذه المنطقة؛ بل وطلبوا من الباب العالي أن يأمر برحيله فوراً خشية أن تقوم بريطانيا فيما بعد باقتحام المضائق[1].

كانت الأزمة بين محمد علي والدولة العثمانية خطيرة بحيث لا يمكن لأوروبا عموماً وبريطانيا خصوصاً تركهما يعملان على تسوية الخلاف وحدهما، فعلى نتيجة الأزمة كانت تتوقف مسألة توازن القوى في البحر المتوسط، وقد أدركت الدولة العثمانية هذا الموقف، لذلك؛ فقد عملت دبلوماسيتها من أجل تدخل مصطفي رشيد باشا –ناظر الخارجية العثماني– وذلك من خلال إرساله إلى لندن[2]مع مترجمه وبعض المندوبين لإبداء شكر السلطان لموقف حكومة بريطانيا "الصديقة" في موضوع المسألة الشرقية[3]، وخصوصاً بشأن تحذيرها محمد علي من مغبة إعلان استقلاله[4].

ولقد أبدى نسلرود[5] Nesselrode – وزير الخارجية الروسي– اهتماماً بشؤون مصر، وأشار إلى أن معاهدة بلطة ليمان الموقعة بين بريطانيا والدولة العثمانية قد جذبت أنظار رجال السياسة الروسية؛ بل وصلت الأمور إلى قيامه بالحديث عن أن مصر كدولة نامية تقوم على المظالم والاحتكار، وأن إلغاء هذا النظام سيجعل محمد علي يبذل كل ما لديه من قوة للمقاومة؛ مما سيزيد من تعقيد المسألة الشرقية[6]، أما النمسا فأعلنت أنها لا تعارض روسيا في أي خطوة تقوم بها ضد محمد علي ما دامت هذه الخطوات لا ترمي إلى الاعتداء وتسير في الطريق الصحيح والمتفق عليه[7].

---

(1) F.O. 78-332, Ponsonby to Palmerston, Ther. 27 Sep. 1838, No. 212, (N. L. A).

(2) مانتران. تاريخ، ج2، ص127.

(3) F.O. 64-216, George B. Hamilton to Palmerston, Berlin, 29 Aug. 1838, No.40. (N. L. A); F.O. 64-216, William Russell to Palmerston, Berlin, 30 Oct. 1838, No. 54, (N. L. A).

(4) F.O. 78-332, George Hamilton to Palmerston, 3 Oct. 1838, No. 214, Ext. (N. L. A).

(5) كارل روبرت نسلرود Karl Robert Nesselrode. ولد 1770. توفي 1862. شغل منصب وزير الخارجية الروسي 1822-1856. Shaw-Shaw. History, Vol. 2, p. 502

(6) F.O. 64-216, George Hamilton, Berlin, 10 Oct. 1838, No. 56, Ext. (N. L. A); F.O. 7-272, F. Lamb to Palmerston, 25 Oct. 1838, No. 84, (N. L. A).

(7) F.O. 78-332, Ponsonby to Palmerston, Ther. 20 Oct. 1838, No. 223 Conf. Ext. (N. L. A).

ولقد وصلت بعثة روسية جديدة إلى إستانبول منتصف شهر أكتوبر 1838، للتأكيد على العلاقات الحسنة بين البلدين، وقام السلطان باستقبالها استقبالاً طيباً، وكان معلوماً أنه في حال عدم توصل مصطفي رشيد إلى اتفاق واضح مع بريطانيا أو القوى الأوروبية الأخرى بشأن محمد علي فإن السلطان سيتجه كلياً نحو روسيا[1]، لكن الدول الأوروبية سرعان ما اتفقت على الحيلولة دون إعلان محمد علي استقلاله عن الباب العالي، وعبروا عن معارضتهم لأي محاولة روسية منفردة عن باقي الدول ضده، كما تم اقتراح عقد مؤتمر للدول الكبرى، والقيام بعمل موحد بشأن المسألة الشرقية[2]، وأكدت حكومة بريطانيا نيتها إبلاغ محمد علي: "أنه وراء اتحاد كلمة الدول الأوروبية الخمس؛ اتحاد جيوشها" إذا ما اتخذ موقفاً حربياً ضد الدولة العثمانية، أو أعلن استقلاله، لكن بريطانيا لم تتوان عن استغلال الفرصة للتشكيك في المواقف والنوايا الروسية تجاه هذه المسألة[3].

وفي مارس 1839 وصل العديد من الضباط البريطانيين إلى الدولة العثمانية من الذين سيعملون في خدمة الباب العالي من خلال العمل في سلاح البحرية وتطوير قدرات الجيش القتالية للذود عن الدولة العثمانية وحمايتها[4]، وذلك بناء على رغبة السلطان الذي كان يبدي دائماً نيته لتجديد سلاحه البحري[5]

أما "مترنيخ" Metternich – رئيس وزراء النمسا– فقد حذر من خطر الوقوع في الحرب، وحث على ضرورة الاتفاق بين القوى العظمى الأربع بشأن ما يجب القيام به بشأن محمد علي[6]، والذي بدوره عاد وصرح في الإسكندرية لقنصل بريطانيا في بداية أبريل 1839 عن عزمه إعلان استقلاله "وانتظاره إجابة حكومة بريطانيا بهذا الشأن"[7]، وفي هذا الصدد أرسل لورد "بيوفال" Beauvale –سفير بريطانيا في فينّا– إلى حكومته في 19 يونية 1839 يطلب منها توجيهه بشأن بعض المسائل المتعلقة بتمرد محمد علي ومنها:

---

(1) F.O. 78-332, Ponsonby to Palmerston, Ther. 20 Oct. 1838, No. 224, Ext. (N. L. A).
(2) F.O. 65-243, F.O. to Clanricarde, 10 Oct. 1838, No. 6, (N. L. A).
(3) F.O. 7-272, F. Lamb to Palmerston, 10 Oct. 1838, No. 84, (N. L. A).
(4) F.O. 78-352, Ponsonby to Palmerston, 7 Jan. 1839, No. 5, (N. L. A); F.O. 78-354, Ponsonby to Palmerston, Ther. 7 March 1839, No. 58, (N. L. A); F.O. 78-355, Ponsonby to Palmerston, Ther. 25 March 1839, (N. L. A).
(5) F.O.65-251, Clanricarde to Palmerston, St. Pet. 1 April 1839, No. 28, (N. L. A).
(6) F.O. 7-279, Beauvale to Palmerston, 1 June 1839, No. 23, (N. L. A).
(7) F.O. 78-331, Ponsonby to Palmerston, 6 June 1839, No. 139, (N. L. A).

1- ماذا يجب أن يفعل فيما إذا حدث اتفاق بين محمد علي والباب العالي، وهل من المفيد البقاء خارج هذا الاتفاق؟، "وفي هذه الحالة هل يجب أن نتفق مع إحدى القوى العظمي"؟.

2- إذا تحطمت العلاقات التجارية بين الباب العالي ومحمد علي، هل من الواجب إجلاء محمد علي عن سوريا؟[1].

وعلى كلٍ فقد سارت الدبلوماسية السياسية الأوروبية على قدم وساق بشأن هذه المسألة في ظل ورود تقارير رسمية عن مرض السلطان، وربما دنو أجله، لذلك فقد أرسل بونسنبي إلى بالمرستون في شهر يونية عن مرض السلطان والخشية من موته، "وأن ذلك سوف يجعل الموقف في غاية الخطورة والتعقيد، وأن الأمر يحتاج إلى اهتمام حكومة جلالة الملكة بسبب سوء صحته وحرارته المرتفعة"، بل أن بونسنبي توقع موته، وتحدث عن وريث العرش المنتظر بأنه شاب في السابعة عشر من عمره[2]. وفي 19 منه أرسل بونسنبي إلى حكومته عن اليأس من شفاء السلطان العثماني المريض، وانتظاره التعليمات اللازمة من حكومته لعمل ما يجب القيام به بعد موته[3]، وفي 24 منه أعرب هذا السفير عن رأيه بضرورة العمل على تقوية الدولة العثمانية ضد روسيا في حالة موت السلطان العثماني، حيث ستقع الدولة العثمانية في هذه الحالة فريسة سهلة لروسيا[4]، لذلك؛ فقد اقترحت بريطانيا كخطوة وقائية قيام الأسطول النمساوي والفرنسي بالاشتراك مع الأسطول البريطاني للوقوف تحسباً على مداخل إستانبول، لكن هذا الأمر لم يلق تجاوباً من قبل هذه الدول وخصوصا فرنسا[5].

(1) F.O. 7-279, Beauvale to Palmerston, Vienna, 19 June 1839, No. 64, (N. L. A).
(2) F.O. 78-356, Ponsonby to Palmerston, Ther. 5,19,26 June 1839, Nos. 135,149,158, (N. L. A).
(3) F.O. 78-356, Ponsonby to Palmerston, Ther.19 June 1839, No. 150, (N. L. A).
(4) F.O. 78-356, Ponsonby to Palmerston, Ther. 24 June 1839, No. 154, (N. L. A).
(5) F.O. 27-583, Granville to Palmerston, 22 June 1839, No. 233, Ext. (N. L. A).

ثانياً: بريطانيا وسياسة تكوين الأحلاف لحل المسألة المصرية.

1: الحكومة البريطانية ومواقف القوى الأوروبية.

بينما الدول الأوروبية منشغلة تماماً في كيفية حل المسالة المصرية، انتشر خبر معركة "نصيبين" التي انتصرت فيها القوات المصرية بقيادة إبراهيم باشا على القوات العثمانية في 24 يونية 1839، وفُتحت الطريق مجدداً أمام القوات المصرية للتقدم صوب إستانبول، وفي 30 منه توفي السلطان محمود الثاني الأمر الذي زاد من سوء الأوضاع، وكانت هذه الهزيمة تفرض على روسيا القيام بواجبها نحو تطبيق مواد معاهدة خونكار إسكلة سي بشأن حماية الدولة العثمانية، أما بريطانيا فلم تكن راضية عن تهيئة الفرصة لمثل هذه الخطوة، لذلك؛ فقد أخذت بالضغط على محمد علي، بينما قامت حكومات الدول الأربع الأخرى –النمسا ،بروسيا، روسيا، فرنسا– بتقديم إنذار مشترك له، مما جعل الباب العالي ينتظر النتيجة التي يمكن أن تسفر عنها مثل هذه المحاولات[(1)].

ولم تتوان بريطانيا في ظل تمادي محمد علي على الجهر بعدائها له، وأعلنت عن سياستها التقليدية في وجوب المحافظة على تكامل وصيانة كيان الدولة العثمانية، وأن ذلك لا يتم إلا باستعادة كل مناطق الشام إلى السيادة العثمانية، والعمل على إخضاع محمد علي وحصر نفوذه في مصر؛ على أن تكون صحراء سوريا الجنوبية الفاصل بين قواته ومناطق سيادة السلطان ونفوذه، وأن يدفع الجزية بصفته والياً تابعاً للسلطان العثماني[(2)].

أما موقف روسيا من وجهة نظر حكومة بريطانيا، فقد كان لا يحتمل الإخلاص التام تجاه الدولة العثمانية أو الاتحاد مع القوى الأوروبية العظمى الأخرى، وهذا ما كان يُشكل دائماً هاجساً من الشك والريبة تجاه سياستها[(3)]، ومن هذه الوجهة؛ فإن هدف روسيا ليس المحافظة على الدولة العثمانية؛ بل إضعافها ورغبتها في تقوية محمد علي حتى تكون الدولة العثمانية في حاجة دائمة لمساعدتها بسبب ما حل بها من ضعف[(4)].

---

(1) إحسان أوغلي، أكمل الدين (إشراف)، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة: صالح سعداوي (ط1، إستانبول 1999)، ص101؛ مانتران. تاريخ، ج2، ص46.

(2) British Policy Toward the Ottoman Empire, Foreign Minister, Palmerston to Her Majesty's Ambassador at Vienna, 28 June 1839,In Hurewitz Diplomacy. Vol. I, p. 111-3.

(3) F.O. 7-278, F.O. to Beauvale, 28 June 1839, No. 55, Ext. (N. L. A).

(4) F.O. 27-575, F.O. to Granville, 29 June 1839, No. 265, (N. L. A).

ولقد ناقش بيوفال مع نسلرود مسألة دعوة الأسطول الروسي للانضمام إلى الأسطوليين البريطاني والفرنسي في البحر المتوسط، ولم يعترض الأخير على ذلك، لكن مترنيخ لم يُصدر حتى ذلك الوقت أي اقتراح بشأن هذا العرض، وهذا ما أخّر الرد الروسي(1)، لكن الروس لم يلبثوا أن أعلنوا موافقتهم فعلياً على ذلك، مما بعث على الارتياح لدى حكومة بريطانيا بسبب عدم رغبتها في تفرد روسيا بمواقف خاصة بها بعيداً عن الدول الأخرى، ولأن مرور سفن روسيا في المضائق سيعمل على تسهيل قبول الباب العالي لمسألة مرور السفن الحربية للقوى الأخرى(2)، وبقيت بريطانيا تنظر إلى الموقف الروسي من الصراع الدائر على أن لها رغبة حقيقية في تحطيم الدولة العثمانية واستنزاف مواردها، وهذا ما كان يتعارض مع الاستراتيجية البريطانية(3).

عندما توفي السلطان محمود لم يتم الإعلان عن ذلك الأمر حتى يتدبر الوزراء أمرهم والقيام بالإجراءات اللازمة، حتى تم تنصيب ابنه الأكبر عبد الحميد الأول، الذي يبلغ من العمر ستة عشر عاماً(4)، وكان السلطان الجديد يُفضّل السلام، لكن الظروف العصيبة التي مرت بها الدولة العثمانية وموت السلطان كان من شأنه أن يُعرّض الدولة العثمانية إلى خطر أكبر وخصوصاً من محمد علي الذي كان يستفيد بالتأكيد من ضعف السلطان الجديد، وهذا ما كان يدعو حكومة بريطانيا إلى تأكيد مؤازرتهم للباب العالي ونصيحتهم لهم بألا يقعوا في هذا الخطأ، وأنه قبل اللجوء لأي خطوات يتوجب عليهم الاتصال بممثلي الدول الخمس أو قناصلهم لأخذ رأيهم(5).

واستمرت وجهة النظر البريطانية إزاء مسائل الشرق كما هي بشأن ضرورة تدعيم سُبل السلام وإنشاء تحالف بين الحكومة البريطانية والدول العظمي وبين الباب العالي على مبادئ تتبع على أسس يجب اتباعها في هذه المسألة الهامة، وهذا التحالف والتوحد هو

---

(1) F.O.7-279, Beauvale to Palmerston, Vienna, 30 June 1839, No. 36, Ext. (N. L. A).
(2) F.O. 7-279, Beauvale to Palmerston, Vienna, 1 July 1839, No. 38, (N. L. A).
(3) F.O. 27-584, Granville to Palmerston, 2 July 1839, No. 251, (N. L. A).
(4) Piece Jointe, a la depeche a Londres du 13 Juillet 1839, Copie, d'une depeche a Mr. le Comte Appony a Paris, en date de Vienne Le 11 Juillet, 1839, Nr, (N. L. A).
جميع الوثائق الفرنسية الواردة في هذه الدراسة موجودة في دار الكتب والوثائق القومية (N. L. A)، وقد تم الاعتماد على الملخصات العربية المرفقة بهذه الوثائق والتي أعدها قسم الترجمة في هذه الدار.
(5) Prince de Metternich a Mons de Baron de Sturmer, Vienne, 24 Juillet 1839, F.O. 7-286, (N. L. A).

الوضع الذي لا يمكن الاستغناء عنه[1]، في ظل معرفة بريطانيا والدول الأوروبية بأن الحكومة العثمانية ليست وحدها السبب في المخاطر التي تُهدد كيان الدولة العثمانية، بل أن السلطان ومستشاريه غير الأكفاء أيضاً ساهموا بكل قوة في ذلك، مما أدى إلى الحالة الخطرة التي عليها الدولة[2].

ولقد أبدت الدولة العثمانية خشيتها مجدداً من زحف إبراهيم باشا إلى إستانبول، مما دفع حكومات بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا وبروسيا إلى تقديم لائحة مشتركة إلى الباب العالي في 28 يولية 1839 طالبوا فيها السلطان بعدم إقرار أي شئ في المسألة المصرية إلا بإطلاعهم عليه[3].

ولقد أبدت حكومة روسيا مجدداً عدم ارتياحها لوجود الأسطول البريطاني في مدخل الدردنيل ورأت الحكومة ضرورة رحيله أو رحيل جزء منه على أقل تقدير من هذه المنطقة، وكان رد بونسنبي بأن الأسطول البريطاني إنما يقيم في هذه المنطقة لحماية استقلال الدولة العثمانية، والعمل على عدم تقطيع أوصالها The Policy of the Integration of the Ottoman Empire[4]، ولم يلبث بونسنبي أن عبر عن خشيته من صلات ناظر الخارجية العثماني نوري باشا بروسيا مما ينذر بزيادة النفوذ الروسي على حساب بريطانيا[5]، وذلك رغم تصريح –سفير بريطانيا في سان بطرسبرج– "كلانريكارد" Clanricarde: بأن هناك اتفاقاً في وجهات النظر بين الحكومتين البريطانية والروسية بشأن المسألة المصرية، واختلاف مواقفهما عن مواقف حكومة فرنسا؛ التي ترفض المشاركة في أي إجراء لإرغام محمد علي على قبول حلول وقرارات الدول العظمي، والذي يزداد قوة ويتمسك بمطالبه من السلطان دون أن يحيد عنها[6].

---

(1) Angletrre 1839, Fraz. 291. d'une depache a Mr.le Comte Appony a Paris en date de Vienne le 13 Juillet 1839, Nr. 3, (N. L. A).
(2) Angletrre 1839, Frsz. 292, Copie d'une depache reservee a Monsieur le Baron de Sturmer a Constantinople en date Vienne le 24 Juillet 1839, (N. L. A).
(3) المحامي، محمد فريد بك. تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي (ط6، بيروت: دار النفائس، 1988)، ص457.
(4) F.O. 78-358, Ponsonby to Palmerston, Ther. 18 Aug. 1839, No. 219, (N. L. A).
(5) F.O. 78-358, Ponsonby to Palmerston, Ther. 19 Aug. 1839, No. 222, (N. L. A).
(6) F.O. 65-253, Clanricarde to Palmerston, St.Pet. 22 Aug. 1839, No. 94, Conf. (N. L. A).

واجه بالمرستون العديد من الصعوبات من قبل الحكومة الفرنسية بشأن التعليمات التي زودت بها قادة الأسطول الفرنسي بشأن التعاون مع الأسطول البريطاني[1]، في حين كانت روسيا تعمل بشكل لا يعتريه الشك على إقامة سباق أوروبي بشأن مسألة محمد علي تُشغل فيه أوروبا نفسها عن اهتمامها بمصالحها في الدولة العثمانية[2]، وربما تكون فرنسا قد أدركت هذا، لذلك؛ فقد صرّحت حكومتها: بأنها تستطيع مطالبة محمد علي بإعادة الأسطول العثماني الذي تم تسليمه إليه، وحثه على أن يكون معتدلاً في مطالبه من السلطان، ولكنها لا تستطيع أن ترغمه على اتباع طريق لا يتفق وحريته وقبوله[3].

كما أبدى القيصر الروسي مشاعر الغضب بخصوص محمد علي الذي لم يكتف بعصيان سلطانه؛ بل ولم يُبالِ بالدول العظمى، وعامل ممثليها بشدة وغطرسة، وأبدى القيصر مشاعر العداء ضد فرنسا بسبب موقفها الداعم لمحمد علي، وزاد من ذلك اقتراح فرنسا المتكرر لإرسال أسطولها إلى إستانبول[4]، وهذا ما أدركته فرنسا، بأن وجهات النظر الروسية كما تبدو من مشاعر القيصر نيقولا؛ تدل على العداء المرير لفرنسا[5].

ولقد تم توجيه تحذير إلى محمد علي بانضمام بريطانيا إلى روسيا مع السلطان ضده في حال تحركه ضد الدولة العثمانية بجيوشه[6]، في وقت أظهرت فيه حكومة بريطانيا مجدداً اهتماماً وحماساً في مسألة دخول مضيق الدردنيل أكثر مما كان في الماضي[7].

وفي 25 أغسطس 1839 أرسل السفير البريطاني في فينّا "بيوفال" إلى حكومة النمسا تطمينات بشأن الثقة المتبادلة بين البلدين، حتى أن مترنيخ عبّر على "أن الحكومة البريطانية ستمنحنا نفس الثقة التي نوليها لهم"[8]، في حين بدأ القيصر بإصدار تعليماته التي تتفق مع رغبات حكومة بريطانيا والتي من شأنها مساعدة الحكومتين على العمل في طريق

(1) Angleterre 1839, Fasz. 288, rapport, du Prince Esterhazy a la Chancellerie de L'Etat, Nr. 39, Lit.D, Londres, le 22 Aout 1839, (N. L. A).
(2) Loc. Cit.
(3) F.O. 65-253, Clanricarde to Palmerston, St.Pet. 28 Aug. 1839, No. 96, Ext. (N. L. A).
(4) F.O. 65-253, Clanricarde to Palmerston, Moscow, 4 Sep. 1839, (N. L. A); F.O. 65-253, Clanricarde to Palmerston, Moscow, 28 Sep. 1839, No. 106, (N. L. A).
(5) F.O. 7-282, Beauvale to Palmerston, Vienna, 3 Sep. 1839, No. 106, (N. L. A).
(6) F.O. 65-256, Bronnow Note to Count Nesselrode, Sep. 1839, (N. L. A).
(7) Angleterre 1838, Fasz, 290, Rapport du Prince Esterhazy a la Chancellerie de L'Etat, Nr. 43, Litt. A, Londres, le 14 Septembre 1839, (N. L. A).
(8) F.O. 7-286, Metternich to Esterhazy, 10 Sep. 1839, (N. L. A).

واحد بشأن المسألة الشرقية[1]، أما عن موقف ملك فرنسا لويس فيليب، فقد كان يبدو أقل تشدداً من وجهة نظر بالمرستون، فهو يرى ضرورة عدم اللجوء إلى إقناع محمد علي باستعمال القوة العسكرية للتنازل عن مطالبه، وعبّر عن ضرورة تطبيق الإجراءات الكفيلة بتحقيق أقل ما يمكن لمحمد علي القبول به، وحث الدولة العثمانية على ضرورة تنفيذ ذلك بشكل عاجل، واعتبر أن التباطؤ في تطبيق ذلك الأمر من شأنه جعل الأمور تتخذ منحنى أكثر خطورة وتعقيداً، وعندما قام "بلوير" Bulwer –القائم بأعمال السفير البريطاني في باريس– بلقاء ملك فرنسا قال له: "إن مطالبة الدول الأوروبية للباب العالي وإجباره على قبول التنازل على ما يُصّر عليه محمد علي يتناقض ومبادئ هذه الدول"، ورد الملك الفرنسي عليه: بـ"أن أمور الشرف والفضيلة لا تراعي كثيراً بين الدول"، وأنه يجب دائماً النظر فيما هو أفضل للقيام به دون الاهتمام بما كان، وأبدى الملك الفرنسي رغبة بلاده في السلام، لكنه أبدى رفضه لمشاركة بلاده مع دول أوروبا من أجل إجبار محمد علي على قبول قرارات الدول الأوروبية قائلاً: "ليس لدينا وسائل ذات فعالية سواء كان ذلك عن طريق الحصار أم غيره" لإجبار محمد علي، وشَكّك الملك الفرنسي في النتائج التي قد تترتب على استخدام القوة العسكرية التي تنادي بها بريطانيا[2].

وفي 22 سبتمبر أرسل بونسنبي إلى بالمرستون تقريراً عاجلاً عن حالة الجيش والأسطول الروسي وإمكانياته وعدده، وخَلصَ من تقريره بعدم إمكانية قيام روسيا بأي مغامرة بشأن محمد علي[3]، ورغم شكوك بريطانيا هذه بعدم إمكانية قيام روسيا بالمساعدة اللازمة؛ إلا أن الأخيرة ظلت تحث الباب العالي على إصدار أوامره بترحيل الأساطيل الأجنبية بما فيها الأسطول البريطاني من مدخل الدردنيل[4]، لكن –ناظر الخارجية العثماني– مصطفى رشيد باشا كان له رأي آخر، فهو لا شك يعرف ضمناً أهمية الدور البريطاني وأهمية مساعدة الأسطول البريطاني للدولة العثمانية في أزمتها، وبالموقع الذي تنفرد به إلى جانب روسيا،

(1) F.O. 64-222, William Russell to Palmerston, Berlin, 11 Sep.1839, No. 96, (N. L. A).
(2) F.O. 27-586, Bulwer to Palmerston, Paris, 16 Sep.1839, Sec. Conf. (N. L. A); F.O. 27-586, Bulwer to Palmerston, Paris, 27 Sep. 1839, No. 76, Ext. (N. L. A).
(3) F.O.78-418, Ponsonby to Palmerston, Ther. 22 Sep. 1839, No. 255, (N. L. A).
(4) F.O. 78-359, Ponsonby to Palmerston, Ther. 23 Sep. 1839, No. 260, Sec. (N. L. A).

لذلك؛ فقد كان رشيد باشا يرغب بالقيام بزيارة الأسطول البريطاني لتأكيد قناعاته هذه للحكومة البريطانية[1].

2: بريطانيا وسياسة عزل فرنسا.

تمزقت العلاقات الرسمية بين بريطانيا وفرنسا بسبب الخلاف على المسألة الشرقية، فكل القوى كانت متفقة على ضرورة الحفاظ على تكامل الدولة العثمانية، وفرنسا وحدها تعارض ذلك وتتخذ موقفاً مختلفاً عن بقية الدول[2]، أما روسيا فقد استغلت هذا الخلاف الآخذ في التطور وعملت على تقرير نفوذها في الشرق، وتحقيق حمايتها على الدولة العثمانية دون غيرها، لذلك فقد أرسلت البارون "دي برونو" Brunnow بصفة سفير فوق العادة إلى لندن أواخر سبتمبر 1839، حيث عرض على حكومتها بالنيابة عن القيصر بأن روسيا مستعدة أن تترك لبريطانيا حرية العمل في مصر وتساعدها على إذلال محمد علي؛ بشرط أن تسمح لها بإنزال قوات بالقرب من إستانبول من مدينة سينوب الواقعة على شاطئ البحر الأسود، وذلك كي تستطيع تقديم المساعدة للباب العالي في حالة إذا ما أراد إبراهيم باشا الزحف إلى إستانبول[3]، ولقد أبدى بالمرستون إعجابه بالخطة المقترحة "لأنها تعني على الأقل كبح جماح الطموحات الفرنسية"، وهذا ما يتضح مما كتبه بالمرستون إلى بلوير في 31 سبتمبر، حين قال: "الأمور تبدو واضحة، ففرنسا لن يكون لديها الاستعداد للتحرك من أجل إلزام محمد علي، لذلك؛ فعلى فرنسا واجب الاختيار بين ثلاثة اتجاهات: إما التقدم معنا للأمام والوفاء بالالتزامات التي وعدونا بها ولأوروبا من قبل، أو الوقوف على الحياد والتراجع عن قيامهم بتنفيذ تعهداتهم، أو الذهاب إلى التطرف وإقامة علاقات وثيقة بمحمد علي ضدنا"[4]، لكن استقباح الرأي العام في بريطانيا للعرض الروسي حال دون قيام بالمرستون بقبوله، واقترحت حكومة بريطانيا على روسيا أن تعلن أولاً تنازلها عما تخوله لها معاهدة خونكار إسكله سي من حق حماية الدولة العثمانية، لكن روسيا رفضت هذا الأمر[5].

---

(1) F.O. 78-361, Ponsonby to Palmerston, Ther.23 Sep. 1839, No. 261, Sec. (N. L. A).
(2) Seignobos, Charles. A Political History of Contemporary Europe Since 1814 (London: William Heinemann, 1915), p. 773.
(3) المحامي. تاريخ، ص459.
(4) Marriott, J.A.R. The Eastern Question, A Historical Study in European Diplomacy (Oxford: At The Clarendon Press, 1918), p. 239-40.
(5) المرجع والصفحة نفسهما.

واستمر بالمرستون يحذوه الأمل في الحصول على تأييد فرنسا، رغم خيبة أمل حكومته المتكرر منها –ما دام لا يستطيع حتى ذلك الوقت من عزلها– وذلك ليوازن علاقاته مع روسيا التي لا تزال تتحكم في المضائق العثمانية، وفي رسالة من بلوير إلى بالمرستون في 7 أكتوبر 1839، أخبره بأن الباب العالي على لسان مصطفى رشيد باشا هدد بأنه في حال حدوث تطورات جديدة من قبل محمد علي؛ فإنه سيضطر إلى طلب المساعدة العسكرية من روسيا، أما إذا حدث مثل هذا التدخل دون طلب الباب العالي، فإن الباب العالي سيطلب من الدول العظمي دخول أساطيلها إلى الدردنيل[1]، ولقد أعلم بونسنبي حكومته في اليوم التالي 8 أكتوبر بأن الباب العالي واقع تحت تأثير روسيا ويُنفذ ما يُملي عليه منها، وهو ما يُبشر بأن تسير الأمور في هذه الأزمة لصالح روسيا دون غيرها[2].

ومهما يكن من أمر؛ فقد كان هناك اتفاق في وجهات النظر في روسيا مع وجهة نظر نسلرود بشأن استجابتهم لمطالب بريطانيا بشأن المشكلة القائمة مع مصر، كما كان هناك اتفاق في وجهات النظر بين البلدين فيما يتعلق بالعمل على تقليص النفوذ الفرنسي في الشرق، ذلك النفوذ الذي تخشى روسيا من ازدياده[3]، وفي منتصف أكتوبر 1839 أعلنت بريطانيا استغرابها للتناقض بين ما تعلنه فرنسا من الإخلاص للباب العالي، وما تدعو إليه من توسع محمد علي على حساب الدولة العثمانية، كما ربطت حكومة بريطانيا بين ذلك الأمر وبين ما يتمتع به السلطان من تأييد المسلمين له في شتى الأقطار[4].

ثالثاً: بريطانيا وسياسة توازن القوى حتى مؤتمر لندن.

1: إشكالية التعاون مع القوى الأوروبية.

كان لدى الباب العالي العديد من المخاوف التي تُبرر موقفه بشأن القيام باتصالات مع محمد علي، حيث لاحظوا نوعاً من اللامبالاة والإهمال من جانب القوى العظمى في تنفيذ التزاماتهم، كما أبدوا انزعاجهم من وجود العديد من قطع الأسطول البريطاني والفرنسي عند مدخل الدردنيل، ومن وجود الأسطول الروسي في مضيق البسفور على مقربة من إستانبول،

(1) F.O. 27-587, Bulwer to Palmerston, Paris, 7 Oct. 1839, Ext. (N. L. A).
(2) F.O. 78-359, Ponsonby to Palmerston, Ther. 23 Sep. 1839, No. 260, Sec. (N. L. A).
(3) F.O. 65-253, Clanricarde to Palmerston, St. Pet. 18 Oct. 1839, No.112, (N. L. A).
(4) F.O. 64-222, Russell to Palmerston, 16 Oct. 1839, No. 222, (N. L. A).

كما أن الخلافات ازدادت بين الدول الأوروبية بسبب تنافسهم على دخول المضائق دون تحقيق شيء يذكر، خصوصاً وأن قائد الأسطول البريطاني "ستبفورد" Stopford أعلن في 11 سبتمبر أنه لا يستطيع البقاء في خليج بيسكا بيه قرب مدخل الدردنيل، وأنه يرغب في أن يكون الدردنيل نفسه مأوى لأسطوله من العواصف خلال أشهر الشتاء، كما أن الباب العالي كان يخشى الوساطات الأوروبية وتكرار خسارة الدولة العثمانية في المسألة اليونانية، التي حصلت على استقلالها التام، لهذا؛ فلقد أرسل الباب العالي في 28 سبتمبر بمذكرة إلى سفراء الدول الأوروبية في العاصمة إستانبول يطالب فيها حكومات بلادهم بتنفيذ التزاماتهم، كما أعلنوا قرارهم بمنح محمد علي العفو التام وإعطائه حكم مصر بشكل وراثي دون الإشارة إلى بلاد الشام[1]، وهذا ما دفع حكومة بريطانيا إلى اقتراح إرسال قواتها إلى الدردنيل كما روسيا في البسفور، ولكن الموضوع برمته كان يشكل تحدياً لروسيا، لذلك فقد تم تأجيل البحث في هذه المسألة[2].

ولقد حاول وزير الخارجية بالمرستون أمام هذا الوضع المعقد إيجاد نوع من التفاهمات مع فرنسا، لذلك فقد بحث عن حلول وسطية لترضيتها وذلك في رسالته إلى – سفيره في باريس– جرانفيل في 29 أكتوبر 1839، وأعلن بالمرستون لفرنسا فيها؛ أن حكومته قد عدلت عن قرارها الخاص بعدم منح محمد علي أي منطقة سوى مصر، وأن حكومته وافقت على منحه وراثة عكا، لكن وأمام إصرار فرنسا على مواقفها، فقد حمّلها بالمرستون مسؤولية التوتر السائد بين البلدين، بل وسحب عروضه التصالحية هذه، وتمسك بموقف حكومته السابق بضرورة استرداد الشام بأكمله إلى سيادة السلطان، واعتبر أن المنهاج الفرنسي في التعامل مع القوى الأخرى "مسألة خطيرة تعمل على استمرار انحلال وتقسيم الدولة العثمانية"، كما أشار إلى تواطؤ الحكومة الفرنسية مع محمد علي بحثاً عن النفوذ وبعض الامتيازات الخاصة بها، واختتم بالمرستون رسالته إلى جرانفيل بالتعبير عن أسف حكومته الشديد لوجود مثل هذا الخلاف واتساع هوته بين الحكومتين رغم ما تحظى به المسألة من أهمية بالنسبة للقوى الأوروبية[3].

(1) F.O. 27-587, Granville to Palmerston, Paris, 25 Oct. 1839, Conf. (N. L. A).
(2) F.O. 65-253, Clanricarde to Palmerston, St.Pet. 18 Oct. 1839, No.112, (N. L. A).
(3) F.O. 27-577, F.O. to Granville, 29 Oct. 1839, Ext. (N. L. A).

وبذلك استمر بالمرستون في سياسة التعاون مع الدولة العثمانية ضد محمد علي[(1)]، لكنه لم يلبث وأن أعلن أسفه لتعاظم النفوذ الروسي في الدولة العثمانية والمضائق على وجه الخصوص، مما يعيد الكرّة مرةِ أخرى لتدخلها مثلما كان الأمر عليه عام 1833، لذلك؛ فقد قام بالمرستون بالعمل على تحاشي ذلك من خلال رص صفوف القوى الأوروبية لدعم الدولة العثمانية، لكن هذه الدول لم تبدِ قدراً من التعاون يساعد بالمرستون على تحقيق أهدافه وسياسته ضد روسيا[(2)]، لذلك؛ فقد عمل على تقوية أواصر العلاقات مع الدولة العثمانية، وتوثيق الصداقة معها، وقد أَطلَع مصطفى رشيد باشا السلطان على نتائج محادثاته في لندن مع الحكومة البريطانية وخصوصاً بالمرستون، وأقنع السلطان بأن هذه الدول ستكون قادرة على تنفيذ التزاماتها ضد محمد علي، والحد من الامتيازات التي حصلت عليها روسيا في معاهدة خونكار إسكله سي، وكانت مفاوضات مصطفى رشيد باشا مع حكومة لندن تهدف إلى جانب ما سبق الحصول على دعم أوروبي للإصلاحات من أجل تقوية الدولة العثمانية، وعندما أبدى السلطان اقتناعه؛ أصدر فرمان التنظيمات الخيرية المعروف باسم "خط شريف كلخانة" Hatti Şerif Gülhane في 3 نوفمبر 1839[(3)].

ونتيجة للتقارب الذي حدث بين الدولة العثمانية وبريطانيا، فقد أعلنت روسيا موقفها القاضي بالوقوف لصالح الدولة العثمانية وفقاً لمعاهدة خونكار إسكله سي[(4)]، وهذا يتضمن رفض المطالب البريطانية بدخول المضائق[(5)].

أما بالمرستون؛ فقد استمر في اتهام فرنسا بمؤازرة محمد علي ومخالفة مبدأ الحفاظ على تكامل الدولة العثمانية، إلا أن رئيس الوزراء الفرنسي قام بتفنيد كل هذه التهم خلال لقائه مع سفير بريطانيا في باريس، حيث أوضح ما كان لفرنسا من ماضٍ في هذا السبيل سواء بوقف تقدم محمد علي عند منطقة "مرعش" رغم أن السلطان كان هو المعتدي، أو من خلال عمل سفراء بلاده مع بقية سفراء الدول الأوروبية الأخرى، وعبر عن أن المخططات البريطانية هي التي ستضر بكيان الدولة العثمانية بسبب تدخل الروس، أما المخطط الفرنسي

---

(1) Yale. The Near East, p.70.
(2) Guedalla, Philip. Palmerston (London: Ernest Benn, 1926), p. 213.
(3) Hurewitz. Diplomacy, Vol. 1, p. 113-6; Shaw-Shaw. History, p. 56.
(4) Yale. The Near East, p. 70.
(5) F.O. 64-222, George B. Hamilton to Palmerston, Berlin, 13 Nov. 1839, No.24, Ext. (N. L. A).

فهو ذو منفعة مزدوجة، فإلى جانب عدم مساسها بسيادة الدولة العثمانية؛ فإنها ستحول دون قيام روسيا بإفساد توازن القوى في الشرق[1].

لم يحظ هذا الأمر بقبول بالمرستون الذي أرسل إلى جرانفيل في 22 نوفمبر 1839: يعبر له عن عدم ارتياحه للسياسة الفرنسية تجاه الدولة العثمانية، على الرغم من تعاون الدول العظمى في سبيل الحفاظ على تكامل وسيادة الدولة العثمانية، وقال بالمرستون: "بدون شك فإنه من سوء حظ أي دولة أن تطلب مساعدة عسكرية برية أو بحرية من أي دولة أخرى من أجل الدفاع عنها ضد هجوم الأعداء، فهذا يمثل دليل ضعف الدولة التي تطلب المساعدة، فإذا كانت روسيا ترغب في القيام بتقديم مثل هذه المساعدة كعمل من شأنه أن يحظى باتفاق الدول الخمس العظمى ... فإن ذلك يجب ألا يكون بهدف الحصول على مصالح أو امتيازات داخل الدولة العثمانية، وعندها؛ فإن المسألة ستكون بلا شك مسألة استمرار استقلال الدولة العثمانية أم لا"، لأن هدف بريطانيا في هذه المرحلة يقوم في المقام الأول على مبدأ الحفاظ الدولة العثمانية[2].

2: الوفاق البريطاني الروسي.

ولقد عبر القيصر الروسي عن موقفه تجاه بريطانيا، وأبدى ارتياحه لفكرة قيام تحالف بين بريطانيا وروسيا، مما سيؤدي إلى استحالة تقدم إبراهيم باشا نحو إستانبول[3]، لكن المعضلة في السياسة الخارجية البريطانية لم تكن في روسيا بقدر ما كانت في فرنسا، حيث أرسل بالمرستون إلى سفيره في إستانبول بونسنبي في 2 ديسمبر 1839 قائلاً: "إن حكومته قادت جميع الدول العظمي باستثناء فرنسا ضد محمد علي"، وطلب من سفيره القيام بحث الباب العالي على الثبات على موقفه في هذه المسالة، وأن لا يعمل على تقديم تنازلات لمحمد علي، وأكد بالمرستون ثقته في قيام الدول المتحالفة بتقديم المساعدة اللازمة[4]، وأعرب بالمرستون عن اعتقاده بأن: "أفضل طريقة لتحرك الحكومة العثمانية يكمن في وجود القيادة

(1) F.O. 27-587, Granville to Palmerston, 18 Nov. 1839, Ext. (N. L. A).
(2) F.O. 27-578, F.O. Granville, 22 Nov. 1839, Sec. Conf. (N. L. A).
(3) F.O. 65-253, Clanricarde to Palmerston, St. Pet. 30 Nov. 1839, No. 130, (N. L. A).
(4) F.O. 195-158, Palmerston to Ponsonby, 2 Dec.1839, In Anderson, M.S. The Eastern Question 1774-1923, A Study in International Relations (London: MacMillan, 1972), p.48.

الحقيقية للقوات في يد بعض الضباط الجيدين سواء كانوا إنجليزاً أو ألماناً" بهدف تنظيم هذه القوات وإصلاحها[1].

وفي ضوء موقف فرنسا المعلن بعدم تقديم أي مساعدة للدولة العثمانية؛ أبدى بالمرستون نيته للتقارب قدر الإمكان مع روسيا واستبعاد فرنسا، لذلك؛ فقد عبرت حكومة بريطانيا عن ارتياحها للتصريحات التي أصدرها القيصر الروسي بشأن المسألة الشرقية[2]، واهتم بالمرستون بكسب ود روسيا للحيلولة دون قيام محمد علي ببناء دولته في مصر والشام وشبه الجزيرة العربية، كي لا تقع هذه الدولة تحت الحماية الفرنسية، واعتبر بالمرستون أنه في حال حدوث ذلك؛ فإن فرنسا ستعمل من أجل احتلال تونس وطرابلس الغرب، وبذلك تسيطر على الشاطئ الجنوبي من البحر الأبيض المتوسط، مما سيدفع الحكومة البريطانية لمقاومة هذا الأمر حتى ولو بالقوة العسكرية، واعتبر بالمرستون آنذاك أن خيار الردع والوقاية في هذا الموقف أفضل من أي سبيل آخر[3].

ولقد وصلت رسائل بشأن معلومات من سان بطرسبرج تفيد قيام بعثة روسية بالسفر إلى لندن للاتفاق على تعاون الدول الأربع في مسألة الدفاع عن إستانبول[4]، وعلى رأس هذه البعثة –السفير الروسي فوق العادة– "برونو" الذي استأنف محادثاته مع بالمرستون؛ ليتم في النهاية الاتفاق حول المسألة الشرقية في الأسبوع الأخير من ديسمبر 1839، ووفق هذا الاتفاق؛ فقد وافقت روسيا بأن تكون للدولة العثمانية كامل السيادة على المضائق، وهذا يعني قيام روسيا بالتنازل عن امتيازاتها وفق معاهدة خونكار إسكله سي، كما وافقت روسيا على السماح لأساطيل القوى العظمى بما فيها روسيا بالدخول إلى بحر مرمرة كإجراء استثنائي وعند الضرورة للدفاع عن امتيازاتها وفق معاهدة خونكار إسكله سي، ومقابل ذلك وافق بالمرستون على شروط روسيا؛ بأن تعمل القوى العظمى باتفاق تام تجاه الصراع المصري العثماني، بحيث يتم الاعتراف لمحمد علي بالحكم الوراثي في مصر؛ نظير إعلان الأخير تبعيته للسلطان ودفع الجزية، أما الشام وأضنة وكريت فيتم إعادتها إلى سيادة السلطان، كما يتم إعادة الأسطول العثماني الذي كان سُلّمَ لمحمد على، وفي حالة رفض الأخير هذه الشروط؛

(1) F.O.78-353, Palmerston to Ponsonby, 2 Dec. 1839, No.182, (N. L. A).
(2) F.O. 27-578, F.O. to Granville, 22 Nov.1839, No. 371, (N. L. A); F.O. 64-222, Hamilton to Palmerston, Berlin, 4 Dec.1839, No.33, (N. L. A).
(3) F.O. 27-578, F.O. to Granville, 10 Dec.1839, No. 394, Ext. (N. L. A).
(4) F.O.27-589, Granville to Palmerston, Paris, 16 Dec.1839, No. 398, (N. L. A).

فإنه سيتم اللجوء إلى استخدام الوسائل العسكرية، وبمجرد استجابة مصر لهذه المقترحات وفق هذه الخطة؛ تعمل الأساطيل المتحالفة على مغادرة الدردنيل، ويتم إعلان المضائق منطقة مغلقة أمام كل السفن الحربية التابعة للقوى الأجنبية[1].

اعتبر بالمرستون أن الدولة العثمانية بحاجة إلى فترة سلام تمتد حتى عشر سنوات تحت الحماية الأوروبية، إلى جانب الإصلاحات الداخلية كي تصبح قوة مرهوبة الجانب، لكن ذلك يعتمد على انسحاب محمد علي، على أن تكون الحماية على الدولة العثمانية حماية أوروبية، وأن لا تقتصر على طرف دون الآخر[2].

وفي ذلك الوقت أصبحت لبنان ساحة للثورات والاضطرابات الدينية والمذهبية بين المسيحيين والدروز والأتراك، وقد اتفقت جميع القوى الأوروبية على إنهاء هذه الخلافات، وصد محمد علي والمتعاطفين معه، الذي لن يستطيع مقاومة ثورة كهذه في حال قيامها[3].

رابعاً: اتفاقية لندن 15 يولية 1840 وأثرها على السياسة البريطانية.

1: مقدمات مؤتمر لندن.

استمرت بريطانيا في إبداء ثقتها بموقف مترنيخ، رغم عدم وضوح أهدافه في مسألة النزاع بين السلطان العثماني وتابعه، وخصوصاً رأيه بشأن تقسيم الأقاليم بينهما وحق وراثتها[4]، في الوقت الذي كَثُر فيه الحديث عن النية في عقد مؤتمر دولي في لندن لحل المسألة المصرية، ولقد استدعى –وزير الخارجية الفرنسي– كونت "أبوني" Appony –سفير الدولة العثمانية في باريس– "نوري أفندي" للاستفسار منه عما إذا كانت وصلته تعليمات من حكومته للتوجه إلى بريطانيا، وعلى وجه الدقة إلى لندن للاشتراك في المفاوضات المزمعة، ولم يلبث نوري أفندي أن صرّح بعد رحيله من باريس إلى لندن؛ أنه تلقى تفويضاً كاملاً من

(1) Hurewitz Diplomacy, Vol. 1, p.110.
(2) Marriott. The Eastern p. 24; Marriott, J.A.R. A History of Europe from 1815-1939 (London: Methuen & Co., 1940), p.17.
(3) F.O. 7-293, Consul of Prussia, Beyrout, 21 Feb. 1840, (N. L. A).
(4) F.O. 7-291, Beauvale to Palmerston, Vienna, 9 May 1840, No. 65, (N. L. A).

حكومته بالتوقيع على أية اتفاقية تقبل بها الدول المتحالفة في المؤتمر الذي سيُعقد في لندن فيما يتعلق بموضوع محمد علي والسلطان[1].

وقد أبدى وزير الخارجية بالمرستون قناعته بأن رئيس الوزراء الفرنسي "تيير" إنما يعمل لمصلحة فرنسا فقط، لذلك فقد عمل على تلقين فرنسا درساً قاسياً حتى لا تكون سبباً في نشوب حرب عامة في أوروبا، لأنه في حال استمرار فرنسا بالإصرار على مطالبها بشأن محمد علي؛ فإن روسيا سوف تطالب مجدداً بفرض سيطرتها على إستانبول والمضائق، والنتيجة الحتمية لذلك؛ هو تقسيم الدولة العثمانية إلى دولتين، واحدة خاضعة لفرنسا، والثانية تابعة لروسيا[2]، لذلك فقد عزم بالمرستون على عزل فرنسا، وحصل على تأييد حكومته بهذا الصدد حين هدد بتقديم استقالته، وأعلن أن النتيجة المباشرة لرفض فرنسا السير مع الدول العظمى لحل المسألة الشرقية سيكون له آثار ضارة على المصالح البريطانية؛ لأن روسيا ستعمل حينها للتعاون مع النمسا وبروسيا للتوصل وحدهم دون غيرهم لمثل هذا الحل، وستحصل روسيا على أفضل وضعٍ لها في الدولة العثمانية في حال انفرادها بمساعدة السلطان، مما سيعزز مصالحها التي حصلت عليها وفق معاهدة خونكار إسكله سي، والتي ستعمل روسيا على تجديدها، مما سيزيد من نفوذها بشكل كبير هناك، وكرر بالمرستون تأكيده على أن النتيجة النهائية ستكون وجود دولتين سيكون نفوذ بريطانيا فيهما ضئيلاً، وربما عليها التضحية بمصالحها التجارية وطريق الهند، إضافة إلى أن كل هذا سيضر بتوازن القوى في أوروبا[3].

أعطت الحكومة العثمانية نوري أفندي سلطة التوقيع على الاتفاقية المتوقعة مع الدول الأوروبية لمساعدة السلطان ضد محمد علي، والتي بدورها ستعطي الأخير حق وراثة عرش مصر نظير رد الأسطول العثماني وأقاليم الشام على الحدود المصرية إلى السلطان[4]، في حين أرسل مترنيخ مذكرة إلى بيوفال بشأن الموقف الدولي، قال فيها: أن

(1) F.O. 27-602, Granville to Palmerston, Paris, 27 March 1840, No. 133, Ext. (N. L. A); F.O. 27-602, Granville to Palmerston, Paris, 13 April 1840, (N. L. A).
(2) Marriott. The Eastern, p. 240-1.
(3) Bulwer, Sir Henry Lytton. The Life of Henry John Temple, Viscount Palmerston, With Selections from His Diaries and Correspondence (London: Richard Bentley, 1871), Vol. 2, p. 395.
(4) F.O. 65-258, F.O. to Clanricarde, 14 April 1840, No. 64, (N. L. A); F.O. 7-288, F.O. to Beauvale, 8 April 1840, No. 46, (N. L. A).

الدول العظمى الخمس إذا اتفقت معاً؛ فإنها ستتغلب على كل العوائق، أما إذا أصبحت أربع دول؛ فإن العديد من العوائق ستكون أمامهم، وأشار إلى موقف فرنسا المنفرد بشكل خاص والذي اعتبره موقفاً عدائياً، لذلك؛ يجب العمل على إنهاء هذا الموقف بتصفية مسألة محمد علي، مع الإشارة إلى ضعف الأسطول الفرنسي في البحر المتوسط، وأن المسألة بالأساس تعتمد على موقف بريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا[1]، في حين تردد الباب العالي في قبول نصيحة بالمرستون بشأن تقديم الخدمات للتخطيط والدفاع عن الولايات الأسيوية، لكنه لم يلبث وأن قبلها، كما قبلوا اقتراح من قبل الكابتن "ووكر" Walker –من البحرية الملكة– لتطوير التدريب البحري في الدولة العثمانية[2].

ولقد صرح جرانفيل لملك فرنسا بأن انتصارات الحلفاء قد أصبحت أكثر مما كان منتظراً؛ وأن الأهالي في سوريا إذا وجدوا أن حلفاء السلطان سَيُخَلِّصونهم "من نير حكم المصريين"؛ فإنهم بلا شك لن يقبلوا معاهدة تجريها القوى الأوروبية لِتُفرَض عليهم[3]، أما الباب العالي؛ فقد عمل من أجل الاتفاق مع محمد علي بشيء من التضحية، تفادياً لقيام الحرب وإمكانية قيامها باستدعاء القوات الروسية لوقف تقدم إبراهيم باشا في آسيا الصغرى[4].

ولقد جددت النمسا طلبها عقد مؤتمر دولي في فينّا لتسوية المسألة المصرية، فقبلت الدول على عقده في لندن لا فينّا، وطلبت فرنسا أن يكون للباب العالي مندوب خاص في هذا المؤتمر نظراً لخصوصية المسألة[5]، وتباينت بعض وجهات النظر في مواقف الدول بشأن هذه المسألة، لذلك؛ فقد استلزم الأمر إقامة تعاون مع كلٍ من فرنسا والنمسا من أجل إيجاد مخرج[6]، والواقع أن الدول الخمس كانت تنظر إلى المسألة ككل من حيث مصالحهم ومنافعهم الخاصة فيها دون أي اعتبار لأي مسائل إنسانية أو أخلاقية، وهذا ما كان يُصعّب

---

(1) F.O. 7-290, Heads of A Memorandum Communicated Confidently by, Prince Metternich to Beauvale, 11 April 1840, (N. L. A).
(2) F.O. 78-394, Ponsonby to Palmerston, 13, 15May 1840, Nos. 100,103, (N. L. A); Rodkey, F.S. "Lord Palmerston's Policy for Rejuvenation of Turkey 1839-1841", Transactions of the Royal Historical Society, 4 Series, Vol. XII, 1929, p. 164.
(3) F.O. 27-606, Granville to Palmerston, 26 April 1840, (N. L. A).
(4) F.O. 27-603, Granville to Palmerston, 18 April 1840, No. 176, (N. L. A).
(5) Karal. Osmanli, Cilt.V, s. 208-9.
(6) Webster.The Foreign, Vol. 2, p. 625-43.

من إمكانية الوصول إلى قرارات مشتركة[1]، لكن فرنسا لم تلبث أن رفضت التعاون في مسألة عقد مؤتمر لندن[2]، وهو ما شجع بالمرستون في النهاية إلى تفضيل حل المسألة بعيداً عن فرنسا[3].

2: مؤتمر لندن 15 يولية 1840.

انعقد مؤتمر لندن في نهاية الأمر بمشاركة بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا، برئاسة بالمرستون، وكان هذا اعترافاً بالموقع الذي حازته بريطانيا على الساحة السياسية الأوروبية؛ بل والعالمية والتي يقود بالمرستون دفتها باقتدار، وتم في المؤتمر وضع الاتفاق الذي وافقت عليه الدول في 15 يولية 1840 لحل المسألة[4]، ولقد تقرر في هذا الاتفاق ما يلي:

1 – إعادة ما احتله محمد علي من أراضي الدولة العثمانية؛ على أن يحتفظ لنفسه بالجزء الجنوبي من الشام، مع عدم دخول مدينة عكا هذا التقسيم.

2 – أن يكون لبريطانيا حق الاتفاق مع النمسا في محاصرة ولايات الشام، ومساعدة كل من أراد من سكانها خلع طاعة المصريين والعودة إلى سيادة الدولة العثماينة.

3 – أن يكون لأساطيل بريطانيا وروسيا والنمسا حق دخول البسفور لحماية إستانبول فيما إذا تقدمت القوات المصرية نحوها.

4 – أن لا يكون لأحد حق دخول البسفور ما دامت إستانبول غير مهددة.

5 – يجب على الدول الموقعة أن تصادق على الاتفاق في مدة لا تزيد عن شهر، بحيث يكون هذا التصديق في لندن[5].

ولقد أحيطت اتفاقية لندن بصعوبتين:

---

(1) Aksun, Osmanli, Cilt. 3, s.244.
(2) Webster. The Foreign, Vol. 2, p. 653-4.
(3) Karal. Osmanli,. Cilt. V, s. 202.
(4) Kinross. The Ottoman, p. 470; Graves, P.P. The Question of the Straits (Lonodn: Ernest Benn, 1931), p. 112.
(5) Treaties (Political and Territorial) between Russia and Turkey 1774-1849, Convention (London) For the Pacification of the Levant: Austria, Great Britain, Prussia and Russia with the Ottoman Empire, 15 July 1840; Hurewitz. Diplomacy, Vol. I, p.116-9; Kinross. The Ottoman, p. 470.

أولهما: أنها وُقّعت في ظل غياب مطلق لفرنسا.

ثانيهما: أن القوة وحدها ستكون الضرورية، إذا لم يلتزم محمد علي بأحكام الاتفاقية؛ إلا أن بالمرستون سرعان ما تصدي لهاتين الصعوبتين بقدرته المعهودة[1].

ولقد طالبت الدول الأوروبية الموقعة وفي مقدمتها بريطانيا من محمد علي قبول قرارات المؤتمر للحيلولة دون استخدام القوة العسكرية التي ستحول دون اتصالاته البحرية والبرية بين مصر وسوريا، إلى جانب العديد من الإجراءات الأخرى[2]، لكن محمد علي ماطل كثيراً في هذا الأمر، مرتكزاً على دعم ملك فرنسا لويس فيليب والشعب الفرنسي وحكومته الذين اعترضوا على اتفاقية لندن واعتبروها "إهانة قاتلة" A Mortal Affront، ومع ذلك لم تكن فرنسا من وجهة نظر بالمرستون تعتزم حل المسألة المصرية عن طريق دخول الحرب، بل بالطرق الدبلوماسية[3]، ولقد تحقق صدق حدسه؛ إذ سرعان ما تبدد غضب فرنسا رويداً رويداً[4].

وربما يعود هذا إلى وجود التنسيق بين بريطانيا وروسيا بشأن المسألة الشرقية، والذي وصل درجة لم تكن من قبل، وربما لم تكن من بعد، وشهدت الدبلوماسية السياسية بينهما نشاطاً كبيراً غير معهود، نتج عنه المزيد من التقارب في وجهات النظر بسبب وحدة الأهداف والمصالح المشتركة.

3: إشكالية تطبيق اتفاقية لندن.

وبعد توقيع اتفاقية لندن، طلبت بريطانيا من النمسا إصدار أوامرها للأسطول النمساوي للتعاون مع الأسطول البريطاني بقيادة ستبفورد لحماية سوريا، كما أبدت حكومة بريطانيا الرغبة في دعوة حكومة النمسا للعمل على تنفيذ التزاماتها في الاتفاقية المبرمة[5]، لكن محاولات بريطانيا مع مترنيخ كانت عبثاً، وكانت إجابته الدائمة أنه ينتظر تسليمه اتفاقية

---

(1) Grnat-Temperley. Europe, p. 283.
(2) Marriott. England, p.155.
(3) Karal. Osmanli, Cilt.V, s. 203; Grant - Temperley. Europe, p. 264
(4) Karal. Osmanli, Cilt.V, s.203.
(5) F.O. 7-288, F.O. to Beauvale, 16 July 1840, No. 91, (N. L. A).

لندن رسمياً، لكنه أبدى موافقته على إرسال أسطول صغير للتعاون مع الأسطول البريطاني، وهذا ما أكده بالمرستون إلى قيادة البحرية الملكية يوم 16 يولية 1840[1].

أما فيما يتعلق بروسيا فقد قدم السفير الروسي في لندن طلباً إلى حكومة بريطانيا للاستفسار عن عدد الجنود المطلوبين من روسيا؛ لوضعهم تحت تصرف السلطان بعد توقيع المعاهدة لتأمين سلامة المضائق والعاصمة العثمانية ضد أي غزو بري أو بحري من جانب محمد علي[2]، في حين أبدت الملكة سعادتها بسبب إرسال 5 آلاف جندي بريطاني بمعداتهم وانضمامهم إلى أسطول البحر المتوسط تحت قيادة ستبفورد لمساندة السوريين الثائرين الذين بدأوا بمقاومة محمد علي[3]، وهو ما كان يتماشى مع عدم رغبة بريطانيا في سيطرة محمد علي على الطرق التجارة القديمة.

أما فرنسا فقد أعلنت رغبتها في استقلال الدولة العثمانية وعدم تجزئتها، وشاركت بريطانيا وجهة نظرها في ضرورة استعمال كل النفوذ لإعادة التوازن للقوى الأوروبية[4]، وقد يكون هذا الموقف نابعاً عن ازدياد النفوذ البريطاني عن النفوذ الفرنسي في الشام، وخصوصاً بعد انضمام الدروز والأمراء إلى جانب بريطانيا وتفضيلهم نفوذها على النفوذ الفرنسي[5]، وكانت فرنسا لا تزال تُخبر بريطانيا عن شعورها بالإساءة لأنها لم تُدعَ للاشتراك في الاتفاقية الموقعة في لندن؛ إلا أنها أكدت في خطوة جديدة؛ بأنها لن تستخدم القوة العسكرية لمقاومة الطرق التي سيتخذها الحلفاء لتنفيذ هذه الاتفاقية[6].

أكدت بريطانيا على ضرورة إجراء اللازم نحو تنفيذ اتفاقية لندن من قبل الدول الأوروبية، وتم إرسال برقية إلى سفير بريطانيا في إستانبول تحثه على إقناع الباب العالي بإرسال الجنود والعتاد الحربي لمساعدة السوريين في مواجهة إبراهيم باشا، على أن تكون هذه

(1) F.O. 7-291, Beauvale to Palmerston, Vienna, 16 July 1840, No.97, (N. L. A).
(2) (Admiralty Office) A.D.M. I-5503, Palmerston to the Commissioners of the Admiralty, 16 July 1840, No. 241, (N. L. A).
(3) A.D.M. I-5503, Palmerston to the Commissioners of the Admiralty, 16 July 1840, No. 265, (N. L. A)
(4) F.O. 27-613, Palmerston to M. de Bourquency, 22 July 1840, (N. L. A).
(5) (Without Number), Richard Wood to Ponsonby, Beyrout, 24 July 1840, No. 167, (N. L. A).
(6) F.O. 7-288, F.O. to Beauvale, 25 July 1840, No.100, (N. L. A); A.D.M. 1-5503, Palmerston to the Commissioners of the Admiralty, 25 July 1840, No. 377, Sec. (N. L. A).

القوات تحت إمرة سر "شارلز سميث" Charles Smith[1]، كما حثتها على محاولة شراء ذمم القوات المصرية المنضوية تحت قيادة محمد علي بالأموال من أجل تحريضهم عليه والانضمام إلى صف السلطان[2]، من أجل إضعافه وإخضاعه للدولة العثمانية.

ومن أجل التنسيق المتبادل اجتمع القيصر مع السفير البريطاني الجديد "بلومفيلد" Bloomfield في سان بطرسبرج، وساد الاجتماع جو من الود، حيث تم تناول العديد من المسائل بما فيها العلاقات الاجتماعية بين الملكة والقيصر، وتحدث القيصر مجدداً عن عدم ثقته بفرنسا، واعتقاده بأنها تضع العراقيل في سبيل تطبيق المعاهدة[3]، بينما استمر بالمرستون من جهته في تحركاته لإتمام الإصلاحات العثمانية، ودعا الحكومة العثمانية لتزويد الأسطول البريطاني بالوسائل اللازمة للقيام بإنزال أرضي على شواطئ سوريا[4].

ولقد أبقت بريطانيا على جزء كبير من الأسطول في سواحل سوريا، وتم تأخير عملية رحيله حتى تتم الاستعدادات لنقل التجهيزات الحربية[5]، وأُسندت وظيفة القوات العثمانية البحرية على شواطئ سوريا وجميع القوات تحت إمرة الكابتن "ووكر"؛ الذي وصلت إليه التعليمات الخاصة بذلك[6]، في حين حذر بونسنبي من تعرض الأسطول العثماني والقوات العثمانية لخطر التحرش بالفرنسيين، ولذلك فقد تمت الكتابة إلى ووكر بهذا الشأن لسحب الذرائع نهائياً من فرنسا[7].

وانتشرت "الإشاعات" حول إمكانية احتلال بريطانيا بقواتها البرية السواحل السورية، مما دفع مترنيخ إلى القول بأن: احتلال أي جزء من الساحل السوري يجب أن يكون باسم السلطان، أما فرنسا فأكدت أن أي احتلال لأي جزء من السواحل السورية أو غيرها؛ سيعقبه احتلال فرنسا لجزء مماثل وربما أكثر[8].

---

(1) A.D.M. 1-5503, Palmerston to the Commissioners of the Admiralty, 27July 1840, No.433, Sec. (N. L. A).
(2) F.O. 65-259, F.O. to Bloomfield, 29 July 1840, No. 27, (N. L. A).
(3) F.O. 65-261, Bloomfield to Palmerston, St. Pet. 9 Aug. 1840, No. 49, (N. L. A); F.O. 65-261, Bloomfield to Palmerston, St. Pet. 15 Aug. 1840, No. 51, (N. L. A).
(4) F.O. 78-390, Palmerston to Ponsonby, 3, 22, 31 Aug. 1840, Nos. 129, 140, 154, (N. L. A); Rodkey. “Lord Palmerston”, p. 164-5.
(5) F.O.78-396, Ponsonby to Palmerston, Ther.16 Aug. 1840, No. 175, (N. L. A).
(6) F.O. 78-396, Captain Walker to Ponsonby, Cons. 17 Aug. 1840, (N. L. A).
(7) F.O. 78-396, Ponsonby to Palmerston, Cons. 18 Aug. 1840, No. 181, (N. L. A).
(8) F.O. 7-291, Beauvale to Palmerston, Konigewart, 20 Aug. 1840, No.109, (N. L. A).

وفي 3 أغسطس 1840 أذاعت الصحف الفرنسية أخباراً مثيرة عن اعتماد الحكومة الفرنسية 18 مليون و 980 ألف فرنك فرنسي للأغراض العسكرية، مما شكل تصعيداً ملحوظاً في المواقف الفرنسية تجاه بقية الدول الأوروبية[1]، وأرسل بونسنبي إلى بالمرستون في 3 سبتمبر بأن القوى الأوروبية متفقة في كل شئ، وأنه قام بتشجيع السلطان على العمل على أساس أن محمد علي يرفض ما تم عرضه عليه، وتحدث بونسنبي لأول مرة عن فكرة عزل محمد علي نهائياً[2]، والذي بدوره عمل للاستفادة من الوقت لتقوية مركزه السياسي بمساعدة فرنسا، وعلى أمل أن تشهد الأيام انهيار عقد التحالف[3]؛ إلا أن الدول المتحالفة أبدت إصراراً على مقاومته، وصرحت وزارة الخارجية البريطانية بأنه في حال وجود القوات البريطانية على الشواطئ السورية؛ فإن هذا لا يعني احتلالها من قبلها، إذ أنها لا تقيم بها إلا باسم السلطان العثماني، كما أعربت عن شكها في إمكانية احتلال فرنسا منطقة "أزمير" فيما إذا احتلت القوات البريطانية أي مكان على الشواطئ السورية[4].

ولقد حثت بريطانيا النمسا على زيادة مساعدتها للباب العالي، مما أدى إلى موافقتها على إمدادها بحوالي 6 آلاف بندقية إلى السوريين، الذين أعلنوا الثورة ضد إبراهيم باشا، واعتبرت هذه الخطوة دلالة على النوايا الحسنة تجاه السلطان[5]، في حين اعتبرت بريطانيا أن دعم فرنسا لمحمد علي سَيُعَد بمثابة مساعدة لأحد الرعايا ضد سلطانه، وأنه يقع على عاتق الدول الأوروبية مساعدة السلطان ضد هذا التابع المتمرد[6]، هذا في ظل استمرار التنسيق السياسي والعسكري بين الدول، حيث تم إبلاغ السفير البريطاني في إستانبول بتعيين سميث على رأس فرقة من المدفعية والمهندسين للالتحاق بالأسطول تحت قيادة ستبفورد، وإبلاغ الباب العالي بأن تكون فرق الجيش العثماني المرسلة إلى الشواطئ السورية تحت إمرته، وأن لا تُبدي أي حركة بغير إذن منه[7].

وفي 11 سبتمبر 1840 اعتبر بلوير في رسالته إلى بالمرستون بأن: نزول القوات الأوروبية على الأراضي السورية ودخول روسيا إستانبول، أمر لا يجعل الحرب أمراً أكيداً،

---

(1) F.O. 27-605, Bulwer to Palmerston, 31 Aug. 1840, No. 59, (N. L. A).
(2) F.O. 78-396, Ponsonby to Palmerston, Ther. 3 Sep. 1840, No. 195, (N. L. A).
(3) F.O. 78-396, Ponsonby to Palmerston, Ther. 8 Sep. 1840, No. 196, (N. L. A).
(4) F.O. 7-289, F.O. to Beauvale, 9 Sep. 1840, Conf. (N. L. A).
(5) F.O. 7-289, F.O. to Beauvale, 9 Sep. 1840, No. 127, Conf. (N. L. A).
(6) F.O. 7-289, F.O. to Beauvale, 9 Sep. 1840, No. 128,Conf. (N. L. A).
(7) A.D.M. 1-5503, Palmerston to Smith, 10 Sep. 1840, No. 653, Sec. (N. L. A).

وإن كان يثير كثيراً من اللغط باحتمال وقوعها، علماً بأن أي اتفاق يُوطد سلطان محمد علي لا معنى له، ولا بد وأن يؤدي للحرب حتماً، وذلك أمر لا شك فيه، وأنه سيدفع فرنسا للتخلي عنه لأنها بطبعها لا تحب الوقوف في صفوف المنهزمين[1].

واستمرت حكومة القيصر تستطلع آخر الأخبار الواردة بشأن تطور المسألة حتى يمكن أخذ الاستعدادات الضرورية للدفاع عن إستانبول[2]، في حين أمرت الملكة فيكتوريا بتسليم جميع السفن المصرية المحجوزة لدى ستبفورد إلى السلطان العثماني[3]، أما بالمرستون فقد كان يرى ضرورة احتلال بعض أجزاء الساحل السوري لمدة محددة بواسطة السفن البريطانية وباسم السلطان ولخدمته[4]، وأبدت وزارة الخارجية البريطانية أهمية أخذ موافقة السلطان بشأن إرسال السفن البريطانية إلى الشواطئ السورية أو خلال أي عملية إنزال محتملة كي لا يُساء فهم النوايا البريطانية[5]، وذلك انطلاقاً من رغبة بريطانيا في تأكيد سياستها في المحافظة على تكامل الدولة العثمانية.

خامساً: بريطانيا وانتهاء المسألة المصرية.

1: بداية النهاية للمسألة المصرية.

أرسلت حكومة بريطانيا العديد من اللجان العسكرية والطبية والهندسية المختلفة لإعانة الأتراك على إدارة جيوشهم وشؤون حياتهم في مواجهة الأزمة التي نشبت إثر هزائم الدولة العثمانية على يد جيوش محمد علي[6]، أما بلوير أن فقد عَلِم أن المؤن الحربية الخاصة بالجيوش المصرية مقرها صيدا، وأنه ليس من الصعب على قوات التحالف السيطرة عليها، وأن احتلال هذه المنطقة وضربها سيكون له أهمية كبيرة[7]، في ذلك الوقت قام رئيس الوزراء الفرنسي تيير بإنكار تأييده لمحمد علي، وأن فرنسا لم تكن يوماً حليفاً لمحمد علي؛ ولكنها تريد أن

---

(1) F.O. 27 -605, Bulwer to Palmerston, Paris, 11 Sep.1840, No. 78, Ext. (N. L. A).
(2) F.O. 65-261, Bloomfield to Palmerston, St. Pet. 12 Sep. 1840, No. 60, Ext. (N. L. A).
(3) A.D.M. 1-5503, Palmerston to the Commissioners of the Admiralty, 14, 15 Sep. 1840, No. 591, 705, (N. L. A).
(4) Loc. Cit.
(5) F.O. 78-422, Admiralty, 15 Sep. 1840, Sec. (N. L. A).
(6) Rodkey. "Lord Palmerston", p. 166-8.
(7) F.O. 27 -605, Bulwer to Palmerston, Paris, 18 Sep. 1840, Priv. & Conf. (N. L. A).

تنال منه كل ما يمكن لإبلاغه للباب العالي[1]، لكن تيير لم يلبث أن اعتبر أن اتفاقية لندن إذا ما نُفذت كما هي؛ فإن النتيجة هي الحرب لا محالة [2]،ودعت صحيفة فرنسية تدعى "سميرنا جازيت" Smyrna Gazette عبر محررها مسيو "دي شامب" De Schamps – وهي صحيفة تعمل جاهدة لخدمة السلطان العثماني– إلى ضرورة وضع معاهدة تقبلها جميع الأطراف[3]، وفي 22 سبتمبر تحدثت وزارة الخارجية البريطانية مجدداً عن مسألة توازن القوى بين الدول الأوروبية، وتأكيد فرنسا رغبتها عدم الإخلال بذلك[4]، أما سردينيا والسويد فقد أعلنتا حيادهما رسمياً في حالة وقوع أي حرب؛ مما يعكس سياسة بريطانيا في مسألة إيجاد حلفاء لها[5].

وفي 26 سبتمبر عرض السفير البريطاني في سان بطرسبرج "بلومفيلد" على وزير الخارجية الروسي نسلرود ضرورة إعلان الحكومة العثمانية عزل محمد علي عن حكم مصر، لكن نسلرود لم يكن على استعداد لبحث هذا الموضوع، الذي قد يسبب العواقب الوخيمة في حال تنفيذه[6]، والواقع أن عدم التحرك الجدي لروسيا وإعلان سردينيا والسويد حيادهما وتردد النمسا قد أدى إلى إعلان بريطانيا وقف العمليات العسكرية على الشواطئ السورية، الأمر الذي ترك أثره على الباب العالي، والذين اعتبروا ذلك مخالفاً لمعاهدة لندن[7]، وتطورت الأمور لتصل إلى حد إعلان ستبفورد اعتزامه الانسحاب من الساحل السوري، والخطورة التي قد تنشأ في حال الانسحاب بهذه الطريقة[8]، لكن السلطان كان له رأي آخر؛ حيث أصدر أوامره بحصار دائم للشواطئ المصرية والسورية وضرورة إبلاغ محمد علي بذلك، وعدم السماح لأي سفينة بالاقتراب من شواطئ الإسكندرية[9]، وعندها قررت حكومة بريطانيا الإسراع

(1) Loc. Cit.
(2) F.O. 27-605, Bulwer to Palmerston, Paris, 18 Sep. 1840, No. 93, Priv & Conf. (N. L. A).
(3) F.O. 27-605, Bulwer to Palmerston, Paris, 18 Sep. 1840, No. 90, Ext. (N. L. A).
(4) F.O. 27-613, F.O. to Guizot, 22 Sep.1840, (N. L. A).
(5) F.O. 65-261, Bloomfield to Palmerston, St. Pet. 26 Sep. 1840, (N. L. A); F.O. 7B-291, Beauvale to Palmerston, 5 Sep. 1840, (N. L. A).
(6) F.O. 65-261, Bloomfield to Palmerston, St. Pet. 26 Sep. 1840, No. 74, (N. L. A).
(7) F.O. 78-397, Ponsonby to Palmerston. Ther. 27 Sep.1840, No. 221, (N. L. A).
(8) F.O. 78-397, Ponsonby to Palmerston. Ther. 27 Sep.1840, Priv & Conf. (N. L. A); F.O. 78-291, Beauvale to Palmerston, 8 Oct.1840, No. 139, (N. L. A).
(9) A.D.M. 1-5503, Robert Stopford to Captain Fisher, Her Majesty Ship “Asia”, 28 Sep. 1840, No. 1081, (N. L. A).

مجدداً وبكل ما يمكن؛ لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرارات الدول الأربع في مؤتمر لندن وتسليم قلاع عكا للسلطان[1].

ولقد أبدت حكومة بريطانيا اهتماماً بتقريب مجهودات القوى الأوروبية الأربع مع مجهودات السلطان بشأن اتفاقية لندن وتنفيذهم إياها[2]، في ظل ملاحظة الحلفاء أن إبراهيم باشا ارتكب أخطاء عسكرية خاصة بكيفية توزيع قواته[3]، لذلك؛ فقد رأي ووكر ضرورة مهاجمة عكا، وأعلنت السلطات العثمانية موافقتها على ذلك قبل رحيل الأسطول في الشتاء[4]، في وقت تم فيه جلاء القوات المصرية رسمياً عن بيروت، بعد أن تم ضربها بالمدفعية لمدة تسع ساعات، مما أدى إلى رفع الروح المعنوية للقوات العثمانية[5].

أدت العمليات العسكرية الناجحة للحلفاء إلى قيام المجالس العليا في فرنسا للنظر في الطعنة التي أصابت كبرياء وهيبة الأمة الفرنسية، وكان هناك احتمال أكبر لتزايد دعوات الحرب فيها، رغم أن الرأي العام الفرنسي كان يرى أن فرنسا وحدها لا يمكنها الوقوف ضد جميع الدول الأوروبية وتهاجمها[6]، ورغم هذا؛ عملت وزارة الخارجية البريطانية على مراقبة أنظمة التجنيد في فرنسا والزيادات التي طرأت على عدد الجيش في السنوات الأخيرة، وخصوصاً في الجزائر[7].

أما عن الوضع في الشام؛ فقد كانت بريطانيا تعتقد بكراهية أهلها لمحمد علي؛ بسبب ما وصفته "بظلمه وقسوته ورغبته في السلب والنهب، الذي جعل حتى الضباط يكرهونه من صميم قلبهم، إضافة إلى أن أكثر موظفيه يعانون من حالة الإعياء والاشمئزاز ويُبدون رغبتهم الحثيثة للخروج عن خدمته"[8].

---

(1) F.O. 78-423, Admiralty, 5 Oct. 1840, Sec. (N. L. A).
(2) A.D.M. 1-5503, Palmerston to the Lords Commissioners of the Admiralty, 5 Oct. 1840, No. 769, (N. L. A).
(3) F.O. 78-415, Jochmus to Ponsonby, 5 Oct. 1840. (N. L. A).
(4) F.O. 78-397, Ponsonby to Palmerston, 7 Oct. 1840, Ext. (N. L. A).
(5) A.D.M. 1-5503, Robert Stopford to A. F. Firriel, October 1840, No. 1067, (N. L. A); F.O. 27-606, Turnbull to Bulwer, 8 Oct. 1840, Priv & Conf. (N. L. A).
(6) F.O. 7B-291, Beauval to Palmerston, 14 Oct. 1840, No.148, (N. L. A).
(7) F.O. 78-600, F.O. to Granville, 16 Oct. 1840, No. 290, (N. L. A).
(8) F.O. 78-424, Hot to Palmerston, 20 Oct. 1840, Noted, (N. L. A).

ولقد استمرت حكومة بريطانيا بالتعويل على اتفاقية لندن، وإبداء أملها في استمرار السلام في أوروبا دون حدوث ما يخل به[1]، في وقت استمرت فيه الاستعدادات الحربية الفرنسية، حيث ناقشت الدول ما يمكن القيام به للحد من هذه الاستعدادات[2]، وقد يكون هذا ما دفع حكومة روسيا للتفكير جدياً بإدخال تعديلات جوهرية على اتفاقية لندن بحيث تَرضي فرنسا عنها[3]؛ إلا أن النجاح الساحق الذي أحرزته قوات التحالف على الشواطئ السورية أدى إلى ارتياح القيصر الشديد وأنسته أفكاره عن ضرورة تجديد وإدخال تعديلات على الاتفاقية[4].

وكانت الحكومة البريطانية تعلق آمالاً على تعاون النمسا بشأن تقديمها مساعدات هامة للسلطان، وإرسال الأسلحة إلى الشاطئ السوري، وإمداد القوات النمساوية العاملة هناك بالأسلحة والرجال، كما أبدت بريطانيا أملها في بقاء الأسطول النمساوي الصغير على رأس عمله هناك على أقل تقدير[5]، أما ملك فرنسا فقد عبر عن نيته تكوين حكومة جديدة تكون مهمتها الاتفاق التام مع بريطانيا في شتى الأمور وليس فقط في المسألة الشرقية فحسب[6]، لكن فرنسا استمرت رغم ذلك في حشد جيوشها، وأرسل جرانفيل يتحدث عن زيادة عدد التجنيد فيها وتضخم عدد الجيش، وأرسل بياناً بعدد القوات الفرنسية من عام 1837 حتى عام 1840، وعدد القوات المتواجدة في الجزائر مع توضيح أن هذه القوات في ازدياد مستمر، مع استبقاء الجنود في معسكراتهم بعد إتمام مدة تجنيدهم[7]، وكانت هذه المعلومات قد تمت بناء على طلب وزارة الخارجية البريطانية من جرانفيل لإمدادها بمعلومات خاصة عن هذه القوات والتسليح والنظام في الجيش الفرنسي، ومن ثم إرسالها دون تأخير[8].

---

(1) F.O. 7-289, F.O. to Beauvale, 23 Oct. 1840, No. 166, (N. L. A).
(2) F.O. 7-289, F.O. to Beauvale, 23 Oct. 1840, No. 167, (N. L. A).
(3) F.O. 27-606, Granville to Palmerston, Paris, 23 Oct. 1840, No. 295, Ext. (N. L. A).
(4) F.O. 65-262, Bloomfield to Palmerston, St. Pet. 24 Oct. 1840, No. 91, (N. L. A).
(5) F.O. 7-289, F.O. to Beauvale, 27 Oct. 1840, No. 168, (N. L. A).
(6) F.O. 27B-600, F.O. to Granville, 27 Oct. 1840, No. 306, Ext. (N. L. A).
(7) F.O. 27-606, Granville to Palmerston, Paris, 30 Oct. 1840, No. 306, (N. L. A); F.O. 27-606, Granville to Palmerston, Paris, 2 Nov. 1840, No. 309, (N. L. A).
(8) F.O. 27B-600, F.O. to Granville, 30 Oct. 1840, No. 307, (N. L. A).

2: تصفية الوجود العسكري المصري في الشام.

وفي ذلك الوقت رست السفن الحربية لبريطانيا والنمسا والدولة العثمانية في مواقع بحيث يمكنهم قصف مناطق تقع تحت مرمى مدافعهم، وأطلقوا النار على المواقع الحصينة لقوات إبراهيم باشا في عكا نهاية أكتوبر 1840، بل ونزلت فيها القوات دون مقاومة، وبذلك سقطت عكا بشكل نهائي في يد قوات التحالف[1]، حتى أن وزارة الخارجية البريطانية أبلغت بونسنبي في 9 نوفمبر 1840؛ بأن الترتيبات اللازمة لإنجاح العمليات المطلوبة في سوريا تسير بنجاح تام[2]، في ظل إصرار بريطاني لتنفيذ اتفاقية لندن إلى أقصى حد ممكن[3].

أخلى المصريون العديد من المدن التي كانوا يشغلونها بسبب العمليات الحربية، وحل محلها قوات بريطانية ليتم تسليمها فيما بعد للقوات العثمانية دون خسائر في الأرواح[4]، كما جلت القوات المصرية عن حلب مخلفة عدد كبير من النساء والأطفال المصريين، وعانت الفرق المنسحبة من سوء الأوضاع، مع إعطاء الأوامر المشددة من قبل بريطانيا بإبقاء كل شئ كما هو؛ لأن هذه الأراضي أصبحت ملكاً للسلطان[5]، وبهذا يكون محمد علي قد أخلى عكا في 9 نوفمبر ووصل بيروت في 10 منه، كما غادرت القوات المصرية كلاً من أضنة وطرسوس والإسكندرونة ثم حلب لتحل في بعلبك، كما أخلت موانئ حيفا ويافا وسائر هذه الشواطئ، ولم يعد للأسطول البريطاني ما يفعله؛ ورغم ذلك صدرت الأوامر إليه بعدم ترك هذه الشواطئ إلا مضطراً بسبب الظروف الجوية[6]، كما تقهقرت قوات إبراهيم باشا بفعل الضغط العسكري وسوء أحوال قواته نحو القدس، ولم تلبث هذه القوات أن انسحبت منها بعد تعيين حاكم عثماني عليها، ولم يبق لمحمد علي وجود عسكري إلا في دمشق والأقاليم المجاورة لها، مع انتظار جلائه عليها في أقصر وقت، في حين رست المزيد من السفن الحربية على الشواطئ السورية لمؤازرة السكان الثائرين ودعم قوات

---

(1) F.O. 78-417, Jochums to Ponsonby, Acre, 14 Nov. 1840, (N. L. A).
(2) F.O. 78-391, F.O. to Ponsonby, 9 Nov. 1840, (N. L. A).
(3) F.O. 65-262, Bloomfield to Palmerston, 11 Nov. 1840, (N. L. A).
(4) A.D.M. 1-5503, F.O. to Charles Smith, 15 Nov. 1840, No. 989, Conf. (N. L. A).
(5) (Without Number), Fiott Barker to Richard Wood, Aleppo, 17 Nov. 1840, (N. L. A).
(6) F.O. 78-426, Robert Stopford to R. more O’ Ferrall, Beyrout, 18 Nov. 1840, No. 142, (N. L. A); F.O. 78-398, Ponsonby to Palmerston, 21 Nov. 1840, No. 275, (N. L. A).

التحالف ضد قوات محمد علي[1]، وبذلك استطاعت بريطانيا أن تساعد السلطان في استعادة جزء كبير مما فقده من الأراضي، مؤكدة شرعية حكمه لهذه المناطق.

ظهر نابير بقطع من الأسطول البريطاني في شاطئ الإسكندرية في 25 نوفمبر وعرض على محمد علي اتفاقية لندن التي تنص على انسحابه من سوريا، وأن يعيد الأسطول العثماني إلى الدولة العثمانية؛ على أن يحصل على وراثة عرش مصر، مؤكداً أن رفض ذلك سيكون سبباً لضرب الإسكندرية بالمدفعية[2]، فقبل محمد علي بالتسليم، ووقع على الاتفاقية شرط ضمان ولايته الوراثية على مصر، وانتصر محمد علي مرة أخرى على جميع معارضيه، واجتاز مأزق خلعه للمرة الرابعة على أيدي السلطان[3]؛ إلا أن بونسنبي كان لديه رؤية مختلفة، حيث كان يرى أن: "السلطان يمتلك حق تقرير نوع الحكومة التي يريدها في مصر، ولا أجد مبرراً لبقاء محمد علي والياً على مصر؛ إلا إذا كانت قوته تفوق قوة السلطان وحلفائه، والمصريون يتمنون التخلص من نير الظلم الذي يفرضه محمد علي عليهم[4].

ولقد نشرت صحيفة "مونتير Monitear" الفرنسية أخباراً جديدة عن زيادة القوات الفرنسية، مما دفع القوى السياسية في بريطانيا للتساؤل عن سبب هذه الزيادة، على الرغم من إعلان الحكومة الفرنسية عدم زيادة الجيش عما كان عليه في الوزارة السابقة[5]، كما لُوحظ فرق في مصروفات الحكومة الفرنسية على الجيش مقارنة بالميزانيات السابقة[6]، مما أثار روسيا، حيث صرح البارون دي برونو بأن: روسيا تتفق مع حكومة بريطانيا في أن يكون حكم سوريا للسلطان، وأن لا يُترك لمحمد علي غير حكم مصر[7].

وقد زاد إبراهيم باشا من عدد قواته من 22 ألفاً إلى 24 ألف رجل في دمشق؛ إلا أنه كان يستعد للرحيل عنها والعودة إلى مصر، بعد أن أصبحت قواته مجرد فلول من قوات

---

(1) A.D.M. 1-5503, Stopford to R. More O’Ferrall, Beyrout, 22 Nov. 1840, No. 144, (N. L. A).
(2) Grant -Temperley. Europe, p. 264-5.
(3) Loc. Cit.
(4) F.O. 78-398, Ponsonby to Palmerston, Ther. 20 Nov. 1840, No. 273, Ext. (N. L. A).
(5) F.O. 27-607, Granville to Palmerston, Paris, 23 Nov. 1840, No. 341, (N. L. A).
(6) F.O. 27-607, Granville to Palmerston, Paris, 27 Nov. 1840, No. 349, (N. L. A); F.O. 27-607, Granville to Palmerston, Paris, 30 Nov. 1840, No. 351, (N. L. A).
(7) F.O. 65-259, F.O. to Bloomfield, 26 Nov. 184, No. 104, (N. L. A).

الفرسان وليس جيشاً منظماً[1]، وما أن وافي 1 ديسمبر 1840 حتى وصلت برقية من ريتشارد وود عن انسحاب جيش إبراهيم باشا عن طريق الصحراء إلى العريش، وأن بعض جنوده يبيعون أشياءهم بثمن بخس، في حين امتنع إبراهيم باشا عن دفع مرتبات جنوده ما لم يتبعوه إلى مصر، وكان كل ما يبدو من ظاهر الأمور يدل على أن إبراهيم باشا بدأ عملية الرحيل عن سوريا[2].

ولقد أبدى بونسنبي أسفه للتقصير الذي حدث بشأن خروج إبراهيم باشا من سوريا، وما كان بإمكان قوات التحالف القيام به، وعبر عن ظنه أنه كان من الممكن تدمير جيش إبراهيم باشا وأسر الأخير، إذا ما تمت مهاجمته أثناء انسحابه[3]، لكن اعتقاله أو عدمه لم يكن ليؤثر على زيادة النفوذ البريطاني في الشام، ففي مذكرة من ريتشارد وود تحدث عن أن الأحداث في سوريا تزيد من نفوذ بريطانيا في تلك البلاد، وأن أكثر الحكام المُعَيّنين في المدن كانوا "إما بواسطتنا أو تحت نفوذنا، وأن لبريطانيا قوة معنوية أصبحت على نفوس الأهالي عامة"، واشتكى وود من عجز الأتراك الذين عينهم السلطان، لعدم قدرتهم على إدارة الأمور، وعجزهم عن وضع تنظيمات جديدة دون هدم القوانين والتنظيمات القديمة مما يثير الرأي العام ضدهم[4].

وفي 27 ديسمبر 1840 عمل بونسنبي من أجل إقناع الباب العالي بزيادة عدد القوات في سوريا تحسباً لأي طارئ[5]، في حين أرسل محمد علي خطاباً إلى الصدر الأعظم في إستانبول يفيد موافقته الرسمية على ما قررته الدول الأربع في اتفاقية لندن 15 يولية مع الباب العالي[6]، الأمر الذي دفع نسلرود للقول: بأن الخطر الذي كان يُهدد الباب العالي من قبل محمد علي قد أصبح بعيد الحدوث[7].

---

(1) F.O. 78-399, Jochmus to Palmerston, Beyrout, 27 Nov. 1840, (N. L. A); F.O. 78-399, Richard Wood to Ponsonby, Damascus, 28 Nov. 1840, (N. L. A).
(2) F.O. 78-415, Richard Wood to Ponsonby, Beyrout, 11 Dec. 1840, Priv. (N. L. A).
(3) F.O. 78-399, Ponsonby to Palmerston, 8, 14 Dec. 1840, Nos. 284, 293, (N. L. A).
(4) F.O. 78-453, Memorandum by Richard Wood, Beyrout, 14 Dec. 1840, (N. L. A).
(5) F.O. 78-399, Ponsonby to Palmerston, Ther. 27 Dec. 1840, No. 309, (N. L. A).
(6) F.O. 27-607, Granville to Palmerston, Paris, 28 Dec. 1840, No. 384, (N. L. A).
(7) F.O. 65-262, Clanricarde to Palmerston, St. Pet, 29 Dec. 1840, No. 79, (N. L. A).

3: نهاية المسألة المصرية.

تزايد الحديث عن المطالب المصرية المتزايدة وغير المؤكدة والمخاوف التي تضمر لتشويش السلام في أوروبا، لكن هذا الأمر لم يكن في محله تماماً، حيث أخلى إبراهيم باشا دمشق رسمياً وبشكل كامل في 29 ديسمبر 1840، "وأنه في طريقه إلى مصر عن طريق الصحراء، ولا يُعرف إذا ما كان سينزل في غزة أم في العريش، أو سيستمر مباشرة إلى السويس"، لكن إبراهيم باشا قرر اللجوء فيما بعد إلى غزة والرحيل بعد ذلك بحراً إلى الإسكندرية بعد وصول المؤن اللازمة[1].

وفي 14 يناير 1841 أصدر السلطان فرمانه بتولية محمد علي حكم مصر وراثياً[2]، وشكلت هذه الخطوة بداية لحل المشكلة الطويلة والمعقدة بين السلطان وتابعه، وفي نفس اليوم طالب السلطان بعقد اجتماع للدول التي حضرت مؤتمر لندن في إستانبول، وذلك لتنفيذ قرارات مؤتمر لندن[3]، وهكذا وافق الباب العالي على ما بدا من إذعان محمد علي، في حين تم إرسال الأدميرال ووكر إلى الإسكندرية لاستلام الأسطول العثماني، كما تم إرسال بعثة لمحمد علي للقيام بالترتيبات اللازمة معه[4]، لكن الأوضاع التي كانت في الشام عقب رحيل إبراهيم باشا كانت غير آمنة، وأرسل و.ت. يونج W.T Young –نائب القنصل البريطاني في القدس– يقول: "إنني آسف أن أقول أن المجهودات في تلك البلاد لا زالت غير مستقرة أو منتظمة"[5]، وبذلك أصبح وضع الحكومة والسلطات العثمانية في سائر مناطق الشام ومنها فلسطين في وضع لا يحسدون عليه، "وأن الجهود العظيمة والثبات سيكون مطلوباً لحكم الجماهير المجردة من السلاح، والذين كانوا تحت حكم إبراهيم باشا القاسي"[6].

---

(1) F.O. 78-449, N. Moore to John Bidwell, Beyrout, 1 Jan. 1841, Ext. (N. L. A); F.O. 78-4417, N.S. Wery to Ponsonby, Damascus, 14 Jan. 1841, No. 1, Ext. (N. L. A); F. O. 78-499, N.W. Wery to Bidwell, Damascus, 17 Jan 1841, Priv. Ext. (N. L. A); F.O. 78-499, N. Moore to Palmerston, Beyrout, 26 Jan. 1841, No. 7, Ext. (N. L. A).
(2) F.O. 7-298, Beauvale to Palmerston, 9 Feb. 1841, No. 30, (N. L. A).
(3) F.O. 7-301, Metternich to Esterhazy, Vienna, 14 Jan. 1841, (N. L. A).
(4) F.O. 27-619, F.O. to Granville, 18 Jan. 1841, (N. L. A).
(5) F.O. 78-444, W.T. Young to Palmerston, Acre, 19 Jan. 1841, Ext. (N. L. A).
(6) F.O. 78-444, W.T. Young to Palmerston, Jaffa, 25 Jan. 1841, No. 5, Ext. (On the Political State and Prospects of the Country under the New Government), (N. L. A); F.O. 78-448, F.H.S. Werry to Ponsonby, Aleppo. 29 Jan. 1841, Ext. (N. L. A).

ولقد نفت حكومة بريطانيا وجهة النظر القائلة: بأن حكومة بريطانيا تتبع وسائل القوة في إقناع السلطان[1]، وأبدى مترنيخ اقتناعه بعد شكوك أبداها؛ بأن الحكومة البريطانية لم تستخدم نفوذها لإقناع الباب العالي بإسناد عرش مصر إلى محمد علي، ولكنها تركت ذلك للظروف[2]، في حين وردت أنباء من إستانبول بأن بونسنبي يعمل على عدم تأخير الفرمان الذي يقضي بإسناد وراثة عرش مصر لمحمد علي، وبضرورة تنفيذه في الحال، ويدعو فرمان السلطان في 13 فبراير إلى بقاء محمد علي كأحد رعايا الدولة العثمانية على عرش مصر وراثياً؛ على أن يظل مرتبطاً بقوانينها[3].

وقد أتم إبراهيم باشا إجلاء قواته من جميع مناطق الشام التي عادت إلى سلطة السلطان، وصدرت الأوامر إلى أسطول البحر المتوسط بالتمركز في بعض المناطق على طول الساحل السوري وشغل جميع الموانئ فيها بالزيارات المستمرة، وعدم التخلي عن الأماكن التي أخلاها المصريون، مع بقاء المدفعية والخبراء والفنيين الإنجليز في سوريا[4]، وبعد أن شارفت الأمور على نهايتها بشأن الأزمة القائمة؛ أعلنت فرنسا اعتراضها على بعض النقاط التي جاءت في اتفاقية لندن وأعلنت رغبتها في تغييرها، واستفسرت عن الأسباب التي تدفع بريطانيا لاستبقاء جنودها في عكا وبيروت[5]، لكن هذا لم يغير من الأمر شيئاً، ويبدو أن الرأي استقر لدى بريطانيا وروسيا والنمسا وألمانيا إلى عودة مندوبيهم إلى الإسكندرية لمباشرة أعمالهم كالمعتاد كدليل على انتهاء الأزمة[6].

ولقد قام السلطان بالحديث عن الخدمات الجليلة التي قدمتها حكومة بريطانيا للسلطان وسلوكهم الودي تجاهه، مؤكداً على متانة العلاقات القائمة بينه وبين ملكة بريطانيا[7]، وساد الاعتقاد لدى هذه الحكومة بأن استقرار الدولة العثمانية لا يمسه أي خطر

---

(1) F.O. 7-296, F.O. to Beauvale, 26 Jan.1841, No. 22, (N. L. A).
(2) F.O. 7-298, Beauvale to Palmerston, 17 Jan. 1841, No. 11, (N. L. A); F.O. 7-296, F.O. to Beauvale, 26 Jan. 1841, No. 22, (N. L. A).
(3) F.O. 7-298, Beauvale to Palmerston, 14 Feb. 1841, No. 25, (N. L. A).
(4) A.D.M. 1-5504, F.O. to the Lords Commissioners of the Admiralty, 4 March 1841. No. 353, (N. L. A).
(5) F.O. 27-623, Granville to Palmerston, Paris, 8 March 1841, No. 85, (N. L. A).
(6) F.O. 27-619, F.O. to Granville, 9 March 1841, No. 77, (N. L. A)
(7) F.O. 78-443, Brant to Palmerston, 8 June 1841, Ext (Visit of Halil Kiamil Pasha and Conversation with him), (N. L. A).

من الداخل ما لم تطرأ عليه أسباب خارجية دخيلة[1]، وهذا ما كان يخالف رأي حكومة فرنسا التي كانت ترى إمكانية قيام الثورات في كثير من أجزاء الدولة العثمانية[2].

مهما يكن من أمر؛ فإن محمد علي عمل في النهاية على مد جسور الثقة والود مع السلطان، حيث أرسل ابنه سعيد بك إلى إستانبول على ظهر السفينة "حاجي بابا" Haji Baba مع بعض الخيول ذات السلالات العريقة الجيدة، وبعض الهدايا الأخرى[3]، ومحمد علي الذي كان احتج من قبل على فرض جزية قدرها 80 ألف كيس Purses أرسل 10 آلاف منها فوراً إلى السلطان لتأكيد حسن نيته وخضوعه له[4].

ولقد قامت وزارة الخارجية البريطانية بإرسال برقية في 22 يولية عام 1841 تحدثت فيها على أن التقسيم العام للدولة العثمانية على وشك الوقوع[5]، ولا يفهم في الواقع معنى هذا الأمر؛ وخصوصاً أن بريطانيا بذلت جهوداً حثيثة للحيلولة دون ذلك، وقادت تحالفاً دولياً ضد محمد علي وأي محاولات ضد سلامة وتكامل ممتلكاتها، في الوقت الذي لُوحظ فيه تزايدٌ واضحٌ للنفوذ الفرنسي في إستانبول بعد تحسن العلاقات بين محمد علي والسلطان[6].

أما فرنسا؛ فقد وجهت دعوة إلى حكومة بريطانيا تتعلق بضرورة خلع محمد علي، بل وعرضت فرنسا الأسباب التي تستدعي القيام بهجوم كإجراء وقائي للمحافظة على السلام والتوازن في أوروبا، وقد أجابت حكومة بريطانيا على هذه الدعوة ببرقية وجهها بالمرستون إلى جرانفيل، بأن مسألة خلع محمد علي وتوليةِ خليفة له على عرش مصر من اختصاصات السلطان، وأن هذا الأمر من شأنه تحقيق استقلال السلطان في حكم إمبراطوريته[7]، وبذلك شهد موقف فرنسا تطرفاً وانقلاباً ضد محمد علي لم يكن معهوداً من قبل، وهي التي رفضت لسنوات طويلة القيام بأي عمل ضده، وخالفت وعادت جميع القوى الأوروبية المتحالفة.

---

(1) F.O. 27-620, F.O. to Bulwer, 14 June 1841, No. 79, (N. L. A).
(2) F.O. 27-621, F.O. to Bulwer, 22 July 1841, No. 119, (N. L. A).
(3) F.O. 78-436, G. Chasseaud to Palmerston, Alex. 29 June 1841, No. 17, (N. L. A).
(4) F.O. 27-436, Bulwer to Palmerston, Paris, 5 July 1841, No. 14, (N. L. A).
(5) F.O. 27-621, F.O. to Bulwer, 22 July 1841, No. 119, (N. L. A).
(6) F.O. 78-449, N. Moore to Palmerston, Beyrout, 5 Aug. 1841, No. 55, (N. L. A).
(7) F.O. 65-267, Baron de Brunow to Count Nesselrode, London, 1 Oct. 1841, (N. L. A); F.O. 65-267, Baron de Brunow to Count Nesselrode, London, 13 Oct. 1841, (N. L. A).

ويمكن تفسير الموقف الفرنسي الجديد من محمد علي بما يلي:

1- عدم قدرة محمد علي على الصمود أمام بريطانيا والقوى الأوروبية المتحالفة، الأمر الذي أظهر عجزه على تحمل تبعات ذلك الأمر.

2- تدهور الأحوال السياسية داخل فرنسا الأمر من خلال تعدد الوزارات وتعاقبها مما انعكس على سياستها الخارجية.

3- رغبة فرنسا في طي صفحة الماضي مع بريطانيا وخصوصاً بعد تصفية المسألة المصرية.

أما القيصر الروسي فقد عبر عن ارتياحه الشديد بشأن الأوضاع الجديدة الناشئة عن ظهور السلم الأوروبي، وأعرب عن أمله في ألا تظهر مشاكل جديدة تعكر صفو العلاقات بينها وبين سائر الدول الأوروبية، وأَسِفَ القيصر بشأن المقترحات الفرنسية السابقة[1]، وذلك في ظل التحسن المستمر في العلاقات بين محمد علي والسلطان[2].

سادساً: إصلاحات خط شريف كلخانة 1839.

أثارت المسألة المصرية انتباه الدول الأوروبية إلى العديد من المسائل الملحة داخل الدولة العثمانية، فقد كادت المسألة المصرية أن تعصف بالسلم الأوروبي وتثير حرباً عامة لم يكن أحد يرغب في القيام بها، الأمر الذي كان من شأنه الإخلال بتوازن القوى، لذلك؛ فقد انصرفت العديد من الدول الأوروبية وفي مقدمتها بريطانيا إلى القيام بالعمل على تلافي المخاطر، خصوصاً وأن بعض هذه الدول كانت تعتبر أن المسألة المصرية قد أظهرت حجم ضعف الدولة العثمانية أمام التحديات الحقيقية، لذلك؛ فقد سعى هؤلاء إلى تلافي هذا الخلل والحيلولة دون قيامه في المستقبل من قبل أي جهة أخرى وخصوصاً من قبل الأقليات الدينية

---

(1) F.O. 65-272, Bloomfield to Earl of Aberdeen, St. Pet. 9 Oct. 1841, No. 72, (N. L. A).
(2) F.O. 78-439, Stratford Canning to Aberdeen, Vienna, 9 Dec. 1841, No. 3, Ext. (N. L. A).

والعرقية، وذلك من خلال العمل على إجبار الدولة العثمانية على إدخال الإصلاحات الضرورية في شتى مناحي الحياة(1).

والواقع أن الدولة العثمانية عاشت قروناً طويلة من الزمن في ظل سياسة تقليدية سار عليها السلاطين العثمانيين ردحاً من الزمن تتعلق بالخشية من كل ما هو جديد والحذر من انعكاساته السلبية على النظام السياسي والديني والاجتماعي والثقافي داخل الدولة العثمانية، الأمر الذي كان يؤدي إلى ضعف عام يهدد بشكل أكبر سيادة وتكامل الدولة العثمانية.

ولقد أدرك سلاطين بني عثمان هذا الأمر متأخراً، بعد أن شهدت الدولة العثمانية حالة من الانحطاط السياسي والعسكري والعلمي والاقتصادي؛ الأمر الذي حذا بهؤلاء السلاطين للعمل من أجل النهوض بالدولة واللحاق بركب الحضارة، وذلك في نطاق ما عُرف بالإصلاحات أو التنظيمات Tanzimat، ولقد كُتبت المئات من الكتب وآلاف المقالات عن هذه الإصلاحات؛ لكن هذه الإصلاحات لا يمكن أن تُفهم بمعزل عن العلاقة بين الدولة العثمانية والقوى الأوروبية(2).

والواقع أن هذه القوى لم تترك الدولة العثمانية تسير بقواها الطبيعية ووفق ما يلزمها من إصلاحات، حيث قامت بممارسة الضغوط تلو الضغوط من أجل إدخال هذه الإصلاحات في أنظمة الدولة المختلفة ووفق مصالحها، خصوصاً وأن كثيراً من الدول الأوروبية كانت تعتبر حركة الإصلاحات بمثابة ما يتحقق من حرية ورفاهية وتوجهات استقلالية تحصل عليها الأقليات العرقية والدينية داخل الدولة العثمانية .

---

(1) Karal, Enver Ziya. “Ragib Efendi’nin Islâhat.للمزيد عن بداية هذه الإصلاحات أنظر
Lâyihasi, Mahmud II
Devri“, Tarih Vesikalari, (Ankara: Maarif Vekilliği Tarafindan iki ayda bir Çikarilir, 1942), Sayi. 5, Subat 1942, Cilt. I.
(2) Gülhane Hatt-i Hümâyunu, 150 Yilinda Tanzimat Hakki Dursun Yilsiz, Yayina Hazirlayan (Ankara: Türk Tarih Kurumu Basimevi, 1992), s. 524; Inal, Halil. “Tanzimat Nedir”, Tarih Araştirmalari للمزيد(Istanbul:Cumhuriyet Matbaasi, 1940), s. 237-262.

أما بريطانيا فكما فرنسا[1]؛ فقد كانت مصلحتها تكمن في قيام الدولة العثمانية بالسير على خطى الإصلاح، كما كان عليها الوقوف إلى جانبها لمساعدتها أمام الضغوط الروسية، وهذا ما لا يمكن تحققه إلا بإعادة تنظيم الجيش والإدارة العثمانية، وهو ما يفسر حماس سفراء بريطانيا في إستانبول منذ مطلع القرن التاسع عشر لتأييد الإصلاحات ودعاتها[2].

ويمكن القول: بأن بريطانيا كانت تهتم بدعم الإصلاحات منذ اهتمامها بالدولة العثمانية كدولة حاجزة بين روسيا وممتلكاتها في الشرق، حيث قام بالمرستون وبونسنبي بين سنوات عام 1834–1839 بحث السلطان عبد المجيد على إجراء الإصلاحات المالية اللازمة، كما نصحاه بضرورة إتباع قواعد صارمة بشأن المسائل العسكرية والبحرية[3].

وكان واضحاً للمراقبين أن الاتجاه الإصلاحي في الدولة العثمانية يقوده ناظر الخارجية مصطفي رشيد باشا الذي كان يتقدم على الأتراك المحافظين، ولقد سافر مصطفي رشيد إلى لندن وقابل بالمرستون في قصر "سانت جيمس" St. James في لندن، ودخل في نقاش معه ومع بعض كبار رجال الدولة حول ما يجب القيام به من أجل إصلاح أحوال الدولة العثمانية[4]، وقبل أن يغادر مصطفي رشيد لندن، عمل على تقديم مذكرة مستفيضة في 12 أغسطس 1839 تغطّي فضائل كل جملة من مسائل الإصلاح في الدولة العثمانية[5]، وبعد أقل من أسبوعين قام بالمرستون – وزير الخارجية – بإرسال مجمل أفكاره عن الإصلاح إلى "بيوفال" Beauvale –سفير بريطانيا في فينّا– حول كل فكرة جوهرية في الإصلاح العثماني؛ والتي يريد مصطفي رشيد دمجها في تنظيماته[6].

---

(1) Inalcik, Halil. "Tanzimat ve Fransa", Tarih Vesikaleri, Sayi. 8, Ağustos 1942, Cilt. II, s.128-139.
(2) Lane-Poole. Turkey, p. 352-3.
(3) Bailey, Frank Edgar. British Policy and the Turkish Reform Movement, A Study in Anglo-Turkish Relations 1826-1853 (Cambridge: Harvard University Press. 1942), p. 151.
(4) Shaw-Shaw. History, Vol. 2, p. 59; Akgun, Secil. "The Emergence of Tanzimat in the Ottoman Empire", Osmanli Tarihi Araştirma ve Uygulama Merkezi Dergisi 'OTAM', Sayi. 2, Ocak1991, (Ankaka: Ankara Üniversitesi, 1991), s.1-14.
(5) Rodkey. "Lord Palmerston", p. 172.
(6) Loc. Cit.

وعندما عاد مصطفى رشيد باشا إلى إستانبول أعلم السفير البريطاني في إستانبول بونسنبي حول البرنامج العثماني للإصلاح، ولأن رشيد باشا كان يخشى على نفسه وإصلاحاته، فقد قام بتبني إجراءات أمنية لحمايته وحماية أملاكه، كما تمنى على بونسنبي الاتصال والتشاور معه من أجل تطوير برنامج الإصلاح[1].

ولقد مارست بريطانيا والعديد من الدول الأوروبية ضغوطاً مستمرة على الدولة العثمانية، والتي تمخض عنها في نهاية الأمر قيام السلطان بإصدار فرمان رسمي يحمل اسم "خط شريف كلخانة" في 4 نوفمبر 1839[2]، والذي تضمن العديد من الإصلاحات الإدارية والعسكرية وإصلاح أحوال المسيحيين داخل ولايات الدولة العثمانية.

وبعد إعلان السلطان خط شريف كلخانة؛ كتب بونسنبي إلى بالمرستون في 5 نوفمبر 1839 معبراً عن ترحيبه بهذا الإعلان المتضمن الحقوق الدينية وغيرها من مبادئ المساواة، معبراً في الوقت نفسه عن رأي أولئك الذي يعتقدون بأن الدولة العثمانية لا تستطيع أن تؤمّن نفسها بواسطة النظام التقليدي[3].

ولقد رد بالمرستون على بونسنبي في 2 ديسمبر قائلاً: إن حكومة بريطانيا استقبلت الفرمان بكثير من الإثارة، وأرسل بتهانيه القلبية الحارة للباب العالي، مطالباً بتطبيق الإجراءات التي تعود بالمنفعة على الجميع، ومعرباً عن دعم حكومة بريطانيا لهذا الأمر، مقدماً احترامه وتمنياته لمصطفي رشيد على نجاحه الذي يمثل خطوة من أجل استقلالية دولته[4].

كما أرسل بونسنبي إلى مصطفي باشا يسأله عن الإجراءات التي ستُتخذ من أجل تطبيق الإصلاحات الواردة في خط شريف كلخانة، والتي سيقرها المجلس العثماني بعد ثلاثة

(1) F.O. 78-359, Ponsonby to Palmerston, 30 Sep. 1839, MSS, Separate, Sec. In Rodkey. "Lord Palmerston", p. 172.
(2) Ubicini, M. A - Courteille, Pavet de. Etat Present de L'Empire Ottoman, Statistique, Gouvernement, Administration, Finances, Armee, Communautes Non Musulmanes, etc (Paris: Librairie Militaire de J. Dumaine, 1876), p.231-234; Hurewitz. Diplomacy, Vol. I, p. 113-6; Shaw-Shaw. History, Vol. 2, p. 56.
(3) F.O. 78-360, Ponsonby to Palmerston, 5 Nov. 1839, No. 301, In Rodkey. "Lord Palmerston". p. 173.
(4) F.O. 78-353, Palmerston to Ponsonby, 2 Dec. 1839, No. 181, In Rodkey. "Lord Palmerston", p. 173.

إجراءات ليتم بعدها وفي 1 مارس عام 1840 تزويد كل حكام الأقاليم والمدن العثمانية بها[1].

وفي هذه الظروف عزمت الدولة العثمانية على عزل مصطفي رشيد باشا، وربما يعود ذلك إلى تأثُر الأخير برجال السياسة البريطانية، الأمر الذي أثار عاصفة هوجاء في أوساط الدوائر السياسية البريطانية، وخصوصاً عندما تأكدوا أن الدولة العثمانية عازمة حقاً على عزل مصطفي رشيد من منصبه كناظر للخارجية، وكان أكثر هؤلاء غضباً وزارة الخارجية[2]، خصوصاً وأن هؤلاء قد عبروا عن تقديرهم له والثناء عليه، حتى أن كلارندون[3] قال: "إن الرجل – مصطفي رشيد باشا– يفهم جيداً أهمية وقيمة العلاقات بينه وبين إنجلترا"[4]، لكن هذا لم يسعف مصطفي رشيد من أولئك الذين اعتبروا أن الإصلاحات هي بمثابة "وسيلة من طرف الخونة لتخريب الدولة العثمانية من قبل أوروبا"[5]، ولإحباط هذه "الدسائس والمكائد"؛ فقد قام بالمرستون بحث بونسنبي على التعاون مع السلطات النمساوية في مسألة دعم مصطفى رشيد، والتعبير للسلطان عن إدانة حكومة بريطانيا لفكرة الإبعاد، مبدياً تأييد بريطانيا له[6].

وفي 24 مارس 1841 عبر بالمرستون إلى بونسنبي: بأنه يجب على كل رعايا السلطان بجميع مراتبهم وأوضاعهم الجيدة أو السيئة، وسواء كانوا فقراء أو أغنياء، ولدوا في إحدى مقاطعاتها أو في غيرها ... وسواء كانوا مسلمين أو مسيحيين أو يهود أو أي ديانة

---

(1) F.O. 78-389, Palmerston to Ponsonby, 4 Feb. 1840, No. 17, MSS. In Rodkey. “Lord Palmerston”, p. 17.

(2) Rodkey. “Lord Palmerston”, p. 175.

(3) جورج وليام فريدريك فيليرز، إيرل كلارندون الرابع George William Fredrick Villiers, 4th Earl of Clarendon. ولد 1800. توفى 1870. حصل على لقب إيرل 1839. رئيس التجارة الخارجية 1826. وزير الخارجية في وزارتي أبردين وبالمرستون 1853-1858. رئيس دوقية لانكستر Lancaster 1864. وزير الخارجية في وزارة رسل 1865-1866. وزير الخارجية في وزارة بالمرستون 1868-1870. أنظر Jennings, Cabinet, p. 449.

(4) Yilmaz, Ömer Faruk. Belgelerle, Osmanli Tarihi (Istanbul: Osmanli Yayinevi, 1999), Cilt. 3, s. 347.

(5) Ibid, s. 346.

(6) F.O. 78-391,Palmerston to Ponsonby, 9 Nov. 1840, MSS, No. 228, In Rodkey. “Lord Palmerston”, p. 175.

أخرى؛ أن يتساووا في الحقوق والحرية والأمن، سواء كانوا أشخاصاً أو أملاكاً، وهذا ما جاء في فرمان خط شريف كلخانة[1].

وفي سبيل ذلك، بذلت الحكومة البريطانية جهوداً دبلوماسية وسياسية شتى من أجل حث الباب العالي على الاستمرار في مساعي الإصلاحات، والتي تضمن الحقوق الدينية والدنيوية للأقليات المسيحية والعرقية داخل الدولة العثمانية، معتبرةً أن ذلك هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة التي تعانيها[2].

وعندما تم عزل مصطفي رشيد باشا رسمياً، كتب بالمرستون إلى بونسنبي في 2 يونية 1841 يتهم الدولة العثمانية بالتباطؤ في القيام بالإصلاحات الواردة في خط شريف كلخانة، وأن وزارة الخارجية البريطانية تؤكد أن الدولة العثمانية سوف تفقد التعاطف الشعوري معها، وأنه يجب إنهاء ما اعتبره بالمرستون عمليات تدمير الدولة العثمانية[3]، ورغم ذلك فقد عملت حكومة بريطانيا على منع أي ضرر يلحق برشيد باشا، مؤكدةً بأن الخدمات التي قدمها الأخير للسلطان لا شك فيها، وحذرت في الوقت نفسه من أي محاولة للمس بحريته أو حياته التي أصبحت في خطر[4].

وعلى كل؛ فلقد استمرت الأمور على وثيرتها بشأن قيام بريطانيا بحث الدولة العثمانية على الالتزام بتطبيق الإصلاحات.

سابعاً: معاهدة لندن للمضائق 13 يونية 1841.

1: أهمية المضائق.

أثرت المسألة المصرية كثيراً على مجمل الأوضاع الخاصة بعلاقة القوى الأوروبية فيما بينها وفي علاقاتها مع الدولة العثمانية، فقد أثارت هذه المشكلة مسألة توازن القوى من جديد داخل القارة الأوروبية، بعد أن كادت تشعل حرباً أوروبية لم يكن بالمقدور تقدير

(1) F.O. 78-427, Palmerston to Ponsonby, 24 March, MSS, Sep & Sec. In Rodkey. “Lord Palmerston”, p. 176.
(2) Rodkey. “Lord Palmerston”, p. 176-7.
(3) Ibid, p. 177.
(4) F. O. 7-296, F. O. to Beauvale, 21 April 1841, No. 81.

نتائجها، إلى أن تم التوصل إلى التسوية السلمية من خلال مؤتمر واتفاقية لندن، إلا أن العديد من القوى آثرت العمل على تسوية بعض المشاكل التي كانت لا تزال عالقة بين الدول الأوروبية، والتي كان من شأنها الإخلال مجدداً بتوازن القوى وزيادة التوتر، مما قد يؤدي إلى اشتعال الحرب مجدداً.

وكان من المشكلات التي أثارتها المسألة المصرية –إلى جانب مسألة الإصلاحات– مسألة المضائق العثمانية، التي كانت في السابق سبباً للعديد من الحروب مع الدولة العثمانية بسبب تقاطع أو تنافر مصالح القوي الأوروبية فيهما.

يوجد في العالم الكثير من المضائق المائية، ومن أهم وأكبر هذه المضائق تلك الموجودة في الدولة العثمانية وهما البسفور والدردنيل، وذلك لما لهما من خصوصية بسبب أهميتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والتي شغلت أفكار المتخصصين والاستراتيجيين حتى الحرب العالمية[1]، ويبلغ طول مضيق الدردنيل – الذي يصل بين بحر إيجة وبحر مرمرة – 40 ميلاً، وعرضه يتراوح بين ميل وأربعة أميال، أما مضيق البسفور – الذي يصل بين بحر مرمرة والبحر الأسود– فيبلغ طوله 18 ميلاً، ويتراوح عرضه بين 800 ياردة في أضيق نقطة، وميلين وثلاثة أرباع الميل في أوسع نقطة، أما بحر مرمرة فيبلغ طوله 170 ميلاً من الشرق إلى الغرب، وعليه يكون طول المضيق وبحر مرمرة 230 ميلاً[2].

وتكمن أهمية هذين المضيقين، باعتبارهما نقطة الاتصال الوحيدة بين البحر المتوسط والبحر الأسود، أما أهميتهما الاقتصادية؛ فتكمن في اعتبارها الطريق التجاري الوحيد للدول المحيطة بالبحر الأسود، أما الأهمية السياسية لهما؛ فتكمن في أن الدول المحيطة بالبحر الأسود والبحر الأبيض، بل وكل الدول البحرية، كان لهم فيها مصالح هامة، لأن هذه المضائق كانت توجد في الأراضي العثمانية، الأمر الذي شكل أهمية كبيرة لأمن الدولة العثمانية وعلاقاتها بالمناطق الأخرى في الأناضول والبلقان ومع الدول الأوروبية[3].

(1) Ullmann, H. Levy - Guetzevitch, B. Mirkine. Milletlerin Hukuki Hayati Serisinden Türkiye (Istanbul: Sertal Matbaasi), s. 436; Cassar, George H. Çanakkale ve Fransizlar, Türkçesi: Nejat Dalay (Istanbul: Milliyet Yayinlari, 1974), s. 71
(2) Cassar. Çanakkale, p. 71.
(3) Ullmann - Guetzevitch. Milletlerin, s. 436-7.

وعندما كانت الدولة العثمانية تتوسع؛ كانت أهمية المضائق تزداد معها، وعندما ضعفت الدولة العثمانية، أصبحت مسألة المضائق مشكلة ضمن ما عُرف بالمسألة الشرقية، وكان من الضروري الإبقاء على المضائق كما هي دون مشاكل مثل إغلاقها[1]، وهذا ما كانت بريطانيا تعبر عنه باستمرار ؛ والتي كانت ترى أن تكون المضائق من المسائل المتعلقة بالحقوق الدولية؛ لأنه لو تم إقفالها؛ فإن البحر الأسود سيكون بذلك مجرد بحيرة روسية[2]، خصوصاً وأن اهتمامات روسيا بالمضائق والبحر الأسود قديمة ومعرفة جيداً لحكومات الدول الأوروبية[3].

والواقع أن اهتمام بريطانيا بالمضائق العثمانية ينبع أساساً من اهتمامها بالبحر المتوسط والشرقين الأدنى والأوسط، باعتبارهما من الأمور الحيوية في السياسة الخارجية البريطانية كون هذه المناطق محوراً أساسياً لبريطانيا من الناحية الاستراتيجية والسياسية والعسكرية والتجارية[4].

وتقريرا للواقع؛ فإن بريطانيا وحتى بداية القرن الثامن عشر كان اهتمامها بالدولة العثمانية بسبب ما بينهما من علاقات تجارية، وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر أي من عام 1768 - 1774 كان هناك حروب دائرة بين روسيا والدولة العثمانية، ولم تبد بريطانيا أي اهتمام في تلك الفترة في منطقة شرق البحر المتوسط والمضائق[5]، وفي أواخر القرن الثامن عشر كانت بريطانيا قد أقامت إمبراطوريتها في الشرق، والتي أصبح لها أهمية كبيرة في السياسة البريطانية، وكانت هذه المستعمرات لها طرق مواصلات يجب على بريطانيا من الناحية السياسية أن تحافظ عليها[6].

وفي ظل إصرار روسيا على الوصول إلى البحر المتوسط عبر المضائق، فقد استلزم الأمر تعاوناً بريطانياً عثمانياً، وذلك بعد أن اتضح أن المضائق ستؤدي إلى صراع

(1) Ibid, p. 436-8.
(2) Karal. Osmanli, Cilt. V, s. 211-2.
(3) Seton-Watson, Hugh. The Decline of Imperial Russia 1855-1914 (London: Methuen, 1952), p. 90.
(4) Karal. Osmanli, Cilt. V, s. 211 أنظر عن اهتمام بريطانيا بالبحر المتوسط بعد عام 1839
(5) Loc. Cit.
(6) Loc. Cit.

على البحر المتوسط، وخصوصاً وأن روسيا تدعى حقاً تاريخياً وجغرافياً كي تصبح قوة بحرية في البحر المتوسط عن طريق البلقان، لتصل إلى المناطق الآسيوية[1].

2: معاهد لندن للمضائق 1841.

كانت روسيا قد حصلت على حقوق لم تكن في يوم من الأيام قد حصلت عليها بشأن المضائق، وذلك من خلال معاهدة خونكار إسكله سي عام 1833 مع الدولة العثمانية، وعندما شعرت الأخيرة بخطورة ما أقدمت عليه عمدت إلى التقرب من بريطانيا حتى تتخلص من قيود هذه المعاهدة[2]، بل وأبدى الكثير من رجال السياسة العثمانية معارضتهم لهذه الاتفاقية التي أوقعتهم تحت النفوذ الروسي، وجعلت بلادهم مستباحة من قبلهم[3]، ولقد شاركت بريطانيا الدولة العثمانية في موقفها هذا؛ بسبب الخطر الذي تتوقعه بريطانيا من روسيا بشأن ممتلكاتها في الهند وطرق المواصلات إليها، وبينما كانت بريطانيا والدولة العثمانية تعملان من أجل إلغاء هذه المعاهدة، كان القيصر يؤكد دائماً رفضه لذلك، ويعلن تمسكه بهذه الاتفاقية رغم الضغوطات التي تُمارس عليه[4].

ولقد استمر بالمرستون الذي تزعم الاتجاه المنادي بإلغاء اتفاقية خونكار إسكله سي في مساعيه هذه، حيث اقتراح دخولاً جماعياً في وقت واحد لأساطيل بريطانيا وفرنسا وروسيا في المضائق، لكن مثل هذا الأمر لم يغير من الأمر شيئاً[5]، فلقد كان بالمرستون الذي – أصبح وزيراً للخارجية – يدرك أن نتيجة هذه الاتفاقية السرية كان إجبار الباب العالي على إغلاق المضائق ضد الأجانب من جهة البحر المتوسط، لكنها تسمح بفتحها للروس القادمين من البحر الأسود أو من بحر البلطيق، لذلك؛ فقد كان احتجاج بريطانيا، وتعبيرها عن ذلك "باهتمام عميق" من أجل تغيير هذه المعاهدة، الأمر الذي كان ينعكس على العلاقة بين الدولة العثمانية والدول الأخرى، لذلك؛ فقد أكدت بريطانيا احتجاجها على هذه الاتفاقية، وطالبت بتغيير المادة الثانية فيها، وأيدتها فرنسا بذلك من خلال قيامها بتقديم احتجاج مماثل[6].

---

(1) Paneth. Turkey, p. 21.
(2) Karal. Osmanli, Cilt.V, s. 225.
(3) Graves. The Question, p. 110.
(4) Ibid, p. 109.
(5) Seignibos. A Political, p. 774.
(6) Graves. The Question, p. 107-8.

وكان بالمرستون يؤكد دائماً في محادثاته مع السفير العثماني في لندن على حق بريطانيا في إرسال سفنها الحربية إلى المضائق وفقاً لاتفاقية عام 1809المنعقدة بين بريطانيا والدولة العثمانية، لكن احتجاجات بالمرستون هذه كانت على أساس سياسي أكثر منها على خلفية قانونية[1]، لذلك؛ فقد أعطت بريطانيا أهمية كبيرة للاتفاق بين الدول الأوروبية بخصوص المضائق، حيث عملت على كسب ود فرنسا من أجل اتخاذ موقف موحد ضد روسيا، ولهذا السبب؛ لم تعمل بريطانيا على تصعيد خلافاتها مع فرنسا[2]، الأمر الذي أدى في النهاية إلى اتفاق كلاً من بريطانيا وفرنسا فيما بينهما على إبطال اتفاقية خونكار إسكله سي، رغم ما كان من خلاف بينهما بشأن محمد على واتفاقية لندن عام 1840، لحل المسألة العالقة بين مصر والسلطان[3].

وكان واضحاً؛ أن أوروبا بقيادة بريطانيا قد حققت تفوقاً في صراعها مع محمد علي، وأصبح من الممكن قبول فرنسا مجدداً للعودة إلى تحالف الدول الأوروبية، حيث أمر وزير الخارجية الفرنسي "جيزو" سفير بلاده في لندن "دي بوركيني" Bourqueney De أن يوقع على اتفاقية لندن الموقفة في 15 يولية 1840، ولقد قام بوركيني بذلك في 15 مارس 1841، وبانضمام فرنسا إلى اتفاقية لندن بشأن محمد علي، عادت وحدة الصف الأوروبي والتي تابعت مجتمعة مسألة إلغاء اتفاقية خونكار إسكله سي[4].

وكانت الضغوط الأوروبية التي تقودها بريطانيا شديدة جداً على روسيا، خصوصاً بعد انضمام فرنسا لهم بهذا الخصوص؛ الأمر الذي دفع القيصر الروسي للموافقة على عقد مؤتمر دولي لمناقشة وضع المضائق، وفي هذا السبيل لم تتأخر الدول الأوروبية كثيراً، حيث تم عقد المؤتمر في لندن مجدداً بمشاركة ست دول وهي: بريطانيا والدولة العثمانية وفرنسا وروسيا والنمسا وبروسيا، وكانت النتيجة هي التوصل إلى اتفاقية جماعية في 13 يولية 1841، أطلق عليها "اتفاقية لندن بشأن المضائق" Convention of London Regarding the Straits[5].

---

(1) Ibid, p. 108.
(2) Aksun. Osmanli, Cilt. 3, s. 288.
(3) المحامي. تاريخ، ص275-276.
(4) Anderson. The Eastern, p. 5, 52.
(5) Hurewitz. Diplomacy, Vol. I. p. 123.

وقد أرست هذه الاتفاقية نظاماً للمضائق استمر العمل به دون أي تعديلات جوهرية حتى قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914، وتقع هذه الاتفاقية في عدة مواد أساسية وهي:

المادة 1: يُعلن السلطان تصميمه وعزمه على الالتزام المستقبلي بالأسس التي كانت قد أُرسيت قواعدها في الماضي وذلك بشأن منع السفن الحربية للدول الأجنبية من المرور في المضائق، وما دام الباب العالي في حالة سلم؛ فإنه لن يُسمح لأي سفينة حربية بدخول المضائق، ويعلن ملوك وأباطرة الدول المشاركة في هذا المؤتمر تعهدهم باحترام إصرار السلطان على هذا المبدأ.

المادة 2: يحتفظ السلطان لنفسه بحق إصدار تصاريح بجواز مرور بعض السفن الحربية الخفيفة التي تُستخدم عادة في خدمة سفارات الدول الأوروبية .

المادة 3: يحتفظ السلطان لنفسه بحق تبليغ هذا الاتفاق لجميع الدول التي بينها وبين الدولة العثمانية علاقات ودية ودعوتهم للموافقة عليها .

المادة 4: أن يتم التصديق على هذه الاتفاقية في لندن[1].

وكان الوضع المثالي بشأن المضائق من وجهة النظر الروسية؛ هو في السماح للسفن الحربية والتجارية الروسية بالمرور عبر المضائق إلى البحر المتوسط، في حين لا يُسمح للسفن الحربية للقوى الأوروبية الأخرى بالمرور من المضائق إلى البحر الأسود، وهذا ما حققته روسيا من خلال اتفاقية خونكار إسكله سي[2]، لكن أهمية اتفاقية لندن بشأن المضائق تكمن: في أن بنود هذه المعاهدة قد نسخت بشكل رسمي البنود الخاصة بالمضائق في معاهدة خونكار إسكله سي، وأعادت للدولة العثمانية من جديد حق التحكم في مرور السفن المختلفة عبر مضائقها؛ وذلك وفقاً لمعاهدة دولية وقّعت عليها الدول الأوروبية العظمى، وهذا ما كان يعني اعترافاً رسمياً على المستوى الأوروبي بالقانون العثماني التقليدي بشأن المضائق[3].

---

(1) Loc. Cit; Graves. The Question, p. 113-4.
(2) Seton-Watson. The Decline, s. 94; Kösoğlu. Türk, s. 554-5.
(3) Shotwell, James - Deak, Francis. Turkey at the Straits, A Short History (New York: The MacMillan, 1940), p. 36.

ويرى البعض أن الدبلوماسية السياسية البريطانية بزعامة بالمرستون قد حققت بتوقيعها اتفاقية لندن بشأن المضائق نصراً بارزاً، حيث تم إلغاء اتفاقية خونكار إسكله سي، وتم حماية الدولة العثمانية من صداقة القيصر الروسي التي تعود عليه بالمنفعة، بالإضافة إلى منع فرنسا من القيام بشق وحدة التحالف الأوروبي، كما تم تحقيق الأهداف البريطانية لتصبح بريطانيا قائدة للدول الأوروبية، تلك الزعامة التي أعطتها حق الحفاظ على السلم الأوروبي، وإضافة إلى ذلك؛ فإن بالمرستون بهذه السياسة قد أسقط سياسة "كاننج" و"بت" المحافظة تجاه الدولة العثمانية، مؤكداً أن بريطانيا العظمي ليست أقل اهتماماً بالمسألة الشرقية من روسيا، وأنها أكثر الدول استفادة من تكامل وبقاء الدولة العثمانية، كما أكد بالمرستون بذلك: أنه لا ينبغي أبداً السماح لروسيا وحدها بأن تقوم بتسوية المسألة الشرقية، وأن ما ارتكبته بريطانيا من أخطاء عام 1833 حين وُقعت معاهدة خونكار إسكله سي قد تمت تسويته ولن يتكرر ثانية، مع التأكيد للقيصر الروسي على أن أي تسوية للمسألة الشرقية يجب أن يكون لبريطانيا فيها حق قول كلمة الفصل[1].

وعلى كلٍ فإن هناك إجماعاً على أن اتفاقية لندن هذه كانت هزيمة للدبلوماسية الروسية على يد الدبلوماسية البريطانية[2].

في حين يرى البعض أن اتفاقية لندن للمضائق كانت ذات قيمة هامة لروسيا أيضاً، لأنها بذلك أصبحت هي الأخرى آمنة من أي تهديد محتمل قد لا تستطيع مقاومته بقواتها العسكرية والبحرية المحدودة في البحر الأسود، وبمعنى آخر؛ فإن هذه الاتفاقية مثلما حمت القوى الأخرى من السفن الروسية في المضائق والبحر الأسود، فإنها حمت روسيا أيضاً – وخصوصاً الأراضي الجنوبية – من تهديد السفن الحربية الأوروبية[3]، ورغم ذلك؛ فإن روسيا استمرت في التعبير عن إيمانها بمبادئ اتفاقية خونكار إسكله سي رغم تفريغها من محتواها، وراحت في سبيل ذلك تبدي المشاعر الودية جداً تجاه بريطانيا، لكن القيصر على كل حال كان مخطئاً في ظنه هذا، لأن بريطانيا كانت تراقب روسيا في ذلك الأمر، كما أن السلطان العثماني كان يعتبر القيصر دكتاتوراً اضطرته الظروف الخطيرة التي مر

(1) Dayal, Raghubir. A Textbook of Modern European History 1789-1939 (Bombay: Asia Publishing House, 1966), p. 262; Marriott. A History, p. 171-2; Grant-Temperley. Europe, p. 265.
(2) Dayal. A Textbook. , p. 265.
(3) Shaw-Shaw. History, Vol. 2, p. 58.

بها لطلب حمايته والرضوخ لتهديداته، أما "الآن"؛ فإنه يستطيع أن يلجأ إلى بريطانيا "المُنزّهة عن أي هدف" للتخلص من شروره[1].

(1) Grant-Temperley. Europe, p. 265.

الفصل الثاني

الدبلوماسية السياسية البريطانية حتى حرب القرم 1853.

أولاً: ثورات عام 1848 وانعكاساتها على سياسة بريطانيا.

1: بداية الثورات.

2: بريطانيا وتطور أزمة اللاجئين داخل الدولة العثمانية.

ثانياً: بريطانيا ومشاريع تقسيم الدولة العثمانية.

1: بريطانيا ومشروع القيصر الروسي لتقسيم الدولة العثمانية عام 1844.

2: بريطانيا ومشروع القيصر الروسي لتقسيم الدولة العثمانية عام 1853.

ثالثاً: بريطانيا ومسألة الأماكن المقدسة 1853.

1: نشأة الخلاف على الأماكن المقدسة 1848-1853.

2: بعثة منشكوف إلى الدولة العثمانية 1853 وموقف بريطانيا منها.

3: عودة ستراتفورد إلى إستانبول.

4: تداعيات فشل بعثة منشكوف.

الفصل الثاني

الدبلوماسية السياسية البريطانية حتى حرب القرم 1853.

استمرت الأمور هادئة بعد انعقاد مؤتمر لندن عام 1840 وتسوية المسألة المصرية وإعلان اتفاقية المضائق عام 1841، في حين عززت بريطانيا من مكانتها ونفوذها بشكل كبير داخل الدولة العثمانية بسبب وقوفها إلى جانبها في الحرب ضد محمد على، كما عززت المسألة المصرية موقف بريطانيا على المستوي الأوروبي وهي التي استضافت مؤتمرين لحل المسائل ذات العلاقة بالدولة العثمانية والتي كان من شأنها إثارة حرب أوروبية لم يكن بالإمكان التكهن في نتائجها، واستمرت الأمور كذلك حتى عام 1848 حين اجتاحت أوروبا العديد من الثورات كان لها انعكاساتها على العلاقة بين بريطانيا والدولة العثمانية.

أولاً: ثورات عام 1848 وانعكاسها على سياسة بريطانيا.

1: بداية الثورات.

أبدت الملكة "فيكتوريا" Victoria منذ ارتقائها العرش اهتماماً كبيراً بتقوية سلطة بريطانيا، وخصوصاً في المسائل الخارجية، ودل على ذلك وبشكل خاص المراسلات والاجتماعات التي حدثت أثناء وزارة "أبردين" بين عامي 1841–1846 مع ملك فرنسا "لويس فيليب" وأفراد عائلته الملكية[1]، لكن هذا الموقف بدأ يتغير تدريجيا وبشكل تام مع عودة "بالمرستون" للعمل كوزير للخارجية للمرة الثالثة في 6 يولية 1846–1851 مع حكومة حزب الأحرار برئاسة "جون رسل"[2]، حيث قام بالمرستون بإفساد جهود الملكة من

(1) Benson, Arthur Christopher – Esher, Viscount (Ed). The Letters of Queen Victoria, A Selection From Her Majesty's Correspendance Between the Year 1837 and 1861 (London: John Murray, 1907), Vol. 2, p. 185-192. للمزيد

(2) إيرل رسل الأول 1st Earl Russell. ولد 1792. توفي 1878. دخل البرلمان 1813. كبير موظفي وزارة الخزانة للقوات العسكرية في حكومة جراي. دخل مجلس الوزراء عام 1831. وزير الداخلية ورئيس مجلس العموم في وزارة ملبورن 1835. وزير المستعمرات في وزارة ملبورن الثانية 1839-1841. رئيس الوزراء يولية 1846- فبراير 1852. وزير الخارجية في وزارة أبردين ديسمبر 1852إلى أن استقال في فبراير 1853. وزير المستعمرات في وزارة بالمرستون الأولى فبراير 1855 إلى أن استقال في يولية 1855. وزير الخارجية في وزارة بالمرستون الثانية يونية 1859- أكتوبر 1865. رئيس الوزراء أكتوبر 1865- يونية 1866. Cecil. Queen, p. 121; Jennings. Cabinet, p. 461

أجل الوفاق الإنجليزي الفرنسي وعلاقات بريطانيا بالنمسا بسبب ما أبداه من شراسة[1]، وذلك عندما قام بتشبيه إمبراطورَي روسيا والنمسا بأنهم "قتلة بغضاء ممقوتون"[2]، وبذلك ساءت العلاقات بين بريطانيا من جهة وروسيا والنمسا من جهة أخرى، حتى أن الصداقة بين بريطانيا وروسيا وصلت عام 1848 إلى مجرد صداقة إسمية[3].

وفي عام 1848 بدأت الثورات الشعواء في أوروبا والذي أوقد جذوتها "لويس كوسوث"Louis Kossuth (1802–1894)، الذي استخدم مواهبه المتعددة في حملة حماسية للمطالبة باستقلال المجر عن النمسا، مما أدى إلى تصعيد الموقف وانتقال الثورات العنيفة في أوروبا[4]، مما دفع السلطان العثماني في بداية يوليه 1848 إلى القيام بإبداء رغبته للسفير البريطاني في عقد تحالف مع بريطانيا نظراً لحالة عدم الاستقرار الناشئة في أوروبا، وخوفه من امتداد الثورة إلى بلاده[5].

ولقد طلبت النمسا التي تسيطر على المجر مساعدة صديقتها وجارتها روسيا في مواجهة المصاعب التي تعترضها بعد هذه الثورة[6]؛ الأمر الذي استدعى "ستراتفورد كاننج"[7] Stratford Canning – سفير بريطانيا في إستانبول الذي يتابع أنباء الثورة – إلى الكتابة إلى بالمرستون في 4 فبراير 1849، بأن الثوار المجريين يبدو أنهم يحققون نجاحاً باتجاه النصر في ترانسلفانيا، وأنه يوجد احتمال لتدخل روسيا في الأمر، مما سيعقّد

---

(1) Hannah, Ian C. A History of British Foreign Policy (London; Nicholson & Watson, 1938), p. 124.
(2) Temperley, Harold - Penson M. A Century of Diplomatic Blue Books 1814-1914 (London: Frank Cass, 1966), p. 105.
(3) Karal. Osmanli, Cilt. 4, s. 227.
(4) Fisher. A History, p. 920. عن ثورات 1848 أنظر كتاب:
Roberson, Priscillq. Revolutions of 1848, A Social History. (Princeton: Princeton University Press, 1852).
(5) Vulliamy, C.E. Crimea, The Campaign of 1854-1856 (London: Jonathan Cape, 1939), p. 22.
(6) Disraeli, The Right Hon B. Thirty Years of Foreign Policy, A History of The Secretaryships of the Earl of Aberdeen and Viscount Palmerston (London: Longman – Brown, Green & Longmans, 1855), p. 406.
(7) ستراتفورد كاننج، ستراتفورد دي ردكليف فيما بعد Stratford de Redcliffe. ولد 1786. توفي 1880. تقلد منصب القائم بأعمال السفير البريطاني في إستانبول 1810-1812. ثم سفير بريطانيا في إستانبول 1825-1829، 1831، 1841-1846، 1848-1851، 1853-1858. أنظر:
Bindoff, S.T. (Others). British Diplomatic Representatives (London: Offices of the Royal Historical Society, 1934), p. 167-70.Sumner. Survey, p. 275.

الأمور ويحرج الموقف أكثر[1]، وعندما حقق كوسوث بعض الانتصارات في ترانسلفانيا وغيرها، قامت روسيا والنمسا بحشد المزيد من القوات لتبلغ عشرات الآلاف من القوات الإضافية والتي استطاعت القضاء على الثورة، كما تم قمع الكثير من هذه الثورات في العديد من البلدان الأخرى، وبذلك انتهت ثورة استقلال المجر، وقامت قوافل من اللاجئين في الوصول إلى الدولة العثمانية[2].

2: بريطانيا وتطور أزمة اللاجئين داخل الدولة العثمانية.

في 14 أغسطس 1849 وصل 76 لاجئ مجري وبولندي إلى ارض إستانبول، حيث طلبوا مساعدة ستراتفورد، والذي بدوره نصحهم بالبقاء الهادئ في الدولة العثمانية[3]، وفي 18 أغسطس 1849 هرب كوسوث وبعض القادة والضباط والمدنيين إلى الدولة العثمانية في منطقة حدودية تعرف باسم "أرسوفا" Orsova، حيث حصلوا على ضمانات بسلامتهم من قبل حاكم المنطقة[4]، وفيما بعد استقر هؤلاء في مناطق عدة من الدولة، وكان أمراً صعباً على الدولة العثمانية حماية رجل بحجم كوسوث في بلاد لها أهميتها واعتباراتها السياسية[5].

ولقد استمرت هجرة اللاجئين من المجر وبولندا حتى وصلت في ذلك الوقت إلى 3600 لاجئ مجري و800 لاجئ بولندي[6]، ولقد تم تكديس اللاجئين المجريين بشكل مركز في معسكرات خاصة[7]، وما أن وصل كوسوث وزملاؤه إلى إستانبول حتى طالب سفيرا روسيا والنمسا من الدولة العثمانية تسليمه إليهما مع بقية اللاجئين، وأرسلوا رسالة بذلك إلى السلطان والتي نوقشت من قبل رشيد باشا –ناظر الخارجية العثماني–، والذي عرض

(1) E.O.S. Hungary and its Revolutions From the Earliest Period to the Nineteenth Century, With A Memoir of Louis Kossuth (London: Henrry G. Bohn, 1854), p. 423.
(2) Ibid, p. 448-9.
(3) Hazen. Europe, p. 180; Robertson. Revolutions, p. 305.
(4) E.O.S. Hungary, p. 495.
(5) Lane – Poole, Stanley. The Life of the Right Honourable Stratford Canning, Viscount Stratford de Redcliff (London: Longmans, Green, 1888), Vol. 2, p. 190.
(6) Temperley, Harold. England and the Near East, The Crimea (London: Longmans Green, 1936), p. 261; Florinsky, Michael T. Russia, A History and an Interpretation (New York: The MacMillan, 1953), Vol. 2, p. 854.
(7) Roberson. Revolutions, p. 305.

على كوسوث وزملائه الحماية شرط إعلان إسلامهم، لكن كوسوث لم ينبذ مسيحيته، ورغم ذلك حصل على الحماية المطلوبة[1].

وكانت روسيا قد أعلنت أن الباب العالي إذا سمح لهم بالهروب ولم يقم بتسليمهم لروسيا والنمسا، فإن ذلك سيكون مدعاة للحرب[2]، لكن الدولة العثمانية قررت عدم التعاطي مع المطالب الروسية لأن الحكومة لم تكن راغبة في تسليمهم لأسرة الهابسبورج، ودعم هذا الموقف تعاطف الرأي العام شعورياً مع المجريين، ولأن البولنديين يكرهون الروس؛ فإن الحكومة أبدت رغبتها في عدم تسليمهم إلى القيصر أيضا[3]، الأمر الذي حظي عموماً بدعم الرأي العام[4]، وفي 30 أغسطس قرر المجلس الأعلى في الدولة العثمانية أن يتعامل مع قضية اللاجئين بشرف ودون إهانة، لذلك تم تنقيح مذكرة خاصة بالمجلس من قبل ستراتفورد، أُرسلت إلى ممثلي النمسا وروسيا، وتؤكد المذكرة على أن الباب العالي حازم جدا في هذا الأمر[5]، مما دفع روسيا والنمسا إلى تحذير الوزراء الأتراك من مغبة عدم الانصياع لمطالبهما بتسليم اللاجئين، ولكنهم وتحت نفوذ ستراتفورد أصروا على رفضهم[6]، بل أن ستراتفورد قاوم حتى المطالب الخاصة بطردهم خارج تخوم الدولة العثمانية، وقام بدعم مطلق للسلطان وحكومته[7]، كما قام بالمرستون نفسه بدعم الموقف العثماني في هذه المسألة[8].

وفي ظل التهديد الروسي – النمساوي المستمر للباب العالي، تغير موقف بالمرستون الذي كان يرفض أي تدخل في شؤون الثورة المجرية مباشرة، ومساعدة أي من الدول الأوروبية وخصوصاً روسيا[9]، لكن بالمرستون لم يلبث وأن قام بإجراء اتصالات ومراسلات مع كوسوث، الأمر الذي أدى إلى فزع حكومة النمسا من إمكانية تدخل أو توسط بريطانيا في هذه المسألة[10]، وخلال ديسمبر 1848، كانت العلاقات بين روسيا والدولة العثمانية تزداد توتراً، لذلك فقد عبرت الأخيرة عن أملها بمساندة الأسطول البريطاني لها،

---

(1) E.O.S. Hungary, p. 495; Temperley, England, p. 261.
(2) Temperley. England, p. 261; Robertson. Revolutions, p. 305.
(3) Temperley, England, p. 261.
(4) Ibid, p. 264.
(5) Lane - Poole. The Life of Stratford, Vol. 2, p. 190-1; Temperley. England, p. 262.
(6) Disraeli. Thirty Years, p. 409.
(7) Ibid, p. 408.
(8) Veitch. Empire, p. 30.
(9) Temperley. England, p. 259.
(10) E.O.S. Hungary, p. 424.

وقامت بالطلب من ستراتفورد أن يقوم بحث بلاده على الاستعداد للأسوأ ضد روسيا[1]؛ فلقد كان السلطان في حاجة فعلية آنذاك إلى هذه المساعدة، لكن الحكومة البريطانية تغاضت عن ذلك[2]، مما دفع ستراتفورد إلى حث حكومته على فعل هذا الأمر؛ وذلك عندما وجد أن هناك بداية لمواجهة حقيقية بين القوى الأوروبية وروسيا[3].

أما روسيا من وجهة نظر ستراتفورد وبالمرستون فقد كانت أكثر ديكتاتورية من ذي قبل في تعاملها مع ثورات عام 1848 وموقفها من قضية اللاجئين[4]، وأمام تزايد الضغط الروسي والنمساوي على الدولة العثمانية، وأمام المخاطر التي تواجهها هذه الدولة إذا ما تركت تواجه بمفردها هذه الضغوط فقد كتب ستراتفورد في 25 أغسطس 1849 إلى بالمرستون قائلاً: "أن السلطان يمكن أن يكون سهل المنال إذا ما ترك للاتصالات السرية مع روسيا لخوفه منها"[5]؛ وبعد أيام قليلة وفي 28 أغسطس أرسل بالمرستون ببرقية إلى أسرة الهابسبورج Hapsburg الحاكمة في النمسا، يدعوهم فيها إلى ضرورة احترام الحقوق الدستورية القديمة للمجر وشعبها[6].

ثم أرسل ستراتفورد إلى بالمرستون في 5 سبتمبر بخطاب يؤكد حدسه، وليخبره بأن القيصر الروسي نفسه أرسل إلى السلطان خطاباً يطلب منه رسمياً تسليمه اللاجئين، وليشرح له في هذا الخطاب: "أن روسيا تدخلت في المجر وفقا للمبدأ نفسه الذي تدخلت بمقتضاه في ملدافيا وولاشيا لمساندة جلالتكم العام الماضي"، واختتم ستراتفورد خطابه بالسؤال: "هل يستطيع السلطان وهل يجرؤ على مقاومة هذا الاحتجاج الشديد من قبل القيصر؟"[7].

ومنذ بداية سبتمبر بدأت روسيا والنمسا في نهج سياسي متشدد تجاه الدولة العثمانية؛ حيث قدم سفيرا روسيا والنمسا مذكرتين نهائيتين وكذلك "متغطرستين" للمطالبة

---

(1) Lane – Poole. The Life of Stratford, Vol.2, p. 183-4.
(2) F.O. 78-778, Stratford to Palmerston.25 Aug. 1849, No. 257, In Temperley, Harold - Penson, Lillian M. Foundations of British Foreign Policy From Pitt 1792 to Salisbury 1902 (Cambridge: At the University Press, 1938), p. 177-8.
(3) Lane – Poole. The Life of Stratford, Vol. 2, p. 175.
(4) Ibid, p. 179.
(5) F.O. 78-778, Stratford to Palmerston, 25 Aug. 1849, No. 257, (N. L. A).
(6) Disraeli. Thirty Years, p. 407.
(7) F.O. 78-779, Stratford to Palmerston, 5 Sept. 1849, No. 271, In Temperley –Penson. Foundations, p. 178.

بتسليم "المتمردين"، وقررا: أنه إذا لم تتم الاستجابة لمطالبهما فانهما سيقومان بالإعلان عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدولة العثمانية(1)، وهنا تدخل سفيرا بريطانيا وفرنسا في إستانبول لينصحا الباب العالي بالتصدي بحزم لهذه المطالب وعدم تسليم اللاجئين على اعتبار أن هذه المطالب لا تتسق والمعاهدات الموقعة من قبل، ولأن هذه النصيحة تتفق وتوجهات السلطان والحكومة العثمانية، فقد تم رفض هذه المطالب مجدداً، مما أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية في 17 سبتمبر، لكن مشكلة الدولة العثمانية كانت تتمثل في أن سفيري بريطانيا وفرنسا لم يستطيعا تأكيد تعهد حكومتيهما بتقديم المساعدة الازمة للعثمانيين، لذلك فقد طالبا بمنحهما بعض الوقت من أجل ذلك(2).

تطورت أزمة اللاجئين وأصبحت مسألة حرجة في النزاع داخل أوروبا(3)، في حين استمرت بريطانيا في دعم اتجاه عدم قيام الباب العالي بتسليم اللاجئين(4)، الواقع أن الأتراك كانوا يتبعون نصائح ستراتفورد في العديد من الأمور داخل الدولة العثمانية، وخصوصا في هذه المسألة، وتدخل شيخ الإسلام معرباً عن رفضه للمطالب الروسية، في الوقت الذي كانت فيه روسيا والنمسا لا تزالان تطلبان الإجابة على مطالبهم، رغم الرفض المتكرر من قبل الدولة العثمانية(5).

وقام السفير البريطاني ستراتفورد بإرسال برقية إلى لندن في 17 سبتمبر يخبرهم فيها برفض الباب العالي للمطالب الروسية – النمساوية نهائياً وأنه يدعمهم شخصياً في هذا، طالباً من حكومته التعاطف مع الباب العالي، والقيام بكل ما من شأنه دعم الدولة العثمانية، ثم قام بمناقشة ما يتوجب عمله مع بالمرستون بشأن هؤلاء اللاجئين(6)، وفي اليوم نفسه كتب ستراتفورد – بناء على أوامر حكومته– إلى السر "وليم باركر" Sir William Parker – قائد أسطول البحر الأبيض المتوسط البريطاني – يحثه على إبقاء جزء من أسطول البحر المتوسط تحسباً لأي طارئ وكدليل عملي على دعم الدولة العثمانية، ولقد قام السر باركر بإجابة طلبه، وقام بالتواجد بالقرب من الشواطئ العثمانية، ثم بعد ذلك طُلب منه أن يرسو

---

(1) Loc. Cit.
(2) Loc. Cit; Vulliamy. Crimea, p. 23; Temperley. England, p. 262.
(3) Temperley. England, p. 260-1.
(4) Feiling, Keith. A History of England From Coming of the English to 1918 (London: MacMillan, 1950), p. 860.
(5) Lane - Poole. The Life of Stratford, Vol. 2, p. 192.
(6) Temperley. England, p. 263.

بأسطوله في خليج بيسكا بيه Besika Bay على مدخل الدردنيل ولكن خارجه[1]،وذلك كدليل آخر على دعم الدولة العثمانية[2].

وكانت روسيا والنمسا تعتمدان على معاهدة "كوجك كينارجي" في مطالبتهما بتسليم اللاجئين، وأن هذه المعاهدة تعطيهم الحق في هذه المطالبة[3]، لكن بالمرستون كتب إلى ستراتفورد في 24 سبتمبر بأن مطالب روسيا والنمسا بتسليم اللاجئين الفارين إلى الدولة العثمانية أمر يتعارض مع المادة 18 من اتفاقية "بلغراد" الموقعة في 18 سبتمبر 1739[4]، وبقي ستراتفورد على اتصال مع بالمرستون في محاولة منه للحصول على موافقة صريحة بدعم حكومته للباب العالي في موقفها ضد روسيا والنمسا، وبدأ بالمرستون في 1 أكتوبر مناقشة الأمر في مجلس الوزراء، وفي اليوم التالي أرسل بالمرستون تأكيداته الشخصية بتقديم المساعدة، وألمح بقوة إلى روسيا في سياق كلامه، واستمر الأمر حتى 7 أكتوبر، حيث جاء الرد النهائي منه إلى ستراتفورد، بأن الملكة ستعمل مع وزير خارجيتها تجاه دعم موقف الحكومة العثمانية الذي يتطلب مبدأً أخلاقياً، وإذا ما اقتضت الضرورة تقديم مساعدة عسكرية من بريطانيا؛ فإنها لن تترد في هذا الشأن[5]، وكانت النتيجة في النهاية أن قرر بالمرستون عمل كل ما في وسعه من أجل دعم ستراتفورد ونظريته القائلة بضرورة حماية السلطان والدولة العثمانية في مواجهة مطالب روسيا والنمسا[6].

وقد عمل بالمرستون على تحذير النمسا والفت في عضد تحالفها مع روسيا، فقام في 6 أكتوبر – أي عقب اجتماع حكومته مباشرة – بإرسال رسالة إلى حكومة النمسا عن طريق "بونسنبي"، وقد عبرت الرسالة عن عزم بريطانيا إرسال أسطولها إلى الدردنيل في

---

(1) Ibid, p. 262-3.
(2) Robertson. Revolutions, p. 305.
(3) Bloomfield to Palmerston, 6 Nov. and 19 Oct. 1849, In Malcolm – Smith, E. F. The Life of Stratford Canning, Lord Stratford de Redcliffe (London: Ernest Benn, 1933), p. 217.
(4) Palmerston to Stratford, 24 Sep. 1849, In E.O.S Hungary. p. 497; Malcolm – Smith. The Life of Stratford, p. 217.
(5) Temperley. England, p. 363.
(6) Ibid, p. 264.

أسرع وقت، والعمل على مساندة الدولة العثمانية، "وأنه شخصياً كان يأمل مساندة النمسا للدولة العثمانية ضد روسيا لا العكس، حتى لا تُذبح هذه الدولة تحت أقدام روسيا"[1].

ولقد أكد بالمرستون في رسالته هذه إلى أن بريطانيا لا يمكنها ترك روسيا والنمسا تقومان بذلك، وخاصة أن موقف الدولة العثمانية على صواب، وأن السلطان هو صاحب الحق لعدم وجود معاهدة ترغمه على تسليم اللاجئين، واعتبر الموقف النمساوي "خطأً فادحاً" وتساءل بالمرستون: "ما الذي تأمل النمسا في جنيه من حرب متوقعة مع الدولة العثمانية؟ هل تأمل المساعدة من بريطانيا وفرنسا؟ ... كما أنني لا أعتقد أن مثل هذه الحرب يمكن أن تحمل أي مكاسب حتى لروسيا[2].

وأما الموقف الرسمي وموقف الملكة والصحافة بشأن مسألة اللاجئين، فقد كان ينبع أساساً من الرأي العام البريطاني الثائر ضد روسيا والمؤيد للدولة العثمانية[3]، وقد ساعد هذا بالمرستون والحكومة على المضي قدماً وبشكل سريع على اتخاذ موقف داعم للدولة العثمانية، ورأت الحكومة أن الدولة العثمانية إذا ما انصاعت هذه المرة لروسيا والنمسا وسلمت اللاجئين؛ فإنها ستكون بذلك قد فقدت هيبتها، وأمام معرفتها المسبقة بآمال القيصر وأطماعه المستقبلية، فقد وجدت الحكومة أنه من الضروري حماية استقلال الدولة العثمانية وسيادة السلطان[4].

وفي 24 أكتوبر حصل ستراتفورد على تخويل من حكومته يعطيه حق استدعاء الأسطول البريطاني إلى إستانبول إذا ما تطلب الموقف ذلك، في الوقت الذي وصل فيه هذا الأسطول بقيادة السير "باركر" إلى بسيكا بيه خارج الدردنيل في 27 أكتوبر[5]، واقترحت حكومة بريطانيا أن يذهب الأسطول البريطاني والفرنسي في البحر المتوسط إلى ضواحي الدردنيل ليكون جاهزاً للذهاب إلى إستانبول إذا ما طلب السلطان ذلك[6].

---

(1) Palmerston to Ponsonby, Vienna, 6 Oct. 1849, in Ashley, The Hon. Evelyn. The Life of Henry Temple, Viscount Palmerston 1846-1865 (London: Richard Bentley, 1876), Vol. 1, p. 153-5; Temperley - Panson. Foundations, p. 179-80.
(2) Loc. Cit.
(3) Robertson. Revolutions, p. 306.
(4) F.O. 195-325, Palmerston to Stratford, 7 Oct. 1849, No.241, In Temperley-Penson, Foundations, p. 178.
(5) Temperley. England, p. 264.
(6) Loc. Cit.

وفي أول نوفمبر وبناء على تشجيع ستراتفورد و"كالفيرت" Calvert –القنصل البريطاني في الدردنيل– وتعليمات الحكومة البريطانية، قام الأسطول البريطاني بالدخول إلى أقرب نقطة من مضيق الدردنيل وعلى بعد عشرين ميلاً من المدخل بدعوى أن اتفاقية المضائق عام 1841 سمحت للسفن الحربية بالتقدم إلى أقرب مكان من مدخل الدردنيل[1] وهذه المنطقة هي "ناقارا"[2] Nagara، وعندما لاحظ باركر أن الرياح أصبحت قوية، انسحب بأسطوله في 13 نوفمبر[3]، لكن هذه الحادثة قد أثارت روسيا التي قدمت احتاجاً شديداً على ما أسمته خرقاً للاتفاقيات[4]، وهددت بأن أسطول البحر الأسود الروسي سيدخل البسفور للرد على هذا الانتهاك؛ وهذا ما أدى ببالمرستون للاعتراف فوراً بأن عمل السر باركر كان انتهاكاً لاتفاقية المضائق[5]، كما دفعت بالمرستون إلى التعهد بعدم دخول الدردنيل مرة أخرى، وقد يكون ذلك محاولة دبلوماسية منه لتخفيف حدة التصعيد مع روسيا وإعطاء الدبلوماسية دوراً أكبر لحل المشكلات بين البلدين[6]، كما أظهرت هذه الحادثة من جديد حساسية روسيا الشديدة تجاه المضائق وتجاه مصالحها وأطماعها فيها[7]، رغم أن ستراتفورد كان يعتبر أن قدوم الأسطول البريطاني إلى الدردنيل هو لدعم الدولة العثمانية في موقفها من قضية اللاجئين التي هي "مسألة شرف وإنسانية"[8].

وكان ستراتفورد قد قام في 20 سبتمبر بمفاتحة السلطان حول رفضه قبول الموافقة على المطالب الروسية والنمساوية وطالبه بقيام تحالف "صديق وحميم جداً" بين بريطانيا والدولة العثمانية؛ الأمر الذي كان السلطان يبتعد عنه باعتبار أن أي تحالف من هذا القبيل من شأنه أن يشكل خطراً على استقلال السلطان بخلاف ما نصت عليه اتفاقية عام 1841[9]، كما أن الدولة العثمانية كانت تخشى من ردود فعل روسيا مثل قيامها بالتوغل في الأراضي العثمانية واحتلالها[10].

---

(1) Anderson. The Eastern, p. 113-4.
(2) Temperley. England, p. 265.
(3) Loc. Cit.
(4) Ibid, p. 266.
(5) Anderson. The Eastern, p. 114.
(6) Temperley. England, p. 266.
(7) Anderson. The Eastern, p. 114.
(8) Lane – Poole. The Life of Stratford, Vol. 2, p. 198.
(9) Temperley. England, p. 260.
(10) Ibid, p. 260-1; Lane – Poole The Life of Stratford, Vol. 2, p. 181-3.

وقد حقق ستراتفورد نجاحاً في إدارة الأزمات من خلال موقعه كسفير لبريطانيا في إستانبول، وخلال ذلك طالب مجدداً بعقد معاهدة تحالف بين بريطانيا والدولة العثمانية في نوفمبر، واقترح على "رشيد باشا" بشكل نهائي توقيع معاهدة دفاع مشترك لتلافي الأخطار والعدوان الخارجي[1]، وخلال ذلك بالغ ستراتفورد في فهم دوره كممثل لحكومة بريطانيا وظن أنه صانع القرارات في لندن، لكن بالمرستون رفض فكرته بشأن عقد مثل هذه المعاهدة معتبراً أن حل المشكلة يكمن في أن تقوم الدولة العثمانية بإصلاح نفسها[2]، وبذلك خيبت هذه الحكومة أمال ستراتفورد وثبطت عزيمته[3].

أدت التحركات السياسية والعسكرية التي قامت بها بريطانيا وفرنسا إلى تراجع روسيا والنمسا عن خطهما المتشدد مع الدولة العثمانية[4]، كما عملت الدولة العثمانية عبر ناظر الخارجية فؤاد باشا على تسوية الأمر بشكل نهائي بخصوص اللاجئين ومسألة دخول الأسطول البريطاني إلى منطقة ناقارا؛ الأمر الذي جعل القيصر الروسي يذعن للسلام والتخلي عن التصعيد في الموقف مع الدولة العثمانية، والذي كان من شأنه جلب المشاكل مع الحكومة البريطانية وبعض الحكومات الأوروبية[5].

أما النمسا وأمام تنازل القيصر فقد فقدت مساندة روسيا، وأمام مواقف بريطانيا وفرنسا فقد قدمت هي الأخرى بدائل مشابهة، وهكذا انتهت هذه الأزمة في الأسبوع الأول من نوفمبر 1849[6]، بسبب أن الجميع كان يدرك عدم القدرة على المواجهة العسكرية، وبذلك استطاع ستراتفورد من خلال الحرب الكلامية والتحركات الدبلوماسية أن يحقق مكانة لبريطانيا، في حين أدى موقفه الداعم للدولة العثمانية بلا تحفظ ضد روسيا والنمسا –في هذه الأزمة– إلى رفع شعبيته في بريطانيا والدولة العثمانية على حد سواء[7].

---

(1) Temperley. England, p. 269.
(2) Ibid, p. 270.
(3) Lane – Poole. The Life of Stratford, Vol. 2, p.181-3.
(4) Shaw – Shaw. History, Vol. 2, p. 136.
(5) Temperley. England, p. 267.
(6) Anderson. The Eastern, p. 113.
(7) Lane – Poole. The Life of Stratford, Vol. 2, p. 204-5.

ثانياً: بريطانيا ومشاريع تقسيم الدولة العثمانية.

1: بريطانيا ومشروع القيصر الروسي لتقسيم الدولة العثمانية عام 1844.

كان القيصر الروسي "نيقولا الأول" Nicholas I قد بدأ في أوائل العقد الرابع من القرن التاسع عشر بالتخلي عن سياسته العدائية تجاه الدولة العثمانية، رغم أنه كان يعتقد بأن انهيارها لن يتأخر كثيراً، وأن سقوطها في مثل هذا التوقيت سيؤدي إلى تغيرات خطيرة في النظام الأوروبي، وسيفتح الباب لنزاع دولي خطير حول تقسيم أملاكها، وبناء عليه ،فقد كان يرغب في تأجيل هذا الانهيار حتى يكون قد أعد الترتيبات الأساسية مع الدول العظمى من أجل تقسيمها[1]، والواقع أن الدولة العثمانية خلال تاريخها شهدت ما لا يقل عن 100 مشروع لتقسيمها، وكانت كل دولة تواقة للحصول على أراضي منها[2].

ويكمن القول أن أغلب مشاريع التقسيم هذه كانت روسية، ومن ذلك أن القيصر الروسي نيقولا دفع بأفكاره فيما بعد إلى الساحة السياسية البريطانية، وخصوصا إلى اللورد أبردين الذي كان حينها وزيراً للخارجية في وزارة "بيل" Robert Peel[3]، حيث تحدث القيصر معه بحرية بخصوص المسألة الشرقية والعلاقات البريطانية الروسية[4].

قام القيصر بإجراء اتصالات مع رجال السياسة البريطانية وخصوصا أبردين عام 1844؛ تمخضت في النهاية عن قيام القيصر بزيارة رسمية لبريطانيا[5]، والتي وصلها في 31 مايو 1844 في زيارة استمرت حتى 9 يونية مصطحباً معه بعض رجال السياسة الروسية، قام خلالها بعقد محادثات في "وندسور" Windsor مع رئيس الحكومة البريطانية بيل ووزير خارجيته أبردين، وهي محادثات أسفرت فيما بعد عن التوصل إلى نوع من الاتفاق للتعاون المستقبلي بين البلدين[6]، حيث طلب القيصر منهم العمل على إيجاد قواسم

---

(1) Anderson. The Eastern, p. 111.

(2) Paneth. Turkey, p. 17.

(3) روبرت بيل: هو بارونت الثاني Second Baronet ، ولد 1788. توفى 1850. دخل البرلمان 1809. وزير الداخلية في وزارة لورد ليفربول 1822 واستقال 1827. وزير الداخلية ورئيس مجلس العموم في وزارة الدوق ولنجتون 1828-1830. رئيس الوزراء ووزير المالية ديسمبر 1834-1835. رئيس الوزراء من سبتمبر1841-يولية 1846.. Cecil. Queen, p. 99; Jennings. Cabinet, p. 460.

(4) Marriott. England, p. 219-20.

(5) Temperley. England, p. 254-5.

(6) Anderson. The Eastern, p. 111-2.

مشتركة تؤدي بهم إلى التحالف، وخصوصا خلال حديثه مع أبردين[1]، معرباً عن رأيه بشأن الدولة العثمانية فقال: "يوجد في حكومتي رأيان بشأن تركيا، الأول يرى أنها تموت، والآخر يرى أنها ماتت من قبل، وعلى كل حال فلا شئ سيحول دون نهايتها"[2].

وبمقتضى المباحثات بين الطرفين تم الاتفاق على أن بريطانيا وروسيا "ستحاولان" الإبقاء على الدولة العثمانية، والعمل للتوصل إلى تفاهمات حول ما يجب اتخاذه إذا أصبح جلياً أنه لم يعد بالإمكان المحافظة على وجودها لوقت طويل، ويتضح أن هذه العبارات كانت غامضة ومبهمة، ولم تحدد الأسس والمظاهر التي يرون بمقتضاها أن الدولة العثمانية "قد أوشكت على الانهيار"، بل ولم تحدد كيفية توزيع أملاك الدولة العثمانية، وكل ما كان أن القيصر جعل من الواضح أنه سوف يعارض سيطرة أي دولة من الدول الكبرى بمفردها على إستانبول، ومضيقي البسفور والدردنيل[3].

كان القيصر قد تحدث صراحة إلى رجال السياسة البريطانيين على أن بريطانيا ليست أقل اهتماماً من روسيا في إيجاد حل للمسألة الشرقية، وأنه سيعمل على مساعدتها في إيجاد حل لهذه المسألة، كما تحدث عن الرغبة في عقد "تحالف" مع بريطانيا ضد فرنسا، لكنه لم يحدد بدقة ما يمكن القيام به بهذا الخصوص، والدور الذي ستلعبه بريطانيا في هذا الشأن[4].

وقد أدت هذه الأفكار العامة للقيصر إلى فشل مساعيه، وذلك بسبب اختلاف وتباين وجهات النظر بينه وبين أبردين بشأن القضايا الأوروبية، وبشأن الموقف من الدولة العثمانية، حيث كانت حكومة بريطانيا حتى ذلك الوقت تعمل على إطالة أمد بقاء الدولة العثمانية وصيانة ممتلكاتها، في حين كان القيصر يرى ضرورة القضاء عليها[5].

ولقد تم تحديد أفكار القيصر بشأن الدولة العثمانية من خلال ما قام به وزير خارجيته "نسلرود" Nesselrode خلال زيارته لبريطانيا في شهر سبتمبر 1844، حيث عمل على صياغة مذكرة أكثر دقة قدمها إلى أبردين في 19 سبتمبر، حيث حظيت بموافقته

---

(1) Temperley. England, p. 254-5.
(2) Seignobos. A Political, p. 150
(3) Anderson. The Eastern, p. 112.
(4) Hurewitz. Diplomacy, Vol. I, p. 130.
(5) Temperley. England, p. 256.

وموافقة "بيل"، خاصة وأن العلاقات البريطانية الفرنسية كانت تشهد تدهوراً في ذلك الوقت[1]، ثم قام نسلرود بتقديم مذكرة أخرى إلى الحكومة البريطانية في 4 ديسمبر 1844 والتي تعبر بالأساس عن آراء القيصر وتصوراته، واحتوت المذكرة على مدخل تمهيدي وتقليدي في أن واحد عبَر فيه عن اقتناع الطرفين بضرورة المحافظة على سيادة الدولة العثمانية ووحدة ممتلكاتها، وذلك من أجل استمرار السلم في أوروبا بشرط الحفاظ على مصالح رعاياها المسيحيين، ثم تحدثت المذكرة عن المسألة ذات الأهمية لروسيا لتذكر أنه من المعلوم لدى الدولتين أن هناك العديد من العوامل الداخلية التي تضعف الدولة العثمانية وتنذر بانهيارها، وأن أيٍ من الظروف الطارئة يمكنها التعجيل بهذا الانهيار، دون أن تستطيع حكومات الدول الصديقة منع ذلك، وفي ظل عدم إمكانية وضع خطة لتفادي هذا الانهيار الذي سيكون كبيراً، فان الفكرة الوحيدة القابلة للتطبيق تكمن في قيام روسيا وبريطانيا بالعمل للتوصل إلى تفاهمات مشتركة حول هذه المسألة، وأن هذه التفاهمات ستكون مفيدة جداً، خاصة وأنها ستحظى بقبول تام من النمسا، التي تتطابق وجهات نظرها تطابقاً تاماً مع روسيا بشأن الدولة العثمانية، ومن هنا لا يتبقى إلا أن تنظر بريطانيا إلى المسألة بالرؤية نفسها حتى يصبح الاتفاق – إذا ما تم – أكثر فاعلية[2].

وأما عن السبب الذي يؤيد إقامة مثل هذا الاتفاق فهو بسيط جداً، حيث تستطيع روسيا العمل بقوة في المجال البري، في حين تقوم بريطانيا بالعمل ذاته في المجال البحري، وأما إذا حدث غير هذا فان ذلك سيؤدي إلى مضار كبيرة، وأن هذا الاتفاق بين الدولتين يمكن أن يؤدي إلى فوائد ومصالح حقيقية من أجل التوصل إلى تفاهمات قبل الوصول إلى مرحلة التطبيق[3].

ثم تمضي مذكرة نسلرود لتقرر بأنه إذا كانت زيارة القيصر الروسي لبريطانيا قد شهدت اتفاقاً من حيث المبدأ على ذلك، فإن الهدف الذي يدفع الطرفين إلى التفاهم يمكن أن يكون في السعي للحفاظ على وجود الدولة العثمانية على حالتها الراهنة طالما أن هذا سيكون ممكناً، وأما في حالة توقع انهيارها وتقسيمها، فينبغي التوصل إلى اتفاق جلي حول كل ما له

(1) Anderson: The Eastern, p. 112.
(2) Russian (Nesselrode) Memorandum to British Government Recommending Joint Policy Toward the Ottoman Empire, 3 Dec.1844, In Hurwitz. Diplomacy, Vol. I, p.130-2.
(3) Loc. Cit.

علاقة بتأسيس أوضاع جديدة بدلاً من الوضع الحالي، وذلك من خلال الاتفاق مع القوى الأخرى بحيث لا يصبح هذا التغيير ضاراً بالتوازن الدولي في أوروبا ولا لأمن وسلامة الدول الكبرى ولحقوقها التي نصت عليها وأكدتها الاتفاقيات على وجه الخصوص[1].

وانتهت مذكرة نسلرود إلى القول: بأن روسيا والنمسا توصلتا إلى اتفاق حول ذلك كله، وأنه إذا عملت بريطانيا من خلال الاتفاق معهما فيمكن الاعتقاد حينها بأن فرنسا ستضطر إلى الالتزام بما تم الاتفاق عليه بين بطرسبرج وفينّا ولندن، وهكذا يمكن تفادي النزاع بين القوى العظمى، والمحافظة على السلم الأوروبي رغم هذه الظروف الخطيرة[2].

وفي 21 يناير 1845 قام أبردين بالكتابة إلى سفير بلاده في سان بطرسبرج ليبدي موافقته على مذكرة نسلرود التي كانت من وجهة نظره جيدة، لأن الأفكار الواردة فيها "يمكن أن تُبقي على وجهات نظرنا في حالة الاتفاق لحين إجراء مفاوضات بخصوص الشرق"، وأشار أبردين إلى أن هذا الاتفاق ملزمٌ له ولروبرت بيل فقط، لكنه غير ملزم لخلفائهما[3].

إعتقد القيصر ومستشاروه بذلك أنهم توصلوا إلى تعهد من قبل بريطانيا، إلا أن الوضع في بريطانيا كان يسير في اتجاه آخر،حيث سقطت حكومة بيل في نهاية شهر يونية 1846، وقام أبردين بتوضيح مذكرة نسلرود لبالمرستون خليفته في وزارة الخارجية، والذي قام بدوره بإبلاغ جون رسل –رئيس الوزراء بعد بيل– بها، لكن رسل وبالمرستون اعتبرا نفسيهما غير ملزمين بالمذكرة[4]، وصرح بالمرستون مؤكداً موقفه السابق وهو رفض أي "اتفاقيات شخصية"Personal Agreements باعتبار ذلك ضد روح الدستور البريطاني Spirit of the British Constitution[5].

يمكن القول في نفس الوقت أن هذه التفاهمات على مذكرة نسلرود كانت أحد الأسباب البعيدة لحرب القرم، فقد حظيت هذه الآراء والأفكار الواردة فيها بنوع من القبول لدى بيل وأبردين لكنه كان قبولاً مشروطاً، كما حظيت هذه الأفكار بقبول أغلبية أعضاء الحكومة البريطانية حينها، والتي اعتبرتها روسيا "قاعدة يمكن البناء عليها"[6]،وهذا ما دفع

(1) Loc. Cit.
(2) Loc. Cit.
(3) Anderson. The Eastern, p. 112.
(4) Loc. Cit.
(5) Temperley. England, p. 256.
(6) Anderson. The Eastern, p. 112.

القيصر ومستشاريه إلى الاعتقاد الجازم بأن ما تم إنجازه مع حكومة بريطانيا كان "التزاماً" من قِبَلِهم، وظل الأمر معلقاً بين الطرفين في ذلك الوقت في ظل عدم وجود متغيرات سياسية.

2: بريطانيا ومشروع القيصر الروسي لتقسيم الدولة العثمانية عام 1853.

طرأت بعض التغييرات داخل الحكومة البريطانية، مما أثّر على العلاقة من جديد بين بريطانيا وروسيا، ومن ذلك أن أبردين أصبح رئيساً للحكومة، وجون رسل وزيراً للخارجية وذلك بعد سقوط حكومة دربي[(1)]Derby في 17 ديسمبر 1852، ولقد دفعت هذه الأخبار القيصر الروسي إلى أن يأمل خيراً في تحسين العلاقات مع بريطانيا مجدداً، وخصوصاً وأن بالمرستون العدو التقليدي لروسيا قد أُبعد عن مركز الأحداث ليصبح وزيراً للداخلية[(2)].

وفي رسالة من أبردين إلى الملكة فيكتوريا في 8 فبراير 1853 أخبرها: أن جون رسل قرأ في مجلس الوزراء رسالة تلقاها من سفير بريطانيا في سان بطرسبرج من أجل مقابلة القيصر للملكة، وعندما لاح في الأفق انهيار مبكر للدولة العثمانية، فقد أبدى القيصر رغبته بأن تشاركه بريطانيا اهتماماته في هذه المسألة[(3)]، خصوصاً وأن نابليون الثالث كان مهتماً بشكل أساسي بتوطيد إمبراطوريته الفرنسية التي تم إعلانها، أما النمسا؛ فكانت قد زعزعتها بشدة ثورات 1848، ويبدو أنها تفضل الحياد، فلماذا لا تتم الاستفادة من هذه الظروف ويتم تنظيم مسألة تقسيم الدولة العثمانية بين الدولتين[(4)]؛ وذلك من خلال التوصل للعديد من التفاهمات في عدة أمور مشتركة بينهما كانت في السابق موضع خلاف شديد مثل مصير الدولة العثمانية، وهذا ما شجع القيصر الروسي ليبدأ خطواته الأولى مع "هاملتون سيمور" Hamilton Seymour –سفير بريطانيا في سان بطرسبرج–، حيث أجرى القيصر معه أربع لقاءات في أوقات متقاربة بشأن تقسيم أملاك الدولة العثمانية، والتي

(1) ادوارد جورج جيفري سميث ستانلي، ايرل دربي الـ 14 Edward George Geoffrey Smith Stanley, 4th. Earl of Derby ولد 1799. توفى 1869. دخل البرلمان 1820. وكيل وزارة المستعمرات في وزارة جورج كاننج 1827 واستقال 1828. كبير وزراء ايرلندا في وزارة جراي 1831-1833. وزير المستعمرات في وزارة جودريش Goodrich 1833 واستقال 1834. وزير الحرب والمستعمرات في وزارة بيل الثانية 1841 واستقال 1845. رئيس الوزراء من فبراير إلى ديسمبر 1852، فبراير 1858- يونية 1859 ، يونية 1866- ديسمبر 1868.. Cecil. Queen, p. 143. Jennings. Cabinet, p. 451.

(2) Temperley. England, p. 270-1.

(3) Benson – Esher. The Letters, Vol. 2, p. 531-2.

(4) مانتران. تاريخ، ج2، ص132.

أثارت جدلاً سياسياً واسعاً في كلا البلدين[1]، وكانت إحدى هذه اللقاءات خلال استقبال القيصر لسيمور في 9 يناير 1853، حيث حمله رسائل رقيقة إلى كلاً من أبردين ورسل، وتحدث عن أمله في "صداقة وثيقة" Close Amity بين روسيا وبريطانيا[2]، مستغلاً أنه صديقاً قديماً لأبردين، وأنه على علاقة طيبة جداً بهاملتون سيمور[3].

ولقد تحدث القيصر الروسي مع هاملتون سيمور بشأن مستقبل الدولة العثمانية وذلك في قصر الشتاء في بطرسبرج قائلاً له: "يوجد لدينا رجل مريض، وهو مريض جداً، وأقول لكم بوضوح أكثر، أننا لو لم نعمل حسابنا من كل النواحي، يموت هذا المريض، وتكون خسارتنا كبيرة، ممكن للدولة العثمانية أن تموت، وبهذا سيكون علينا التعجيل بموته، ونحن لا نستطيع أن نبعث الحياة في رجل ميت، لو ماتت الدولة العثمانية فستموت إلى الأبد ولن تعود أبداً، لذلك أسألكم في هذا الوضع وأمام هذه الواقعة العشوائية أن نعمل حسابنا بدل أن نقف أمام حرب تهدد أوروبا"[4].

ويروي المؤرخ "تمبرلي" Temperley في رواية أخرى أن القيصر قال "دب يموت" Bear dies ولم يقل "رجل مريض" Sick Man، حيث كان القيصر الروسي يستعمل هذه الكلمة في تعامله مع كل السفراء[5]، وبذلك يكون القيصر هو أول من أطلق لقب رجل أوروبا المريض The Sick Man of Europe على الدولة العثمانية.

وأما رد هاملتون سيمور على القيصر فكان: "لماذا نفكر دائماً بموت الدولة العثمانية، ولماذا نضع هذا في حسابنا دائما؛ لماذا لا نفكر بمعالجة هذا المريض؟"[6]، إذ أن الدولة العثمانية بحاجة إلى طبيب وليس إلى جراح، وأنه يجب العمل على مساعدتها[7].

---

(1) Seymour Reports of His Conversation with Nicholas I are in Seymour to Russel, 11, 12 Jan. and 21,22 Feb.1853, Foreign Office (F.O.) Turkey.Correspondence Respecting the Right and Privileges of the Latin and Greek Churches in Turkey. Presented to both Houses of Parliament By Command of her Majesty 1854. P.V. Nos. 1,2,5,6.
(2) Temperley. England, p. 272.
(3) Grant – Temperley. Europe, p. 269.
(4) Seymour to Russell, 11 Jan. 1853, Turkey, P. V. No. 1; Karal. Osmanli, Cilt. V, s. 228; Kinross. The Ottoman, p. 483.
(5) Temperley. England, p. 272.
(6) Karal. Osmanli, Cilt. V, s. 228.
(7) Kinross. The Ottoman, p. 483.

وكانت النتيجة أن سيمور كسفير لم يعد بإعطاء تفاصيل رأيه بشكل تام في هذه المسألة[1]حتى ورود تعليمات جديدة من لندن. ولقد أرسل جون رسل برسالة إلى سيمور في 9 فبراير 1853 يوضح موقفه الشخصي وموقف حكومته من هذا الأمر، حيث أوضح أن حكومته لا ترى وجود أزمة حقيقية في الدولة العثمانية توجب كل هذا التخوف الذي عبر عنه القيصر، وهي بالتالي؛ لا ترى أن حل المشكلة سيكون بناءً على تصوراته، فالمشاكل ظهرت بسبب مسألة الأماكن المقدسة فقط، وهي مسألة لها علاقة بروسيا وفرنسا أكثر من الحكومة العثمانية، وبخصوص مسألة الخلافات بين النمسا والدولة العثمانية؛ فأنها أيضاً لا علاقة لها بضعف السلطان العثماني، وبالتالي؛ فلا يوجد سبب كافي للإشارة بأن السلطان لا يستطيع الحفاظ على السلام في دولته، أو أنه لا يستطيع الحفاظ على علاقات ودية مع جيرانه[2].

و أكد رسل عدم وجود توافق في آراء القيصر بشأن التخطيط المسبق للاستيلاء على الدولة العثمانية وبين ما يعبر عنه من مشاعر الصداقة تجاه السلطان[3]، مؤكداً أن مثل هذه الخطة التي يقترحها ستؤدي حتماً إلى ظهور الخلافات بين القوى العظمى، فالنمسا وفرنسا لا يمكنهما أن ينأيا بعيداً عن هذه الصفقة، ولن تمنع السرية في هذا الموضوع من قيام حرب أوروبية في النهاية، بل أنه لا يمكن من حيث المبدأ العمل بسرية في هذا الموضوع حيث يتوجب على بريطانيا وروسيا فور الاتفاق على خطوات محددة للعمل إبلاغ اتفاقهما إلى الدول الكبرى الأخرى[4]، كما أكد رسل أن هذا العمل من شأنه أن يغضب السلطان العثماني، ويغري كل أعدائه لبذل جهود مضاعفة ضده، خاصة وأنهم سيحاربون حينها بقناعة تامة بضرورة تحقيق النصر عليه، وهذا ما سيؤدي إلى شعور السلطان وجيشه أن أي نجاح سوف يتحقق من قبلهم لن يمنع هزيمتهم في نهاية الأمر، وبالتالي فإن أعمال الفوضى "الكامنة الآن" سوف تظهر وتزداد[5].

ويخلص رسل إلى القول بأن رفض حكومة بريطانيا لخطة القيصر ينبع مما سبق ذكره، بل وتذكير القيصر بأنه من الخير لأوروبا وله أن يسير وفق نهج سياسته السلمية

(1) Puryear. England, p. 213.
(2) Russell to Seymour, 9 Feb. 1855, In Hurewitz. Diplomacy, Vol. I, p. 138-9.
(3) Ibid, p. 139.
(4) Loc. Cit. Temperley. England, p. 274-5.
(5) Russell to Seymour. 9 Feb. 1853, In Hurewitz. Diplomacy, Vol. I, p. 139-40.

السابقة؛ وهو نهج سيجعل لاسمه تألقاً أكثر مما سيكون عليه الأمر من الغزو الذي لن يأتي إلا عن شهرة سرعان ما تزول وتندثر [1].

لقد كان رد حكومة بريطانيا في هذا "مهذباً" ولكنه رافض بحزم، لأنها تعمل من أجل "دقة التنبؤ بسير المرض وضرورة العلاج"[2].

وقام القيصر الروسي بإجراء محادثات إضافية مع سيمور، ولم يتسلل اليأس إلى نفسه، حيث عبر لسيمور – بأن روسيا لا ترغب في إنهاء الوجود العثماني في كل "تركيا الأوروبية" أو الحصول على إستانبول، وإنما أن تكون إستانبول "مدينة حرة" Free City تكون فيها تجارة حرة، وأمل القيصر من خلال ذلك إثارة الحكومة البريطانية عبر سيمور، فلم يقل أنه يريد أن تقم القوات الروسية بحماية وحراسة البسفور، وتقوم القوات النمساوية بحراسة الدردنيل، وبهذه الطريقة يمكن الوصول إلى إستانبول وإلى البحر المتوسط مثلها مثل القوى الأخرى وخصوصا بريطانيا وفرنسا[3].

ولقد كان القيصر في عروضه يعمل على إغراء بريطانيا، بمعنى أنه يريد أن يحصل على كل ما يريد من احتلال إستانبول وحماية المسيحيين والسلاف، مقابل أن تحصل بريطانيا على بعض المناطق من أجل الحفاظ على اتصالاتها في الشرق[4]، وبذلك يضم القيصر إليه الملايين من المسيحيين الأرثوذكس الذين "يترنحون تحت نير الحكم العثماني" [5].

ويذكر المؤرخ "إيفرسلي" Eversley أن القيصر قال لسيمور في 20 فبراير 1853: "إذا حكومتك توجهت للاعتقاد بأن الدولة العثمانية لا زالت تستبقي أي عنصر من عناصر بقائها؛ فحكومتك لا بد وأنها تحصل على معلومات غير صحيحة، أنا أكرر لك

(1) Loc. Cit.
(2) Ketelbey, D. M. A History of Modern Times From 1789 to the Present Day (London: George G. Harrap & Co., 1929), p. 204; The Cambridge Modern History. 1909, Vol. XI, p. 312.
(3) Temperley. England, p. 277.
(4) The Cambridge Modern History, 1909, Vol. XI, p. 312.
(5) Temperley. England, p. 273.

الرجل المريض يحتضر، ونحن لا نستطيع أبداً السماح بأن تكون النتيجة أن تأخذنا المفاجأة. يجب أن نصل إلى بعض التفاهمات"[1].

ويمكن تلخيص هذه المحادثات بشأن تقسيم الأراضي العثمانية بما يلي:

1- استقلال دول البلقان، ملدافيا وولاشيا وصربيا وبلغاريا تحت حماية روسيا.

2- تحتل روسيا إستانبول بصورة مؤقتة دون أن تقوم بضمها.

3- ترابط القوات الروسية في البسفور، بينما ترابط قوات نمساوية في مضيق الدردنيل.

4- تحتل بريطانيا مصر وقبرص ورودس ولها أن شاءت أن تستولي على كريت[2].

يلاحظ مما سبق أن القيصر كان يتحاشى الحديث مباشرة عن المستقبل الحقيقي لإستانبول والمناطق العثمانية في حديثه عام 1844 وعام 1853 مع رجال السياسة البريطانية، بشأن التقسيم[3]، مما دفع بهاملتون سيمور في 20 فبراير إلى الإعراب عن عدم رغبته في رؤية إستانبول تحت الاحتلال الروسي أو أي قوة عظمى أخرى، كما عبر عن عدم رغبته في إعادة أمجاد الإمبراطورية البيزنطية القديمة، وتوسعها في ثخوم اليونان، أو أن تقسم الدولة العثمانية إلى دويلات متعددة[4]، رغم أن القيصر أراد بهذا التقسيم أن يبرهن على استعداده لمراعاة مبدأ التوازن الدولي وإعطاء التعويض العادل لبريطانيا[5].

إبان ذلك عمل القيصر على إعادة خطته من جديد وأعاد طرح الخيارات بخصوص الدولة العثمانية، والتي تراوحت ما بين "سياسة التعويض" Reparation أو الحصول على "ضمانات مستقبلية" guarantee for future، أو الاكتفاء بإجراء عملية صيانة للدولة

---

(1) Eversley, Lord. The Turkish Empire From 1288 to 1914 (London: T. Fisher Unwin, 1923), p. 296-7.
(2) Miller, William. The Ottoman Empire 1801-1913 (Cambridge: At the University Press, 1913), p. 203-4; Creasy, Sir Edwards. History of the Ottoman Turks, From the Beginning of their Empire to the Present Time (London: Richard Bentley & Sons, 1877), p. 534-6.
(3) Puryear. England, p. 251-2.
(4) The Cambridge Modern History, Vol. XI, p. 312.
(5) Grant - Temperley. Europe, p. 265-6.

العثمانية Conservation، كما كانت لديه عدة آليات لتنفيذها مثل مناقشة هذه الأمور عبر المفاوضات بين القوى الأوروبية من خلال الرسائل أو السفراء، أو القيام به فقط من خلال الترهيب Intimidation بأشكاله المتعددة وصولاً إلى استخدام القوة العسكرية، وسبل استخدامها، ولم يعر القيصر الخيارين الأولين أي اهتمام؛ إلا أنه توقف عند الخيار الثالث وهو استخدام القوة العسكرية؛ حيث بدأ يناقش وسائله ونتائجه المتوقعة، ومن الوسائل التي فكر فيها القيصر الهجوم على إستانبول واحتلال المضائق، وأما النتائج التي توقعها فهي ما بين استسلام الدولة العثمانية بشكل نهائي، بمعنى انهيارها تماماً، ومابين هزيمتها وتدمير عاصمتها، واحتلال روسيا لمضيقي البسفور والدردنيل معاً[1].

ثم عاد القيصر ليرسم هنا خطة انهيار الدولة العثمانية، فإذا كان من المستحيل من وجهة نظر القيصر على روسيا بسط سيطرتها على كل أملاك الدولة العثمانية في أوروبا، وإذا كان هناك معوقات أمام احتفاظها بإستانبول والدردنيل والبسفور معاً، وإذا كان يستحيل تقسيم أملاك الدولة العثمانية إلى دول مستقلة أيضاً إعادة بناء الإمبراطورية البيزنطية؛ فانه يمكن تقسيم هذه الأملاك أسلابا بين روسيا والنمسا وبريطانيا، وإلى حد ما فرنسا[2].

ولقد كان هناك سؤال عن الحقوق التي يجب على الدول العظمى الحصول عليها من وجهة نظر القيصر، فروسيا يجب أن تضم على المدى البعيد المقاطعات الدانوبية – ملدافيا وولاشيا– و"كستنجي" Kistendji، وتفرض حمايتها على البسفور، مع جعل إستانبول مدينة حرة؛ الأمر الذي سيعطي روسيا مركزاً قوياً فيها[3].

وأما بريطانيا من وجهة نظر القيصر، فيتم تعويضها بالأساس في مصر وربما قبرص ورودس أيضاً، أما فرنسا فيمكن أن تحصل على كريت، مع استقلال صربيا وبلغاريا، وتعويض اليونان بحصولها على جزر الأرخبيل، على أن يكون هناك حرية تجارية بشكل مطلق عبر المضائق والبحار وسائر مناطق الدولة العثمانية، وأخيرا يمكن إقامة الدولة العثمانية بشكل مقلص في آسيا الصغرى[4].

---

(1) Anderson, M.S. The Great Powers and the Near East 1774-1923, Documents of Modern History (London: Edward Arnold, 1970), p. 69.
(2) Loc. Cit.
(3) Loc. Cit.
(4) Loc. Cit.

أما النمسا – الدولة الصديقة والجارة لروسيا – والتي تجمعها مع روسيا مصالح وأهداف مشتركة فإنها ستسيطر على شواطئ الأرخبيل والأدرياتيك، بالإضافة إلى فرض حماية النمسا على الدردنيل، وبهذا تحقق النمسا أهدافها ومصالحها في الحصول على أراضي جديدة وامتداد بحري كانت دائماً بأمس الحاجة إليه، وتضمن روسيا فيه مستقبل الدردنيل الذي سيكون في يد دولة صديقة حتى يأتي الوقت المناسب لسيطرتها عليه[1].

وقد قام "تمبرلي و بنسون" Temperly – Penson بعمل مقارنة بين خطة القيصر إبان حديثه إلى أبردين عام 1844، وأثناء زيارته لندن وبين محادثاته مع سيمور عام 1853[2]، ويلاحظ من تلك المقارنة أن هناك العديد من التعديلات في خطة القيصر، ومنها إمكانية إعطاء كريت إلى بريطانيا، ورغم أن الخطتين أكدتا على حصول بريطانيا على مصر، فإن خطة القيصر عام 1853 اعتبرت أن هناك احتمالاً واردا لحصول بريطانيا على قبرص ورودس بعد أن كان ذلك مؤكداً في خطة عام 1844، مع إمكانية استبدال جزيرة كريت إذا رغبت بذلك[3].

عبَر هاملتون سيمور صراحةً عن شكوكه الشخصية من طلب القيصر من الحكومة البريطانية التعاون معهم لتقسيم الدولة العثمانية، مناقشاً الأهداف التي يرغب بها القيصر من وراء ذلك[4]، لهذا فقد كان رده على القيصر هو ذاته رد حكومته، بأن وجهة النظر البريطانية بخصوص أهمية مصر لم تغب يوماً بسبب موقعها الخاص باتصال الهند مع الوطن الأم، مما دفع القيصر إلى حث سيمور من أجل مناقشة الأمر مجدداً، معبراً في الوقت نفسه عن أمله في إيجاد حليف في حكومة بريطانيا، وهو يرى أن لديه التزام للحديث مع بريطانيا في هذا الشأن معتبراً المسألة مجرد تبادل حر للأفكار في قضية تحتاج إلى كلمة رجل نبيل[5].

أما داخل الحكومة البريطانية، فقد قام جون رسل بالتعبير عن رفضه امتلاك العاصمة العثمانية أو أيٍ من ممتلكات السلطان من قبل القيصر الروسي[6]، وبالتالي فإن

---

(1) Loc. Cit.
(2) Temperley – Penson. Foundations, p. 134-5.
(3) Loc. Cit.
(4) Temperley. England, p. 275.
(5) Eversley. The Turkish, p. 296.
(6) Ibid, p. 297.

رسل لم يقبل وجهة النظر الروسية القائلة بانحلال الدولة العثمانية، معتبراً أن الصعوبات مع الحكومة العثمانية يجب أن تتم تسويتها فقط من خلال عمل جماعي مشترك للقوى الأوروبية[1]، معربا عن عدم اعتقاده بأن الدولة العثمانية رجل مريض لا يمكنه الشفاء[2].

أما كلارندون فقد كان حازماً في موقفه الرافض لمبدأ القيصر، لذلك فقد أرسل إلى سيمور: "بأن تقسيم الدولة العثمانية وإشراك بريطانيا بذلك من خلال إعطائها مصر وكريت شئ مرفوض"[3]، كما صرح: "بأن احتلال إستانبول من قبل أي قوة عظمى سوف يكون أمراً متناقضاً، وأن ذلك بمثابة المستحيل، وأن هذا المصير المبسط للأمور سوف لا يؤدي إلى حل حقيقي للمشكلات"[4]؛ لذلك فقد ردد كلارندون أقوال سلفه؛ بأن الحكومة البريطانية لا تفكر في إنهاء وجود الدولة العثمانية، لكن إذا جاءت الكارثة – انهيارها – فإن مستقبل الدولة العثمانية يجب أن يكون في مؤتمر عام تشارك فيه القوى العظمى[5]، ولهذه الأسباب مجتمعة رفض كلارندون عروض القيصر أو التعاون معه، وذلك بناءً على المبدأ القائل بصيانة تكامل الدولة العثمانية باعتبار أن تقسيمها وإسقاطها أمر غير واقعي وبعيد المنال Contingency، وكان كلارندون قد قال حول اتفاق عام 1844 بشأن مستقبل الدولة العثمانية: "إذا توقعنا بأن الدولة العثمانية ستتحطم فإن ذلك بعيد جداً الآن، وإننا نرى أنه لا داعي للحديث عنه"[6].

ويمكن استيضاح موقف كلارندون من هذه المسألة من خلال رسالته إلى ستراتفورد في 25 فبراير1853، حيث أكد كلارندون ضرورة الاستمرار في سياسة استقلال وتكامل أراضي الدولة العثمانية باعتبار ذلك مبدأً أوروبياً وفقاً لما تم الاتفاق عليه عام 1840، كما أوضح أنه بالرغم مما يعتري هذا المبدأ من نزعات مخالفة بشكل تام، إلا أن بريطانيا تتبنى هذا المبدأ بإخلاص ودون تحفظ[7]، ومن وجهة نظر كلارندون فإن الوضع مختلف تماماً بالنسبة لروسيا، فقد كان امتلاك إستانبول حلم قديم ومرغوب به منذ زمن طويل، كما أن

---

(1) Phillipson, Coleman – Buxton, Noel. The Question of Bosphorus and the Dardanells (London: Stevens and Haynes, 1917), p. 83-4.
(2) Temperley. England, p. 265-6.
(3) Puryear. England, p. 252.
(4) Ibid, p. 252-3.
(5) The Cambridge Modern History, 1909, Vol. XI, p. 313.
(6) Puryear. England, p. 254.
(7) F.O. 195-396, Clarendon to Stratford, 25 Feb. 1853, No. 1, In Temperley - Penson. Foundations, p. 139.

الحروب التي قامت بها روسيا ضد الدولة العثمانية حتى عام 1829 كلها انتهت بتوسيع روسيا لحدودها على حساب أراضي الدولة العثمانية، بالإضافة إلى أن ملايين المسيحيين الخاضعين للحكم العثماني يتطلعون إلى القضاء على انتصارات القرن الخامس عشر الميلادي، "ليصبح الهلال تابعا للصليب"[1].

ولقد استطرد كلارندون في رسالته هذه فقال: "إن المشكلة تكمن في أن امتلاك روسيا لإستانبول سيعطيها في الحال وضعاً مسيطراً على بحر البلطيق والبحر المتوسط، وهو ما لا تنظر إليه الدول الأوروبية الأخرى بعين الرضا، وأن هذه المسألة هي التي حالت دون قيام تحالف ودي بين نابليون الأول والقيصر الروسي؛ لذلك فإن اقتطاع روسيا لأي جزءٍ من الدول العثمانية قد يؤدي إلى حدوث خطر لا يبدو أن أي طرف على استعداد لحدوثه والتعجيل بأزمة في العلاقات بين القوى الأوروبية[2].

وقد تضمن خطاب كلارندون تعليمات لستراتفورد تعبر بالأساس عن بعض أفكاره وتصوراته الخاصة بضرورة العمل والتعاون مع فرنسا، وإبلاغها بخطورة الموقف حتى تتخذ موقفاً معتدلاً، كما حثه – من خلال علاقاته مع السفير النمساوي – على التقارب مع النمسا ومطالبتها بالاعتدال تجاه مطالبها بخصوص الجبل الأسود[3].

أما فيما يتعلق بالموقف بالنسبة للدولة العثمانية وروسيا، فقد ترك كلارندون لستراتفورد حرية العمل في إطار توعية السلطان بخطورة الأوضاع على دولته، وحثه على تقديم بعض التنازلات لإرضاء القيصر الروسي[4].

وكان الاتفاق الذي يرغبه القيصر مع بريطانيا يحتاج إلى سياسة صحيحة وإلى الوقت والشروط اللازمين لذلك، وكانت هناك فرصة حقيقية للتوصل إلى هذا الاتفاق بين البلدين، وهذا ما كان القيصر يضغط من أجله[5]، لكن بريطانيا لم تكن تعتقد أن انحلال الدولة العثمانية "وشيك الحدوث" Imminent، لذلك فقد رفضت المشروع الروسي لحل المسألة الشرقية؛ دون التشاور مع القوى الأوروبية الأخرى، فلم يكن الأمر بالنسبة لبريطانيا

---

(1) Ibid, p. 139-40.
(2) Loc. Cit.
(3) Loc. Cit.
(4) Ibid, p. 140-144.
(5) Karal. Osmanli, Cilt. V, s. 227.

بالسهولة كي تُسوي المسألة مع روسيا وحدهما[1]،لأن ذلك من شأنه تصعيد المواقف وزيادة التوتر في أوروبا مما سيؤثر حتماً على السلم الأوروبي، وكان الحل يكمن في إجماع حكومة بريطانيا على رفض العروض الروسية، والعمل على السير في السياسة التقليدية القاضية بالمحافظة على سياسة "الإبقاء على الأمر الواقع" Status quo[2].

كانت بريطانيا ترى في نفسها "الصديق الداعم" للدولة العثمانية، والتي وقفت بينها وبين تقطيع أوصالها لسنوات عديدة؛ هذا الموقف الذي يُعزى إلى أسباب سياسية واستراتيجية ونفسية كثيرة[3]؛ ولقد زاد الرأي العام البريطاني الموقف حدة، فمنذ منتصف القرن التاسع عشر كان الرأي العام كارهاً للقيصر بسبب موقفه من ثورات عام 1848[4]، وسحقه الثوار البولنديين والمجريين[5].

أما الصحافة البريطانية المتعصبة فقد وصفت القيصر نيقولا بأنه "كذاب عملاق"، ووضعت بريطانيا في صورة "المقاتل الصليبي" المدافع عن الحق[6]، وفي النصف الثاني من عام 1853، أصبح الرأي العام في بريطانيا ينظر إلى القيصر باعتباره "ذئباً متوحشاً وشرهاً" A Brutal and Ravening Wolf، في حين كان ينظر إلى الدولة العثمانية كـ "حمل وديع"[7]، لذلك فقد كانت الحكومة البريطانية مضطرة للإستجابة في نهاية الأمر للرأي العام الذي لم يدركه القيصر وفشل تماماً في فهم مغزاه[8].

كان هناك اعتقاد أن بريطانيا تراجعت وانسحبت أساساً من مشروع القيصر الروسي[9]، لكن روسيا كانت تعتقد أن كلاً من الشعب والوزراء في بريطانيا من عادتهم تغيير آرائهم وأفكارهم عن المسألة الشرقية؛ حيث وقفت بريطانيا يوماً إلى جانب استقلال

---

(1) Dayal. A Textbook, p. 263.
(2) Temperley. England, p. 278-9; Marriott. England, p. 220.
(3) Paneth. Turkey, p. 20.
(4) Marriott. The Eastern, p. 259.
(5) زاد من كراهية الرأي العام البريطاني لروسيا وصول الزعيم المجري "كوسوث" إلى "ساوثهامبتون" Southhampton في بريطانيا في 23 أكتوبر 1851، حيث حظي بترحيب واستقبال فوق العادة باعتباره بطلاً، ولقد دعا هناك إلى الحقوق القومية للشعوب المحتلة، وبسبب تمكنه من إجادة اللغة الإنجليزية بطلاقة، فقد شن حملة دعائية واسعة ضد القيصر وسياسات روسيا، ولقد لاقت دعواته هذه تجاوباً من قبل الرأي العام في بريطانيا، أنظر Vulliamy. Crimea, p. 35.
(6) Grant - Temperley, p. 266.
(7) Temperley - Penson. Foundations, p. 138.
(8) Anderson. The Eastern, p. 118.
(9) Darmstaedter, F. Bismark and Creation of the Second Reich (London: Methuen, 1948), p. 135.

اليونان عن الدولة العثمانية، والتي خاضت روسيا في سبيلها حرباً مع الباب العالي عام 1828[1]؛ لذلك فقد تابع القيصر والحكومة الروسية مساعيهم من جديد لإقناع الحكومة البريطانية بصحة وجهة نظرهم؛ حيث دخل وزير الخارجية الروسي "نسلرود" مرة أخرى على خط الاتصالات الدبلوماسية بتكليف من القيصر الذي أراد منه توضيح أفكاره للحكومة البريطانية بشأن مسألة التعاون المشترك وحل جميع المشكلات العالقة؛ ورغم أن نسلرود لم يكن على اتفاق تام مع القيصر بشأن أفكاره بخصوص مسألة تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية[2]؛ إلا أنه التقى مع سيمور في 5 مارس 1853 وشرح له أن خطة القيصر السابقة لم تكن تعنى القضاء على الدولة العثمانية، بل تعني الاتفاق مقدماً على إيجاد خطة روسية بريطانية تنظم مستقبلها، وبهذا فإن القيصر لم يقصد الإساءة للعلاقات بين البلدين، لأن الخطة المقترحة تحقق مصالحهما معا، وهي ليست موجهة ضد أي بلد من بلديهما[3].

ولقد أشار نسلرود إلى أن الأمر لا يستوجب الاتصال بالقوى الأخرى "لأنه مجرد تبادل بسيط للآراء" It's a simple exchange of opinions، وبالتالي لا يجب التحدث إلى أي جهة أخرى قبل الأوان، لهذا فقد أحاط القيصر عرضه بالسرية[4].

ويستطرد نسلرود في شرح موقفه وموقف القيصر قائلاً: إن حكومة بريطانيا طلبت من القيصر التحلي بالصبر والاعتدال، ولكن هذا يجب أن تتحلى به الدول الأخرى في أوروبا أيضا وبخاصة فرنسا التي حصلت – وبشكل يناقض الاتفاقيات الموقعة – على حق السماح لسفنها الحربية بالمرور عبر المضائق في مايو 1852، كما حصلت على وعود بشأن مسألة الأماكن المقدسة في فلسطين، وفي المقابل اتخذت بريطانيا جانب الصمت الكامل تجاه ذلك، ولم تعمل على مساندة الباب العالي، ولم تقدم احتجاجاً على ما قامت به الحكومة الفرنسية[5].

---

(1) Morley, John. The Life of William Ewart Gladstone. (London: MacMillan, 1912), p. 356.
(2) Temperley. England, p. 272-3.
(3) Note Verbale of Nesselrode to Seymour. 5 March 1853, In Anderson: The Great Powers, p. 75.
(4) Loc. Cit.
(5) Loc. Cit

ويخلص نسلرود للنتيجة وهي: حصول فرنسا على حقوق لا تتماشى ومصالح وحقوق روسيا والنمسا، "وهذا يعني بالضرورة استخدامنا القوة لاستعادة حقوقنا"[1]، كما عبر عن نية القيصر لاستعادة حقوقه الخاصة بحماية المسيحيين الأرثوذكس، وبمنع المرور في المضائق العثمانية من قبل السفن الأجنبية حتى في حالة وقوف بريطانيا وفرنسا والدولة العثمانية ضد روسيا[2]، وكان هذا تصعيداً خطيراً من قبل روسيا باستخدام القوة مما يعني اللجوء إلى خيار الحرب حتماً وانتهاء الحلول السياسية.

وفي 23 مارس 1853 أرسل جون رسل ببرقية إلى هاملتون سيمور عبر فيها عن آرائه بأنه يجب الامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه تقسيم أو إضعاف الدولة العثمانية وضرورة المحافظة على سيادة واستقلال السلطان[3]، وبذلك فإن الحكومة البريطانية رفضت مجدداً هذه الآراء، بل وشهد شهر مارس 1853 تقويض الخطة الروسية على أيدي حكومة بريطانيا بشكل نهائي ومفاجئ معاً، وذلك عندما قام وزير الخارجية البريطاني بإحاطة القيصر علماً بأن الاتفاق الذي وضعت قواعده قبل ذلك بتسع سنوات عام 1844 والذي لا يزال يعتبر سارياً – لم يعد مقبولاً عليهم[4]، وفي النهاية فإن حكومة بريطانيا رفضت الدخول في أي نوع من الاتفاقيات السرية مع روسيا لتسوية المسألة[5].

ثالثاً: بريطانيا ومسألة الأماكن المقدسة 1853.

1: نشأة الخلاف على الأماكن المقدسة 1848-1853.

أدى تطور الأمور التي سارت باتجاه حرب القرم إلى أن الوارثين لم يتفقوا على تقسيم تركة الرجل المريض، لذلك فقد أخذ القيصر يفكر عملياً بأخذ زمام المبادرة في يديه[6].

---

(1) Loc. Cit.
(2) Loc. Cit.
(3) Eversley. The Turkish, p. 297.
(4) Puryear. England, p. 254.
(5) Eversley. The Turkish, p. 297.
(6) Shotwell-Deak. Turkey, p. 39.

بدأت المسألة الشرقية تعود من جديد للاهتمامات الدولية وذلك بعد الأزمة التي نشأت بين الكنيسة اللاتينية التي تدعمها فرنسا والكنسية اليونانية الأرثوذكسية التي تدعمها روسيا بشأن أماكن المقدسة في فلسطين(1).

وقد كان في بيت المقدس رهبان من جنسيات عدة تابعون لكنائس أو طوائف مسيحية مختلفة ما بين لاتينية ويونانية وأرمنية، وكان الرهبان من اللاتين والرهبان التابعون للكنسية اليونانية لا ينقطعون عن النزاع والخلاف على الأماكن المقدسة في فلسطين(2)، حيث كان لفرنسا حق تقليدي قديم يعود تاريخه إلى زمن الحروب الصليبية في حماية المسيحيين في الشرق، وضمان سلامة الحجاج إلى الأماكن المقدسة، وقد درج العثمانيون منذ سيطروا على البلاد العربية على الاعتراف للفرنسيين بهذه الامتيازات وخاصة في معاهدة عام 1740 التي خولت فرنسا حق حماية الكاثوليك في الأراضي المقدسة وفقا للمادة الثالثة والثلاثين(3)، لكن الأمور لم تسر على ما يرام حيث كان هناك منافسات دائمة بين قساوسة الأرثوذكس والكاثوليك بشأن ملكية الأماكن المقدسة، أو بالأحرى حول إقامة شعائرهم الدينية في الكنائس التي لها قدسية خاصة في مدينة القدس(4).

ولقد ظهرت مسألة الأماكن المقدسة عام 1847، وهي مسألة جدية تركزت أساساً على إدارة أماكن الحج، وخصوصا كنيسة المهد في بيت لحم The Church of Nativity at Bethlehem، رغم أن الحكومة العثمانية عملت دائماً على حفظ التوازن فيما بين الادعاءات المتضاربة بين الكاثوليك والأرثوذكس(5)، ففي صيف عام 1847 فقدت كنيسة المهد نجمة مزخرفة بالفضة فاتهم اللاتين الأرثوذكس بسرقتها رغم أن التحقيق لم يتوصل إلى نتائج حاسمة بهذا الشأن(6)، مما حذا بحكومة فرنسا لاتخاذ ذلك ذريعة لمقاومة النفوذ الروسي في الشرق، حيث طالبت بتوسيع حقوق اللاتين التقليدية وفقاً لامتياز عام 1740،

---

(1) Benson - Esher. The Letters, Vol. 2, p. 524; Malcolm – Smith. The Life of Stratford, p. 283.

(2) لبيب. تاريخ، ص73.

(3) Marriott. England, p. 217; Grant – Temperley. Europe, p.270; Miller. The Ottoman, p. 200; Malcolm – Smith. The Life of Stratford, p. 239.

(4) المحامي. تاريخ، ص491.

(5) Grant – Temperley. Europe, p. 270; Temperley. England, p. 285.

(6) Cunningham, Allan. Eastern Question in the Nineteenth Century, Collected Essays (London: Frank Cass, 1993), Vol. 2, p. 134, Malcolm - Smith. The Life of Stratford, p.239.

لكن روسيا هددت الدولة العثمانية إذا ما أدخلت تعديلاً على الوضع الراهن بشأن الأماكن المقدسة[1]، وبذلك فإن مسألة النجمة ومفاتيح كنيسة المهد قد أثارت أشد العواطف الدينية تأججاً[2].

ولم يكن النزاع بشأن الأماكن المقدسة ذا قيمة فعلية، لكنه استمد أهمية خاصة من حقيقة أن القيصر الروسي كان يعاضد بقوة المطالب الأرثوذكسية اليونانية، في حين أن لويس نابليون كان يدعم الادعاءات الكاثوليكية[3].

لم تكن هذه المرة الأولى التي يجد فيها الباب العالي نفسه في أزمة بمثل هذا الحجم أمام مطالب كلاً من روسيا وفرنسا، لذلك؛ فقد لجأ السلطان إلى حيلة الخداع الدبلوماسي في التعامل مع هذه المسألة[4]، حيث قام الباب العالي بتكوين لجنة تحقيق خاصة في ظل تصاعد الأزمة بين الطرفين، ولقد رأت اللجنة فيما بعد ضرورة أن تشترك فرنسا وروسيا في الإشراف على الأماكن المقدسة[5].

وقد أبدت فرنسا اقتناعها بقرارات السلطان هذه، لكن روسيا لم تقتنع؛ حيث بدا الأمر وكأنه انتصار لفرنسا ودبلوماسيتها، والذي أبدت فيه فرنسا استعدادها للتوصل إلى تسوية مع روسيا حول هذه المسألة، إلا أن القيصر صمم على الحصول على تنازلات من السلطان أسوة بما حصلت عليه فرنسا[6]، وعرضت روسيا بدورها على الباب العالي في 22 نوفمبر 1852 – عن طريق القائم بالأعمال الروسي "أوزيروف" Ozerov تقديم دعمها لهم في مواجهة أي ضغوط أو هجوم فرنسي[7].

كانت روسيا تعتقد بأن السلطان وحكومته يتراجعون دائما إذا ما تم تهديدهم[8]، لكن ذلك لم يمنع السلطات العثمانية من أخذ مفاتيح كنيسة المهد من اليونان الأرثوذكس في 22 ديسمبر 1852 وإعطائها إلى اللاتين، مما زاد من إثارة المسألة في الأراضي

---

(1) Kirk, George E. A Short History of the Middle East, From the Rise of Islam to Modern Times (London: Methuen, 1948), p. 87.
(2) Grant - Temperley. Europe, p. 270.
(3) Fisher. A History, p. 942.
(4) Marriott. England, p. 217; Marriott. The Eastern, p. 255-6.
(5) Anderson. The Eastern, p. 117.
(6) Shaw – Shaw. History, Vol. 2, p. 137.
(7) Anderson. The Eastern, p. 117.
(8) Ibid, P. 118-9

المقدسة[1]، ويمكن القول أن انتقال مفاتيح الكنيسة من اليونان إلى اللاتين كان نصراً حققته فرنسا بشأن مسألة الأماكن المقدسة؛ الأمر الذي كان يزعج بشدة روسيا حامية الأرثوذكس[2]، في الوقت الذي كان فيه لويس نابليون قد أعلن نفسه إمبراطوراً جديداً لفرنسا باسم "نابليون الثالث" Napoleon III في 4 ديسمبر 1852 مما جعل مسألة الأماكن المقدسة مع روسيا تدخل منحنى أكثر خطورة من ذي قبل[3].

ولقد سقطت وزارة رسل (1846–1852) في ذلك الوقت والتي كان فيها بالمرستون وزيراً للخارجية ، وجاءت بعدها وزارة دربي في 20 ديسمبر 1852 والتي لم تعمر طويلاً، ليتولى بعدها أبردين رئاسة الحكومة في 24 ديسمبر 1852، حيث أصبح رسل وزيراً للخارجية وبالمرستون وزيراً للداخلية[4]، مما دفع القيصر للظن بأن مجيء حكومة دربي المحافظة سيزيد من روابط العلاقات الروسية البريطانية؛ خصوصاً وأن دربي كانت تربطه علاقات صداقة مع روسيا.

ولقد شهدت تلك المرحلة بالفعل زيادة في التقارب بين البلدين، لذلك فقد أراد القيصر الاتصال بالملكة فيكتوريا وأبردين ورسل وكلارندون من أجل التوصل لتفاهمات مع الوزراء البريطانيين الذين سيديرون الدولة والبرلمان والصحافة، في الوقت الذي كان فيه القيصر يأمل باستخدام نابليون كأداة لتنفيذ مطالبه وتطلعاته، ولكن واقع الأمر أن تصورات القيصر تجاه الدولة العثمانية وفرنسا – وخصوصاً بريطانيا تحت حكومة أبردين – كانت خاطئة وتمخضت عنها نتائج سلبية[5].

قام القيصر ببناء رهانه عل أساس المخاوف التي تبديها بريطانيا من السياسة النشطة لفرنسا فيما وراء البحار، وأن بريطانيا لا تستطيع التخلي عن روسيا أو تصطدم بها للحفاظ على التفاهمات الأوروبية ضد فرنسا، وساق القيصر العديد من الدلائل على مخاوف بريطانيا هذه، ومنها إمكانية قيام فرنسا باعتداء على بلجيكا؛ تلك المخاوف التي ازدادت في

---

(1) Temperley. England, p. 297.
(2) Loc. Cit.
(3) Temperley. England, p. 297; Ketelbey. A History, p. 202.
(4) Ibid, p. 299; Florinsky. Russia, Vol.2, p. 859.
(5) Temperley. England, p. 299-300.

لندن عام 1852، والتي عمل القيصر على استغلالها ليؤكد للحكومة البريطانية مساعدته العسكرية لها ضد فرنسا في حال تم هذا الاعتداء[1].

ورغم هذه المساعي من قبل القيصر؛ إلا أنه لم يتم حتى ذلك الوقت التوصل لأيٍ من الحلول التي ترضي القيصر، وفي أسلوب للضغط على الباب العالي والدول الأوروبية؛ قام القيصر في 30 ديسمبر 1852 بإرسال فرقتين من قواته البرية إلى جنوب روسيا في مظاهرة عسكرية[2]، في حين أرسل نسلرود في 14 يناير 1853 برسالة إلى رسل يحثه فيها على أن تستخدم بريطانيا نفوذها من أجل إعادة الحكومة الفرنسية إلى جادة الصواب[3].

2: بعثة منشكوف إلى الدولة العثمانية 1853 وموقف بريطانيا منها.

طلب القيصر من وزير خارجيته نسلرود إرسال بعثة دبلوماسية إلى إستانبول هدفها المعلن التفاوض حول المطالب الروسية التي اختلطت فيها قضية الأماكن المقدسة بمسألة فرض الحماية الروسية على الأرثوذكس داخل الدولة العثمانية؛ وأما عن الهدف الحقيقي فهو التعجيل بالحرب[4]، وفي نهاية الأمر قرر القيصر إرسال الأمير "منشكوف" Prince Menshikoff إلى إستانبول في فبراير 1853 "كسفير خاص فوق العادة"[5] A Special and Extraordinary .

ولقد كان هنالك فرصة حقيقية للدبلوماسية الجيدة في ذلك الوقت؛ لكن اختيار منشكوف في هذه المهمة كسفير كان له دوره، وأثيرت العديد من الأسئلة عن السبب في اختياره للقيام بهذه المهمة وكمبعوث شخصي للقيصر؛ فقد كان منشكوف يوصف بأنه رجل عسكري متقلب الأهواء لا يمتلك المقدرة أو التجربة الدبلوماسية التي تؤهله للتفاوض بشكل يُرجى معه التوصل إلى نتائج إيجابية، كما كان منشكوف رجل دين أرثوذكسي متعصب، ومن ثم فإن اختياره في هذا الوقت لم يكن ليعزز حالة السلم، بالإضافة إلى أنه قام

(1) Anderson. The Eastern, p. 117-8.
(2) Temperley. England, p. 298.
(3) Anderson. The Eastern, p. 118.
(4) Anderson. The Great Powers, p. 69-70.
(5) Temperley. England, p. 305-6; The Cambridge Modern Histry, Vol. XI, p. 313.

باصطحاب قائد الجيش الخامس الروسي ومجموعة من كبار الضباط البحريين العاملين في أسطول البحر الأسود الروسي[1].

قام نسلرود بتزويد منشكوف وبعثته بالتعليمات الضرورية في فبراير 1853 قبل المغادرة إلى إستانبول، وتقضي هذه التعليمات بالعمل على ضرورة إبعاد ناظر الخارجية العثماني فؤاد باشا من المفاوضات من أجل ضمان الوصول إلى توقيع اتفاق روسي عثماني يعيد التأكيد على امتيازات الأرثوذكس في الأراضي المقدسة، كما أخبر نسلرود منشكوف أنه في حالة الضرورة يمكن له أن يقدم للباب العالي اقتراح بإبرام معاهدة سرية بين الدولتين؛ وذلك لحماية الباب العالي من "الخطر الفرنسي" في مسألة الأماكن المقدسة[2]، وتقضي التعليمات التي زُود بها منشكوف أنه في حالة رفض الباب العالي للمطالب الروسية فإنه يتوجب على منشكوف تقديم مذكرة احتجاج إلى الصدر الأعظم توضح خطورة عدم الإذعان للمطالب الروسية، ويقوم بتحميل الدولة العثمانية المسؤولية والعواقب التي تترتب على ذلك بشكل تام بما فيها إمكانية إعلان الحرب، والتي على حد قول نسلرود قد تم التخطيط لها بالفعل[3]، وإذا لم يؤد ذلك إلى نتيجة فإنه يجب على منشكوف الإعلان عن قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين وسحب البعثة الروسية التي معه من هناك، ومغادرة إستانبول خلال ثلاثة أيام على أن يترك المترجم ومدير المكتب التجاري اللذان يتعين عليهما البقاء للقيام بالأمور التجارية وحماية مصالح رعايا روسيا داخل الدولة[4].

وكانت روسيا قد عملت قبل إرسال منشكوف وبعثته على إظهار النمسا في موقف معادٍ للدولة العثمانية، وإذا كان نسلرود قد قرر عام 1852 بأن موقف النمسا "مرضياً" Satisfactory تجاه روسيا فإن القيصر صرح في فبراير: "أنه عندما أتحدث عن روسيا فإنني أتحدث عن النمسا أيضا، وأن ما يرضي أحدنا يرضي الآخر، وأن مصالحنا في الدولة العثمانية تمتاز بالتطابق التام"[5]. When I speak of Russia I speak of Austria as well, what suits the other, our interests regards Turkey are

---

(1) Anderson. The Eastern, p. 121; Temperley. England, p. 305-6.
(2) Anderson. The Great Powers, p. 70; Temperley. England, p. 308.
(3) Anderson. The Great Powers, p. 70.
(4) Ibid, p. 71.
(5) Puryear. England, p. 228; Marriott. The Eastern, p. 255; Anderson; The Eastern, p. 118.

perfectly identical. وإزاء هذا فقد أرسل ستراتفورد إلى حكومته يخبرها: بأن السلطان لا يملك سببا للثقة بالنصائح البريطانية ما لم يكن هناك موقف بريطاني واضح مؤيد لها[1].

وصل منشكوف إلى إستانبول في فبراير وكان يرافقه العديد من الضباط الكبار وذلك أثناء زياراته للوزراء العثمانيين، بل وأبدى عدم المبالاة بمراعاة الأصول والعادات المتبعة في مثل هذه المواقف[2]، وكانت البداية هي بتركيز هجومه على فؤاد باشا؛ الذي كان يُوصف بأنه لين العريكة، لكن منشكوف قام بإذلاله وتحقيره، مما دفع بفؤاد باشا إلى الاستقالة[3]، في الوقت ذاته الذي قام فيه منشكوف بالضغط على الصدر الأعظم لجعله يقبل بتعيين رفعت باشا ناظراً للخارجية بدلاً منه في مارس؛ الأمر الذي عارضه سفراء الدول الأوروبية في إستانبول، حيث كان رفعت باشا على اتساق وتفاهم مع روسيا[4]، مما ينذر بأن منشكوف في طريقه لتحقيق أهداف مهمته في إستانبول، الأمر الذي يهدد النفوذ البريطاني والفرنسي فيها، وكان الأمر يوجب عليهما التحرك الفوري، وكان أفضل من يقوم بمهمة كهذه ضد مهمة منشكوف هو ستراتفورد الذي اصبح يعرف باسم "ستراتفورد دي ردكليف" Stratford de Redcliff – الذي كان في ذلك الوقت في بريطانيا– في حين كان سفراء بريطانيا وفرنسا في ذلك الوقت غائبي الذهن تماماً عما يقوم به منشكوف؛ لذلك فقد تقرر الانتظار حتى وصول ستراتفورد إلى إستانبول[5].

كان الأمر في إستانبول يدعو للقيام بخطوات ما، لذلك فقد قام السفراء بتحذير منشكوف من مغبة المضي قدماً في مساعيه هذه تجاه الدولة العثمانية، [6]،في الوقت نفسه الذي طالب فيه الكولونيل "روز" Rose – القائم بالأعمال البريطاني في إستانبول– في شهر مارس حكومته باستدعاء أسطول البحر المتوسط البريطاني المتواجد في مالطا للقدوم إلى خليج سميرنا Smyrna ليكون تحت طلب السلطان العثماني وحكومته؛ في حال استدعى الأمر ذلك، لكن حكومته رفضت ذلك[7].

---

(1) Reeve to Clarendon 26 Feb. 1853; Stratford to Clarendon 2 March 1853, MSS, In Cunningham. Eastern, p. 146-7.

(2) المحامي. تاريخ، ص494.

(3) Temperley. England, p. 308; Anderson. The Eastern, p. 121.

(4) Temperley. England, p. 309, Anderson, The Eastern, p. 121.

(5) Temperley. England, p. 310.

(6) Loc. Cit.

(7) Anderson. The Eastern, p. 121.

وكانت بريطانيا حتى ذلك الوقت ترغب في التوصل لتسوية سلمية للمسألة، وهو الحل الذي يرغب فيه أبردين ويأمل نجاحه، في حين كان نسلرود يردد أمام سيمور في مارس قول القيصر: "ما دمت أملك مقاتلاً أو بندقية قديمة؛ فسوف أقوم بحملها على عاتقي وأذهب بها إلى الحرب"(1).

قام ملك بلجيكا بإرسال رسالة إلى الملكة فيكتوريا يؤكد فيها: أن منشكوف لن ينجح في مهمته داخل الدولة العثمانية، وأنه يهدد بقدوم الأسطول الروسي إلى إستانبول، ولقد عبر ملك بلجيكا عن أسفه وهو يرى القيصر نيقولا – الذي يتمتع بحكمة كبيرة – قد أصبح يقوم بتصرفات غير مسؤولة(2).

وفي ظل هذه الظروف العصيبة حدث تغير في تشكيلة حكومة أبردين في 19 مارس 1853؛ حيث بقي أبردين رئيساً للحكومة في حين أصبح كلارندون وزيراً للخارجية، ولورد رسل رئيساً لمجلس العموم(3)؛ في حين قامت فرنسا بالطلب من بريطانيا عبر سفيرها بإرسال أسطولها من مالطا إلى شرق البحر المتوسط، وذلك تجنباً لأي طارئ قد ينجم عن مهمة منشكوف والذي قد لا يتطابق في الغالب مع ما ترغب به كلاً من بريطانيا وفرنسا؛ لكن أبردين وبالمرستون وكلارندون ورسل رفضوا ذلك في يومي 20–21 مارس(4)، لأن الحكومة البريطانية حتى ذلك الوقت لم تبد تعاوناً كافياً مع فرنسا في مسألة إرسال الأسطول أو التعاون معها في المسألة ككل(5).

وكان رفض حكومة بريطانيا هذا يوحي بعدم إمكانية قيام تحالف ثنائي بين البلدين، إلا أن الاتجاه من قبل بريطانيا نحو إيجاد نوع من التحالف مع فرنسا كانت أوضحته رسالة أبردين إلى كلارندون في 21 مارس 1853؛ حيث عبر عن رغبته في صيانة أملاك الدولة العثمانية، وأنه يجب اتخاذ موقف خاص للوصول إلى تفاهمات أو اتفاق مع فرنسا(6)، في حين ساد الاعتقاد لدى أبردين أنه إذا اعتمدت الحكومة العثمانية على مساعدة بريطانيا

---

(1) Marriott. The Eastern, p. 259.
(2) The King of Belgians to Queen Victoria 18 March 1853, In Benson – Esher. The Letters, Vol. 2, p. 536.
(3) Temperley. England, p. 311.
(4) Ibid, p. 312.
(5) Loc. Cit.
(6) Loc. Cit.

وفرنسا فإنها ستبقى على موقفها ضد روسيا، وأن المسألة حينها قد تصبح جدية، وأن أبردين مقتنع بأن الخطوة الأخيرة سوف يقوم بها القيصر الروسي دون اتصالات سابقة مع حكومته[1]؛ لكن أبردين لم يكن مقتنعاً تماماً بأن منشكوف لديه طموحات عدوانية؛ مما جعل الملكة تبدو سعيدة في 23 مارس عندما سمعت من أبردين أنه لم يجد مسوغاً يجعله يعتقد بأن منشكوف لديه طموح عدواني على الغير[2].

3: عودة ستراتفورد إلى إستانبول.

بدأت مرحلة جديدة من مراحل الصراع بين روسيا من جهة وبريطانيا والدولة العثمانية من جهة أخرى بعودة ستراتفورد إلى إستانبول كسفير لبريطانيا[3]، وذلك بعد أن تعالت الأصوات المطالبة بعودته لأسباب عديدة منها:

1- تصاعد الموقف بين روسيا من جهة وبريطانيا والدولة العثمانية من جهة أخرى.

2- أن الصحف البريطانية بدأت تطالب بعودته باعتباره الرجل الذي يتمتع بالقوة في مواجهة التحديات، فضلاً عما عُرف عنه من خبرة وحنكة في الشؤون الشرقية منذ عمله المبكر في إستانبول[4].

كان ستراتفورد وعموم الشعب البريطاني يعتبرون ولفترة زمنية طويلة أن بريطانيا هي الصديق الحقيقي والحليف القديم للأتراك، وذلك من خلال تعزيز العلاقات الرسمية والخاصة بين الطرفين[5]، وأن حكومة بريطانيا كانت ترى في السلطان عبد المجيد رجلاً نزيهاً وجديراً بالثقة، دافئاً في علاقاته، ومدافعاً بقوة عن سياسية بريطانيا، وأن الأتراك ينظرون أيضاً إلى بريطانيا كصديق حميم وحقيقي لهم[6]، لذلك؛ فقد كان الأمر يوجِب

---

(1) Aberdeen to Queen Victoria, London, 22 March 1853, In Benson - Esher. Letters, Vol. 2, p. 537.
(2) Queen Victoria to Aberdeen, 23 March 1853, In Benson - Esher. The Letters. Vol. 2, p. 538.
(3) Lane- Poole. The Life of Stratford, Vol. 2, p. 227; Temperley. England, p. 313.
(4) Temperley. England, p. 313-4.
(5) Layard, Sir A. Henry. Sir A. Henry Layard, Autobiography and Letters From his Childhood Until His Appointment as H. M. Ambassador at Madrid. By Bruce, The Hon. William N (ed) (New York; Charles Scribners, 1903), Vol. 2, p. 68.
(6) Ibid, p. 99.

الارتقاء بالأمور إلى درجة التحديات الموجودة رغم أن الوضع كان في موقف سيئ، وهذا ما دفع الحكومة إلى الموافقة على إعادة ستراتفورد مع توسيع صلاحياته ليقوم بالتدخل في قضية المطالب الروسية بفرض الحقوق الدينية على الأماكن المقدسة[1]، وقد لعب الرأي العام دوره في هذه المسألة حيث كان ستراتفورد في مخيلتهم هو السفير الذي يستطيع وحده التعامل مع روسيا في الشرق، ورغم ذلك فلم يكن هنالك الكثير من الثقة قد أوليت لستراتفورد من قبل بعض الوزراء داخل الحكومة؛ حيث كان كلارندون يرتاب فيه، كما كان هناك أعضاء آخرين في الحكومة وخارجها يشاركون كلارندون ريبته هذه وعلى رأس هؤلاء جميعاً كانت الملكة فيكتوريا[2]، ورغم ذلك؛ فإن الظروف دفعت الحكومة لدعوة ستراتفورد للعودة مجدداً إلى إستانبول، حيث كان أبردين قد كتب إلى رسل في 15 فبراير 1853 حول قراره إرسال ستراتفورد إلى إستانبول؛ مع التأكيد على ضرورة تقديم المساعدة العاجلة والمؤثرة ضد اقتراب الخطر الروسي والذي بدأ بالازدياد بإرسال بعثة منشكوف إلى إستانبول[3].

كان ستراتفورد قد زودته حكومته قبل مغادرته لندن بتعليمات عدة في 25 فبراير 1853، حيث تركت له حرية اتخاذ ما يجده مناسباً في مسألة الأماكن المقدسة على عدة أسس منها: العمل على بذل محاولات جادة من أجل التوصل إلى نهاية ناجحة للمفاوضات بين روسيا والدولة العثمانية، ومراعاة الشكاوى الروسية التي لها نوع من المصداقية، والعمل على إقناع السلطان بتقديم تنازلات في ظل تدهور الأمور، والتأكيد للسلطان وحكومته أنه رغم كل الظروف الخطيرة، فإن عليهم الثقة في الصداقة المتينة التي تبديها بريطانيا لمساندة الدولة العثمانية[4].

وقد حاولت بريطانيا من البداية القيام بمساعيها "الحميدة" على أساس أنها دولة محايدة للتوصل إلى تسوية سلمية للمسألة، يقوم على أساسها السلطان بتقديم بعض التنازلات للقيصر من أجل الحفاظ على صيانة واستقرار الدولة العثمانية[5]؛ في الوقت نفسه الذي

---

(1) Eversley. The Turkish, p. 298.
(2) Herkless, J. L. “Stratford, The Cabinet and Outbreak of the Crimean War”, The Historical Journal, Vol. XVIII, No. 3, p. 499.
(3) Woodward, Sir Llewellyn. The Age of Reform 1815-1870 (Oxford: At the Clarendon Press, 1962), p. 256; Aberdeen to Russell, 15 Feb. 1853, In Herkless. “Stratford”, p. 499.
(4) Clarendon to Stratford, 25 Feb. 1853, F.O. 195-396, No. 1, In Temperley - Penson. Foundations, p 140-144.
(5) Loc. Cit.

عملت فيه بريطانيا لإيجاد تفاهمات وذلك من خلال التقارب مع فرنسا والنمسا بشأن المسألة الشرقية، ويتضح ذلك من التعليمات التي أصدرها كلارندون إلى ستراتفورد الذي غادر بلاده إلى إستانبول في 7 مارس 1853[1]، بأن يتوجه أولا إلى باريس ومن ثم إلى فينّا، حيث كان عليه أن يخبر وزير الخارجية الفرنسي بأن حكومته لديها قناعة كبيرة بتطابق المصالح الفرنسية والبريطانية في الشرق، وأنه لا يوجد ما يحول دون التعاون الودي فيما بينهما للحفاظ على تكامل واستقلال الدولة العثمانية، ومطالبة الحكومة الفرنسية ألا تفرط في عملية الضغط على السلطان بشأن الأماكن المقدسة، لأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى "ارتباك مدمر"؛ وذلك لارتباط المسألة بوجود الدولة العثمانية نفسها، ولقد مكث ستراتفورد في باريس حتى 17 مارس 1853[2].

وأما مهمة ستراتفورد في فينّا والتي وصلها في 23 مارس 1853 فكانت إبلاغ وزير الخارجية النمساوي "الكونت بول" Count Buol بأن حكومة بريطانيا تلقت بسرور شديد تأكيدات النمسا على استمرار تقاربها الودي مع الدولة العثمانية، وكذلك سياستها المحافظة في الشرق الأدنى، كما طُلب من ستراتفورد التأكيد لرجال السياسة النمساوية على أن التوجه المتزايد لتحطيم الدولة العثمانية يتطلب بالضرورة اتخاذ حلفاء السلطان لمواقف معتدلة ومؤيدة له، وأن النمسا يمكنها في هذا الاتجاه أن تعتمد على مواقف حكومة بريطانيا، كما طلب من ستراتفورد دعم المطالب النمساوية مادامت هذه المطالب تلتزم بحماية السلطان واستقلال دولته[3].

لقد خولت حكومة بريطانيا ستراتفورد سلطة استدعاء الأسطول البريطاني وجعله في حالة استعداد للحرب في حالة ظهور خطر يهدد الدولة العثمانية، لكنه لم يكن قد خُوّل إصدار الأوامر المباشرة إلى الأسطول للاقتراب من مضيق الدردنيل، أو دخول المضائق دون الحصول على إذن مسبق من حكومته[4]،

(1) Loc. Cit; Cunningham. Eastern, p. 147.
(2) F.O. 195-396, Clarendon to Stratford, 25 Feb. 1853, No. 1, In Temperley - Penson. Foundations, p.141-142; Cunningham. Eastern, p. 147.
(3) F.O. 195-396, Clarendon to Stratford, 25 Feb. 1853, No. 1, In Temperley - Penson. Foundations, p, 142-144; Cunningham. Eastern, p. 147.
(4) F.O. 195-396, Clarendon to Stratford, 25 Feb. 1853, No. 1, In Temperley - Penson. Foundations, p, 144; Temperley. England, p. 314-317; Failing. A History, p. 907.

وقد وصل ستراتفورد إلى إستانبول في 5 أبريل 1853، حيث أعطى الأمل من جديد للأتراك[1]، وبمجرد وصوله، بدأ يمارس هيمنته على الأوضاع في العاصمة العثمانية[2]، وكان أول شئ فعله هو قيامه بالفصل بين ما هو معقول ومعتدل في المطالب الروسية من المطالب الغير المعتدلة وغير المسموح بها[3]، لكنه كان مقتنعاً بخطورة العرض والمطالب الروسية، وأنه لن يكون هناك سلام حقيقي إلا بعد أن يتبرأ الروس من أخطائهم[4]، ورغم ذلك؛ فقد عمل ستراتفورد من أجل التوصل إلى تسوية مرضية للجدل الدائر بين منشكوف والباب العالي، وبين عدم تصعيد الأمور لتصل إلى ما لا يرغبه أحد[5].

كان لستراتفورد نفوذ كبير في إستانبول وكلمة مسموعة لدى الوزراء الذين يأخذون كلامه على محمل الجد وبدقة[6]، مما أدى إلى ازدياد ونمو النفوذ البريطاني مجدداً وبخطى سريعة[7]، حيث وجد ستراتفورد من يحظى بعطفه وتشجيعه، وهو الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا الذي كان قد عُزل من منصبه وعُين آخر بديلاً عنه[8]، وكان تأثير ستراتفورد على رشيد باشا غير محدود، بل كان تأثيره أيضاً على كثير من رجال الدولة العثمانية وحكومة بريطانيا التي كانت تحمله ليس فقط مسؤولية سياسية، بل وعسكرية أيضاً، وهذا ما كان يقصده المؤرخ التركي "جودت" عندما قال: "إن السفير الإنجليزي –ستراتفورد– كان منذ وقت طويل يتدخل في قرارات وإجراءات الباب العالي"[9].

وترجع الخبرة الكبيرة لستراتفورد بشؤون الشرق عامة والدولة العثمانية على وجه الخصوص منذ تم تعيينه كسكرتير للسفير البريطاني منذ عام 1808 في الدولة العثمانية وذلك عندما كان عمره 22 عاما، ولنشاطه الدؤوب؛ لم تتوان الحكومة البريطانية عند رحيل رئيسه عام 1810 في جعله يتخذ مواقف مسؤولة من خلال ما نشأ عن عمله من جدارة

(1) Ramm, Agatha. “The Crimean War”, The New Cambridge Modern History (Cambridge: At The University Press, 1960), Vol. X. p. 473.
(2) Ketelbey. A History, p. 204.
(3) Phillips, W. Alison. Modern Europe 1815-1899 (London: Rivingtons, 1908), p. 344.
(4) Ketelbey. A History, p. 204.
(5) Temperley. England, p. 319-20.
(6) Karal. Osmanli, Cilt. V, s. 236.
(7) Sumner. Survey, p. 414.
(8) Evesley. The Turkish, p. 299.
(9) Aksun. Osmanli, Cilt.3, s. 341.

خلال العامين الماضيين[1]؛ هذه الخبرة الكبيرة زادت من نفوذه أكثر فأكثر، حتى أطلقت عليه الألقاب التي تدل على ذلك ومنها: "السفير العظيم" Buyuk – the Great Elchi Elchi ، والمبعوث الكبير The Great Envoy[2]، كما أطلق عليه لقب "السلطان الحقيقي" The Real Sultan[3]، في حين أطلق عليه آخرين لقب "السلطان الإنجليزي" The English Sultan[4]، حتى أن المسيحيين الذين وضُعوا بشكل أو بأخر تحت حماية ستراتفورد قد أطلقوا عليه لقب "سلطان السلطان" The Sultan of the Sultan[5].

كان بالمرستون يخشى أي تقارب أو تحالف روسي– فرنسي ضد بريطانيا بخصوص ادعاء كلا القوتين تمثيل الكاثوليك والأرثوذكس في مسألة الأماكن المقدسة في فلسطين[6]، وهذا ما دفع بريطانيا إلى تخفيف حدة التصعيد، حيث قام بالمرستون في 11 أبريل 1853 بوصف القيصر نيقولا بأنه "رجل مهذب ينبغي الثقة بكلمته" [7]، في حين كان ستراتفورد يزداد قوة في إستانبول بحيث كان قادراً على نقل جوهر المشكلة إلى بريطانيا[8].

لم يجد ستراتفورد صعوبة في الحصول على معلومات كاملة وصحيحة عن حقيقة المطالب الروسية أثناء المفاوضات بين منشكوف والباب العالي[9]، حيث قام بإجراء اتصالات مع منشكوف[10]، الذي كان يخطط لإقامة تحالف روسي مع الدولة العثمانية، لكن ستراتفورد كتب في 11 أبريل يقول بأنه: وجد منشكوف ليناً بشكل كبير، وأنه لا يبحث عن اتفاقية دفاعية بين الدولة العثمانية وروسيا[11]، لكن منشكوف سرعان ما خيب ظنه، حيث قام في 18–19 أبريل بالطلب من الدولة العثمانية أن تكون الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية

---

(1) Edib, Halide. Memoirs of Halide Edib (New York - London: The Century Co., 1926), p. 241; Luke. The Old, p. 50; Evesley. The Turkish, p. 292.
(2) Lane-Poole. The Life of Stratfiord, Vol. 2, p. 54-5.
(3) Clarendon to G.C. Lewis, 12 Sep. 1853, In Herkless. “Stratford”, p. 501.
(4) Yale. The Near East, p. 76.
(5) Lane – Poole. The Life Of Stratford, Vol. 2, p. 55.
(6) Kirk. A Short p. 86-7.
(7) F.O. 352-36, Clarendon to Stratford, 18 April 1853, Stratford MSS. In Herkless. “Stratford”, p. 507.
(8) Lane – Poole. The Life of Stratford, Vol. 2, p. 249.
(9) Eversley. The Turkish, p. 299
(10) Lane – Poole. The Life of Stratford, Vol. 2, p. 249.
(11) F.O. 78-931, From Stratford, 11 April 1853, No.12, In Herkless ‘Stratford” p. 504.

داخل الدولة العثمانية تحت الحماية الروسية[1]، وكان معنى هذا أن منشكوف طالب بامتياز روسي لحماية 14 مليون مسيحي يوناني داخل الدولة العثمانية[2]، في حين كان مفهوماً؛ أن روسيا تعمل من أجل فرض الحماية على كل المسيحيين داخل الدولة العثمانية، وليس فئة معينة فقط[3]، وأصبحت الحكومة البريطانية بذلك أكثر حذراً من أهداف المطالب الروسية التي تقدم بها منشكوف[4].

وكان منشكوف في مفاوضاته مع الباب العالي يستند إلى الحقوق المخولة لروسيا وفق معاهدة "كوجك كينارجي" بخصوص حماية المسيحيين والأماكن المقدسة[5]؛ لكن بالمرستون أوضح: أن هذه الاتفاقية تنص على الوعد "بحماية الدين المسيحي" عموماً بحضور ومتابعة ممثلي روسيا؛ ولكن الأمر مختلف جداً في مسألة إعطاء روسيا حق التدخل في المسائل الدينية والدنيوية التي حصل عليها الأرثوذكس اليونان من السلطان[6].

وبعد تقديم منشكوف مذكرته الثانية في 19 أبريل إلى رفعت باشا قام الأخير في 21 أبريل بإيصال المذكرة إلى ستراتفورد وأخبره بحجم الضغوطات التي يمارسها منشكوف ليقوم الوزراء والسلطان بالموافقة عليها وإصدار فرمان بشأنها[7]، وبذلك تأكد ستراتفورد: أن منشكوف لديه مطالب أخرى إلى جانب المطالب السابقة بخصوص مسألة الأماكن المقدسة[8].

ولقد كان ستراتفورد يعي جيداً أن البطريركية اليونانية منذ قرون كانت تحت تأثير إستانبول مباشرة[9]؛ لكن روسيا تمكنت من فرض نوع من الحقوق والامتيازات بشأن هذه المسألة، وأقرت بريطانيا والنمسا والمجر منذ زمن طويل لروسيا بحق تمثيل الطوائف

---

(1) Marriott. England. p. 218; The Cambridge Modern History, Vol. XI, p. 313; Cunningham. Eastern, p. 148.
(2) Temperley. England, p. 319-20
(3) Guedalla. Palmerston, p.349; Bullard. Britain, p. 36; Marriott. The Eastren, p. 256-7.
(4) Temperley. England, p. 334.
(5) Rose to Malmesburg, Pera, 5 Dec. 1852. Turkey. P. I, No. 54; Benson – Esher. The Letters, Vol. 2, p. 525.
(6) Mange, Alyce Edythe. The Near Eastern Policy of Emperor Napoleon III (U.S.A: Greenwood Press, 1975), p. 28.
(7) Lane – Poole. The Life of Stratford. Vol. 2, p. 257.
(8) Low, Sidney - Sanders, Lloyd C. The History of England During The Reign of Victoria 1837-1901 (London: Longmans Green, 1907), p. 100.
(9) Temperley. England, p. 283.

المسيحية في البلقان والعمل على حمايتها، منذ صَرّح "جورج كاننج" بأن لروسيا حقاً خاصاً في إسداء المشورة الودية بالنيابة عن مسيحيي الدولة العثمانية في أوقات السلم؛ لكن كاننج تحفظ عن طريق إبداء شروطه فيما إذا كان هذا الحق يمتد إلى التدخل الروسي نيابة عن الرعايا المسيحيين الذين شقوا عصا طاعة السلطان[1].

لكن الأمر قد اختلف عما كان يريده ستراتفورد الذي عمل من منطلق نفوذه وتأثيره على الباب العالي من أجل التوصل إلى تسوية النزاع بشأن الأماكن المقدسة بين الدولة العثمانية وروسيا، مقدما نصائحه للوصول إلى حل لهذا النزاع[2]، لذلك فقد ساعد ستراتفورد منشكوف في العمل على تسوية هذه المسألة[3]، حين قام بحث العثمانيين على إصدار فرمان يعد بتسوية "الامتيازات القديمة للادعاءات الدينية"[4]، وأقنع السلطان ببذل الترضيات في مسألة الأماكن المقدسة لروسيا، والتي تعد من الناحية السياسية تافهة نسبياً؛ في حين تمسك برفض الاعتراف بمطالب روسيا الخاصة بفرض حمايتها على المسيحيين الأرثوذكس[5]، فلم تكن مسألة الأماكن المقدسة صعبة بالنسبة لفرنسا وروسيا وبريطانيا؛ حيث تم التوصل لاتفاق بشأنها في 22 أبريل، والذي اعتبر اتفاقاً ودياً بين "دى لاكور " De Lacour –السفير الفرنسي في إستانبول– ومنشكوف بمساعدة ستراتفورد، وأخذ هذا الاتفاق بعين الاعتبار شكاوى وتظلمات روسيا في مسألة الأماكن المقدسة[6]، وقام ستراتفورد حينها بالحث والضغط على زميله الفرنسي لاتباع سياسة معتدلة في المسائل الدولية المتوقع حدوثها[7]، لكن الشكاوى الروسية أصبحت فيما بعد أكثر تنظيماً، وكان واضحا أن الأمور تعدت هذه المسألة، مما حذا بستراتفورد إلى تكريس كل طاقاته لدعم الحكومة العثمانية "في الامتناع عن أي إذعان خطير لاستقلالها"[8].

---

(1) Grant – Temperley. Europe, p. 268-9.
(2) Lane – Poole. The Life of Stratford, Vol. 2, p. 258-9.
(3) Binkley, Robert C. Realism and Nationalism 1852-1871 (New York: Harper & Brothers, 1935), p. 171.
(4) Shaw - Shaw. History, Vol, 2, p. 138.
(5) Grant – Temperley. Europe, p. 270; Marriott. The Eastern, p. 260; Graves. The Question, p. 117-8
(6) Ramm "The Crimean", p. 473; Phillips. Modern, p. 345.
(7) Kinross. The Ottoman, p. 488.
(8) Phillips. Modern, p. 345.

لذلك؛ فقد رفض ستراتفورد هذه المطالب الجديدة، وكتب كلارندون إليه يوافقه الرأي بأن المطالب الروسية يجب أن تقاوم[1]، واعتبر كلارندون أنه لا حماية لروسيا على رعايا الدولة العثمانية، مما سيفتح المجال أمام القوى الأخرى لتقديم مطالب مشابهة، مما سيخلق المزيد من الاضطرابات والمشاكل، كما أن ذلك يعتبر بمثابة تدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية[2].

وقد عمل ستراتفورد من أجل دعم الموقف العثماني من خلال الحصول على دعم سفراء كل القوى الأخرى لصالحه[3]، في الوقت نفسه الذي بدأ فيه منشكوف تجديد ضغطه على الباب العالي لقبول التحالف مع روسيا ضمن معاهدة تحالف دفاعي يكون فيها الأسطول الروسي و400 آلف جندي روسي في خدمة الباب العالي لمساعدته ضد أي قوة أوروبية[4]؛ لكن ستراتفورد استعمل كل نفوذه للحيلولة دون حصول مثل هذا الأمر، فمن وجهة نظره: إذا كانت الدولة العثمانية ترغب في التحالف مع أية قوة أخرى فيجب أن تكون هذه الدولة هي بريطانيا دون غيرها[5].

كتب ستراتفورد بشأن موقفه هذا إلى زوجته في 27 أبريل 1853، حيث قال: "الروس على خطأ كما أعتقد، وأن عملي يجب أن يكون لجعله يبدو على خطأ، والوقوف إلى جانب الباب العالي، أو لجعل بالمرستون يقف معي"[6].

قام منشكوف بتقديم مذكرته الثالثة إلى الباب العالي في 5 مايو 1853، نصح فيها السلطان بإعلان موافقته أو عدم موافقته على المذكرة[7]، ولقد انتقد ستراتفورد هذه المذكرة باعتبارها تعمل على زيادة الأعباء على الباب العالي وأنها من الأعمال التصعيدية

---

(1) Herkless “Stratford”, p. 507.
(2) Marriott, Sir J.A.R. Anglo – Russian Relations 1689-1943 (London: Methuen, 1944), p. 92-3; Eversley. The Turkish, p. 300-2.
(3) Phillips. Modern, p. 345.
(4) Lane – Poole. The Life of Stratford, Vol. 2, p. 248.
(5) Ramm. “Crimean”, p. 473.
(6) Lane – Poole. The Life of Stratford, Vol. 2, p.261; Ramm. “Crimean”, p. 473
(7) Lane – Poole. The Life of Stratford, Vol. 2, p.262-3.

للأوضاع[1]، كما قام السفير الفرنسي كونت "بنديتي" Count Benedetti برفض ومقاومة هذه المذكرة[2].

وأما الحكومة البريطانية فقد أعلنت رفضها للمطالب الواردة في المذكرة، واعتبرتها "غير معقولة" Unreasonable، لأنها تعادل وبشكل تام قيام روسيا بتقديم مطالبها لفرض حمايتها على الدولة العثمانية[3]، وأن "توسيع النفوذ الديني يعني إيجاد قوة سياسية لروسيا في الدولة العثمانية"[4]، كما كتب كلارندون معبراً عن أن تلك المطالب تتنافى وسيادة السلطان واستقلاله، وأنه تدخل سافر في الشؤون الداخلية للسعي في الإسراع بانهيارها وتقسيمها[5].

أما الدولة العثمانية وبناءً على نصيحة من الحكومة البريطانية فقد ردت بشكل معتدل؛ ولكن حازم برفض هذه المطالب، وطالبت بعرض الأمر كلياً على القوى الأوروبية الموقعة على اتفاقية عام 1841[6].

وكان ستراتفورد على علم تام بصعوبة الضغوط الروسية التي يمارسها منشكوف على الباب العالي[7]، لذلك فقد اجتمع مع السلطان، ووعده بتدخل الأسطول البريطاني لمساعدته، وأن هذا هو رد لندن على المقترحات الروسية[8].

وفي ظل هذه الظروف؛ قام السلطان بتعيين مصطفى نائلي باشا كصدر أعظم، ومصطفى رشيد باشا ناظراً للخارجية[9]للمرة الثانية في 13 مايو، طالباً منهما بعد أيام تقرير ردهما على المطالب الروسية[10].

---

(1) Ibid, p. 264.
(2) Phillipson – Buxton. The Question. p. 84-5.
(3) Temperley – Penson. Foundations, p. 144; Murray, William Smith. The Making of the Balkan States (New York: Columbia University Press, 1910), p. 52.
(4) Hertslet, Edward. The Map of Europe by Treaty, Showing the Various Political and Territorial Changes Which Have Taken Place Since the General Peace of 1814 (London: Butterworths, 1875), Vol. 2, p. 87.
(5) Marriott. The Eastern, p. 256-7.
(6) Phillips. Modern, p. 345.
(7) Temperley. England, p. 324.
(8) مانتران. تاريخ، ج2، ص134-135.
(9) Ramm. “The Crimean”, p. 473; Malcolm – Smith. The Life of Stratford. p, 249; Shaw-Shaw. History, Vol. 2, p.137.
(10) Lane – Poole. The Life of Stratford, Vol. 2, p. 249.

وقد ظهر من هذا التعيين أن السلطان قد عدل عن سياسته المسالمة وعزم بشكل نهائي على رفض المطالب الروسية[1]، وكانت المصاعب التي يواجهها رشيد قد أدت به إلى مناشدة ستراتفورد في 14 مايو 1853 أن يتدخل في هذا الأمر للحيلولة دون استمرار ضغوط منشكوف باعتبار ستراتفورد سفيراً ذا ميول عدائية لروسيا طالباً نصحه في هذا الموقف[2]، لذلك فقد طالب رشيد باشا بعض الوقت ليقرر موقفه من هذه المطالب[3]، ولم يلبث الباب العالي أن أعلن رفضه لمطالب وإنذارات منشكوف في أن واحد[4]، مما دفع الأخير إلى تقديم مذكرته الرابعة إلى الدولة العثمانية، سائلاً إياها الموافقة على المطالب الروسية[5]، ولأن هذه المطالب الجديدة كانت على درجة عالية من الأهمية؛ فقد تقرر إدراج هذه المطالب ضمن أعمال المجلس الأعلى العثماني Grand Council[6]، والذي بدوره رفضها في 17 مايو[7].

ولقد قام السفير الفرنسي في لندن بإبلاغ كلارندون رأي حكومته بأنه إذا ما تم الاتفاق بين روسيا والباب العالي؛ فإن ذلك سيكون مميتاً لاستقلال الدولة العثمانية[8]، وفي 19 مايو دعا ستراتفورد سفراء النمسا وفرنسا وبروسيا في إستانبول إلى عقد اجتماع من أجل مناقشة الأحوال المتصاعدة بين الباب العالي ومنشكوف، وخصوصاً بعد رفض المجلس الأعلى العثماني المطالب الروسية[9]، وفي اليوم نفسه كتب ستراتفورد إلى حكومته: أنه لا يوجد تهديد بالحرب من قبل روسيا وأنه لا إشارة لاقتراب احتلال المقاطعات الدانوبية من قبلها[10].

كان ستراتفورد مثله مثل باقي أعضاء مجلس الوزراء البريطاني لا يعتقد بأن منشكوف يشكل تهديداً حقيقياً للمصالح البريطانية، حتى أثبتت الأحداث غير ذلك[11]، فبعد تقديم منشكوف مذكرته النهائية أصبح ستراتفورد يرى أن تسوية حقيقية للمسألة الشرقية لا

---

(1) المحامي. تاريخ، ص494-495.

(2) Temperley. England, p. 325.
(3) Lane - Poole. The Life of Stratford, Vol. 2, p. 268.
(4) Malcolm - Smith. The Life of Stratford, p. 249.
(5) Lane - Poole. The Life of Stratford, Vol. 2, p. 268-9.
(6) Temperley. England, p. 327.
(7) Ramm" The Crimean", p. 473-4; Temperley. England, p. 327
(8) Temperley. England, p. 335.
(9) Ibid, p. 328.
(10) Herkless. "Stratford", p. 509.
(11) Ibid, P. 504.

يمكن أن تتم إلا برفض كل المطالب والادعاءات الروسية وإلحاق الهزيمة بالقيصر سواء على المستوى السياسي أو العسكري[1].

أما منشكوف فقد قام –في نفس اليوم الذي قرر فيه المجلس الأعلى العثماني رفض المذكرة السابقة يوم 17 مايو– بتقديم مسودة مذكرته النهائية من جديد، مؤكداً بأنه يجب على الدولة العثمانية التوقيع عليها "دون تعديل" Without Variation، مع إعطاء أسبوع للرد، وإلا فإن القوات الروسية ستعبر الحدود[2]، مما دفع بستراتفورد إلى حث منشكوف مرة أخرى على الاعتدال في هذه المطالب بعد أن رأى أنها تتجاوز مقدرة الباب العالي[3]، ومما عزز مخاوف بريطانيا وفرنسا أن تلك المطالب تزامنت مع قيام روسيا بمناورات حربية مما قد يؤثر على تكامل واستقلال الدولة العثمانية[4]؛ والتي بدورها أبدت إصراراً وثباتاً على موقفها وذلك من خلال رفض السلطان مذكرة منشكوف النهائية في 20 مايو[5]، باعتبار ذلك تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية لسيادة الدولة العثمانية، والذي من شأنه أن يتبعه تدخلات أخرى من بقية الدول، كما اعتبروا أن الموافقة على هذه الشروط من شأنها تقسيم الدولة العثمانية إلى قطع صغيرة[6]،ولقد كان مصطفى رشيد باشا تصالحياً أكثر من الوزراء الأتراك الآخرين في هذه المسائل، لكنه لا يستطيع أن يكون كذلك عندما يعلن السلطان أن هذه المطالب غير مقبولة[7].

ولا يوجد دلائل على أن ستراتفورد قد أخضع المجلس لضغوطه الشخصية[8]، لكنه قام بالعمل على نصيحة الباب العالي بالرفض الحازم لهذه المطالب[9]، لذا؛ كان من الطبيعي أن تقوم الدولة العثمانية برفض اقتراح حماية المسيحيين الأرثوذكس داخل الدولة، والذي يمثل إذلالاً وتحقيراً لها، وهو ما وجد دعماً قوياً من قبل بريطانيا وفرنسا[10].

(1) Marriott. The Eastern, p.260.
(2) Temperley. England, p.339-40.
(3) Malcolm-Smith. The Life of Stratford, p. 249-50.
(4) Clarendon to Stratford, 26 May 1853. Turkey. P. I. No. 189; Clarendon to Cowley, 24 May 1853. Turkey. P. I. No. 187.
(5) Ramm. “The Crimean”, p. 474.
(6) Temperley. England, p. 327.
(7) Temperley. England, p.329; Fisher. A History, p. 942.
(8) Herkless. “Stratford”, p.509.
(9) Marriott. Anglo-Russian, p. 96.
(10) Loc. Cit.

4: تداعيات فشل بعثة منشكوف.

أُعلن رسمياً في 21 مايو عن قطع العلاقات الدبلوماسية بين روسيا والدولة العثمانية، وغادر منشكوف إستانبول مع سفير روسيا وكبار المسؤولين[1]، في إشارة لقرب إعلان الحرب، مما دفع الباب العالي إلى إبداء خشيته من روسيا كنتيجة حتمية لرحيل منشكوف وتمزق العلاقات الدبلوماسية بين روسيا والدولة العثمانية[2]، مما دفع ستراتفورد إلى اعتبار أن المفاوضات وصلت لنهايتها[3]، وعبر عن ذلك بقوله: إن كل شئ يعتمد على حكومتنا في الوطن "سوف ينظر هؤلاء إلى الأزمة بوجه العدالة. سيكون هذا حكيماً بشكل كاف وكبير "[4].

أما منشكوف فقد قام بتحميل الجانب العثماني ما آلت إليه الأمور، وما ستؤول إليه في المستقبل متهماً الأتراك بالتعصب والوحشية وإثارة الرعب[5]، وعبّر عن غيظه من ردود السلطان بعد مغادرته قائلاً للقيصر:"أشعر بألم أصابع السلطان الشديدة على وجهي"[6].

بدأت الحكومة البريطانية على الأثر تُصعد من لهجتها ضد روسيا، حيث بدأ بالمرستون منذ 22 مايو يعبر أكثر عن شكوكه من نوايا روسيا، كما قام كلاً من رسل وكلارندون بتصعيد حملتهم ضدها[7]، أما ستراتفورد فقد كان مدركاً لأهمية تماسك وتلاحم الضغط الأوروبي لإيجاد أية تسوية للجميع[8]، وفي 28 مايو كتب رسل إلى كلارندون يعبر عن اعتقاده بأن الأتراك لن يقبلوا إعطاء فرمان لروسيا، والتي يقع على عاتق بريطانيا واجب

---

(1) Ramm. "The Crimean", p. 474; Lane-Poole. The Life of Stratford, Vol. 2, p. 272; Temperley. England, p. 329; The Cambridge Modern History, Vol. XI, p. 313; Eversley. The Turkish, p. 300.
(2) F.O. 78-933, Stratford to Calrendon, 24 May 1853, (N. L. A).
(3) Lane-Poole. The Life of Stratford, Vol. 2, p. 271.
(4) The Cambridge History of British Foreign Policy, Vol. 2, p. 366.
(5) Malcolm-Smith. The Life of Stratford, p. 247.
(6) Terry, Charles Sanford. A Short History of Europe from the Dissolution of the Holy Roman Empire to the Outbreak of the German War 1806-1914 (London: George Routledge & Sons, 1915), p. 324; The Cambridge History of British Foreign Policy, Vol. 2, p. 349.
(7) Temperley. England, p. 335.
(8) Herkless "Stratford", p. 512.

مقاومتها[1]، حيث أن المطالب الروسية والتهديد بالحرب لا يخل بتوازن القوى في الشرق فحسب، بل وبالدول التي لها مصالح واهتمامات في البحر المتوسط أيضاً[2].

وفي 30 مايو أعاد أبردين تأكيده بأن مطالب منشكوف "غير معقولة" ويجب أن تقاوم، لكنه لا يعتقد حتى ذلك الوقت أن ذلك سيكون عن طريق الحرب[3]، لذلك فقد تمت الموافقة في 30 مايو من قبل الحكومة البريطانية على إعطاء ستراتفورد مجدداً سلطة استدعاء أسطول البحر المتوسط دون الرجوع إلى حكومته في ذلك الأمر[4].

قام الباب العالي بعد مغادرة منشكوف إستانبول بأسبوع وإثباتاً لموقفه الإيجابي في حل المشكلات بإرسال مذكرة إلى الدول الأوروبية تشرح فيها كيفية حل مسألة الأماكن المقدسة بشكل يرضي جميع الأطراف، وأن "منشكوف" رغم ذلك طالب بالمزيد من الامتيازات في صورة اتفاقية تمنح روسيا حق الحماية على كل الأرثوذكس داخل الدولة العثمانية والتي تمثل في حال تم قبولها خطراً على استقلال الدولة العثمانية وسيادة السلطان، وأنه رغم رغبة الباب العالي من أجل الحفاظ على العلاقات السلمية مع روسيا؛ فإنه لا يستطيع الإقدام على تنفيذ ذلك المطلب الخاص بالحماية لأي دولة أجنبية سواء كان ذلك في صورة معاهدة أو في صورة مذكرة رسمية عادية[5]، واختتمت المذكرة العثمانية على التأكيد بأنه رغم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالدفاع عن النفس؛ إلا أنهم لا يستبعدون إمكانية تحقيق السلام[6]، وهو ما كانت ترغبه بريطانيا والقوى الأوروبية التي كانت تشجع موقف الدولة العثمانية المنادي لحل سلمي، وتعمل على الإبقاء على الوضع الراهن، وتأجيل المسائل المتعلقة بالأقليات الدينية والعرقية ومجمل المسألة الشرقية إلى وقت لاحق[7].

---

(1) Russell to Clarendon 28, 29 May 1853, Clarendon MSS, In Herkless. “Stratford”, p. 509.
(2) Mange. The Near Eastern, p. 29.
(3) Aberdeen to Clarendon, 30 May 1853, Clarendon MSS, In Herkleass.“Stratford”, p. 509.
(4) Loc. Cit.
(5) Marriott. The Eastern, p. 260-1; Marriott. A History, p. 176-7.
(6) Loc. Cit.
(7) Trevelyan, George MaCaulay. British History in Nineteenth Century and After 1782-1919 (London: Longmans, Green, 1946), p. 398-9.

ومهما يكن من أمر؛ فإن حكومة بريطانيا كانت لا تزال تفضل الوصول إلى حل سلمي للأزمة[1]، بل أن أبردين كان مهتماً جداً بإقامة علاقات صداقة مع القيصر الروسي[2]، إلا أن الأخير والذي كان يسمى "القيصر الحديدي" Iron Tsar[3]، وغيره من رجال الحكم في روسيا كانوا يرون غير ذلك؛ حيث عملوا على تشبيه إستانبول بـ"مفتاح بيتهم"؛ الأمر الذي كان يبعث على القلق لدى حكومة بريطانيا بشأن سياستها التقليدية[4].

وكان القيصر قد أصدر أوامره إلى قواته في 27 مايو 1853 بعبور نهر البروت Pruth واحتلال إمارتي "ملدافيا وولاشيا"[5]، مما كان يعني أن هناك نية مبيتة للقيام بعمل عسكري ضد الدولة العثمانية، حتى قبل توجيه الإنذار النهائي لها؛ مما حذا ببريطانيا إلى مواكبة الأحداث المتصاعدة، لذلك فقد قرر مجلس الوزراء البريطاني في جلسة 30 مايو إرسال الأسطول البريطاني من مالطا إلى بيسكا بيه في مدخل الدردنيل، وهذا ما كان يوافق أفكار بالمرستون[6]، كما وافق نابليون على دعمهم ببعض الفرق البحرية من الأسطول الفرنسي، وبذلك تمت هذه الخطوة بين البلدين بتنسيق واتفاق مشترك لإرسال الأساطيل إلى بيسكا[7]، في محاولة لإقناع القيصر للتراجع عن أفكاره لاحتلال الإمارات الدانوبية –ملدافيا وولاشيا–، وإنذاراً له بإمكانية وصول الأسطوليين إلى مضيق البسفور، بل والبحر الأسود إذا ما استدعت الضرورة ذلك[8]؛ الأمر الذي كان يعتبره القيصر عملاً خطيراً وتهديداً لاتفاقية المضائق لعام 1841[9].

أما الخطوة التالية من قبل روسيا فكانت في قيام نسلرود في 31 مايو بإرسال تحذير إلى ناظر الخارجية مصطفى رشيد باشا يحثه على قبول مطالب منشكوف في المذكرة السابقة، وفي حال رفضها خلال ثمانية أيام؛ فإن القوات الروسية ستعبر المناطق الحدودية ليس كإعلان حرب ولكن للحصول على "ضمانات مادية" Material Guarantees حتى

(1) Low-Sanders. The History, p. 101.
(2) Marriott. Anglo – Russian, p. 89.
(3) Terry. A Short, p. 319.
(4) Marriott. Anglo – Russian, p. 102.
(5) Temperley. England, p. 333; Temperley-Penson. Foundations, p. 145.
(6) Ramm. “The Crimean”, p. 474; Ashley. The Life of Palmerston, Vol. 2, p. 45; Temperley. England, p. 333-4; Guedalla. Palmerston, p. 349.
(7) Temperley. England, p. 334; Temperley-Penson. Foundations, p. 145.
(8) Marriott. The Eastern, p. 261.
(9) Temperley. England, p. 344.

يتم الإذعان للمطالب الروسية، ولقد وصلت هذه المذكرة إلى السلطان في10 يونية[1]، لكن الدولة العثمانية لم تقدم ما ينم عن استجابتها لإنذار نسلرود، لذلك؛ فقد نفذت روسيا تهديدها في 2 يونية، حيث عبرت جيوشها نهر البروث وبدأت في احتلال ملدافيا وولاشيا[2].

(1) Stratford to Clarendon, Cons. 10 June 1853, Turkey, P. I. No. 289; Temperley. England, p. 339-40; Mange. The Near Eastern, p. 30.
(2) Stratford to Clarendon, Cons. 3 June 1853, Turkey P. I. No. 264; Westmorland to Clarendon, Vienna, 5 July 1853, Turkey. P. I., No. 336; Stratford to Clarendon, Ther. 7 July 1853, Turkey, P. I., No. 356.

يذكر تمبرلي ولان – بول أن عبور الروس نهر البروث كان يوم 7 يولية 1853 أنظر:

Temperley. England, p. 341; Lane-Poole. The Life of Stratford, Vol. 2, p. 282;

أما ماريوت فيذكر أن هذا العبور كان في 21 يولية 1853 أنظر:. Marriott. The Eastern, p. 261

الفصل الثالث

سياسة بريطانيا تجاه الدولة العثمانية خلال حرب القرم 1853 – 1856.

أولاً: بريطانيا وإعلان روسيا الحرب على الدولة العثمانية.

1: بداية الحرب.

2: مؤتمر فينا 24 يولية 1853.

3: مشاريع إحياء العملية السلمية.

ثانياً: بريطانيا وإعلان الدولة العثمانية الحرب على روسيا.

1: الدولة العثمانية وسياسة التصعيد ضد روسيا.

2: مذبحة سينوب.

ثالثاً: بريطانيا وإعلانها الحرب على روسيا 12 مارس 1854.

رابعاً : الأعمال الحربية.

1: الجبهات القتالية.

2: سقوط سباستبول.

خامساً: اتفاقية باريس 30 مايو 1856 ونهاية حرب القرم.

1: اتفاقية باريس 30 مايو 1856.

2: نتائج حرب القرم.

سادساً: إصلاحات خط همايون 1856.

الفصل الثالث

سياسة بريطانيا تجاه الدولة العثمانية خلال حرب القرم 1853–1856.

أولاً: بريطانيا وإعلان روسيا الحرب على الدولة العثمانية.

1: بداية الحرب.

أدي فشل بعثة منشكوف الخاصة بتسوية مسألة الأماكن المقدسة عام 1853 وتحقيق امتيازات سياسية ودينية لروسيا إلى قيام الأخيرة بإعلان الحرب على الدولة العثمانية وذلك بقيامها بعبور نهر البروث واحتلال الإمارات الدانوبية في 2 يونية 1853، ولقد استهجنت حكومة بريطانيا الاعتداء الروسي باحتلال المقاطعات الدانوبية، لكن هذه الحكومة لم تفعل أي شيء جديد باستثناء ما كان من إرسال الأسطول إلى بيسكا بيه، في حين كان الاعتقاد أنه لا يمكن الاحتفاظ بالأسطول هناك خلال فصل الخريف، وأنه خلال أشهر يولية إلى سبتمبر يجب أن يكون هناك فرصة لصنع السلام أو أن يتم اتخاذ القرار اللازم بشأن الأسطول في شهر أكتوبر على أبعد تقدير مما وضع حكومة بريطانيا أمام خيارات محددة[1].

ولقد طلب كلارندون – وزير الخارجية– في 2 يونية 1853 من حكومته بأن يتحرك الأسطول أكثر مما عليه الأمر في بيسكا[2]، في حين أخذت الصحافة الأمر من وجهة نظر مختلفة، فصحيفة "التايمز" Times بقيت تتخذ موقفا معتدلاً، لكن صحيفة "مانشستر جارديان" Manchester Guardian قامت بتوضيح أهمية الدولة العثمانية التجارية لبريطانيا، كما دعت للحسم في مسألة مساعدة الأسطول الفرنسي المتواجد في منطقة "سلاميس" Salamis، في حين قالت صحيفة "الديلي نيوز" Daily News "بأن القيصر سيذهب بعيداً وأنه يمكن تجنب الحرب إذا تعاون أسطولنا مع أسطول نابليون"[3].

أما النمسا وبروسيا فقد أبديتا خيبة أملهما من القيصر، في حين بقيت بريطانيا وفرنسا وحدهما تواجهان الموقف وتتخذان الإجراءات المضادة التي تراها تتناسب ودرجة

(1) Clarendon to Westmoreland, 2 Aug. 1853, Turkey. P. II, No. 24; Drouyn to Walewsky, 1 Sep. 1853, Turkey, P. II, No. 1; Clarendon to Westmoreland. F.O., 9 July 1853, Turkey, P. II, No. 332; Temperley. England, p. 334.
(2) Herkless. "Stratford", p.509.
(3) Temperley. England, p. 335.

التصعيد الذي أحدثه القيصر في النزاع؛[1] مما دفع القيصر للفت في عضد بريطانيا من خلال عمله للتقارب من فرنسا، وذلك من خلال لقائه بـ"كاستلباجي" – السفير الفرنسي في سان بطرسبرج–، حيث ناشد القيصر من خلاله الحكومة الفرنسية بأن تستخدم نفوذها في إستانبول للاستجابة للمطالب الروسية، لكن هذا لم يغيّر من الأمر شيئاً، حيث اعتبرت بريطانيا وفرنسا أن احتلال الإمارتين هو بمثابة اعتداء صارخ على سيادة الدولة العثمانية[2].

أصبح أبردين –رئيس الوزراء البريطاني– مع تقدم الأزمة أكثر شكاً في النوايا الروسية، حيث كتب إلى كلارندون في 7 يونية: "أننا نُدفع سريعاً باتجاه الحرب، أعتقد أن الحكومة يجب أن ترى إلى أين ستذهب"[3]، أما كلارندون؛ فقد كتب إلى ستراتفورد –سفيره في إستانبول– في اليوم التالي بأنه أصبح يعتقد بقوة أن أي لجوء للقوة سوف يكون ضرورياً ضد القيصر الذي يقف الرأي العام ضده في بريطانيا[4].

ولم يكن هذا يعني التوافق الكامل في الرؤى والتصورات داخل الحكومة البريطانية، حيث كان هناك اختلاف في الأفكار بين وزير الداخلية بالمرستون وستراتفورد في الطريقة التي يجب فيها التعامل مع الدولة العثمانية وروسيا، وفي ظل هذه الاختلافات وصل الأسطول البريطاني إلى بيسكا بيه يوم 13يونيه، في حين وصل الأسطول الفرنسي في اليوم التالي[5]، وعندما طلبت روسيا منهما سحب أسطوليهما؛ أعلنتا أنهما لن يفعلا ذلك إلا في حال انسحاب روسيا من المناطق التي احتلتها[6].

وفي 16 يونية؛ قام رشيد باشا بإرسال رفض الدولة العثمانية للإنذار النهائي الذي قدمه وزير الخارجية الروسي نسلرود في 31 مايو[7]، وعلى الأثر بدأت الدولة العثمانية القيام ببعض الاستعدادات العسكرية الاحتياطية، ومن ذلك؛ أن حاكم مصر "عباس باشا"؛ قد دعا إلى إنشاء قوة عسكرية تحت إمرة السلطان، وذلك بناء على طلب الأخير من أجل

(1) Marriott. The Eastern, p. 261.
(2) Anderson. The Eastern, p. 124.
(3) Aberdeen to Clarendon, 7 June 1853, In Herkless "Stratford", p. 499.
(4) Clarendon to Stratford, 8 June 1853, In Herkless "Stratford", p. 509.
(5) Temperley. England, p. 339; Low-Sanders. The History, p. 102.
(6) Miller. The Ottoman, p. 210.
(7) Reshid to Nesselrode, Ther, 16 June 1853, Turkey, P. I, No. 298; Stratford to Clarendon, 18 June 1853, Turkey, P. I, No. 283; Temperley. England, p. 340.

الاشتراك في الحرب المتوقعة مع روسيا[1]، لذلك فقد أعد عباس باشا 12 سفينة و10 آلاف جندي[2].

ولقد كتب كلارندون في 26 يونية إلى ستراتفورد بأن يعمل على نصيحة الحكومة العثمانية بألا تقاوم العدوان الروسي بالقوة العسكرية، وذلك حتى "استنفاد كل الوسائل السلمية" التي تقوم بها القوى الأوروبية الموقعة على اتفاقية المضائق لعام 1841، والتي أصبحت الدولة العثمانية بموجبها تحت ضمانتها[3].

أما بالمرستون فقد كان له في هذا الشأن رأي آخر؛ حيث أعرب عن أمله في رسالة إلى أبردين في 4 يولية – بإرسال الأسطول البريطاني إلى مضيق البسفور بأسرع وقت ممكن، على أن يكونوا جاهزين لدخول البحر الأسود إذا ما استلزمت الضرورة ذلك لحماية الأراضي العثمانية، لكن أبردين رد عليه: بأن الإقدام على مثل هذا العمل يعد خرقاً لاتفاقية المضائق لعام 1841[4].

أما على مستوى الوضع داخل الدولة العثمانية، فقد كان الأمر يستوجب قوة نفوذ السفير البريطاني في إستانبول ستراتفورد، والذي انضم إليه "بروك" Bruck – سفير النمسا في إستانبول – وبعض السفراء الآخرين، ولقد اقترح بروك عليه أن يقوم رشيد باشا بالاحتجاج ضد روسيا لاحتلالها المقاطعات، في حين يتم إرسال سفير خاص إلى القيصر لإجراء المفاوضات معه[5]، لذلك؛ فقد نصح ستراتفورد السلطان مجدداً بعدم القيام بأي رد فعل، باعتبار أن قواته غير كافية للقتال، وأن التحالف مع بريطانيا لا يزال بعيد المنال، وذلك في محاولة منه لإجراء المزيد من المفاوضات السلمية[6].

ولقد استجابت الدولة العثمانية لذلك، فقامت بالاحتجاج دون المقاومة، واكتفوا بإرسال الرسائل إلى حكومة بريطانيا، شارحين لها موقفهم من هذا الاعتداء، مطالبين في

---

(1) F.O. 78-933, Stratford to Clarendon, 17 June 1853, No. 106, (N. L. A); F.O. 78-933, Murray to Stratford, 3 June 1853, (N. L. A).
(2) F.O. 78-933, Stratford to Clarendon, 20 June 1853, No. 116, (N. L. A).
(3) Phillips. Modern, p. 346.
(4) Ashley. The Life of Palmerston, Vol. 2, p. 27-30; Feiling. A History, p. 908; Ramm. "The. Crimean", p. 474-5.
(5) Schroeder, Paul W. "Bruck Versus Buol: The Dispute Over Austria Policy 1853-1855" the Journal of Modern History, Vol, 40, No. 2, June 1966, p. 197; Lane-Poole. The Life of Stratford, Vol. 2, p. 280-1.
(6) Herkless. "Stratford", p. 51.

الوقت نفسه حكومة بريطانيا بتوضيح موقفها من هذا الأمر[1]؛ مؤكدين رفضهم منح فرمان لروسيا بحماية الأرثوذكس داخل الدولة العثمانية[2].

وكان واضحاً لبريطانيا والدولة العثمانية أن روسيا تختلق الحجج لإعلان حربها، وأكد هذه القناعات أن وزير الخارجية الروسي نسلرود قال: "إن 50 مليون مسيحي أرثوذكسي لا يكترثون بمصير 12 مليون أرثوذكسي تحت حكم السلطان"[3]، وهذا ما كان يدركه بالمرستون تماماً، والذي قال في رسالته إلى جون رسل في 7 يوليه: أنه يحاول حث أبردين مرة أخرى على إرسال الأسطول البريطاني إلى البسفور[4]، لكن الحكومة البريطانية كانت لا تزال تعتقد أن من شأن ذلك تصعيد الموقف، كما يعد خرقاً لاتفاقية المضائق، لذلك؛ فقد رفضت الحكومة هذا الاقتراح[5].

وفي رسالة من بالمرستون إلى رسل في 12 يولية، قال بالمرستون: إن إرسال الأسطول إلى البسفور من شأنه أن يُعلم الروس أن بريطانيا أخذت موقعاً لها داخل الدولة العثمانية[6].

وكان بالمرستون يعبّر عن عقيدة سياسية تجاه الدولة العثمانية، عندما أعلن عام 1839 أن: "كل الذي نسمع عنه يومياً من انحلال الإمبراطورية التركية؛ كونها جسماً ميتاً أو جذعاً يابساً أو ما شابه ذلك، إنما هو هراء أكيد"[7]، لكن ستراتفورد لم يدعم مثل هذا الموقف لبالمرستون حين أراد أن يُبقي الأسطول راسياً في بيسكا بيه[8]، وقد يكون هذا هو ما دفع حكومة بريطانيا للتعبير عن سعادتها لأول مرة بالاستعدادات الحربية –البحرية والبرية– التي تقوم بها الدولة العثمانية[9]، في الوقت الذي وصلت فيه القوات المصرية البالغ عددها 15 ألفاً بما فيها الأسطول المصري إلى ثرابيا نهاية شهر يوليه وبداية أغسطس[10]، ولقد شاهد السلطان السلاح المصري وأُعجب بصناعته ودقته[11]، لكن هذه الإجراءات قد بعثت

(1) Lane-Poole. The Life of Stratford, Vol. 2, p. 282.
(2) Temperley, England, p. 341.
(3) Phillips. Modern, p. 344.
(4) Ashley. The Life of Palmerston, Vol. 2, p. 30-1.
(5) Temperley. England, 336-7.
(6) Ashley. The Life of Palmerston, Vol.2, p. 34.
(7) Guedalla. Palmerston, p. 42-3, 212-3; Grant-Temperley. Europe. P. 266.
(8) Temperley. England, p. 338-9.
(9) F.O. 78-966, John Green to Clarendon, 19 July 1853, No. 3, (N. L. A).
(10) F.O. 78-935, Stratford to Clarendon, 28 July 1853, No. 178, (N. L. A); Ramm. "The Crimean", p. 457.
(11) F.O. 78-938, Stratford to Clarendon, 1 Sep. 1853, No. 255, (N. L. A).

على قلق الأهالي في الدولة العثمانية من تداعيات هذا التصعيد وانعكاساته على حياتهم ومستقبلهم[1].

2: مؤتمر فينّا 24 يولية 1853.

قامت النمسا في ذلك الوقت ببذل جهودها بين روسيا والدولة العثمانية، وذلك لحل الأزمة القائمة، حيث قامت باقتراح خطط دبلوماسية لاقت دعماً من ستراتفورد[2]، ومن ذلك أن قام الكونت "بول" –وزير خارجية النمسا– بدعوة ممثلي بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا لعقد مؤتمر في فينّا، يرجى من خلاله قبول روسيا والدولة العثمانية لقراراته[3]،ولقد استجابت هذه الدول لهذه الدعوة رغم تدهور الأمور، تحدوهم الرغبة في إيجاد تسوية سلمية[4]، وبذلك انعقد المؤتمر في فينّا في 24 يوليه بمشاركة مندوبي هذه الدول[5].

ولقد رأت بريطانيا أثناء انعقاد المؤتمر تقديم النصح مجدداً للباب العالي بعدم إعلان الحرب، وإجبارها مع روسيا على التوقيع على القرارات التي ستضعها هذه الدول لتسوية النزاع بشكل رسمي[6]،ولقد وافقت الدول في النهاية بعد مناقشة العديد من الاقتراحات على بعض الحلول وهو ما عُرف بمذكرة فينّا في 28 يولية والتي تنص على:

1- اقتراح الدول على السلطان القيام بأخذ الحقوق الواردة في معاهدات "كوجك كينارجي" و"أدرنة" وفرمان عام 1852 بعين الاعتبار، وذلك فيما يتعلق بالحقوق الممنوحة للكنيسة الأرثوذكسية.
2- أن يُمنح الأرثوذكس كل الحقوق التي تتمتع بها الطوائف المسيحية الأخرى.
3- أن لا يحدث أي تغيير في الوضع القائم بشأن رعايا الدولة العثمانية المسيحيين دون الاتفاق مع حكومتي روسيا وفرنسا[7].

---

(1) F.O. 78-966, John Green to Clarendon, Alex., 3 Aug. 1853, No. 5, (N. L. A).
(2) Lane-Poole. The Life of Stratford, Vol. 2, p. 280-1.
(3) Clarendon to Westmoreland, 14 June 1853. Turkey, P. I, No. 252; Westmoreland to Clarendon, Vienna. 21 June 1853. Turkey, P. I, No. 292; Westmoreland to Clarendon, Vienna, 30 June 1853. Turkey. P. I. No. 310; Clarendon to Stratford. 9 July 1853, Turkey, P. I, No. 328.
(4) Vulliamy. Crimea, p. 58-9.
(5) Vulliamy. Crimea, p. 58-9; Marriott. England, p. 222.
(6) Vulliamy. Crimea, p. 59.
(7) Phillips. Modern, p. 374; Shaw-Shaw.History, Vol. 2, p. 138; Anderson. The Eastern, p. 126.

كما طالبت القوى الأربع الموقعة على مسودة مذكرة فينّا بانسحاب روسيا الفوري إلى ما رواء نهر الدانوب، أما الكونت بول الذي يرأس مؤتمر فينّا فقد قام برفض التحذيرات الروسية في 1 أغسطس مؤكداً أن الدول الأربع ترفض هذا الإنذار وفي الوقت نفسه حث السلطان على قبول مذكرة فينّا[1] التي تمخضت عن المؤتمر، والتي تم إرسالها إلى سان بطرسبرج لدراستها[2]، وعندما وصلت المذكرة سان بطرسبرج في 3 أغسطس؛ كان القيصر جاهزاً لقبولها بشكل فوري[3]، لذلك فقد وافقت عليها الحكومة الروسية بعد يومين 5 أغسطس[4]، كما أبدت فرنسا قبولها المبدئي لها[5]، حتى أن أبردين قال: "أعتقد أن المسألة تمت تسويتها"[6].

بدا واضحاً للعيان أن هذه الأزمة سوف تنتهي سريعاً، لكن سرعان ما تلاشى هذا الأمل[7]، عندما أعلنت الحكومة العثمانية عن اعتقادها بأن "قرارات المؤتمر صيغت بشكل مبهم وغامض بحيث يسهل معه تأويل روسيا لها"[8]، في الوقت الذي كان فيه رشيد باشا ساخطاً لأن الحكومات الأوروبية أخذت على نفسها السير في مناقشة المسألة دون معرفة رأي الطرف الأهم والأكثر تأثيراً في المسألة وهي الدولة العثمانية[9]، لذلك؛ فإن الباب العالي رفض قبول تسوية لم يشارك فيها، كما كان لديه أسباب تدعوه للاستياء بسبب إرسال المذكرة إلى سان بطرسبرج قبل إستانبول مع أنها يجب أن تُرسل من قبل الباب العالي إلى روسيا، ورغم ذلك فقد أبدى الباب العالي استعداده لتقديم التنازلات[10].

ولقد قام المجلس العثماني بالانعقاد في 14 أغسطس وذلك لمناقشة هذه القرارات والرد عيها، لكن النتيجة كانت رفض المذكرة، ورغم ذلك عُقد المجلس مجدداً في 17 أغسطس حيث طالبوا بتعديل اتفاقية فينّا، ثم عقد المجلس مجدداً في 20 أغسطس حيث

---

(1) كانت النمسا تهدف من وراء دعوتها واستضافتها مؤتمر فينا هو تأكيد موقع النمسا كدولة أوروبية عظمى وللتأكد من عدم المساس بمصالحها في الدولة العثمانية وخصوصاً في البوسنة والهرسك.
Temperley. England, p. 434; Phillips.Modern, p. 350-2; Schroeder "Bruck", p. 193-216
(2) Westmoreland to Clarendon, 29 July 1853, Turkey, P. II, No. 40.
(3) Nesselrode to Meyendroff, 6 Aug. 1853; Nesselrode to Brunnow, 6 Aug. 1853, Turkey, P. II, No. 56.
(4) Shaw-Shaw.History, Vol. 2, p. 138; Anderson. The Eastern, p. 126.
(5) Vulliamy. Crimea, p. 59.
(6) The Cambridge History of British Foreign Policy, Vol. 2, p. 367.
(7) Temperley. England, p. 343.
(8) المحامي. تاريخ، ص497.
(9) Herkless "Stratford", p. 514.
(10) Temperley-Penson. Foundations, p. 145; Anderson. The Great powers, p. 78.

قاموا بوضع هذه التعديلات[1]، وفي نهاية الأمر أعلن الباب العالي عدم استطاعته قبول المذكرة قبل إدخال ثلاثة تعديلات[2]، بحيث يصبح واضحاً أن الامتيازات الخاصة بالأرثوذكس داخل الدولة العثمانية ستكون نابعة وصادرة تماماً عن إرادة السلطان وليس نتيجة للمعاهدات مع روسيا[3].

وقام رشيد باشا على الأثر بإرسال مذكرة إلى ممثلي هذه القوى، يخبرهم بشأن التعديلات العثمانية المطلوبة[4]، في حين قامت بروسيا والنمسا بحث القيصر على قبول هذه التعديلات، لكن القيصر نيقولا رفض تلك التعديلات أو أي تعديل آخر على المذكرة الأصلية[5]، والتي كان بإمكانه تأويلها حسب ما يناسب أهدافه[6].

وكان أغلب الوزراء داخل الدولة العثمانية يرجعون للتشاور مع ستراتفورد، لذلك فقد أُتهم الأخير بتحريضهم ضد روسيا، ويُعتقد بأن الدولة العثمانية قد بنت رفضها بناء على مواقف ستراتفورد بينما كان لحكومة لندن موقف آخر[7]، الأمر الذي دفع أبردين للكتابة إلى كلارندون في 19 أغسطس قائلا: "أنا أخشى من مقاصد ستراتفورد التي قد تجلب لنا بعض المشاكل[8].

ولقد قام نسلرود في ذلك الوقت بإقحام عبارات قوية لم يكن لها وجود في النص الأصلي لمذكرة فينّا[9]، حيث أعطى فيها لروسيا حق التفوق الكامل على القوى الأخرى في استنابول، ورغم زعم روسيا بأن تفسيرها هذا يعتمد أساساً على المادة السابعة من معاهدة "كوجك كينارجي"، إلا أنه كان يتعارض مع تصورات وتوجهات الدول الأربع المشاركة في مؤتمر فينّا، لذلك فقد رفضته هذه الدول وعلى رأسها بريطانيا، التي وصف فيها وزير الخارجية هذا التفسير بأنه "عنيف"[10].

---

(1) Lane-Poole. The Life of Stratford, Vol. 2, p. 291-3; Anderson. The Great Powers, p. 78.
(2) Mange. The Near Eastern, p. 31-2; Turkey, P. II, أنظر عن المذكرة العثمانية المعدلة في No. 71-72
(3) Anderson. The Great Powers, p. 78; Temperley-Penson. Foundations, p. 145.
(4) Stratford to Clarendon, 20 Aug. 1853, Turkey, P. II. No. 69. Enclosure, 19 Aug. 1853, Turkey, P.II, No. 71; Stratford to Clarendon, 18 Aug.1853, Turkey, P. II, No. 73.
(5) Phillips. Modern, p. 347; Lane-Poole. The Life of Stratford, Vol. 2, p. 294.
(6) Nesselrode to Meyendroff , 7 Sep. 1853, Turkey. P. II, No. 93.
(7) Aberdeen to Clarendon, 7 June 1853, In Herkless. "Stratford", p. 499.
(8) Herkless. "Stratford", p. 499.
(9) Temperley. England, p. 349.
(10) Temperley-Penson. Foundations, p. 145.

ولقد أيدت بريطانيا وفرنسا الموقف العثماني الرافض لمذكرة فينّا رغم ما أثاره ذلك من ردود أفعال في القارة الأوروبية[(1)].

شككت فرنسا في نوايا ستراتفورد وتوجهاته بشأن الأزمة، وعبر دي لاكور سفيرها في إستانبول عن رأيه المتمثل بأن ستراتفورد يستخدم "لغة عنيفة" Violent Language من أجل عدم الموافقة على مذكرة فينّا[(2)]، أما "ثوفنيل" Thouvenel – وزير خارجية فرنسا– فقد أطلع "كولي" Cowley – السفير البريطاني في باريس– على رسالة "دي لاكور" والتي تتحدث في مضمونها عن: "سلوك غير مألوف" Strange Conduct يقوم به ستراتفورد في موقفه من الأتراك، حيث يحثهم على قبول مذكرة فينّا من جهة ويحرضهم ضدها من جهة أخرى، وأنه يستخدم لغة رسمية حيناً ولغة خاصة أحياناً أخرى – أي أن السفير البريطاني قد لعب دوراً مزدوجاً–[(3)]، وقد يكون هذا سبباً لاتهام حكومته له بأنه متحيز بشأن الأوضاع في استنابول، ودعمه للدولة العثمانية في رفض مذكرة فينّا والمطالب الروسية[(4)].

أما كلارندون فقد وصلته الأنباء عن رفض الأتراك مذكرة فينّا في 25 أغسطس، فقال: "إن هذه الأخبار قد عززت وحققت مخاوفه من أن تسوية المشكلة سوف تكون تركية أكثر منها روسية"[(5)]، وظل كلارندون على وفاق تام مع لورد أبردين – الذي لم يكن راغباً في التصعيد – على قاعدة ضرورة اتخاذ خطوات جديدة في اتجاه الطلب من الأسطول التوجه إلى الدردنيل دون انتظار قرار ستراتفورد؛ الذي كان حتى ذلك الوقت متردداً في هذه المسألة[(6)]، خصوصاً وأن مشاعر الرأي العام في بريطانيا كانت تلتهب بشدة بسبب الأخبار المتواترة عن تقدم الروس في الأراضي العثمانية، الأمر الذي فُسر على أن هذا موجه بقوة ضد أبردين وهدوئه في التصرف حيال المشكلة[(7)].

رفضت حكومة روسيا في 7 سبتمبر من جديد التعديلات العثمانية على مذكرة فينّا وأعادت مرة أخرى تأويل هذه المذكرة باعتبارها أعطت لروسيا حق التدخل في الدولة

---

(1) Cowley to Clarendon, 30 Aug. 1853, Turkey, P. II, No. 76; Clarendon to Seymour, 1 Sep. 1853, Turkey, P. II, No. 78; Cowley to Clarendon, 2 Sep. 1853, Turkey, P. II, No. 80; Clarendon to Stratford, 10 Sep. 1853, Turkey, P. II, No. 88.
(2) Clarendon to Russell, 25 Aug. 1853, In Herkless. "Stratford", p. 500.
(3) Cowley to Clarendon, 29 Aug. 1853, In Herkless. "Stratford", p. 499-500.
(4) Clarendon to Russell, 25 Aug. 1853; Cowley to Clarendon, 29 Aug. 1853, In Mange. The Near Eastern, p. 32.
(5) Clarendon to Russell, 25 Aug. 1853, In Herkless. "Stratford", p. 500.
(6) Lane-Poole. The life of Stratford, Vol. 2, p. 307-8.
(7) Ramm. "The Crimean", p. 475.

العثمانية لصالح الأرثوذكس[1]، وكان الاعتقاد السائد لدى حكومة بريطانيا: أنه يمكن إلزام العثمانيين على قبول المذكرة، حتى وصل بها الأمر إلى التفكير في استدعاء سفيرها من استنابول في حال فشله، لكن وبعد تسلم وزير خارجيتها النسخة الأصلية من التفسير الروسي لمذكرة فينّا؛ تراجعت بريطانيا عن موقفها كله، بل وأعلنت تخليها عن مذكرة فينّا في 17 سبتمبر[2]، وبالتالي توقف ضغطها على الباب العالي[3]، خصوصاً وأنه لاح في الأفق خطر قيام تمرد على السلطان داخل استنابول في ظل تصاعد الشعور المعادي لروسيا ومطالبها من قبل الرأي العام[4].

أما بالمرستون فقد وصف المسألة في 21 سبتمبر بين روسيا والدولة العثمانية بأنها "غير مرضية"، مؤكداً أن روسيا دولة ليس لها مواثيق، معرباً في الوقت نفسه عن أمله بأن تبدي بريطانيا صداقتها لروسيا إذا ما رغبت في إيجاد حلول للمسألة، لأن ذلك سيكون لمصلحة الدولتين ولمصلحة أوروبا عامة[5]، إلا أن هذا الموقف لم يمنع بالمرستون من الدخول في علاقات صداقة مبكرة مع نابليون الثالث، والذي كان بدوره كان يبدي تفهماً لبالمرستون وأفكاره[6]،في حين قام "ولوسكي" Walewski – السفير الفرنسي في لندن– باطلاع كلارندون وأبردين في22 سبتمبر عن بوادر ثورة في إستانبول، وعبر ولوسكي عن رأيه الخاص بضرورة إبحار الأسطول إلى إستانبول باعتبار ذلك "ضرورة لا غنى عنها"[7] Necessary Indispensably.

أصبح صراع أبردين من أجل السلام قد بدأ يذهب بعيداً، بعد تصاعد شعور الرغبة بالحرب في بريطانيا؛ مما اضطره للإعلان عن أنه لا يوجد لديه الوقت الكافي لمعارضة مرور أسطولي بريطانيا وفرنسا في المضائق لحماية السلطان من أي تصعيد ممكن من قبل الشعب الذي يُخشى قيامه بالثورة، لكن أبردين في الواقع كان يتمهل ما لم تقتحم روسيا المضائق، كما أنه لا يرغب في فعل شئ يزعج الموقف العسكري آنذاك، لاعتقاده بأن الدولة

(1) Anderson. The Eastern, p. 126.
(2) Temperley-Penson. Foundations, p. 145; Temperley. England, p. 353.
(3) Temperley. England, p. 353; Simpson, F.A. Louis Napoleon and Recovery of France 1848-1856 (London: Longmans, Green, 1923), p. 236.
(4) Temperley. England, p. 349-51.
(5) Ashley. The Life of Palmerston, Vol. 2, p. 36-9.
(6) Kaylan, Aziz. Kirim Savaşi (Istanbul: Milliyet Yayinlari, 1975), s. 51.
(7) Herkless "Stratford", p. 502.

العثمانية لن تعمر طويلاً، وبما أن المسألة ذاتها بين مد وجزر؛ فإن بريطانيا وروسيا قد تتوصلان إلى بعض التفاهمات مثل تقسيم الدولة العثمانية[1].

وفي ذلك الوقت أوصى نابليون الثالث بتحريك أسطوله إلى إستانبول بذريعة حماية الأجانب[2]، ولمّا كان كلارندون أكثر جدية من أبردين في هذه المسألة؛ فقد اتخذ نفس التوجه وأرسل بتعليماته بشأن إرسال الأسطول من بيسكا بيه إلى إستانبول، وأرسل بذلك الأمر إلى ممثلي بريطانيا وفرنسا في إستانبول[3]، وكان الهدف المعلن لتبرير ذلك هو التذرع بحماية الأوروبيين والأجانب، وعند الضرورة حماية السلطان دون الادعاء بأن هذا الموقف هو عمل عدائي ضد روسيا[4].

ولقد كتب أبردين في 23 سبتمبر يبرر طلب إرسال الأسطول إلى إستانبول والذي اعتبره بسبب الردود العنيفة والتأويلات الروسية بشأن مذكرة فينّا[5]، في حين كانت حمى الحرب في إستانبول تبلغ أوجها، حيث طالب الرأي العام بإعلان الحرب على روسيا، وهو ما لمسه ستراتفورد عندما كان يخبر حكومته منذ منتصف شهر سبتمبر: بأن الوزراء في الباب العالي يُعِدون أنفسهم لإعلان الحرب، ولأن السلطان لا يستطيع تجاهل ثورة الرأي العام، فقد اضطر في 23 سبتمبر للإدلاء بأقوال مؤيدة للحرب[6].

3: مشاريع إحياء العملية السلمية.

اتفقت روسيا والنمسا في 24 سبتمبر على إحياء مذكرة فينّا مرة أخرى، وتقديمها إلى الباب العالي مصحوبة بإعلان روسي مكتوب يؤكد عدم رغبة روسيا بالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية[7]، ولهذا الغرض فقد وصل القيصر إلى "أولمتز" Olmutz في بوهيميا Bohemia حيث اجتمع مع رئيس الوزراء النمساوي فرانسيس جوزيف Francis Joseph لحل المشكلة المتعلقة بالدولة العثمانية، ومسألة استدعاء الأسطول البريطاني

---

(1) Phillips. Modern, p. 346-8.
(2) Clarendon to Cowley, 23 Sep. 1853, Turkey, P. II. No. 108.
(3) Loc.Cit; Clarendon to Stratford, 23 Sep. 1853, Turkey, P. II, No. 109; Cowley to Clarendon, 26 Sep. 1853, Turkey, P. II. No.112; Temperley. England, p. 354; Herkless, "Stratford", p. 503.
(4) Clarendon to Cowley, 23 Sep. 1853, Turkey, P. II. No. 108.
(5) Aberdeen to Clarendon, 23 Sep. 1853; Clarendon MSS, In Herkless "Stratford", p. 503; Oakes, Sir Augustus- Mowat, R.B. the Great European Treaties of Nineteenth Century (Oxford: At the Clarendon Press, 1921), p. 162-3.
(6) Temperley. England, p. 359; Oakes-Mowat. The Great, p. 162.
(7) Anderson. The Eastern, 127-8.

والفرنسي، لكن القيصر لم يكن حكيماً بالقدر الكافي عندما تحدث عن "تحطيم الدولة العثمانية"[1].

وأمام عدم ميل الملكة فيكتوريا للحرب تماماً؛ فقد عمل القيصر على استمالتها، حيث أرسل إليها يُعرب عن دهشته من إمكانية مشاركة بريطانيا مع الدولة العثمانية في أي حرب متوقعة، لكن الملكة التي عبرت عن اعتقادها بعدم وجود "خلاف جوهري" بين البلدين، لم تستطع أن تُقِر أو توافق على تأويل القيصر لمعاهدة كوجك كينارجي، وعلى احتلال الإمارتين الدانوبيتين، وهكذا أُغلقت الأبواب في وجه القيصر من كل اتجاه[2]، وفي 25 سبتمبر أعربت الملكة في رسالتها إلى أبردين أنها ستكون مبتهجة لأن الأسطول في طريقه إلى إستانبول[3].

كان المجلس الأعلى العثماني في حالة انعقاد مستمرة، وقد نتج عن ذلك قيام رجال الدين في 26 سبتمبر بالمطالبة بإعلان "الجهاد"، الأمر الذي يتطلب فتوى من "شيخ الإسلام" كأمر ديني ووطني، وهذا ما أعطى الصراع طابعاً دينياً[4]، ولقد قام شيخ الإسلام بإصدار فتواه في هذا الشأن؛ مما دفع ستراتفورد للقيام بجهود حثيثة لدى السلطان والحكومة من أجل إبطال مفعول وتأثير هذه الفتوى، وذلك في محالة منه لاحتواء الموقف[5].

قام جون رسل في 30 سبتمبر بتقديم مذكرة إلى حكومته لمناقشة إرسال الأسطول، واتفقوا على الانتظار لرؤية فيما إذا قبل القيصر التعديلات العثمانية على مذكرة فينّا، والتي كان يتم إحياؤها بين الفينة والأخرى[6]، وفي اليوم نفسه أرسل كلارندون برسالة إلى هاملتون سيمور تضمنت عرضاً لتطورات الأزمة، وتشهيراً بالمحاولات الروسية لفرض الحماية على الأرثوذكس داخل الدولة العثمانية، ومن ثم أظهر تحرك الأسطول البريطاني على اعتبار أنه يدافع عن الدولة العثمانية من العدوان الروسي، مؤكداً أنه من حق الدولة العثمانية رفض المقترحات الروسية، واختتم كلارندون رسالته بأن بلاده أُجبرت على الاعتراف بعدم إمكان تحقيق كل المطالب الروسية، وبالتالي فيجب التماس العذر للباب العالي في شكوكه

---

(1) Temperley. England, p. 354-5.
(2) Vulliamy. Crimea, p. 61.
(3) Queen Victoria to Aberdeen, 25 Sep.1853, In Benson-Esher. The Letters, Vol.2, p. 550.
(4) Temperley. England, p. 360-1.
(5) Ibid, p. 361.
(6) Herkless. "Stratford", p. 502.

ومخاوفه، وأنه من الضروري الإسراع لمساندته حتى لا تكون الخلافات بين الدولتين في المستقبل مصدراً للقلق في أوروبا، وحتى لا يتم تعريض السلم الأوروبي العام لخطر كبير[1].

بدأ السفير البريطاني في إستانبول ستراتفورد يعتقد أنه من الضروري مواجهة روسيا عسكرياً بشكل ما وذلك لإجبارها على التنازل عن ادعاءاتها، لكنه كان يرى ضرورة انتظار مساعي المفاوضات الهادفة لتحقيق السلام، ومنها المحاولات النمساوية في أولمتز[2]، والتي تمخض عنها التوصل لمذكرة بين القيصر وفرانس جوزيف عرفت باسم "مذكرة أولمتز" ، والتي رُفِضت فيما بعد من قبل كلارندون وبعض أعضاء الحكومة بشكل قطعي، لكن كان يجب أولاً انعقاد مجلس الوزراء لتأكيد هذا الرفض[3].

أما بالمرستون فلم يكن يشعر بالعداء للنمسا[4]، لكنه كان يرتاب منها بشكل كبير، لاعتقاده بأن القيصر الروسي نيقولا كان سيقترح عليها تقسيم الدولة العثمانية [5]، وفي الوقت نفسه؛ كان ستراتفورد لا يزال يقوم بنصيحة الأتراك للتراجع عن قرار الحرب، في محاولة منه لتجديد المفاوضات، وحل الخلافات من خلالها[6]، وفي 4 أكتوبر استقبل ستراتفورد طلب كلارندون الموجه إليه بتاريخ 23 سبتمبر والخاص باستدعاء الأسطول من مدخل الدردنيل إلى إستانبول، مما جعل ستراتفورد يشعر بأن لديه قدراً قليلاً من حرية التصرف والاختيار التي أعطيت له بشأن هذه المسألة، في حين أصبحت الرغبة بإرسال الأسطول إلى استنابول تحظى بإجماع كامل في بريطانيا[7]، وعلى كل حال فقد تم أخيراً استدعاء الأسطول، مما اعتُبر مؤشراً من قبل الباب العالي للشروع عملياً في الاستعداد واتخاذ الإجراءات اللازمة لخوض الحرب[8]، في حين كان الشعور الوطني داخل الدولة العثمانية قد بلغ ذروته، في وقت صادف ذلك شهر رمضان مما زاد من المشاعر الدينية ضد روسيا[9].

---

(1) F.O. 195-402, Clarendon to Seymour, 30 Sep. 1853, No. 222, In Temperley-Penson. Foundations, p. 146-152; Herkless. "Stratford", p. 503.
(2) Ketelbey. A History, p. 205.
(3) Temperley. England, p. 356-7; Lane-Poole. The Life of Stratford, Vol. 2, p. 316.
(4) Low-Sanders. The History, p. 84.
(5) Russell to Clarendon, 4 Oct. 1853, Clarendon Mss in Herkless. "Stratford", p. 518.
(6) F.O. 78-939, Stratford to Clarendon, 4 Oct. 1853, In Herkless. "Stratford", p. 520.
(7) Temperley. England, p. 356-7; Herkless. "Stratford", 517.
(8) Stratford to Clarendon, 25 Sep. 1853, Turkey, P. II, No. 120; Stratford to Clarendon, 26 Sep. 1853, Turkey, P. II, No. 123; Clarendon to Stratford, 8 Oct. 1853, Turkey, p. II. No. 133.
(9) Temperley. England, p. 341.

كانت كل الدلائل تشير إلى أن الأمور في الدولة العثمانية تتجه نحو التصعيد، وهناك من يرى أن السلطان تم تشجيعه من قبل ستراتفورد، لاعتقاده بأن بريطانيا وفرنسا سوف تعملان في وقت ما على إعلان الحرب على روسيا[1]، وكتب أبردين في 2 أكتوبر لممثل النمسا بأن الرأي العام في بريطانيا لن يسمح لحكومته أيضاً بالتخلي عن الدولة العثمانية، والتي يقع على عاتقها واجب منع خرابها وتدميرها[2].

ثانياً: بريطانيا وإعلان الدولة العثمانية الحرب على روسيا.

1: الدولة العثمانية وسياسة التصعيد ضد روسيا.

قامت الدولة العثمانية في بداية أكتوبر عام 1853 بالطلب من روسيا الانسحاب بجيوشها من الإمارتين خلال أيام، وإلا؛ فإنها ستكون مضطرة لإعلان الحرب ضدها[3]، لكن هيجان الشارع العثماني وموافقة المجلس الأعلى على الحرب وصدور فتوى شيخ الإسلام، أجبرت السلطان على إعلان الحرب رسمياً في 4 أكتوبر على روسيا[4]، وعندها كتب كلارندون إلى زوجته: "إن الأشياء أصبحت أسوأ وأسوأ"[5]، كما جعلت أبردين يقول في 7 أكتوبر: إن بريطانيا مستعدة لمبدأ الدفاع في الشرق، وأن الأسطول البريطاني ربما يكون جاهزاً في إستانبول فيما إذا حاول الروس دخولها، أو قاموا بأي هجوم ضد المناطق العثمانية على البحر الأسود، وفي هذه الحالة؛ فإن الأسطول سوف يدخل البحر الأسود للدفاع عن الأراضي العثمانية[6]، لذلك فقد اجتمع مجلس الوزراء البريطاني رسمياً في 8 أكتوبر بعد تأخير لمدة 6 أسابيع، وبدأ المجلس أعماله برفض أبردين المطلق لمقترحات

---

(1) Spector, Ivar. An Introduction to Russia History and Culture (New York: D. Van Nostrand, 1949), p. 127.
(2) Temperley. England, p. 357.
(3) F.O. 78-940, Stratford to Clarendon, Ther. 29 Oct. 1853, Ext. (N. L. A); The Cambridge Modern History, 1909, Vol. XI, p. 314-5.
(4) Temperley. England, p. 361; Shannon, Richard. Gladstone (Chapel Hill: University of North Carolina, 1984), Vol. 1, p. 272; Turkish Declaration of War Against Russia, 4 Oct. 1853, In Hertslet. The Map, Vol. 2, No. 234, p.1171-6.
(5) Clarendon to Lady Clarendon, 3 Oct. 1853, In Herkless. "Stratford", p. 518.
(6) Aberdeen to Queen Victoria, London, 7 Oct 1853, In Benson-Esher. The Letters, Vol. 2, p. 551.

مذكرة أولمتز، ثم اتخذ المجلس قراراً ثابتاً بالطلب من ستراتفورد إرسال الأسطول إلى إستانبول مباشرة[1].

قام رشيد باشا في 8 أكتوبر بالطلب شخصياً من السلطان أن تدخل الأساطيل البريطانية والفرنسية الدردنيل[2]، في الوقت نفسه الذي أوصى فيه "سيدني هربرت" Sidney Herbert – من الأسطول البريطاني– بضرورة امتلاك بريطانيا قواتٍ لها في البسفور، التي تعتبر "مفتاح البحر المتوسط" بحيث يمكن لبريطانيا عند الضرورة منع تهديد مصالحها في الدولة العثمانية بالقوة العسكرية[3]، لكن ستراتفورد كان لا يزال متردداً في ذلك كي لا يُفهم الأمر بأنه خرق لاتفاقية المضائق عام 1841، لكن الأمور اختلفت عندما زاد خطر روسيا، وما قد تفعله فجأة تجاه الدولة العثمانية، مما حذا بالدولة العثماينة ممثلة بالسلطان إلى طلب حضور الأسطول رسمياً والذي كان يعني الدخول في حرب ضد روسيا[4].

ولقد خاطب كلارندون ستراتفورد بشكل شخصي معبراً عن أن "الحكومة" ستكون سعيدة عندما يكون الأسطول في إستانبول، وأن هذا العمل هو لمساعدة الأتراك ضد أي عدوان افتراضي ضد الدولة العثماينة[5]، أما الملكة فقد عبرت في 11 أكتوبر عن موقفها الخاص بضرورة الدفاع عن الأراضي العثمانية والمناداة باستقلال وتكامل أراضي الدولة العثمانية[6]، مما دفع ستراتفورد إلى قبول مبدأ استدعاء الأسطول أخيراًَ في 15 أكتوبر، وفي 21–22 أكتوبر دخلت سفينتان من الأسطول البريطاني وسفينتان من الأسطول الفرنسي إلى الدردنيل تحت ذريعة حماية السلطان وأرواح الأجانب من بوادر ثورة قد تنشب هناك[7]، ولا يُفهم في واقع الأمر سبب إذعان الحكومة البريطانية لموقف ستراتفورد هذا من مسألة استدعاء الأسطول، وهو مجرد سفير يَتَلَقّى أوامره أولاً وأخيراً من قِبَل وزارة الخارجية.

---

(1) Temperley. England, p. 356-7.
(2) Ibid, p. 362-3.
(3) Ibid, p. 358.
(4) Lane-Poole. The life of Stratford, Vol. 2, p. 308-9.
(5) Temperley. England, p. 357.
(6) Queen Victoria to Clarendon, 11 Oct. 1853, In Benson-Esher. The letters, Vol. 2, p. 554-5.
(7) Lane-Poole. The Life of Stratford, Vol. 2, p. 308-9; Temperley. England, p. 354; Anderson, The Eastern, p. 126; Albrecht-Carrie. A Diplomatic, p. 89.
يذكر "أشلي" أن دخول الأساطيل الدردنيل كان في 14أكتوبر، أما "موات" فيذكر أنها دخلت يوم 25 أكتوبر
Ashley. The life of Palmerston, Vol. 2, p. 41; Mowat, R.B. A History of European Diplomacy 1815-1914 (London: Edward Arnold & Co., 1933), p. 101.

ويمكن إرجاع هذا الأمر إلى سببين هما:

1 – قوة نفوذ وتأثير ستراتفورد ليس فقط داخل الدولة العثمانية، بل وعلى وزارة الخارجية والحكومة البريطانية بشكل عام.

2 – أن ستراتفورد قد أُعطِى تفويضياً كاملاً بحق استدعاء الأسطول دون غيره، وإعادة الأمور في النهاية إلى تقييمه الشخصي للأوضاع من خلال رؤيته للأحداث.

وبعد استدعاء الأسطول كتب ستراتفورد: إن السلطان أرسل مساعده إلى السفارة البريطانية وأبلغ شكره إلى ملكة بريطانيا على الظهور المرتقب للأساطيل البريطانية والفرنسية في إستانبول خلال فترة قصيرة، وأن هذا يدل على دعم بريطانيا وفرنسا له مما يسبب تراجع روسيا عن أفكارها تجاه الدولة العثمانية[1]، ولم يكن هناك حتى ذلك الوقت أي اتفاقيات للدفاع أو التحالف بين بريطانيا والدولة العثمانية، في حين كان الشعب داخل الدولة العثمانية يعتقد بأن هذه القوات البحرية إنما هي قوات مستأجرة من قبل السلطان للدفاع عن الدولة العثمانية[2].

رفض القيصر دخول الأساطيل الدردنيل من قبل بريطانيا وفرنسا، أما النمسا وبروسيا فبالرغم من أنهما شاركتا في اتفاقية المضائق لعام 1841؛ إلا أنه لم يكن لهما مشاكل بخصوصها، ولهذا التزموا الصمت[3].في حين بلغت الأزمة ذروتها في لندن في الأسبوع الثالث من شهر أكتوبر، حيث كان لا يزال هناك خلاف ونزاع بين أعضاء مجلس الوزراء في الخطوات التي يجب اتخاذها في هذه الحرب للحفاظ على المصالح البريطانية، فبالمرستون يرغب في قيام بريطانيا بما يتوجب عليها القيام به تجاه مصالحها في الدولة العثمانية، في حين كان أبردين لا يزال يقترح خطة للسلام في محاولة منه لإدخال ومشاركة أكبر عدد ممكن من الدول الأوروبية في حل المشكلة[4].

لم يكن دخول الأساطيل الدردنيل يعني انتهاء مفاوضات السلام الجارية بين روسيا وكلاً من الدولة العثمانية وأوروبا، ففي هذه المرحلة عمل ستراتفورد على إحياء مبادرات للسلام واتصل في سبيل ذلك بلندن وفيّنا في 21 أكتوبر حيث قدم "مذكرة وإعلان" Note

---

(1) Aksun. Osmanli, Cilt.3, s.318.
(2) Karal. Osmanli, Cilt. V, s. 243.
(3) Loc. Cit.
(4) Temperley. England, p. 366-7.

and Declaration، معتقداً أن الدولة العثمانية ستقبلها، لكن ستراتفورد في رسالته إلى كلارندون في 22 أكتوبر قال: أن رد السلطان لم يكن مثلما توقعه، رغم أنها قُبِلت من باريس ولندن[1]، وفي 24 أكتوبر قام كلارندون بتقديم مشروعه للسلام، والذي أوصله إلى إستانبول، لكن الباب العالي لم يوافق عليه أيضاً بعد أن تم رفضها من قبل المجلس الأعلى[2].

بدأت الأعمال الحربية العثمانية بواسطة هجوم قائد القوات العثمانية "عمر باشا" على الروس في منطقة "تتراخان" Tutrakhan في 23 أكتوبر، كما قامت المدفعية العثمانية بفتح نيرانها على مواقع روسية متعددة لتصبح الحرب هذه المرة معلنة رسمياً وعملياً من قبل الطرفين، بعد أن كانت من طرف واحد[3].

أما مصر وفي إطار الاستعداد للحرب فقد أرسلت في شهر أكتوبر بعض القطع البحرية لمساعدة الدولة العثماينة لتنضم إلى الأسطول العثماني المتواجد بالقرب من سينوب[4] على البحر الأسود[5]، وكان ستراتفورد يفهم في ذلك الوقت أن هناك المزيد من القوات المصرية ستنتقل إلى إستانبول في حال الحاجة إليها، وطالب بمعرفة أعدادها ومواقعها، ودرجات استعدادها[6]، وفي 1 نوفمبر وقعت العديد من المعارك البحرية بين الطرفين، كان أولها في البحر الأسود قرب باطوم[7].

أكد بالمرستون في ظل هذا التصعيد بين الطرفين أن الحل يكمن في تراجع روسيا عن عدوانها تجاه الدولة العثمانية من خلال الانسحاب من المقاطعات التي احتلتها، وعبر عن وجهة نظره لأبردين في 1 نوفمبر بأن: إعلان الحرب لا يغير من موقف بريطانيا وفرنسا في علاقتهما مع الدولة العثمانية[8]، بل وأكد أنه يجب بالضرورة مساعدة هذه الدولة

---

(1) Lane-Poole. The Life of Stratford, Vol. 2, p. 310-1.
(2) Ibid, p. 317-8.
(3) F.O. 78-940, Stratford to Clarendon, Ther. 29 Oct. 1853, No. 319, Ext. (N. L. A); Temperley. England, p. 365.
(4) مدينة حصينة شمال الأناضول بها ميناء متسع اتخذتها الدولة العثمانية مرفأً لسفنها الحربية.
(5) Anderson, R.C. Naval Wars in the Levant 1559-1853 (Princeton: Princeton University Press, 1952), p. 579.
(6) F.O. 36-352, Stratford to Consul Green at Alexandria, Ther. 8 Oct. 1853, No. 3, (N. L. A).
(7) باطوم ميناء على شاطئ البحر الأسود، وهي اليوم ضمن الأراضي الروسية - للمزيد عن هذه المعارك البحرية أنظر Anderson. Naval, p. 578-9.
(8) Ashley, the Life of Palmerston, Vol. 2, p. 44-5.

رغم الصعوبات التي تعترض المفاوضات، وأنه في حال فشل هذه المفاوضات المتعسرة، فيجب حمايتها من المخاطر بواسطة القوة العسكرية[1] .

قام ستراتفورد بتقديم اقتراح إلى رشيد باشا يتضمن توقيع مذكرة للتحالف تضمن تحرك الأسطول البريطاني في المياه العثمانية[2]، ولم يلبث ستراتفورد أن أظهر بوضوح رغبته بالحرب في بداية نوفمبر حيث أصبحت المسألة جدية، وهو ما دعا الملكة فيكتوريا إلى وضع بعض المراقبة عليه[3]، مما دفع بكلارندون للعمل على إقالته، لاعتقاده بأنه هو الذي خلق الوضع المتأزم الذي وصلت إليه الأمور، لكن كلارندون وُضِع تحت تأثير الرأي العام البريطاني، ومعارضة العديد من الوزراء داخل الحكومة وعلى رأسهم أبردين لأسباب عديدة، منها تفاقم الأوضاع[4].

أما بالمرستون الذي كان دائماً رجلاً مدنياً وودياً حتى عام 1853[5]، فقد كتب إلى ستراتفورد في 30 أكتوبر : "أنا سعيد أن أساطيلنا أبحرت إلى البسفور، سأكون مسروراً بالقدر نفسه لسماع أنها أخذت تجول بحراً إلى البحر الأسود، لرؤية أننا نستطيع الوقوف في وجه الروس"[6]، أما كلارندون فقد أراد بتحريك الأسطول إلى إستانبول القيام بعمل "معادٍ للروس"، وقَصَدَ أن يكون كذلك، لكنه لم يكن يعتبر ذلك عملاً حربياً ضدها[7].

ولقد وصلت الأساطيل إلى البسفور ورست أمام إستانبول في 15 نوفمبر، مما دفع روسيا للتعهد من جديد لبريطانيا وفرنسا بعدم القيام بأعمال عدوانية في البحر الأسود، طالما أن أسطولهما لن يدخلاه[8]، وفي اليوم نفسه وصل السفير الفرنسي الجديد "بارغواى دي

---

(1) Ibid, p. 49.
(2) Queen Victoria to Aberdeen, 5 Nov. 1853, In Benson-Esher, the Letters, Vol. 2, p. 561.
(3) Simpson. Louis, p. 237.
(4) Aberdeen to Queen Victoria, 26 Nov. 1853; Queen Victoria to Aberdeen, 27 Nov. 1853, In Benson –Esher. The Letters, Vol. 2, p. 564; Herkless. "Stratford", p.501 501.
(5) Gebert. The Crimean War (Berlin; R. Gaertners Verlagsbuchhandlung, 1903), p. 40.
(6) F.O. 352-26, Palmerston to Stratford, 30 Oct. 1853, Stratford MSS, In Herkless. "Stratford", p. 519.
(7) Herkless. "Stratford", p. 518.
(8) Marriott. The Eastern, p. 368-9.

هيلير "Baraguay d'Hilliers" إلى إستانبول، وهو رجل عسكري يحمل رتبة جنرال، وكان تعيينه في هذا المنصب يحمل في طياته نوايا غير سلمية[1].

ومهما يكن من أمر، فإنه وحتى ذلك الوقت لم يكن هناك دلائل في مجلس الوزراء البريطاني – بمن فيهم بالمرستون– على أنهم كانوا مدركين لغليان الرأي العام والشعور الوطني داخل الدولة العثمانية، وقد يكون أبردين قد ألمح إلى ذلك في السابق عندما قال: "الأتراك يساوون بريطانيا في الضرر، وأن بريطانيا ملتزمة بالدفاع عنهم إذا بدأ القتال"[2].

2: مذبحة سينوب.

قام الأسطول العثماني في 27 نوفمبر بالإبحار إلى باطوم ومنها إلى سينوب، مما دفع ستراتفورد إلى القيام بمطالبة الدولة العثمانية بالعمل على منع الأسطول من الذهاب، مطالباً إياها بإعادة النظر في هذا الأمر باعتباره عملاً خطيراً[3]، وفي 29 نوفمبر أرسل وزير الخارجية الروسي نسلرود إلى الدول العظمى عبر سفير فرنسا "كستلباجي" برسالة عبّر فيها عن استعداد بلاده للموافقة على تدخل حكومات بريطانيا وفرنسا وبروسيا والنمسا من جديد لحل المشكلة، وهو ما قبله الباب العالي[4]، في حين كانت الجيوش العثمانية تحقق انتصارات عديدة على الروس أجبرتهم على الانسحاب من العديد من المناطق، أو أوقفت تقدمهم فيها، الأمر الذي أزعج القيصر[5]، مما دفع الأسطول الروسي في 30 نوفمبر تحت قيادة "ناخيموف" Nakhimov للقيام برد فعل انتقامي في البحر الأسود ضد الأسطول العثماني، حيث قام بهجوم مباغت عليهم في سينوب[6]، الأمر الذي كانت نتيجته تدمير الأسطول العثماني بشكل تام[7]، وقتل بين 3 – 4 آلاف من الجنود العثمانيين غرقاً في المياه[8]، وأسر قائد الأسطول عثمان باشا ومعه 297 من الأسرى، معظمهم من التجار ومن ضمنهم ثلاثة من المهندسين، وخمسة من الضباط الإنجليز تم نقلهم فيما بعد إلى

(1) Temperley. England, p. 368-9.
(2) Herkless. "Stratford", p. 513.
(3) Temperley. England, p. 369.
(4) Anderson. The Eastern, p. 128.
(5) كامل، مصطفى. المسألة الشرقية (ط1، مصر: مطبعة الآداب: 1898)، ص121.
(6) F.O. 78-941, Stratford to Clarendon, Cons. 12 Dec. 1853, (N. L. A).
(7) Loc. Cit; Temperley. England, p. 371.
(8) Temperley. England, p. 371; Lane-Poole. The Life of Stratford, Vol.2, p. 319.

سباستبول [1]، كما قام الأسطول الروسي المنتصر بضرب أحياء المسلمين في سينوب، وأُحرقت آلاف البيوت، الأمر الذي تمخض عنه تخريب شديد في الأملاك، وهرب الأهالي إلى المناطق الآمنة[2]، ونظراً لعظم الكارثة فقد وصفها الإنجليز "بمذبحة سينوب" The Massacre of Sinop [3].

وكان تأثير مذبحة سينوب على القيصر سريعاً حيث كانت روسيا بحاجة إلى هذا النصر بعد اليأس والقنوط الذي لازمهم في بداية الشتاء[4]، ولقد نشر القيصر رسالة عبّر فيها عن سعادته بهذه المذبحة معبراً عن "رضاه" عما حققته قواته في هذه الموقعة "التي لا تنسى أبداً في تاريخ البحرية الروسية"[5].

ولقد أثارت هذه المذبحة في بريطانيا موجة عارمة من السخط ضد روسيا، حيث اتهم كلارندون روسيا "بالبربرية"[6]، ومن وجهة نظره: فإن بريطانيا أعطت ضمانات للسلطان بحماية أراضيه ضد الهجوم الروسي، لكنه عبّر في الوقت نفسه عن رغبته بألا تكون هناك أعمال تُفشِل تفاهمات القوى الأوروبية بشأن مؤتمر فينّا[7]، في حين اشتكى ستراتفورد إلى حكومته ظُلم الروس بهجومهم على سفن العثمانيين في سينوب[8].

كان وزير الداخلية بالمرستون حتى مذبحة سينوب لا يزال يمثل الحزب المعارض للروس داخل الحكومة، في حين كان رئيس الوزراء أبردين لا يثق بالأتراك. أما وزير المالية جلادستون فقد أنكر وتنصل من أي التزام لدعم ومساندة الدولة العثماينة[9]، في الوقت الذي أصبحت فيه المضائق العثمانية وإستانبول تحت التهديد دون أي شك[10]، لكن الحكومة على

---

(1) F.O. 78-941, Stratford to Clarendon. Cons. 12 Dec. 1853, (N. L. A).
(2) Aksun. Osmanli, Cilt.3, s. 340.
(3) F.O. 78-941, Stratford to Clarendon, Cons. 12 Dec. 1853, (N. L. A); Anderson. Naval, p.577; Marriott. England, p. 223.
(4) Temperley. England, p. 373.
(5) Loc. Cit.
(6) Herkless "Stratford", p. 517.
(7) Phillips. Modern, p. 349.
(8) Aksun. Osmanli, Cilt.3, s. 341.
(9) Benson-Esher. The Letters, Vol. 2, p. 525.
(10) Karal. Osmanli, Cilt. V, s. 242.

العموم كانت قلقة من أن يكون ما حدث مجرد خطوة في سبيل تحقيق الأماني الروسية التي طالما دأبوا عليها لجعل البحر الأسود "بحيرة روسية" Russian Lake[1]

أما الرأي العام والصحافة في بريطانيا فقد لعبا دوراً رئيسياً في هذه المرحلة، حيث أثارت مذبحة سينوب الرأي العام مجدداً، مما جعل الأمور تسير في طريق واحد يُحتم على بريطانيا دخول الحرب ضد روسيا[2]، وكان الرأي العام يعتقد أن روسيا كقوة عظمي تعامل الدولة العثمانية الضعيفة الواهنة بقسوة وفظاظة، وأن العديد منهم كان لا يزال يذكر مسألة اللاجئين الهنغاريين والبولنديين، وأن بلادهم مرت بسنوات طويلة من السلام بما يكفي لخوض الحرب، وأصبح هذا الشعور بضرورة الحرب قوياً لدى المحافظين والأحرار على السواء[3]،خصوصاً وأنهم فزعوا من التوسع الروسي في المناطق القريبة والمؤدية إلى طريق الهند[4]، عبر تقدمهم شرق القوقاز Caucasus إلى حدود أفغانستان والذي يحمل في طياته تهديداً لمصالح بريطانيا في الهند[5]، لذلك فقد كان الرأي العام وبعض الوزراء يدعون أبردين وحكومته للقيام بما يتوجب القيام به تجاه روسيا، وكانت هذه المطالب تزداد يوماً بعد يوم، وبدا واضحاً للعيان أن أبردين كان عاجزاً عن فعل ذلك بسبب عدم رغبته في التصعيد ضد روسيا[6].

أما الصحافة فقد عززت الشعور بالحرب لدى الرأي العام، حيث قامت صحيفة التايمز Times بتعزيز"روح الولع بالحرب" Warlike Spirit في الأمة البريطانية، وادعت أن السلام الذي حافظت عليه بريطانيا لمدة أربعين سنة؛ لاح الآن أنه سينتهي[7]، كما عبرت كثير من الصحف البريطانية عن مأساة سينوب فقالت صحيفة "أوفيشال جازيت" Official Gazette: أن مذبحة سينوب "مجرى مائي أذاب عذابات الشهداء الذين فازوا

(1) Marriott. England, p. 219.
(2) Temperley. England, p. 373.
(3) Hazen. Europe, p. 613; Shannon. Gladstone, Vol. I, p. 277-8.
(4) Hazen. Europe, p. 613.
(5) Bowle, John. The Unity of European History, A Political and Cultural Survey (London: Jonathan Cape, 1948), p. 289; Ketelbey. A History, p. 206.
(6) Anderson, Olive "Cabinet Government and the Crimean War", The English Historical Review, Vol. XXIX, No. 312, July 1964, p. 549-50.
(7) Mowat. A History, p. 101.

بحياة أبدية" Draining the sherbet of martyrdom they gained eternal life[1].

أما صحيفة "مورننج بوست" The Morning post، فقامت في 16 ديسمبر بوصف مذبحة سينوب بأنها "اعتداء عنيف Violent Outrage يؤدي إلى حرب فورية" Immediate War، في حين اعتبرت صحيفة "مورننج هيرالد" Herald The Morning المذبحة بأنها "عارٌ مدان يؤدي للانتقام" Adaming disgrace، أما صحيفة "جلوب" Globe فأعلنت أن روسيا "ليس لديها بواعث مألوفة من أجل راحة المجتمع الدولي"، في حين طالبت صحيفة "مورننج كرونكيل" The Morning Chronicle بهزيمة وضرب المعتدين، أما صحيفة "مانشستر جارديان" Manchester Guardian فقد عبّرت في 21 ديسمبر بأن الحرب يجب أن تكون عاجلة Precipitated[2].

وفي ظل هذه الظروف وبعد مذبحة سينوب حاول أبردين التراجع في ظل غليان الرأي العام[3]، الذي اعتبر ذلك بمثابة "خيانة وخرقاً" من روسيا لتعهداتها، وعندما قام "ديلان" Delane محرر صحيفة "التايمز" بإجراء مقابلة مع أبردين في 9 ديسمبر، قام الأخير بكيل وابل من السباب والشتائم ضد التايمز، لكنه أبدى اعتدالاً في موقفه تجاه المذبحة[4] .

وبقي الاختلاف داخل الحكومة، حيث إن أبردين وبعض مؤيديه يثقون بقوة بالقيصر نيقولا، في حين أعطي القليل من الثقة للدولة العثمانية، أما بالمرستون فلم يكن مؤمناً بالروس، مع اعتقاده بإمكانية إعادة تجديد الدولة العثمانية[5]، كما أن أبردين كان يرى أن المشكلة سوف تجد طريقها للحل مع الاستجابة إلى بعض المطالب الروسية[6]، أما بالمرستون فقد فعل كل جهوده من أجل مساعدة الدولة العثمانية، وأنه يرغب في قيام الحرب من أجلهم "مع تحمل كل المخاطر"[7] At all Hazards وذلك لصيانة تكامل الدولة

---

(1) Temperley. England, p. 371.
(2) Ibid, p. 374.
(3) Ketelbey. A History, p. 206.
(4) Temperley. England, p. 373-4.
(5) The Cambridge Modern History, Vol. XI, p. 315.
(6) Loc. Cit.
(7) Bolitho, Hector. The Reign of Queen Victoria (London: Collins, 1949), p. 130.

العثمانية Maintain the integrity of the Ottoman Empire وكنتيجة مباشرة لهذا الاختلاف، فقد كان هناك انقسام حول دخول الأسطول البريطاني إلى البحر الأسود بعد سينوب، حيث طالب بذلك العديد من الوزراء ورجال السياسة البريطانية(1)، إلا أن رجلاً مثل جون رسل لم يكن مستعداً للذهاب بعيداً جداً كما فعل بالمرستون(2).

قام الإمبراطور الفرنسي بالتهديد بأنه إذا كانت بريطانيا لا تريد القيام بعمل مشترك معها في البحر الأسود، فإنه سوف يقوم بذلك وحده أو أن يقوم بإعادة الأسطول إلى فرنسا(3)، مما دفع بكلارندون للإصرار على إرسال الأسطول البريطاني إلى البحر الأسود، الأمر الذي قرره مجلس الوزراء في 22 ديسمبر(4)، وبدا واضحاً حينها أن بريطانيا وفرنسا قد عزمتا على إلزام روسيا بإخلاء أسطولها من البحر الأسود والعودة إلى ميناء سباستبول، بعد أن بلغ عدد سفن التحالف 60 سفينة مسلحة بما فيها قطع من الأسطول العثماني، والتي أصبحت جميعاً في البحر الأسود(5).

ولقد أدت التطورات اللاحقة إلى انتصار رأي الجبهة المؤيدة للتصعيد ضد روسيا بقيادة بالمرستون على الجبهة المعتدلة بقيادة أبردين، لكن الأمور توقفت عند هذا الحد دون المزيد من الإجراءات ضد روسيا مما دفع بالمرستون بعد تقييم موقف حكومته إلى الاستقالة في 20 ديسمبر(6).

وتساءل العديد من الإنجليز عن سبب تقديم بالمرستون استقالته فجأة(7)، ويمكن القول في ذلك أن استخدام القوة العسكرية –من وجهة نظر بالمرستون– للحفاظ على الدولة العثمانية أمرٌ جديرٌ بالأهمية والملاحظة(8)، في حين كان يرى أن جهود حكومته تجاه روسيا

---

(1) Anderson. The Eastern, p. 129.
(2) The Cambridge Modern History, Vol. XI, p. 316.
(3) Morley. The Life of Gladstone, Vol. I, p.364.
(4) Temperley. England, p. 375-7.
(5) Edwin DeLeon to W.L.Marcy, Alex. Consulate General of U.S. of America in Egypt, 20 Jan. 1854, Vol. 2, No. 6, p. 20, (N. L. A)
(6) Bolitho. The Reign, p. 130; Gebert. The Crimean, p. 43; Low-Sanders. A History, p. 102-3.
يذكر تمبرلي أن تقديم بالمرستون استقالته كان في يوم 14ديسمبر. Temperley. England, p. 374.

(7) Gebert. The Crimean, 42-4.
(8) Russell, Major Frank S. Russian Wars with Turkey (London: Henry S. King, 1877), p. 303.

غير كافية[1]، في ظل معرفته المسبقة بموقف الرأي العام الذي سيزيد من دعم موقفه ضد الحكومة[2]، في حين اعتبر البعض أن سبب استقالة بالمرستون إنما كان بسبب موقفه ومعارضته للإصلاحات الداخلية[3]، إلا أن هذا السبب يُعد تبريراً للموقف أكثر منه تقريراً للواقع.

وفي اليوم التالي كتب جلادستون: "لقد انعقد مجلس الوزراء أمس، وأجد صعوبة في التقاط الأنفاس مرة أخرى، لقد أخبرت لورد أبردين: أنني أتمنى لبالمرستون العودة مجدداً من أجل المسألة الشرقية"[4]، وهذا ما فعله بالمرستون الذي سرعان ما عاد في 2 يناير وبشكل أقوى من ذي قبل[5].

وبذلك انقسمت حكومة بريطانيا مجدداً إلى أقسام مختلفة ومتباينة في الرؤى تجاه روسيا، حيث أن أبردين كان يريد "السلام بأي ثمن" Peace at any price، في حين أصبح كلارندون يتبنى موقفاً معتدلاً، وأما الاتجاه الثالث فكان يمثل سياسة بالمرستون والذين معه وهم الذين يريدون حلاً حاسماً مؤيداً للدولة العثمانية وهو بالتأكيد الذهاب إلى الحرب[6]، ودُعِم هذا الاتجاه فيما بعد بواسطة التأثير الكبير لرئيس الوزراء البريطاني السابق جون رسل[7]، لكن أبردين لم يخفِ سراً بشأن كراهيته ومقته للأتراك، وشعوره بأنه "مضطر" للقيام بواجبه نحو سياسة دعم الدولة العثمانية[8].

أما الملكة فلم تخفِ تصورها بضرورة العمل لحماية الدولة العثمانية[9]، كما عبّر جلادستون على أن الشعور العام مُجمع على "صداقته الحميمة" للدولة العثمانية، رغم ما أبداه من أسئلة عن هذه الحرب، لكنه تمنى ألا يتجاوز حدود الأدب في أن يبقى مراقباً

---

(1) Kaylan. Kirim, s. 50.
(2) Marx, Karl. The Eastern Question, A Reprint of letters Written 1853-1856, Dealing with Events of the Crimean war (New York; Augustus M. Kelley, 1969), p. 201.
(3) Benson-Esher. The Letters, Vol. 2, p. 525.
(4) Morley. The Life of Gladstone, Vol. I, p. 364.
(5) Kaylan. Kirim, s. 50; Temperley. England, p. 382; Bolitho. The Reign, p. 131.
(6) Temperley. England, p. 509-10.
(7) Morley. The Life of Gladstone, Vol. I, p. 123.
(8) Phillips. Modern, p. 341.
(9) Bolitho. The Reign, p. 132-40. للمزيد عن موقف الملكة والجدل السياسي داخل الحكومة.

للأوضاع، كما اعتبر نفسه شخص غير مهم في المفاوضات التي أجريت قبيل حرب القرم على المستوى الداخلي والخارجي[1].

أما ستراتفورد فكانت له نظرة مختلفة جداً، فهو لا يعتقد أن بريطانيا وروسيا يجب أن يدخلا صراعاً من أجل الدولة العثمانية، وأن مصالح بريطانيا سوف تكون محمية بتسوية سلمية من خلال المفاوضات بين الدولة العثمانية وروسيا[2]، لكن التطورات السياسية والحربية على الأرض كانت قد تجاوزت بكثير أي حلول سلمية[3].

ولقد قام الأسطول البريطاني والفرنسي بدخول البحر الأسود في 3 يناير1854، وذلك وسط احتجاجات روسيا وتنديدها بهذه الخطوة[4]، ومن وجهة نظر القنصل الأمريكي في مصر "إدوين دي ليون" Edwin de Lion، فإن هذه الخطوة ستؤدي إلى حرب عامة لا بد منها، الأمر الذي حذا بالنمسا وبروسيا إلى الاحتجاج ولو بشكل غير معلن تماماً[5]، وهذا ما أدركه أبردين عندما كتب إلى جلادستون: "خطوة خطوة فإن الأتراك سيسحبوننا إلى الموقف سواء كنا أكثر أو أقل إجماعاً على مساعدتهم"[6]، وهذه المساعدة بلا شك تعني دخول الحرب مما سيعمل على زيادة التوتر في العديد من المناطق مثل بلاد فارس والعراق، الأمر الذي دفع بالحاكم العام للهند إلى التعبير عن رغبته في إرسال جزء من أسطول" بمباى" Bombay إلى الخليج العربي[7].

بُذِلت العديد من الخطوات لمنع قيام الحرب، أو لإضافة المزيد من المبررات لقيامها، حين أرسل نابليون الثالث والملكة فيكتوريا عن طريق سفيريهما في سان بطرسبرج إنذاراً نهائياً للقيصر يدعوانه إلى احترام صيانة وتكامل الدولة العثمانية، والانسحاب من المناطق التي قام باحتلالها، مع ضرورة اعترافه المطلق باستقلالية السلطان في علاقاته

---

(1) Morley. The Life of Gladstone, Vol. I, p. 355-68. للمزيد عن دور جلادستون وآرائه
(2) Herkless. "Stratford', p. 519.
(3) Temperley. England, p. 380.
(4) Guedalla, Phillip (ed) The Palmerston Papers, Gladstone and Palmerston, being the Correspondence of Lord Palmerston With Mr. Gladstone 1851-1865 (London: Victor Collancz, 1928), p. 808; Temperley. England, p. 381; Phillipson-Buxton. The Question, p. 86-7; Mowat. A History, p. 102.
(5) Edwin DeLeon to W.L. Marcy, Alex. 20 Jan. 1854, Vol. 2, No. 6, p. 19, (N. L. A)
(6) Low-Sanders. The History, p. 102; Ketelbey. A History, p. 205.
(7) Edwin DeLeon to W.L. Marcy, Alex. 20 Jan. 1854, Vol. 2, No. 6, p.19, (N. L. A)

برعاياه المسيحيين، وذلك مقابل انسحاب أساطيل بريطانيا وفرنسا من البحر الأسود[1]في حين كتب أبردين في 9 يناير عام 1854 يعلن رغبته في مناقشة موضوع دخول الحرب في مجلس العموم فقال: "أريد تحقيق القانون وحل المسألة في البرلمان. لقد تكلمت في المشكلة مع لورد جون رسل، وهو قال لي: "أنه مستعد لأن يناقش ذلك في مجلس العموم"[2].

أما سيمور؛ فقد كان يعتقد أن روسيا تتلاعب بالوقت وأنها غير راغبة في إنهاء هذه الحالة من الحرب، وخصوصاً أن نسلرود لم يقدم أي إجابات عن التساؤلات والعروض البريطانية من أجل تحقيق السلام، لذلك؛ فقد وجه سيمور في 10 يناير كلاماً حازماً إلى نسلرود الذي كان يعتقد أن بريطانيا وفرنسا ستعملان في نهاية المطاف لا محالة على إعلان الحرب ضد روسيا[3].

ولقد استمرت الاستعدادات العسكرية من خلال اشتراك بعض الضباط الإنجليز والفرنسيين مع الضباط العثمانيين لتقوية حصون مضيق البسفور وعمل الاختبارات اللازمة لفحص مدى قوتها، كما تم وضع خطة للدفاع عن إستانبول فيما لو تعرضت لهجوم عليها، وقاموا بتحديد أفضل الأماكن التي يجب على السفن العثمانية والمصرية الرسو بها في البحر الأسود[4]

وفي الأسبوع الأول من شهر فبراير قام سفيرا روسيا في كلاً من باريس ولندن بطلب جوازات سفرهما وذلك دلالة على قطع العلاقات الدبلوماسية، وهذا ما تم عملياً في 6 فبراير، كما صدرت التعليمات كذلك لسفيري بريطانيا وفرنسا في سان بطرسبرج بمغادرتها[5].

وفي 12 فبراير كتب أبردين إلى وزير الخارجية كلارندون قائلاً: "إذاً؛ أنا لا أعتقد أننا معنيون بدخول الحرب، فأنا أرى أن الحرب ليست ضرورية"[6]، كما أخبره بإحساس من الإحباط لأنه يعتقد أن وزراءه ربما يرغبون في الحرب مع روسيا[7]، ورغم ذلك؛ فقد بدأت بريطانيا استعدادات عسكرية حقيقية، حتى إن صحيفة التايمز اللندنية قالت في 13 فبراير

---

(1) Vulliamy. Crimea, p. 65-6.
(2) Kaylan. Kirim, s. 42.
(3) Temperley. England, p. 282-3.
(4) F.O. 78-989, Stratford to Clarendon, Cons. 28 Jan. 1854, No. 45, (N. L. A).
(5) Low-Sanders. The History, p. 103.
(6) Kaylan. Kirim, s. 51.
(7) Aberdeen to Clarendon, 21 Feb. 1854, In Harkless. "Stratford", p. 508.

1854: أنه "لم يعد هناك أي شك أو سرية في أن الجنود تلقوا الأوامر اللازمة بالاستعداد للاشتراك في حرب خارجية"[1]، وبعد وقت قليل، قام كلارندون بإرسال تحذير إلى نسلرود كما أرسل إلى القيصر في 27 فبراير يدعوه إلى صيانة تكامل أملاك الدولة العثمانية والانسحاب من المقاطعات الدانوبية، ومقابل هذا يتم توظيف المسيحيين في الدولة العثمانية، وقبول شهادتهم في المحاكم، وإنشاء محاكم مشتركة بين المسلمين والمسيحيين، وإلغاء الخراج، وأكد كلارندون أن رفض القيصر لهذه المطالب يُعتبر سبباً للحرب[2]، على أن يكون رد القيصر خلال ستة أيام، لكن القيصر رفض إعطاء أي رد[3].

ثالثاً: بريطانيا وإعلانها الحرب على روسيا 12 مارس 1854.

كان نتيجة الجدل السياسي الدائر في بريطانيا، أن وقعت معاهدة التحالف بين بريطانيا وفرنسا والدولة العثمانية في 12 مارس 1854[4]، وهي المعاهدة التي عُرفت رسمياً باسم: "معاهدة المساعدة العسكرية للباب العالي" Treaty of Military Aid to the Sublime Porte، وهي ما تُعرف مجازاً باسم "معاهدة إستانبول"، والتي ضمنت قيام القوات البريطانية والفرنسية بحماية الأراضي العثمانية ضد روسيا وفقاً لمتطلبات الظروف[5]، رغم أن بعض التوجهات الصحفية الفرنسية كانت تعارض توجه فرنسا نحو بريطانيا، ورغم هذا؛ فإن نابليون الثالث قد عزم على إيجاد هذا التحالف ضد روسيا في الشرق، وهو ما لاقى ترحيباً من قبل حكومة بريطانيا وخاصة من بالمرستون، الذي كان بدوره متحمساً لمساندة نابليون ضد روسيا. وكان بالمرستون مسؤولاً بشكل كبير عن السياسة الخارجية لبريطانيا رغم كونه وزيراً للداخلية آنذاك[6]، كما تم التصويت في فرنسا على منح الحكومة الفرنسية دعماً مالياً قدره 250 مليون فرنك فرنسي لدعم اقتراح الحرب[7]، لتُعلِن بعدها القوات

---

(1) Vulliamy, Crimea, p. 66.
(2) Aksun. Osmanli, Cilt.3, s. 343; Vulliamy. Crimea, p. 66; Gebert. The Crimea, p.49
(3) Vulliamy. Crimea, p. 66.
(4) Hurewitz. Diplomacy, Vol.1, p. 144-5; Phillipson-Buxton. The Question, p. 86-7; Low-Sanders. The History, p. 104; Miller. The Ottoman, p. 212.
(5) Treaty between Great Britain, France and Turkey relative to Military Aid to be given to Turkey, Signed at Constantinople, 12 March 1854, Hertslet. The Map, Vol. 2, No. 237; p. 1181-4.
(6) Vulliamy. Crimea, p. 46-54.
(7) Low-Sanders. The History, p. 104.

المتحالفة الحرب على روسيا بشكل رسمي وذلك في 27 مارس 1854، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة ودموية في الحرب التي استمرت طويلاً[1].

مدى مسؤولية بريطانيا عن حرب القرم.

اختلفت المصادر التاريخية في تحديد المسؤولية عن حرب القرم، فهناك من يتهم ستراتفورد السفير البريطاني في إستانبول بأنه شجع السلطان على رفض المطالب الروسية بشأن الأماكن المقدسة وحماية الأرثوذكس داخل الدولة العثمانية[2]، وأنه عمل بدأبٍ ونشاط على مقاومة منشكوف ومطالبه وتجريده من قوته[3]، وكان ذلك بفعل كراهيته للقيصر، تلك الكراهية التي ربما ترجع إلى القيصر نفسه والذي رفض في عام 1832 استقبال ستراتفورد كسفير لدى سان بطرسبرج، بينما قام "حزب السلام" Peace Party في مجلس الوزراء الروسي بإطلاق لقب" الرجل الخطير" A Dangerous Man عليه[4]، وهذا ما دفع ستراتفورد من وجهة نظر البعض للمناداة بحرب جامعة شاملة ضد روسيا[5].

وكان هناك اعتقاد شعبي في بريطانيا عبَر عنه المؤرخ "تمبرلي" Temperley، وهو أن ستراتفورد "كان الوسيط البشري الذي سبب حرب القرم"[6]، وذلك من خلال إحباطه مذكرة فينّا التي قدمتها بريطانيا وفرنسا وبروسيا والنمسا في 12 ديسمبر 1853، والتي تدعو روسيا إلى التخلي عن بعض مطالبها المتطرفة، وكادت هذه المقترحات أن تحسم النزاع كله، وتُرضي كلاً من حكومتي بريطانيا وفرنسا فيما إذا خلصت النية، إضافة إلى أن القيصر الروسي والسفير العثماني في فينّا أعربا عن رضاهما بما ورد في هذه المذكرة[7].

فستراتفورد من منطلق خبرته الطويلة كان على علم تام بأن رئيس الحكومة أبردين ووزير خارجيته كلارندون لا يرغبان في خوض حرب ضد روسيا ويعملان من أجل السلام، وأن بالمرستون –أحب الوزراء إلى قلب الرأي العام– كان يسير في اتجاه سياسة تُلَوّح بالقوة

---

(1) Massage from her Britannic majesty to both Houses of Parliament on the Outbreak War with Russia, 27 March 1854, Hertslet. The Map, Vol. 2, No. 238; p. 1185.
(2) Anderson. Naval, p. 578.
(3) Marriott. Anglo-Russian, p. 93.
(4) Low-Sanders. The History, p. 100; Malcolm-Smith. The Life of Stratford, p. 147-153.
(5) Morley. The Life of Gladstone, Vol. I, p. 362.
(6) Herkless "Stratford", p. 497.
(7) Fisher. A History, p. 943.

وتحمل الأخطار، وأن الرأي العام كان يكن لروسيا كراهية شديدة وعميقة، ولهذه الأسباب؛ كان هناك ظن ولفترة طويلة من الزمان بأن ستراتفورد هو المضرم الحقيقي لهذه الحرب[1]، ومن هؤلاء المؤرخ "مورلي" Morley، الذي ذكر أنه كان هناك العديد من الموانع التي حالت دون الوصول إلى حل هادئ للمشكلة المتفاقمة بين روسيا والدولة العثمانية، ومن هذه العوائق كان ستراتفورد[2].

صحيح أنه كتب الكثير عن دور ستراتفورد الشخصي في تصعيد الأزمة ووصولها للحرب، لكن ستراتفورد لم يكن ليخالف سياسة حكومته في نهاية الأمر، وأن الرفض العثماني للمطالب الروسية جاء أساساً ليعبر عن موقف يدرك تماماً خطورة الإذعان لهذه المطالب، وهذا لا ينفي أن ستراتفورد ربما يكون قد عَزّزَ هذا الرفض مثلما عبّر عن ذلك المؤرخ أندرسون" Anderson :بأن رفض مطالب منشكوف كان بالأساس رفضاً عثمانياً نتج عن جرح مشاعر وكبرياء الوزراء العثمانيين، والذي أظهر فيما بعد شعوراً دينياً عاماً في وجه هذه الضغوط[3]، ويستدل هؤلاء على موقف ستراتفورد هذا بأنه مكث في إستانبول فترة طويلة قام خلالها بحث فرنسا وروسيا على تلطيف مطالبهما. كما قام بحث الباب العالي على القيام بما يتوجب عليهم لإجراء الإصلاحات الضرورية[4].

إذاً. انقسم المؤرخون حول دور ستراتفورد؛ فقد عمل المؤرخ "لان–بول" Lane–Poole على تبرير مواقف ستراتفورد والدفاع عنها وبأنه كان يعمل جل جهوده لتجنب نشوب هذه الحرب، واعتمد هذا المؤلف الذي يُعد أول مؤرخ لسيرة ستراتفورد على رسائل الأخير الخاصة، لكن المؤرخ "تمبرلي" Temperley اتهم "لان–بول" بأنه لم يستخدم مراسلات ستراتفورد مع كلارندون وأبردين[5].

ومهما يكن من أمر؛ فإنه من المؤكد أن ستراتفورد كان يكن الاحترام لبالمرستون وقناعاته في إمكانية تجديد الدولة العثمانية[6]، لذلك فهو عمل بكل تأكيد على السير في

---

(1) Loc. Cit; Benson-Esher. The Letters, Vol. 2, p. 555-6.
(2) Morley. The life of Gladstone, Vol. I, p.361.
(3) Anderson. The Eastern, p. 122-3.
(4) Phillips. Modern, p. 342-3
(5) Herkless. "Stratford", p. 498; Fisher. A History, p. 943.
(6) The Cambridge Modern History, Vol. XI, p. 316.

اتجاه سياسة بالمرستون حتى ولو كانت معادية لروسيا[1]، في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تعتقد أن مبدأ "توازن القوى" The Balance of Power سيتغير بسبب هذا التصعيد بين فرنسا وروسيا[2].

وكانت سياسة روسيا واضحة تقوم على حقيقة مسلم بها، وهي تجديد معاهدة كوجك كينارجي وتحطيم الدولة العثمانية من خلال دعم عدد من الدويلات المستقلة تكون تحت نفوذها[3]، ولم تكن دول أوروبا وفي مقدمتها بريطانيا لتسمح بذلك أو أن تقوم حرباً ثنائية بين الدولة العثمانية وروسيا دون تدخلها، وذلك بسبب تداخل المصالح، ولأن سياسة بريطانيا التقليدية تقوم على دعم وتأييد الدولة العثمانية للحيلولة دون توسع روسيا في البحر الأبيض المتوسط الذي من شأنه أن يهدد مصر وطريق الهند، ولقد ساعد نفوذ بالمرستون والصحافة على إذكاء روح الحرب في نفوس الإنجليز[4]، في حين اعتبر البعض أن الصراع من الأساس كان بين "الغرب الحر" وروسيا في حرب لا بد منها[5]، خصوصاً وأن بريطانيا كانت ترى أن نفوذ روسيا في المنطقة بعد موت رئيس الحكومة السابق "جورج كاننج" (1770–1827) أصبح هو الأكثر خطراً على طريق الهند[6].

أما بالمرستون، فقد كان يسهر بعين يقظة على مصالح بريطانيا في الخارج وهي السياسية التي كانت تمثل أهمية قصوى للرأي العام، حتى وإن كان ذلك يسبب استياء الحكومات الأوروبية المختلفة، والواقع أن هذه الحكومات وجدت في بالمرستون وزيراً مزعجاً كثير التدخل ومثيراً للغضب، ففي باريس كان مكروهاً وكانوا يصفونه بقولهم: "لورد بالمرستون ... الرجل المرعب"، كما نظم الألمان أغنية قصيرة مقدمتها: "لو كان للشيطان ابن لكان بالمرستون بالتأكيد"[7]، ورغم ذلك يعتبر بالمرستون من أبرز الشخصيات السياسية التي تولت بعد موت جورج كاننج[8].

---

(1) Yale. The Near East, p. 76.
(2) Trevelyan. British, p. 302.
(3) Phillips. Modern, p. 344.
(4) Grant-Temperley. Europe, p. 271; Possier, Edmond. Avrupa’nin Siyasis Tarihi 1815,1919, Terceme eden, Ali kemali Aksüt (Istanbul: Fazilet Basimevi, 1943), s. 88.
(5) Robertson, C. Grant. Bismarck (London: Constable & Co., 1947), p. 76.
(6) Feiling. A History, p. 856.
(7) Ashley. The Life of Palmerston, Vol, 2, p. 213; Strachey. Queen, p. 126.
(8) السيد. بريطانيا، ص37.

رأى بالمرستون أن لروسيا رؤية مستقبلية للوصول إلى البحر المتوسط ومن ثم المحيط الهندي عن طريق "طحن الدولة العثمانية" في أوروبا والإنجليز في الهند، كما كان يعتقد أن الدولة العثمانية التي أصبحت تعرف باسم "رجل أوروبا المريض"، ليست مريضة جداً، ويمكن لها أن تتعافى، وكان مهتماً أن يعمل على بقائها حية بكل ثمن في مواجهة روسيا[1]، وقارن بالمرستون وربط بين مسألة "الدفاع عن الدولة العثمانية والحفاظ على توازن القوى في أوروبا"[2]، مؤكداً مرة أخرى: "أن بريطانيا من القوة والشدة بحيث لا تخشى الشدائد وتحمل نتائجها" [3].

وفي الوقت الذي كان فيه القيصر يُصر على أن السلطان رجل مريض مشرف على الموت، كان رد بالمرستون: أن ذلك مجرد "هراء" Nonsense[4]، وكانت النتيجة أن بالمرستون ورسل وستراتفورد سيطروا بنفوذهم على الأوضاع قبيل وأثناء حرب القرم[5]. أما محاولات بالمرستون لتصعيد الأوضاع داخل الحكومة البريطانية وخصوصاً في موقفه من أبردين، فقد اعتبرته الملكة "بلطجة" Bully بالمرستون في الحكومة، لكن الأمر اختلف عندما أصبح كلارندون أيضاً ضد أبردين في 4 نوفمبر 1853وذلك بشأن موقفه من التعاطي مع مسألة الحرب الروسية العثمانية[6].

أما الصحف البريطانية باستثناء التايمز؛ فقد كانت أكثر تأييداً للحرب والأكثر تحريضاً عليها، كما كانت متفقة على الاستفزاز والتقبيح، ولكن بطرق وأساليب مختلفة[7]، حيث عملت على تعميق الكراهية الشديدة وزادت من العداء ضد القيصر، ليس فقط من قبل رجال السياسة البريطانية، بل ومن قبل الرأي العام، مما أثر على كلٍ من جون رسل وبالمرستون، إلى جانب التوافق في الآراء السياسية بخصوص روسيا من قبل النمسا وبروسيا وفرنسا[8]، ومن وجهة نظر المؤرخ "فشر" Fisher، فإن ما نجم عن العقلية الشديدة العداوة لروسيا والتي اجتاحت الشعب الإنجليزي في ذلك الوقت أن نشبت الحرب في الشرق، والتي

---

(1) Veitch. Empire, p. 14.
(2) Ashley. The Life of Palmerston, Vol. 2, p. 288; Firth, C.H. "England and Austria" Transactions of the Royal Historical Society, 3 Series, Vol. XI, 1917, p. 28.
(3) Strachey. Queen, p. 212-3.
(4) Grant-Temperley. England, p. 266.
(5) Cecil. Queen, p. 304.
(6) Temperley. England, p. 367-8.
(7) Kaylan. Kirim, s. 40.
(8) Morley. The Life of Gladstone, Vol. 2, p. 124.

لم يتعمد أحد أن يشعلها"[1]، ضد القيصر نيقولا الذي نُعِتَ في بريطانيا "بالمسكوفي ذو الطباع الباردة"Icy Muscovite و"الهمجي الشرقي" Barbarian of the East، الذي لم يكن يتحلى بأية صفة من الصفات الحرة التي اتصف بها سلفه، والذي كان يُخضع رعاياه تحت نظام شديد جداً من التجسس والطغيان[2]، إضافة إلى أن المصالح السياسية والتجارية والأخلاقية لبريطانيا في الهند ومناطق المرور إليها؛ جعلت الأخيرة معنية بزيادة توثيق صداقتها للمسلمين في الهند والذين يدينون بالولاء للسلطان العثماني[3]، ولهذه الأسباب مجتمعة كان من المستحيل أن تقوم حكومة بريطانيا بتنازلات بدرجة كبيرة، لأنه إذا ما قام الشعب فإنه سيأخذ الأمور بيده[4].

رابعاً: الأعمال الحربية.

1: الجبهات القتالية.

استطاعت بريطانيا عبر سنوات عديدة تجنب سلسلة من الحروب الأوروبية الطاحنة، وظل أسطولها خلال هذه الفترة الدرع القوي الذي طالما تحصنت به في مواجهة الأخطار باستثناء حرب القرم[5]، ولقد سجل ظهور الإنجليز والفرنسيين معاً كرفقاء سلاح تحولاً كبيراً في السياسة الأوروبية، حيث قيل على سبيل الدعابة: إنها المرة الأولى التي يحدث فيها مثل هذا التحالف منذ زمن الحروب الصليبية[6]،وذلك في ظل استمرار القيصر الروسي في مساعيه التصعيدية نحو الحرب غير آبه بالمتغيرات معلناً "أنه يضع ثقته بالله"[7].

وفي ذلك الوقت عملت بريطانيا للحصول على تأكيدات من النمسا وبروسيا بشأن موقفهما من الحرب الدائرة مع روسيا لضمان حيادهما، ولصيانة تكامل الدولة العثماينة ولقد

(1) Fisher. A History, p. 942.
(2) Ibid, p. 941-2.
(3) Kaylan. Kirim, s. 39.
(4) Ibid, s. 38.
(5) Trevelyan. British, p. 457.
(6) Grant - Temperley. Europe, p. 272.
(7) Vulliamy. Crimea, p. 65.

تم التوقيع على بروتوكول خاص بهذا الشأن في 9 أبريل 1854[(1)]، كما تم توقيع بروتوكول آخر بهذا الشأن في 23 مايو شاركت فيه نفس الدول[(2)]، ثم قامت بريطانيا وفرنسا بعد ذلك بحشد المزيد من الجيوش، وما يلزمها من المؤن والذخائر والسفن اللازمة لنقلهم، وجُعلت قيادة الجيوش البريطانية تحت قيادة اللورد "راجلان" Raglan والجيوش الفرنسية تحت قيادة " سان أرنو" Saint-Arnaud، ونزلت الجيوش المتحالفة في شهري أبريل ومايو في مناطق غاليبولي وإستانبول حتى يتم توزيعها بعد ذلك على الجبهات الحربية[(3)].

في هذه الأثناء قام كلارندون بالكتابة إلى نسلرود، طالباً منه ومن جديد إخلاء المقاطعات التي احتلتها روسيا، وفي 18 مايو رفض القيصر الروسي إعطاء أي رد بهذا الشأن[(4)].

أما على المستوى السياسي فلقد دخلت النمسا في اتفاق مع الباب العالي في 14 يونية؛ تقوم النمسا بموجبه باحتلال ملدافيا ولاشيا حتى يحل السلام ويتم إعلانه، لكن الترتيبات اللازمة مع فرنسا وبريطانيا بهذا الشأن استغرقت حتى شهر ديسمبر[(5)].

رأى الحلفاء أن خير وسيلة للنيل من روسيا هي: غزو شبه جزيرة القرم وحصار سباستبول، وهي الميناء الحربي الحصين لروسيا على البحر الأسود[(6)]، ولم يكن هناك شك في بريطانيا –كما عبر عنه جلادستون –: بأن البحر الأسود يُعد مركزاً حقيقياً للحرب، وأن سباستبول مركز حقيقي للبحر الأسود[(7)]، لكن جلادستون كان يرى ضرورة تأجيل أي محاولة للهجوم على سباستبول؛ بدلاً من القيام بذلك بقوات غير كافية[(8)].

---

(1) Protocol of Conference between Great Britain, Austria, France, and Prussia, for the maintenance of integrity of the Ottoman Empire, Vienna, 9 April 1854. Hertslet. The Map, Vol. 2, No. 241, p. 1191-2.
(2) Protocol of Conference between Great Britain, Austria, France, and Prussia, for the maintenance of integrity of the Ottoman Empire, Vienna, 23 May 1854. Hertslet. The Map, Vol. 2, No. 248, p. 1212.
(3) المحامي. تاريخ، ص500.
(4) Lane-Poole. The Life of Stratford, Vol. 2, p. 342-3; Gebert. The Crimean. p. 49
(5) Conversation between Austria and Turkey relative to the Austrian Occupation of the Danubian Principalities, Signed at Boyadjikeuy, 14 June 1854, Hertslet. The Map, Vol. 2, No, 249, p. 1213-5; Murray. The Making, p. 53.
(6) رفعت. تاريخ، ص77.
(7) Gladstone to Palmerston, 22 June 1854, In Guedalla. The Palmerston Papers, p. 97.
(8) Ibid, p. 98.

قامت القوات الروسية في ذلك الوقت بخطوة مفاجئة من خلال الجلاء عن إمارتي ملدافيا وولاشيا وذلك في نهاية يونية لتحل محلها بعد ذلك القوات النمساوية في 20 أغسطس، وعادت القوات الروسية إلى ما خلف نهر البروث، مما أدى إلى تغيير الخطط الحربية لدى الحلفاء، والتي كانوا عملوا عليها من قبل، وأصبح من الضروري إيجاد مسرح جديد يتناسب والعمليات العسكرية، وأجمعوا أمرهم أخيراً على إرسال الجنود إلى القرم[1]، ولقد عبر ستراتفورد عن سروره وأرسل بتحياته إلى الجنود بغض النظر عما إذا كان هذا الانسحاب إلى ما خلف النهر قد كان نتيجة التدخل من القوات النمساوية أو تدخل القوات العثمانية[2].

أما كلارندون فقد أعلن عن عدة أمور في 22 يولية تتمثل فيما يلي:

1- ضرورة حماية الدولة العثمانية من أي هجوم روسي في البحر الأسود.

2- ضرورة حرمان روسيا من المعاهدة التي بموجب تأويلها احتلت الإمارتين.

3- ضرورة حماية التجارة الأوروبية في نهر الدانوب من المعوقات التي أوجدتها روسيا هناك، وذلك من خلال سيطرتها التامة على المصب الرئيسي للنهر.

4- ضرورة تعديل معاهدة كوجك كينارجي الخاصة بحماية المسيحيين لأنها كانت السبب الأساسي للحرب، وهذا ما كان يعني بوضوح حرمان روسيا من قواتها البحرية من خلال تدمير حصنها الأساسي على البحر الأسود، وإلغاء المعاهدات الخاصة بالمضائق مثل معاهدة 1841[3].

وقد قامت جيوش التحالف –بعد انسحاب القوات الروسية– 14 في سبتمبر بإنزال قواتها في القرم دون معوقات، وكانت هذه القوات مليئة بالحماس والقوة والاندفاع، وعمل الأسطول العثماني على إمداد هذه القوات بأعظم الخدمات، والتي عبّر عنها قادة القوات البريطانية ببالغ الرضا والسرور[4]، لذلك فقد وقع اختيار التحالف على سباستبول لتكون هدف عملياتهم المقبلة، وكان أكبر ما ترمي إليه قوات التحالف هو تدمير القوات البحرية

(1) Anderson. The Eastern, p. 133.
(2) (Without Number), Stratford to Clarendon, 25 June 1854, (N. L. A).
(3) Marriott. The Eastern, p. 267-8.
(4) F.O. 78-1002, Marshal Arnaud to the Seraskier Riza Pasha, Crimea, 16 Sep. 1854, (N. L. A).

الروسية[1]، لذلك فقد كتب جلادستون إلى بالمرستون، أنه سيكون سعيداً لمعرفة أن البحرية البريطانية كتبت له للتصديق على نفقات عسكرية كبيرة جداً لم يكن البرلمان قد صادق عليها من قبل، وذلك لشراء أسلحة لاستخدامها في الحرب في الفترات المقبلة[2].

في حين أرسل راجلان إلى ستراتفورد؛ بأن القسم الأكبر من القوات الروسية قد انسحبت من العديد من المناطق واتجهت للتمركز في القرم حيث العمليات الحربية الأساسية والأشد ضراوة، وذلك لتعزيز الوجود الروسي هناك[3]، ولم تكن القوات الروسية وحدها هي التي تعمل على تعزيز وجودها في القرم، فقد قامت القوات العثمانية كذلك بالرحيل وذلك لدعم قوات التحالف هناك[4].

ولقد بذلت بريطانيا وفرنسا جهوداً كبيرة من أجل ضم النمسا إلى التحالف، وكادوا التوصل إلى اتفاق حول هذا الأمر؛ ولكن النمسا عادت وتراجعت عام 1854، لأنها كانت تفضل روسيا أكثر من أي جهة أخرى[5]، ورغم ذلك؛ فإن النمسا لم تتحالف مع روسيا، ولم تقف إلى جانب القيصر في هذه الحرب[6]، والواقع أن حياد النمسا في هذه الحرب كان حياداً مليئاً بالكراهية تجاه صديقتها السابقة، وأدهشت النمسا العالم بجحودها ونكرانها للجميل، وبذلك تحطمت العلاقات الوثيقة التي كانت تربطهما معاً[7].

وفي ذلك الوقت العصيب عثرت قوات التحالف على حليف جديد لم يخطر لهم على بال وذلك في شخص كافور Cavour؛ والذي كان وزيراً لمملكة "سردينيا" Sardinia، ولم تكن المناطق الإيطالية التي تشملها هذه المملكة لها أية مصلحة في خوض حرب مثل حرب القرم، ولقد وقّعَت سردينيا الاتفاق العسكري مع دول التحالف في 26 يناير 1855[8]، وبعد أسابيع قليلة أرسلت 15 ألف جندي إيطالي إلى القرم[9].

---

(1) Fisher. A History, p. 944.
(2) Gladstone to Palmerston, 4 Oct. 1854, Priv. In Ashley. The Life of Palmerston, Vol.2, p. 68; Guedalla. The Palmerston Papers, p. 100.
(3) F.O. 78-1006, Raglan to Stratford, Before Sep. 8 Oct. 1854, (N. L. A); F.O. 78-1006, Stratford to Clarendon, Ther. 10 Oct. 1854, No. 743, (N. L. A).
(4) F.O. 78-1007, Neale to Stratford, Varna, 11 Dec. 1854, No. 129, (N. L. A).
(5) Firth. England, p. 28; Ashley. The Life of Palmerston. Vol. 2, p. 276, 288, 299,
(6) Marriott. The Eastern, p. 261.
(7) Fisher. A History, p. 942.
(8) Military Convention between Great Britain, France and Sardinia, Singed at Turin, 26 Jan. 1854, In Hertslet. The Map, Vol. 2, No. 255, p. 1228-30; Grant-Temperley. Europe, p. 275-6.
(9) Phillips. Modern, p. 356; Grant-Temperley. Europe, p. 276.

وقد حدث في الساحة البريطانية تغيير كان له تأثير على الحياة السياسية، فقد كان أبردين يسعى للسلام وإنهاء الحرب التي عمل من الأساس على عدم قيامها، لكنه فشل في ذلك، مما أدى إلى فشله في الاستمرار في إدارة حكومته(1)، وأمام العجز العسكري للحلفاء في العديد من الجهات القتالية، ثار مجلس العموم والرأي العام في بريطانيا، وأدى ذلك كله إلى قيام أبردين بتقديم استقالته بعد ظهر يوم 30 يناير(2)، كما استقال بيل وجون رسل؛ لكن الأخير سرعان ما رجع عن استقالته(3).

أما كلارندون فقد قال: "لورد جون رسل ولورد أبردين ربما يستقيلان، أما أنا فلا أستطيع فعل ذلك، ربما أتمنى أن أفعلها أحيانا"(4)، وبدا واضحاً أن بالمرستون كان يعتقد أنه القادر فقط على إدارة الحكومة والبلاد، وجرت اتصالات عديدة من أجل قيام الأحزاب بمشاركة بالمرستون إدارة البلاد في هذه الحقبة الحرجة؛ لكن الملكة لم تكن تفكر أو ترغب في مشاركة هؤلاء في حكومة بالمرستون، ولقد أدى هذا الأمر إلى جدل سياسي واسع بين معارض ومؤيد من كلا الحزبين الرئيسيين(5)، وكانت النتيجة أن شكل بالمرستون وزارته وأصبح رئيساً للوزراء في 6 فبراير 1855(6)، ولم يخف بالمرستون سعادته بإسقاط أبردين، معبراً عن أنه قد استطاع طرد "البهلوان"(7). لقد كان بالمرستون ينظر إلى الحرب الدائرة على أنها أمر مضمون، ويجب أن تستمر بقوة وأن تكون الشروط المفروضة على روسيا قاسية(8).

وفي هذه الأوضاع المعقدة والدامية في الجهات الحربية حدث تطور سياسي آخر، ولكن هذه المرة في روسيا، حيث مات القيصر الروسي نيقولا المؤيد الرئيسي للحرب والذي

---

(1) Gladstone to Palmerston, 5 Feb. 1855, In Guedalla. The Palmerston Papers, p. 101-3.
(2) Morley, John. The Life of Richard Cobden (London: MacMillan, 1908), Vol. 2, p. 125; Anderson. The Eastern, p. 136-7.
(3) Morley. The Life of Cobden, Vol. 2, p. 125.
(4) Conacher, J.B, Britain and the Crimea 1855-1856, Problems of War and Peace, (New York: St- Martin's Press, 1987), p. 6.
(5) Ibid, p. 4-6.
(6) Gebert. The Crimean, p. 85; Hannah A History, p. 128.
(7) Arnstein, Walter. Britain Yesterday and Today 1830 to the Present (London: D.C. Heath, 1992), p.100.
(8) Anderson. The Eastern, p. 137.

دعم المجهودات الحربية بعزيمة لا تفتر وذلك في 2 مارس 1855[1]، ليتولى من بعده "إسكندر الثاني" Alexander II، والذي أعلن رغبته في السلام وميله إلى عقد الصلح[2]، ولكن حتى الوصول إلى هذا الأمر كان يتعين على الروس عدم الوقوع فريسة سهلة، لذلك؛ فقد قام الروس بتعزيز قواتهم من أجل الدفاع عن سباستبول، وعملوا من جديد على تحصينها، ووضع قطع من الأسطول الروسي إلى جانب الميناء استعداداً لأي طارئ للدفاع عن المدينة ضد أي هجوم يقوم به التحالف[3].

ولقد بدأت قوات التحالف التحرك فعلياً من أوباتوريا ضد سباستبول، التي كانت تمثل في ذلك الوقت أهمية سياسية إلى جانب أهميتها العسكرية والاستراتيجية، وذلك بسبب موقعها وتحصيناتها وعدد القوات الروسية الموجودة فيها وخصوصاً بعد تراجع هؤلاء في العديد من جهات القتال، وكان احتلال سباستبول يعني التسبب في مشاكل لا حصر لها لروسيا[4].

واستمر حشد القوات المتحالفة تحضيراً للهجوم عليها، حيث حشدت فرنسا عدداً كبيراً من الجنود يعادل 95 ألف جندي، وبريطانيا 20 ألف وسردينيا 15 ألف والأتراك 25 ألف بقيادة عمر باشا، واتخذوا جميعاً قواعدهم بالقرب منها، ليبلغ عدد القوات المحتشدة 155 ألف[5]، أما بالمرستون فقد كان يعتقد أنه بـ 60 ألف من القوات البريطانية والفرنسية ومع تعاون الأساطيل؛ سوف يتم الاستيلاء على سباستبول في 6 أسابيع[6]، لكن الأمور لم تكن كما يريد بالمرستون أو يتوقع.

وكان لا يزال هنالك العديد من المعوقات في طريق النجاح العسكري التام للحلفاء، ومن ذلك حاجة الدولة العثمانية إلى قروض مالية تصل قيمتها إلى 5 ملايين جنيه إسترليني، حتى تستطيع الإنفاق على العمليات الحربية[7]، بالإضافة إلى تفشي مرض الكوليرا والتيفوس والأمراض الأخرى في جيوش التحالف الأمر الذي أودى بحياة الآلاف ولقد

---

(1) Marriott. England. p. 243; Marriott. The Eastern, p. 272; Hazen. Europe, p. 615; Phillips, Modern, p. 354.

(2) كامل. المسألة، ص132.

(3) F.O. 78-1128, Rose to Clarendon, Before Sev. 3 March 1855, No. 25, Conf. Ext. (N. L. A).

(4) F.O. 78-1128, Rose to Clarendon, 17 April 1855, No. 47, (N. L. A).

(5) F.O. 78-1136, Simmons to Clarendon, Eup. 18 May 1855, No. 17, Conf. Ext. (N. L. A).

(6) Morley. The Life of Cobden, Vol. 2, p. 126.

(7) F.O. 42-352, Black to Stratford, London, 22 June 1855, Part 2, (Re-Turkish Loan).

قام مراسل "التايمز "وليام هوارد رسل" William Howard Russell بكشف حقيقة ما يحدث على جبهات القتال في حرب القرم، حيث شحن الشعب الإنجليزي بالنقمة والسخط، فلقد كانت الصورة حسب مراسل التايمز "قاتمة جداً" للشعب داخل بريطانيا وذلك بسبب تدني الروح المعنوية في جهات القتال النابعة عن الظروف التي تحيط بهم بسبب سوء الأحوال الجوية، ويُعد رسل أول مراسل في هذه الحرب حيث قام بمتابعة الأحوال والعمليات القتالية وتوصيف الحالة المعنوية للجنود[1]، لكن الفاجعة هذه المرة كانت بموت راجلان بمرض الكوليرا في 28 يونية 1855، ولقد تم تكليف "سمبسون" Simpson بأخذ مكانه في القيادة؛ لتبدأ الحرب في استكمال حلقاتها من جديد[2].

لهذا؛ فقد أرسل ستراتفورد إلى بالمرستون في 4 يوليه؛ بأنه من الضروري التفاهم الجيد بين بريطانيا وفرنسا، ويُعبر ستراتفورد عن سوء الحظ وذلك لأنه "من السهل أن يعترف المرء بالمبدأ أكثر مما يتأكد من تطبيقه"[3]، لكن قوات التحالف سرعان ما قامت في بداية يولية بعمليات حربية لقطع خطوط الرجعة عن الروس من خلال إحكام الحصار القائم على سباستبول، لكن قوات التحالف كانت تعلم جيداً أن أي هجوم مفاجئ على الروس في سباستبول لن يكون إلا بعد وجود القوات الكافية لذلك[4].

أما في جبهة القرم فقد أدى ازدياد انتشار مرض الكوليرا إلى إضعاف الروح المعنوية لجنود التحالف وخصوصاً بريطانيا، وعند قدوم الشتاء لم يقم القادة باتخاذ الإجراءات والاحتياطات اللازمة، لذلك فقد تم تقديم صورة بشعة من التعاسة والشقاء، وقد هبط عدد الجنود الإنجليز القادرين على حمل السلاح والقتال إلى 11 ألفاً[5]، وهذا ما أسهب مراسل التايمز "وليام هوارد رسل" William Howard Russell في وصفه من خلال حقيقة ما يحدث على جبهات القتال في حرب القرم، حيث شحن الشعب الإنجليزي بالنقمة

---

(1) Middleton, K.W.B. Britain and Russia, A Historical Essay (London: Hutchinson & Co., Undated), p. 60; F.O. 78-1128, Rose to Clarendon, 5 Jan. 1855, No. 2, Ext. (N. L. A); Low-Sanders. The History, p. 110.
(2) Karal. Osmanli, Cilt. V, s. 246.
(3) F.O. 41-352, Stratford to Palmerston, Ther. 4 July 1855, Priv. Ext. (N. L. A).
(4) F.O. 78-1129, Rose to Clarendon, 7 July 1855, No. 72, Most Cont. Ext. (N. L. A); للمزيد عن معارك قارص والقرم أنظر Sandwith, Humphry. A History of the Siege of Kars (London: John Murray, 1956).
(5) Stephenson to Lady Stephenson, Eup. 14 Sep. 1855, In Stephenson, Sir Frederick Charles Arthur. At Home and on the Battlefield, Letters from the Crimea, China and Egypt 1854-1888 (London: John Murray, 1915), p. 100; Grant-Temperley. Europe, p. 275.

والسخط، فلقد كانت الصورة حسب مراسل التايمز "قاتمة جداً" للشعب داخل بريطانيا وذلك بسبب تدني الروح المعنوية في جهات القتال النابعة عن الظروف التي تحيط بهم بسبب سوء الأحوال الجوية، ويُعد رسل أول مراسل في هذه الحرب، حيث قام بمتابعة الأحوال والعمليات القتالية وتوصيف الحالة المعنوية للجنود[1]، وذلك في ظل نقص المعلومات الدقيقة عن أعداد الروس في سباستبول؛ والذي كان يتراوح ما بين 40-100 ألف[2]، بالإضافة إلى أن طبيعة الحرب كانت طويلة، وفيها من سوء الإدارة، وتغيير الحكومات أثناء المعارك والمعارضة والانتقاد ومساورة الظنون الشيء الكثير داخل الحكومة البريطانية والفرنسية[3].

ومهما يكن من أمر فقد بدأت قوات التحالف باتخاذ الإجراءات الضرورية لتحقيق النصر، ومن ذلك ما صرح به "كوبدن" Cobden-أحد القادة البارزين في حزب الأحرار- الذي كان يعتقد أنه إذا ما أرادت بريطانيا مساعدة الدولة العثمانية في حربها ضد روسيا فان السياسة الصحيحة هي إرسال القوات البحرية، وليس البرية إلى القرم[4].

2: سقوط سباستبول.

قام الحلفاء بهجوم مخطط بمهارة خلال الليل وبقوة معززة كبيرة على سباستبول، وكان أغلب هذه القوات من الجنود الفرنسيين، مما أدى إلى هزيمة القوات الروسية تحت قيادة الجنرال "ليبراندي" Liprandi[5] في 9 سبتمبر، ودخل الحلفاء سباستبول واستولوا على القلاع والميناء وعدد كبير من المدافع والمستشفيات التي ازدحمت بجموع الجرحى والمرضى من الروس، والذين تعذر نقلهم فتم تركهم يواجهون مصيرهم[6]، أما المدينة فقد أصبحت أنقاضاً وركاماً بعد أن كانت مدينة معمورة[7].

ولقد وصلت أخبار انتصارات التحالف ودخولهم سباستبول في شهر سبتمبر إلى قوات التحالف على الجهات الأخرى، وقامت الجيوش بقراءة هذه الأخبار في قارص وأدت إلى رفع روحهم المعنوية، وأقاموا الاحتفالات بهذه المناسبة[8].

---

(1) Russell, William Howard, Russell's Dispatches From the Crimea 1854-1856 9, (ed) by Nicolas Bentley, (London: Andre Deutch, 1966), p. 150-73.
(2) Smith, Goldwin. A History of England (New York: Charles Seribner’s Sons, 1957), p. 620.
(3) Ponsonby, Arthur. Queen Victoria (London: Duckworth, 1933), p. 66.
(4) Morley. The Life of Cobden, Vol. 2, p. 127.
(5) Gebert. The Crimean, p. 94.
(6) Grant-Temperley. Europe, p. 276; Vulliamy. Crimea, p. 311-337.
(7) Fisher. A History, p. 945.
(8) F.O. 78-113, Williams to Clarendon, Kars, 28 Sep. 1855, No. 156, (N. L. A).

لم يكن سقوط سباستبول يستتبعه بالضرورة إنهاء الحرب وعقد مؤتمر للصلح لإيجاد حل دائم للمسألة الشرقية[1]؛ حيث أراد بالمرستون استمرار هذه الحرب حتى ينتقم من الهزيمة التي حاقت بالقوات البريطانية في ريدان واستسلام القوات الروسية نهائياً[2]، وذلك بنية إذلال القيصر [3].

أما ستراتفورد فقد أسعدته أخبار سقوط سباستبول[4]، هذا النجاح الذي جعل كلارندون يعمل من أجل إطالة مدة بقاء ستراتفورد في إستانبول بسبب الكفاءة والخبرة التي أبداها في عمله[5].

وقد أدى سقوط سباستبول بفضل القوات الفرنسية وجهودها المبذولة في هذه الحرب؛ إلى تفوق كفتها، مما أدى بستراتفورد إلى الخشية من أن يتغير الموقف العثماني بشأن تفوق النفوذ البريطاني لصالح فرنسا، وهذا ما أزعج ستراتفورد وعمل على مقاومته[6].

وأما الموقف في فرنسا؛ فقد رأى نابليون عقب هذا النصر الكبير الذي أحرزه جنوده أن يدعو للصلح، لكن بالمرستون وروح الحرب التي حلت في قلوب مواطنيه لم يكونوا ليقتنعوا بالانتصارات البسيطة التي حققتها القوات البريطانية في بلاكلافا Blaklava وإنكرمان Inkerman، لذلك فقد عزم بالمرستون على مواصلة هذه الحرب حتى تحقيق الأهداف العليا ومن بين ذلك تحرير البولنديين[7]، أما نابليون فقد كان يبدي رغبته في إنهاء الحرب وإحلال السلام، ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل منها: زيادة التنافس البريطاني الفرنسي في الشرق وخصوصاً في الدولة العثمانية، والذي أصبح أكثر من أي وقت مضى رغم اشتراكهما في حرب واحدة، لدرجة أن العلاقات بين سفيري بريطانيا وفرنسا "ستراتفورد" و "ثوفنيل" Thouvenel في إستانبول أصبحت في حالة من السوء الشديد[8].

---

(1) Grant-Temperley. Europe, p. 276.
(2) Shaw-Shaw. History, Vol. 2, p. 140.
(3) Middleton. Britain, p. 60.
(4) Lane-Poole. The Life of Stratford, Vol. 2, p. 413.
(5) Clarendon to the Queen Victoria, 14 Sep. 1855, Windsor, MSS, G.37-115, In Mosse, W.E. "The Return of Reschid Pasha, An Incident in career of Lord Stratford de Redcliffe "The English Historical Review, No. CCLXIX, October 1953, Vol. LXVIII, p. 547.
(6) Lane-Poole. The Life of Stratford, Vol. 2, p. 419.
(7) Fisher. A History, p. 945-6.
(8) Anderson. The Eastern, p. 138.

تغيرت الروح الوطنية البريطانية تجاه الحرب إلى السخط والنقمة[1]، فقد كانت هذه الحرب أولاً وقبل كل شئ؛ تقوم من أجل الأتراك الذين كانت مصاريفهم في هذه الحرب قليلة[2]، بالإضافة إلى سوء الأحوال التي تمر بها القوات البريطانية في الجبهات القتالية واستنزاف الموارد المالية والاقتصادية، مما دفع الحكومة البريطانية للعمل على إرضاء جموع العامة، من خلال المساواة بين الغني والفقير، وتوزيع الغلال المتواجدة في المخازن العامة على الفقراء والمحتاجين[3].

وفي ذلك الوقت حدث تغير سياسي وعسكري له قيمة معنوية؛ حيث قام بالمرستون بعقد معاهدة هجومية ودفاعية مع ملك السويد في 21 نوفمبر، تعهد ملك السويد بموجبها لبريطانيا وفرنسا بمساعدتهما وعدم التنازل لروسيا أو السماح لها باحتلال أي جزء من بلاده، بل وتعهده بأن يتحرك ضدها[4]، وبذلك تأكدت روسيا أنه أصبح من المستحيل عليها تحقيق الانتصار على كل هذه القوى المجتمعة والمتأهبة ضدها[5]، وفي خطوة ذات دلالات سياسية وعسكرية أرسل الجنرال "كودرنجتون" Codrington إلى لورد "بانمور" Panmure في 8 ديسمبر يخبره فيها أن الحرب مستمرة في القرم، طالما أن العدو يحتل مواقع تُعد بشكل أو بآخر ذات مغزى عسكري أو سياسي[6].

خامساً: اتفاقية باريس 30 مايو 1856 ونهاية حرب القرم.

1: اتفاقية باريس 30 مايو 1856.

في هذا الوقت من القتال العنيف والصراع المرير، تقدمت النمسا بأفكار جديدة لوقف الحرب وعقد مؤتمر للسلام، لذلك؛ قدم الحلفاء شروطهم إلى روسيا، وطلبت النمسا قبولها في 5 يناير 1856، ولقد قبلت روسيا معظم هذه الشروط؛ لكنها رفضت التنازل عن أي أراضٍ احتلتها، أو إضافة أي شروط جديدة لصالح دول أوروبا في مؤتمر الصلح

---

(1) Williamson, James A. The Evolution of England, A Commentary on the Facts (Oxford: At the Clarendon Press, 1944), p.408.

(2) Aksun. Osmanli, Cilt.3, s. 357.

(3) F.O. 78-1092, Consul James Brant to Stratford, Erz. 6 Nov. 1855, No. 46, (N. L. A); F.O. 78-1092, Stratford to Clarendon, 19 Nov. 1855, No. 940, (N. L. A).

(4) Anderson. The Eastern, p. 139.

(5) المحامي. تاريخ، ص511.

(6) (War Office) W.O. 1-377, Codrington to Panmure, Sev., 8 Dec. 1855, Conf., p. 499, (N. L. A).

المقرر، ولقد قامت حكومة فينّا بتهديد "جورشاكوف" بأنه إذا لم تقبل روسيا الشروط المقررة؛ فإن العلاقات الثنائية بين النمسا وروسيا سيتم قطعها بحلول يوم 18 يناير[1]، لكن الحرب استمرت على حالها حتى قبول روسيا هذه الشروط، وحينها أرسل ستراتفورد إلى كلارندون برقية في 7 يناير جاء فيها: حتى يكون مؤتمر السلام في باريس قد توصل إلى قرار، فانه لا يمكن إعطاء معلومات دقيقة بشأن مخططات العمليات العسكرية[2].

وبناء على ما سبق؛ فقد تم عقد اجتماع روسي نمساوي ثنائي وحاسم في 15 يناير، وهو ما أسفر حينها عن قبول روسيا رسمياً الشروط المقدمة من قبل التحالف[3].

ولقد قام السلطان العثماني – بدعمٍ من حكومة بريطانيا– في خطوة جديدة تجاه وضع نهاية لهذه الحرب – وقبل انعقاد مؤتمر باريس – بإعلان إصلاحاته المعروفة "بخط همايون" في 18 فبراير، والخاصة بتحسين أوضاع الأقليات وخصوصاً المسيحية منها، والعمل على إيجاد المساواة وإعطائهم المزيد من الحقوق والتأكيد عليها[4].

ولقد افتتح مؤتمر باريس في 25 فبراير بحضور جميع الأطراف المشاركة في الحرب، بالإضافة إلى النمسا وبروسيا[5]، وذلك تحت رئاسة الكونت "ولوسكي" وزير الخارجية الفرنسي[6]، وعملت بريطانيا في هذا المؤتمر على إضعاف موقف روسيا بكل السبل المتوفرة، أما فرنسا فكانت على استعداد للتعامل أكثر مع روسيا[7]، وكانت نتيجة أن الدول التي أنهكتها هذه الحرب توصلت إلى معاهدة باريس في 30 مايو 1856[8].

تعتبر معاهدة باريس من الناحية الظاهرية مناسبة للسلطان، إلا أنه ما أن يهتم المرء بقراءة اللغة الدبلوماسية التي صيغت فيها هذه القرارات حتى تتكشف بجلاء رغبة الدول في التدخل في شؤون الدولة العثمانية[9].

أما أهم البنود التي نصت عليها اتفاقية باريس 1856 فهي:

---

(1) Anderson. The Eastern, p. 140.

(2) F.O. 78-1170, Stratford to Clarendon, Cons. 7 Jan. 1856, (N. L. A).

(3) Anderson. The Eastern, p. 140.

(4) Firman and Hatti – Sheriff of Sultan relative to privileges and Reforms in Turkey, 18 February 1856, Hertslet. The Map. Vol. 2, No. 263, p. 1243-9; Ubicini - Courteille. Etat Present, p. 235-54.

(5) Shaw-Shaw. History, Vol.2, p. 140; Marriott. The Eastern, p. 275.

(6) حليم، إبراهيم بك. التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية (ط1، مصر: مطبعة عموم الأوقاف، 1905)، ص205.

(7) Anderson. The Eastern, p. 141-2.

(8) Shaw-Shaw. History, Vol. 2, p. 140.

(9) مانتران، تاريخ، ج2، ص138.

المادة 7: تتعهد الدول الموقعة على الاتفاقية باحترام سيادة واستقلال الدولة العثمانية، والتعهد جميعاً بالمحافظة على هذا المبدأ؛ وأن كل أمر يؤدي للإخلال بذلك، تعتبره الدول الموقعة من المسائل التي يترتب عليها مسألة تهم أوروبا.

وفي هذا اعتراف ضمني بحق الدول الأوروبية في الاحتفاظ بحق التدخل في جميع الظروف التي من وجه نظرها تبدو سبباً للإخلال بالمعاهدة.

المادة 9: تَعهد السلطان بإصدار منشور لإصلاح أحوال رعاياه، وإصلاح ذات بينهم، بقطع النظر عن اختلاف الدين أو الجنس، وأن يبدي مساعيه الخيرية تجاه رعاياه المسيحيين القاطنين في بلاده، على أن لا يفهم من هذا حق الدول الموقعة بأي حال كانت مجتمعة أو منفردة في التدخل ما بين السلطان ورعاياه أو بإدارة سلطته الداخلية.

المادة 10: تجديد العمل باتفاقية المضائق لعام 1841 بموافقة الجميع فيما يتعلق بحق الدولة العثمانية في إغلاق المضائق.

المادة 11: إقرار حياد البحر الأسود، وأنه لا لزوم لبقاء التحصينات البحرية الحربية، وأن البحر الأسود مفتوح لجميع الأمم، مع منع دخول السفن الحربية فيه سواء للدول التي لها شواطئ عليه أو لغيرها.

المادة 14: أن تتفق روسيا والدولة العثمانية على تحديد عدد السفن الخفيفة اللازم إبقاؤها في البحر الأسود لصالح تلك الدول.

المادة 22: أن تبقى ولايتا ملدافيا وولاشيا تحت سيادة الباب العالي، وتتعهد الدول المتعاهدة في اتفاقية باريس دون أي تدخل خارجي في شؤون الدولة العثمانية.

المادة 26: موافقة الباب العالي على إعطاء الولايتين المذكورتين حق إنشاء جيش محلي أهلي للمساعدة في تأمين البلاد.

المادة 27: في حال وجود اضطرابات داخل الولايتين يتفق الباب العالي مع الدول المتعاهدة على اتخاذ وسائل لدفع ذلك الخلل، وإقرار الطمأنينة، وأن لا يكون هناك أي تدخل عسكري دون أن توافق عليه الدول، وهذا ما يعطي أوروبا حق التدخل من جديد في السياسة الداخلية للدولة العثمانية[1].

---

(1) General Treaty of Peace between Britain, Austria, France, Prussia, Russia, Sardinia, and Turkey, Signed at Paris, 30 March 1856; Hertslet. The Map, Vol. 2, No. 264, p 1250-65; Huewitz. Diplomacy, Vol. I, p. 153-6.

ولقد أضيف بعد ذلك مادة ملحقة باتفاقية باريس تتعلق بالمضائق بحيث لا تكون سارية على سفن الحرب التي هي في خدمة الدول المتحاربة لإخلاء الأراضي من الجنود، وإنما يكون معمولاً بها عقب إخلاء هؤلاء الجنود[1].

ويبدو أن بالمرستون كان قد شعر بأن هناك اتصالات ثنائية بين فرنسا وروسيا تجري دون علم بريطانيا، لذلك؛ فقد قام بالاتفاق مع النمسا في إطار من الدبلوماسية السرية بالعمل على إلزام فرنسا بالوقوف ضد روسيا وفقاً لما سبق الاتفاق عليه في حال مهاجمة الأخيرة للدولة العثمانية، وبذلك تم التوصل لمعاهدة باريس السرية في 15 أبريل 1856 بين بريطانيا وفرنسا والنمسا، والتي قررت في مادتها الأولى؛ ضمان الدول الثلاث استقلال وتكامل الدولة العثمانية وسلامة أراضيها، وعدم التدخل بين السلطان ورعاياه، ولا في الإدارة الداخلية، وفي حال وجود صعوبات فانه يجب عدم اللجوء إلى استخدام القوة، أما المادة الثانية، فقد قررت؛ أن الإخلال بأي مادة من معاهدة باريس 30 مارس يعتبر سبباً للحرب، وتلتزم الدول الثلاث بالاتفاق مع الدولة العثمانية في استخدام القوة البرية والبحرية الضرورية دون تأخير لإعادة الأمور إلى نصابها[2].

أراد بالمرستون في حقيقة الأمر من معاهدة باريس السرية، - إلى جانب ضبط توجهات فرنسا- الإمعان في إذلال روسيا أكثر من ذي قبل، على الرغم من عدم مشاركتها في هذه المعاهدة، كما أراد زيادة الضمانات من اجل تنفيذ أحكام معاهدة باريس، وتبديد الآمال الروسية في تعديل أو إلغاء أو تجاهل المواد التي تتعلق بالمضائق العثمانية وحياد البحر الأسود، كما أراد إجبار فرنسا على البقاء إلى جانب التحالف من الناحية العملية، حتى ولو بقيت في ذلك الوقت من الناحية النظرية مع روسيا [3].

2: نتائج حرب القرم.

تُعد اتفاقية باريس بالنسبة للدولة العثمانية انتصاراً بالرغم من كل شئ، لكنه انتصار فادح الثمن؛ حيث أن السلطان لم يفقد أي خسارة إقليمية يمكنه الأسف عليها؛ بل

---

(1) Convention between Britain, Austria, France, Prussia, Russia, Sardinia and Turkey, Signed at Paris, 30 March 1856, Hertslet. The Map, Vol.2, No. 265, p.1266-9.

(2) Treaty between Great Britain, Austria, and France, guaranteeing the Independence and Integrity of the Ottoman Empire, Signed at Paris, 15 April, 1856, Hertslet. The Map, Vol. 2, No. 270, p. 1280-1; Marriott. A History, p. 182-3; Anderson. The Great Powers, p. 85.

(3) Anderson. The Great Powers, p. 84-5.

أن معاهدة باريس قد منحته في الولايات الرومانية تعديلاً حدودياً يُسهم في إبعاد روسيا عن مصب نهر الدانوب، في حين كان الهدف من إعلان الإصلاحات وإعطاء حقوق المواطنة للرعايا غير المسلمين؛ هو قطع الطريق على روسيا للحيلولة بينها وبين استغلال ذلك النقص، وكان تحويل البحر الأسود إلى منطقة محايدة منزوعة السلاح يقف حائلاً دون أي اعتداء روسي قد يأتي من تلك الجهة، لكن الأهم من هذا كله هو أن وحدة أراضي الدولة العثمانية وُضِعت تحت كفالة الدول الأوروبية وضمانتها، تلك الضمانات التي لم تكن إلا وعوداً جوفاء، ظلت حبراً على ورق[1]، حتى أن المؤرخ "ميلر" Miller تساءل "عن المزايا التي عادت على الدولة العثمانية من معاهدة باريس، حيث أن كلاً من روسيا وبريطانيا وفرنسا والنمسا وإيطاليا قد عملت بعد عام 1856 على تقطيع أوصال الدولة العثمانية، والعمل على ضم أجزاء من ممتلكاتها، وأصبحت المحافظة على استقلال وتماسك ممتلكات الدولة العثمانية "ليست ذات قيمة"[2].

ولقد شهدت الدولة العثمانية للمرة الأولى هذا العدد الضخم من الجنود الأجانب، وازدحمت إستانبول بالدبلوماسيين، ووصلتها أعدادٌ من الجنود والعتاد الحربي والجرحى، كما استنزفت هذه الحرب موارد البلاد، وفتحت نفقات الحرب الباهظة لأول مرة أبواب الاستدانة من الخارج بفوائد كبيرة استدعت فيما بعد تدخل الدول الأوروبية، وكانت إطالة أمد الحرب وامتدادها أن جعلت المتحالفين يقومون بمحاولات مهمة نحو تغيير التركيب القضائي للمجتمع العثماني بشكل معين لصالح الرعايا غير المسلمين[3].

أما فيما يتعلق بعدد الضحايا في هذه الحرب فتتباين الإحصاءات، حيث كانت حرب القرم حرباً أوروبية بالدرجة الأولى كشفت للعيان مدى حجم الحروب الحديثة التي اشتعلت فيما بعد، إذ شارك فيها مئات الآلاف من الجنود، الذين قطعوا عشرات الآلاف من الكيلومترات، حاملين معهم العديد من المهمات والعتاد وأقيمت فيها السكك الحديدية وخطوط التلغراف خدمة لشؤون الحرب، ونشطت تحركات الأسطول الذي جرى تجهيزه بالأساليب الحديثة، ولا سيما السفن المدرعة العاملة بالبخار[4]، كل ذلك أدى إلى زيادة عدد الضحايا،

---

(1) مانتران. تاريخ، ج2، ص 139؛ إحسان أوغلي. الدولة، م1، ص106.

(2) Miller. The Ottoman, p. 239.

(3) Shaw-Shaw. History, Vol. 2, p. 141.

(4) Hobsbawn, E.J. The Age of Capital 1848-1875 (New York: New American Library, 1979), 80.

ويذكر "ماريوت" Marriott أن ثمن هذه الحرب بالنسبة لبريطانيا كان مؤلماً، حيث قتل ما بين 20- 28 ألف بريطاني، وكلفتها30-80 مليون جنيه إسترليني، الأمر الذي جعل ماريوت يتساءل: ما الذي تم إنجازه؟[1] What had been achieved?،

ويذكر آخرون أن الحرب حصدت أكثر من 600 ألف من كافة الجيوش المتحاربة[2]،وعلى كلٍ فقد دفن الكثير من الجنود البريطانيين في مقابر متعددة داخل إستانبول من الذين قتلوا أو ماتوا في حرب القرم فيما عرف "بمقابر البريطانيين" The British Cemetery[3].

وكانت هذه الخسائر الكبيرة هي التي دفعت نابليون الثالث للاعتراف بأنه قد أعطى "أربعة من أصابع يده" للتوصل بأسرع وقت ممكن إلى اتفاق، أما بريطانيا فقد بدأت تدرك أنه كان بالإمكان الاستغناء عن هذه الحرب، وأنه يجب طي هذه الصفحة دون تأخير[4]، لذلك؛ فإن بالمرستون الذي هو أكثر رجل دعا للحرب وكان أحد مسببيها، جاء إلى السلطة ليقوم بإنهائها[5].

كان لورد كلارندون من وجهة نظر البعض دون قوة في مؤتمر باريس، ولم يلق الدعم الكافي من ممثل فرنسا، مما اضطره إلى الموافقة على بعض الأشياء التي كان ستراتفورد قد احتج عليها، وكانت النتيجة هي التوصل لاتفاقية غير مربحة لبريطانيا[6].

أما عن موقف ستراتفورد الذي عاش ثلاثة وتسعين عاماً قضاها في تقوية نفوذه ونفوذ بلاده في الدولة العثمانية، فقد قال حين سمع أنه تم التوقيع على معاهدة باريس: "خير لي أن أقطع يدي اليمنى من التوقيع على هذه المعاهدة"[7] "I would rather have cut off my right hand than have signed that treaty، ولم يتوان عن التعبير الدائم عن خيبة أمله وشعوره الحاد جداً بسبب فزع ووجل حكومته، والذي جعله "ضحية" دفاعهم عن فرنسا، وفي رسالة لأخيه قال ستراتفورد: "إنه كان ضحية لعملية خداع واستغفال ودجل كبيرة

---

(1) Marriott. England, p. 250-3; Miller. The Ottoman, p. 239; The Cambridge Modern History, Vol. XI, p. 324. Williamson. The Evolution, p. 408.
(2) Hobsbawn. The Age, p. 80.
(3) Coufopoulos. Demetrius, A Guide to Constantinople (London: Adam and Charles, Black, 1910), p. 181-3.
(4) مانتران. تاريخ، ج2، ص138.
(5) Williamson. The Evolution, p. 408.
(6) Eversley. The Turkish, p. 306-7.
(7) Ibid, p. 309-10.

جداً في تجربة غير صغيرة"[1]، وإزاء شعوره بأنه ضحية وإزاء احتجاجه الدائم؛ قام كلارندون بإرسال رسالة إلى ستراتفورد، وصف له فيها وجهة نظره من الاتفاقية، معبراً عن آماله بإحلال السلام وفق المرتكزات السابقة، موضحاً الأضرار التي حلت بالدول جراء الحرب، ومن ذلك؛ أن الجيش الفرنسي أصبح ضعيفاً نتيجة الحرب، وأن الإمبراطور الفرنسي أخبره بنفسه أن هناك 22 ألف رجل في المستشفيات يتلقون العلاج[2]، وبدا واضحاً بعد التوقيع على معاهدة باريس وتحقيق الصلح؛ أن مهمة ستراتفورد دي ردكليف ستنتهي[3]، وعبّر المؤرخ "ماريوت" Marriott عن وجهة نظره في حرب القرم فقال: "إنها كانت خيبة أمل، إن لم تكن إهانة شديدة"[4].

كانت اهتمامات بريطانيا ومصالحها تزداد فيما وراء البحار، وكانت حرب القرم مناسبة ليجرب الشعب البريطاني طعم المغامرات القارية[5]، فبعد الحروب النابليونية بدا أن ساحة المواجهة من داخل أوروبا انتقلت إلى خارجها، وكانت بريطانيا مسؤولة بشكل كبير عن نتائج حرب القرم، والتي رأى فيها القيصر الروسي أن بريطانيا جادة في اعتراض طريقه وخصوصاً في الشرق[6]، مما دفع القيصر بعد التوقيع على اتفاقية باريس للتعبير عن خطأ روسيا وندمها لدخولها هذه الحرب: "نعم، لقد كانت حماقة، وسوف لا أقوم بذلك ثانية"[7] Yes, it was a cowardice, and I shall never do that again، ونجحت بذلك الجهود البريطانية في صيانة أملاك الدولة العثمانية في أوروبا ومنع توسع روسيا في اتجاه البلقان والمضائق وصولاً إلى البحر المتوسط[8].

كان بالمرستون لا يزال يدافع عن موقفه في حرب القرم؛ حيث قال: "لقد دعمنا تركيا من أجلنا ومن أجل مصالحنا الخاصة"، وأن السياسة البريطانية كانت منذ البداية إلى النهاية هي "حماية تركيا في ظل توجه روسي مثير للاشمئزاز للهيمنة الخطيرة على شرق أوروبا"[9]، كما كتب كلارندون: "إننا نقصد القيام بأفضل ما يمكن من أجل كل فرصة تنشأ

---

(1) Ibid, p. 308.
(2) Loc.Cit.
(3) Kinross. The Ottoman, p. 502.
(4) Marriott. A History, p.182.
(5) Hannah. A History, p. 129.
(6) Bülow. Imperial, p. 23.
(7) Graves. The Question, p. 120-1.
(8) Bowle. The Unity, p. 288.
(9) Marriott. England. P. 465.

لجعل مصالح دولتنا دليل مبادئنا"[1]، واستمر بالمرستون حتى وفاته عام 1865 مدافعاً نشطاً عن المصالح والحقوق البريطانية في الأقطار الخارجية[2]، ومنها؛ حماية الدولة العثمانية من الانهيار ومعارضة تصميم روسيا للاستيلاء على إستانبول، والتي يكمن خلفها حماية حقيقة للمصالح البريطانية في الشرق[3].

استمرت بريطانيا في السنوات التي تلت حرب القرم في سياسة التحالف مع الدولة العثمانية –لتطابق هذا مع المصالح البريطانية– وعملوا على دعم وسائل الإصلاح داخل الدولة العثمانية، لكن هذا الدور المركزي تعرض للضعف بعد موت بالمرستون في ظل ازدياد نفوذ الساسة البريطانيين غير المتعاطفين مع الدولة العثمانية ونظامها السياسي[4]، وكان على رأس هؤلاء جلادستون ذو التوجه الليبرالي، لكن هذه الأمور لم تكن لتتوقف عند الليبراليين وحدهم؛ بل وصلت إلى العديد من أعضاء حزب المحافظين الذين توصلوا إلى آراء وأفكار غير متعاطفة مع الدولة العثمانية، مروجين فكرة أن دخول بريطانيا حرب القرم لجانب الدولة العثمانية لم يكن من الحكمة في شئ، وأن تأسيس دول مستقلة في البلقان أو ذات حكم ذاتي –وهو ما عارضته بريطانيا من قبل–؛ لن يؤدي بالضرورة إلى هيمنة روسيا عليها، ولن يصبح ذلك في نهاية المطاف مصدر للخطورة، وأن على بريطانيا التحالف مع الدول التي تبدي اهتماماً بتقسيم أملاك الدولة العثمانية[5]، لكن بريطانيا حتى ذلك الوقت، كانت مصالحها قد تزامنت مع مصالح الدولة العثمانية، بل يمكن القول أن مصالح بريطانيا السياسية في الدولة العثمانية كانت هي الأكثر أهمية، وذلك من خلال التعليمات التي أُعطيت لموظفيها لتعزيز النفوذ البريطاني[6]، كما أن رأس المال البريطاني استفاد كثيراً بعد عام 1856 من الامتيازات الممنوحة له من قبل الباب العالي[7].

ويمكن القول أنه رغم حرب القرم، وتوقيع اتفاقيات عديدة بعدها؛ إلا أن هذه الاتفاقيات لم تمنع وقوع الحروب بين الدول الأوروبية أو بين بعضها مع الدولة العثمانية،

---

(1) Seton-Watson. “The Foundations”, p. 49.
(2) Williamson. Evolution, p. 408.
(3) Oakes-Mowat. The Great, p. 161.
(4) Jelavich, Barbara. The Ottoman Empire, The Great Powers and the Straits Question 1870-1887 (Indiana: Indiana University Press, 1973), p. 6-8.
(5) Loc. Cit.
(6) Iseminger. “The Old Turkish”, p. 299.
(7) Karal. Osmanli, Cilt. VI, s.17.

لأن هذه الاتفاقيات لم تستطيع حل المسألة الشرقية بشكل جذري، لتباين مصالح القوى المشاركة في هذه الاتفاقيات[1].

أما فرنسا فقد عملت على تناسي حرب القرم، والعداء القديم مع روسيا، مما جعلها تدخل مع روسيا في مفاوضات في نوفمبر 1856 في محاولة لتصفية الخلافات والرواسب الناتجة عن هذه الحرب، وللبدء في مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين[2]، كما بذلت فرنسا بعد حرب القرم اهتماماً كبيراً بالشرق وخصوصاً بعد عام 1860، حيث قامت بجهود ثقافية حثيثة لتعزيز نفوذها في هذه المنطقة التي تزاحمها فيها بريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية الطامحة[3].

أما ستراتفورد فقد ساءت العلاقة بينه وبين الصدر الأعظم عالي باشا، حيث قام الأخير بالطلب من لندن استدعاءه مرات عديدة، وعلى الرغم من ترك ستراتفورد إستانبول بعدها بسنوات؛ إلا أن عالي باشا استمر بالحديث عنه بحقد حقيقي[4].

سادساً: إصلاحات خط همايون 1856.

أثارت حرب القرم مجدداً مسألة الأقليات وحالة الفوضى في شتى مجالات الحياة داخل الدولة العثمانية، لذلك؛ فقد عملت الدول الأوروبية وفي مقدمتها بريطانيا إلى تلافي الضرر مستقبلاً بحل المشكلة من خلال القيام بوضع الحلول لما كانت تعتبره مسببات هذه الحرب.

ولقد كان ستراتفورد يعتقد بأن المشاكل سوف تنتهي داخل الدولة العثمانية إذا ما كانت الأخيرة قادرة على إنقاذ نفسها من خلال الإصلاح، والذي اعتبره أمراً ممكناً في ذلك الوقت[1].

---

(1) Seton-Watson, R.W. Britain and the Dictators, A Survey of Postwar British Policy (Cambridge: At the University Press, 1938), p. 305.

(2) Mosse, W.E. “The Negotiations for A Franco-Russian Convention, November 1856”, the Cambridge Historical Journal, Vol. X, No. 1, 1950, p. 59-74.

(3) Burrows, Mathew. "Mission Civilistrice: France Cultural Policy in the Middle East, 1860-1914", The Historical Journal, Vol. 29, March 1986, No. I, p. 109-135.

(4) Davison, Roderic H. "Turkish Attitude Concerning Christian-Muslim Equality in the Nineteenth Century", The American Historical Review, Vol. LIX, No.4, July 1954, p.857.

وتسهب المصادر البريطانية في الحديث عن دور ستراتفورد في إصلاحات الدولة العثمانية، حيث يعتبر البعض: أنه أمضى حياته لصيانة الدولة العثمانية بواسطة الإصلاحات الداخلية Internal Reform، ومن الهجوم الخارجي External Attack[2]، ومن وجهة المؤرخ "لوك" Luke، فإن ستراتفورد عمل على نشر "روح العدالة والتسامح"، وأنه عمل على إيجاد حكومات ذات إدارة جيدة تعمل على التقدم بقوة أكثر من ذي قبل[3].

ومن الواضح أن تأثير ستراتفورد على الباب العالي منذ ذلك الوقت كان مساوياً لنجاحه واستبداده الدبلوماسي، حيث استطاع دون غيره أن يتحدث عن الإسراف والتبذير في الدولة العثمانية، كما نجح في انتهاز الفرصة والتحدث إلى الصحافة البريطانية والبرلمان، مستغلاً النفوذ البريطاني على الباب العالي الذي كان الأكثر تأثيراً من نفوذ أي دولة أخرى[4]، ورغم ذلك يُعتبر ستراتفورد بمثابة "الملاك الحارس" Guardian Angle الذي حافظ لسنوات عديدة للحيلولة دون سقوط الدولة العثمانية وانهيارها، وساعدها في قيادة سياستها الدولية والمحلية في أشهر الأزمات، والذي قاوم دائماً مطالب روسيا[5]، حتى حظي باحترام كبير من قبل الأتراك: "بفضل قيادته الحكيمة ووقاره وإيمانه المخلص الصدوق"[6]، في الوقت الذي لم يتوان فيه عن التعبير عن إخلاصه للدولة العثمانية وسلطانها، حيث قام بوصف السلطان عبد المجيد بأنه رجل: "محب لشعبه، ذو فكر منسق، وفهم سليم، والذي يقوم بواجبه بوضوح، ويعبر عن أحاسيسه وأفكاره دون غرور أو كبرياء"[7].

لذلك؛ فإنه لا نقاش بأن دائرة التاريخ العثماني سوف لا تكتمل إذا لم يتم الرجوع إلى رجل كان له تأثير كبير في فترة انحطاط الدولة العثمانية وهو ستراتفورد كاننج –دي ردكليف–[8]، الذي كان له تأثير غير محدود على مصطفي رشيد باشا، وعلى كثير من رجال الدولة العثمانية، والذي كانت حكومة بريطانيا تحمله مسؤوليات سياسية وعسكرية،

---

(1) Luke. “The Old”, p. 51; Oakes-Mowat. The Great, p. 162.
(2) Feiling. A History, p. 907.
(3) Luke. The Old, p. 52.
(4) Madden, Richard Robert. The Turkish Empire in its Relations with Christianity and Civilization (London: T. Cautley Newby, 1862), Vol. 2, p. 132.
(5) Mosse. “The Return”, p. 546.
(6) Kinross. The Ottoman, p. 477.
(7) Ibid, p. 473.
(8) Luke. The Old, p. 50.

وهذا ما كان يقصده المؤرخ التركي "جودت " حين قال بأن: "السفير الإنجليزي ستراتفورد، كان منذ زمن طويل يتدخل في قرارات وإجراءات الباب العالي"[1].

وفي هذا السبيل فقد أقام ستراتفورد علاقات شخصية واستثنائية مع السلطان عبد المجيد[2]، حيث أصبح بمثابة الزعيم الفعلي، الذي كان يُعتمد عليه من أجل حماية المسيحيين، وهذا ما كان في صلب السياسة البريطانية[3]، بل ويعتقد مؤرخ سيرة ستراتفورد "لان–بول" Lane–Poole أن ستراتفورد كرس كل جهوده وأغلب نفوذه من أجل الإصلاحات داخل الدولة العثمانية[4].

لذلك؛ فقد خاض ستراتفورد "صراعاً مستميتاً" A Desperate Struggle من أجل الحصول على مكان بين الإصلاحيين الأتراك الذين يتزعمهم مصطفي رشيد باشا –الذي خدم 6 مرات كصدر أعظم و 3 مرات كوزير للخارجية والذي يقود الإصلاحات معتمداً على صداقته الحثيثة لبريطانيا– ضد الأتراك الذين يمثلون المدرسة القديمة، والذين يعارضون بعنف العمل بالدساتير الأوروبية، وأعلنوا رغبتهم بالسير نحو الحفاظ على النظام العثماني القديم للحكومة والتقاليد والدستور [5].

ولقد تابع ستراتفورد موضوع الإصلاحات، حيث كان شديد الثقة بمصطفي رشيد باشا وارتباطاته ببريطانيا، حتى أنه كان يعتقد أنه في حال عدم وجود سفير يمثل المصالح البريطانية؛ فإن مصطفي رشيد هو خير من يقوم بذلك[6]، كما كان ستراتفورد مصمماً على الانقلاب على أولئك "الرجعيين" Reactionaries، وتثبيت الإصلاحات، وقد نجح رويداً رويداً في الحصول على ما يريد من خلال طرد الموظفين "عديمي الدراية والمتعصبين"[7].

ورغم أن أفكار ومعرفة ستراتفورد بخصوص المسائل الداخلية للدولة العثمانية تعتبر ضعيفة وقصيرة المدى؛ إلا أن أفكاره عن السياسة الخارجية كانت عميقة[8]، ورغم ذلك؛ فقد عمل حسب تقدير الكثير من أجل إصلاح الأحوال؛ باعتبار ذلك الوسيلة الوحيدة لخروج

(1) Aksun. Osmanli, Cilt. 3, s. 341.
(2) Kinross. The Ottoman, p. 473.
(3) Ibid, p. 477.
(4) Bailey. British, p. 225.
(5) Layard. Sir A. Henry Layard, Vol. 2, p. 101.
(6) Aksun. Osmanli, Cilt. 3, s. 305.
(7) Lane-Poole. Turkey, p. 352-3.
(8) Aksun. Osmanli, Cilt. 3, s. 351.

الدولة العثمانية من حالة الفوضى والإرباك. فقد مارس ستراتفورد سلطته وليس تعسفه داخل الدولة العثمانية من أجل الإصلاح الذي يتماشى مع النمط والمصالح البريطانية ويتفق مع رغبات الجناح الليبرالي في الدولة العثمانية[1].أما ممثلو الدول الأوروبية؛ فقد قاموا بدعم ستراتفورد لانتزاع المزيد من الإصلاحات، والتي تتضمن القوانين الخاصة بحماية المسيحيين من الحكومة العثمانية[2].

والواقع؛ أن الأمر تعدى موضوع الإصلاحات داخل الدولة العثمانية ليقوم ستراتفورد بالتدخل في كل صغيرة وكبيرة، ومن ذلك أنه استطاع تحويل مشكلة الحكم بالإعدام على أحد المرتدين البريطانيين إلى مشكلة دولية اشتركت فيها كل من فرنسا والنمسا بالإضافة إلى بريطانيا[3]، الأمر الذي دفع بـ "أبردين" إلى توسيع دائرة اهتمامه بهذه القضية التي استغلتها حكومة بريطانيا لتعديل الكثير من القوانين التي اعتبرتها جائرة بحق المواطنين[4].

ولم يتوان ستراتفورد على رفع هذه المسألة إلى أبردين، والذي اعتبر أن إعدام ذلك المرتد سيزعج إحساس ومشاعر الشعوب المسيحية، معتبراً أن تطبيق هذا الحد أمر قديم وسيترتب عليه ضرر كبير، وأن مثل هذه الأمور كانت تحدث قبل عصور، وأن المسألة تتعلق بالإنسانية والإخلاص للدولة العثمانية[5]، وكانت النتيجة؛ نجاح الجهود البريطانية في قضية هذا المرتد.

وفي 18 أكتوبر 1856 تم عزل شكيب باشا من نظارة الخارجية وتم إعادة تعيين مصطفي رشيد باشا مجدداً بدلاً منه وذلك بدعم من ستراتفورد[6]، الذي كرس كل جهوده منذ ذلك الحين لدعم مصطفي رشيد وحركة الإصلاح داخل الدولة العثمانية بكل طاقته وقدرته المعروفة، معتقداً أن سياسته التي يدافع عنها هي أفضل المشاريع لتعزيز المصالح العثمانية والبريطانية معاً. فمن أجل الدولة العثمانية؛ لأن هذه المشاريع تعمل على ضمان ازدهار

---

(1) Lane-Poole. The Life of Stratford, Vol. 2, p. 70.
(2) Clarck, Edson L. The Arabs and the Turks, Their Origin and History (Boston: Congregational Publishing Society, 1876), p. 192.
(3) Özçelik, Selahittin. "Osmanli iç Hukukunda Zorunlu bir Tehir, Mürted Maddesi", Osmanli Tarihi Araştirma ve Uygulama Merkezi Dergisi OTAM, Ankara Üniversitesi, Sayi.11, 2000, s. 368.
(4) Ibid, s. 362.
(5) Ibid, s. 362.
(6) Aksun. Osmanli, Cilt 3, s. 304.

واطمئنان شعوبها المختلفة، وبالنسبة لبريطانيا فمن خلال الحفاظ على تكامل إمبراطوريتها وتعزيز قوتها[1].

ولأن رشيد باشا رجل الإنجليز الأول داخل الدولة العثمانية، فقد بدا أن فرنسا تعمل على مناهضته وعزله، مما حذا بفرنسا إلى التعبير بأن: الإمبراطور الفرنسي لا يحمل أي ضغينة لرشيد باشا[2].

ولقد استمرت جهود بريطانيا عبر ستراتفورد من أجل المزيد من الإصلاحات، والتي تمخضت قبيل عقد مؤتمر باريس إلى قيام السلطان عبد المجيد بالإعلان عن الإصلاحات التي عرفت باسم "خط همايون" في 18 فبراير 1856، والتي تنص على إدخال الإصلاحات في شتى نظم الدولة العثمانية، وحصول الرعايا غير المسلمين على المساواة التامة والمطلقة في الحقوق السياسية مع المواطنين المسلمين[3]، ويُعتبر هذا المرسوم علامة بارزة في تاريخ التنظيمات، حيث يحتوى نصاً أكثر دقة وتفصيلاً من خط شريف كلخانة عام 1839 لأنه يضمن للأقليات غير المسلمة ودفعة واحدة، احترام حصانتها التقليدية، وحرية العبادة، وحق إدارة ممتلكاتها دون أدنى عائق[4].

وينظر بعض الباحثين إلى خط شريف كلخانة في 3 نوفمبر 1839 وخط همايون في 18 1856 على أنهما وثيقتان دستوريتان اشتملتا على مبادئ عامة في الحكم والإدارة، مثل إعلان المساواة بين جميع رعايا الدولة العثمانية أمام القانون بغض النظر عن دياناتهم وأعراقهم، وكذلك المساواة في الحقوق وفي الضرائب، وإعطاء الجميع الحرية الدينية وإقامة الشعائر الدينية، ومنع العقوبات الجسدية وإعادة تنظيم قوات الشرطة بحيث توحي في نفوس الرعايا الأمن والطمأنينة والمحافظة على أرواحهم وممتلكاتهم وحرمة مساكنهم، ووضع موازنة مالية سنوية للحكومة توضّح فيها أوجه الإنفاق[5].

ولقد أحاط السلطان الدول الأوروبية علماً بهذا الفرمان الإصلاحي، الأمر الذي دفع بهذه الدول إلى الإشارة إليه في صلب معاهدة باريس عام 1856، حيث أشارت الفقرة الأولى

---

(1) Layard. Sir. A. Henry Layard, Vol. 2, p. 101.
(2) F.O. 38-352, Cowley to Stratford, Paris, 2 June 1855, Ext. Priv. (N. L. A).
(3) Hurewitz. Diplomacy, Vol. 1, p.
(4) مانتران. تاريخ، ج 2، ص137.
(5) Lewis, Bernard. The Emergence of Modern Turkey (Oxford: Oxford University Press, 1968), p.112.

من المادة التاسعة على: "أن السلطان العثماني قد أصدر فرماناً عبّر فيه عن رغبته الداعمة لتحقيق رفاهية رعاياه لتحسين أوضاعهم دون تمييز في الدين أو العرق، وأن السلطان بذلك قد أكد نواياه الطيبة تجاه رعاياه المسيحيين في دولته، ولكي يُدلل على صدق نواياه هذه؛ فقد أبلغ الدول المجتمعة في المؤتمر بشأن هذا الفرمان الصادر بمحض إرادته"[1].

كان واضحاً أن الدولة العثمانية قد تباطأت كثيراً في مسألة تطبيق الإصلاحات؛ الأمر الذي أثار حكومة بريطانيا، حيث أرسل كلارندون إلى ستراتفورد في 28 فبراير 1856، يدافع عن موقف الحكومة البريطانية بشأن ما أسماه: "الاضطهاد الديني" في الدولة العثمانية، ثم قال: "أعرض لسعادتكم رأي حكومة جلالة الملكة، الذي ربما يكون واضحاً بقوة للباب العالي والإمبراطورية التركية، والتي تشترط معاهدة تكون أجزاؤها واضحة كجزء من النظام الأوروبي، وأنه يستحيل الهدوء من قبل القوى الأوروبية، والإذعان بشأن استمرار تركيا بالقوانين والممارسات التي تُعتبر إهانة لكل الأمم الأوروبية الأخرى"[2].

ولقد احتاج الأمر سبعة أشهر كي يقوم ستراتفورد بالرد على هذه الرسالة في 23 سبتمبر معلقاً على الوضع بأنه: ما من شك أنه طوال فترة حكم السلطان وهو يشعر بانتشار الاضطراب فيما يتعلق بالمسائل المسيحية، ويعتقد ستراتفورد أن وضعهم ومستقبلهم أسوأ أكثر من ذي قبل، وأن دول التحالف –في حرب القرم – بذلت جهوداً كبيرة وأبدت تضحيات ثمينة من أجل أن يُبدي السلطان حُسن النية من أجل تنفيذ ما جاء في الإصلاحات بإيمان راسخ[3].

ويعتبر البعض أنه لا جدوى من إصلاحات خط همايون؛ لأنها لم تأت من منطلق الشعور بضرورة القيام بما جاء فيها؛ بل كنتيجة مباشرة لحرب القرم[4]. ولم تلبث الآمال التي عُلّقت على هذه الإصلاحات أن خابت جميعاً، فمن وجهة النظر البريطانية؛ فإن الدولة العثمانية لم تكن جادة ومؤمنة بها، كما أن المجموعات العرقية المختلفة داخل الدولة كانت تفتقر إلى ضبط النفس ومراعاة الغير، وهو ما يجب توفره من أجل إنجاح هذه الإصلاحات. أما مبدأ المساواة الدينية، فقد اعتبرته بريطانيا يَمَس بالأسس التي قامت عليها الحياة

---

(1) الشناوي، عبد العزيز محمد. الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها(القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1986)، ج2، ص172

(2) Hamilton, Angus. Problems of the Middle East (London: Eveleigh Nash, 1909), p. 3.

(3) Ibid, p. 5.

(4) Eversley. The Turkish, p. 308.

الإسلامية منذ قيامها. أما فيما يتعلق بالمساواة في الخدمة العسكرية؛ فقد كان معظم الرعايا المسيحيين ينفرون من تأديتها، ويفضلون دفع "البدل" بديلاً عن ذلك، ومن نفس الوجهة البريطانية كان "الأتراك في حقيقة الأمر يُفضّلون الحصول على نقود هؤلاء أكثر من اهتمامهم بخدماتهم"[1].

ولقد بلغت خيبة الأمل في بريطانيا وبقية القوى الأوروبية حداً دفع البعض إلى التصريح –بعد سنوات عديدة – بأن هذه الإصلاحات وصلت إلى مجرد استحداث العديد من المناصب لا أكثر ولا أقل، أما ما كان من احتجاجات وشكاوى بشأن مسألة تطبيق الإصلاحات فلم تسفر عن أي شئ سوى تأكيد المسؤولين الأتراك عن حسن نيتهم والوعد بإجراء ما يلزم لتحقيق ذلك[2].

بريطانيا وثورة الهند 1857.

ازداد اهتمام بريطانيا مجدداً بالدولة العثمانية والمناطق الواقعة تحت سيادتها، وذلك خلال ثورة الهنود عام 1857، حيث تطلّب الأمر أن تقوم بريطانيا بإرسال قوات بشكل عاجل إلى الهند عبر منطقة السويس في مصر، وما كان يتطلبه الأمر من إجراءات تُتخذ في هذا الشأن لأخذ موافقة السلطان العثماني وحاكم مصر "سعيد باشا"، الأمر الذي أكد أهمية هذه المنطقة لبريطانيا عند الحاجة إليها فيما يخص أملاكها ومستعمراتها في الهند[3]، وكان واضحاً حينها أن الأمر يفرض على حكومة بريطانيا إرسال المزيد من القوات للقضاء على هذه الثورة، وبناء على ذلك؛ فقد تقرر إرسال قوات كبيرة من بريطانيا إلى الهند في أكتوبر، ولم تجد حكومة بريطانيا حرجاً في أن تستخدم هذه القوات منطقة السويس للوصول بسرعة إلى هناك بسبب حرج الموقف، حيث أرسل كلارندون إلى ستراتفورد يطلب منه التدخل بخصوص مرور فوج أو أكثر من القوات البريطانية إلى الهند عبر مصر[4].

كان مثل هذا الأمر يتطلب بطبيعة الحال موافقة خديوي مصر وعرض المسألة

---

(1) Grant-Temperley, Europe, p. 287.
(2) Loc. Cit.
(3) F.O. 47-352, Stratford to Green, Ther. 4 Oct. 1857, (N. L. A).
(4) F.O. 352-40, Clarendon to Stratford, 3 Nov. 1854, Priv. Ext. (N. L. A).

على السلطان العثماني ليقرر في المسألة[1]، لذلك؛ لم يتوان ستراتفورد عن الطلب رسمياً من الباب العالي الموافقة على مرور بعض القوات إلى الهند عبر مصر[2]، حيث وافق الباب العالي موافقة مشروطة على مبدأ إرسال القوات؛ لكنه عارض قيام بريطانيا بإرسال حوالي 1000 إلى 1500 من هذه القوات شهرياً إلى الهند[3].

وبناء عليه؛ بدأت بريطانيا عملياً في إرسال جنودها بموافقة الباب العالي ومساعدته عبر السويس، لكن هذا الأمر أثار نقاشاً وجدلاً واسعاً في بريطانيا وذلك بسبب حاجتها للسلطان وللخديوي في كل مرة يحتاجون فيها الوصول إلى الهند[4]، ورغم موقف بريطانيا من تأخر رد السلطان على طلبهم هذا؛ إلا أن حكومة بريطانيا أرسلت إلى السلطان أسمى التحيات القلبية بمناسبة موافقته على إرسال هذه القوات من خلال مصر عبر السويس[5].

والواقع أن حكومة بريطانيا عملت خلال هذه الثورة لأول مرة من أجل استخدام "الخلافة العثمانية" لمصالحهم فيما اعتبرته مقابلاً لمساعدتهم الدولة العثمانية أثناء حرب القرم، وذلك قبل أن يضيع تأثير هذا النصر لدى مسلمي الهند، ولقد أراد الإنجليز منع مشاركة المسلمين في الثورة، لذلك؛ فقد استطاعوا الحصول على فرمان من "الخليفة العثماني"، عبّر فيه عن أن الاشتراك في العصيان أمر لا يسره؛ بل وينصحهم بتحسين العلاقات مع الإنجليز لأنهم أصدقاء للإسلام ولخليفة المسلمين[6]، كما قام السلطان بالتبرع بمبلغ 1000 جنيه إسترليني لفقراء الهند، الأمر الذي كان له تأثير إيجابي على المسلمين فيها[7].

ونتيجة للدعاية البريطانية بأنهم أصدقاء للخلافة والخليفة العثماني، أصبح الإنجليز في وضع جيد حيث جاءت هذه السياسة بنتائج جيدة فيما يتعلق بالمسلمين المتواجدين في

---

(1) F.O. 352-37, Pisani to Stratford, Pera, 23 Nov. 1854, Ext. (N. L. A).
(2) F.O. 352-47, Stratford to L. Moore. Ther. 3 Oct. 1857, Noted, (N. L. A); F.O. 352-38, Stratford to Lord Raglan, Ther. 16 Nov. 1854, Ext. (N. L. A); F.O. 352-45, Stratford to Admiral Stopford, Ther. 6 Oct. 1857, Conf. (N. L. A).
(3) F.O. 352-48, Clarendon to Stratford, 1 Oct. 1857, Priv. Ext. (N. L. A).
(4) F.O. 352-46, Stratford to Lyons, Ther. 4 Oct. 1857, Priv. Ext. (N. L. A); F.O. 352-48, Clarendon to Stratford, 8 Oct. 1857, Priv. Ext. (N. L. A).
(5) F.O. 352-47, Memorandum to Moore From Stratford, 31 Oct. 1857, (N. L. A).
(6) Eraslan. II Abdulhamid, p. 66.
(7) F.O. 352-46, Stratford to Murray, Ther. 31 Oct. 1857, Ext. Priv. (N. L. A).

المستعمرات البريطانية[1]، وأبدت حكومة بريطانيا اعتقادها بأن السلطان العثماني إذا جمع ما بين مسألة الخلافة مع قواه المادية؛ فإنه يستطيع قطع الطريق على روسيا ووقف تقدمها في آسيا الوسطي[2]، في الوقت نفسه كان على بريطانيا أن تتذكر أن تحت حكمها أو حمايتها عدد كبير جداً من المسلمين؛ الأمر الذي يوجه سياسة بريطانيا في الشرق فيما إذا أرادت الاحتفاظ بهيبتها ونفوذها في الشرق[3]

لم تمنع هذه العلاقة من استمرار نفوذ ستراتفورد وعلاقاته الطيبة مع أقطاب السياسة العثمانية، وعندما لاح في الأفق أن ستراتفورد سيغادر إستانبول عام 1858، أرسل مصطفي رشيد باشا إليه يقول: "أتمنى العافية للورد ستراتفورد سفير إنجلترا، وأعبر عن شكري للعلاقة الطيبة بين الدولة العثمانية وبريطانيا أثناء إقامته في إستانبول، وأن فراقه لإستانبول سيسبب لنا حزناً كبيراً، وأن ما يخفف الحزن هو أن ستراتفورد سيعود قريباً"[4].

(1) Eraslan. II Abdulhamid, p. 114.
(2) Ibid, p. 69.
(3) Halid, Halil. The Diary of A Turk (London: Adam & Charles Black, 1903), p. 202-3. Yilmaz. Belgelerle, Cilt.3, s. 364-6.
(4) Yilmaz. Belgelerle, Cilt.3, s. 364-6.

الفصل الرابع

الدبلوماسية السياسية البريطانية حتى الحرب الروسية العثمانية 1877م.

أولاً: بريطانيا والمسألة البلغارية 1875-1876.

1: إرهاصات المسألة البلغارية.

2: الموقف الرسمي البريطاني والمسألة البلغارية.

ثانياً: مذكرة أندراسي 30 ديسمبر 1875.

1: خلفيات إعلان المذكرة.

2: فشل مذكرة أندراسي.

ثالثاً: مذكرة برلين 11 مايو 1876.

1: تصاعد الأحداث داخل الدولة العثمانية وإعلان المذكرة.

2: بريطانيا ورفض مذكرة برلين.

رابعاً: مؤتمر إستانبول 23 ديسمبر 1876.

1: النشاط الدبلوماسي قبيل مؤتمر إستانبول.

2: افتتاح مؤتمر إستانبول.

3: نتائج مؤتمر إستانبول.

خامساً: مذكرة لندن 31 مارس 1877.

1: مقدمات مذكرة لندن.

2: الترتيبات النهائية للحرب الروسية العثمانية.

الفصل الرابع

الدبلوماسية السياسية البريطانية حتى الحرب الروسية العثمانية 1877م.

أولاً: بريطانيا والمسألة البلغارية 1875 – 1876.

1: إرهاصات المسألة البلغارية.

قامت بريطانيا باستخلاص العبر اللازمة من حرب القرم، لذلك فقد توجهت نحو إصلاح ما أفسدته الحرب على المستوى الداخلي والخارجي، وخصوصاً فيما يتعلق بتحسين الأوضاع الاقتصادية، والواقع أن بريطانيا كانت تحتاج إلى وقت طويل لتجرّع نتائج هذه الحرب وإن كانت قد خرجت منها منتصرة، ورغم ذلك؛ فقد واصلت حكومات بريطانيا المتعاقبة علاقاتها واتصالاتها مع الدولة العثمانية من خلال قيامها بحث الأخيرة على مواصلة المزيد من الإصلاحات.

أما روسيا فقد انصرفت هي الأخرى إلى الاهتمام بشؤونها الداخلية لإصلاح ما أفسدته هذه الحرب، لذلك؛ فقد شهدت علاقتها مع الدولة العثمانية وبالتالي مع بريطانيا هدوءاً وإن كان حذراً بسبب معرفة الجميع أن ذلك الأمر إنما هو بسبب عدم قدرة روسيا على القيام بأي مغامرة كبيرة مع الدولة العثمانية على غرار حرب القرم؛ الأمر الذي كان يُوجِب الحيطة والحذر في تعاطي بريطانيا مع كل الأمور المتعلقة بروسيا حتى استجدت الكثير من الأحداث التي أثارت العديد من المناقشات داخل بريطانيا، في حين كانت روسيا قد استفاقت واستردت عافيتها وعادت إلى سيرتها الأولى مع الدولة العثمانية.

وتُعد مشكلة الأقليات من أكثر المشاكل إلحاحاً داخل الدولة العثمانية، بسبب ما كان يشكله هؤلاء من اختلاف عرقي وديني ومذهبي، الأمر الذي كان يؤثر على النسيج السياسي والاجتماعي والثقافي للدولة العثمانية، وتزامن ظهور هذه المشكلة مع فترة الضعف والانهيار التي كانت تعاني منه هذه الدولة، مما زاد من الصعوبات التي تواجهها.

وفي بداية القرن التاسع عشر بدأت هذه الأقليات تبحث عن الاستقلال التدريجي عن الدولة العثمانية متأثرين بالنهضة القومية الأوروبية ومدفوعين بدعم العديد من هذه الدول، التي كانت تعمل بشكل أو بأخر على تقويض أركان الدولة العثمانية، وبذلك التقت مصالح هؤلاء، حيث كانت هذه الأقليات تبحث عن الاستقلال الناجز، بينما تسعى الدول الأوروبية الداعمة لها إلى تقويض الدولة العثمانية وبسط نفوذها وسيطرتها على هذه الأقليات فيما لو تحقق لها الاستقلال.

ولقد بدأت المسألة البلغارية عملياً باجتماع قادة البلغار الوطنيين في 12 أغسطس 1875، حيث ناقشوا مسألة القيام بثورة، وطالب بعضهم بدعم روسيا وصربيا لهم في هذه المسألة، وفي أبريل ومايو عام 1876 كانت جميع الإجراءات للقيام بالثورة قد استكملت[1]. لقد كانت هذه الثورة مخططاً لها أكثر منها عملية عفوية[2].

وكان البلغار يشكلون طليعة أي هجوم روسي تجاه الدولة العثمانية وأداته، حيث إنهم لا يخالفون للقيصر الروسي أمراً، وعلى كل حال فإن البلغار لم يكونوا أصدقاء للروس فقط بل إنهم أصبحوا محط أنظار الإنجليز أيضاً[3]، ولقد اعترف السفير البريطاني في إستانبول "هنري إليوت" بأن القائمين على الأعمال الثورية البلغارية قد عملوا بنشاط بين البلغاريين[4].

ولقد إليوت في 7 مايو 1876 برقية إلى حكومته جاء فيها: أن حوالي 5 آلاف جندي عثماني تم إرسالهم إلى إستانبول، وأعتقد – دون عناء – بأن هذه القوات ستكون قوات احتياطية لقمع الثورة، ومنعها من أن تتحول إلى نهاية جدية[5]، وفي 19 مايو أرسل إليوت

---

(1) Stojanovič, Mihailo D. The Great Powers and the Balkans 1875-1878 (Cambridge: At the University Press, 1939), p. 56.
(2) Porter, Bernard. "British Foreign Policy in the Nineteenth Century", The Historical Journal, Vol. 23, No. 1, March 1980, p. 199.
(3) Abdülhamid, Sultan. Siyasi Hatiratim (Istanbul: Harket Yayinlari, 1974), s. 148.
(4) Midhat Bey, Ali Haydar. The Life of Midhat Pasha (New York: Arno Press, 1973), p. 289.
(5) MacDermott, Mercia. A History of Bulgaria 1393-1885 (London: George Allen & Unwin, 1962), p. 276.

إلى حكومته يعلن تذمره من الضعف واللامبالاة التي يبديها الباب العالي في معاملة رعاياه منذ أقدم العصور داخل الدولة العثمانية[1].

2: الموقف البريطاني الرسمي والمسألة البلغارية.

بعد قيام الثورة البلغارية طلبت روسيا وألمانيا والنمسا من بريطانيا التوقيع معهم على مذكرة شديدة اللهجة يتم تقديمها إلى الدولة العثمانية، يستنكرون فيها الأحداث ضد البلغار، لكن رئيس الوزراء "بنيامين دزرائيلي"[2] Benjamin Disraeli رفض ذلك، حيث لا يمكن لدولته المساعدة في القضاء على دولة لها مصالح حقيقية في بقائها، وأنه لا يمكن التعاون مع – وزير خارجية روسيا- جورشاكوف الذي يعتبره دزرائيلي العدو اللدود، وبسمارك الذي يُعد صديقاً لا يمكن التعويل عليه، وإن أفضل حل هو السير في ذات الطريق، وكتب دزرائيلي إلى صديقته السيدة برادفورد: "مهما يكن الأمر، فإننا لن ننساق هذه المرة إلى الحرب، وإن لنا هدفاً نسعى إليه، لكنني أتمنى أن تتحلى روسيا بالحكمة التي هي العامل الأساسي في هذا الأمر، وأن يعم السلام"[3]، وكان هذا يعني: أن تأخذ بريطانيا الأمر على عاتقها الشخصي أفضل من أن ترى ذلك يحدث على يد روسيا[4].

ولقد بدأت تقارير الصحف البريطانية في شهري يونية ويولية 1876 تثير الغضب الكبير في بريطانيا[5]، حيث اتَهمت الحكومة البريطانية الحكومة العثمانية بأنها أطلقت أيدي قواتها في بلغاريا، واتهمتها بارتكاب أشنع الأعمال[6]، وكانت البداية عندما قام الصحفي "بيرز" Pears مراسل صحيفة "ديلي نيور" Daily News بنشر مقال عن هذه الأحداث

---

(1) Loc. Cit.

(2) إيرل بيكونسفيلد الأول 1st Earl of Beaconsfield. ولد من أسرة يهودية 1804. توفي 1881. عضو حزب المحافظين. وزير المالية في وزارة دربي الأولى فبراير – ديسمبر 1852، وفي وزارة دربي الثانية فبراير 1858- يونية 1859، وفي وزارة دربي الثالثة يونية 1866. رئيس الوزراء فبراير 1868- ديسمبر 1868، ومن فبراير 1874- أبريل 1880. Cecil. Queen, p. 191; Jennings. Cabinet, p. 446

(3) Maurois. Disraeli, p. 271; Halevy. Victorian, p. 453.

(4) Halevy, Elie. Victorian Years 1841-1895 (London: Ernest Benn Limited, 1951), p. 453.

(5) Pears, Sir Edwin. Life of Abdul Hamid (New York - Arno Press: A New York Times Company, 1973), p. 63.

(6) Cecil, Lady Gwendolen. Life of Robert Marquis of Salisbury (London: Hodder and Stoughton, 1921, 1932), Vol. 2, p. 81.

بعنوان: "الاغتيالات في إستانبول – فظائع المسلمين في بلغاريا" The Assassinations at Constantinople – Moslem Atrocities in Bulgaria، حيث تحدث بعنف عن هذه الأحداث[1]، وبذلك علم الشعب داخل بريطانيا بهذه الأحداث لأول مرة بعد نشرها في هذه الصحيفة[2]، التي تعد لسان حال حزب الأحرار المعارض[3]، ولقد استمرت الديلي نيوز ولمدة شهر أو أكثر تتحدث عن ارتكاب مثل هذه الجرائم بحق البلغار[4]، والتي كان البعض يرى أنها تحدث دون أي خطر حقيقي يتهدد حياة الأتراك[5].

ولقد قامت الديلي نيوز بدور كبير في الحديث عن فداحة المظالم والخسائر البلغارية، والإسهاب عن "مدى وحشية الأتراك" تجاههم، وتركت لمراسليها وكُتابها حرية التعبير عن هذا الأمر وخصوصاً على يد مراسلها "ماكجاهان"[6]MacGahan، ففي يونية 1876عمل مراسل الديلي نيوز على التحري والتحقيق بشأن هذه الأنباء المتواترة بشأن هذه المذابح، وفي العديد من رسائله الجديدة تألقت مشاعره في التقارير التي قدمها عن "الصورة المُروّعة للقسوة وسفك الدماء"[7]، وبذلك كانت صحيفة الديلي نيوز بلا جدال هي "أولى صوت تحذيري في أوروبا[8].

كانت حكومة بريطانيا قبل هذه المظالم تلقى تأييداً تاماً من قبل الرأي العام، ولزمت المعارضة الصمت، حتى قامت صحيفة الديلي نيوز بما قامت به، وذلك عندما تحدثت عن أطفال ذبحوا ونساء اغتصبن وفتيات تم بيعهن كالرقيق، و10 آلاف بلغاري مسيحي أودعوا

---

(1) Millman, Richard. Britain and the Eastern Question 1875-1878 (Oxford: Clarendon Press, 1979), p. 129; Blake, Robert. Disraeli (London: Eyre & Spottiswoode, 1966), p. 592; Pears. Life of Abdul Hamid, p. 63.
(2) McCarthy, Justin. The Story of Gladstone Life (London: Adam and Charles Black, 1910), p. 297; MacDermott. A History, p.277.
(3) Blake. Disraeli, p. 592.
(4) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 42.
(5) Hammond, J. L - Foot, M.R.D, Gladstone and Liberalism (New York: The MacMillan Co., 1953), p. 592.
(6) MacDermott. A History, p. 278-81.
(7) Cecil. The Life of Salisbury, Vol. 2, p. 81.
(8) Pears. Life of Abdul Hamid, p. 63.

السجون، وكان جُل ما ترمي إليه هذه الصحيفة هو القول للحكومة: "هذا ما قام به أصدقاء وحلفاء رئيس الوزراء البريطاني"[(1)].

ولقد أسهب الكثير من المؤرخين في الحديث عن آلاف القتلى والمشردين من البلغار، وتم الحديث عن قتل ما بين 12–30 ألف بلغاري في هذه الأحداث[(2)]، في حين تحدث آخرون على أن العدد هو ما بين 12–15 ألف[(3)]، تم قتلهم على أيدي "القوات العثمانية غير النظامية" The Turkish Irregular Troops المعروفة بقوات "الباشي بوزوك" Bashi Bazouk[(4)]، كما كتب مراسل الديلي نيوز عن تدمير 100 قرية، وقام بتعداد 37 قرية بلغارية دُمرت بشكل كلي أو جزئي، كما تحدث عن أمور أخرى منها ذبح 1500 شخصاً من النساء والأطفال[(5)]، إلا أن تقارير إحصائية تركية قدرت عدد القتلى بـ 3500 من البلغار والمسلمين على حد سواء[(6)].

هذا فيما يتعلق بعدد الضحايا، غير حديث الصحافة والمؤرخين عن النساء اللاتي تم اغتصابهن والفتيات اللاتي تم ضمهن إلى قسم الحريم في القصر السلطاني[(7)]، وطلاب المدارس الذين تم قتلهم، وجثث الضحايا المتناثرة في الشوارع والمدارس والمنازل[(8)]، مما دفع

---

(1) Maurois. Disraeli, p. 272; McCarthy. The Story of Gladstone, p. 296-7; Hammond – Foot. Gladstone, p. 128.
(2) Ensor, R.C.K England 1870-1914 (Oxford: At The Clarendon Press, 1946), p. 44; MacDermott. A History, p. 280; Blake. Disraeli, p. 952; Ketelbey. A History, p. 307-8; Davis, Richard W. Disraeli (Boston: Little Brown and Co., 1976), p. 198
(3) Anderson. The Eastern, p. 184.
(4) Lee, Sir Sidney. King Edward VII, A Biography (London-New York: MacMillan & Co., 1925-1927), Vol. I, p. 420; Ensor. England, p. 44; Midhat Bey. The Life of Midhat Pasha, p. 287.
(5) Millman. Britain, p. 130.
(6) Kurat, Yuluğ Tekin. Henry Layard'in Istanbul Elçiliği 1877-1880 (Ankara: Ankara Üniversitesi Basimevi, 1968), s. 18.
(7) Wirthwein, Walter G. Britain and Balkan Crisis 1875-1878 (New York: Columbia University Press, 1935), p. 63.
(8) Latimer, Elizabeth Wormeley. Russia and Turkey in Nineteenth Century (Chicago: A.C. McClurg, 1893), p. 237.

المصادر البريطانية إلى القول: أن عمليات قتل البلغار تمت دون النظر والاعتبار للعمر أو الجنس من قبل القوات العثمانية[1].

لقد أسهب رجال السياسة والتاريخ في الحديث عن أرقام القتلى البلغار التي لا يُعرف مدى صحتها ودقتها، وتحدث الجميع عن الآلاف دون إعطاء أرقام دقيقة، بل وتحدثوا جميعاً عن أرقام لا تقبل الأرقام الكسرية، في حين تم الحديث بخجل عما قام به البلغار ضد المسلمين من فظائع، وكأن المذابح كانت من طرف واحد دون الآخر[2]، ومن وجهة نظر أحد هؤلاء المؤرخين فإن عدد المسلمين الذين قتلوا على يد البلغار لم يتجاوز على أبعد تقدير 200 شخص[3].

ومهما يكن من أمر، فقد أصيب الرأي العام في بريطانيا بالصدمة، وفي فرنسا وإيطاليا أصيب الناس برعب أقل، أما في روسيا فقد أثارت هذه المذابح فيهم "موجة من الروح الصليبية" التي جعلت القيصر يستعد للحرب"[4]، وعلى العموم فقد أثارت المظالم البلغارية سخطاً ونقمة في عموم أوروبا[5].

وكان هنري إليوت مدركاً وواعياً بما يحدث في بلغاريا من أحداث، ورغم ذلك فقد أبرق إلى لندن جزء مما حدث، بناء على ما أرسله له قناصله في المناطق العثمانية[6]، ورغم ذلك فقد قام إليوت بالاحتجاج لدى الباب العالي على الأعمال التي تقوم بها قواتهم، ولكن ذلك كان متأخراً جداً[7].

---

(1) Hammond-Foot. Gladstone, p. 128.
(2) Rose, J. Holland. The Development of the European Nations 1870-1914 (London: Constable & Co., 1919), p. 170; Midhat Bey. The Life of Midhat Pasha, p. 288.
(3) Wirthwein. Britain, p. 63.
(4) Graves, Philip P. Briton and Turk. (London – Melbourne: Hutchinson & Co., U.D), p. 28.
(5) Laffan, R.G.D. The Guardians of the Gate, Historical Lectures on the Serbs (Oxford: At the Clarendon Press, 1918), p.122.
(6) Blake. Disraeli, p. 592.
(7) Rose. The Development, p. 171.

وفي 16 يونية 1876 أرسل إليوت برقية إلى وزير خارجيته دربي، يقول فيها: "هناك دلائل على ارتكاب الشركس والباشي بوزوك للفظائع التي ربما نتوقعها"[1]، ثم كتب إليه: بأنه لا يوجد أدنى شك بأن القنصل الروسي "فليبوبولس" Phlippopolis يقود جزءاً من ثورة البلغار[2]، وعلى كل فلم يكن إليوت يعتقد بأن المصالح البريطانية قد تتأثر بعدد من المذابح المسيحية في بلغاريا[3]، لكن هذا الأمر لم يمنع العديد من أعضاء حزب الأحرار في مجلس العموم يوم 26 يونية 1876 من المطالبة بمعلومات عما يحدث في بلغاريا، ولقد رد دزرائيلي بأنه لم يُثبت أحد أو يؤكد قصة الديلي نيوز[4].

والواقع أن الأحرار كانوا يعتبرون أن الدولة العثمانية لا يمكن الوثوق بها، وأُثير نقاش بينهم بأن النظام السياسي والاجتماعي الفاسد سيؤدي في نهاية المطاف إلى سقوطها، خصوصاً وان الأتراك من وجهة نظرهم أوضحوا عملياً أنهم لن يقوموا بالإصلاحات[5]، وكانت القومية البلقانية من وجهة نظر جلادستون أكثر جاذبية وأهمية من الدولة العثمانية لحماية المصالح البريطانية في شرق البحر المتوسط[6]، لكن المسألة لم تكن سهلة لإنجازها، حيث كان فيها تفاصيل وتعقيدات مختلفة لا بد من أخذها بعين الاعتبار[7].

وفي 28 يونية ازداد الضغط من قبل المعارضة في حزب الأحرار، وكتب دربي إلى إليوت رسالة تضمنت نسخة من مقال الديلي نيوز عن المظالم البلغارية، مخبراً إياه بضرورة الرد عليه بهذا بشأن، وعمل إليوت على إعطاء ما توفر من معلومات إلى حكومته في لندن بدقة[8]، حيث أعرب عن فزعه من إفراط قوات الباشي بوزوك في استخدام القوة، لكنه شعر بأن الباب العالي لم يكن جاداً في استخدام القوة المفرطة غير المنتظمة لقمع

---

(1) Wirthwein. Britain, p. 64.
(2) Midhat Bey. The Life of Midhat Pasha, p. 288.
(3) Paul, Herbert Woodfield. The Life of William Ewart Gladstone (London: Thomas Nelson & Sons, U.D), p. 166-7.
(4) Millman. Britain, p. 131.
(5) Martel, Gordon. “Liberalism and Nationalism in the Middle East: Britain and the Balkan Crisis of 1886”, The Middle Eastern Studies, Vol. 21, No. 2, April 1985, p. 174.
(6) Ibid, p. 176.
(7) Ibid, p. 175.
(8) Millman. Britain, p. 131.

العصيان[1]، لكن موقف إليوت كان في حقيقة الأمر مؤيداً للأتراك، حيث اعتبر هذه المظالم غير منتظمة، وأن المظالم تقع من قبل كلا الطرفين على الآخر[2].

أما دزرائيلي فقد عمل للإقلال من آثار ثورة البلغار وعدد الضحايا، معتبراً أن أهدافاً سياسية تكمن وراء إثارة روح العداء للدولة العثمانية أكثر منها مسألة إنسانية، وهو توفير الغطاء لعدوان روسي ضدها، ولقد لاقى دزرائيلي في موقفه هذا تأييداً واضحاً من سفيره إليوت[3]، لكن استمرار تلك الأحدث دفع أحد أعضاء السفارة البريطانية في إستانبول للقول في تقريره بأن المذابح البلغارية "ربما كانت أبشع جريمة ... في القرن الحالي"[4] Most Heinous Crime … of the Present Century، وفي خريف عام 1876 بدأت المظالم البلغارية تطغى على الرأي العام البريطاني[5]، وحتى ذلك الوقت لم يُبَلّغ دزرائيلي رسمياً من قبل سفيره أو وزير خارجيته بأحداث ومظالم البلغار، بل جاءته الأخبار من صحافة حزب الأحرار المعارض مما أثار لديه الشك[6].

كان دزرائيلي في وضع صعب، وكان هناك سبب للشكوى ليس فقط من المعلومات غير المكترثة من إستانبول، ولكن أيضاً من عملية إهمال واستهتار في وزارة الخارجية، التي لم تر أنها زُودت بالمعلومات كما يجب[7]، ولقد دلت رسالة دزرائيلي في 10 يولية 1876 – مرة أخرى – على مدى اعتماد دزرائيلي واتكاله على البرقيات والتقارير الرسمية التي تصله عن أزمة البلقان[8]، لذلك؛ فهو على قناعة تامة بأن الديلي نيوز تروي "قصصاً" عن المظالم البلغارية أكثر منها واقعاً ملموساً، وقام بسؤال دربي إن كان قد سمع أي شئ عن

---

(1) Loc. Cit.
(2) Seton-Watson, R.W. Disraeli, Gladstone and the Eastern Question, A Study in Diplomacy and Party Politics (London: MacMillan and Co., 1935), p. 54.
(3) Grant-Temperley. Europe, p. 377.
(4) Loc. Cit.
(5) Low-Sanders. The History, p.282-3.
(6) Davis. Disraeli, p. 198.
(7) Buckle, George Earle - Monypenny, William Flavelle. The Life of Benjamin Disraeli, Earl of Beaconsfield (London: John Murray, 1910-1920), Vol. 6, p. 44.
(8) Hansard’s Parliamentary Debates, 10 July 1876, 3 series, Vol. CCXXX, p. 1181-2; Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 35; Iseminger. “The Old Turkish”, p. 313.

هذا من إليوت بشأن هذه المظالم[1]، وعندما سُئل دزرائيلي عن هذه الأحداث أجاب: بأن حكومته حتى الآن لا تمتلك معلومات دقيقة ورسمية، وعبر عن أمله بأنه عندما تتوفر هذه المعلومات فإنها ستثبت أن هذه المظالم مُبالغ فيها[2].

وعندما أثيرت المسألة البلغارية مجدداً في مجلس العموم في 10 يولية طالب دزرائيلي حفظاً للكرامة الإنسانية الانتظار حتى تصله الأنباء التي يُستطاع الوثوق بها، والتي سَتدُل على المبالغة في هذه الأخبار ثم قال: "إني لا أشك في أن فظائع ما قد ارتكبت في بلغاريا، لكنني أشُك في أن الفتيات بيعت كالرقيق، وأن أكثر من 10 آلاف شخص ألقوا في غياهب السجون، وفي حقيقة الأمر، فإني لا أعتقد أنه يوجد أماكن في السجون التركية تتسع لمثل هذا العدد، ولا أظن أن هناك استعمالاً كبيراً للتعذيب لدى شعب شرقي يقضي على المذنبين دائماً بطريقة أسرع من ذلك[3]، بل واعتبر دزرائيلي هذه الأخبار مجرد "نكتة"[4]، وأنها مجرد "ثرثرة خلال شرب قهوة البيت" Coffee–house babble.[5]

وفي مجلس اللوردات لم يعط دربي في 10 يولية 1876 – رداً على جرانفيل المعارض– أي معلومات واضحة حول المظالم البلغارية، لأنه لم يكن حتى ذلك الوقت قد سمع شيئاً عن ذلك من قبل سفيره في إستانبول، ولقد أجلت الحكومة إجابات كثيرة عما يُنشر في الديلي نيوز[6]، ورغم ذلك فلم يمنع هذا دزرائيلي والملكة من إبداء قلقهما بشأن هذه الأنباء[7].

---

(1) Millman. Britain, p. 137.
(2) Ibid, p. 135-6.
(3) Hansard's Parliamentary Debates, 10 July 1876, Vol. CCXXX, p. 1182; Maurois. Disraeli, p. 272-3; Seton-Watson. Disraeli, p. 54; Davis. Disraeli, p. 198; Wirthwein. Britain, p. 68.
(4) McCarthy. The Story of Gladstone, p. 298.
(5) Russell, George W E. William Ewart Gladstone (London: J.M. Dent, 1908), p. 242; McCarthy. The Story of Gladstone, p. 297; Birrell, Francis. Gladstone. (London: Duckworth, 1933), p. 91.
(6) Millman. Britain, p. 135-6
(7) Ibid, p. 136.

كان زعيم المعارضة جلادستون ذي تنشئة مسيحية متعصبة، الأمر الذي انعكس على موقفه من الدولة العثمانية والحكومة البريطانية، لذلك فقد عمل جلادستون على تكريس كل جهوده ضد حكومة المحافظين مستغلاً المسألة البلغارية وما أشيع عن قيام الدولة العثمانية بمذابح ضد البلغار، لكن حزب الأحرار لم يكن مجمعاً على دعمه في استنكاره هذا ضد دزرائيلي[1]، لكنه بدا واضحاً أن المسألة البلغارية قد دخلت أروقة الحكم في بريطانيا، وتلقى دزرائيلي ودربي بعد ذلك تقارير متفائلة من إليوت الذي كان مقتنعاً في "عفاف وفضيلة" الشعب التركي، وعبر عن عدم اقتناعه في حقيقة "القصة" المتعلقة بالمذابح، وأنه لا يدعم كل التفاصيل التي أوردتها صحيفة الديلي نيوز ضد الأتراك[2].

أما الملكة فيكتوريا فقد أرسلت إلى دزرائيلي تسأله عن هذه الأحداث، والتي لا تزال صحيفة الديلي نيوز تنشرها، وجعلت كل شخص في بريطانيا معاد للدولة العثمانية، ولقد أجابها وزير الخارجية دربي بأن هناك مبالغة تقوم بها الصحف في الحديث عن هذه المظالم[3]، وفي هذا الاتجاه استمر دزرائيلي يردد أن هذه الادعاءات إنما هي مجرد "قصة" Story بل: قصص ملفقة واسعة الخيال"[4]، To a large extent inventions, imaginary atrocities، وأبدى سخريته وعدم الثقة بها[5]، معتبراً أن هذه الأحداث تعتمد بالأساس على التهويل والمبالغة exaggeration، وسيطر على فكر دزرائيلي في ذلك الوقت ما هو أهم، وهو سلامة طريق الهند والعمل من أجل ذلك[6]، وظل دزرائيلي ودربي يعبران عن شكوكهم هذه معتبرين أن هذه الأنباء تم أخذها ليس من رجال الدبلوماسية السياسية المكلفين بذلك، وإنما من قبل الصحافة[7]، وربما كان سبب عدم وصول الأخبار

---

(1) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 37.
(2) Cecil. The Life of Salisbury, Vol. 2, p. 81-2.
(3) Millman. Britain, p. 137.
(4) MacDermott. A History, p. 277; Ensor. England, p. 44; Seton-Watson. Disraeli, p. 111.
(5) Maurois. Disraeli, p. 272.
(6) Ward & Lock’s Penny Historical Series. The Life of Earl of Beaconsfield (London; Ward Lock & Co., U. D), p.75; Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 304.
(7) Hansards Parliamentary Debates. 26 June 1876, Vol, CCXXX 1876, p. 425; Iseminger. “The Old Turkish”, p. 312.

عن المظالم في بلغاريا والبوسنة يرجع إلى تراخي القناصل هناك بسبب تأييدهم للأتراك مثل "وليام هولمز"William R. Holmes المشهور بتأييده للأتراك في "سراييفو " Sarajevo[1].

ومن وجهة نظر دزرائيلي فإن اهتمام صحيفة الديلي نيوز بأحداث البلغار يعود إلى أنها صحيفة معارضة، وكتب إلى السيدة برادفورد في 13 يولية 1876 أن صحيفة الديلي نيوز تتحدث عن هذا الأمر كونها صحيفة المعارضة الوحيدة[2]، وأن خصومه في المعارضة هم الذين اختلقوا هذه القصص حول المذابح البلغارية، وأن معارضتهم تتمثل في إيجاد الصراخ ضد الحكومة[3].

أما دربي فكان حتى 13 يولية لا يزال يرسل إلى إليوت من أجل إيصال تحذيرات حكومة بريطانيا للباب العالي حول استخدام قوات الباشي بوزوك ضد البلغار، والاستفسار منه حول الاتهامات الجديدة ضد الأتراك[4]، ورغم ذلك استمر دربي في مشاركة دزرائيلي اعتقاده بأن الأخبار التي تنشرها الديلي نيوز ما هي إلا قصة خرافية، لكنه في نفس الوقت كان مهتماً ومعنياً بمعلومات أوضح عن حقيقة الوضع هناك[5]، مؤكداً أنه "يجب التمهل للتأكد من هذه الأنباء"، أما دزرائيلي فقد عبر على أن "المعلومات التي نملكها في هذا الوقت مختلفة، ولا تبرر الإدلاء بالتصريحات"[6].

وكانت مهمة دزرائيلي الأَولى بالرعاية هي حماية بريطانيا ومصالحها من روسيا، بينما كان جلادستون يعمل كل ما بوسعه لإثارة الشعور الإنساني لدى الرأي العام في بريطانيا لموقف يدعو إلى ترك روسيا تتحكم في البسفور والدردنيل[7].

---

(1) Iseminger. “The Old Turkish”, p. 312.
(2) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 43.
(3) Loc. Cit; Seton-Watson. Disraeli, p. 54.
(4) Millman. Britain, p. 134-5.
(5) Ibid, p. 133-4.
(6) Times, 27 June 1876, Parliamentary Intelligence Columns, In Wirthwein, Britain, p. 65.
(7) Pearson, Hesketh. Dizzy, The Life and Nature of Benjamin Disraeli, Earl of Beaconsfield (London: Methuen & Co., 1951), p. 235.

وأمام ثورة الرأي العام، كان دزرائيلي يبدي إصراراً على أنه في كل الأحوال لن يسلّم لهم، وأن الأزمة سوف تمر ويعود الناس إلى رشدهم[1]، لذلك فقد كتب إلى دربي: "إن ما أود أن تفهمه جيداً هو: ألا تقوم بعمل ما يُفسر بأنك تتأثر بضغط الرأي العام، فقد تقوم بفعل ما يرغبونه، لكنهم لن يحترمونك من أجل ذلك[2]، كما كتب له: "لا بد من الثبات كل الثبات، فإن ما تطلبه الاجتماعات العامة هو العبث وليس السياسة، وهو شئ غامض ونظري لا عملي، وبالرغم من أن بريطانيا تسعى في سياستها إلى السلام، إلا أنها أكثر الأمم استعداداً للحرب[3]، وهذا ما دفع وزير الهند "سالزبوري"[4] Lord Salisbury إلى الكتابة إلى دزرائيلي في 27 يولية يحذره من تغير ثقة العامة به وبسياسته بسبب هجوم جلادستون عليه[5].

أما دزرائيلي، فلقد كتب إلى السيدة برادفورد: "أنا حقاً أعتقد أن المسألة الشرقية شغلت أوروبا قرناً من الزمان، وأن حرب القرم أجلتها إلى نصف قرن آخر"[6]، في الوقت الذي كان يعتبر فيه أن هجوم جلادستون على حكومته كان من شأنه أن يحل "الدمار والخراب" من خلال قيام حرب أوروبية عامة، وأن ذلك الأمر بات في أمر المحتوم إذا سار جلادستون مجدداً في ذلك الأمر[7]، وعندما قرأ دزرائيلي كتيب جلادستون بشأن المسألة البلغارية، كان رأيه فيه أنه شديد اللهجة، وفيها نزعة الانتقام، وأن أسلوبها سيئ و"هذا طبيعي"، وأنها أكثر شراً من الفظائع البلغارية ذاتها، ومن وجهته، فإن جلادستون هو

---

(1) Maurois. Disraeli, p. 276.
(2) Ibid, p. 277.
(3) Ibid, p. 277-8.
(4) روبرت آرثر تالبوت جاسكوين- سيسل، ماركيز سالزبوري الثالث Robert Arthur Talbot Gascoyne-Cecil, 3rd Marques of Salisbury من حزب المحافظين. ولد 1830. توفي 1903. دخل البرلمان كلورد روبرت سيسل 1853. وزير الهند في وزارة دربي الثالثة يونية 1866- مارس 1867. وزير الهند في وزارة دزرائيلي الثانية 1874-1878. وزير الخارجية 1878-1900. رئيس الوزراء ووزير الخارجية يولية 1885- فبراير 1886، أغسطس 1886- أغسطس 1892، يونية 1895- نوفمبر 1900. رئيس الوزراء نوفمبر 1900- يولية 1902.
Cecil. Queen, p. 291; Jennings. Cabinet, p. 462
(5) Salisbury to Beaconsfield, 27 July 1876, In Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 40.
(6) Davis. Disraeli, p. 198-9.
(7) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 66.

"الضحية المتطوعة لكل كذبة قد تجعله يصل للحكم"[1]، كما كتب إلى وزير خارجيته دربي في السياق نفسه: "ستحكم الأجيال القادمة على هذا المعتوه –جلادستون – الذي لا مبادئ له، والذي لديه مزيج عجيب من الحسد والحقد والخداع والتأثر بالأوهام اللاواقعية، فهو يتصف بصفة ثابتة بقطع النظر عما إذا كان رئيساً للوزراء أم زعيماً للمعارضة، وسواء كان يلقي المواعظ أو يُصلي أو يخطب أو يكتب، وهي أنه رجل بعيد عن التهذيب"[2].

ويذكر المؤرخ "ترفيليان" Trevelyan: أن دزرائيلي كان غاضباً مثل جلادستون بشأن ما آلت إليه الأوضاع والنزاع في البلقان، وما نتج عنها من مظالم[3]، ولا نعلم مدى صحة هذا القول، إذا ما علمنا أن دزرائيلي كان معادياً للبلغار، ولكل حركات التحرر الخاصة بالأقليات العرقية والمذهبية في البلقان، ولكن يمكن تفهم غضب دزرائيلي هذا بأنه كان مختلفاً عن غضب جلادستون، من جهة أن ذلك من شأنه أن يزيد من قدرة الأخير على مواجهته وانتقاده، وعلى كل حال فقد كان دزرائيلي يحتاط لهذا الوضع وجعله لا يخل بالتوازن في علاقاته مع الدولة العثمانية[4]، بل وعمل على مهاجمة الطريقة الخاطئة في معالجة المعارضة للمسألة البلغارية، مؤكداً في اجتماع زراعي في إيليسبري Aylesbury على عدم الرغبة في الوصول "إلى نهاية مشؤومة"[5]، وأكد أن بريطانيا ستتخذ كل الإجراءات الضرورية من أجل سلامة الإمبراطورية البريطانية، وذلك في ظل اعتقاده الجازم باستحالة مناقشة مسألة المسيحيين في الدولة العثمانية بشكل كامل[6].

وإجمالاً، فقد كان دزرائيلي ضد دعم المسيحيين في الدولة العثمانية[7]، ولم يبد أي اهتمام "بحركات التحرر" التي يقوم بها هؤلاء في البلقان، خصوصاً وأن رحلته في الشرق – التي قام بها في السابق– كانت قد جاءت بانطباعات مواتية للأتراك[8]، ومع ذلك فقد وصف

---

(1) Maurois. Disraeli, p. 276.
(2) Loc. Cit.
(3) Trevelyan. History, p. 686.
(4) Aksun. Osmanli, Cilt.4, s. 228.
(5) Ward & Locks. The Life of Beaconsfield, p. 304.
(6) Swartz, Marvin. The Politics of British Foreign Policy in the Era of Disraeli and Gladstone (New York: St. Martins Press, 1985), p. 52.
(7) Rose. The Development, p. 165.

(8) رنوفان. تاريخ، ص548.

دزرائيلي الأمور المتعلقة بمظالم البلغار "كحدث مريع لا يستطيع أحد التفكير فيه دونما انفعال"، فدزرائيلي لا يهتم كثيراً بما تفعله القوات العثمانية في بلغاريا بقدر اهتمامه بإمكانية وصول وتوسع روسيا في البحر المتوسط وتهديد مصالحها في الهند[1]، وهو بذلك يمتلك سياسة شرقية واضحة، ولا يرى هناك سبباً للتغيير، بل ويعتقد بضرورة إبقاء الدولة العثمانية لمقاومة روسيا، لذلك؛ لم يكن ليعطي المسألة البلغارية الاهتمام الذي أولاها إياه جلادستون[2].

وبالنسبة للمعارضة فقد "كان صدى المظالم البلغارية في بريطانيا ليبعث على الاعتقاد بأن "دزرائيلي هو السلطان، وأن دربي هو الصدر الأعظم"، لكن ومن وجهة نظر أخرى، فإن بعض المؤرخين يعتقدون بأن دزرائيلي لم يكن يشعر بأية مسؤولية، فهو يستفظع المذابح البلغارية ولا يؤيد الأتراك، بل ويرغب أن يراهم جميعاً في أعماق البحر الأسود، وكل ما كان يرجوه هو أن يعمل على تأمين وحدة ومستقبل الإمبراطورية البريطانية[3]، وذلك من خلال تكامل أراضي الدولة العثمانية وخصوصاً إستانبول، "حيث لا توجد قوة كبرى ترغب في الترحيب في أن ترى هذا الأمر في أيدي أي قوة عظمى أخرى"، كما لا تستطيع قوة صغرى الانفراد بذلك على الجميع[4].

إذاً: عبّر دزرائيلي عن سياسته وهي الحفاظ على صيانة الدولة العثمانية كأساس لصيانة الإمبراطورية البريطانية، وعدم الموافقة على أي خطوة من شأنها التوصل إلى نجاح زائف تكون لها دلالات خطيرة على كينونة ووجود بريطانيا[5]، لذلك؛ فإن اهتمامات دزرائيلي بالهند كانت أكبر بكثير من اهتمامه ببلغاريا، و"عدو الهند ليس الدولة العثمانية بل روسيا"[6]، وربما أن الدولة العثمانية ذاتها كانت تعتقد وتعي أنها لن تُترك من قبل حكومة بريطانيا[7]، لكن تصاعد هيجان الرأي العام البريطاني بسبب الأحداث المتصاعدة أوجد

(1) Pearson. Dizzy, p. 237.
(2) Eversley. The Turkish, p. 321-2.
(3) Maurois. Disraeli, p. 276.
(4) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 63.
(5) Pearson. Dizzy, p. 237.
(6) Ketelbey. A History, p. 308.
(7) Latimer. Russia, p. 237.

انطباعاً بأنه من الممكن أن تُضعف الحكومة البريطانية التي هي مشغولة جداً لفعل كل ما بوسعها للوصول إلى السلام[1].

وكان دزرائيلي يعلم أنه إذا ما أعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية بحجة مساعدة شعوب البلقان المسيحية – في ظل تنامي غضب الرأي العام تجاه الدولة العثمانية– فإن هذا سيجعل من الصعوبة على بريطانيا القيام بالدفاع عنها، إن لم يكن الأمر مستحيلاً[2].

أما جلادستون، فقد استمر في مهاجمة حكومة دزرائيلي والدولة العثمانية، وكتب إلى السيدة برادفورد يعلن عن رغبته "في الانتقام للمظالم البلغارية من جزار العالم"[3]، كما استمر في مهاجمة دزرائيلي حيث قال لدوق "أرجيل" Duke of Argyll: "لدى شك شديد بأن أصول "ديزي" – دزرائيلي– اليهودية تعمل مع سياسته" I have a strong suspicion that Dizzy's Crypto-Judaism has had to do with his policy، معبراً عن "أن اليهود في الشرق يكرهون بشكل صارخ المسيحيين الذين لا يعاملونهم دائماً بشكل جيد"[4]، كما اتهم جلادستون دزرائيلي واعتبر أنه "ذو أصول قانونية زائفة" بشأن المسائل الخلافية بينهما، ومنها المسألة المتعلقة بدعم الدولة العثمانية[5].

لذا فقد قام دزرائيلي بتوضيح موقفه مجدداً بشأن صيانة تكامل الدولة العثمانية حين قال: "تعهدنا لا شك فيه"، ثم أضاف: "منذ عشرين سنة خلت، عملنا لضمان عدم موت الرجل المريض، لكننا لا نتعهد بضمانه ضد الانتحار أو الموت المفاجئ"[6]، ورغم هذا، فقد كان يعتقد بأن الدولة العثمانية سوف تعود لسابق عهدها من القوة[7]، وبذلك استمر الجدل

(1) Lee. King Edwards VII, Vol. 1, p. 420.
(2) Swartz. The Politics, p. 52.
(3) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 66; Kinross. The Ottoman, p. 519.
(4) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 58; Seton-Watson. Disraeli, p. 78; Morley. The Life of Gladstone, Vol. 2, p. 552.
(5) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 59.
(6) Ibid, p. 37.
(7) Lee. King Edward VII, Vol. I, p. 421.

طويلاً حتى أن البعض هاجم كلاً من دزرائيلي وجلادستون معتبراً أن أحدهما ظهير للآخر في الحماقة والتصنع[1].

ومهما يكن من أمر؛ فإن دزرائيلي أصبح محدود القدرة على دعم الدولة العثمانية رغم موقفه المبدئي والصريح بسبب تحريض جلادستون والمظالم البلغارية التي أثرت كثيراً على المستوى السياسي والاجتماعي والأوروبي[2]، واعتقد دزرائيلي أنه فعل كل ما بوسعه القيام به، حيث كتب إلى دربي في 9 أغسطس: "أنه من المستحيل لي استعمال لغة أكثر قوة مما استخدمت حول المظالم البلغارية"[3]، وبسبب التضارب الموجود داخل الحكومة والرأي العام وتحريض جلادستون، قرر دزرائيلي أن يلعب "بالورقة الأخيرة" من خلال استغلال كل شئ لتحقيق النجاح، وذلك باستخدام ورقة الضغط الروسي والمظالم البلغارية في تحقيق أهدافه، وقال: "إذا نجحنا، سأكون بطلاً، وإذا فشلنا فسينادونني بالدجال"، وهذه الورقة كانت المطالبة بفرض هدنة بين الدولة العثمانية والصرب[4].

ورغم هذا الموقف من دزرائيلي – الذي أصبح في 12 أغسطس 1876 يحمل لقب إيرل بيكونسفيلد[5] Beaconsfield – وحكومته إلا أن الأخيرة اضطرت تجاه قرار مجلس العموم إلى انتداب السيد "والتر بارينج" Walter Baring – القنصل البريطاني– لتقصي الحقائق بشأن المظالم البلغارية في 11 أغسطس[6]، ولقد وصف بارينج ما حدث للبلغار "بأنه أفظع شيء شان تاريخ هذا القرن"[7]، حيث تحدث عن 12 ألف قتيل من البلغار، وتدمير 59 قرية في حين تحدث تقرير "شويلر" Schuyler – مبعوث الولايات المتحدة

(1) Gwynn, Stephen - Tuckwell, Gertrude M. The Life of the R.T. Hon Sir Charles W. Dilke (London: John Murray, 1918), Vol. I, p. 209; Garratt, The Two Mr. Gladstone (London: MacMillan, 1936), p. 152.
(2) Shaw-Shaw. History, Vol. 2, p. 173.
(3) Seton-Watson. Disraeli, p. 67.
(4) Pearson. Dizzy, p. 241.
(5) Seton-Watson. Disraeli, p. 61.
(6) Patrick, Mary Mills. Under Five Sultans (London: Williams and Norgate, 1930), p. 143; McCarthy. The Story of Gladstone, p. 298; Paul. The Life of Gladstone, p. 160; Blake. Disraeli, p. 594.
(7) المحامي. تاريخ، ص607.

الأمريكية للتحقيق – عن قتل 15 ألف بلغاري وتحطيم 60 قرية، ولقد تم نشر هذه التقارير في بريطانيا[1].

أما الملكة فيكتوريا بدورها فقد كتبت في يومياتها في 23 أغسطس – وبنوع من التراجع عن مواقفها – بأن هذه الأحداث: "هي تحريض فظيع ونقمة أشعلتها الصحف"[2]، لذلك؛ فقد كانت الملكة تعي جيداً أهمية الوقوف أمام هيجان روسيا في هذه المسألة، وأخذ الإجراءات اللازمة لمنعها من استغلال الفرصة[3]، كما أدركت الملكة خطر معارضة جلادستون على سياسة دزرائيلي تجاه الدولة العثمانية، لذلك؛ فقد عملت للوقوف ضده وتهنئة دزرائيلي على كلامه الواضح وموقفه المفهوم تجاه ما يحدث[4].

وقد كانت حملة المعارضة التي قادها جلادستون شديدة الوطأة على دزرائيلي وحكومته، ولكن خفف من وطأتها مساندة دربي له، حيث كان الأخير متفقاً معه بشأن معارضة جلادستون[5]، لذلك فإن دربي استنكر بشدة أفكار جلادستون المتمثلة بضرورة "إعلان الحروب الصليبية لطرد الأتراك خارج أوروبا"[6] A Crusade to turn the Turk, out of Europe لكنه في الوقت نفسه أدرك خطورة موقف حكومته بسبب غضب الرأي العام، لذلك؛ فقد أبرق دربي إلى إستانبول، يقول: "إن أي تجدّد للاعتداءات سوف يكون أكثر هلاكاً للباب العالي من خسران معركة"[7]. Any renewal of the outrages would be more fatal to the Port than the loss of a battle

وفي 21 سبتمبر قام دربي بالكتابة إلى سفيره في إستانبول يُوجهه كي يخبر الباب العالي باستياء الرأي العام في بريطانيا مما يقوم به الجيش العثماني في بلغاريا، وفي هذه

---

(1) Pears. Life of Abdul Hamid, p. 64.
(2) Seton-Watson. Disraeli, p. 71.
(3) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 64-5.
(4) Ibid, p. 67.
(5) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 62.
(6) Kinross. The Ottoman, p. 518.
(7) Miller, William. The Balkans, Romania, Bulgaria, Serbia and Montenegro (London: T. Fisher Unwin, 1923), p. 209, Petrie, Sir Charles. Diplomatic History 1713-1933 (London: Hollis & Carter, 1947), p. 221; The Cambridge Modern History, Vol. XII, p. 384.

الحالة، فإنه من المستحيل على حكومة بريطانيا التدخل للدفاع عن الدولة العثمانية في حال إعلان روسيا الحرب ضدها[1]، وفي30 أكتوبر قام بإعلام الحكومة الروسية عبر سفير بلاده في سان بطرسبرج: بأن الشعور القومي في بريطانيا بات ضد الدولة العثمانية بسبب أحداث بلغاريا، وكان معنى هذه الرسالة أن الحكومة البريطانية لن تتخذ أي خطوة عدائية ضد روسيا في حال تطورت الأمور[2].

أما سالزبوري فقد كان بينه وبين إليوت سوء تفاهم بسبب موقف الأخير المؤيد للدولة العثمانية، ولقد اعتبر سالزبوري أن إليوت هو المدافع عن فظاعة الأتراك والشركس ضد البلغار[3]، كما كان متحمساً تماماً كجلادستون في مسالة حماية مسيحيي الدولة العثمانية، ولكنه كان يختلف معه في مسألة رفض المشاركة مع روسيا في أي عمل ما ضد الأتراك[4]، وبات واضحاً للجميع فيما إذا رغبت روسيا في استغلال ذلك والقيام باضطرابات ومشاكل للأتراك في بلغاريا، والتي قد تعطيها الفرصة لتحقيق طموحها في إستانبول، خصوصاً وأن سالزبوري حتى ذلك الوقت لم يكن قد مال بعد للعمل ضد روسيا[5]، وبقي سالزبوري على آرائه هذه بشأن المظالم البلغارية، معتبراً أن دولته مُستفزّة من هذه الأحداث[6].

أدى تطور الأحداث على الساحة داخل الدولة العثمانية وانعكاس المظالم البلغارية على السياسية البريطانية إلى بروز نقاش حول أهمية تطور وانعكاس ما حدث على المستوى الداخلي في بريطانيا وعلى المستوى الأوروبي والدولي، لذلك فقد تم تبادل الرسائل والمناقشات بين دزرائيلي وسالزبوري بشأن هذه المسألة في الفترة من 23–26 سبتمبر[7]، ولم يلبث سالزبوري نفسه أن استخدم مصطلح "القصص البلغارية" Bulgarian Stories،

(1) Eversley. The Turkish, p. 322-3; MacDermott. A History, p.282.
(2) Eversley. The Turkish, p. 323.
(3) Seton-Watson. Disraeli, p. 61, 67.
(4) Feiling. A History, p. 947-8.
(5) Cecil. Queen, p. 303.
(6) Seton-Watson. Disraeli, p. 71.
(7) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 70-3.

وذلك في رسالته إلى لورد ليتون في 26 سبتمبر، بل وعبر عن موقف جديد بضرورة اتخاذ خطوات جدية للحيلولة دون تقدم روسيا في الشرق[1].

أما جرانفيل – زعيم حزب الأحرار– فقد احتج على موقف الحكومة بشأن دعمها الباب العالي، في الوقت الذي كانت فيه الأخبار لا تزال تتوالى عن المظالم البلغارية، كما قام بانتقاد سياسة سالزبوري من هذه القضية[2]، واتهم دزرائيلي بالجهل وعدم الدراية في فهم المسألة الشرقية، وكأن المسألة الشرقية موجودة في أوروبا[3]، لكنه أقر بأن الشعور العدائي لروسيا في بريطانيا قوي جداً، وأن دزرائيلي مصمم جداً بشأن معارضته لروسيا[4]، وكان جرانفيل يسأل نفسه بحيرة: "أي المَلَكَات لديه أقوى، حقده وكراهيته لروسيا أم لتركيا"[5].

ولقد عملت حكومة بريطانيا مجدداً من أجل التوصل لهدنة بموافقة الدول الكبرى، ليمنعوا محاولات روسيا التوسعية ضد الدولة العثمانية، ولتهدئة الرأي العام داخل البلاد، وبهذه المناسبة أرسل وزير الخارجية دربي بتعليمات إلى سفيره في إستانبول وسفير الدولة العثمانية في لندن "موزروس باشا"، يقول فيها: "يجب على الدولة العثمانية أن توقف الحرب دون تضييع للوقت وإلا فمن المحتمل أن تتدخل روسيا بالقوة العسكرية لتأمين الهدنة بسبب دعمهم لمبدأ الدفاع عن السلاف"[6]، كما أرسل دزرائيلي مذكرة إلى إستانبول يقترح فيها هدنة لمدة شهرين على أن يُؤخذ في الاعتبار تقديم طرق علاج فعالة بعد ثورة البلغار والبوسنة وقيام الصرب والجبل الأسود بدعم إخوانهم السلاف[7].

---

(1) Cecil. The Life of Salisbury, Vol. 2, p. 84.
(2) Stephen-Tuckwell. The Life of Dilke, Vol. 2, p. 166.
(3) Lord Granville to Gladstone. Add. MSS 44170, fo. 251, In Ramm, Agatha (ed). The Political Correspondence Mr. Gladstone and Lord Granville 1876-1886 (Oxford: At the Clarendon Press, 1962), Vol. I, p. 10.
(4) Lord Granville to Gladstone. Add. MSS 44170, fo. 257, In Ramm. The Political, Vol. I, p. 10.
(5) Fitzmaurice, Lord Edmond. The Life of Granville George Leveson Gower, Second Earl Granville 1815-1891 (London: Longmans, Green And Co., 1905), Vol. I, p. 165; Seton-Watson. Disraeli, p. 71.
(6) Karal, Enver Ziya. Birinci Meşrutiyet ve Istibdat Devirleri 1876-1907 (Ankara: Türk Tarih Kurumu Basimevi, 1983), p. 22.
(7) Pearson. Dizzy, p.236.

وفي21 سبتمبر اقترحت بريطانيا تدعيم الوضع القائم في بلغاريا والبوسنة من خلال قيام الدولة العثمانية بتقديم ضمانات من جانبها ضد سوء الإدارة مستقبلاً، في حين اقترحت روسيا في 26 سبتمبر أنه في حال رفض الباب العالي الإصلاحات المفترضة في البلقان؛ فإن النمسا ستعمل إلى احتلال البوسنة والهرسك وتحتل روسيا بلغاريا على أن يسيرا في مظاهرة بحرية بواسطة الأساطيل المتحالفة في اتجاه البسفور[1]، مما دفع دزرائيلي إلى إبداء قلقه، صحيح أنه يرغب في الإبقاء على علاقات جيدة مع روسيا، لكنه وجد أنه من المستحيل الاعتماد على كلمة أي شخص آخر خارج بريطانيا[2]، حتى ولو كان القيصر، وقد دخلت الملكة فيكتوريا الملعب السياسي مجدداً، حيث قامت بإنفاذ العديد من الرسائل الشخصية إلى القيصر الروسي والتي ناقشت فيها آخر تطورات المسألة الشرقية والمسألة البلغارية والحالة مع الصرب، وسُبل التوصل إلى حل[3].

ولقد شهدت سنوات ما بين عامي 1876 – 1879 خلافاً في الآراء بين الملكة وسكرتيرها الخاص هنري بونسنبي، فبينما الملكة لا تحاول أبدا التغيير من كلامها ومواقفها وتصوراتها وكراهيتها لروسيا، كان بونسنبي لا يُخفي تفهمه وتفضيله سياسة جلادستون[4]، وعبر بونسنبي في رسالته إلى عمدة "وندسور" Windsor في 6 أكتوبر 1876، أن موافقته على آراء جلادستون بشأن المظالم البلغارية وغيرها ليس بسبب صداقته لجلادستون؛ بل لأنه على حق[5]، وفي رسالة منه إلى الملكة في 11 أكتوبر عبر بونسنبي عن سخط ونقمة الرأي العام بسبب المظالم البلغارية، وعبر عن رغبته في التوقف عن دعم الدولة العثمانية، وحث دربي والحكومة على أخذ المشاعر الوطنية الجياشة بعين الاعتبار[6].

---

(1) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 73; Armaöglu, Fahir H. Siyasi Tarih Dersleri 1789-1919 (Ankara: Sevinç Matbaasi, 1961), s. 373.
(2) Pearson. Dizzy, p. 236.
(3) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 74-6.
(4) Ponsonby, Arthur (His Son). Henry Ponsonby, Queen Victoria's Private Secretary, His Life from his Letters (London: MacMillan & Co., 1942), p. 154-5.
(5) Ponsonby to the Dean of Windsor, 6 Oct. 1876, In Ponsonby. Henry, p. 158.
(6) Ponsonoby to Queen Victoria, 11 Oct. 1876, In Ponsonby. Henry, p. 157-8.

كان عرض روسيا احتلال بلغاريا واحتلال النمسا للبوسنة والهرسك قد أثار بريطانيا، والتي عبرت حكومتها عن عدم لزوم مثل هذا التصرف في حال تم إقناع الباب العالي بخيار الإصلاحات[1]، لكن حكومة بريطانيا لم تلبث أن أخبرت روسيا بأنه مهما يكن من أمر الشعور والعواطف الجياشة تجاه المظالم البلغارية، فإن بريطانيا لا بد وأن تحمي مصالحها في قناة السويس وإستانبول، وفي 2 نوفمبر أصدر القيصر الروسي تأكيدات جدية بأنه ليس لديه أي خطة للاستيلاء على بلغاريا أو إستانبول[2].

ولقد أبدى دزرائيلي جرأة لا حدود لها عندما أبدى عدم اقتناعه بالتعامل مع روسيا، وفي 9 نوفمبر تحدث في هذا المعنى في مقر "عمدة لندن"، حيث عبر بوضوح عن عدم إيمانه أو ثقته في تعهدات القيصر ونزاهة روسيا، مما دفع القيصر للإعلان صراحة في 10 نوفمبر: أنه سوف يعمل بشكل مستقل عن سائر القوى الأوروبية إذا أخفق في الحصول على الضمانات الكافية من الدولة العثمانية بشأن حماية رعاياها المسيحيين في المستقبل[3]، ورد دزرائيلي على القيصر بأنه: "هو وكل بلاط قصره سيكونون سادة العمالقة إذا ما استطاع بناء الكرملين Kremlin على البسفور"[4].

وفي خطوة تصعيدية وحادة أعلنت حكومة بريطانيا في 19 نوفمبر أنه إذا ما قامت روسيا باحتلال بلغاريا فإن بريطانيا سوف تحتل غاليبولي وإستانبول[5].

ثانياً: مذكرة أندراسي 30 ديسمبر 1875.

1: خلفيات إعلان المذكرة.

عاد العديد من رجال السياسة والصحف الأساسية –ومنها "ديلي تلغراف" Daily Telegraph – للحديث مجدداً حول مستقبل الدولة العثمانية، مما أثار مجدداً هذه

---

(1) Karal. Birinci, s. 25.
(2) Grant- Temperley. Europe, p. 377.
(3) Ibid, p. 377-8.
(4) Pearson. Dizzy, p.235.
(5) Dyer, Thomas Henry - Hassall, Arthur. A History of Modern Europe From Fall of Constantinople (London: George Bell & Sons, 1908), p. 21.

المسألة على المستوى السياسي الأوروبي، وتطرقت هذه الكتابات والأقوال إلى "مفهوم العدل" داخل الدولة العثمانية، وقضايا الأرمن والبلغار، ومشاكل الأقليات العرقية والدينية الأخرى[1]، وذلك في ظل وجود حزب المحافظين على رأس الحكم في بريطانيا بزعامة دزرائيلي الذي عمل على إنهاء عزلة بريطانيا التي أصبحت بمثابة القوة الدافعة في علاقاتها مع بقية القوى الأخرى[2].

وكان دزرائيلي قلقاً بشأن قيام روسيا بتطوير سياستها الشرقية والتي تقضي بالتوسع على حساب الدولة العثمانية[3]، فهو لا يخشى في واقع الأمر شيئاً أكثر من خشيته من وصول الروس إلى البحر المتوسط، في حين أن المبدأ الأساسي في السياسة البريطانية يقضي بالمحافظة على حرية المواصلات مع الهند واستراليا، والتي لا تمر براً إلا عبر الدولة العثمانية، وبحراً عبر قناة السويس، وهي طريق من السهل مهاجمتها، إذا ما أصبحت الولايات العثمانية الآسيوية في يد دولة معادية، ودور روسيا في هذه المسألة كان يبدو مريباً جداً[4].

بدأت المسألة الشرقية تعود من جديد عندما بدأت أُولى معالم الثورة في البوسنة والهرسك Bosnia and Herzegovina، حيث الدم الصربي يجري في معظم سكانها، وقد عُرف هؤلاء بسوء التنظيم والميل إلى الحروب، وكان الحكم العثماني متراخياً في هذه المناطق بسبب الأزمة المالية، فلم تستطع الاحتفاظ بحامياتها وأسلحتها هناك، في الوقت الذي كانت تطلب فيه المزيد من الضرائب التي تُثقل كاهل الأهالي المرهقين أصلاً، وزاد من تفاقم الأوضاع رداءة المحصول عام 1874، الأمر الذي أدى في النهاية إلى قيام الثورة في البوسنة والهرسك عام 1875[5].

ومن هنا كان رد الفعل الإسلامي ضد الشعوب المسيحية في البلقان، والذين تحدوهم أحلام الجامعة السلافية[6]، التي أثارت الكثير من المشكلات الصعبة بين الأقليات

---

(1) Burton, Isabel. The Life of Captain Sir Richard F. Burton (London: Chapman & Hall, 1993), Vol. 2, p. 542-3.
(2) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 28.
(3) Graubard, Stephen R. Burke, Disraeli, and Churchill, The Politics of Perseverance (Harvard: Harvard University Press, 1961), p. 160, Marriott. Anglo-Russian, p. 124.
(4) Maurois. Disraeli, p. 270-1.
(5) Grant-Temperley. Europe, p. 375-6; Seton-Watson. The Decline, p. 90.
(6) Phillips. Modern, p. 493.

السياسية[1]، ولقد ثبُت أن الأقليات في البلقان كانت لديها القوة الكافية لحل مسائلهم بأنفسهم، لكن القوى العظمى كان يجب عليها أن تتدخل بالضرورة لقول كلمتها في أي حل قادم[2]، ومن هذه الدول كانت روسيا التي أرادت التدخل في ثورة البوسنة والهرسك و البلغار على أساس أنها حامية الرعايا المسيحيين للسلطان، ووضعت نفسها في مقدمة حركة الجماعة السلافية التي انتشرت بقوة بين سلاف البلقان[3]، لكن الهدف الحقيقي من هذا التدخل كان أكبر من ذلك حيث أن الإمبريالية الروسية كانت ترغب في احتلال إستانبول، وزيادة قوتها في أوروبا عبر طريق البحر المتوسط[4].

وفي واقع الأمر كان هناك ثلاث دول لها اهتمامات خاصة بالمسألة الشرقية، والتي تعمل على مراقبة الوضع في البلقان منذ صيف 1875، وهي روسيا والنمسا وبريطانيا. فروسيا كانت لا تزال تنظر إلى نفسها على أنها حامية للمسيحيين السلاف، والذي ينتمي الجزء الأكبر منهم إلى الكنيسة الأرثوذكسية التي تتبع الكنيسة الروسية، أما النمسا فكانت لها مصالح واضحة في البوسنة والهرسك اللتين تجري فيهما الثورة، وبريطانيا ركزت اهتمامها على إستانبول وعملت للحيلولة دون سقوطها في يد الروس[5].

لذلك فقد بدأت حالة جديدة من السياسة البريطانية في نهاية مايو 1875 على أثر ثورة البوسنة والهرسك التي أثرت على العلاقات مع روسيا، وتمثلت المسألة في الكيفية التي سيواجه فيها دزرائيلي ذلك[6]، خصوصاً وأن الأخير كان يعبر في كثير من المواقف عن تأييده لسلامة وصيانة تكامل الدولة العثمانية ضد الأخطار الخارجية والداخلية المتمثلة بالثورات التي تقوم بها الأقليات، وهي سياسة بريطانيا التقليدية التي أعلن دزرائيلي عدم

---

(1) Marriott. England, p. 464.
(2) Miller, William. Travels and Politics in the Near East (London: T. Fisher Unwin, 1898), p. 482.
(3) Edwards, William. British Foreign Policy from 1815-1933 (London: Methuen & Co., 1934), p. 69.
(4) Pearson. Disraeli, p. 235.
(5) Eyck, Erich. Bismarck and the German Empire (London: George Allen & Unwin. 1950), p. 244.
(6) Medlicott, W. Norton. “Bismarck and Beaconsfield” within, Sarkissian, A.O (ed). Studies in Diplomatic History and Historiography (London: Longmans, Green, 1961), p. 237.

الحياد عنها[1]، لأنه كان يعتقد أن الدعم الحقيقي للسياسة الاستعمارية البريطانية يكمن دون شك في دعم السلطان العثماني وقيامه بازدراء التعاطف مع الأقليات في البلقان[2].

ولقد رأي دزرائيلي عندما اندلعت الثورات في البوسنة والهرسك وبلغاريا بأنه يقع على عاتق الدولة العثمانية واجب القضاء على هذا "التمرد" بطريقتها الخاصة، لكن عندما فشل الأتراك في التحرك بقوة، وبدا من المحتوم قيام القوى الأوروبية العظمى بالتدخل في المسألة أصبح من اللازم على دزرائيلي أن ينضم إليهم، ورغم أن تحركه هذا كان يمتلئ بمشاعر الشك العميقة تجاه الأباطرة الثلاثة – روسيا، ألمانيا، النمسا – ،إلا أن بريطانيا لم تكن لديها القوة الكافية للوقوف في وجه مثل هذا التحالف الذي أصبح أمراً واقعاً على الساحة السياسية ، ومن هنا فقد عبّر دزرائيلي عن موقفه الجديد وهو: "إذا لم نتخلى عن موقفنا ونتعاون مع قوى الشمال الأوروبي الثلاث فإنهم سيتحركون دوننا، وهذا ما لا يليق حدوثه بدولة مثل بريطانيا"[3]، وبذلك أدرك دزرائيلي أن هناك تغيرات سياسية خارجية يجب على ساسة بريطانيا أن يدركوها، وأن تكون لديهم سياسة قادرة على مواكبة هذه التغيرات، ورأى أنه من اللازم من أجل ذلك مقاومة عزلة بريطانيا عن الشؤون الأوروبية، والتي توطدت في ظل وزارة سلفه جلادستون[4].

ويعتبر دزرائيلي من الأوائل الذين فكروا بشكل استعماري، وهو لا ينسى أبدا الملكة وسيطرتها على المسلمين كما المسيحيين في آسيا وأفريقيا واستراليا وأمريكا، ولقد اهتم بالمسألة الشرقية فيما بعد بعين شرقية كما ينبغي لرجل دولة غربي[5]، لذلك فهو "يعمل للحفاظ والدفاع عن الإمبراطورية البريطانية" والتي ستكون في خطر في حال زيادة قوة روسيا، لذلك فقد سار على نفس نهج بالمرستون للحفاظ على تكامل الدولة العثمانية ضد التوسع الروسي[6].

وأصبحت المسألة الشرقية بالنسبة لدزرائيلي ذات جانب واحد للمشكلة الكبرى، وهي كيف يمكن الحفاظ على الإمبراطورية البريطانية وتجارتها الهائلة ومصالحها في الخليج

---

(1) Feuchtwanger, Edgar. Disraeli (London: Arnold, 2000), p. 180.
(2) Fitzmaurice. The Life of Granville, Vol. 2, p. 164.
(3) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 11-3.
(4) Davis. Disraeli, p. 192.
(5) Marriott. England, p. 452.
(6) Edwards. British, p. 69.

العربي والهند وفي الشرق الأقصى، لذلك؛ كان الأمر يتطلب الوقوف في وجه توسع وزحف روسيا في كلا من أوروبا وآسيا تجاه الجنوب والبحر المتوسط[1].

ومهما يكن من أمر، فإن روسيا لم تكن وحدها تشكل المعضلة لبريطانيا، حيث أكد دزرائيلي لوزير خارجيته دربي "أنه من اللازم ممارسة النفوذ واستخدام القوة في آسيا، وكذلك في شرق أوروبا وفي غربها، حتى وإن كانت هزيمة فرنسا عام 1871 قد نتج عنها ظهور ألمانيا كقوة عظمى تسيطر على أوروبا، وحتى لو استطاع الساسة في بريطانيا التنبؤ بما سيحدث بوقوع هذه النتيجة لما كان لديهم ما يفعلونه لتفادي حدوثها، وذلك بسبب صغر حجم الجيش البريطاني الذي جعل من غير الممكن القيام بتدخل مؤثر ضد بطش العسكرية الألمانية[2].

وبالعودة إلى أحداث البوسنة والهرسك، فقد أدت بدربي إلى الاعتقاد بأَن هذه الأحداث ستزيد من الاضطرابات في المنطقة[3]، لكنه كان متردداً في مناقشة مسألة إعطاء الحرية ومنح الاستقلال للبلقانيين عن الحكم العثماني[4]، أما سالزبوري الذي كان حينها يشغل منصب وزير الهند، فقد كان يحث بجرأة متزايدة عل الاتفاق مع روسيا من أجل دعم سياسة تقسيم الدولة العثمانية[5]، في حين كان "هنري إليوت" Henry Eliott – سفير بريطانيا في إستانبول– يُعتبر صديقاً ناصحاً وموثوقاً به من قبل الدولة العثمانية [6]، لكن المؤرخ "كنروس" Kinross ذكر أن إليوت قال يوماً "إننا نملك المعرفة الكاملة كي نعلم أننا نملك أمة نصف حضارية"[7] A Semi-Civilized Nation .

ولقد عملت الدول الأوروبية لحصر الثورة في البوسنة والهرسك في أضيق نطاق، ودارت بشأن ذلك مشاورات دبلوماسية بين ألمانيا والنمسا وروسيا والذين اتفقوا على تحرير اللائحة المسماة "بمذكرة أندراسي" Andrassy Note نسبة إلى رئيس وزراء النمسا في 30 ديسمبر 1875[8]، ولقد حثت هذه المذكرة الباب العالي على إدخال إصلاحات ومنح

---

(1) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 3; Ensor. England, p. 42.
(2) Davis. Disraeli, p. 192-3.
(3) Lecky, W.E.H. Historical and Political Essays (London: Longmans, Green, 1910), p. 199.
(4) Sontag, Raymond James. Germany and England, Background of Conflict 1848-1894 (New York: D. Appleton - Century Company, 1938), p. 124.
(5) Loc. Cit.
(6) Dyer-Hassall. A History, p. 209.
(7) Kinross. The Ottoman, p. 510.
(8) المحامي. تاريخ، ص602.

الحريات الدينية داخل ولايات الدولة العثمانية، وخصوصا الولايات الأوروبية وذلك كوسيلة لحل المشاكل العالقة ليس فقط بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية، بل وبين الدول الأوروبية بعضها البعض[1].

2: فشل مذكرة أندراسي.

كان دزرائيلي يعتقد أن محاولات أندراسي ومقترحاته للإصلاحات إنما هي مقترحات روسية، وأن روسيا والنمسا تعملان من أجل إلجام بريطانيا في المستقبل والقيام بعمل مستقل ضد الدولة العثمانية بمنأى عن بريطانيا، لذلك؛ فقد كان دزرائيلي ضد دعم بريطانيا لهذه الخطط وخصوصاً مذكرة أندراسي[2]، وأبدت حكومة بريطانيا عدم الرغبة في القيام بضغوط على الباب العالي للقبول بإصلاحات جبرية، ويرجع البعض سبب هذا الموقف إلى رغبة بريطانيا في ضمان دعم المسلمين في الهند وعدم إثارة المشاكل معهم، بالإضافة إلى عدم محبة دزرائيلي للقيصر وروسيا[3]، وبات واضحاً للعيان أن دزرائيلي غير مرحب البتة بمذكرة أندراسي[4].

أما موقف دربي من المذكرة فقد كان موقفاً خجولاً[5]، وساورته نفس الشكوك، حيث عبر عن اعتقاده بأن الإصلاحات المطلوبة في هذه المذكرة كانت الدولة العثمانية قد تعهدت بها من قبل[6]، إلا أن العديد من المصادر تذكر آراءً غير ذلك، فتذكر أن دزرائيلي ودربي وافقا في نهاية الأمر ببرود وحذر على هذه المذكرة، وإن عبرا عن اعتقادهما بأن الوقت غير مناسب لصدورها[7]، لكن المسألة الأهم كانت بموافقة أو عدم موافقة الباب العالي عليها، لذلك فقد تم عرض المذكرة عليهم، وقام جورشاكوف بتحذيرهم من مغبة رفضها، باعتبار أن ذلك سيكون نهاية الأمر[8]، لهذا فقد عقد اجتماع للبرلمان العثماني لمناقشة سبل الرد على هذه المذكرة، وبعد نقاش وجدال تم رفضها[9]، لكن الباب العالي سرعان ما تراجع وأبدى موافقة عديمة القيمة، فلا الباب العالي كان قادراً على الوفاء بالتزاماته بسبب أوضاعه

---

(1) Marriott. England, p. 453-4; Grant-Temperley. Europe, p. 376; Low-Sanders. The History, p. 281.
(2) Stojanovič. The Great Powers, p. 49.
(3) Graves. Briton, p. 26-7.
(4) Medlicott. “Bismarck”, p. 230.
(5) Low-Sanders. The History, p. 282.
(6) Stojanovič. The Great Powers, p. 49.
(7) Rose. The Development, p. 166.
(8) Stojanovič. The Great Powers, p. 49.
(9) Seton-Watson. Gladstone, p. 167.

المالية، ولا الثوار في البوسنة وغيرها كانوا مستعدين لقبول تأكيدات السلطان بسبب التعاطف الروسي معهم ومساعدة الصرب لهم[1]، وعلى كل فقد أعطت مذكرة أندراسي السلطان أشهر عديدة للإيفاء بوعوده من جديد[2].

ثالثاً: مذكرة برلين 11 مايو 1876م.

1: تصاعد الأحداث داخل الدولة العثمانية وإعلان المذكرة.

تلاحقت الأحداث في البلقان وازدادت حدتها عندما اعتنقت فتاة مسيحية بلغارية الإسلام، حيث تعرض لها العديد من الغوغاء اليونانيين في 5 مايو 1876 أثناء تواجدها في محطة السكة الحديد في سلانيك وقاموا بتمزيق غطاء وجهها المعروف بـ"الياشمك" Yashmak، ثم خطفوها وأخفوها في قنصلية الولايات المتحدة الأمريكية في نفس المدينة، وانتشر الخبر بين المسلمين الذين قاموا بصب جام غضبهم على قنصلي فرنسا وألمانيا، فألقوا القبض عليهما، وساقوهما إلى أحد المساجد حيث تم قتلهما في اليوم الثاني، ولتلافي انعكاسات الحادث فقد ألقت السلطات العثمانية القبض على ستة من متزعمي الأحداث وأمرت بشنقهم فوراً[3].

قام ممثلي ألمانيا والنمسا وروسيا عبر ممثليهم، بسمارك وأندراسي وجورشاكوف بعقد مؤتمر في برلين في 11مايو 1876 وأصدروا مذكرة أطلق عليها مذكرة برلين Berlin Memorandum، والتي تضمنت حث السلطان على القيام بإجراءات مؤثرة للتوصل إلى هدنة لمدة شهرين تتراجع خلالها القوات إلى مواقعها في البوسنة والهرسك، وتطبيق ما جاء في مذكرة أندراسي[4]، ومذكرة برلين هي بالأساس مذكرة قدمها الجنرال إجناتيف في لندن والتي لم تجد لها قبولاً من قبل الحكومة البريطانية[5].

---

(1) Marriott. England, p. 454; Millman. Britain, p. 182-3.
(2) Marriott. England, p. 454.
(3) Miller. The Ottoman, p. 367.
(4) Marriott. England, p. 454-5; Edwards. British, p. 71; Seton-Watson. Disraeli, p. 32; Eyck. Bismarck, p. 244.
(5) Dugdale, E.T.S, Others(ed). German Diplomatic Documents 1871-1914 (London: Methuen & Co., 1928), Vol. I, p. 50.

2: بريطانيا ورفض مذكرة برلين.

اغتاظ دزرائيلي لأن بريطانيا لم تُستَشر عندما تم وضع مذكرة برلين[1]، وأعرب أنه من الصعوبة على الدولة العثمانية قبول وتحمل تبعات ما جاء في مذكرة برلين، مما اعتبره تعجيزاً إجبارياً لها، وتساءل عن إمكانية عدم استطاعة الباب العالي الوفاء بها، وذلك لخمسة أسباب تتعلق بعدم قدرة السلطان على بناء المنازل والكنائس التي تهدمت، أو القدرة على توفير الطعام للاجئين، إلى جانب العديد من الأسباب التي تؤثر على واقع الأمر في تلك البلاد[2].

لذلك فقد أرسل دزرائيلي إلى مجلس الوزراء يوعز لهم برفض هذه المذكرة لأنه يعني قبول مشروع خالٍ من المضمون مع القوى الأخرى، ولأنه سيعطي فرصة سانحة لروسيا والنمسا لإيجاد نقاش لتقسيم أملاك الدولة العثمانية[3]، لذلك جاء رفض دزرائيلي وحكومته لهذه المذكرة التي اعتبرت غير كافية[4]، وبذلك جعل دزرائيلي من إمكانية تدخل قادة أوروبا أمراً مستحيلاً دون موافقتها[5].

وفي الوقت الذي رفضت فيه بريطانيا المذكرة أعلنت فرنسا وإيطاليا قبولهما لها، لكن رفض واحتجاج بريطانيا على لسان دربي كان حاسماً بشأن هذه المسألة[6]، وأبدى دربي الاستعداد الكافي لمناقشة مسألة الهدنة بشكل جدي، وعبر دزرائيلي مجدداً عن رأيه حول هذه المذكرة وغيرها بقوله: "يجب الانتهاء فوراً من تفكيك تركيا"، وقام بالتصريح أكثر من مرة عن عدم نيته تغيير الوضع القائم في البوسنة والهرسك وغيرها، مما ينعكس بشكل سلبي على وحدة الدولة العثمانية[7]، وفي خطوة لتأكيد موقفه هذا فقد قام الأسطول البريطاني بأخذ موقعه في بيسكا بيه في 13 مايو 1876[8].

---

(1) Edwards. British, p. 71.
(2) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 24-5. بتوسع
(3) Feiling. A History, p. 947.
(4) Midhat Bey,. The Life of Midhat Pasha, p. 279; Ensor. England, p. 43; Gwynn - Tuckwell. The Life of Dilke, Vol.1, p. 206; Fitzmaurice. The Life of Granville, Vol. 2, p. 166.
(5) Hertslet. The Map, Vol. IV, p. 2464; Duggan, Stephen P.H. Eastern Question, A Study in Diplomacy (New York: The Columbia University Press, 1902), p. 132.
(6) Phillips. Modern, p. 496.
(7) Seton-Watson. Disraeli, p. 33.
(8) Phillip. Modern, p. 496.

وقد أشار دربي إلى أن "حكومة بريطانيا ستتعاون بالطبع في مسألة الحفاظ على حياة الأوروبيين وأملاكهم في الدولة العثمانية، ولكنها لا تجد ضرورة في الوقت الحالي لاتخاذ مثل تلك الإجراءات" على اعتبار أن الحفاظ على حياة الأوروبيين وأملاكهم لا يعني بالضرورة وجوب عمل الأساطيل الأجنبية بأي شكل ضد الحقوق التي كفلتها معاهدتي باريس 1856 ولندن 1871 للباب العالي والسلطان[1].

قرر دزرائيلي صاحب السياسة الاستعمارية في الشرق تحقيق مصالح بريطانيا العظمى داخل الدولة العثمانية بعد رفض حكومته دعم مذكرة برلين، وذلك بإرسال الأسطول إلى مدخل الدردنيل، كما قرر الدفاع عن موقفه ضد روسيا، لكنه واجه ضغوطاً من قبل الرأي العام في بريطانيا بسبب أحداث البوسنة والبلغار، ومن بعض المعارضة التي واجهته في مجلس الوزراء[2]، ولما كان هذا الأمر غير مقنع لدزرائيلي فقد عمل على توضيح وجهة نظر الحكومة من رفض مذكرة برلين، ومن أجل هذا ناقش دزرائيلي الوضع مع سفراء كلاً من فرنسا وإيطاليا، وساندت الملكة موقف دزرائيلي في هذا[3]، حين رفض مجدداً كل الضغوط التي تمارس على الدولة العثمانية، معبراً عن شكواه من رابطة الأباطرة الثلاثة قائلا: "تطلب منا موافقتها على وضع السكين في حلق الدولة العثمانية، سواء أردنا أم لم نرد"[4].

ولقد اعتبرت الدولة العثمانية أن استدعاء الأسطول إلى المياه العثمانية يعني بوضوح وقوف بريطانيا إلى جانب تركيا في موقفها[5]، وأن ذلك يعني بشكل أوضح أنها ستدعم الدولة العثمانية في حال قيام الحرب مع روسيا[6]، مما دفع القيصر نيقولا لتحذير دربي بأنه إذا ما استمرت بريطانيا في موقفها بشان الدولة العثمانية، فإنها ستجد نفسها أصبحت "لا قيمة لها" Quantite’ negligible في الدبلوماسية الأوروبية[7]، مما دفع دزرائيلي إلى رفض التحريض الذي تقوم به الدول الأوروبية ضد بريطانيا والدولة العثمانية

(1) F.O. 41-424, Derby to Russell, 19 May 1876, Conf. (N. L. A).
(2) Beazley. Russia, p. 458.
(3) Seton-Watson. Disraeli, p. 34.
(4) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 24-5; Kinross. The Ottoman, p. 517; Anderson. The Eastern, p. 183.
(5) Seton-Watson. Disraeli, p. 35.
(6) Halevy. Victorian, p. 453.
(7) Marriott. England, p. 455.

عقب مذكرة برلين، لأن من شأن ذلك إثارة مشاعر قوية لنقده داخل بريطانيا[1]، في حين اقترح دربي لقاءً مع بسمارك وذلك بسبب مشاركته لهم نفس روح الصداقة بين الحكومتين[2].

هاجم جلادستون وآخرون معه رفض حكومة بريطانيا لمذكرة برلين من قبل دزرائيلي، معتبرين أن ذلك خطأ ترتكبه حكومة بريطانيا التي عملت على كسر الوفاق والانسجام الأوروبي وشجعت الباب العالي على الاعتماد على دعم بريطانيا ضد القوى الأوروبية، واضطهاد القوميات المسيحية[3]، ولم تكن وجهة نظر جلادستون هي لمعارضة دزرائيلي وحكومته فقط ولكنها للملكة أيضاً وللرأي العام – وخصوصاً في لندن– ولمبادئ الوطنية البريطانية Jingoism[4].

واستمر جلادستون الذي أصبح يؤثر في حزب الأحرار، ومعه جرانفيل وهارتنجتون Hartington في توجيه قيادة المعارضة، حيث وجهوا الانتقادات الحادة للسياسة الخارجية للحكومة البريطانية بقيادة دزرائيلي[5]، مما دفع الأخير إلى وصف جلادستون بأنه يقوم بدور الشرطة العسكرية في بريطانيا[6]، لكن جلادستون استمر مدفوعاً من قبل بعض المتعصبين ليس فقط من حزب الأحرار الذي ينتمي إليه ويقوده؛ بل من قبل بعض المتعصبين في حزب المحافظين[7].

وقد شجع رفض بريطانيا لمذكرة برلين الدولة العثمانية على رفضها عندما أرسلت هذه المذكرة إليهم في 30 مايو[8]، وكان هذا الرفض يتم في ظروف عصيبة بالنسبة للدولة العثمانية، فقد عاصر هذه الأزمة المتصاعدة في البلقان مرابطة أساطيل الدول الأوروبية على مقربة من الدردنيل[9]، مما دفع دزرائيلي للإعراب عن قلقه من وجود أي سفن حربية أجنبية أمام إستانبول، ومن إمكانية قيام الأسطول الروسي بمحاصرة الأسطول العثماني في

---

(1) Loc. Cit.
(2) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 21.
(3) Morley. The Life of Gladstone, Vol. 2, p. 548-9; Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 26; Rose. The Development, p. 172.
(4) Joll, James (ed). Britain and Europe, Pitt to Churchill 1793-1940 (Oxford: At the Clarendon Press, 1967), p. 176.
(5) Rose. The Development, p. 172.
(6) Middleton. Britain, p. 66.
(7) Seton-Watson. Disraeli, p. 113-4.
(8) Duggan. The Eastern, p. 1.
(9) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 26; Millman. Britain, p. 106; Low-Sanders. The History, p. 282.

البحر الأسود، لذلك؛ فقد ناقش مجلس الوزراء اقتراحاً يقضي بتعزيز وجود الأسطول البريطاني في شرق البحر المتوسط[1].

ولقد قامت صربيا والجبل الأسود في ذلك الوقت بحشد جيوشهما في ظل تصاعد الأوضاع في البوسنة والهرسك، وأرسلت الدولة العثمانية إليهما تسألهما عن سبب حشد هذه الجيوش، فأجابا: بأن ذلك إنما هو لمنع قبائل الألبان من التعدي على حدودهم، وحفظاً للأمن في الداخل[2]، لكن الصرب سرعان من أعلنوا الحرب في 30 مايو 1876 وقاموا بمهاجمة البوسنة والهرسك واحتلالها، ثم أعلن الجبل الأسود في 2 يونية الحرب بدوره في 2 يوليه[3]، مما أدى إلى تعاطف وجداني من قبل الشعب الروسي مع إخوانهم المسيحيين السلاف[4]، وكتب جلادستون إلى جرانفيل في 27 يونية: بأن دربي كان مخطئاً في رؤيته للمسألة في البوسنة وغيرها بأنها مجرد "حرب أهلية" Civil War، معبراً عن اعتقاده بأن هذه الحرب ليست من هذا القبيل[5].

أما دزرائيلي فقد تكلم للمرة الأخيرة أمام مجلس العموم في 11 أغسطس 1876، وعندها سمع العالم أن الملكة منحته بسعادة لقب إيرل "بيكونسفيلد" Earl of Beaconsfield[6]، في الوقت الذي لحقت فيه الهزيمة الشديدة بالصرب والجبل الأسود في عدة معارك عسكرية، مما دفعهما إلى طلب وساطة الدول الأوروبية، لكن الباب العالي فرض العديد من الشروط التي اعتبرت قاسية، وأرسل دربي إلى سفيره إليوت رسالة يوصلها إلى الباب العالي مضمونها: "إن مطالب الدولة العثمانية لا يمكن قبولها كلية" وأن الدول ترغب بإرجاع حالة الصرب والجبل الأسود إلى ما كانت عليه قبل الحرب[7]، كما أرسل في 29 أغسطس: "إن الانطباع هنا قد أكمل تحطيم التعاطف مع الدولة العثمانية، وأن الشعور الدولي ضدها قوي جداً، وبالتوازي إذا ما قامت روسيا بإعلان الحرب ضد الباب العالي، فإن حكومة جلالة الملكة سوف تجد أنه من المستحيل التدخل عملياً" [8]، وعلى كل فقد كان

---

(1) Millman. Britain, p. 101-2.

(2) المحامي. تاريخ، ص610-611.

(3) Duggan. The Eastern, p. 132; Phillips. Modern, p. 497; Hazen. Europe, p. 622-3.

(4) Hazen. Europe, p. 622-3.

(5) Seton-Watson. Disraeli, p. 34.

(6) Morley. The Life of Gladstone, Vol. 2, p. 418; McCarthy. The Story of Gladstone, p. 295; Rose. The Development, p. 171; Ensor. England, p. 40.

(7) المرجع نفسه، ص614.

(8) Rose. The Development, p. 176.

دربي قد أبدى ميلاً للتصور الروسي لتقسيم الدولة العثمانية في سبتمبر 1876، حين قال: "أنه من الحكمة الانقياد إلى ذلك، وفرصتنا للنجاح ستكون عظيمة، لأنه بالنسبة لنا سوف يكون أمراً غير متوقعاً"[1].

وحتى ذلك الوقت فقد تجددت الأحداث داخل الدولة العثمانية حيث تم خلع السلطان عبد العزيز وفي 30 مايو 1876، وفي 4 يونية وجد ميتاً، مما جعل من الضروري على أوروبا القيام بعمل ما لإيجاد مخرج من هذا المأزق[2]، ولقد انتهت هذه الأزمة مؤقتاً بتنصيب السلطان مراد الخامس، لكنه حكمه لم يستمر إلا قليلاً ليتم بعدها تتويج عبد الحميد سلطاناً على الدولة العثمانية في 31 أغسطس 1876، وأجمع أغلب المراقبين على الثناء للسلطان الجديد[3]، حيث وُصِف بأنه رجل جدي يمتلك نظرية اقتصادية فريدة، وأنه ذو أهداف واضحة، وأن شجاعته المعنوية قد أكسبته احترام رعاياه وتقدير الأجانب الذين يزورون عاصمته[4]، حتى أن دزرائيلي كتب إلى سالزبوري قائلا: "إن السلطان الجديد تنعقد عليه الآمال حقاً، فهل يصبح كسليمان العظيم؟"[5].

لكن الأخطار والصعوبات التي صاحبت توليه هذا المنصب كانت كثيرة، ودفعت بالمؤرخ "ميلر" Miller إلى القول بأنه: "من النادر أن يتولى سلطان من سلاطين الدولة العثمانية الحكم وسط صعاب أكثر خطورة على مركزه من الأخطار التي تعرض لها عبد الحميد من يمين ويسار، وهو السياسي الداهية" The Astute Diplomatist[6]، وكان السلطان عبد الحميد مشغول البال بالأمور السياسية والعسكرية المستجدة في بلاده، لذلك فقد أبدى ميلاً إلى سياسة بريطانيا، بعد أن خاب أمله وبسرعة بشأن الصداقة مع القيصر

---

(1) Feuchtwanger. Disraeli, p. 181; Davis. Disraeli, p. 200.
(2) Marriott. England, p. 454.
(3) Ramsaur, Ernest Edmondson. The Young Turk, Prelude to the Revolution of 1908 (Princeton: Princeton University Press, 1957), p. 8-9; Barber, Noel. The Sultans (New York; Simon And Suehuster, 1973), p. 168; Creasy, Sir Edward S. History of The Ottoman Turks From the Beginning of their Empire to the Present (London: Richard Bentley, 1877), p. 548.

انظر بتوسع: عثمان نوري. عبد الحميد ثاني ودور سلطنتي، حيات خصوصية وسياسة سي (إستانبول: كتانجانه إسلام وعسكري: إبراهيم حلمي 1327هـ)، ص 98؛ أحمد صائب. عبد الحميدك أوائل سلطنتي، (القاهرة: هندية مطبعة سنده طبع أولمنشدر، 1326 هـ)، ص 4-5.

(4) Ramsaur. The Young Turk, p. 9.
(5) Loc. Cit; Graves. Briton, p. 30.
(6) Miller. The Ottoman, p. 368.

الروسي، وكان يدعو إليه السفير إليوت مرات عديدة، حيث يقوم بضيافته واصطحابه، لأنه كان يريد التأثير على الرأي العام في بريطانيا[1].

وكان دزرائيلي يخشى تدخل روسيا وقيامها عملياً بمساعدة صربيا في حربها ضد الدولة العثمانية، لذلك؛ فقد حث السلطان في 21 سبتمبر 1876 على الإبقاء على الوضع الراهن Status quo بحيث يجب المحافظة على بقاء صربيا والجبل الأسود من خلال إعطائهم حكماً محلياً ذاتياً، وتطبيق الإصلاحات في بلغاريا، لكن السلطان عبد الحميد سرعان ما رفض ذلك[2]، في حين كان سالزبوري قد ألمح في سبتمبر إلى ضرورة التعاون مع روسيا لحل الأزمة، لكن هذه الاتصالات المتعددة والمفاوضات الطامحة مع العديد من الدول لم تتوصل إلى نتيجة تذكر بسبب الاختلاف على مسائل البسفور والدردنيل وإستانبول والتي كانت لها قيمة وأهمية خاصة لدى بريطانيا[3].

وقام الكونت شوفالوف Count Shuvalov – السفير الروسي في لندن– بتقديم اقتراح في 26 سبتمبر يقضي باحتلال روسيا لبلغاريا على أن تقوم النمسا باحتلال البوسنة، بينما تقوم الأساطيل الحربية المتحدة للقوى العظمى بدخول مضيق البسفور[4]، مما دفع مجلس الوزراء البريطاني إلى الانعقاد في 4 أكتوبر، وقرروا رفض الاقتراح الروسي باعتبار ذلك تكريساً للضغوط على الباب العالي لضمان تنفيذ مطالب صربيا وصديقتها روسيا، كما اعتبره اقتراحاً جديداً لاستخدام القوة العسكرية الروسية وأن ذلك في حال تطبيقه سيكون مظلمة حقيقية للأتراك[5].

ولقد عملت بريطانيا بدورها للضغط على الباب العالي لقبول شروط الصلح لإبعاد روسيا عن التدخل السياسي والعسكري، وأمام استجابة الدولة العثمانية للشروط بعد إجراء التعديلات اللازمة عليها، وعدت بريطانيا بقبوله مع الدول الأوروبية الأخرى، لكن الأعمال الحربية سرعان ما تجددت في 3 أكتوبر حيث استطاعت القوات العثمانية مجدداً هزيمة الصرب، وبالتالي تجدد معها مخاوف بريطانيا بشأن احتمال حدوث اعتداء روسي–نمساوي

---

(1) Şaker, Ziya. Ikinci Sultan Hamit Şahsiyeti ve Hususiyetleri (Istanbul: Anadolu Türk Kitap Deposu, 1943), s. 65-6.
(2) Edwards. British, p. 72.
(3) Anderson. The Eastern, p. 188-9.
(4) Low-Sanders. The History, p. 284.
(5) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 78-9.

مشترك على القوات العثمانية، وما قد يترتب عليه من نتائج بشأن إستانبول والمضائق والبلقان، وعلى مسألة التوازن الدولي عموماً[(1)].

وفي 15 أكتوبر وصل إجناتيف في مهمة خاصة إلى إستانبول ليقدم إنذاراً للحكومة بضرورة التوصل إلى معاهدة وهدنة مع الصرب خلال يومين، وأعلن أنهم سيقطعون العلاقات الدبلوماسية، وسيحتلون إستانبول في حالة عدم قبول هذا الطلب[(2)]، ولقد اقترح دزرائيلي على حكومته في 21 أكتوبر إرسال الأسطول البريطاني إلى البسفور لاحتلال إستانبول "بدافع الصداقة" بدلاً من قيام روسيا بذلك، وقام دزرائيلي بتنسيق الأمر مع وزير البحرية "هنت" Hunt، لكن دربي اعترض على الأمر باعتبار أن مثل هذا الأمر سيخلق ذعراً في جميع أنحاء أوروبا، ولقد وصل حينها اللورد "ليتون" Lytton – نائب الملكة في الهند – إلى لندن، وأبدى رأيه بإمكانية قيام بلاده بتوجيه ضربات لروسيا في آسيا الوسطى، بل وشجع على دخول الحرب ضدها لكن مثل هذا الأمر لم يحدث لعدم رغبة لندن في الدخول في حرب مع روسيا[(3)]، وفي 23 أكتوبر قال دزرائيلي جملته الشهيرة: "إستانبول هي مفتاح الهند وليس مصر أو قناة السويس"[(4)].

وقد رأى دزرائيلي في التصعيد الناشئ تصعيداً للأوضاع السياسية داخل الدولة العثمانية، في ظل تزايد الضغط الشعبي الداخلي، والذي يقوده جلادستون بكفاءة، وقد قرر أن يعمل خلال الخريف على إيجاد دبلوماسية جديدة من خلال ما هو ممكن للحفاظ على السلم الأوروبي، ولقد كتب – بخصوص ذلك – إلى الملكة ودربي وسالزبوري وغيرهم حول فكرته هذه باعتبارها فكرة وجدانية[(5)]، وعلى كل الأحوال فقد كانت بريطانيا تؤكد على السير في سياستها التقليدية تجاه الدولة العثمانية[(6)].

لذا فقد قام دزرائيلي بإجراء محادثات مع ألمانيا، كما قام باتصالات ومباحثات سرية مع النمسا، وذلك لتنسيق الجهود تجاه أي رد فعل روسي محتمل، في حين أبلغت حكومة بريطانيا روسيا في أواخر شهر أكتوبر أنه مهما تكن الفظائع التي ارتكبتها الدولة

---

(1) Millman. Britain, p. 191-3.
(2) Armaöglu. Siyasi, s. 373; Beazley, Russia, p. 459.
(3) Millman. Britain, p. 192-3
(4) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 84; Blake. Disraeli, p. 577.
(5) Beaconsfield to Derby, 17 Oct. 1876, Beaconsfield to Queen Victoria 19 Oct. 1876, In Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 80-3; Medlicott. “Bismarck”, p. 236-7.
(6) Phillips. Modern, p. 499.

العثمانية فان بريطانيا لا بد وأن تحمي مصالحها في قناة السويس وإستانبول، لذلك؛ فقد تُبودلت الرسائل بين دربي وحكومة روسيا في الفترة من 31 سبتمبر إلى 30 أكتوبر 1876 حول هذا الأمر، وهنا حاولت روسيا طمأنة بريطانيا من خلال محادثات القيصر مع "لوفتس"A. Loftus –سفير بريطانيا لدى سان بطرسبرج– في 2 نوفمبر 1876[1]، لكن دزرائيلي لم يقتنع بهذه التأكيدات.

وفي 9 نوفمبر تحدث دزرائيلي في هذا المعنى صراحة في مقر عمدة لندن، حيث عبّر عن عدم إيمانه أو ثقته بتعهدات القيصر أو نزاهة روسيا، وتأكدت قناعته هذه في اليوم التالي 10 نوفمبر وذلك عندما أعلن القيصر ضرورة حماية صربيا، وأبدى رغبته في الحصول على المزيد من الأراضي والتوصل لتفاهمات أوروبية حول ذلك، وأنه سوف يعمل مستقلاً عن سائر الدول الأوروبية إذا ما أخفقت في الحصول على الضمانات الكافية من الدولة العثمانية من أجل حماية الرعايا المسيحيين في المستقبل[2].

وللتخفيف من حدة المواجهة مع روسيا والضغوط الأوروبية فقد قام السلطان بمنح الصرب الهدنة في بداية نوفمبر والذي حفظ الصرب من الإبادة[3]، في حين عمل دزرائيلي على إرسال بعض الضباط المهندسين تحت قيادة الكولونيل "هوم" Home ليعملوا على تحصين إستانبول والموانئ العثمانية تحسباً لأي طارئ[4].

رابعاً: مؤتمر إستانبول 23 ديسمبر 1876.

1: النشاط الدبلوماسي قبيل مؤتمر إستانبول.

كان القيصر الروسي قد اجتمع مع لوفتس في 2 نوفمبر 1876، حيث أنكر القيصر وتنصل من كل رغباته في التوسع الإقليمي على حساب الدولة العثمانية، وعبر عن أمنياته الجدية في إيجاد الوفاق الكامل بين بريطانيا وروسيا، وكان القيصر يأمل من ذلك مساعدة لوفتس الذي كان لديه النية لتطوير وتحسين الظروف التي يعيشها المسيحيون داخل الدولة العثمانية[5].

(1) Shotwell-Deak. Turkey, p. 56; Eversley. The Turkish, p. 322-3.
(2) Millman. Britain, p. 195, Hazen. Europe, p. 623.
(3) Edwards. British, p. 72.
(4) Seton-Watson. Disraeli, p. 136.
(5) Dyer-Hassall. A History, p. 210.

وفي رسالة من جورشاكوف –وزير الخارجية الروسي– إلى سفيره في لندن في 3 نوفمبر طلب منه إبلاغها إلى بريطانيا، أبدى جورشاكوف دهشته من أن بعض الجهات في بريطانيا لازالت تتردد ولديها مخاوف من استيلاء روسيا على إستانبول، "على الرغم من أنهم في بريطانيا لو استطاعوا للحظة نسيان أنهم إنجليز، ووضعوا أنفسهم مكان الروس، فسوف ينصحون حينها حكومة القيصر بالاستيلاء على إستانبول"، وأبدى جورشاكوف تألمه من رؤية دولتين عظيمتين "تزعجان نفسيهما والعالم بسبب نزاعات مبنية على تحاملات سابقة أو عدم تفاهم، في حين يمكنهما باتحادهما تسوية المسائل الأوروبية وفقاً لمصالحهما المتبادلة ولمصلحة الجميع ... وأن الواجبات الملقاة على عاتق القيصر لا يمكن التنازل عنها ... لكن ما الذي يمنع بريطانيا من الاشتراك معنا في حماية المسيحيين؟. إن المسألة الشرقية ليست مسألة روسية فقط، لكنها تخص كل المُترَفين في أوروبا، لأنها تُؤثر على السلام العام والرخاء والإنسانية والحضارة المسيحية، أليس كل ذلك كافياً لأن تقف بريطانيا إلى جانب روسيا؟!، ألم ندعو لذلك في طلبنا وجود الأسطول البريطاني في المضائق؟ فما هو الدليل الذي يجب تقديمه لبريطانيا من قبل روسيا لإثبات أنه ليس لدينا مطامع لاحتلال إستانبول بشكل كامل"[1].

لم تلق دعوة القيصر هذه قبولاً في لندن، حيث قام دربي في اليوم التالي 4 نوفمبر بدعوة جميع القوى الأوروبية لعقد مؤتمر للدول الأوروبية في إستانبول لحل المسألة الشرقية على أساس تكامل وصيانة أملاك الدولة العثمانية[2]، وذلك لملء الفراغ الذي ساد أوروبا[3]، أعلن أن الهدف من هذا المؤتمر هو المشاركة وليس امتلاك الأراضي أو الاقتصار على الحصول على امتيازات تجارية أو غيرها[4]، ولقد دعمت بريطانيا دعوتها هذه من خلال التهديد هذه المرة بدخولها الحرب ضد روسيا إذا حاولت الأخيرة إملاء شروطها أو دخلت في مفاوضات سرية مع الباب العالي[5]، وفي المقابل هدد دربي في 4 نوفمبر بأن بلاده ستترك العنان لروسيا لمهاجمة الدولة العثمانية وتحطيم قواتها وذلك إذا لم توافق الأخيرة على فكرة

(1) Anderson. The Great, p. 92-4.
(2) Marriott. England, p. 457; Dyer-Hassall. A History, p. 211; Millman. Britain, p. 202; Phillips. Modern, p. 501.
(3) Marriott. England, p. 457.
(4) Phillips. Modern, p. 501.
(5) Millman. Britain, p. 202.

عقد مؤتمر دولي في إستانبول[1]، وعبرت وزارة الخارجية البريطانية: أنه يوجد شعور عام بأن حل المسألة الناشئة في الدولة العثمانية سيكون عن طريق عقد مثل هذا المؤتمر الذي ستشارك فيه الدول الأوروبية[2].

وبدا أن الدول الأوروبية موافقة لكن روسيا والباب العالي أبديا بعض التردد[3]، وفي 9 نوفمبر أعلن دزرائيلي أنه "لا بد من الثبات كل الثبات، بالرغم من أن بريطانيا تسعى في سياستها إلى السلام، إلا أنها أكثر الأمم استعداد للحرب فإذا ما قامت بخوض الحرب فإن ذلك لسبب عادل، وإذا كان الصراع من أجل حريتها واستقلالها وإمبراطوريتها، فإني أشعر بأن مواردها لا تفنى، فهي ليست بلاداً إذا ما خاضت حرباً تتساءل هل تحتمل هجوماً ثانياً أو ثالثا، فهي إن بدأت صراعاً لا تنهيه قبل أن يسود الحق"[4]، ويُعد هذا رداً على تهديد جورشاكوف والقيصر بدخول الحرب ما لم تُقبل شروط روسيا لدخول مؤتمر إستانبول[5].

وفي 12 نوفمبر عمل دزرائيلي على تلطيف الموقف حيث أكد على رغبته في وضع أمير مسيحي على كل ولايات الدولة العثمانية الأوروبية، لكنه أكد أن الوقت لم يحن بعد[6].

وقد نجحت حرب القرم في إرجاع روسيا عن أطماعها عشرين سنة، حيث رأت فرصة جديدة للتحرك من جديد مستغلة ثورات الصرب والبلغار ضد تركيا "سيئة السمعة"[7] Unspeakable Turk، واعتقد دزرائيلي في ذلك الوقت بأنه من التعقل الافتراض بأن روسيا ستقوم بالاعتداء على الدولة العثمانية، لكنه كان يتساءل عن السبب الحقيقي الذي ينبغي لأجله أن تعلن روسيا الحرب عليها[8].

وفي 18 نوفمبر كتبت الملكة إلى سالزبوري بأنه: بات مفهوماً أن أي احتلال روسي لأي إقليم عثماني سوف يتسبب بقيام بريطانيا بالشيء نفسه في أماكن أخرى، ومن الواضح أن هذه الأماكن كانت في الدولة العثمانية أيضاً[9]، وكانت الدولة العثمانية تعلم

---

(1) Shaw-Shaw. History, Vol. 2, p. 173.
(2) Dugdale, German, Vol. 1, p. 202.
(3) Loc. Cit; Millman. Britain, p. 202.
(4) Millman. Britain, p. 201-5; Phillips. Modern, p. 501; Armaöglu. Siyasi, s. 373.
(5) Millman. Britain, p. 201-5.
(6) Ponsonby to Queen Victoria, 12 Nov. 1876, In Ponsonby. Henry, p. 160.
(7) Trevelyan. British, p. 372.
(8) Bentley, Michael. Lord Salisbury’s world, Conservative Environments in Late-Victorian Britain (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), p. 265.
(9) Millman. Britain, p. 201-5.

جيداً هذه المخاطر مما دفعها إلى قبول طلب بريطانيا عقد مؤتمر دولي لبحث موضوع الإصلاحات[1]، إلى جانب تهديد دربي بأنه إذا ما فوتت الدولة العثمانية هذه الفرصة فإنها ستفقد مساندة بلاده في أي مفاوضات مستقبلية[2].

كما أصدرت روسيا قرارها بقبول المشاركة في المؤتمر الذي حُدد في إستانبول، إلى جانب العديد من الدول المدعوة والتي وافقت على مبدأ الإصلاح، لكنهم اختلفوا فقط على طبيعة الضمانات المطلوبة[3]، وبذلك قبلت كل الدول المعنية مبدأ المشاركة في هذا المؤتمر، تحدوهم الرغبة في إقامة السلام[4]، والعمل على تسوية الخلافات بين الباب العالي والولايات البلقانية التابعة له[5].

قام دربي بحث سالزبوري على تمثيل بريطانيا في مؤتمر إستانبول بصفته عضواً في المجلس الوزاري، حيث سيتحدث بما لديه من سلطات وليس كدبلوماسي فقط[6]، وعزز دزرائيلي هذا الأمر بالطلب شخصياً من سالزبوري تمثيل حكومته في هذا المؤتمر قائلاً له: "أريدك أنت أن تذهب، هذه هي فكرتي"، باعتباره أفضل من يصلح لهذه المهمة[7]، وقام بمنحه مطلق الحرية في اتخاذ القرارات اللازمة أثناء انعقاد المؤتمر[8]. وبذلك أرسلت بريطانيا إلى المؤتمر الرجل الذي يجيد فهم المشكلة والذي كان عليه أن يفوز بعدها بالمجد السياسي، لكن تجربته الأولى كانت درساً في تبخُر الآمال[9]، في مهمة حكم عليها بالإخفاق[10].

وقام جلادستون بمدح اختيار سالزبوري لتمثيل بريطانيا في هذا المؤتمر قائلاً: "إنه من أفضل شئ فعلته الحكومة حتى الآن في المسألة الشرقية"[11]، لكنه أضاف أنه قليل الخبرة والمعرفة في المسائل الشرقية والخارجية وقليل إتقان المهنة[1].

---

(1) Karal. Birinci, s. 27.
(2) Millman. Britain, p. 202.
(3) Phillips. Modern, p. 501.
(4) Ibid, p. 502.
(5) Ward, Sir Adolphus William. Germany 1815-1890 (Cambridge: At the University Press, 1918), Vol. 3, p. 137-8.
(6) Seton-Watson. Disraeli, p. 102; Marriott. Anglo, p. 125.
(7) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 87; Seton-Watson. Disraeli, p. 102.
(8) Bentley. Lord Salisbury’s, p. 271.
(9) Grant-Temperley, Europe, p. 378; Eversley. The Turkish, p. 324.
(10) Gooch, G. P. Life of Lord Courtney (London: MacMillan, 1920), p. 125.
(11) Morley. The Life of Gladstone, Vol. 2, p. 560; Seton-Watson. Disraeli, p. 102.

أما سالزبوري فقد قام أثناء سفره إلى إستانبول بزيارة عدة عواصم أوروبية، وذلك للوقوف على تصوراتهم تجاه ما يخص المسألة الشرقية، ومن هذه العواصم باريس وبرلين وفينّا وروما وذلك بناء على طلب دزرائيلي بإجراء محادثات مع قادتها[2]، ولقد غادر سالزبوري لندن يوم الاثنين 20 نوفمبر 1976 متوجها إلى باريس[3]، ثم إلى برلين، وفي 23 نوفمبر عقد لقاءً مع بسمارك[4]، حيث أجرى معه مباحثات هامة من أجل تنسيق المواقف بين البلدين للوصول إلى تفاهمات مشتركة، وكان الحديث بينهما صريحاً، رغم أن وجهة نظر بسمارك بشأن السلام كانت مظلمة جداً، لأن ألمانيا حتى ذلك الوقت لم تكن مهتمة بشأن مصير الدولة العثمانية، لكنها كانت مهتمة جداً بشأن صداقتها لبريطانيا وروسيا والنمسا[5]، وبعد هذه المحادثات انتقل سالزبوري إلى فينّا، حيث التقى أندراسي الذي لم يكن أقل ارتياباً من بسمارك بشأن النتائج التي ستتمخض عن مؤتمر إستانبول، لكنه أبدى استعداده للتعاون مع سالزبوري في هذا المجال مع إبقاء اقتراح احتلال النمسا للبوسنة[6].

وبعد ذلك توجه سالزبوري إلى روما، وكان الخوف من روسيا قد وصل للبلاط الحاكم الإيطالي، وكان قرار سالزبوري الطبيعي تجنب الدخول في أي اتفاق متهور معهم[7]، ومن روما كتب سالزبوري في 30 نوفمبر إلى حكومته: "في حقيقة رحلاتي، لم أنجح في إيجاد صديق للأتراك، وأن الأغلبية باتت تعتقد أن ساعتهم قد حانت"[8].

وفي 9 نوفمبر أرسل دزرائيلي إلى سالزبوري يشرح له سياسته حيال المسألة الشرقية وموقف الدول الأوروبية وسبل الوصول إلى حل[9]، ورغم أن سالزبوري لم يستطع إيجاد أصدقاء للدولة العثمانية خلال رحلته الأوروبية تلك إلا أنه كان عازماً على المشاركة تحت أسس ثلاثة وهي:

1- استقلال وتكامل الدولة العثمانية.

---

(1) Seton-Watson. Disraeli, p. 102.
(2) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 102-3.
(3) Cecil. Life of Salisbury, Vol. 2, p. 107; Cecil. Queen, p. 303; Paul. The Life of Gladstone, p. 161.
(4) Dugdale. German, Vol. I, p. 39.
(5) Seton-Watson. Disraeli, p. 106.
(6) Ibid, p. 107.
(7) Ibid, p. 108.
(8) Cecil. The Life of Salisbury, Vol. 2, p. 107; Seton-Watson. Disraeli, p. 108; Cecil. Queen, p. 303.
(9) Beaconsfield to Salisbury, 29 Nov. – 1 Dec. 1876, In Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 103-6.

2- تخلي القوى عن "أي منافع توسعية في الأراضي العثمانية، أو أي نفوذ خاص، أو أي امتيازات تجارية."

3- السلام على أساس الوضع القائم فيما يتعلق بصربيا والجبل الأسود والبوسنة وغيرها من الأقليات في البلقان[1].

ولقد أصيب دربي بارتباك شديد في 7 ديسمبر عندما وصلته برقية سالزبوري باحتمال احتلال إستانبول بـ 20 ألف جندي بالاتفاق بين بريطانيا وروسيا، وذكر سالزبوري أنه لا يشارك إليوت عدم ثقته في إجناتيف[2]، لكن هذا لم يغير من تصور حكومته شيئاً، ولقد وصل سالزبوري إلى إستانبول بسفينة خاصة في الساعة 9 صباحاً من يوم 5 ديسمبر، - ومعه زوجته وابنته وابنه الأكبر، وثلاثة من كتابه- عبر ميناء "طوبخانة" Tophane ، حيث حددت إقامته في فندق "رويال" Royal في "بيرا" Pera، ووجد سالزبوري اهتماماً من قبل ممثلي الدولة العثمانية بشكل كبير، حيث قاموا بإكرامه والاهتمام به، ثم ذهب السلطان عبد الحميد فيما بعد ليقابل هذا "الضيف المحترم" مع مترجم الديوان الهمايوني "منير بك" وبعض المستشارين المساعدين[3].

وقام سالزبوري باصطحاب إليوت معه حيث زار الصدر الأعظم ثم ناظر الخارجية العثماني، وبعد يومين التقوا مع السلطان عبد الحميد في قصر "بشكطاش" Beşiktaş لتناول طعام الغذاء، والشيء اللافت للنظر أن أيٍ من ممثلي الدول الأخرى الذين سيشاركون في مؤتمر إستانبول لم يحظَ بلقاء السلطان باستثناء سالزبوري[4]، والذي بدوره تلقى دعوة من قائد الأسطول العثماني "عارف باشا"، حيث استقبل هناك باحتفال بهيج، وأثنى عارف باشا على علاقات الصداقة التاريخية بين الإنجليز والدولة العثمانية، مما دفع سالزبوري إلى التصريح: "بأن الأتراك من أشرف الناس وأكرمهم، وأن حكومة بريطانيا ستعمل على مساعدتهم بكل ما بوسعها"[5]، في حين استمر الأحرار داخل بريطانيا في معارضتهم لسياسة حكومة دزرائيلي، و في رسالة من لورد هارتنجتون إلى جرانفيل في 18 ديسمبر عبر عن

---

(1) Seton-Watson. Disraeli, p. 108.
(2) Ibid, p. 127.
(3) Şakir. Ikinci, s. 100-1; Millman. Britain, p. 208; Cecil. The Life of Salisbury, Vol. 2, p. 107.
(4) Şakir. Ikinci, s. 101.
(5) Ibid, s. 101-2.

تعاطفه مع آراء جلادستون وأنه "إذا احتلت روسيا المقاطعات العثمانية، فإن الحكومة ستكون مخطئة إذا ما اتخذت خطوات لحماية إستانبول أو البسفور"[1].

2: افتتاح مؤتمر إستانبول.

افتتح مؤتمر إستانبول رسمياً في 23 ديسمبر برئاسة ناظر الخارجية العثماني صفوت باشا كممثل عن لدولة العثمانية مع سفير بلاده في برلين أدهم باشا[2]، وذلك في مقر نظارة البحرية في جو من عدم التفاؤل[3]، وبمشاركة ست دول عظمى هي بريطانيا وروسيا وألمانيا والنمسا– المجر، وفرنسا وإيطاليا، ولقد مثل سالزبوري وهنري إليوت بريطانيا في المؤتمر، في حين مثل إجناتيف روسيا، والبارون "ورذر" Warther ممثلاً عن ألمانيا، والكونت "زتشي" Zichy والبارون "كاليس" Calice ممثلين عن النمسا– المجر، والكونت "شادوردي" Chauddordy والكونت "بورجوينج" Bourgoing ممثلين عن فرنسا[4].

ولقد سبق عقد المؤتمر مباحثات بين ممثلي الدول، حيث عقد سالزبوري محادثات مع إجناتيف للاتفاق حول صفقات كبيرة يمكن التوصل إليها بين البلدين، وخصوصاً عما يجب القيام به تجاه الأقليات في البلقان، كما كانت المسألة البلغارية حاضرة بقوة في جلسات المؤتمر إلى حد بعيد[5]، ومن وجهة نظر البعض فإن إجناتيف كان لطيفاً وتصالحياً، لكنه "غشاش" وبلا حياء[6].

وأدرك الجميع في مؤتمر إستانبول بأن هناك خطأ ما لأنه كان يجب تمثيل القوى المسيحية في المؤتمر[7]، وأثناء انعقاد الجلسة الرسمية الأولى أطلقت المدافع 101 طلقة معلنة للجميع إعلان الدستور "القانون الأساسي" العثماني، وذلك أثناء قيام صفوت باشا بإلقاء الخطاب الافتتاحي للمؤتمر[8]، وقال صفوت باشا حينها: "إن ما تسمعونه من أصوات المدافع، لهي الأصوات التي تُبَشّر بتطبيق الدستور، فقد أصبحت الدولة العثمانية من الآن

---

(1) Fitzmaurice. The Life of Granville, Vol. 2, p. 167-8.
(2) Dyer-Hassall. A History, p. 211; Phillips. Modern, p. 502; Aksun. Osmanli, Cilt. 4, s. 239.
(3) Millman. Britain, p. 216-20.
(4) Midhat Bey. The Life of Midhat Pasha, p. 132; Florinsky. Russia, Vol.2, p. 1000-1; Pears. Life of Abdul Hamid, p. 65.
(5) Millman. Britain, p. 209-14; Seton-Watson. Disraeli, p. 121-4.
(6) Cecil. Queen, p. 303.
(7) Cecil. The Life of Salisbury, Vol. 2, p. 107.
(8) Kocabaş, Süleyman. Sultan II. Abdülhamid Şahsiyeti ve Politikasi (Istanbul: Vatan Yayinlari, 1995), s. 375; Miller. The Ottoman, p. 371.

فصاعداً دولة تسعى لتطبيق القانون، حيث يتساوى الرعايا في الحقوق مع حقوق المسلمين، وبناء عليه فلا داعي لما تطلبه الدول من امتيازات"[1]، وأعلن مدحت باشا – الصدر الأعظم – أن عصراً جديداً من الانفتاح سوف يتم منحه للناس، مما بعث على إخفاق بعض المطالب التي كانت الدول المشاركة تنوي المطالبة بها[2].

وعلى الرغم من مزايا الدستور إلا أن المؤتمرين لم يعطوا أدنى أهمية لما ذكر واستمروا في مداولاتهم، وعندما انتهت الجولة الأولى من المفاوضات، ذهب صفوت باشا إلى مقر الحكومة، وسأله مدحت باشا متلهفاً عن ردود أفعالهم، فأجاب: "لا شيء، ماذا تعتقد أنهم سيقولون قالوا: لعبة أطفال يُقصد بها الدعاية فقط"[3]، وتذكر روايات أخرى أن إليوت لم يتمالك نفسه من القول: "أيها السادة لقد انتهى عملنا"[4].

وكانت بريطانيا تخشى من الدستور العثماني، لأنه سيتم حينها توجيه الانتقاد للحكم البريطاني لعدم منحهم الحقوق في مستعمراتها مثلما فعلت الدولة العثمانية، أو أن ذلك سيدفع بأولئك المُستَعمَرين للمطالبة بحقوقهم من خلال دستور مماثل يمنحهم المساواة مع المواطنين الإنجليز[5]، وهذا ما يُفسر عدم ترحيب أوروبا بهذه الخطوة، ورغم ذلك فلقد جاءت خطوة إعلان الدستور بردود فعل، حيث انبرى الإعلام الإنجليزي يكتب المقالات عنه[6].

أما الإعلان الفرنسي فقد وصف الدستور بأنه مخلوق عجيب ومولود ميت، أما في روسيا فقد اعتبر الدستور مجرد خدعة وسخافة، وكان سبب قلق روسيا هو عدم رغبتها في انتقال عدوى الدستور إليها، لأن مؤيدي الدستور في روسيا كانوا حينها في جدال مع القيصر[7]، وعلى كل حال فإن رد فعل الحكومة البريطانية والمعارضة على حد سواء تمثل في أن الدستور غير مقبول ومخيب للآمال، رغم دعم إليوت لمدحت باشا في مسألة إعلانه[8].

(1) Yilmaz. Belgelerle, s. 30-1; Midhat Bey. The Life of Midhat Pasha, p. 133; Grant-Temperley. Europe. P. 378.
(2) Seton-Watson. Disraeli, p. 103.
(3) Yilmaz. Belgelerle, s. 30-1.
(4) Patrick. Under Five Sultans, p.143-4.
(5) Kocabaş. Sultan, s. 45.
(6) Ibid, s. 44.
(7) Loc. cit.
(8) Loc. cit.

ولقد عملت روسيا والنمسا على فرض تأثيرهما على الدولة العثمانية قبيل وأثناء انعقاد مؤتمر إستانبول[1]، وذلك في ظل علم سالزبوري بعدم ترحيب رئيس حكومته سياسياً وشخصياً بالتعاون مع الروس في اقتراح خطط كبيرة للبلقان تشمل إقامة دولة ذات حكم ذاتي في بلغاريا، وكان معلوماً على أي حال أنه في حال رفض الدولة العثمانية ذلك فإن على بريطانيا واجب الدفاع على إستانبول ضد الروس في حين كان جلادستون لا يزال يهاجم الأتراك ودزرائيلي: "الذي يدعم هؤلاء القتلة وينبذ ويعارض روسيا المسيحية"[2]، أما على مستوى الأحداث داخل مؤتمر إستانبول فقد كان هناك اختلاف في المواقف بين سالزبوري وإجناتيف، وكان لابد من التوصل إلى حل وسط[3].

وكانت روسيا قد أعلنت عزمها القيام باحتلال بلغاريا بشكل مؤقت Temporarily كضمانة من الدولة العثمانية لتنفيذ وعودها[4]، وكان الموقف البريطاني هو التعاطي مع المواقف الروسية في مؤتمر إستانبول وذلك في سياق العمل على المحافظة على استقلال الباب العالي رافضين في الوقت نفسه – ومن خلال سالزبوري وإليوت – أي فكرة لقيام روسيا باحتلال بلغاريا، أو أيٍ من المناطق العثمانية[5]، ودافع سالزبوري عن ضرورة القيام "بإجراء مؤثر" Efficacious Measure مثل احتلال بلغاريا من قبل القوات البريطانية[6]، وعندما رُفض هذا الطلب من أغلب الأطراف، عرض سالزبوري في الجلسة السادسة من المؤتمر أن حكومته ستوافق على استخدام 3–6 آلاف من الشرطة البلجيكية لاحتلال بلغاريا، وقام ممثلو فرنسا بالطلب من النمسا دعم هذا المطلب، على أن لا يزيد عدد هذه القوات عن 3 آلاف عند الضرورة، وهو ما لاقى قبولاً من الجميع[7]، لكن الدولة العثمانية رفضت هذا القرار باعتباره اعتداءً على سيادتها واستقلالها[8].

---

(1) Millman. Britain, p. 218.
(2) Seaman, L.C.B. Victorian England, Aspect of English and Imperial History 1837-1901 (London: Methuen & Co. 1973), p. 211.
(3) Eversley. The Turkish, p. 324.
(4) Phillips. Modern, p. 502.
(5) Millman. Britain, p. 215.
(6) Gwynn-Tuckwell. The Life of Dilke, Vol. I, p. 207.
(7) Millman. Britain, p. 216; Gwynn-Tuckwell. The Life of Dilke, Vol. I, p. 207.
(8) Millman. Britain, p. 216-7.

وقد تتابعت جلسات المؤتمر في ظل محاولات دبلوماسية روسية داخل لندن من أجل إقناعهم بعدم القيام بتشجيع الدولة العثمانية على المقاومة، وعدم مساندتهم في رفض المقترحات التي سيقدمها المؤتمر، لكن الحكومة البريطانية لم تقم بإعطاء إجابات محددة[1].

3: نتائج مؤتمر إستانبول.

قام المؤتمر في نهاية المطاف وبعد جدل امتد لأسابيع طويلة بإصدار العديد من القرارات منها:

1- توسيع أراضي الصرب والجبل الأسود.

2- إعطاء الإدارة المستقلة "الحكم الذاتي" للبوسنة والهرسك، وتكوين شرطة لحفظ النظام.

3- تشمل الإدارة في البوسنة إدارة بلغاريا.

4- القيام بإجراء هذه الإصلاحات تحت رقابة الدول الأوروبية[2].

وبدا واضحاً أن الحكومة العثمانية سترفض قرارات مؤتمر إستانبول بسبب أنه يتعارض مع سيادة واستقلال الدولة العثمانية، وعندما حاول سالزبوري الضغط على كل من الصدر الأعظم وناظر الخارجية، أبلغاه: "أن الدولة العثمانية يمكنها أن تضغط على نفسها شرط ألا تختنق"، وأنه إذا كان هناك نية لتقطيع أوصالها فإنها سترفض ذلك، وستتخذ الخطوات الكفيلة للدفاع عن نفسها، وقد أرجع سالزبوري ذلك لاعتقاد الباب العالي بأن بريطانيا ستحارب من أجلهم، وقد قام الصدر الأعظم مدحت باشا، ومعه صفوت باشا بإبلاغ سفير فرنسا ومندوبها في المؤتمر بأن العثمانيين لا يقصدون بذلك توجيه التهديد لروسيا أو إثارتها بقدر ما يقصدون إبلاغ الجميع بأن الدولة العثمانية لن تستسلم للمحاولات المبذولة لتقطيع أوصالها، لأن ذلك يعني الانتحار[3]، مما دفع بسالزبوري إلى تهديد السلطان بأن عدم قبول قرارات مؤتمر إستانبول سيؤدي إلى انسحاب الأسطول البريطاني من بيسكا بيه[4]، وإلى عدم قيام بريطانيا بدعم الدولة العثمانية وفقاً لرسالة سالزبوري إلى مدحت باشا، والتي ذكر فيها أيضاً أن الانسحاب من المؤتمر سيؤدي إلى الحرب مع روسيا[5].

---

(1) Ibid, p. 216-20, 227.
(2) Armaöglu. Siyasi, s. 375.
(3) Millman. Britain, p. 216-20.
(4) Beazley. Russia, p. 495; Kemal Bey. The Memoirs, p. 140.
(5) Aksun. Osmanli, Cilt.4, s. 247; Petrie. Diplomatic, p. 221.

ولقد قدم سالزبوري عريضة سرية إلى السلطان أخبره فيها: أن الدولة العثمانية بلا أموال ولا استعدادات لأي حرب، كما يغلب عليها الفرقة والخلافات بحيث لا يمكنها أن تحارب روسيا، وأن الدولة العثمانية يمكنها تجنب هذه الحرب بقبولها الشروط التي وضعها المؤتمر[1]، وبلغ الغضب من سالزبوري أن اتهم مدحت باشا بأنه "سياسي مرتشي"[2] Venality، ويمكن تفهم موقف سالزبوري هذا بأنه كان بعيداً عن التعاطف بشأن الدولة العثمانية ومساعدتها من رئيس حكومته دزرائيلي أو من أعضاء السفارة البريطانية في إستانبول[3]، وهذا ما لاحظه دزرائيلي حين كتب إلى دربي في 30 ديسمبر 1876 قائلا: "لاح لي أن سالزبوري أكثر تحاملاً، ولم يبدِ إدراكاً للمبدأ الأساسي، وهو إبقاء الروس خارج تركيا، لا أن يتم خلق وجود مثالي للمسيحية"[4].

ولقد قابل إجناتيف سالزبوري على هامش المؤتمر، وقرأ له برقية من القيصر اشتملت على قبول روسيا قرارات مؤتمر إستانبول[5]، مما دفع بريطانيا للتفكير باتخاذ إجراءات قسرية لإلزام الباب العالي على التعامل مع هذه المقترحات[6]، وأرسل دربي في 22 ديسمبر إلى سالزبوري أن مجلس الوزراء قرر أن "إنجلترا ستوافق أو ستساعد في استخدام إجراءات عسكرية أو بحرية ضد الباب العالي[7]،ولتلطيف المسألة أرسل صفوت باشا إلى سفيره في لندن موزوروس باشا كي يخبر دربي "أن الباب العالي يعتمد دائماً وبشكل كبير على حكومة جلالة الملكة"[8]، مما أدى إلى تراجع دربي عن تهديداته، حيث أعلن أن بلاده تؤيد الاقتراحات المقدمة إلى الباب العالي لكنها لا تستطيع إجباره على قبولها، لكن حكومة بريطانيا اتخذت قراراً بضرورة إفهام الباب العالي عدم توقع مساعدة بريطانيا لهم في حال إعلان الحرب، و"أن مسألة الدفاع عن إستانبول لا تعني بالضرورة الدفاع عن الدولة العثمانية"[9].

---

(1) F.O. 198-42, Salisbury to Derby, 12 Jan.1877, No.158, In Shaw-Shaw. History, Vol. 2, p. 179.
(2) Seton-Watson. Disraeli, p. 123.
(3) Rose. The Development, p. 177.
(4) Garratt. The Two, p. 152.
(5) Millman. Britain, p. 217.
(6) Seton-Watson. Disraeli, p. 135.
(7) Millman. Britain, p. 218.
(8) Seton-Watson. Disraeli, p. 135.
(9) Millman. Britain, p. 216-20; Low-Sanders. The History, p. 285.

اعتبر دربي أن عبد الحميد سيكون "سلطاناً أحمقاً" إذا لم يستغل الفرصة السانحة ويقبل قرارات مؤتمر إستانبول[1]، وهذا ما دفع ألمانيا للتعبير بأن لديها أملاً قليلاً بخصوص مؤتمر إستانبول في أن يقود إلى نتائج جدية[2]. أما فرنسا فقد كانت تريد معرفة موقف بريطانيا لتسايرها فيه[3].

لكن اجتماعات سالزبوري بمدحت باشا وغيره لم تؤدِ إلا لرفض قرارات المؤتمر، ورفض تقديم أي نوع من الضمانات التي تضمن وعود السلطان بالإصلاحات[4]، لذلك؛ فقد أرسل سالزبوري برسالة إلى مدحت باشا قال فيها: "أنا لا أتكلم بصفتي ممثل، بل بصفة صديق ومساعد للدولة العثمانية. قبول القرارات أو رفضها بيدكم، وسلامة أو انهيار الدولة بيدكم، لا تظنوا أن الخطر والتهديد هو بالحرب مع روسيا، فإذا بدأت الحرب – حسب الأخبار الدالة – فإن تركيا سَتُهزم خلال وقت قصير، وإن لم تكن هناك حرب فإن الخطر لا يفقد شيئاً من أهميته، وأنه بعد المؤتمر ستعتقد أوروبا أن تركيا لا تعطي أهمية لنصائح أوروبا، وأن تركيا محكوم عليها بالموت، فالخزينة فارغة، ولن تجدوا من يعطيكم قروضاً مالية، والسكان المسيحيون لن يضيعوا الفرصة للقيام بالعصيان، وحاكم روسيا القوي مطمئن لعدم انحياز أوروبا، ولن يضيع فرصة انهيار الدولة العثمانية[5].

ورغم أن سالزبوري كان يريد من الدولة العثمانية قبول قرارات المؤتمر إلا أن دزرائيلي أراد من السفير العثماني في لندن –موزوروس باشا– مقاومة هذه القرارات بأسلوب سياسي[6]، وتساءل سالزبوري بعدها فيما إذا كان قادراً على جعل "هؤلاء الأتراك الأغبياء" يقبلون هذا المشروع[7].

ولقد دخلت بريطانيا في اتصالات ولقاءات مكثفة مع القيصر والباب العالي، وعملت على إدخال بعض التعديلات على قرارات المؤتمر، وهي تعديلات لا تكاد تذكر[8]، في حين كتب سالزبوري تقريراً إلى حكومته قال فيه: أنه تقابل مع السلطان يوم 26 ديسمبر،

---

(1) Rose. The Development, p. 182.
(2) Dugdale. German, Vol. I, p. 44-5.
(3) Millman. Britain, p. 216-20, 227.
(4) Ibid, p. 217.
(5) Karal. Birinci, s. 33; Yilmaz, Belgelerle, s. 31-2.
(6) Karal. Birinci, s. 35.
(7) Cecil. Queen, p. 303.
(8) Kocabaş. Sultan, s. 48.

حيث كان السلطان دائم الشكوى من أن حياته مهددة، وأن السلطان اجتنب الدخول في نقاش معه، ولقد شبهه سالزبوري بأنه "مخلوق عاجز، وليس له أهمية لحل المسألة"[1].

وقد يكون سبب إجابات السلطان غير الواضحة أنه لم يتول الحكم إلا من بضعة أشهر فقط، وأنه لم يكن قد سيطر بعد على الأوضاع، وهذا ما أدركه إليوت في 2 يناير 1877 حين قابل السلطان طالباً منه قبول قرارات مؤتمر إستانبول، حيث رأى أن السلطان لم يسيطر بعد على كل الأمور التي هي في يد الوزراء، وأن السلطان بدوره لا يستطيع أن يؤثر على الوزراء خشية قيامهم بخلعه[2]،ورغم ذلك أعلن السلطان أنه لا يريد إهمال مطالب الدول، لكنه لا يستطيع السيطرة على وزرائه، وعندها عرض سالزبوري إصدار فرمان يقضي بعدم تدخل الوزراء في سلطات السلطان، على أن تسانده الدول في ذلك إلا أن هذا العرض لم ينتج عنه أي شئ[3]، مما حذا بممثلي بريطانيا في المؤتمر إلى التوجه إلى مدحت باشا والتركيز عليه كونه هو صاحب القرار[4]، وكان واضحاً أن عناد مدحت باشا كان يلاقي دعماً من قبل إليوت والذي كان مع دزرائيلي يعارضان سياسات سالزبوري في المؤتمر[5].

أما وجهة نظر المكلة فيكتوريا بشأن مؤتمر إستانبول فكانت متطابقة لوجهة نظر دزرائيلي، في حين أن سالزبوري كان يشارك لورد دربي وجهة نظره المتمثلة بضرورة التنازل والإذعان أكثر لروسيا في المؤتمر، لذلك فقد كانت حكومة بريطانيا حتى يوم 6 يناير 1877 تلمح ببعض التأكيدات أنه في حالة الحرب مع روسيا فإن بريطانيا لن تترك الدولة العثمانية[6]، وبحلول يناير بدا واضحاً أنه لا أمل في إقناع الباب العالي بقبول القرارات، وخصوصاً بعد اجتماع سالزبوري الجديد في 12 يناير بمدحت باشا، والذي كانت بريطانيا تعتمد عليه كل الاعتماد، لكن الأخير رفض أي توسيع في أراضي الصرب أو الجبل الأسود، وكانت النتيجة أن سالزبوري تركه بسرعة ويأس[7].

وكان مدحت باشا عاقد العزم على تعطيل قرارات مؤتمر إستانبول، مستنداً في ذلك إلى صداقته الشخصية لبريطانيا، ولما رأى أن سالزبوري وإليوت قد دخلا تحت التأثير

---

(1) Loc. cit.
(2) Loc. cit.
(3) Millman. Britain, p. 226-9; Ensor. England, p. 46.
(4) Kocabaş. Sultan, s. 49.
(5) Shaw-Shaw. History, Vol. 2, p. 179.
(6) Prince Hohenlohe, Ambassador in Paris to Prince Bismarck, 6 Jan. 1877, In Dugdale. German, Vol. I, p. 45.
(7) Lee. King Edward, Vol. I, p. 424.

الروسي في المؤتمر، أحس بخيبة أمل، وحاول أن يأخذ من حكومتهم المركزية في لندن الدعم اللازم، لذلك؛ فقد أرسل سكرتيره ومستشاره الحقوقي "أوديان أفندي" Odyan إلى لندن –والتي وصلها في 10 يناير– حيث قام بإبلاغ رسائل مدحت باشا إلى دربي[1]، وعندما سمع السلطان عبد الحميد بهذا الأمر غضب من مدحت باشا، لأن الأخير أرسل مع أوديان أفندي رسائل شفهية وخطية إلى حكومة بريطانيا دون علمه، وكان مدحت باشا يفخر بأنه استحوذ على الدستور في حال عودة السلطان عبد الحميد عن وعوده بشأنه[2]، لكن رجاء مدحت باشا خاب مجدداً عندما قال دربي لأوديان أفندي: "أن مكان المناقشات والمفاوضات ليس في لندن، ولكن في إستانبول، وهو ما دفع موزوروس إلى دعوة مدحت باشا بألا يثق في بريطانيا، ورغم كل هذا، لم يكن مدحت باشا يرغب بقطع الأمل نهائياً من بريطانيا، وظل يتحرك بظن أنهم في حال الحرب مع روسيا فأنهم سيقفون إلى جانب الدولة العثمانية، كما كان الحال إبان حرب القرم[3].

قامت الدولة العثمانية بعقد المجلس العمومي الأعلى الذي يضم 237 عضواً من ذوات الدولة وأعيانها في 18 يناير، وعرضت عليهم قرارات ومقترحات مؤتمر إستانبول، فأجاب الجميع برفضها، لأنها لا تحقق سيادة واستقلال الدولة العثمانية، والتي كفلتها المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وفي 20 يناير تلا صفوت باشا على الحضور في مؤتمر إستانبول ما قرره المجلس العمومي يوم 18 يناير[4]، وبذلك انتهت أعمال المؤتمر وبدأ ممثلي هذه الدول بمغادرة إستانبول[5].

وأبدى سالزبوري انزعاجه من نوايا إليوت أثناء انعقاد مؤتمر إستانبول والتي تكاد تكون مطابقة لنوايا مدحت باشا مع الانحراف في الصدق، حيث أخذ إليوت "بكذب" وجهة نظر مدحت باشا، لذلك فقد وجد سالزبوري أن مهمته محاطة بالصعوبات من كل الجوانب، وفي 22 يناير أبحر سالزبوري إلى موطنه[6].

---

(1) Kocabaş. Sultan, s. 49.
(2) Ibid, s. 50.
(3) Ibid, s. 51.
(4) Midhat Bey. The Life of Midhat Pasha, p. 136; Kocabaş. Sultan, s. 49; Phillips. Modern, p. 504-5.
(5) Paul. The Life of Gladstone, p. 162; Midhat Bey. The Life of Midhat Pasha, p. 136.
(6) Cecil. Queen, p. 303-4.

ولم يلبث سالزبوري أن أرسل برقية إلى دربي ربما توضح سبب فشل المؤتمر، حيث قال: "بأن الصدر الأعظم مدحت باشا يعتقد أن بإمكانه الاعتماد على مساعدة دربي ودزرائيلي، والأتراك في الحقيقة يمتهنون دبلوماسية الخداع والمساعدة Bluff and assistance، لكن خبراتهم هذه المرة ذهبت بعيدا خلف الحقائق"[1].

ومن وجهة نظر المؤرخ "ماريوت" Marriott فإن الدولة العثمانية اعتقدت بالفعل بأن بريطانيا ستقوم بمساندتها إذا ما قامت روسيا بإعلان الحرب عليها، وكانت لغة رئيس الوزراء دزرائيلي ووزير خارجيته دربي قد أعطتهم تشجيعاً لا مراء فيه بهذا الشأن[2]، ورغم ذلك فقد أدى رفض مطالب المؤتمر إلى برود في العلاقات الثنائية بين البلدين[3].

وكان سالزبوري يعتقد أنه ليس بحاجة للذهاب بعيداً، متوقعاً أن الكثير سوف يأتي من عقد مؤتمر إستانبول[4]، لكن فشله في هذا المؤتمر جعله يرى بأن خطأً كبيراً تم القيام به واتخاذه من قبل مدرسة بالمرستون في التعامل مع روسيا أثناء حرب القرم[5]، فالدولة العثمانية كانت جاهزة للانهيار وسياسة التقسيم أُشير إليها بوضوح في ذلك الوقت "كسياسة متعقلة"[6] Policy of Commence.

أما الوعود بالإصلاحات والتي أخذها الباب العالي على نفسه من خلال الدستور، فقد اعتبرها دربي ومعه روسيا بأنها "مجرد حبر على ورق"[7]، فدربي لم يكن مؤمناً بإمكانية الإصلاح وجدواها في "دولة يكون كل ما فيها متمركزاً في يد شخص مناوئ للأديان والأعراق"[8].

ولقد أعربت روسيا عن رغبتها في الحصول -عقب فشل مؤتمر إستانبول- على دعم بريطانيا ضد الدولة العثمانية بسبب تصاعد الرأي العام البريطاني ضدها[9]، وذلك في ظل وجود تصور داخل قطاع معين في مجلس الوزراء البريطاني ينادي بشكل صريح بوضع يد بريطانيا في يد روسيا حتى لا تكون هناك حرب[10]، وهذا ما كان جلادستون يطالب به،

---

(1) Marriott. England, p. 458.
(2) Loc. Cit.
(3) Kocabaş. Sultan, s. 53.
(4) Cecil. Queen, p. 303.
(5) Ibid, p. 304.
(6) Loc. Cit.
(7) Gwynn-tuckwell. The Life of Dilke, Vol. I, p. 208.
(8) Stojanvovič. The Great Powers, p. 48.
(9) Pearson. Dizzy, p. 240.
(10) Marriott. England, p. 458.

لكن المعارضة من حزب الأحرار كانت ترفض الاتفاق كليةً مع روسيا لإنقاذ مسيحي البلقان[1]، ومن وجهة نظر أخرى فإنه لا يمكن للبعض رؤية خطر ترك المسألة الشرقية نصف مستقرة[2]، وفي خطوة متقدمة طلبت الحكومة البريطانية في 23 يناير من الأسطول المتواجد في بيسكا بيه دخول الدردنيل[3]، لكن هذه الخطوة اعترضتها الكثير من المشاكل.

ولقد أرسل "هوم" – مبعوث الحكومة البريطانية لتحصين إستانبول– تقريراً إلى لندن في 8 فبراير اعتبر فيه: أن هناك مجالين مفتوحين أمام بريطانيا بشأن الدولة العثمانية، وهي:

الأول: "الحفاظ على الدولة العثمانية، وهذا ما يستدعي محاربة روسيا والنمسا وإيطاليا كإجراء احتياطي، وتساءل هوم هل بوسع بريطانيا والدولة العثمانية القيام بذلك؟، ويعبر هوم عن اعتقاده بأن ذلك سيكلف الدولتين مصاريف كثيرة ودماء أكثر".

الثاني: أن تُترك الدولة العثمانية لتواجه مصيرها في حين تحصل بريطانيا على بعض الأماكن التي لها فائدة مثل الدردنيل وقبرص، وهذا ما كان سالزبوري مستعداً له، وأنه من المستحيل تناول مسألة كهذه مثلما تم تناولها من قبل، بحيث لا يمكن أن تكون الدولة العثمانية حية وميتة في آن واحد أي لا يمكن تحطيمها وصيانتها في الوقت نفسه، ولكن كانت هذه هي سياستنا وكانت النتيجة فشلنا الذريع"[4].

ويعتبر هوم أن أي قوة لا تملك إمكانية فرض الحماية على هذا البلد – الدولة العثمانية – ولا تستطيع أن تجعله يسير قدماً، ويُظهر هوم "مفاسد" الأوضاع داخل الدولة العثمانية، حيث ينتشر البقشيش (الرشوة)، في حين يشكل الباشوات طبقة بيروقراطية مغامرة لا يهمهم إلا إثراء أنفسهم، ولا يعملون مطلقاً لصالح بلدهم أو إصلاح هذه الأحوال، لذلك؛ فان الأمر يحتاج إلى قيام بريطانيا بفرض حمايتها على الدولة العثمانية مدة عشر سنوات، لكن هوم تساءل عما إذا كانت الدول الأوروبية ستسمح لهم بذلك ؟[5].

---

(1) Kurat. Henry, s. 25.
(2) Burton. the Life of Burton, Vol. 2, p. 545.
(3) Marriott. Europe, p. 58.
(4) F.O. 358-1, Home to Simmons, Cons., 8 Feb. 1877, Received, 21 Feb. 1877, In Lee, Dwight E. Great Britain and the Cyprus Convention Policy of 1878 (Cambridge: Harvard University Press, 1934), p. 174-6.
(5) Loc. Cit.

وتساءل هوم مجدداً: "هل نستطيع تدعيم استقلال الدولة العثمانية وتماسكها؟. فمسألة الاستقلال مسألة عسكرية، أما الثانية فهي مسألة سياسية، فإذا كانت الإجابة أننا لا نستطيع وإذا كان تنفيذ ذلك لا يساوي ما يَنتُج عنه من متاعب فإن المسألة التي يجب أن نبحثها هي: ما هو الجزء الذي تملكه الدولة العثمانية لنا لضمان وحماية مصالحنا وقت الحرب؟، فهذه المسائل ليست مسألة دينية ولا مسألة عاطفية، وينبغي أن تُعالج بعيداً عنهما، فإن الخطأ الذي نحن فيه هو أنه لا يوجد لدينا سياسة في أي مكان، فنحن لا نعرف ما نريد عمله، ولا كيف نعمل ما نريد، وكان حظنا سيئ في الطريقة التي أردنا أن نصلح بها أنفسنا، وانتابنا سوء الحظ في اختيار ممثلينا"[1].

ويمضي هوم في القول: "إنني سوف أترك هذا البلد – الدولة العثمانية – ولدي قناعة بأنه لا الإصلاحات ولا الدستور يمكن أن يُنشئ هنا أمة أو دولة حقيقية"، ويُظهر هوم تعصباً دينياً حين يقول: "ماذا نستطيع أن نفعل في أمة تحكم نفسها بالقرآن في شؤون حياتها، وماذا يمكن لبريطانيا أن تفعل إذا كانت حماية القانون في يد رجال الدين، وقانون الحكم يتم على أساس القرآن؟ ويتألم الناس هناك من وجود ثلاثة أنواع من التوقيت وثلاث عطل أسبوعية وخمسة أنواع من النقود"[2].

ويختم هوم تقريره بالقول "أن الدولة العثمانية لا يوجد بها قوة دافعة يُعتد بها تستطيع أن تعيدها إلى جادة الصواب، وأن ذلك لا يحتاج إلى قوة خارجية، فهل تستطيع بريطانيا أن تضع الأمور في نصابها الصحيح؟. هي بلا شك قادرة، لكنها لا تفعل. وهل تستطيع روسيا القيام بذلك؟. هي بلا شك لا تستطيع، لكنها تحاول القيام بذلك". ثم يُعبر هوم عن اعتقاده بأنه لا يجب توجيه اللوم لممثلي بريطانيا، فماذا يستطيعوا أن يفعلوا كي نلوم الشعب في بريطانيا، الذي ينبغي أن يدعم رئيس وزرائه، فيكف يمكنه أن يمضي في عمله إذا لم يكن الشعب كله من خلفه مؤيدون له"[3].

أما الأحرار فكانوا لا يزالون يحثون على ضرورة تحسين الحكومة لأدائها بشأن السياسة الخارجية، فالأحرار مثل جلادستون وجرانفيل وهارتنجتون، كانوا أكثر ميلاً للتطرف، حتى أن السر "وليام هاركورت" Sir William Harcourt وقف في يوم افتتاح البرلمان يوم

(1) Loc. Cit.
(2) Loc. Cit.
(3) Loc. Cit.

8 فبراير 1877 مخاطباً بأنه: "أصبح مستحيلاً الوقوف بلا حراك"[1]، في حين عبّر جرانفيل عن اعتقاده بأن حرب القرم كانت "بلاءٌ عظيم وسوء حظ" A Great Misfortune، وأن كلاً من بالمرستون وأبردين كان بوسعهما منع ذلك"[2].

ولقد قام دزرائيلي أمام شكوكه في إمكانية إيجاد تقارب مع فرنسا وألمانيا بإخبار "شوفالوف" –السفير الروسي في لندن– في 20 فبراير: بأن بريطانيا لديها الرغبة في التوصل إلى تفاهمات مع روسيا، وأن الدولة العثمانية تعيش أيامها الأخيرة، لكن التعجيل بسقوطها سيكون أمراً خطيراً، لكن شوفالوف أخبره: أن روسيا لا يمكنها الانتظار طويلاً في ظل وجود نصف مليون جندي روسي في حالة تعبئة عسكرية[3].

خامساً: مذكرة لندن 31 مارس 1877م.

1: مقدمات مذكرة لندن.

برزت داخل حكومة بريطانيا أزمة جديدة خاصة باستدعاء هنري إليوت من إستانبول إلى لندن، حيث اتخذ دزرائيلي موقفاً حازماً يقضي بعدم إعادته مجدداً إلى إستانبول[4]، في حين كان دربي مصراً على إعادته إليها[5]، أما سالزبوري فقد كان يُحَمّل إليوت مسئولية تدهور الأمور داخل الدولة العثمانية بخصوص البلغار وغيرهم، قائلاً في 13 ديسمبر 1876: "أنياب الأتراك يجب أن تُخلع إذا ما سمح لها بالعيش، وأنا اعتبر أن كل مشاكلنا جاءت بسبب غباء إليوت وكسله. أنا كنت أُبشّر ضده شخصياً في مجلس الوزراء على مدار العامين الماضيين[6]، صحيح أن إليوت كان يعمل على تحقيق مبادئ دزرائيلي في الدولة العثمانية، لكن خصومة جلادستون وحزب الأحرار كانت في ازدياد ونمو، مما اضطره إلى استبدال إليوت – الذي تم إرساله إلى فينّا– بمن هو أقوى منه[7].

---

(1) Swartz. The Politics, p. 56.
(2) Granville to Duke of Argyll, 19 Feb. 1877 وIn Fitzmaurice. The Life of Granville, Vol. 1, p. 97.
(3) Millman. Britain, p. 251-2.
(4) Swartz. The Politics, p. 55.
(5) Loc. Cit.
(6) Salisbury to Carnarvon, 13 Sep. 1876, Carnarvon MSS. 60758, f. 181, In Bentley. Lord Salisbury’s, p. 269.
(7) Patrick. Under Five Sultans, p. 144.

ولقد قام دزرائيلي باختيار "هنري أوستن لايارد" Henry Austen Layard سفيراً جديداً لبلاده في إستانبول في 30 مارس 1877، وكان هذا الاختيار يحمل في طياته مغزى سياسياً خاصاً، لأن لايارد كان معروفاً بخطاباته المدافعة عن الدولة العثمانية ومعارضته لسياسة جلادستون، وكان الباب العالي يظن انه بإرسال لايارد فإن سياسة بريطانيا في الشرق ستظل مثلما كانت في السابق[1].

وكان لايارد قد جذب اهتمام بريطانيا إلى أهمية آسيا الصغرى بالنسبة لطريق الهند، وعادةً ما يرتبط اسم لايارد بمسألة إحياء سياسة بريطانيا التقليدية تجاه الدولة العثمانية[2]، وكان لايارد قبلها قد أبدى اهتماماً بالآثار، وكان له دور في اكتشاف مدينة "نينوي" الأثرية في العراق، وهذا ما أعطاه خبرة كبيرة فيما يتعلق بالشرق، ثم قام بأعمال دبلوماسية وسياسية ماهرة، حيث أصبح عضواً في البرلمان مع حصوله على منصب وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية عام 1852، وذلك في وزارة بالمرستون الأخيرة، ثم عمل مع جلادستون كرئيس لإدارة الأشغال العامة، ثم سفيراً لبريطانيا في مدريد 1868، وحتى تعيينه سفيراً في إستانبول كان لايارد يعتبر نفسه من الأحرار رغم معارضته لسياسة جلادستون[3]،لأنه كان يرى في ذلك تخلٍ عن سياسية بالمرستون بشأن المحافظة على مصالح بريطانيا، مقابل إعجابه بتصميم دزرائيلي وتشدده في المحافظة على هذه المصالح، كما أن لايارد كان يرى ضرورة مطالبة بلاده بإصلاح أوضاع المسيحيين والمسلمين على حد سواء داخل الدولة العثمانية، في حين تقوم بلاده بالدفاع عن مصالحها من خلال الحفاظ على طريق الهند[4].

وقد فهم شوفالوف أهمية تعيين لايارد في إستانبول بأنها حركة غير صديقة ضد القيصر، في حين كان الباب العالي متفائلاً بتعيين لايارد الذي بدوره لم يتأخر في فهم أن الوضع السياسي كان يُجبر بريطانيا على التحرك[5]، كما حظي لايارد بقبول العديد حتى من حزب الأحرار المعارض، وفي رسالة من جرانفيل إلى جلادستون في 20 مارس، وصف جرانفيل لايارد بأنه: "رجل محب للأتراك، لكنه رجل قوي جداً، وذو خبرة في المسائل

---

(1) Kurat. Henry, s. 22; Lee. Great, p. 45; Count Munster to Bülow, Foreign Minister, 31 March 1877, In Dugdale. German, Vol. I, p. 50.
(2) Lee. Great, p. 44.
(3) Ibid, p. 44-5.
(4) Ibid, p. 45-7.
(5) Kurat. Henry, s. 22.

الشرقية"[1]، وعلى كلٍ فقد تأخر سفر لايارد إلى إستانبول لمزاولة أعماله والذي لم يتم إلا في شهر أبريل[2]، ومع قدومه إلى إستانبول، وجد لايارد نفسه في أزمة كبيرة ومستمرة بشأن المسألة الشرقية، هذه الأزمة التي هزت أركان الدولة العثمانية من أساسها، وهددت بتقويض أركانها[3].

ولقد تم تزويد لايارد بتعليمات من قبل حكومته تقضي بمنع قيام الحرب بين روسيا والدولة العثمانية ما أمكن، والتوضيح للسلطان بأنه بصدد فقدان صداقة بريطانيا بسبب سوء تصرفه، وبسبب معارضة جلادستون الشديدة، وأن ذلك يترك شعوراً بأن بريطانيا لن تستطيع مساعدتهم، لكن لايارد أكد على أن بريطانيا لن تترك الدولة العثمانية تنهار على يد روسيا، مع توضيح أن الأتراك إذا ما أبدوا الشجاعة الكافية واتخذوا موقفاً متشدداً ضد روسيا فإن نظرة الرأي العام البريطاني إليهم ستتغير[4].

أرسل القيصر الروسي إجناتيف في مارس إلى العديد من العواصم الأوروبية في محاولة أخيرة منه لتجنب الحرب، حيث زار إجناتيف برلين وباريس وفينّا وإستانبول[5]، حيث أجرى مع بسمارك محادثات لمدة خمس ساعات، ثم انتظر في باريس حتى قدوم شوفالوف كي يشاركه مهمته[6]، وحين علم دزرائيلي بنية إجناتيف زيارة بريطانيا وقع عليه الخبر كالصاعقة، باعتبار الزيارة غير مناسبة في ذلك الوقت. وكان جورشاكوف قد أرسل إلى سفيره في لندن في 11 مارس صورة لائحة للحل لإطلاع الحكومة البريطانية عليها حتى إذا صادقت عليها قام بعرضها على باقي سفراء الدول الأخرى في لندن، وإذا ما حازت قبولاً يتم التوقيع عليها من قبلهم، من ثم إرسالها إلى الباب العالي[7].

ومما أتضح لإجناتيف في لندن أن حكومة بريطانيا لن تقوم بالتوقيع على المذكرة، لكن شوفالوف وإجناتيف بذلا جهوداً كبيرة، وقاموا باتصالات عديدة كان نتيجتها أن بريطانيا قررت أخيراً قبول البروتوكول، وربما كان ذلك بسبب تحذير سالزبوري لدزرائيلي من أن عدم

---

(1) Granville to Gladstone, MSS, 44171, F.O. 55, In Ramm. The Political, Vol. I, p. 34; Seton-Watson. Disraeli, p. 207.
(2) Kurat. Henry, s. 16.
(3) Loc. Cit.
(4) Lee. Great, p. 47.
(5) Kocabaş. Sultan, s. 62.
(6) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 127; Seton-Watson. Disraeli, p. 162.
(7) المحامي. تاريخ، ص619-620.

قبول المذكرة سيزيد من خطر عزلة بريطانيا[1]، ونتيجة لهذا الأمر فقد وافقت بقية الدول عليه من قبل سفرائها الستة – ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وروسيا وبريطانيا – وتم التوقيع عليه رسمياً في 31 مارس لتعرف باسم "مذكرة لندن"London Memorandum، وذلك بعد إجراء بعض التعديلات في قرارات مؤتمر إستانبول لصالح الدولة العثمانية[2].

ويدعو بروتوكول لندن في مجمله الدولة العثمانية إلى استخدام صلاحياتها لإدخال التعديلات اللازمة والمطلوبة في الولايات المسيحية وتحسين أحوالها[3]، وضرورة عقد معاهدة للصلح مع الجبل الأسود على أساس منحه الأراضي التي يطلبها، وإلغاء حالة التأهب في صفوف الجيش العثماني ماعدا القوات التي لا بد منها للإبقاء على الأمن، وأن يتم ذلك كله بمراقبة سفراء هذه الدول، وإذا لم يتم قبول هذه المطالب فإن هذه الدول ستعلن: "أن مثل هذه الأمور لا تتناسب ومصلحة الدولة العثمانية ومصلحة أوروبا عموماً، وفي مثل هذه الحالة تستبقي الدول لنفسها حق الاتفاق في اتخاذ ما تراه صالحاً من وسائل لتأمين المسيحيين والسلام عموماً،ويُلاحظ أن الدولة العثمانية لم تشارك في التوقيع على هذه المذكرة، وربما لم تُستدعَ لحضور المؤتمر أصلاً[4]، وعلى كلٍ فقد تم تقديم هذه المذكرة إلى صفوت باشا في 3 أبريل، حيث تم رفضها من قبل الباب العالي[5] وذلك في 10 أبريل 1877[6].

اعترف دربي –المهتم بالصراع بين البلدين– أن الحرب أصبحت أمراً لا بد منه، خصوصاً بعد رفض الباب العالي لمذكرة لندن[7]، كما استنكرت المعارضة على لسان هارتنجتون رفض الباب العالي قبول هذه القرارات[8].

وكان واضحاً للحكومة البريطانية أن الأمور في طريقها للتصعيد، لذلك؛ فقد أعلنت الحكومة أن اهتماماتها ومصالحها بطرق مواصلاتها إلى الشرق عبر السويس ومصر يجب ألا تمس بسوء، كذلك الأمر فيما يتعلق بالمضائق العثمانية وإستانبول[1]، وكان السؤال

---

(1) Seton-Watson. Disraeli, p. 163.
(2) Hertslet. The Map, Vol. IV, p. 2563-5; Dyer-Hassall. A History, p. 212; Marriott, England, p. 457; Seton-Watson. The Decline, p. 104; Seton-Watson. Disraeli, p. 166; Duggan. Eastern, p. 136-7; Kocabaş. Sultan, s. 62.
(3) Marriott. England, p. 457.
(4) المحامي. تاريخ، ص620-621.
(5) Dyer-Hassall. A History, p. 212.
(6) Marriott. England, p. 457; Seton-Watson. The Decline, p. 104; Kocabaş. Sultan, s. 62-3; Swartz. The Politics, p. 56; Duggan. Eastern, p. 137.
(7) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 131.
(8) Gwynn-Tuckwell. The Life of Dilke, Vol. I, p. 219.
(1) Ensor. England, p. 46-7.

دائماً: هل ترغب بريطانيا بالالتقاء بالوضع الجديد من خلال إنعاش سياسة جورج كاننج، أم سياسة حرب القرم[1]، لأن أي توسع لروسيا تجاه شرق البحر المتوسط كان يعني بالضرورة تحطيم الدولة العثمانية[2].

2: الترتيبات النهائية للحرب الروسية العثمانية.

أعلنت روسيا بعد رفض الدولة العثمانية للعديد من قرارات الدول العظمى "أن حلاً للمسألة الشرقية أصبح الآن مستحيلاً، وأعلنت عن عزمها إعلان الحرب بشكل نهائي"[3]، أما دزرائيلي فلم يكن يهمه سوى الحصول على تفوق بلاده في البحر المتوسط والشرق، لذلك فقد تحدث مع وزير الحربية يوم 16 أبريل، والذي اقترح احتلال منطقة "غاليبولي" Gallipoli، على مضيق الدردنيل، وذلك طبقاً لما كان أوصى به الكولونيل هوم لمنع روسيا من احتلال الدردنيل الذي يعتبر المكان الأكثر ملائمة لصدهم عن إستانبول والبسفور[4].

كما تحدث دزرائيلي مع سالزبوري في 18 أبريل وعبّر عن مخاوفه من وصول روسيا إلى إستانبول قبل أن تتمكن بريطانيا من توطيد تمركزها في الدردنيل، وكان بعض القادة في الجيش البريطاني قد ألمحوا إلى دزرائيلي بإمكان هزيمة جيوش بريطانيا للقوات الروسية في غضون 12 أسبوعاً من وصولهم إستانبول، لذلك فإن دزرائيلي أيد فوراً فكرة التقدم بطلب إلى الباب العالي للسماح لبريطانيا باحتلال غاليبولي مع إعطاء الوعود بالانسحاب منها عند نهاية الحرب[5].

وعندما سُئل دربي في 18 أبريل عما يمكن لبريطانيا القيام به، لم يملك دربي إلا التأكيد على أهمية وضرورة عدم دخول أي دولة أوروبية أخرى في الحرب، وأن بريطانيا لن تسمح باحتلال روسيا لإستانبول[6]، لكن الحكومة سرعان ما انقسمت مجدداً على نفسها حول هذه المسألة.

وفي 21 أبريل اقترح دزرائيلي في مجلس الوزراء مسالة احتلال غاليبولي "كضمانة مادية ضد احتلال إستانبول"، لكن دربي عارضه في ذلك وأصّر على موافقة البرلمان العثماني على ذلك، كما عارض سالزبوري ذلك الأمر لأن هذا سوف يجعل بريطانيا في

---

(1) Trevelyan. British, p. 372.
(2) Sontage. Germany, p. 124.
(3) Rose. The Development, p. 182.
(4) Millman. Britain, p. 274-9.
(5) Loc. Cit.
(6) Ibid, p. 264.

حكم الحليف للدولة العثمانية، وأرسل سالزبوري إلى كارنافون أن "القصد الحقيقي" لدزرائيلي هو مساعدة الدولة العثمانية في الدفاع عن بلغاريا[1]، واقترح سالزبوري –أمام إعلان روسيا عدم نيتها احتلال إستانبول– ألا يتم القيام بأي شئ حتى تكون القوات الروسية قد عبرت جبال البلقان، وأن لا يتم ذلك بالتعاون مع الدولة العثمانية، حتى لا تبدو بريطانيا كحليف لها، وقد حَظِيّ هذا الاقتراح بتأييد قسم كبير من أعضاء الحكومة، الأمر الذي أدى إلى فشل دزرائيلي في الحصول على تأييد خطته في اجتماع الحكومة في 21 أبريل 1877[2].

أما على الجانب العثماني فقد كانت حُمّى الحرب تسير بالتوازي عما عليه الأمر في روسيا، وكان سالزبوري منذ إقامته ومشاركته في مؤتمر إستانبول قد حذر السلطان والصدر الأعظم بأن الحرب ستكون "فاجعة"، وأن بريطانيا لن تقوم بدعمهم، مما أدى إلى خوف السلطان الذي دعا الوزراء إلى اجتماع طارئ، والذي انضم إليه مدحت باشا وصفوت باشا ناظر الخارجية وآخرين بمن فيهم شيخ الإسلام "حسن خير الله أفندي"[3].

ويؤكد السلطان عبد الحميد عدم مسؤوليته عن التصعيد الناشئ والذي أوصل الدولة العثمانية إلى الحرب مع روسيا، حيث خاطب السلطان المجلس الحربي عند اجتماعه قائلاً: "أنا لا أريد الحرب"[4]، ويسرد أسباباً لذلك فيقول: "عندما سألت الصدر الأعظم وقائد الجيش عن أحوال الجيش وتجهيزاته أجاباني: أن مائتي ألف جندي جاهزون عسكرياً، وأنهم بذلك يمكنهم مواجهة أي هجوم للعدو بقوة، في وقت تلقيت فيه برقية من الغازي أحمد مختار باشا يخبرني فيها: أن تحت إمرته ثلاثون ألف جندي فقط، وأنه بهذا العدد القليل لا يستطيع مواجهة قوات العدو البالغة مئات الآلاف، فاستدعيت الصدر الأعظم وقائد الجيش على وجه السرعة إلى القصر، وأطلعتهم على البرقية، فَتَهَرّبَ الصدر الأعظم من الموقف قائلاً: "بأنه لا يعرف حقيقة الاستعدادات العسكرية، كما أصيب قائد الجيش بالارتباك، واعتقدت حينها بأنه من الجنون الدخول في حرب بمثل هؤلاء الأشخاص الذين يحمل الواحد فيهم المسؤولية بسهولة وعدم فهم للنتائج في مثل هذا الأمر الخطير"[1].

---

(1) Seton-Watson. Disraeli, p. 171; Cecil. The Life of Salisbury, Vol. 2, p. 140.
(2) Millman. Britain, p. 274-8.
(3) Kocabaş. Sultan, s. 64; Karal. Birinci, s. 358; Askun. Osmanli, Cilt. 4, s. 60.
(4) Kocabaş. Sultan, s. 84.
(1) Bozdağ, Ismet. Abdülhamid’in Hatira Defteri, Belgeler ve Resimlerle (Istanbul: Kervan Kitapçilik, 1975), s. 39-40.

ولكن وعندما بدأت الحرب كان مفهوماً أن تخمين سالزبوري بشأن عدد الجيش كان أقرب إلى الحقيقة، لكن الغريب أن مدحت باشا في مقال له في صحيفة "ناينتينث سنشري"Nineteenth Century قال: "تركيا لم تكن جاهلة بموقف حكومة بريطانيا تجاهها، ومجلس الوزراء البريطاني أعلن بوضوح تام عدم رغبته التدخل في نزاعنا، هذا القرار لمجلس الوزراء كان معروف تماماً لنا"[1]، وهذا ما يطرح الكثير من الأسئلة الهامة عن مدى مسؤولية مدحت باشا عن هذه الحرب.

(1) Rose. The Development, p. 186-7.

الفصل الخامس

الدبلوماسية السياسية البريطانية أثناء الحرب الروسية العثمانية 1877-1878م.

أولاً: بداية الحرب 1877.

1: تنامي اهتمامات بريطانيا بالتصعيد الناشئ بين البلدين.

2: إعلان الحرب 24 أبريل 1877.

ثانياً: بريطانيا وسياسة الحياد.

1: تبلور سياسة الحياد في بريطانيا.

2: إعلان بريطانيا الحياد الرسمي.

ثالثاً: مجلس الوزراء البريطاني وتطورات الحرب.

رابعاً: الملكة فيكتوريا والرأي العام وسياسة التصعيد ضد روسيا.

1: الملكة فيكتوريا وسياسة التصعيد ضد روسيا.

2: الرأي العام وسياسة التصعيد ضد روسيا.

خامساً: الحكومة البريطانية وسياسة التصعيد ضد روسيا.

1: أسباب تصعيد بريطانيا سياستها ضد بريطانيا.

2: استقالة دربي.

الفصل الخامس

الدبلوماسية السياسية البريطانية أثناء الحرب الروسية العثمانية 1877– 1878م.

أولاً: بداية الحرب الروسية العثمانية 1877م.

1: تنامي اهتمامات بريطانيا بالتصعيد الناشئ بين البلدين.

قوبلت مذكرة رئيس الوزراء النمساوي أندراسي ومذكرتا برلين ولندن السابقتين برفضٍ شديد من قبل الدولة العثمانية، وذلك في ظل استمرار ثورة البلغار وبعض الأقليات الأخرى في البلقان، الأمر الذي زاد من احتقان الموقف مع وجود تأكيدات من بريطانيا بعدم دخول الحرب إلى جانب الدولة العثمانية، والواقع أنه كان هناك أكثر من إشارة بهذا الصدد، مثل أقوال الكولونيل هوم موفد الحكومة البريطانية إلى إستانبول، والذي كان يرى بأن تترك بريطانيا الدولة العثمانية تواجه مصيرها وحدها، في حين تبحث هي عن بعض المناطق التي ترغب في الحصول عليها كتعويض من الدولة العثمانية مثل الدردنيل وقبرص، أما بشأن الدردنيل فإن هوم يعتقد بأن بريطانيا تستطيع بالحصول عليه أن تحمي الجانب الأسيوي من المضائق، كذلك الأمر فيما يتعلق بغاليبولي بتكلفة عسكرية تعادل مليونين و 632 ألف جنيهاً إسترلينياً، ويحتاج من بريطانيا إلى قوات يبلغ عددها 4 آلاف وذلك في أوقات السلم لترتفع إلى 20 ألفاً في أوقات الحرب، مع الأخذ بالاعتبار أن تكلفة حماية الجانبين الأسيوي والأوروبي من الدولة العثمانية ستعادل نصف ما تحصل عليه الأخيرة من الضرائب المحصلة من مرور السفن في مضائقها[1].

وأكد هوم على أن الإدارة البريطانية لهذه المناطق ستكون أفضل من إدارة الدولة العثمانية، وأن عدم الحصول على غاليبولي له أضرار عديدة لأنه قريب من الجبهة الروسية من جهة إستانبول، ويذكر هوم: أنه لا يوجد ما هو أهم لبريطانيا من مستقبل الدردنيل، وذلك فيما إذا امتلكته بريطانيا أو أي دولة صديقة، الأمر الذي سيجعل مضيق البسفور ذا أهمية قليلة[2].

---

(1) F.O. 385-2, R. Home to Salisbury, 12 Jan. 1877, In Lee. Great, p. 176-8.
(2) Loc. Cit.

ويُعبر هوم عن وجود حاجة واحدة فقط كي يصبح البسفور أكثر أهمية من حالة امتلاك الدردنيل؛ وذلك يكمن في حالة احتلال روسيا لأرمينيا والجبال الكردية؛ فهي حينها تهدد الخليج العربي عن طريق نهري دجلة والفرات، ويعتقد هوم أن روسيا ستحارب الدولة العثمانية من آسيا، وأن الأتراك لديهم المقدرة على الدفاع عن ميناء باطوم[1] .

وحتى ذلك الوقت كانت الحكومة البريطانية تناقش الموقف فيما إذا اشتعلت الحرب بين روسيا والدولة العثمانية، حيث كان هناك آراء تميل إلى أن بريطانيا لن تتدخل إلا إذا رأت مصالحها معرضة للخطر[2]، في الوقت نفسه الذي كان فيه بسمارك لا يزال يأمل بتقسيم الدولة العثمانية أسلاباً بين الدول الأوروبية، حيث تقوم النمسا بفرض حمايتها على طول نهر الدانوب وعلى الشعوب السلافية في الولايات الأوروبية من الدولة العثمانية بدلاً من روسيا، في حين تبسط بريطانيا نفوذها على مصر وسوريا، وذلك كي تقف كلا الدولتين دون بسط روسيا نفوذها على الأراضي المحيطة بالبحر الأسود[3].

والواقع أنه كان يوجد هناك اقتراحات للتفاهم بشأن المسألة الشرقية بين النمسا وألمانيا وروسيا حول تحويل الاهتمامات البريطانية من الأراضي العثمانية في أوروبا إلى بسط نفوذها وسيطرتها على مصر وسوريا[4]، وربما تكون هذه الجهود قد كُلّلت بنجاح ما فيما بعد، وذلك إذا ما علمنا أن "ليونز" Lyons –السفير البريطاني في فرنسا– قد لاحظ أن بريطانيا تبدي استعداداً لاحتلال مصر، لذلك فقد استفسر من حكومته عن موقف فرنسا في حال حدوث ذلك، وكان الجواب بأنه لم يَبدُ "إلى الآن" ما يؤكد ذلك[5].

ولقد تصاعدت الأوضاع السياسية بين روسيا والدولة العثمانية، حيث أعلن هوم" بأنه: إذا ما وقعت الحرب بين روسيا والدولة العثمانية فإننا – بريطانيا– لا نستطيع مساندة

---

(1) Loc. Cit.
(2) F.O. 64-849, F.O. to Odo Russell, 4 Dec. 1876, No. 731, Most Conf. Ext, Enclosure: Eastern Question, (N. L. A).
(3) F.O.64-856, Odo Russell to Derby, Berlin, 6 Dec. 1876, No.537, Most Conf, Ext. Eastern Question, Views of Prince Bismarck, (N. L. A).
(4) F.O. 64-876, Odo Russell to Derby, Berlin, 11 Jan. 1877, No. 23, Most Conf, Ext (Eastern Question: Understanding between Austria, Germany & Russia Reps), (N. L. A).
(5) F.O. 27-2234, Lyons to Derby, 12 Jan. 1877, No. 26, Very Conf. (N. L. A).

الدولة العثمانية، وإذا كان سالزبوري يقول بأننا نحارب من أجل تركيا لا من أجل الأتراك؛ فإنني لا أرى كيف يمكن حدوث ذلك[1] .

وعلى كل؛ فقد كان هناك نقاش لا يزال يدور في بريطانيا وذلك فيما إذا كان هنالك أي أمل لقيام بريطانيا بما قامت به خلال حرب القرم عام 1853 بخصوص مساعدتها العسكرية للدولة العثمانية والوقوف في وجه روسيا؛ لكن سالزبوري لم يكن متفائلاً في هذا الصدد، وقال متهرباً من الإجابة الحرجة" بخصوص سياستنا الخارجية، لا أقول شيء"[2]، لكنه لم يلبث أن صرّح بأن بريطانيا لا يجب عليها القتال وحدها، وأضاف: "نحن ذهبنا للحرب للحيلولة دون توسع الإمبراطورية الروسية؛ لأن ذلك سيكون خطراً كبيراً على مصالحنا، ولكن يجب ألا نفعل ذلك مجدداً من أجل مساندة أكثر الحكومات ظلماً وجشعاً"[3]Most oppressive and rapacious، وكان واضحاً في مجمل الأمر؛ أن بريطانيا لن تقدم على التحالف مع الدولة العثمانية على غرار ما حدث سابقاً، وذلك بسبب المظالم البلغارية، ولقد كتب وزير الخارجية دربي: "إن التعاطف الوجداني مع تركيا قد تحطم كلياً، والشعور العام قوي جداً على مستوى واحد، وذلك فيما إذا أعلنت روسيا الحرب ضد الباب العالي، وحكومة جلالة الملكة سوف تجد أنه من المستحيل التدخل عملياً في هذه المسألة"[4].

كانت هذه الأحوال السائدة في بريطانيا حتى قيام الثورة في البوسنة والهرسك قد أدت إلى تغير جذري في الرأي العام البريطاني تجاه الباب العالي لتزداد الأمور سوءاً، فقد كان جلادستون قد استغل حدوث المظالم البلغارية شر استغلال، وقام بحملات وخطابات تشهيرية بالدولة العثمانية و"بربريتهم"، وعمل على توحيد حزب الأحرار في معارضة أي تدخل بريطاني لصالح الدولة العثمانية[5]، فمن وجهة نظره، كانت الدولة العثمانية قد عملت على قمع الثورات، وأن الدولة العثمانية قوية بما يكفي للدفاع عن نفسها[6].

---

(1) F.O. 358-1. Home to Simmons, Cons. 16 Jan. 1877,
(2) Cecil. The Life of Salisbury, Vol.2, p.135.
(3) Hansard's Parliamentary Debates. 4 May 1858, Vol. CL, p. 77; Bentley. Lord Salisbury, p. 265.
(4) Lipson, E. Europe in the Nineteenth Century, An Outline History (London: Adam and Charles Black, 1921), p. 208-9.
(5) Gooch. Life of Lord Courtney, p. 129.
(6) Stojanovič. The Great Powers, p. 48.

أما دربي فقد كان جل اهتمامه وخوفه من رئيس حكومته هو أن يقوم بجر بريطانيا إلى مثل هذه الحرب[1]، ويمكن القول في ذلك؛ أن أكثر من نصف أعضاء الحكومة كانوا يعارضون دزرائيلي بسبب أحداث بلغاريا وموضوع الإصلاحات، ومن هؤلاء الغاضبين على الباب العالي، كان دربي ووزير المستعمرات كارنافون، ووزير الهند سالزبوري، ووزير الحربية نورثكوت Northcote[2]، لذلك فقد عبر دربي عن أن حكومته مغتاظة ومتضايقة من رئيسها دزرائيلي بسبب سياسته الخارجية المتعلقة بالتعاطي مع المسألة بين الدولة العثمانية وروسيا وتطورات الموقف بينهما[3].

أما سالزبوري، فعلى الرغم من أنه يعارض أي خطوات من أجل الدولة العثمانية؛ إلا أنه كان أقرب من دزرائيلي منه إلى دربي بشأن السياسة الخارجية[4]، وعلى كلٍ فقد أُتفق داخل الحكومة على اتخاذ موقف "معادٍ للروس دون أن يبدو ذلك تأييداً لتركيا"[5] Anti–Russian without being for they Pro–Turkish.

ولقد أضيف إلى هذه الأسباب العديد من الأسباب الخارجية المرتبطة أساساً بصعوبة وتعقيد المسألة القائمة، وكان من المستحيل على الدولة العثمانية أن تجد حليفاً يدعمها في موقفها تجاه أي حرب متوقعة مع روسيا[6]، بعد أن فقدت التأثير والدعم البريطاني والنمساوي، وذلك رغم خشية كليهما من امتداد النفوذ الروسي إلى البحر المتوسط[7]، والواقع أنه بسبب مواقف بريطانيا والنمسا وغيرها من المسألة؛ تُركت الدولة العثمانية وحدها تواجه مصيرها المحتوم[8].

وأخيراً؛ فإن البعض قد لا يُخطئ القول حين يذهب إلى أن أحد العوامل الهامة لتصميم روسيا على القيام بحرب ضد الدولة العثمانية يكمن في عدم استعداد حكومة

---

(1) Swartz. The Politics, p. 64.
(2) Buckle - Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 125; kurat. Henry, s.25.
(3) Swartz. The Politics, p. 55.
(4) Ibid, p. 53.
(5) Gwynn - Tuckwell. The Life of Dilke, Vol. I, p. 212.
(6) Yale. The Near East, p. 87.
(7) Davison. Roderic H. Turkey (New Jersey: Englewood Cliffs, 1968), p. 88.
(8) Gooch. The Life of Lord Courtney, p. 128.

بريطانيا للقتال من أجل الدولة العثمانية، وذلك للعديد من الأسباب والتي أهمها غضب الرأي العام[1].

أما لايارد السفير البريطاني الجديد فقد وصل إلى إستانبول في 20 أبريل 1877، وكان الجو المؤثر في إستانبول يوحي بأن الحرب وشيكة الوقوع، لذلك؛ فقد عمل لايارد من فوره على مقابلة الصدر الأعظم أدهم باشا، وأخبره بأن الرأي العام الإنجليزي تجاه الباب العالي قد تغير بسبب أحداث البلغار[2].

ولقد أرسل لايارد إلى دربي في 21 أبريل برسالة يحثه فيها على توسط الحكومة بين روسيا والدولة العثمانية لتفادي الحرب، لكن حكومة بريطانيا كانت في ذلك الوقت عاجزة عن التدخل بسبب الاختلاف داخلها وبسبب الرأي الشائع؛ بأن حكومة بريطانيا بذلت محاولات عديدة وذلك خلال الثمانية عشر شهراً الماضية دون نتيجة تذكر، ولذلك؛ فإن محاولات جديدة من هذا القبيل لن تأتي بفائدة، وعليه فقد كان الرد على لايارد سلبياً[3].

قام وزير خارجية روسيا بإبلاغ سفير بريطانيا في سان بطرسبرج في 16 أبريل أنه: "سواء كان رد الباب العالي بشأن شروط الدول الأوروبية بشكل إيجابي أو بلغة مراوغة وغير مقبولة فإن الحرب ستقوم لأن روسيا لا تستطيع أن تحتمل زمناً طويلاً الخسائر المالية الكبيرة الناتجة عن إطالة أمد المفاوضات غير المجدية، وأن القرار بالحرب سوف يُتخذ يوم 13 أبريل وأنه تم إعداد البيان الرسمي الخاص بذلك"[4]، وهذا ما زاد من اللهجة التصعيدية تجاه الحرب، حيث أعلنت روسيا قرارها بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الدولة العثمانية[5]، رغم أن الدول الأوروبية وفي مقدمتها بريطانيا عملت طوال عام 1877 للحيلولة دون تدهور الأوضاع في البلقان وبالتالي الحيلولة دون اندلاع الحرب بين روسيا والدولة العثمانية[6].

---

(1) Millman. Britain, p. 233.
(2) Kurat. Henry, s. 22.
(3) Loc. Cit.
(4) Millman. Britain, p. 263.
(5) F.O. 78-2637, Lyons to Derby, 24 April 1877, No. 306, (N. L. A).
(6) Palmer-Perkins. International, p. 259.

2: إعلان الحرب 24 أبريل 1877.

اجتمع مجلس الوزراء الروسي في 13 أبريل برئاسة القيصر، الأمر الذي كان نتيجته النهائية إعلان الحرب رسمياً على الدولة العثمانية في 24 أبريل 1877[1]، وأعلنت روسيا في بيانٍ لها أنهم في هذه الحرب المعلنة ضد الدولة العثمانية إنما يقومون بذلك نيابة عن أوروبا، مما دفع حكومة بريطانيا للاحتجاج على هذه الوصاية التي تفرضها روسيا على أوروبا دون تخويل منهم، وعبرت حكومة بريطانيا عن أن روسيا بحربها هذه قد خلقت وضعاً خطيراً في شرق البحر المتوسط[2].

وبذلك خاضت روسيا حربها للمرة الرابعة خلال القرن التاسع عشر ضد الدولة العثمانية، بعد أن فقدت الأمل في "الإصلاحات والوعود المنشودة بالطرق السلمية"، أو أنها كانت تتحين الفرصة لتحقيق مصالحها التاريخية في إستانبول[3]، وكان هدف روسيا الواضح هو الاستفادة من الارتباك العثماني في إيجاد حل لمسألة المضائق وغيرها من المسائل بما يحقق مصالحها، بل وإيجاد حل للمسألة الشرقية على وجه العموم[4]، ورغم تحذيرات بريطانيا؛ إلا أن روسيا عبرت نهر البروث Pruth، لتدخل المسألة الشرقية في دائرة جديدة وخطيرة من الصراع بين البلدين[5].

كانت أولى ردود الأفعال على إعلان روسيا الحرب، هو ما جاء على لسان الملكة فيكتوريا، والتي ردت بعنف وعبرت عن غضبها من مجلس الوزراء بسبب موقفه تجاه الهجوم الروسي على الباب العالي، وقالت في رسالتها في 25 أبريل – أي بعد يوم واحد من إعلان الحرب– بأن: الأخبار الواردة من لايارد مهمة جداً، وأنه "يجب ألا ندع روسيا تشكل خطراً على مصر"، ولقد حددت هذه الرسالة ما على حكومة بريطانيا القيام به ضد هذا الاعتداء، وبما يتوافق ومقررات اتفاقية باريس عام 1856[6]، والتي تتضمن حقيقة هامة وهي أن

---

(1) Manifesto of the Emperor of Russia announcing war with Turkey, St. Petersburg, 24th April 1877, Hertslet. The Map, Vol. IV, No. 793, p. 2598-90; Lecky. Historical, p. 201; Duggan. Eastern, p. 137; Seton-Watson. Disraeli, p. 170; Low-Sanders. The History, p. 285; Shotwell-Deak. Turkey, p. 55.
(2) Lee. Great, p. 51-2.
(3) Ramsaur. The Young Turk, p. 9.
(4) Shotwell-Deak. Turkey, p. 55.
(5) Lecky. Historical, p. 201.
(6) From Queen Victoria, 25 April 1877, In Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 132.

بريطانيا ملتزمة بمقتضى هذه المعاهدة بضمان الحفاظ على صيانة استقلال وسلامة أراضي الدولة العثمانية[1].

ومهما يكن من أمر؛ فإن الملكة كانت لا تثق بصدق الوعود الروسية، لذلك فقد طالبت بالحصول على ضمانات كافية والقيام بعمل ما ضد روسيا، لكن "التقارير التي اطلعت عليها الملكة فيما بعد كانت تبعث على القلق الشديد؛ بحيث لا يمكن لدربي تجاهلها، حيث يصلنا التحذير بعد التحذير، وكأنه يعرف كل شئ دون أن يقول كلمة. إن الملكة لا ترى أبداً مثل هذا الوزير – دربي– للشؤون الخارجية[2]، وذلك بسبب معارضته اتخاذ إجراءات ضد روسيا، ولم تكتفِ الملكة بهذا؛ بل أرسلت في الشهر نفسه إلى بسمارك تحثه على الاحتجاج الصارم ضد هجمات روسيا على الدولة العثمانية، والذي اعتبرته "عملاً متهوراً"[3]، وعلى كلٍ؛ فإن الملكة كانت تريد الذهاب مباشرة للحرب، لكنه لاح في الأفق أن دزرائيلي لا يريدها[4].

ولقد كتب دزرائيلي إلى صديقته السيدة "برادفورد" Bradford: "إن الحورية Faery –الملكة– تكتب لي كل يوم، وتُبرق لي كل ساعة؛ هذا ما يحدث على وجه الدقة"[5]، لذلك؛ فقد أبدى دزرائيلي رغبة في إعلاء هيبة بريطانيا ومد سلطانها، من خلال إصراره "على اتباع سياسية خارجية نشطة" Spirited Foreign Policy، الأمر الذي من شأنه الاصطدام بروسيا، وكانت سياسة دزرائيلي في واقع الأمر مفعمة بالأخطار والصعوبات، وكان مستعداً لأن يجابه احتمالاً بدخول الحرب إن لم ينل أهدافه ومصالحه بوسائل أخرى، لكنه كان يعتقد كذلك أن روسيا أقل رغبة من بريطانيا في قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وأنه إذا ما قام بلعب هذا الدور بشجاعة وإقدام ونوع من المهارة، فإنها ستضطر في نهاية الأمر إلى الإذعان إلى مطالبه من غير حاجة إلى اللجوء للقوة[6].

(1) Crewe, The Marquess, Lord Rosebery (London: John Murray, 1931), Vol. I, p.101-2.
(2) Maurois. Disraeli, p. 281.
(3) Rose. The Development, p. 185.
(4) Williamson, James A. A Short History of British Expansion, The Modern Empire and Commonwealth (London: MacMillan, 1953), p.189.
(5) Strachey. Queen, p. 218.
(6) Ibid, p. 216-7.

وكان واضحاً أن خطة دزرائيلي هذه محفوفة بالمخاطر والمجازفات، كما كان عليه أن يأخذ في حساباته حزب الأحرار المعارض بزعامة جلادستون، والذين بدورهم عملوا على جعل نقدهم لحكومته مصدراً جديداً لمضايقته وعنائه، بالإضافة إلى وجود معارضة داخل وزارته؛ والتي يتزعمها وزير الخارجية دربي الذي يرفض المخاطرة بالاشتباك مع روسيا؛ إلا أن أهم ما كان يسبب لدزرائيلي الانزعاج والقلق هو موقف الملكة نفسها[1].

ولقد قام دربي رغم ذلك بإرسال مذكرة إلى روسيا يقدم فيها احتجاج حكومته على نقض شروط معاهدة باريس لعام 1856، وأعلن أن استخدام القوة العسكرية ضد الدولة العثمانية دون التشاور مع بقية الدول الموقعة على هذه الاتفاقية يُعتبر خرقاً وخروجاً عن نصوص المعاهدة[2].

أما على المستوى العثماني، فقد كان يبدو بوضوح أن السلطان يبني تصرفاته على اعتقادٍ منه بأن بريطانيا ستعمل على تأييده ودعمه ضد روسيا كما كان الأمر في حرب القرم، لكن السلطان كان مخطئاً بشكل كبير[3]، وعندما استقبل السلطان السفير البريطاني الجديد لايارد اشتكى له السلطان التباعد السياسي مع بريطانيا، وأفصح عن نيته تنفيذ الإصلاحات في البلقان، لكن سياسة روسيا هي التي أفسدت ذلك، وقام السلطان بإقناع لايارد بإخلاصه لبريطانيا معبراً عن أن الأحداث تطورت لتخرج عن السيطرة[4].

أما لايارد فقد كان مثل غيره يرى خطر استيلاء روسيا على المضائق؛ مما يهدد قناة السويس وبالتالي مصالحها الحيوية في الهند والطرق الموصلة إليها؛ كما كان يرى أن هناك خطراً من توسع روسيا في البلقان مثل بلغاريا وصربيا ورومانيا وغيرها من المناطق، أو من توسعها تجاه المناطق الأسيوية وإستنابول باعتبارها "مفتاح الإمبراطورية في الشرق"[5]، ودعا لايارد للتعاون مع الدولة العثمانية باعتبار أن لها السيادة الإسلامية على

---

(1) Loc. Cit.
(2) Dispatch from the Earl of Derby to Count of Schouvaloff, Defining British Interests, Foreign Office, 6 May 1877, Hertslet. The Map, Vol. 2, No. 499, p. 2615-7; Hurwitz. Diplomacy, Vol. I, p. 188.
(3) Grant-Temperley. Europe, p. 378-9.
(4) F.O. 78-2559, Layard to Derby, 27 April 1877, No. 49, (N. L. A).
(5) Seton-Watson. Disraeli, p. 204-5.

المسيحيين في الشرق[1]، لكن تحذيرات لايارد هذه لم ترق تماماً لروسيا؛ والتي بدورها حملته مسؤولية اندلاع هذه الحرب، وأطلقوا عليه لقب "الكاذب الكبير " Lie – Hard[2].

ومهما يكن من أمر؛ فلقد تحولت الحرب الروسية العثمانية إلى منافسة ومزاحمة بين دزرائيلي وجلادستون أدت إلى تصادم حاد[3]، وكان الأحرار يهاجمون تركيز دزرائيلي وحزب المحافظين على مصطلح "مصالح إنجلترا" The Interests of England، فيرد عليهم الأحرار بأن هذه المصالح هي "سياسة الأنانية" An Egoistic Policy.[4]

وعلى كلٍ لم يكن جلادستون ليترك الأمور تسير كما يرغب دزرائيلي أو المؤيدون له في حزبه، لذلك فقد قدم مذكرة تُعبر عن مقاصده تجاه المسألة الشرقية في مجلس العموم House of Common[5]؛ بل وخطب في اليوم ذاته الذي أُعلنت فيه الحرب في 24 أبريل معبراً عن تصميمه منع وإعاقة الحكومة عن اتخاذ موقف عدائي لروسيا في هذه الحرب[6]، وكان رد الحكومة على هذا الخطاب عبر سكرتير المجلس "ريتشارد كروس" Richard Cross، حيث عبر عن سياسة لورد دربي –وليس دزرائيلي– التي سادت في مجلس الوزراء، فقال: "إن الحكومة تأسف للحرب التي أعلنتها روسيا، وأنه لا يعتقد بأن حكومته سوف تُقدم مساعدتها للجانب الآخر؛ إلا إذا احتلت روسيا قناة السويس أو مصر أو إستانبول"[7].

ورغم هذا التوجه غير الحميم من قبل الحكومة؛ إلا أن هناك العديد من رجال السياسة البريطانية الذين لا زالوا يرون بأن بريطانيا يقع على عاتقها واجب التمسك بسياسة بالمرستون العنيدة تجاه دعم الدولة العثمانية، واحتواء روسيا[8]، لكن العناصر الأساسية والمركزية في حكومة دزرائيلي كانوا قد اتفقوا مع لورد دربي في معارضة خوض الحرب ضد روسيا نيابة عن الدولة العثمانية[9].

---

(1) Ibid, p. 206.
(2) Kinross. The Ottoman, p. 524.
(3) Grant. A.J. A History of Europe (London: Longmans, Green & Co., 1930), p. 773.
(4) Maurois. Disraeli, p. 280.
(5) Fitzmaurice. The Life of Granville, Vol. 2, p. 169.
(6) House of Common, 24 April 1877, In Eversley. The Turkish, p. 326.
(7) Eversley. The Turkish, p. 326.
(8) Yale. The Near East, p. 87.
(9) Eversley. The Turkish, p. 322.

وكان دربي يُوصف بأنه شاب لديه تصوراً مختلفاً عن تصور أبيه، فهو رجل خجول ومتعقل، ويتصف بالجمود الذي يُعتبر في لحظة الأخطار مفيداً ونافعاً؛ لكن هذه الصفات لم تكن تتسق مع التسارع الشديد للأحداث الذي "يشبه الرقص الرشيق على الثلج"، وعلى كل؛ فإن دربي كان يكره المواقف غير الواقعية، وهو لا يرى هناك أي سبب للعمل حتى على تهديد روسيا، ليس لأنه يكن الكراهية للأتراك مثلما عليه الأمر عند جلادستون؛ بل لأنه لا يُقر بأن بريطانيا معرضة للخطر حتى إذا ما احتلت روسيا إستانبول[1]. وعلى كلٍ وحتى يُفهم موقف الحكومة؛ فإن الشطر الجنوبي لإنجلترا كان مع دزرائيلي، بينما كان الشطر الشمالي يقف بأكمله مع جلادستون، ويعارض بحزم الدولة العثمانية[2].

وإلى جانب المعارضة كان هناك أسباب أخرى تمنع دزرائيلي من اتخاذ موقف حاسم بشأن الحرب، ومن ذلك أنه لم يكن ليفعل أي شئ في ظل عدم وجود حليف لبريطانيا في أي رد فعل ضد روسيا، لأنه لا يرغب في أن يقاتل وحيداً ضدها[3]، كما كان مجلس الوزراء غير مرحب بأي حرب دون تحالف مع واحدة من الدول على الأقل على المستوى القاري الأوروبي[4]، صحيح أن فرنسا مثلاً كانت تراقب المسألة، وكان أسطولها عاقد العزم كي يصبح جزءاً مهماً يُؤخذ بالحسبان فيما إذا قامت روسيا مثلاُ باستخدام أسطولها، ودخلت البسفور والدردنيل[5]، لكن فرنسا لم تبدِ رغبة في التعاون مع بريطانيا ضد روسيا، فقد أرسل السفير البريطاني في باريس ليونز برقية إلى دربي في 24 أبريل أوضح فيها أنه لا يمكن الاعتماد على تعاون فرنسا ضد روسيا لسببين هامين:

الأول: لأن فرنسا ليس لديها الرغبة في مقاومة روسيا أصلاً يحذوها الأمل في أن تتحالف يوماً معهم ضد ألمانيا.

الثاني: أنهم يخشون أن تؤدي هذه الحرب إلى تفوق بريطانيا مجدداً على الساحة الأوروبية وشرق البحر المتوسط[6]، مما يؤدي إلى الإخلال بتوازن القوى.

---

(1) Maurois. Disraeli, p. 278.
(2) Bruce, Maurice. British Foreign Policy, Isolation or Intervention? (London Thomas Nelson, 1938), p. 98-9.
(3) Spector. An Introduction, p. 142.
(4) Shaw-Shaw. History, Vol. 2, p. 184.
(5) F.O. 27-2237, Lyons to Derby, Paris, 24 April 1877, No. 306, Very Conf. Ext. (N. L. A).
(6) Loc. Cit.

ورغم ذلك فقد كانت فرنسا قلقة من احتمال التفاوض بين روسيا والدولة العثمانية بصفة ثنائية، وناقش ليونز مع حكومته الشعور العام في فرنسا بخصوص الحالة القلقة في أوروبا، ودور الأسطول الفرنسي في هذا الأمر، والضرر المتوقع حدوثه من الاتفاق بين روسيا والدولة العثمانية على سائر الدول الأخرى[1]، لكن فرنسا لم تلبث أن وجدت نفسها في خضم هذه المسألة، حيث كان للرأي العام فيها دور هام بشأن الضغط على الحكومة الفرنسية، حتى أنها قامت بتعبئة أسطولها ليكون جاهزاً فيما إذا عملت روسيا على عبور البسفور أو الدردنيل أو احتلال العاصمة إستانبول، مما يهدد مصالحها إلى جانب مصالح بريطانيا في الشرق، لذلك؛ فقد أرادت فرنسا أن يكون لها نشاط بحري ملموس ومستقل تحسباً لأي خطوة من قبل روسيا في هذا الجو المتوتر[2].

وعلى كلٍ كانت بريطانيا أكثر الدول الأوروبية اهتماماً بهذه الحرب، فألمانيا وقفت محايدة، كذلك النمسا، ولم يكن لإيطاليا موقف واضح بشأن الأزمة، أما فرنسا فإنها كانت تتّبع سياسة محافظة منذ هزيمتها في حرب عام 1870 على يد بروسيا[3]، أما الرأي العام في النمسا فلم يكن أقل غضباً من الرأي العام في بريطانيا؛ حيث اعتبروا أن أي نجاح لروسيا من شأنه أن يكون نقطة البداية لتجميع السلاف، ورغم أن فرنسا وإيطاليا كانتا محتاطتين؛ إلا أنهما غير راضيتين بأن تعمل روسيا على حل المسألة الشرقية وحدها[4]، وبذلك أظهرت الدول الأوروبية جميعاً عدم قدرتها على مساعدة الدولة العثمانية ولو أدبياً[5]، رغم أن بريطانيا كانت ترغب في إيجاد نوع من التوازن بين القوي والبقاء إلى جانب الدولة العثمانية ضد روسيا[6]، لكن سياسة بعض الوزراء في بريطانيا كانت واضحة ومحددة عقب إعلان الحرب[7]، وهي ترك الدولة العثمانية تقاتل روسيا وحيدة[8]، رغم جهود موزوروس – الذي كان لا يزال حينها يشغل منصب سفير الدولة العثمانية في لندن– من أجل التعاون المثمر بين البلدين[9].

---

(1) Loc. Cit.
(2) Loc. Cit.
(3) Lee. Great, p. 51.
(4) Karal. Birinci, s. 61.
(5) المحامي. تاريخ، ص628.
(6) Edib. Memoirs, p. 241.
(7) Low-Sanders. The History, p. 285.
(8) Eversley. The Turkish, p. 326.
(9) Jelavich. The Ottoman, p. 95.

أما الملكة فقد كانت لا تزال الأكثر قلقاً بسبب الحرب والذي أجبر فيها الرأي العام حكومته على عدم التدخل فيها، في حين كانت التقارير التي أرسلها لايارد تشير إلى أن مصر هي من بين أهداف روسيا الاستراتيجية، وهذا ما زاد من قلق الملكة[1]، التي كان خوفها ينبع من أن احتلال إستانبول يعني احتلال مصر عملياً، مما يهدد طريق الهند باعتبار "إستانبول المفتاح إلى مصر"Constantinople is the Key to Egypt، لذلك؛ فقد كانت الملكة غاضبة على روسيا[2]، هذا الغضب الذي دفع الحكومة في اجتماعها يوم 25 أبريل إلى إصدار الأوامر اللازمة إلى أسطول البحر المتوسط للتوجه إلى الإسكندرية، وترك سفينة واحدة هناك على الأقل –بناء على طلب نوبار باشا لحماية مصر– ثم التحرك بعدها إلى خليج بيسكا بيه[3].

والواقع أن حكومة بريطانيا أعلنت بما لا يدع مجالاً للشك بأنها لن تسمح بأن تقع مسألة التحكم بالدردنيل وإستانبول ومصر لتسقط في أيدي منافستها في الشرق دون صراع، حتى ولو استعملت القوة من أجل المحافظة عليها، وأن الصراع مع روسيا حينها سوف يكون محتوماً[4].

ولقد تركزت جهود دزرائيلي الدبلوماسية في هذه الحرب على العمل من أجل عدم مساس روسيا واحترامها المصالح البريطانية في مصر والسويس وعدم احتلال إستانبول والمضائق والخليج العربي إلى أبعد حد ممكن، وذلك في محاولة منه للتهرب من انتقادات الملكة[5]، ولكن ماذا كانت تعني كلمة "مصالح بريطانيا" في ذلك الوقت.

ويمكن إيجاز ذلك –بالإضافة إلى ما سبق– بما يلي:

1 – إبداء موقف الصداقة تجاه السلطان كخليفة لأربعين مليون مسلم في الهند.

---

(1) Queen Victoria to Beaconsfield, 25 April 1877, In Buckle-Monypenny, the Life of Disraeli, Vol. 6, p. 133; Kurat. Henry, s. 24.
(2) Seton-Watson. Disraeli, p. 197-8.
(3) Millman. Britain, p. 274-6.
(4) Count Munster to Bülow, 24 April 1877, In Dugdale. German, Vol. I, p. 51-2.
(5) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p.136-8; Şaşmaz. Musa, "The Legitimacy of the Emergence of the Armenian Question", Osmanli Tarih Araştirma ve Uygulama Merkezi Dergisi OTAM, Ankara Üniversitesi, Sayi.8, 1977, s. 321; Seton-Watson. Disraeli, p. 170; Millman. Britain, p. 281; Duggan. Eastern, p. 137; Feiling. A History, p. 948; Ketelbey. A History, p. 310.

2 – الاعتقاد في لندن بأن القوات الروسية لن تصل إستانبول في غضون 10 أسابيع، وأن عبور البلقان سوف يكون تهديداً لبريطانيا، ولكن الأهم من هذا هو إمكانية عبور روسيا القوقاز والتي أصبحت تحت نفوذها إلى المناطق الأسيوية، وتهديد السويس وطريق الهند، وسواء كان ذلك صحيحاً أم خطأً؛ فقد كان لهذا الأمر تأثير شديد في بريطانيا[1].

ولقد أعلن دربي أنه في حال المس بهذه المصالح فإن بريطانيا من حقها أن تتخذ الإجراءات التي تراها مناسبة للتدخل في هذا الصراع[2]، ولقد رد القيصر مبدئياً على ذلك؛ بأنه ليس في نيته المس بهذه المصالح[3]، وكانت نتيجة رد القيصر هذا هو قيام حكومة بريطانيا في 30 أبريل بإعلان حيادها المبدئي في هذه الحرب[4].

ثانياً: بريطانيا وسياسة الحياد.

1: تبلور سياسة الحياد في بريطانيا.

لعب "شوفالوف" السفير الروسي في لندن دوراً أساسياً في الحرب، حيث كان هذا السفير الماهر والذي يعرف اختصاراً باسم "شو" ذا مكانة رفيعة في لندن، والذي كان يعي جيداً أن مفتاح العالم السياسي يكمن في الطبقة الاجتماعية لا الهيئة السياسية، كما كان على علمٍ بالأمور حتى أنه أرسل يوماً برقية بأسماء الوزراء في الحكومة البريطانية الذين يعارضون سياسة دزرائيلي[5].

وأما دزرائيلي فقد نجح في اجتماع حكومته يوم 28 أبريل في إقناع حكومة بضرورة احتلال غاليبولي، وخصوصاً بعد أن طلب سفير بريطانيا في سان بطرسبرج من حكومته ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع احتلال روسيا لإستانبول، بل أن وزير الحربية البريطاني نورثكوت طالب بضرورة احتلال الدردنيل باعتبار ذلك أفضل إجراء لضمان مصالح

(1) Seton-Watson. Disraeli, p. 170.
(2) Memorandum Communicated by the Earl of Derby to Count Schouvaloff respecting the non-occupation of Constantinople or Dardanelles by Russian forces, London, 13 Sep. 1877, In Hertslet. The Map, Vol. IV, No. 507, p. 2646-7; Duggan. Eastern, p. 137.
(3) Kinross. The Ottoman, p. 518.
(4) Duggan. Eastern, p. 137.
(5) Maurois. Disraeli, p. 280-1.

بريطانيا[1]، خصوصاً وأنه كانت تتردد معلومات وتقارير تتحدث عن إمكانية قيام الأسطول الروسي بحصار الشواطئ المصرية لمنع إرسال المساعدات من قبل خديوي مصر إلى السلطان، وبالنظر إلى هذا الموضوع من ناحية أثره السياسي؛ فإن حصاراً روسياً للشواطئ المصرية سيعمل على تعطيل عمل قناة السويس، ويوقف الاتصالات المباشرة بين بريطانيا والهند[2].

ولقد قام القائم بالأعمال النمساوية في مصر بإرسال بلاغات مشابهة لما قدمته روسيا للخديوي، والتي تحذره من تقديم أي مساعدات للباب العالي[3]، في حين قدم القنصل الفرنسي إلى الخديو مذكرة أَوضَحَ فيها خطورة تقديم المساعدة العسكرية من قبل مصر إلى الباب العالي لما تجره هذه المساعدات من اضطرابات للمصالح القائمة في القناة[4]، لكن هذا الأمر لم يكن مصدراً للمتاعب بالنسبة للباب العالي، ولكن ازدياد النفوذ البريطاني وسلطتها المطلقة في مصر هو ما كان يثير القلق والخوف في إستانبول[5].

إذن، لقد توقف النشاط السياسي البريطاني حتى ذلك الوقت عند حدود الدفاع عن مصالحها الاستراتيجية المتمثلة في عدم المس بإستانبول والمضائق العثمانية والسويس ومصر والخليج العربي، ولم تتطور هذه السياسة لما هو أكثر من الحزن والتخوف من استمرار هذه الحرب والإصرار على الحفاظ على هذه المصالح، والعمل على تجنب أي كارثة عظيمة مثلما ورد في رسالة سالزبوري إلى "ليتون" Lytton في 4 مايو 1877[6].

أما وزارة الحربية البريطانية فقد رأت بدورها ضرورة احتلال غاليبولي؛ إلا أن دربي كان يتزعم الفريق المنادي بضرورة أن تكون بريطانيا متحفظة قليلاً في مواقفها، وانتهي الأمر في مجلس الوزراء إلى محاولة التوفيق بين هذين الرأيين، واتفقوا على أن تعلن بريطانيا لروسيا عن المصالح التي ترى أنه لا ينبغي بتاتاً وبأي حال من الأحوال أن تُمس، أما دزرائيلي فلقد استمر في التعبير عن أهمية احتلال غاليبولي "كضمانة مادية" As A Material Guarantee ضد احتمال احتلال الروس لإستانبول؛ لكن الحكومة رفضت حتى

---

(1) Millman. Britain, p. 274-6.
(2) F.O.65- 961, Loftus to F.O., 24 April 1877, No.15, Conf. (N. L. A).
(3) F.O. 7-900, Sir Anderson Buchanan to Derby, 28 April 1877, (N. L. A).
(4) F.O. 7-900, Buchanan to Derby, 30 April 1877, No. 399, (N. L. A).
(5) F.O. 78-2632, C. Vivian to Derby, 4 May 1877, No. 115, (N. L. A).
(6) Cecil. The Life of Salisbury, Vol. 2, p. 135.

ذلك الوقت القيام بأي خطوة عملية بهذا الشأن، بسبب الشك الذي كان يعتري كلاً من دربي وسالزبوري وكارنافون من أن دزرائيلي يدفع بالبلاد إلى الصراع مع روسيا في الشرق، لذلك؛ فقد كانوا مصّرين للحيلولة دون حدوث مثل هذا الأمر[1].

وقام دربي فيما بعد بمهمة تجديد أولويات حكومة بريطانيا ومصالحها في رسالة بعث بها إلى شوفالوف[2]، وذلك بعد أن قرر الأخير العودة إلى روسيا لإقناع القيصر بضرورة تقديم "ترضيات" لبريطانيا، حيث استغل دربي الفرصة، وقام بتسليمه مذكرة بالمطالب البريطانية[3]؛ تنص: على ألا تعمل روسيا على حصر عمل قناة السويس أو احتلال مصر ولو كان ذلك بصفة مؤقتة بحجة الحرب، وأن حكومة بريطانيا ليست على استعداد بأن تشهد سقوط إستانبول –التي هي عاصمة هامة– في يد روسيا دون اهتمام، وأن الإجراءات المُطبقة والمعمول بها وفقاً لموافقة الدول الأوروبية كتنظيم الملاحة في البسفور والدردنيل تبدو لبريطانيا جيدة ولا غبار عليها، وأنه سيكون هناك معارضة من جانب بريطانيا لأي محاولة من أجل تغييرها[4]. كما تم التحذير من المس بمصالح بريطانيا في الخليج العربي، وإلا؛ فإن بريطانيا لن تستمر في حيادها[5]، ولقد اعتبر شوفالوف أن هذه المذكرة إلى روسيا كانت بمثابة إنذار حقيقي ينبغي أن يُؤخذ على محمل الجد.

كان مستقبل إستانبول وسلامة قناة السويس ومصر على وجه الخصوص من النقاط الهامة جداً بالنسبة لحكومة بريطانيا، وحتى ذلك الوقت لم يكن هناك ثمة أي صعوبات وخلافات بين روسيا وبريطانيا بشأن هذه الأماكن[6]، وأنه لا يُنتَظر حدوث أي خطر؛ لأن روسيا لا تستطيع التدخل في شؤونها وحدها [7]، وعلى كلٍ؛ فإن بريطانيا رغم توقعها صدق النية من قبل روسيا، إلا أنها كانت بحاجة إلى ضمانات وتعهدات روسية لذلك؛ فقد تم نقاش مصالح كلٍ من روسيا وبريطانيا في إستانبول ومصر والخليج العربي وتم

---

(1) Marder, Arthur J. “British Naval Policy in 1878”, The Journal of Modern History, Vol. XII, No. 3, p. 367.
(2) Low-Sanders, The History, p. 286.
(3) Millman. Britain, p. 281-2.
(4) Hoschiller, Max. L’Europe devant Constantinople (Paris; Librairie des Sciences Politiques et Sociales, 1916), p. 36-7; Millman. Britain, p. 295; Kurat. Henry, s. 24-6; Shotwell-Deack. Turkey, p. 56-7; Lecky. Historical, p. 201; Low-Sanders. The History, p. 286; Kocabaş. Sultan. s. 63.
(5) Low-Sanders. The History, p. 286.
(6) F.O. 7-901, Derby to Anderson Buchanan, 16 May 1877, No. 457, (N. L. A).
(7) F.O. 7-901,F.O. to Buchanan, 18 May 1877, No. 457, (N. L. A).

تأجيل البحث في موضوع الملاحة في البسفور والدردنيل فيما بعد، لأن العديد من الدول الأوروبية لم تقم حتى ذلك الوقت بالإدلاء برأيها في هذا الشأن[1]، في حين خرج "فرديناند دي لسبس" على الدول الأوروبية باقتراح لتدويل قناة السويس، وذلك وفقاً لمعاهدة دولية يتم الاتفاق والتوقيع عليها[2].

أما فرنسا؛ فقد رأت في ذلك محاولة ربما تقوم بها بريطانيا إعلامياً للترويج إلى المخاطر التي تتعرض لها مصر بغرض فرض حمايتها عليها، لذلك؛ فقد أبدت موقفها برفض أي محاولة بريطانية لاحتلال مصر، معبرة عن أسفها لعدم استطاعتها وقف التقدم الذي أحرزته بريطانيا في مصر[3].

ولقد سافر شوفالوف إلى روسيا في 16 مايو ليشرح للقيصر الروسي ومساعده جورشاكوف تفاصيل المطالب البريطانية، لكنه قبل أن يغادر طلب من دربي ألا يتم إرسال الأسطول البريطاني إلى الدردنيل، وقام دربي بإعطائه تطمينات قائلاً له: "هذا لن نفكر فيه"[4]، وكان رأي شوفالوف هو: أن لا يتم الإضرار بحياد بريطانيا، ولذلك؛ فقد كان يدافع عن عدم تجاوز بلاده جبال البلقان في حربها ضد الدولة العثمانية، وأن تعطي الحكم الذاتي لبلغاريا، وتوسع أراضي الجبل الأسود على أن يتم بعدها أخذ روسيا لإقليم بيسارابيا، ثم الذهاب بعدها لإحلال السلام[5].

ولقد كان رد القيصر وحكومته على ذلك الأمر بعدم التعرض للمناطق الواردة في التحذير البريطاني الذي أرسله دربي في 6 مايو[6]، لذلك؛ فقد قام شوفالوف بإجراء محادثات مع لوفتس في سان بطرسبرج بشأن رد الحكومة الروسية على مذكرة دربي والسلام الذي تطلبه روسيا، وكان رأي القيصر الروسي: بأنه ليس في المذكرة البريطانية ما لا تقبله

---

(1) F.O. 64-878, Odo Russell to Derby, Berlin, 18 May 1877, No. 206, Most Conf. Ext (Eastern Question of Black Sea), (N. L. A).
(2) F.O. 27-2238, Lyons to Derby, Paris, 21 May 1877, N. 418, (N. L. A).
(3) F.O. 27-2238, Lyons to Derby, Paris, 8 May 1877, No. 365, Sec. (N. L. A).
(4) Kurat. Henry, s. 26.
(5) Loc. Cit.
(6) Langer, William L. European Alliances and Alignments 1871-1890 (New York: Alfred A. Knopf, 1956), p. 124.

روسيا، ومن ناحية قناة السويس ومصر؛ فإن القيصر لا يتردد في إعطاء بريطانيا ما يؤكد لها الطمأنينة التامة[1].

وتأكيداً لنية القيصر "المسالمة" مع بريطانيا فقد أرسل الجنرال "إجناتيف" في بعثة خاصة إلى بريطانيا كي يحاول الحصول منهم على وعد بالتزام الحياد التام أثناء الحرب، وعندما وصل إجناتيف قام دزرائيلي بتهديده بعدم التزام الحياد إذا لم يحترم القيصر المسائل السابقة ذات الحساسية المفرطة بشأن مصالح بريطانيا، في حين وعد جورشاكوف مجدداً بعدم التعرض لهذه المصالح، "فماذا يخسر؟!. فالرأي العام في بريطانيا كان بعيداً كل البعد عن الإجماع في تأييد سياسة دزرائيلي"[2]، وقام جورشاكوف على كل حال بلعب دورين هامين، ففي حين يؤكد لبريطانيا "نحن نعترف بأن المسألة الخاصة بإستانبول لا يمكن حلها إلا باتفاق الدول العظمى"؛ كان يكتب إلى الدوق "نيقولا" Duke Nicholas – قائد الجيش الروسي– أمراً قائلاً له: "ليكن هدفك إستانبول"[3]، وأمام التأكيدات الروسية السابقة واللاحقة، فقد عارضت الحكومة البريطانية التحالف مجدداً مع الدولة العثمانية في حربها ضد روسيا، وبذلك نجحت جهود دربي وغيره من المتأثرين بالمظالم البلغارية ومعارضة جلادستون لأي تحالف ثنائي أو أكثر للوقوف إلى جانب الدولة العثمانية[4].

أما بسمارك فلم يكن يؤمن بأهمية بقاء الدولة العثمانية لإرضاء جميع القوى الأوروبية، أي أنه كان مؤمناً بالتقسيم، لذلك؛ فهو يرى أن تسيطر النمسا على البوسنة والهرسك وغربي البلقان، في حين تسيطر روسيا على النصف الشرقي من البلقان مع استعادة جنوب إقليم بيسارابيا، ومن ثم تفرض هيمنتها على رومانيا وبلغاريا المستقلة، أما بريطانيا فتقوم باحتلال مصر، وربما بعض الجزر العثمانية في بحر إيجة، في حين تقوم فرنسا بفرض سيطرتها على سوريا، ومن أجل هذا فقد استدعى بسمارك اللورد أودو رسل Odo Russell –سفير بريطانيا في ألمانيا–، وأقترح عليه مرة أخرى امتلاك بريطانيا لمصر وأشار عليه بإمكان حدوث ذلك في سوريا وكريت وقبرص كتعويض على ما ستملكه

(1) F.O. 65-966, Augustus Loftus to Derby, St.Pet., 23 May 1877, No. 266, Most Conf. Sec. (N. L. A).
(2) Maurois. Disraeli, p. 280.
(3) Ibid, p. 281.
(4) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol.6, p.138-9, 172.

وتسيطر عليه روسيا، على أن تأخذ إيطاليا طرابلس ويتم ترك تونس لفرنسا، وكانت عبارته التي يرددها: "قَسّم تركيا وأرضِ كل شخص"[1].

وقد قال بسمارك لرسل: أنه يرغب في تجنب الاحتكاك بين روسيا وبريطانيا من أجل الدولة العثمانية بأي ثمن، وطلب منه إبلاغ دربي رغبته العارمة في وجود علاقات طيبة بين بريطانيا وألمانيا، مما حذا بحكومة بريطانيا إلى الانهماك في دراسة مشروع بسمارك منذ يناير عام 1877 لتنتهي إلى نتيجة مفادها: أن تقسيم الدولة العثمانية أمر ضروري، غير أن الضمانات والشروط المقدمة من قبل ألمانيا غير كافية، وربما كان هذا تعليلاً للرفض، وقد يكون السبب الحقيقي لذلك: هو أن المشروع تضمّن سيطرة روسيا على إستانبول والبسفور والدردنيل[2].

ومن وجهة النظر الألمانية فإن بريطانيا إذا ما أخذت مصر وسيطرت روسيا على البحر الأسود فإن كليهما سوف يقنع بما لديه، وسيظل مجال التنافس بينهما قائماً، الأمر الذي يمنع قيام تحالف بينهما ضد ألمانيا[3]، لكن بريطانيا قد تكون فهمت المقاصد الألمانية، لذلك؛ فإنها لم تنظر إلى عرض بسمارك هذا بحسن نية وأبدت شكوكها في نواياه، وأن بسمارك إنما يريد الزج بها في حرب مع روسيا، وأن تصبح له حرية الحركة كي يشن حرباً على فرنسا وقتما يشاء، وقال دزرائيلي تعليقاً على ذلك: "إن كنت أرغب في الحصول على مصر، فلست بحاجة إلى الإذن من بسمارك"[4]، وعلى الرغم من رفض حكومة بريطانيا القطعي لهذا العرض؛ فإن بسمارك استمر في محاولاته مع بريطانيا، في ظل استمرار الحرب المستعرة بين الدولة العثمانية وروسيا، والتي لم يقم بسمارك بفعل أي شيء لمنعها في اللحظات الأخيرة[5].

وفيما يتعلق برغبة دزرائيلي في احتلال غاليبولي؛ فلقد جرت مباحثات بين بريطانيا والنمسا في هذا الشأن وحول مجمل الوضع القائم، وكانت نتيجة هذه المحادثات أن أندراسي لم يكن منزعجاً من احتمال عبور الروس البلقان، وأنه لا يمانع كذلك في احتلال بريطانيا

---

(1) Anderson. The Eastern, p. 188.
(2) Ibid, p. 188-9.
(3) F.O. 27-2238, Lyons to Derby, Paris, 13 May 1877, No. 383, Ext. Sec. (N. L. A).
(4) Loc. Cit; Cecil. The Life of Salisbury, Vol. 2, p. 182-3. بتوسع
(5) Millman. Britain, p. 249-53.

لغاليبولي، لكن أندراسي رفض أن يمضي قدماً أكثر من ذلك، وانتهى الأمر بينهما إلى تبادل المذكرات، والذي أسفر عن تفاهم ودعم معنوي لا أكثر[1].

أما على مستوى العلاقة القائمة داخل بريطانيا بين الحكومة والمعارضة، فلقد كان هناك جو من عدم الثقة والشكاوي المتقابلة بين الطرفين، رغم أنهما لم يخرجا عن حدود اللياقة الأدبية في هذه المجادلات[2]، وكان جلادستون قد حسم أمره بشأن الأتراك، فمن وجهة نظره التي لا تقبل النقاش؛ فإنه يجب على الأتراك أن يرحلوا بكل ما يحملون، والروس بعملهم هذا –الحرب– إنما يقومون بعمل جيد، ومن الخطأ أن تعارضهم بريطانيا في ذلك، كما كان يعتبر المسألة برمتها صراعاً واضحاً بين الخير والشر، وأن المسألة تسير كما يجب[3].

وكان جلادستون قد قدم مذكرة في 7 مايو 1877 يضع فيها تصوراً للسياسة الشرقية وتتضمن العديد من الحلول وهي:

الأول: توبيخ الدولة العثمانية على عدم إنجازها الالتزامات التي تعهدت بها.

الثاني: الإعلان أنه لا مجال لتقديم الدعم المادي من قبل بريطانيا إلى الدولة العثمانية.

الثالث: العمل من منطلق مبدأ أن يكون للرعايا المسيحيين التابعين للسلطان سلطات حكم ذاتي.

الرابع: قيام أوروبا بالعمل على تطبيق هذه الاقتراحات[4] .

أما لايارد الذي أصبح ذا نفوذ واسع على السلطان، فقد كان يرفض التعامل مع ما يسمى بالمظالم البلغارية التي يدعمها جلادستون، كما رفض التدخل الروسي، بل وقام بحث بلاده دائماً للوقوف إلى جانب الدولة العثمانية ضد روسيا وتصوراتها التوسعية، ودأب على توضيح خطر اتخاذ بريطانيا لموقف غير صديق للدولة العثمانية على المصالح

(1) Cecil. The Life of Salisbury, Vol. 2, p. 180-5.
(2) Oğuz, Burhan. Yüzyillar Boyunca, Alman Gerçeği ve Türkler (Istanbul: Can Matbaa, 1983), s. 108.
(3) Williamson. Evolution, p. 432-3.
(4) Paul. The Life of Gladstone, p. 165.

البريطانية[1]، لذلك؛ فقد لام لايارد جلادستون في 1 مايو 1877 على موقفه المعادي للأتراك وموقفه من الحرب الروسية العثمانية[2].

ولقد تطورت الأمور الحربية بين روسيا والدولة العثمانية، حيث قرر خديوي مصر إرسال قوات مصرية لمساعدة السلطان، وتقرر في هذا الشأن إرسال الأمير "حسن" نجل الخديو من القاهرة إلى الإسكندرية ومنها إلى إستانبول، ومعه 6 آلاف من القوات المصرية، ولكن حتى يوم 31 مايو لم تكن هذه القوات قد أبحرت بعد[3]، وما إن وافي شهر يونية حتى وصل الأمير حسن على رأس هذه القوات إلى الدولة العثمانية[4]، وقد أشار لايارد إلى أن هذه القوات وصلت من خلال البسفور إلى إستانبول، حيث سيتم توزيعها بعد ذلك على الجبهات الحربية[5]. ولقد صرح حسن باشا خلال إقامته القصيرة في إستانبول عن نيته القيام بكل ما من شأنه مساعدة الدولة العثمانية[6].

أثارت فرنسا مسألة مستقبل البسفور والدردنيل في ظل الوضع القائم والصعوبات التي ستعترض هذه المسألة، كما اقترحت على بريطانيا مسألة قيامهما بحماية المضائق والطريق ما بين البحر المتوسط والهند بما فيها مصر وسوريا ورودس، من خلال إبقائها تحت سيطرة قوتين كبيرتين هما بالطبع بريطانيا وفرنسا، وذلك في حالة قيام الأسطول الروسي بالهجوم عليها، وأبدت فرنسا اهتماماً بمسألة فتح طريق المواصلات مع الشرق رغم أن مصالحها كانت ضئيلة فيها مقارنة ببريطانيا[7].

2: إعلان بريطانيا الحياد الرسمي.

طلبت الحكومة البريطانية من روسيا الاتفاق على القيام بالترتيبات اللازمة لإزالة الشكوك التي تخالج أصحاب السفن البريطانية، وذلك حتى لا تتوقف حركة إمداد السفن في

---

(1) Seton-Watson. Disraeli, p. 207.
(2) Ibid, p. 213.
(3) F.O. 78-2632, C. Vivian to Derby, Cairo, 25 May 1877, No. 145, (N. L. A); F.O. 78-2632, C. Vivian to Derby, Cairo, 31 May 1877, No. 154, (N. L. A).
(4) F.O. 78-2633, C. Vivian to Derby, Cairo, 8 June 1877, No. 169, Pol. (N. L. A); F.O. 78-2633, C. Vivian to Derby, Cairo, 12 June 1877, No. 176, (N. L. A).
(5) F.O. 78-2596, From Layard, Copy, June 1877, No. 175, (N. L. A); F.O. 78-2598, Layard to Derby, 17 June 1877, No. 175, (N. L. A).
(6) F.O. 78-2574, Layard to Derby, Ther. 25 June 1877, No. 657, Conf. (N. L. A); F.O. 78-2575, Layard to Derby. Ther. 29 June 1877, No. 699, (N. L. A).
(7) F.O. 27-2239, Lyons to Derby, Paris, 7 June 1877, No. 476, Sec. (N. L. A).

ميناء بور سعيد بالفحم؛ لأن من أكثر الاهتمامات حيوية هو ألا تتعطل حركة المرور من وإلى الهند عبر قناة السويس[1]، مما دفع بالقيصر في بداية يونية إلى التصريح: بأنه لا يوجد أية نوايا لدى القيصر لوضع العراقيل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر أمام الملاحة البريطانية[2]، وكانت بريطانيا لا تعتبر مرور سفن الفحم في قناة السويس مخالفة للعمليات الحربية لمجرد مرورها بميناء مصري، حيث أنها تمر بمركز محايد وسفن خاصة لأشخاص محايدين[3]، لذلك فقد طلبت الحكومة البريطانية من الحكومة الروسية إصدار التعليمات اللازمة لقنصلها في لندن بشأن مسألة حماية سفن الفحم من المصادرة، ولقد استجابت الحكومة الروسية وأصدرت التعليمات اللازمة في هذا الشأن ودون تأخير[4].

وبالعودة إلى الحالة السياسية داخل حكومة بريطانيا، فلم يكن دزرائيلي يتردد أبداً في القيام بالتنديد ضد روسيا باعتبارها تهديداً للحضارة، وفي قيامه بدعم الضعيف الواهن المفلس وهي الدولة العثمانية، وعدم تركها وحيدة بشكل تام؛ وأقر دزرائيلي بأن "انحلال وفساد الأتراك" لم يكن في يوم من الأيام خطراً على أوروبا من عبودية وبربرية الروس[5]، وفي يولية كان دزرائيلي يفهم جيداً شكاوي لايارد، رغم أنه لم يكن متفائلاً مثله بشأن مجريات الحرب، وهو يعتقد أن الهزائم العثمانية في الجبهة الشرقية ستنتقل قريباً إلى المناطق الغربية، وأنه يريد أن يكون وسيطاً بين الطرفين لتحسين علاقاتهم، وإرجاع التوازن في الشرق لصالح بريطانيا[6]، ولقد مضت شهور طويلة قبل أن يُبلغ دزرائيلي الباب العالي تفهمه ورغبته بحماية تكامل واستقلال أراضي الدولة العثمانية[7].

ولأجل هذا الهدف؛ فقد قام دزرائيلي منذ 6 يونية بمراسلات سرية مع لايارد – رداً على ما كان قد استأذن به الأخير في 24 أبريل – بشأن حث السلطان على دعوة الأسطول البريطاني إلى إستانبول تمشياً مع معاهدة عام 1871، لكن الحكومة ردت عليه بأنه لا داعي لهذه الخطوة في ظل الظروف القائمة[8]. ولقد أدت الجهود المضنية لبريطانيا إلى قيام

(1) F.O. 65-961, F.O. to Loftus, 7 June 1877, No. 221, (N. L. A).
(2) F.O. 65-966, Loftus to Derby, St. Pet. 11 June 1877, No. 305, (N. L. A).
(3) F.O. 65-967, Loftus to de Giers, St. Pet. 19 June 1877, (N. L. A).
(4) F.O. 65-967, Loftus to Derby, St. Pet., 19 June 1877, No. 328, (N. L. A).
(5) Pearson. Dizzy, p. 235.
(6) Kurat. Henry, s. 29.
(7) To Austen Henry Layard, 6 June 1877, In Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 142.
(8) Lee. Great, p. 54.

روسيا في 8 يونية بتأكيد التزامها بعدم المس بمصر والسويس والخليج العربي والمضائق، والتي تمثل مصالح حيوية لبريطانيا، وهو اليوم نفسه الذي وقعت فيه بريطانيا على "اتفاقية الحياد" A Convention of Neutrality بناء على الشروط البريطانية السابقة[1] ،لكن بريطانيا تشجعت مجدداً عندما أرسل لوفتس يعرض على حكومته أن تبادر إلى احتلال إستانبول والدردنيل، كي تشترك في مؤتمر الصلح الذي سيتبع الحرب؛ مؤكداً أن بسمارك وأندراسي لا يرون خطراً إذا ما أقدمت بريطانيا على اتخاذ مثل هذه الخطوة[2] .

أما الأمور داخل الحكومة البريطانية فقد كانت تسير بشكل متسارع وغير منسق، حيث أعلن سالزبوري عن عدم رغبته في التوصل لتفاهمات مع روسيا على مجمل الأمور المتعلقة بالحرب، وأثر ذلك على مصالح بريطانيا في الشرقين الأدنى والأوسط، لذلك؛ فقد كانت الملكة ترجو من سالزبوري ما لا ترجوه من دربي[3]، وفي 15 يونية أرسل سالزبوري إلى ليتون يعبرعن أن سياسة بريطانيا الخارجية "تفتقر إلى المبادرة الجريئة والخطة الثابتة" Our Foreign Policy has lacked a bold initiative and a settled plan[4].

وفي 18 يونية عاد لايارد لمطالبة حكومته ونصيحتها باحتلال غاليبولي "كضمانة مادية"، كما طالب بإرسال الأسطول البريطاني إلى إستانبول، والذي من شأنه أن يعمل على صد روسيا وإجبارها على التراجع باعتبار أن "غاليبولي هي مفتاح الدفاع عن إستانبول"[5]، وكانت وجهة نظره أن بريطانيا إذا لم تبادر إلى القيام بذلك، فإن روسيا ستقوم به فجأة، وأكد لايارد: أنه لا يستطيع مفاتحة السلطان إلا إذا عرف أن حكومته قد قررت ذلك[6]، مما دفع دزرائيلي إلى مراسلته مناقشاً إذا كان من الممكن للحكومة العثمانية أن تطلب من بريطانيا إرسال أسطولها إلى إستانبول، وأن يُؤذن لها كذلك باحتلال غاليبولي طول مدة الحرب، ولم يكن هدف دزرائيلي من ذلك هو الاشتراك في الحرب الدائرة بين البلدين؛ لكنه

---

(1) Phillips. Modern, p. 505; Jelavich. The Ottoman, p. 94.
(2) Lee. Great, p. 54.
(3) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 145; Kurat. Henry, s. 25.
(4) Cecil. The Life of Salisbury, Vol. 2, p. 145.
(5) Seton-Watson. Disraeli, p. 209-10.
(6) Lee. Great, p. 55.

كان يرى ضرورة اتخاذ مثل هذه الخطوة للحصول على "ضمانات مادية" للإبقاء على المعاهدات الخاصة بالمضائق وللحفاظ على تجارة بريطانيا في الشرق[1] .

وفي 19 و20 يونية، قام لايارد بإرسال رسالتين الأولى رسمية والثانية شخصية إلى حكومته، حيث شرح فيهما أفكاره بنوع من التفصيل، فقال في الرسالة الأولى: إن أفضل ما هو ممكن لاستمرار الوضع الراهن وبقاء سيطرة بريطانيا على الموقف؛ هو أن يتم إبلاغ روسيا بوضوح وحزم ما هو مسموح به من قبل بريطانيا لها، وما هو ممنوع القيام به، وحث لايارد دزرائيلي بأن يبدي رأيه في هذا، لأن دزرائيلي هو خير من يحكم عما يريده الرأي العام وأحسن من يعرف التوجهات الدولية، ثم اقترح دعم الدولة العثمانية بالمال والقوات والحيلولة دون تدخل النمسا لصالح روسيا؛ وذلك باستخدام واستغلال الشعور العدائي لدى بعض الهنغاريين والبولنديين، ورأى لايارد أنه لا ينبغي أن تتحرك اليونان ضد الدولة العثمانية؛ أو أن تقوم باضطرابات ما ضدها[2].

ولقد جدد لايارد في رسالته هذه اقتراح احتلال غاليبولي وإرسال الأسطول البريطاني إلى البسفور قائلاً: إن روسيا تهدف إلى تقسيم الدولة العثمانية، وأن إنشاء بلغاريا كما تراه روسيا سوف يتبعه توسُع في أراضي الصرب والجبل الأسود، ويعبر لايارد عن خشيته من إضعاف السلطان الذي سيؤدي إلى فصل مصر وتونس وطرابلس وبغداد، مما سيجعل روسيا هي المسيطرة في آسيا الصغرى، وأكد لايارد أن تقسيم الدولة العثمانية سوف يستتبعه بالضرورة سقوط إستانبول، وحينها يصبح لروسيا حق الملاحة عبر المضائق والذي يتبعه سيطرتها على قناة السويس، وأعتبر لايارد أن مصلحة بريطانيا هي ببقاء الدولة العثمانية: "حاجزاً يحجز روسيا، وأن يبقى السلطان حليفاً لبريطانيا بصفته زعيماً للعالم الإسلامي"[3] .

أما دزرائيلي فقد أبدى تفهماً ما لأفكار لايارد، معبراً عن أنه إذا رغبت الدولة العثمانية بدعوة بريطانيا لاحتلال غاليبولي فإنه سيكون هناك المبرر الكافي للتدخل البريطاني وحماية البلقان من روسيا[4]، لكن مجلس الوزراء لم يأخذ بآراء لايارد وذلك لأن

(1) Ibid, p. 54.
(2) Ibid, p. 55.
(3) Ibid, p. 56-7.
(4) Pearson. Disraeli, p. 243.

المسؤولين في وزارة الحربية رأوا أن احتلال غاليبولي فقط قد يُمكّن بريطانيا من بقاء الملاحة حرة في الدردنيل، بل ويعطيها مركزاً استراتيجياً في حالة الحرب؛ لكنه لا يمنع روسيا من احتلال إستانبول، وأن بريطانيا يمكنها منع ذلك إذا ضمنت تأمين مواصلاتها البحرية، وكان لديها الوقت الكافي والوسائل اللازمة للقيام به(1).

ولقد تأزم الموقف داخل مجلس الوزراء بسبب النقاش عما سيتم اتخاذه من إجراءات، الأمر الذي دفع بدربي إلى التلويح بالاستقالة(2)، ورغم موقف الحكومة هذا إلا أن لايارد بادر بالطلب من الباب العالي بأن تقوم بريطانيا باحتلال غاليبولي ليصبح من الممكن لها الوقوف ضد تقدم روسيا، وأكد لايارد بأن غاليبولي يجب ألا يتم احتلالها من قبل الروس حتى لا تسقط العاصمة إستانبول في أيديهم(3).

ثالثاً: مجلس الوزراء البريطاني وتطورات الحرب.

أصيبت الدولة العثمانية بحالة من الاضطراب بسبب الموقف الروسي وحالة التغير في المواقف السياسية التي تجتاح القوى الأوروبية(4)، وكان السؤال الذي يطرح نفسه: ماذا سيكون موقف بريطانيا فيما إذا حدثت تغيرات في الشرق نتيجة للحرب القائمة، وما هو موقف حكومة بريطانيا فيما إذا وُجدت قوات بحرية أجنبية معادية في هذه المنطقة، سواء أكانت معادلة لقوة بريطانيا أو متفوقة عليها(5)، خصوصاً وأن الحرب القائمة كانت تُنذر بأنها ستقود إلى تغيرات كبيرة في الشرق، وخصوصاً فيما يتعلق بموقف بريطانيا وعلاقتها بمصر والمناطق الأخرى، التي تشكل مناطق في صلب سياستها وسياسة القوى الأوروبية الأخرى(6)، لذلك؛ وفي ظل التهديدات الروسية برز لدى حكومة بريطانيا اهتمام أكبر في الفترة من 11–16 يولية بشأن قيامها باحتلال مصر أو كريت أو قبرص كحاجة ماسة كي

(1) Taylor, A.J.P. The Struggle for Mastery in Europe 1848-1918 (Oxford: At the Clarendon Press, 1954), p. 245-6; Lee. Great, p. 58.
(2) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 146-7.
(3) Ibid, p. 150, 157; Pearson. Dizzy, p. 243.
(4) F.O. 78-2574, Layard to Derby, 19 June 1877, No. 631, Ext. Most Conf (N. L. A).
(5) F.O. 27-2239, Lyons to Derby, 26 June 1877, No. 542, Sec, Ext. (N. L. A).
(6) Loc. Cit.

تكون قاعدة أمامية للدفاع عن إستانبول، لكن الملكة في نهاية الأمر رفضت الموافقة على ذلك[1].

ومهما يكن من أمر فإن الخلافات الحادة داخل الحكومة البريطانية حالت حتى ذلك الوقت دون اتخاذ أي مواقف حاسمة، لكن وفي شهر يونية كان دزرائيلي قد قدم ثلاثة اقتراحات قبلتها الحكومة، وهي:

1 – دعوة النمسا للموافقة على اتفاقية تهدف إلى إحباط أي محاولة روسية لاحتلال إستانبول.

2 – تقوية وتعزيز أسطول البحر المتوسط البريطاني.

3 – دعوة الأسطول البريطاني مجدداً للتوجه إلى خليج بيسكا بيه على مدخل الدردنيل[2].

لكن الحكومة سرعان ما اختلفت مجدداً في جلستها يوم 17 يوليه حول إرسال تحذير إلى روسيا؛ بأنه في حال قيامها باحتلال إستانبول فإن ذلك سيتسبب في قيام بريطانيا بإعلان الحرب عليها، كما اختلفوا حول الموافقة على إرسال الأسطول إلى خليج بيسكا بيه، رغم أن القوات الروسية كانت قد أصبحت على مقربة من هذا الخليج، كما وفشلت الحكومة البريطانية في تقديم طلب للباب العالي للتعجيل بتحصين غاليبولي كي لا تقع في أيدي الروس، إلى جانب الاختلاف على إرسال الأسطول البريطاني إلى إستانبول، أو حتى على ضرورة دعم حكومة بريطانيا للدولة العثمانية إذا ما أبدت الأخيرة صموداً في موقفهم أمام الروس[3].

وفي 7 يولية 1877 أرسل لايارد إلى دربي يخبره بأن هناك خشية من تطور الأحداث أكثر مما هي عليه، خصوصاً من قبل الرأي العام المسلم، حيث عَلِمَ لايارد أن هناك عمليات تحريض وإثارة تتم ضد المسيحيين في المساجد من قبل المصلين في مصر وغيرها[4]، كما أرسل لايارد تقريراً إلى حكومة وصلهم يوم 27 يوليه يخبرهم فيه: بأن الروس

(1) Seton-Watson. Disraeli, p. 225-6.
(2) Millman. Britain, p. 303-4.
(3) Swartz. The Politics, p. 64; Millman. Britain, p. 303-4.
(4) F.O. 78-2576, Layard to Derby, Ther. 7 July 1877, No. 739, (N. L. A).

سيكونون على أبواب أدرنة في القريب العاجل، ثم سيتقدمون بعدها إلى غاليبولي، وأن السلطان يفكر بسحب قواته إلى منطقة بورصة على الجانب الأسيوي[1].

أما دزرائيلي فقد حث لايارد لبحث إمكانية قبول الدولة العثمانية لشروط روسيا، وإمكانية قبولها احتلال بريطانيا لغاليبولي واستدعاء الأسطول إلى إستانبول، لكن المشكلة بقيت أن ذلك يحتاج إلى معاهدة تحالف بريطانية عثمانية، وهو ما كانت ترفضه بريطانيا[2]، كما طالب دزرائيلي بإعداد مذكرة عن وضع المضائق العثمانية وفق القانون الدولي، مما أثار شكوك روسيا من أن قيام بريطانيا يوماً باحتلال غاليبولي والدردنيل سيجعل من أمر مغادرتها أمراً مشكوكاً فيه، ومن ثم فإن قيام روسيا باحتلال هذه الأماكن، وكذلك الجانب الأسيوي من البسفور سيصبح ضرورياً لمنع بريطانيا من الوصول إلى البحر الأسود[3].

ومهما يكن من أمر؛ فقد كان دربي يرفض احتلال غاليبولي معللاً ذلك: بأن الوقت لم يحن بعد[4]، مما حذا بالملكة إلى التعبير عن غضبها من تصرفاته، وقامت بزجره Snub مرات عديدة للتراجع عن سياسته التي تُبعد بريطانيا عن التدخل في هذه الحرب[5]، وعلى كل؛ فقد كان دربي داخل الحكومة "مع السلام بأي ثمن"، أما كارنافون وسالزبوري فقد كانا من كبار رجال الدين المسيحي ويعارضون بأي حال أي تعاون مثمر لبريطانيا مع الدولة العثمانية، وكان نورثكوت يتفق معهم في هذا الرأي، وما إن جاء يوم 21 يوليه حتى كان مجلس الوزراء قد اتخذ قراره بشأن الحرب وهو التزام الحياد التام والرسمي؛ إلا إذا تعرضت إستانبول للخطر[6].

قام لايارد في 1 أغسطس بشرح الموقف العثماني بقوله: "إن الأتراك سوف لا يثقون ببريطانيا" ثم حاجج وجادل وأضاف: "بأن شعورهم ضدنا كبير ... وأنه إذا أُرسل الأسطول إلى إستانبول فيجب أن يكون ذلك للاهتمام بالدولة العثمانية، وأن الأتراك يجب أن يفهموا أن إرسال الأسطول هو لحمايتهم ضد مخططات روسيا[7]، لكن رفض حزب الأحرار

(1) Lee. Great, p. 57.
(2) Millman. Britain, p. 296-300.
(3) Loc. Cit.
(4) Seton-Watson. Disraeli, p. 227.
(5) Ibid, p. 221.
(6) Davis. Disraeli, p. 202.
(7) Layard to Beaconsfield, 1 Aug. 1877, In Seton-Watson, Disraeli, p. 210-11.

وعلى رأسه جلادستون كان قاطعاً بشأن أي تعاون مع الدولة العثمانية[1]، وربما هذا ما دفع سالزبوري في 3 أغسطس للمطالبة بإغلاق دورة انعقاد مجلس الوزراء والتي كانت مفتوحة ومستمرة بسبب حالة الحرب القائمة[2].

ولقد استمرت الملكة فيكتوريا في إبداء غضبها تجاه روسيا في كل مناسبة؛ لذلك فقد عملت على إرسال الكولونيل "ولسلي" Wellesley – كمبعوث عسكري بريطاني– في مهمة إلى القيصر لتوضيح وجهة نظر الملكة من الأحداث[3]، وذلك بمعرفة دزرائيلي ومن خلف وزير خارجيتها دربي، وذلك للتأكد من الضمانات الروسية التي كانت أقرت بها من قبل بعدم المس بالمصالح البريطانية[4]، وأن مصالح البلدين لا زالت مشتركة[5].

أما عن الأوضاع داخل الدولة العثمانية فقد كانت تسير نحو الأسوأ، في حين كان لايارد يعمل جل جهوده في بداية سبتمبر من أجل إعادة تنظيم الأمور إلى حيث ترغب بريطانيا في توجيه الأزمة، وعدم فقدان السيطرة على الأحداث، خصوصاً بعد موقف الحياد الذي اتخذته تجاه صديقتها وحليفتها في هذه الحرب[6]، مما حذا بدزرائيلي في رسالته إلى السيدة برادفورد في 6 سبتمبر إلى كيل المديح والثناء على لايارد بسبب الجهود التي يقوم بها ويبذلها من أجل مصلحة بريطانيا، وإعادة نفوذها من جديد لدى الباب العالي[7]، في حين كانت الملكة لا تزال تعرب عن رأيها بشأن المسألة الشرقية، حيث قالت في 7 سبتمبر: "إذا ما تعرضت عاصمة تركيا للخطر الفعلي فعلينا أن ندعمها في مسألة الدفاع عن عاصمتها، وأن نحول دون القضاء عليها، وأن يتم إعلان ذلك لجميع القوى الأخرى، ونطلب إليهم الانضمام إلينا لمنع المزيد من سفك الدماء سواء عن طريق الصلح والمفاوضات أو حتى بقوة السلاح"[8]، وقامت الملكة بحث حكومتها على إبداء المسؤولية اللازمة للموافقة على هذا النهج – الحرب– وأنه إذا جاء الوقت اللازم، فلا خوف حينها من المعارضة[9].

---

(1) Cecil. The Life of Salisbury, Vol. 2, p. 148.
(2) Loc. Cit.
(3) Seton-Watson. Disraeli, p. 198.
(4) Ibid, p. 227-8.
(5) F.O. 78-2584, Layard to Derby, 31 Aug. 1877, No. 1026, Ext. Sec (N. L. A).
(6) To Lady Bradford. 6 Sep. 1877, In Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 179.
(7) Loc. Cit.
(8) Joll. Britain, p. 177.
(9) Ibid, p. 178.

أما سالزبوري فقد أرسل إلى كارنافون بأنه لا يرى خطراً جدياً من قبل روسيا تجاه إستانبول، وأنه واثق من أن ذلك لن يكون[1]، لكن المعارضة أيضاً سرعان ما عبرت عن موقفها، حيث صرح جرانفيل أن الجميع معادٍ بقوة للدولة العثمانية داخل بريطانيا بشأن حربها مع روسيا[2]، وأشار جرانفيل إلى استغرابه من الكيفية التي تجعل الأتراك يستمرون في صراعهم في هذه الحرب مع روسيا في ظل الأحوال المادية السيئة التي يعيشونها، مشيراً إلى أن روسيا تقوم بالحرب بقواها الذاتية، وهذا ما لا يمكن تحقيقه لدى الدولة العثمانية[3]، باستثناء المساعدات القليلة التي كانت تقدمها مصر والتي أَرسلت مجدداً كميات من الذخيرة الحربية إلى إستانبول في بداية شهر أكتوبر[4].

ولقد قام دزرائيلي في 5 أكتوبر بتقديم اقتراح يقضي بأن تقوم بريطانيا بالتوسط بين روسيا والدولة العثمانية على قاعدة بروتوكول لندن في 31 مارس 1877، وإذا ما رفضت الدول مشاركته هذا التصور، يتم مساعدته من قبل حكومته للدفاع عن إستانبول، لكن فكرته هذه لم تحظ بتأييد واسع داخل الحكومة[5]، ورغم ذلك استمر دزرائيلي في تهديده ووعيده لروسيا بحربٍ لا يرغب هو فيها[6]، فدزرائيلي نفسه لم يكن يصدق أو يثق بالوعود الروسية التي كان يعتبرها مجرد "مناجاة فريدة" Singular Monologue[7]، مما دفعه في 9 نوفمبر إلى التأكيد مجدداً على استقلال الدولة العثمانية[8].

وكانت الملكة فيكتوريا قد كتبت: أنه من الواضح "أن بريطانيا ليس باستطاعتها القتال من أجل الأتراك، لكنها لا تستطيع أن تقاتل ضدهم أيضاً"[9]، لكن توقع احتلال إستانبول أو انتصار روسيا على الدولة العثمانية أو حتى تدخل فرنسا في الأزمة كان يبرز بين الفينة والأخرى المخاوف البريطانية، وخصوصاً عندما أعلنت الحكومة الفرنسية: بأنه ليس لها أي مطامع في الممتلكات العثمانية في أوروبا أو الأقاليم الشمالية من آسيا، إنما

---

(1) Swartz. The Politics, p. 67.
(2) Granville to Gladstone, Add. MSS. 44171, fo.109, In Ramm. The Political, Vol. I, p. 51-2.
(3) Granville to Gladstone, Add. MSS. 44171, fo.112, In Ramm. The Political, Vol. I, p. 53.
(4) F.O. 78-2634, C. Vivian to Derby, Alex. 3 Oct. 1877, No. 306, (N. L. A).
(5) Swartz. The Politics. p. 67.
(6) Maurois. Disraeli, p. 278.
(7) Seton-Watson. Disraeli, p. 235.
(8) Low-Sanders, The History, p. 287.
(9) Bolitho. The Reign, p. 260.

تطمع في شمال إفريقيا وفي مصر بصفة خاصة[1]، في حين كانت "الجريدة الرسمية" Official Gazette في روسيا قد تحدثت في 24 نوفمبر عن التواجد العسكري المصري ودورهم ضد روسيا في هذه الحرب، وهذا ما كان يعني تصعيداً روسياً للأوضاع[2]، مما دفع دزرائيلي إلى استخدام لغة أكثر عنفاً تجاه السفراء بأنه راغب في السلام، ولكنه من جهة أخرى كان يريد العمل على إنزال 300 ألف جندي في الدولة العثمانية لمقارعة روسيا، لكن شيئاً من هذا لم يتحقق[3].

أما لايارد فقد استمر في إجراء محادثاته مع السلطان كصديق حميم طوال شهر نوفمبر[4]، وتقريراً للواقع فإن لايارد استطاع إقامة علاقات وثيقة مع السلطان أكثر مما فعله سلفه هنري إليوت، وكان على لايارد استخدام صداقته هذه لزيادة النفوذ البريطاني الآخذ بالتضاؤل في إستانبول[5]، ويتضح من رسائل لايارد إلى دزرائيلي وإلى لورد "تنتردين" Tenterden –الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية–؛ أنه لم يتم إعطاؤه التعليمات اللازمة من قبل حكومته في هذه الحرب؛ بل تُرك كي يتصرف وفق ما يراه مناسباً، والواقع أن لايارد بعد فشله في منع نشوب الحرب قام بأمرين هما:

الأول: أن يعيد نفوذ بريطانيا لدى الدولة العثمانية إلى ما كانت عليه.

الثاني: منع روسيا من السير في سياسة تحطيم الدولة العثمانية، وأن يصبح لبريطانيا في إستانبول مركزاً وحظوة عند السلطان عبد الحميد، وكان هذا السبب هو الذي جعل حكومته تعمل على تعيينه في هذا المنصب، وذلك لتصحيح الموقف الدبلوماسي والرسمي لبريطانيا، ومتابعة السياسة "الطبيعية" التي تعلنها حكومته[6].

---

(1) F.O. 65-970, Loftus to Derby, St.Pet. 29 Nov. 1877, No. 664, (N. L. A); F.O. 65-998, Loftus to Derby, St.Pet. 7 Feb. 1878, No. 157, Ext. (N. L. A); F.O. 27-2244, Lyons to Derby, Paris, 20 Nov. 1877, No.928, Ext. Sec. (N. L. A).
(2) Granville to Gladstone, Add. MSS. 44171, fo. 128, In Ramm. The Political, Vol. I, p. 59.
(3) Ponsonby. Henry, p. 167.
(4) Millman. Britain, p. 293.
(5) Lee, Dwight E. “A Turkish Mission to Afghanistan 1877”, The Journal of Modern History, Vol. XIII. March 1941, No. 1, p. 338-9.
(6) F.O. 78-2559, F.O. to Layard, 21 April 1877, No. 8, (N. L. A); Kurat. Henry, s.22-3.

ولقد قام لايارد بتوصية الباب العالي باستعمال المادة الثامنة في معاهدة باريس لكسب مساعدة الدول الأوروبية ضد التهديد الروسي[1]، وكثيراً ما كان لايارد يحاول أن يُخرج بلاده عن موقفها من خلال التنبيه إلى عدم صحة موقف حكومته[2]، وعلى كلٍ؛ فقد كان لايارد على وفاق تام مع الملكة فيكتوريا، لذلك فقد عمل على دعم توجهها من أجل تحريض ودفع دزرائيلي إلى سياسة التدخل لدعم الموقف العثماني[3]، كما قام بمطالبة وزارة الخارجية من أجل إرسال الأسطول من بحر مرمرة إلى إستانبول لحماية الرعايا الإنجليز، لكن روسيا حذرت بأنه إذا دخلت بريطانيا إلى المضائق فإنها ستحتل إستانبول[4].

رابعاً: الملكة فيكتوريا والرأي العام وسياسة التصعيد ضد روسيا.

1: الملكة فيكتوريا وسياسة التصعيد تجاه روسيا.

استمرت الأوضاع على ما هي عليه من التردد داخل بريطانيا حتى منتصف نوفمبر، حيث بدأت الأنباء تصل تباعاً عن قرب سقوط بلفنة وقارص ذاتا الأهمية الاستراتيجية، وهنا ضغط دزرائيلي على دربي لتحذير روسيا والحصول منها على ضمانات جديدة بعدم احتلال إستانبول والمضائق، كما أخذ دزرائيلي ولايارد في حث الحكومة على اتخاذ الإجراءات الفعالة لدعم الدولة العثمانية[5]، في حين بدأ الرأي العام في بريطانيا يبدو أكثر قبولاً كي يُصبح لبريطانيا قاعدة بحرية في شرق البحر المتوسط تكفل لها حماية مصالحها في آسيا الصغرى وأرمينيا، لكن دربي أصّر على ضرورة التمييز بين "الاحتلال الروسي لإستانبول، وبين التهديد الروسي باحتلالها"، وأن الحالة الأولى فقط هي وحدها التي تعتبر سبباً لدخول بريطانيا الحرب، وفي 4 ديسمبر اتفقت الحكومة بالإجماع على إرسال

---

(1) Loc. Cit.
(2) Jelavich. The Ottoman, p. 94.
(3) Marriott, J.A.R. Europe and Beyond, A Preliminary Survey of World Politics in the Last Half-Century 1870-1920 (London: Methuen & Co., 1933), p. 59.
(4) Millman. Britain, p. 312-20. بتوسع
(5) Sades, I. Halil. 1877-1878 Osmanli-Rus ve Romen Savaşi (Istanbul: Askeri Matbaa, 1940(للمزيد; Seton-Watson. Disraeli, p. 241.

مذكرة إلى القيصر تعرض فيها وساطة بريطانيا بين الطرفين، وقبل أن تصل هذه المذكرة إلى روسيا كانت الأخبار قد بدأت تتواتر عن سقوط بلفنة[1].

ولقد قاتل القائد عثمان باشا في قلعة بلفنة قتال الأبطال مع جنوده بصورة أدهشت المعاصرين له وفشل الروس في الاستيلاء عليها[2]، بل وحقق عثمان باشا انتصارات شديدة التأثير على روسيا، وكان هذا يُنذر بتغَيّر الرأي العام البريطاني، وتقريراً للواقع فإن الرأي العام داخل بريطانيا كان قد بدأ بالتغير تجاه روسيا ليميل أكثر إلى الموقف العثماني[3]، ولقد اعتبر المؤرخ "تايلور" Taylor: أن فشل الروس في الاستيلاء على بلفنة حتى ذلك الوقت قد غير مجرى الأحداث، لأن الروس لو سيطروا على بلفنة حينها لاستطاعوا الوصول إلى إستانبول، والذي كان سيتبعه انهيار الدولة العثمانية في آسيا أيضاً[4].

ولقد أحيت المقاومة وعمليات الدفاع التي قام بها عثمان باشا الآمال إلى حين، وأصبحت المعنويات في حالة جيدة، وخطب السلطان في جنوده الذاهبين إلى الحرب بأن: "سيف المؤمن يفتح له الطريق إلى الجنة"، وعَلِم الجميع أن القوات الروسية تقف عاجزة أمام بلفنة بعدما خسرت 50 ألف قتيل و 30 ألف جريح، مات العديد منهم بسبب عدم توفر الخدمات الصحية والمستشفيات، وفي شهر أغسطس كان هناك اعتقاد بهزيمة الروس من خلال سير الأحدث في بلفنة، أما الرأي العام في بريطانيا فقد كان يحب الشعوب القوية، لذلك؛ فقد اتجه إلى التعاطف مجدداً مع الأتراك[5].

والواقع أن صمود بلفنة قد أراح أعصاب حكومة بريطانيا ولو لبعض الوقت، لأنه لم يعد هناك حاجة لإجراءات عاجلة، ورغم ذلك ظل لايارد ودزرائيلي يحثان مجلس الوزراء على اتخاذ إجراءات كفيلة بدعم الدولة العثمانية، واتخاذ سياسة فعالة في هذا الاتجاه[6].

لم تسر الأمور بشأن صمود بلفنة على خير ما يرام، حيث شن الروس هجوماً واسعاً وكاسحاً عليها؛ مستغلين ضعف الإمدادات العسكرية العثمانية، وكانت النتيجة نكسة

---

(1) Taylor. The Struggle, p. 245.
(2) Dyer-Hassall. A History, p. 213; Marriott. England, p. 458; Cecil. The Life of Salisbury, Vol. 2, p. 148, 162, 176.
(3) Taylor. The Struggle, p. 245-6.
(4) Loc.Cit; Göztepe, Tarik Mümtaz. Gazi Osman Paşa, Istanbulun Kollarinda (Instabul: Sinan Matbaasi, 1946).للمزيد عن صمود بلفنة كتاب
(5) Maurois. Disraeli, p. 282-3.
(6) Lee. Great. p, 58-9.

في الجهود الحربية العثمانية لصد الروس، حيث سقطت بلفنة في 9 ديسمبر بشكل نهائي[1]، وأدى سقوط بلفنة إلى انزعاج عام في بريطانيا، حيث لم يعد هناك ما يحول دون تقدم الروس إلى إستانبول سوى أدرنة، في ظل عجز دزرائيلي عن اتخاذ أي خطوة مقررة تواكب هذه التغيرات المفاجئة، صحيح أن روسيا كانت وعدت بعدم المس بهذه الأماكن، لكن قلق بريطانيا يكمن في أن التاريخ مليء بمثل هذه الوعود التي لا يتم الوفاء بها، لذلك؛ فقد كان الإنجليز يفكرون في كل الاتجاهات والاحتمالات ويستعدون لأسوئها، وهو الحرب مع روسيا[2].

ولقد أبرق السلطان عبد الحميد إلى الملكة فيكتوريا يطلب منها التوسط للوصول إلى هدنة، وحثها على بذل جهودها تجاه القيصر من أجل ذلك، لكن جواب القيصر كان مرناً عقب انتصاراته، لذلك؛ فقد تفادى الخوض في القضية، تاركاً الأمر لتقدير قادته العسكريين[3]، الذين بدأوا بالتوجه صوب إستانبول مما دفع بـ"سِروَر باشا" Server –ناظر الخارجية العثماني– إلى الطلب من موزوروس باشا في 12 ديسمبر العمل من أجل حث الدول الأوروبية على التدخل في الحرب القائمة مع روسيا[4]. خصوصاً بعد ظهور المشكلة الإنسانية الناتجة عن نزوح أعداد كبيرة من سكان بلفنة – والمناطق التي تقع على الطريق إلى إستانبول– حيث عانى هؤلاء من التشرد والظروف المعيشية القاسية[5]، مما دفع الباب العالي ليصبح أكثر عداءً، وبصفة خاصة تجاه بريطانيا لعدم تقديمها الدعم اللازم في هذه الحرب، وبدأت الصحف العثمانية ترسم رسوماً كاريكاتورية تصف فيها البريطانيين بأنهم "جبناء" Cowards[6].

أما الملكة فيكتوريا فيمكن تلخيص موقفها من بداية الأمر على أنه موقف حاسم لا يقبل المهادنة، فقد تفجر حقدها القديم على روسيا؛ هذا الحقد الذي كانت أوقدته حرب القرم، وكانت تذكر دائماً كراهية زوجها "ألبرت" Albert لهم، لذلك فقد اعتراها الخوف من أن تُمس

---

(1) Feuchtwagnar. Disraeli, p. 189; Davis, Disraeli, p. 202.
(2) Kocabas. Sultan, s. 84.
(3) Kinross. The Turkish, p. 523; Dyer-Hassall. A History, p. 215; Miller. The Ottoman, p. 376.
(4) Server Pasha to Musurus Pasha, Tel, 12 Dec. 1877, Turkey, No. 2 (1878), In Şaşmaz. "The Legitimacy", p. 328.
(5) Kinross. The Ottoman, p. 523.
(6) Ibid, p. 522-3.

عظمتها أو هيبة بريطانيا التي تحكُمها بأي ضرر، لذلك فقد دفعت الملكة بنفسها في أتون الصراع في ظل تصاعد الشعور الوطني المتصاعد ضد الروس[1].

ومن البداية أعلنت الملكة استنكارها لموقف المعارضة، ولكل من أبدى شجاعة التعبير عن تعاطفه مع الروس في نزاعهم مع الأتراك؛ بل وأعلنت استهجانها بأشد درجات العنف حينما عُقدت بعض الاجتماعات المعادية للأتراك برئاسة دوق "وستمستر" Duke of Westmister ولورد "شافتسبري" Shaftsbury وبحضور زعيم المعارضة جلادستون والعديد من أقطاب حزب الأحرار، ورأت الملكة أنه: "يجب أن يتم تكليف النائب العام بتقديم هذه الطغمة للمحاكمة؛ لأن هذه الاجتماعات ليست دستورية"، والواقع أن الملكة أظهرت روحاً من التعصب ضد روسيا لم تظهره في أي يوم من الأيام[2].

ولم يقتصر غضب الملكة على الأحرار فقط، بل وصبت جام غضبها على أعضاء حزب المحافظين المترددين، والذين خرجوا عن صفوف المؤيدين للدولة العثمانية، وأخذت الملكة تَضِيق ذرعاً بدزرائيلي نفسه، وبدأت تضغط عليه بشكل دائم للقيام بعمل حاسم، وقامت بتفسير كل خطوة منه دون ذلك بأنها دليل ضعف، وكانت تطالب دون توقف بإطلاق العنان للحرب[3].

وكان تصعيد الأوضاع العسكرية من قبل الروس قد زاد من لهيب انفعالها وقلقها، حيث كانت قد كتبت في 9 يونية 1877: "إن الملكة لتشعر بأقصى ما يمكن من القلق بسبب الجدل الدائر الذي يسبب ضياع الفرصة حتى نفقد هيبتنا إلى الأبد، إن هذا الخوف يزعج الملكة في الليل ويثير خوفها في النهار"[4].

وكانت الملكة قبل ذلك قد ناشدت تلك العاطفة والشعور الوطني "التي تعرف أن صدر حكومتها ممتلئ بها"، وهي واثقة من أن كل عضو في الحكومة يشعر بالضرورة الملحة لإظهار جبهة متحدة وقوية أمام العدو في داخل البلاد وخارجها، وليست المسألة مسألة تأييد تركيا؛ إنما هي مسألة تتعلق بتفوق روسيا أو بريطانيا في العالم[5]، وأكملت

(1) Strachey. Queen, p. 217, Maurois. Disraeli, p. 279.
(2) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 106-7; Strachey. Queen, p. 217.
(3) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 144.
(4) Loc. Cit; Strachey. Queen, p. 217-8; Maurois. Disraeli, p. 279.
(5) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 133; Maurois. Disraeli, p. 279.

الملكة: "إن الملكة يعتريها الحزن وهي ترى عدم الإقدام على شئ، فقد قال لورد بيكونسفيلد –دزرائيلي– أن خمسة آلاف من الجنود يمكن إرسالهم لزيادة الحاميات، لكنها لم تسمع كلمة واحدة عن أية حركة للجنود، وقد زاد هذا من قلقها"[1]، ثم أضافت: "إذا لم تذهبوا إلى العمل ستكون المعارضة أول من يغلبكم، فإن التأخير بضعة أسابيع أو أيام قد يكون أمراً خطيراً"[2]، كما رفضت الملكة الأسلوب الذي يتعامل به الروس مع بريطانيا وعبرت: عن "تلك اللغة المهينة التي يوجهها الروس لنا، فأين مشاعر أكثر رجال هذه البلاد"[3]، وأبدت خشيتها من النوايا الروسية تجاه بريطانيا، وهي بذلك تخشى "صفعة على الوجه من قبل هؤلاء الروس الكاذبين" A Slap in the face from the False Russian[4].

لذا فقد ازداد موقف دزرائيلي سوءاً؛ فهو يجد نفسه بين الملكة التي تدعوه للنزول إلى أرض المعركة ضد الروس، وبين وزير خارجيته دربي الذي يعارض أي سياسة للتدخل في هذا الصراع، لذلك؛ فقد عمد إلى انتهاج طريقٍ وسطٍ بين الاثنين، ويمكن القول: أن دزرائيلي استطاع أن يُحرّض الاثنين ضد بعضهما البعض، حيث كان يعمل على تنشيط همة دربي بإطلاعه على رسائل الملكة، في حين كان يعمل على تلطيف غضب الملكة من خلال الاستخفاف بآراء دربي أمامها، ولم يتورع دزرائيلي ذات مرة عن القيام بكتابة خطاب إلى الملكة يشدد فيه النكير على دربي، ثم جَعَل الملكة تعمل على توقيعه، ومن ثم قام بإرساله إلى دربي دون أي تعديل[5].

لم تكن مثل هذه الوسائل ذات تأثير طويل على الملكة، التي أرادت أن تجعل الموضوع كله يتجه ضد دربي، بقدر ما ترغب في تجميع كل قواها العدائية ضد روسيا، لذلك؛ فقد تنازلت الملكة عن كل مظاهر اعتدالها، وأخذت تهاجم دزرائيلي شخصياً، حيث وجهت إليه العديد من التهديدات، وصَرّحت أكثر من مرة اعتزامها التنازل عن العرش دون إبطاء وكتبت إليه تقول: "إذا كان لا مفر من أن تُمَرّغ إنجلترا نفسها في التراب وأن تُقَبّل

(1) Maurois. Disraeli, p. 282.
(2) Ibid, p. 281-2.
(3) Ibid, p. 282.
(4) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 122; Seton-Watson. Disraeli, p. 171; Garratt. The Two, p. 153.
(5) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 157-9; Strachey. Queen, p. 218.

أقدام روسيا؛ فإن الملكة لن تكون طرفاً في هذه المذلة وستخلع التاج من فوق رأسها"[1]، ثم أضافت في 27 يولية: بأن في وسع رئيس الوزراء أن يتلو هذه الكلمات –بشأن التنازل عن العرش– على الحكومة إذا ما رأى في ذلك ضرورة، ثم تابعت: "إن هذا التردد سيفقدنا كرامتنا ومركزنا في الخارج، في حين تستمر روسيا في زحفها للأمام، وعما قريب ستَقرع أبواب إستانبول، ومن ثم ستوجه الأمة اللوم الشديد إلى الحكومة، وسيتلطخ حينها جبين الملكة بالمهانة والذل، بحيث أنه من الخير لها أن تتنازل عن العرش الآن. كن حازماً"[2]، وفي 10 يناير 1878 رددت الملكة ذلك مرة أخرى: "إن الملكة كما أخبرتك من قبل تشعر بعدم استطاعتها البقاء ملكة للبلاد، وهي تسمح لنفسها بالنزول لأسفل كي تُقَبّل أقدام البرابرة الطغاة – الروس– الذين يقتلون أنفاس أي لون من ألوان الحرية، والمتخلفين عن جميع مظاهر الحضارة"[3].

وامتد غضب الملكة بسبب اللهجة التي تتعامل بها روسيا مع بريطانيا، حيث كتبت: "هل حكم علينا أن نستمر في تحمّل العبارات البذيئة والمهينة التي يوجهونها إلينا ؟! إن هذا يجعل دم الملكة يفور"، ولم تلبث أن كتبت: "آه لو أن الملكة كانت رجلاً؛ لذهبت إلى أولئك الروس الذين لا يمكن لأحد أن يعتقد بصدق وعودهم وأعطيتهم "علقة" لن ينسوها!. لن نكون قط أصدقاء لهم مرة ثانية حتى نعمل على تصفية حسابنا معهم ... إن الملكة متأكدة تماماً مما تقول"[4].

ويمكن توقع أثر هذه المراسلات "الحربية" على دزرائيلي؛ فالمكلة لم تعد في نظره تلك "الحورية" بل "لقد أضحت جنية تنفث ناراً ودخاناً بعد أن خرجت في تَهَوّر من الزجاجة التي كانت سجينة فيها، وأنها عاقدة العزم على الظهور للملأ بمظهر قوتها الشديدة الخارقة"[5].

---

(1) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 122, 132, Strachey. Queen, p. 218-9.
(2) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 184.
(3) Ibid, p. 217; Strachey. Queen, p. 218-9; Maurois. Disraeli, p. 281; Bolitho. The Reign, p. 263.
(4) From Queen Victoria, 10 Jan. 1878, In Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 217; Strachey. Queen, p. 218.
(5) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 190-1; Strachey. Queen, p. 219.

وعندما وصل الروس في تقدمهم قرب إستانبول، بعثت الملكة بسرعة قصوى بثلاثة رسائل في يوم واحد إلى الحكومة تدعوها إلى إعلان الحرب، وعندما علمت بأن الحكومة قررت الاكتفاء بإرسال الأسطول إلى غاليبولي قالت: "أول ما جال في ذهني هو أن أطرح عن رأسي ذلك التاج الشائك؛ الذي تشعر بأن الاحتفاظ به أمر لم يعد يجلب لها سوى قبولاً عديم القيمة، هذا إذا كان الموقف سيبقى على ما هو عليه الآن"[1].

ولم تخف الملكة فيكتوريا كراهيتها للروس طول فترة حكمها بحيث ترغب بإعلان الحرب ضد روسيا "البربرية"، وأرسلت إلى حكومتها تحتج على أن بريطانيا أصبحت بسبب ذلك التهاون قوة من "الدرجة الثالثة"[2]، والواقع أن تهديد الملكة بالاستقالة كان ينبع من عدم اتخاذ دزرائيلي خطوات مؤيدة للدولة العثمانية ضد روسيا، في حين كان دربي يهدد بالاستقالة أيضاً فيما إذا أقدمت حكومته على فعل ذلك، بل ويعرض الاستقالة في كل حين؛ أما دزرائيلي –وهو الوزير العجوز الذي يشكو بصفة دائمة من ضيق في التنفس ومرض النقرس–؛ فقد كان هو الآخر يهدد من جانبه بالاستقالة، وكتب بشأن ذلك إلى السيدة برادفورد :"إني مريض حقاً، ولو أنني أمتلك من الشجاعة ما أقابل به الحالة التي لا بد وأن تحدث في صفوف الحكومة حين أقدم استقالتي لفعلت ذلك في التو، لكنني لا أحتمل هذه المناظر قط"[3].

كان دزرائيلي على كل حال يريد أن يربح في هذه الحرب، ولكنه حتى ذلك الوقت لم يحدد هذه الكيفية[4]، لذلك؛ فإن أول ما قام به هو زيادة تقاربه من الملكة التي بدأت تقود المعارضة لمنهجه في التعامل مع الروس. ومما كان يُؤسَف له عند دزرائيلي أن العلاقة بين الاثنين كانت وثيقة لدرجة أنها ذهبت يوماً لزيارته في منزله في "هوندون" Hughendon، وهو شرف لم تقم به الملكة من قبل إلا لرئيس الوزراء السابق ملبورن؛ بل سمحت له إذا ما راسلها بنبذ التقاليد الرسمية، ومع ذلك عملت الملكة على مضايقته بعنادها الشديد، وكانت

(1) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 243-5; Strachey. Queen, p. 219.
(2) Feiling. A History, p. 947.
(3) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 190; Maurois. Disraeli, p. 282; Strachey. Queen, p. 219; Kurat. Henry, s.24.
(4) Davis. Disraeli, p. 202.

المشكلة في أن الملكة متحمسة للحرب وتتمناها، في حين كان دزرائيلي يُصر على تجنب الحرب ويكاد يكون واثقاً من تجنبها[1].

وعندما سقطت بلفنة عملت الملكة على تذكير دزرائيلي بالوعود التي كان قد قطعها على نفسه، وهي إعلان الحرب، وأمام ثورة الغضب التي تبديها الملكة آثر دزرائيلي الانحناء، وحاول نيل رضاها من خلال المبالغة في عبارات التبجيل والتفخيم والتعبير عن مدى إخلاصه لها، حيث كتب :"لورد بيكونسفيلد يُذكر جلالتك بوعدها، بألا تكتب في المساء أو على الأقل لا تكتب كثيراً، فهو لا يعيش إلا لها ولا يعمل إلا لأجلها، وبغيرها يخسر – دزرائيلي– كل شئ..."[2].

2: الرأي العام البريطاني وسياسة التصعيد ضد روسيا.

فشلت جهود جلادستون في إثارة الرأي العام البريطاني مجدداً ضد الدولة العثمانية، وعاد الرأي العام جميعه إلى تأييد الأتراك من جديد، بل وبدأ يطالب باتخاذ خطوات ضد روسيا، وأصبح جلادستون حينها كمن يسبح ضد التيار[3]، ومن هذه الوجهة فإن بريطانيا دولة غير معتدية ومحبة للسلام وتجارية؛ في حين كانت روسيا دولة معتدية محبة للحرب وعسكرية، وبينما كانت بريطانيا دولة تشجع حرية الصحافة، كانت روسيا تعود بنفسها إلى العصور المظلمة[4].

والواقع أن سالزبوري كان أدرك إمكانية تغيير الرأي العام لتصوراته، وذلك في رسالته يوم 3 أغسطس 1877 حين قال: "أنا لا أرى أبداً أن الشعب الإنجليزي يتطلع للسلام كثيراً"[5]، وهذا ما دلّت عليه الأيام، ولقد عبر أحد المؤرخين الأتراك عن هذا الموقف بأن مجموعة من الضباط الإنجليز تتكون من 100 شخص قاموا بإرسال رسالة مشتركة إلى السلطان عبد الحميد يرجونه قبولهم في الجيش العثماني، في حين قام أحد الجنرالات

---

(1) Maurois. Disraeli, p. 284.
(2) Ibid, p. 284-5.
(3) Feuchtwagnar. Disraeli, p. 190.
(4) Russell. Russian, p. 302.
(5) Cecil. The Life of Salisbury, Vol. 2, p.148.

الإنجليز والذي كان قد تم توظيفه في مصر بالتعبير عن حبه للإسلام والأتراك، وعبر عن رغبته في الحصول على وظيفة في الجيش العثماني ودخول الدين الإسلامي(1).

أما لايارد فقد أرسل برقية إلى دزرائيلي في 12 ديسمبر 1877، أوضح فيها أن الدولة العثمانية طلبت قرضاً من بريطانيا لتغطية النفقات الحربية، ولقد أبدى دزرائيلي موافقته المبدئية، مقابل حصول بريطانيا على قطعة أرض لم يحددها في البداية، لكن سرور باشا أوضح أنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل أن يتنازل السلطان عن أي جزء من بلاده، لأنه يدرك سلفاً ما قد تطلبه الدول الأخرى بعد ذلك، لكن لايارد أشار إلى إمكانية حصول بريطانيا على ميناء باطوم، لما لها من أهمية كبرى لروسيا في السيطرة على أرمينيا، وبالتالي السيطرة على دجلة والفرات، وإن كان أيضاً قد أبدى ارتياحه لما طرحه الصدر الأعظم من إمكانية جعل ميناء باطوم ميناء حراً تحت حماية القوى العظمي، وأعلن لايارد اتفاقه التام مع دزرائيلي على ضرورة مساعدة بريطانيا مالياً للدولة العثمانية طالما ستكون لديها المقدرة على مواصلة الحرب ضد روسيا، وحينها يمكن دخول الأسطول البريطاني إلى البسفور، وكذلك دخول بعض الفرق البريطانية إلى غاليبولي، ونوه لايارد إلى ضرورة التخلي عن سياسة التردد التي تبديها بريطانيا فوراً، حتى لا يفقد العثمانيون ثقتهم ببريطانيا ويتوجهوا إلى روسيا، و"هذا ما نحن غير مستعدين له"، وأخيراً أشار لايارد إلى الأهمية القصوى لإستانبول، وأنه إذا كانت بريطانيا تريد إنقاذها وإنقاذ الدولة العثمانية؛ فعليها أن تتكفل بكل التكاليف والمخاطر لمساعدة العثمانيين في الدفاع عن غاليبولي، وكذلك إرسال الأسطول إلى البسفور "لكن هذه الأمور لا يمكن القيام بها إلا إذا أعددنا أنفسنا إما كأعداء للدولة العثمانية أو كحلفاء لها"(2).

ولقد تصاعد الرأي العام البريطاني ضد روسيا؛ والذي كان تأثير جلادستون عليه قصير المدى، وبرهنت الأيام أن العداء للروس كان أكبر من أي شئ قد يفعله أو فعله الأتراك؛ وبعد أن كان الرأي العام مؤيداً لشعوب البلقان Pro-Balkan ومعادياً للأتراك Anti-Turkish، تحول إلى مؤيد للأتراك Pro- Turkish ومعادٍ للروس-Anti

---

(1) Şakir. Ikinci, s. 66.
(2) A.H. Layard to Beaconsfield, Cons. 12 Dec. 1877 (Layard Book), Add. MSS. 39, 130, fos. 195-99, In Lee. Great, p. 185-90.

Russian[1]، حتى أن العديد من الأحرار من الحزب الذي يقوده جلادستون وغيرهم تحركوا ضد دعوات حروب جلادستون الصليبية وقبلوا بأي خطوات لدعم الأتراك[2]؛ بل وظهر بين العديد من فئات الشعب الشعور بضرورة دخول الحرب ضد روسيا، وبدأ تنامي الشعور الوطني البريطاني المعروف بـ"الجنغو" Jingo، وبدأت تظهر مجدداً في لندن أغنية وطنية كانت قد ظهرت إبان حرب القرم:

نحن لا نريد أن نقاتل، لكن بالروح الوطنية "الجنغو" إن فعلنا،

فنحن نملك الرجال، ونملك السفن، ونملك المال أيضاً.

نحن قاتلنا الدب –الروسي– من قبل، بينما البريطانيون على حق،

فإن الروس سوف لا يملكون إستانبول[3].

We don’t want to fight,

But, by Jingo, if we do,

We’ve got the men; we’ve got the ships,

And we’ve got the money too,

We’ve fought the Bear (Russia) before,

And while Briton shall be true,

The Russian shall not have Constantinople.

كما بدأت روح التعصب الوطني تظهر على خشبات المسارح في بريطانيا[4]، إضافة إلى أغنية أخرى كان يتم ترديدها في ظل إحجام حكومة دزرائيلي على القيام بشيء ضد روسيا، والتي تقول:

---

(1) Albrecht-Carrie. A Diplomatic, p. 171.
(2) Low-Sanders. The History, p. 288.
(3) Kinross. The Ottoman, p. 23-4; Pearson. Dizzy, p. 245; Low-Sanders. The History, p. 288; Trevelyan. British, p.373; Ensor. England, p. 48; Langer. European, p.135; Currey, C. H. The British Commonwealth Since 1815 (London: Angus and Robertson, 1950), Vol. 2, p. 77.
(4) Kinross. The Ottoman, p. 523-4.

سنعطي الدب الروسي،

ليتذوقوا بأسنا،

وسنقاتل للحافظ على إمبراطوريتنا التي تسيطر على البحار [1].

We’ll give the Russian bear,

A taste of what we are,

And fight to keep our Empire of the seas.

وصار من عادة الناس التعبير عن غضبهم؛ بأن يذهبوا كل يوم أحد ليصفروا استهزاءً أمام منزل جلادستون زعيم الأحرار ويرشقون زجاج نوافذه بالحجارة[2]؛ وبذلك بدأت المخاوف القديمة في بريطانيا من روسيا تعود من جديد وخصوصاً بعد سقوط بلفنة رغم ما كان من شعور عام تجاه المظالم البلغارية[3].

وفي 13 ديسمبر أرسل دربي مجدداً إلى سان بطرسبرج يحذرهم من أن أي محاولة لاحتلال المضائق أو إستانبول سوف يواجه برد فعل من قبل الحكومة البريطانية، لكن روسيا لم تُعطِ رداً محدداً وتركت لنفسها اتخاذ ما تراه مناسباً[4].

أما الصحافة البريطانية؛ فقد لعبت دوراً لا يقل أهمية عما عليه الرأي العام، وأبدت هذه الصحافة اهتماماً بأرمينيا وآسيا الصغرى، رغم أن مسألة إستانبول والمضائق كانت هي المسألة الأكثر إلحاحاً، وبعد سقوط قارص في يد القوات الروسية في نوفمبر 1877، بدأت الصحف تكتب وتتحدث، فقالت صحيفة ديلي تلغراف: "إن روسيا وضعت أرمينيا وقارص تحت سيطرتها، والطريق إلى الشرق والغرب والجنوب أصبحت مفتوحة، وسوف يستتبع ذلك سقوط الهند تحت رحمة القيصر الروسي، وأن بريطانيا "نلسون" و"بت" تجلس لتنظر على المأساة"[5].

---

(1) Swartz. The Politics, p. 61; Petrie. Diplomatic, p. 223.
(2) Maurois. Disraeli, p. 283.
(3) Webb, R.K. Modern England from the Eighteenth Century to the Present (New York: Harper & Row, 1980), p. 354.
(4) Jelavich. The Ottoman, p. 95; Ponsonby. Queen, p. 279; Shotwell-Deak. Turkey, p. 576.
(5) Lee. Great, p. 64.

وكانت هذه الضغوط على دزرائيلي قد جعلته على حد قول المؤرخ "وليامسون" Williamson جاهزاً للذهاب للحرب، خصوصاً في ظل تصاعد الروح الوطنية البريطانية بين فئات المجتمع البريطاني[1]، وقد يكون دزرائيلي في موجه الامتعاض والاشمئزاز هذه قد اكتفى بالدعم الشعبي خلفه ليتخذ موقفاً حازماً من الأزمة[2]، وهذا ما دفع بدربي إلى إرسال مذكرة إلى شوفالوف في 13 ديسمبر عبر فيها عن "أمل جاد" Earnest Hope بأن تبتعد روسيا عن أي خطوة لاحتلال إستانبول أو المضائق، وإذا ما أخلت بذلك؛ فإن الحكومة تعتبر نفسها حرة في اتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية المصالح البريطانية[3].

أما موقف دزرائيلي وكلامه في 14 ديسمبر في مجلس الوزراء بخصوص الحرب؛ فقد كان مخيباً للآمال ويشبه "الصمت المميت"[4]، مما أثار من جديد الخلاف والتوتر داخل جلسات الحكومة في 17 ديسمبر، وذلك؛ بسبب التباين في الآراء ووجهات النظر، وكان هناك خوف لا زال يلازم الحكومة باحتمال إقدام دزرائيلي على الاستقالة، مما أثار المخاوف من انعكاس ذلك على السياسة البريطانية ككل، لكن الملكة على كل حال كانت ستقوم برفض هذه الاستقالة فيما إذا أقدم على خطوة من هذا القبيل[5]، في حين رد جورشاكوف – على رسالة دربي المؤرخة في 16 ديسمبر– برسالة تم استقبالها في 2 يناير 1878، بأن الأتراك سيعملون على إطالة أمد مقاومتهم لروسيا، وأكد تعهدات وتأكيدات القيصر بعدم الهجوم على إستانبول، مؤكداً بأن القيصر قد وعد بشأن هذا الأمر في برقية بتاريخ 18 مايو 1877[6].

وفي تحول مفاجئ إلى حد ما، فقد عبرت الحكومة البريطانية في 24 ديسمبر عن ترحيبها بالتدخل بعد أن قام سفير الدولة العثمانية في لندن بدعم من الباب العالي بحثها على القيام بذلك لإحلال السلام[7]، وقد أبرق لايارد إلى حكومته في 25 ديسمبر نقلاً عن

---

(1) Williamson. Evolution, p. 432.
(2) Hilton, Richard. The Thirteenth Power, The Middle East and World Situation (London: Christopher Johnson, 1958), p. 16.
(3) Phillips. Modern, p. 510; Şaşmaz. "The Legitimacy", p. 321; Cecil. The Life of Salisbury, Vol. 2, p. 162.
(4) Bolitho. The Reign, p. 262.
(5) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p .204-7.
(6) Phillipson-Buxton. The Question, p. 142.
(7) Derby to Layard, 24 Dec. 1877, Turkey, No. 2 (1878), In Şaşmaz. "The Legitimacy", p. 328.

الصدر الأعظم بأن الباب العالي لم يتلق بعد ردود الدول الأوروبية بشأن التوسط والتدخل في حل النزاع مع روسيا[1].

ولقد دفع هذا القلق داخل بريطانيا بجورشاكوف للقول: "بأن الظروف الحاضرة لها أهمية كبيرة، وأنه لا يفهم معنى للانزعاج والهياج القائم في بريطانيا، موضحاً أن روسيا تقف موقفاً صريحاً ومستقيماً من بريطانيا، في ظل تصريحنا باحترام المصالح البريطانية"[2]، وعندما طلبت بريطانيا التوسط بين بريطانيا والدولة العثمانية في 27 ديسمبر رد جورشاكوف بأن: "روسيا ترى التوصل للسلام هو أفضل ما يمكن الوصول إليه، لكن للوصول إلى هذا السلام يجب على الباب العالي مراسلة القادة العسكريين، والذين سوف يضعون الشروط التي يمكن بمقتضاها التوصل إلى هدنة ما"، وكان هذا يعني بشكل مهذب أن تبتعد بريطانيا عن المسألة[3]، مما أثار من جديد مسألة احتلال بريطانيا لمصر، والتي كان لفرنسا رأياً فيها في كل مرة؛ ففي محادثات بين رجال السياسة الفرنسية وليونز حول المسألة الشرقية صرح "وادنجتون" Waddington – وزير الخارجية الفرنسي– أن فرنسا ليس لها أية مطامع خاصة بها، وأنها لا تطالب بمناطق على البحر الأبيض أو غيرها من الاتجاهات، لكنه أكد أن احتلال بريطانيا لمصر سيخلق شعوراً مريراً في فرنسا[4].

خامساً: الحكومة البريطانية وسياسة التصعيد ضد روسيا.

1: أسباب تصعيد بريطانيا سياستها ضد روسيا.

كررت بريطانيا طلبها لدى روسيا بالتوسط لإنهاء الحرب مع الدولة العثمانية في 3 يناير 1878، وكان الرد على لسان شوفالوف هذه المرة؛ بأن تمسك بريطانيا بهذا المطب سيساعد في إطالة أمد الحرب[5]، في حين قرر سالزبوري – وربما نتيجة لذلك – العمل على دعم سياسة دزرائيلي في موقفه المتصاعد تجاه الحرب الروسية العثمانية[6]، لكن سالزبوري

---

(1) Layard to Derby, 25 Dec. 1877, Turkey, No. 2 (1878), In Şaşmaz. "The Legitimacy", p. 328.
(2) F.O. 65-971, Loftus to Derby, St.Pet. 25 Dec. 1877, No. 742, Conf. Ext. (N. L. A).
(3) Millman. Britain, p. 350.
(4) F.O. 27-2245, Lyons to Derby, Paris, 27 Dec. 1877, No. 1045, (N. L. A).
(5) Millman. Britain, p. 350.
(6) Seton-Watson. Disraeli, p. 249.

صُنف على الإجمال بأنه ذو مواقف معتدلة فيما بين تصورات دزرائيلي ودربي والملكة[1]، وبالأحرى وَجَدَ نفسه بين دزرائيلي ودربي واختلاف أسلوبيهما، وكانت المسألة حينها إلى أي منهما يميل سالزبوري في التعامل بشأن التعاطي مع الحرب الروسية العثمانية، في ظل تأييد الملكة وتهديدها بالوقوف إلى جانب الدولة العثمانية في هذه الحرب[2].

وفي 9 يناير أرسل لايارد إلى دزرائيلي؛ يحذره فيها: بأن الوضع في الدولة العثمانية أصبح في "أزمة مفرطة" Extremely Critical، معبراً على أن الأتراك لديهم خيبة أمل كبيرة لشعورهم بالخذلان من قبل بريطانيا، لذلك؛ فهو يدعو من جديد إلى تأمين غاليبولي عن طريق احتلالها وإنزال الجنود فيها من أجل الدفاع عن إستانبول[3]، كما قام لايارد في 11 يناير بالتأكيد مرة أخرى على ضرورة احتلال غاليبولي ومجمل الدردنيل من قبل القوات البريطانية، ولقد دعمت الملكة هذه المطالب في مجلس الوزراء، وقدمت من أجل ذلك مذكرة من أجل مناقشتها[4].

والواقع أن لايارد بأفكاره الواضحة تجاه المسألة الشرقية استطاع برسائله إلى دربي ودزرائيلي أن يؤثر عليهما في اتخاذ قراراتهما بالابتعاد عن روسيا والعمل على دعم الدولة العثمانية باعتبارها المسألة الاستراتيجية الأهم لبريطانيا لأسباب عديدة وهي:

1 - أن الدولة العثمانية بها العديد من المسيحيين.

2 - أن لدى بريطانيا العديد من المسلمين وأن السلطان له نفوذ عليهم بصفة الخلافة.

3 - أن روسيا تُهدد المستعمرات البريطانية في الهند وغيرها وأن بريطانيا تخشى من توسعها في وسط آسيا.

4 - عدم ثقة بريطانيا بروسيا وما قد تقوم به في المستقبل.

5 - أنه كانت هناك دائماً علاقات جيدة مع الدولة العثمانية وهذا ما يسهل الأمور[5].

---

(1) Hannah. A History, p. 146.
(2) Seton-Watson. Disraeli, p. 242.
(3) Ibid, p. 292.
(4) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 218-21.
(5) Seton-Watson. Disraeli, p. 209-10.

والواقع أن لايارد استطاع بفضل حنكته إقامة علاقات شخصية مع دزرائيلي مما مهد له الطريق للتأثير في سياسة مجلس الوزراء[1].

أما الملكة فيكتوريا فلم تغب مطلقاً عن الساحة السياسية، ولقد عبرت في 10 يناير عن غضبها عما اعتبرته تقاعساً من قبل حكومتها في مواجهة روسيا، مما دفع شوفالوف إلى إرسال برقية إلى رؤسائه بأن إحياء غضب الملكة الشديد والمتطرف يعني الحرب مع بريطانيا أو حلاً للمشكلة[2]، ليأتي رد القصر في 13 يناير – رداً على رسالة دربي في 13 ديسمبر 1877– بأن بلاده ستذهب في الحرب حتى النهاية على أمل افتتاح المفاوضات[3]، وهذا ما زاد من اشتداد العداء الرسمي والشعبي لروسيا؛ مما حذا بدزرائيلي إلى التعبير عن عدم رغبته في استمرار معارضته ضد التدخل البريطاني في هذه الحرب[4].

وفي 17 يناير أرسل لايارد إلى دربي أن أدرنة وغاليبولي أصبحتا على وشك السقوط واحتلالهما من قبل روسيا[5]، وفي 20 يناير سقطت أدرنة بالفعل في أيدي الروس وأصبح الطريق مفتوحاً تماماً أمام الروس إلى إستانبول، مما زاد من إثارة الرأي العام في بريطانيا الذي تحول إلى الخوف والرعب من روسيا[6]، لكن هذا لم يحول دون تقدم القوات الروسية بعد سقوط أدرنة صوب بعض المناطق القريبة من إستانبول؛ حيث قام سكانها بالفرار منها لينشروا الرعب والفزع في إستانبول[7].

وكانت التقارير قد وصلت لندن رسمياً بسقوط أدرنة، مما أثار وأدهش دزرائيلي والملكة التي كتبت له – مدفوعة بالرأي العام، أو على الأقل بالأصوات ذات الضجيج العالي– تطالبه بالتدخل الفوري، وهنا أبدى دزرائيلي استعداده للعمل، وقرر أنه إذا كان لا بد من الحرب؛ فعلى الأقل أن لا تقاتل بريطانيا وحدها، وأنه لا بد من حلفاء، لذلك؛ فقد عرض التحالف على النمسا للمرة الثانية، لكن النمسا حتى ذلك الوقت كانت تفضل المفاوضات

---

(1) Ibid, p. 209-11.
(2) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 217; Seton-Watson. Disraeli, p. 267.
(3) Phillipson. Modern, p. 510-11.
(4) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 221.
(5) F.O. 78-424, Layard to Derby, Tel. 17 Jan. 1878, No. 66, In Şaşmaz. "The Legitimacy", p. 329.
(6) Petrie. Diplomatic, p. 223.
(7) Şaşmaz. "The Legitimacy", p. 329; Kurat. Henry, s. 58; Albrecht-Carrie. A Diplomatic, p.171.

للوصول إلى تسوية سلمية بين الأطراف[1]، كما عمل دزرائيلي على استكشاف موقف كلٍ من ألمانيا وفرنسا[2]، لكن هذه المحاولات لم تسفر عن نتيجة تذكر.

كان لسقوط أدرنة دوي شديد مما أدى إلى تقريب وجهات نظر بريطانيا والدولة العثمانية أكثر مما كان عليه الأمر، وأقر دزرائيلي: أنه لن يقبل باحتلال روسيا إستانبول، وبدا أن هناك تنشيطاً لسياسة حرب القرم في بريطانيا، في حين أرسل السلطان عبد الحميد رسالة إلى دزرائيلي طالباً منه التوسط مع الملكة للدخول في مفاوضات سلام مع روسيا[3]، كما وقام دربي مرة أخرى في 13 يناير بتحذير روسيا من أي احتلال للدردنيل؛ لأن من شأن ذلك أن يعرض العلاقات بينهما للخطر، ودعا إلى تسوية لحل النزاع[4]، وفي 16 يناير رد جورشاكوف بالتأكيد على أنه ليس لدى روسيا أي نية للمس بالمصالح البريطانية[5].

إذاً؛ أصبحت القوات الروسية على بوابات إستانبول[6]، بل كادت إستانبول أن تسقط حيث حاصرها 150 ألف جندي روسي[7]، الأمر الذي اهتزت له حكومات أوروبا، حيث أخذت النمسا في حشد قواتها على حدود البلقان مع الدولة العثمانية، أما بسمارك؛ فقد كان هادئاً، وقد أرسل إلى النمسا طالباً منها التريث، في حين تركت بريطانيا وحدها "تعاني شدة الموقف"[8]، الأمر الذي حذا بالسلطان عبد الحميد إلى الذهاب إلى البسفور مرات عديدة عبر السفينة "برتو بيالي" Pertev Piyale، ويقترب بالسفينة إلى الشواطئ حيث يراقب الاستحكامات من خلال منظار مقرب[9]، في حين أشار لايارد إلى أن السلطان إذا ما ترك إستانبول وسقطت؛ فإن عرشه بات محكوماً عليه بالضياع[10].

أدرك دزرائيلي درجة التصعيد الذي تُقبل عليه حكومته، حيث أرسل إلى الملكة قائلاً: "الأزمة بدأت، وسأكون بحاجة لكل دعم جلالتك"، وبعد يومين كتبت له :'كن حازماً،

(1) Seton-Watson. Disraeli, p. 295.
(2) Loc. Cit; Anderson. The Eastern, p.200.
(3) Kocabaş. Sultan, s. 85.
(4) Marriott. England, p. 460.
(5) Rose. The Development, p. 222.
(6) Eyck. Bismarck, p. 244.
(7) Paneth. Turkey, p. 37.
(8) Patrick. Under Five Sultans, p. 158-9.
(9) Şakir. Ikinci, s. 66.
(10) Paneth. Turkey, p. 39.

وتصرف كما قصدت"[1]، الأمر الذي حذا ببعض الوزراء في ظل انعقاد دورة الحكومة إلى اقتراح إرسال الأسطول البريطاني إلى الدردنيل، وقوات برية لاحتلال غاليبولي بعد الحصول على موافقة السلطان؛ رغم المخاوف من استقالة دربي التي كانت لا تزال قائمة[2]؛ لكن هذا لم يفت في عضد لايارد الذي استمر في مطالبة حكومته ولمرات عديدة من أجل استدعاء الأسطول ودخول الدردنيل من أجل تحاشي أي خطوات غير متوقعة من قبل الروس[3].

ولقد تناهي إلى مسامع حكومة بريطانيا أن روسيا في طريقها لتوقيع معاهدة منفردة مع الدولة العثمانية، لذلك؛ فقد أرسل دربي برسالة إلى وزير الخارجية الروسي في 14 يناير يذكره فيها بوعوده ويحذره من أن أي معاهدة ستُعقد بين البلدين –ستؤثر على معاهدتي باريس 1856 ولندن 1841– لن تكون ملزمة لأحد إلا بعد الحصول على موافقة الدول التي كانت أطرافاً مشاركة في كلتي المعاهدتين[4]، وفي يوم 16 يناير قام لوفتس بتبليغ روسيا هذا الأمر[5].

وفي 17 يناير تم افتتاح البرلمان البريطاني مجدداً، ولقد تضمن كلام الملكة الإعلان: "بأن بعض الحوادث قد تؤدي إلى قيامنا ملزمين بإجراءات وقائية"، وكان هذا مفاده في سان بطرسبرج بأن احتلال إستانبول سوف يكون نهاية للعلاقات القائمة بين روسيا وبريطانيا[6]، في حين ألقي دزرائيلي كلمة في مجلس اللوردات في نفس اليوم أكد فيها – في سياق رده على النقاط التي أثارها جرانفيل – بأن مصلحة بريطانيا في السلام، ولكنه أكد أن السلام هو مصلحة أوروبية كما هي مصلحة نمساوية أو إيطالية أو فرنسية، و"بكلمة": "إن السلام هو مصلحة دولية"، لكن دزرائيلي عندما تحدث عن المصالح البريطانية أكد على المصالح المادية لها، و"أن هناك نوعين من العزلة، الأول: عزلة تنبع من اضمحلال وضعف، وهي التي تُعتبر علامة فارقة على أن الدولة التي تتبعها تسير في طريقها للسقوط، ولكن هناك أيضا عزلة تتبناها دولة في ظل ظروف حساسة، ولكنها تنبع من الثقة بالنفس والطاقة الفائقة والموارد الوفيرة، وفوق كل ذلك وجود هدف عظيم تسعى الدولة لتحقيقه عن

---

(1) Bolitho. The Reign, p. 262; Arnestein. Britain, p. 143.
(2) To Queen Victoria, 12 Jan 1878, In Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 219; Seton-Watson. Disraeli, p. 267.
(3) Seton-Watson. Disraeli, p. 297-8.
(4) Marriott. The Eastern, p. 357-60; Phillipson-Buxton. The Question, p. 142.
(5) Rose. The Development, p. 223.
(6) Dyer-Hassall. A History, p. 215.

طريق العزلة؛ وقد عاشت بلادنا هذه العزلة من قبل، ويجب علينا أن نقتفي أثر أجدادنا وآبائنا الذين عملوا للدفاع عن قضايا الحرية والوطنية، وهي قضية عظيمة وهدف أعظم، كما يجب علينا ممارسة دورنا إذا ما قامت دولة من الدول بتهديد السلم العالمي والحرية العامة والاستقلال الوطني"[1].

أما أندراسي فقد عبر للسفير البريطاني في فينّا عن انزعاجه من خطاب العرش في بريطانيا والذي ألقي في 17 يناير بمناسبة افتتاح البرلمان، وعبّر بأن النمسا لا تريد قطع كل علاقاتها مع روسيا، وأن بلاده قلقة من تفكير بريطانيا بإرسال أسطولها إلى إستانبول، وأكد أندراسي أن التعبئة العسكرية –التي تطلبها بريطانيا من النمسا– تُكلّف النمسا كثيراً؛ أما عن طلب حكومة بريطانيا إرسال مذكرة تحذيرية مشتركة من قبل البلدين يحذران فيها روسيا من احتلال بلغاريا أو البسفور أو بحر مرمرة والدردنيل، فقد أجاب أندراسي: بأن مثل هذه الخطوة قد تُعطي انطباعاً بأن النمسا وبريطانيا توافقان على بقية ما قامت به روسيا[2].

ازدادت نداءات لايارد في 19 يناير من خلال حثه حكومته على إرسال الأسطول البريطاني، محذراً حكومته من مغبة عدم احترام الشعوب الإسلامية في هذا الأمر، وأنه يجب الإبحار قبل الروس باتجاه المضائق، وأنه من الضروري الإسراع قدر الإمكان في هذه المسألة[3]، في حين أرسلت الملكة في 19 يناير إلى مجلس الوزراء بأن يعد للحرب الحتمية التي لا بد منها مع روسيا[4]، وصبت الملكة جام غضبها على كارنافون بسبب موقفه المؤيد لجلادستون والمعارض لسياسة الحكومة في العمل من أجل الدولة العثمانية[5].

ويمكن وصف الوضع داخل الحكومة البريطانية منذ نهاية عام 1877 وبداية عام 1878 بأنه كان مليئاً بالصعوبات الداخلية والخارجية الناشئة عن هذه الحرب[6]، حيث تم اتهام دزرائيلي بأنه يعمل جل جهوده من أجل تأمين عزلة روسيا من خلال تعميق علاقات التعاون مع كلٍ من النمسا وألمانيا[7]، وبلغ الخلاف داخل حكومة بريطانيا مبلغه، وأصبح

(1) Hansard's Parliamentary Debates, 13 Jan. 1878, 3 Series, Vol. CCXXXVII, p. 34-5.
(2) Langer. European, p. 132-3.
(3) Seton-Watson. Disraeli, p. 311.
(4) Ibid, p. 293.
(5) Ibid, p. 251-2.
(6) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 212.
(7) Medlicott. "Bismarck", p. 243-4.

داخل مجلس الوزراء العديد من الاتجاهات المتباينة، مما شكل عدة سياسات متباينة[1]، ومنها:

1 - يدعو للحرب فوراً ضد روسيا.

2 - مع الحرب لحماية إستانبول.

3 - الاتجاه نحو السلام بأي ثمن.

4 - يرغب بترك الروس يسيطرون على إستانبول؛ ثم بعد ذلك يتم طردهم خارجها.

5 - يرغب بإعادة الصليب على قبة مسجد "أيا صوفيا" St. Sophia الذي كان يوماً كنيسة في إستانبول[2] .

وقد قام موزوروس بسؤال دربي عن رد فعل حكومة بريطانيا بشأن وجود الروس أمام إستانبول، ورد دربي: "أن دخول الروس إستانبول لن يكون سبباً للحرب"، ولكنه أكد أنهم طلبوا من حكومة سان بطرسبرج إيقاف تقدمهم وعدم دخول إستانبول، وأن بريطانيا ستدخل إستانبول إذا ما اقتضت الحالة العسكرية ذلك، وعبر دربي عن سعادته لردود روسيا المطمئنة والتي أزالت أي إمكانية لاحتمال مساعدة الدولة العثمانية، وأن خيار الدفاع عن إستانبول لم يعد قائماً[3].

2: استقالة دربي.

أدركت روسيا أن هناك تصعيداً خطيراً في الخطاب السياسي داخل بريطانيا، مما حذا بجورشاكوف إلى إعلان استعداد بلاده للتوصل إلى اتفاق مع الدولة العثمانية تمشياً مع الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الدول وفي مقدمتها بريطانيا[4]، لكن كان لا يزال هناك اختلاف بين مستشاري القيصر في مسألة إعطاء إجابات محددة بشأن هذه المسألة[5]، وذلك في ظل انعقاد العديد من جلسات الحكومة البريطانية والتي كانت تنتهي إلى المزيد من الفوضى والحيرة[6]، لكن سرعان ما حدث انقلاب في الموقف حين أرسل لايارد إلى حكومته

(1) Seton-Watson. Disraeli, p. 236,242.
(2) Marriott. England, p. 459-60.
(3) Kurat. Henry, s.54.
(4) Seton-Watson. Disraeli, p. 264.
(5) Kurat. Henry, s.53.
(6) Bolitho. The Reign, p. 263.

في 23 يناير يقول: أن الأتراك توصلوا لاتفاقية كمشروع للسلام، وأن مسألة المضائق سيتم تسويتها بين القيصر والسلطان[1].

وكان لايارد في هذه المسألة قد استمد الأخبار من مصادر من الدرجة الثانية داخل الدولة العثمانية، وربما كان ما قام به أكبر خطأ في حياته السياسية[2]، مما دفع بالحكومة البريطانية إلى توجيه إنذار رسمي إلى روسيا، وبضغط من الملكة قررت الحكومة في 23 يناير إرسال الأسطول البريطاني بقيادة الأدميرال "هورنبي" Hornby مع 13 فرقاطة عسكرية لعبور المضائق إلى إستانبول[3]، كما طلب مجلس الوزراء من مجلس العموم الموافقة على اعتماد 6 مليون جنيه إسترليني لدعم النفقات الحربية ولتلبية المتطلبات العسكرية والبحرية[4].

والواقع أن الأسطول وصل إلى مداخل الدردنيل في انتظار الإذن من السلطان لدخول بحر مرمرة، وأبلغ لايارد حكومته أنه في صدد طلب الإذن من السلطان للسماح للأسطول المرابط في نقطة "شارناك" Charnak على مدخل الدردنيل بالدخول[5]، ومن أجل ذلك قابل لايارد السلطان والذي بدوره أعطاه الإذن بذلك[6].

ولقد أبدى دربي معارضة تامة لإرسال الأسطول إلى المضائق العثمانية، مما حذا بالملكة للقول لدزرائيلي: "دع لورد دربي وكارنافون يذهبان، وكن حازماً جداً"[7]، في حين قام جلادستون في "أكسفورد" Oxford بالحديث بلهجة شديدة جداً ضد إرسال الأسطول البريطاني إلى المضائق واعتماد 6 ملايين جنيه لنفقات الحرب[8]، ولكن كان من الواضح أن تصاعد الأحداث قد تجاوز انتقاد جلادستون كثيراً؛ الأمر الذي نتج عنه قيام دربي وكارنافون بتقديم استقالتيهما[9] .

---

(1) Pearson. Dizzy, p.244-6; Kurat. Henry, s.52.
(2) Kurat. Henry, s. 52.
(3) Pearson. Dizzy, p. 244; Marder. “British Naval Policy in 1878”, p. 367; Dyer-Hassall. A History, p. 213-5; Bolitho. The Reign, 263.
(4) Benson. Queen, p. 279; Bolitho. The Reign, p. 263.
(5) Kocabaş. Sultan, s. 85.
(6) Loc. Cit.
(7) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 219, 225-7.
(8) Paul. The Life of Gladstone, p. 169.
(9) Davis. Disraeli, p. 202; Cecil. Queen, p. 305; Seton-Watson. Disraeli, p. 297; Webb. Modern, p. 354-5.

لقد كان دربي يعمل على أن يكون "رجلاً واقعيا"، فهو لم يكن يرى ضرورة القيام بخطوة ما لتجنب "ضرر غير محقق الحدوث" في المستقبل، لذلك؛ فقد كان يقابل جميع ما يقوم به دزرائيلي من إجراءات بعدم الارتياح[1]، في حين آثر سالزبوري البقاء منضماً إلى توجه دزرائيلي في هذه المسألة، وعل كلٍ فقد كان وقع استقالة دربي شديداً على دزرائيلي، كونه أقدم صديق سياسي والأكثر أهمية فيما يتعلق بالآراء التقدمية والانفتاح[2].

وأبدى السفير الروسي شوفالوف الكثير من القلق بسبب استقالة دربي، وتعهد للدول الأوروبية بحل مسألة المضائق، وبذلك كانت روسيا تحاول تهدئة الوضع المقلق بالتعبير عن عدم تحركها بشكل منفرد في هذه المسألة[3].

أما لايارد فسرعان ما تدارك خطأه، وأرسل يصحح ما كان أَخبَر به حكومته[4]، مما أدى إلى طلب الحكومة من هورنبي في 24 يناير الانسحاب بالأسطول إلى بيسكا بيه، وهناك اختلاف واضح عن سبب الحقيقي لسحب بريطانيا أسطولها، فالبعض يرى أن روسيا هددت أنه في حال مرور الأسطول بالدردنيل؛ فإن الجيش الروسي سيدخل إستانبول "لحماية المسيحيين كافة"، وأن السلطان طلب عندها من حكومة بريطانيا عدم دخول الدردنيل، وبذلك عاد الأسطول "بحجة أن الظروف الجوية غير ملائمة"[5]. ومهما يكن السبب؛ فإن هذه الخطوة اعتبرت "نُكوصاً على العقبين" من وجهة نظر البعض[6].

ولقد شجعت انتصارات روسيا من جديد أمير الصرب "ميلان" Milan على إعلان استقلاله رسمياً عن الباب العالي في 24 يناير، وفي 28 يناير أعلن الحرب إلى جانب روسيا، كما أن الجبل الأسود أعلن بدوره الحرب على الدولة العثمانية، لتقف الدولة العثمانية وحدها أمام هذا التحالف المكون من روسيا وصربيا والجبل الأسود[7].

وأصبح لدى لايارد في 25 يناير معلومات أوسع من ذي قبل وأبلغ حكومته أن الأحكام المتعلقة بالمضائق ستُقرر بين الدولتين المتحاربتين، وعندما سمع –وزير الحربية– "نوركوث" ذلك، قال بغضب شديد: "أنه لا يستطيع أن يأمر الجنرال هورنبي بدخول الدردنيل

(1) Maurois. Disraeli, p. 278-9.
(2) Davis. Disraeli, p. 202-3.
(3) Kurat. Henry, s. 53.
(4) Ibid, s. 52; Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 230-1; Marder. "British Naval Policy in 1878", p. 367.
(5) Marriott, A History, p. 303.
(6) Low-Sanders. The History, p. 289.
(7) Seton-Watson. The Decline, p. 98; Marriott. The Eastern, p. 335.

من جديد"[1]، في حين طلب دزرائيلي – عند انتهاء أزمة الأسطول في 25 يناير– من دربي وكارنافون العودة عن استقالتيهما، وخصوصاً عقب إصدار الأوامر بعودة الأسطول البريطاني إلى مواقعه السابقة في بيسكا بيه[2]، ولقد كان رد دربي إيجابياً، حيث قَبِل العودة إلى الحكومة في 27 يناير رغم أن الملكة أبدت امتعاضها من هذه العودة، ورغم هذا؛ فإن دربي لم يجد مكانته القديمة مرة ثانية داخل الحكومة[3]، حيث بدأ دزرائيلي في سياسته تجاه الشرق يعتمد على رأي سالزبوري أكثر من دربي، بل وبدا دربي وكأنه موظف حكومي عادي[4].

وعلى كل؛ فإنه يمكن فهم ردود الأفعال التي تقوم بها الحكومة البريطانية بأنها لم تكن حباً في الأتراك، ولكن من أجل الخوف الذي يعتريهم من روسيا والتي تمارس التوسع من خلال استغلال الرعايا المسيحيين داخل الدولة العثمانية[5].

أما على المستوى العثماني، فلقد استمرت الدولة في التعبير عن خيبة أملها من التوجه البريطاني في عدم تقديم مساعدات حقيقية لهم، وعبر سرور باشا في صحيفة الديلي نيوز في 28 يناير 1878 عن استغرابه من الموقف البريطاني، واعترف بأنه كان مخطئاً بسبب الثقة التي أولاها للإنجليز، وأنه ترك مسألة الاتفاق المستقبلي مع لندن، وأبان عن نية بلاده الاتفاق مع روسيا قائلا: "أنا لا أقصد البيانات الرسمية للورد دربي الذي يقول بوضوح بعدم انتظار أي شئ من إنجلترا، ولكن الدبلوماسيين يُعتمد على كلامهم فيما بينهم أكثر من البيانات الرسمية، والشيء الذي خدعنا هو موقف دزرائيلي بالنسبة لموزوروس، وموقف لايارد تجاه السلطان وسرور باشا؛ حتى أنه يمكنني القول أنه قبل ثلاث أسابيع قال لي لايارد: "صدقوني أنا صديق الأتراك، وعملية إرسالي إلى هنا ليست عبثاً، صدقوني لا تقوموا بإبرام معاهدة السلام وحاربوا حتى النهاية، وهكذا كان هو على خطأ، وهذا هو سبب خطأنا نحن"[6].

---

(1) Kurat. Henry, s. 53.
(2) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 232-3; Kurat. Henry, s. 53.
(3) Kurat. Henry, s. 53.
(4) Loc. Cit.
(5) Gooch. Life of Lord Courtney, p. 128-9.
(6) Kurat. Henry, s. 58.

الفصل السادس

الدبلوماسية السياسية البريطانية ومؤتمر برلين 1878م.

أولاً: هدنة أدرنة 31 يناير 1878.

ثانياً: معاهدة سان استيفانو 3 مارس 1878.

1: بنود معاهدة سان استيفانو.

2: حكومة بريطانيا ومعارضة معاهدة سان استيفانو.

3: استقالة دربي 28 مارس 1878.

ثالثاً: حكومة بريطانيا وسياسة الاتفاقيات السرية.

رابعاً: اتفاقية برلين 13 يولية 1878.

1: انعقاد مؤتمر برلين 13 يونية 1878.

2: اتفاقية برلين 13 يولية 1878 ونتائجها.

خامساً: دزرائيلي ونجاح دبلوماسية مؤتمر برلين.

سادساً: بريطانيا والنتائج المباشرة لمؤتمر برلين.

الفصل السادس.

الدبلوماسية السياسية البريطانية ومؤتمر برلين 1878م.

أولاً: هدنة أدرنة 31 يناير 1878م.

استمرت الحرب مستعرة بين روسيا الدولة العثمانية دون أي نوع من التدخل الأوروبي فيما بينهما على غرار ما حدث إبان حرب القرم عام 1853، ونتيجة للتفوق الروسي وخصوصاً العسكري منه؛ فقد استطاعت الأخيرة إلحاق الهزيمة بالقوات العثمانية في العديد من المعارك، الأمر الذي كانت نتيجته محاصرة إستانبول من قبل القوات الروسية، مما دفع بالدولة العثمانية إلى طلب التدخل والتوسط من قبل الحكومة البريطانية مرات عديدة، ولان الأخيرة كان لها العديد من المصالح داخل الدولة العثمانية فقد عملت للحفاظ على هذه المصالح من خلال العمل على منع سقوط إستانبول في أيدي الروس والاتجاه جنوباً صوب البحر المتوسط، رغم أن الحكومة البريطانية كانت قد اتخذت موقف الحياد الكامل تجاه هذه الحرب.

ولقد تناهي إلى مسامع حكومة بريطانيا في بداية يناير 1878 وجود مفاوضات سلام بين الدولتين، ولقد أُستقبل ذلك بالترحيب في بريطانيا، حتى كأن العلاقات بين دربي ودزرائيلي قد تحسنت، حيث اقترح دربي مؤتمراً دولياً ذا صلة بالموضوع لمناقشة الشروط الواردة في المؤتمر المقترح، معتبراً أن دول أوروبا حلت مشاكل كثيرة في الشرق، وأتي على ذكر اتفاقية باريس 1856، واتفاقية المضائق 1871 على سبيل المثال[1].

وكانت هذه المفاوضات قد بدأتها روسيا بعد تحقيق مبتغاها بسقوط الحصون المنيعة في قارص Kars وأردهان Ardahan وأرضروم Erzerum وأرمينيا ومحاصرة إستانبول، لتبدأ مفاوضات وقف إطلاق النار منذ 14 يناير سنة 1878، والتي تمخض عنها وقف العمليات الحربية منذ الساعة السابعة من يوم 31 يناير[2]، في حين كان دربي لا يزال يُذكّر القيصر بوعوده، وحذره من تأثير أي اتفاقية ثنائية بين روسيا والدولة العثمانية على

---

(1) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 257; Kurat. Henry, s. 73.
(2) Low-Sanders. The History, p. 288, Phillips. Modern, p. 512; Grant-Temperley. Europe, p. 379; Seton-Watson. Disraeli, p. 311.

الالتزام باتفاقية باريس 1856 واتفاقية المضائق 1871، وأن أي معاهدة من هذا القبيل "لن تكون سارية المفعول دون موافقة القوى المشاركة في هذه الاتفاقيات"، وأرادت بريطانيا بذلك إعطاء طابع أوروبي ودولي للمسألة الشرقية للحيلولة دون انفراد روسيا بالأمر(1)، لكن وحتى 31 يناير لم تكن حكومة بريطانيا قد سمعت بعد عن عقد هدنة رسمية بين البلدين، في حين كان دزرائيلي يشرح للملكة تَعذّر تدخل بريطانيا وحدها في إعاقة تقدم الروس ودخول إستانبول إلا بعدد كبير من القوات العسكرية(2).

وتنص هدنة أدرنة على استقلال بلغاريا ورومانيا وصربيا والجبل الأسود، كما تم التوصل إلى تفاهمات ثنائية حول البسفور والدردنيل(3)، وعندما تناهي إلى مسامع حكومة بريطانيا أنباء التوقيع على هذه الهدنة، أعلن كل من نورثكوت في مجلس العموم، ودربي في مجلس اللوردات في 1 فبراير: "أن التقارير حول التوقيع على هدنة في اليوم السابق، تقارير غير مؤكدة"(4)، لكن أمراً كهذا لم يكن لتطول معرفته من قبل حكومة بريطانيا، حيث عبر دزرائيلي عن اعتقاده بأن روسيا خدعت كلاً من حكومة لندن والأتراك كي تصبح الدولة العثمانية دون دفاعات، لذلك؛ فقد دعا بعض دول أوروبا وحكومة بلاده للعمل على معارضة أي سقوط محتمل لإستانبول(5)، ثم أرسلت حكومته إلى حكومات فينّا وروما وبعض الدول؛ تُهدد بدخول بحر مرمرة في حال اقتربت روسيا من إستانبول أو احتلتها، ولقد أبلغ دزرائيلي قراره هذا للملكة(6)، ثم أعلنت بريطانيا والنمسا أن أي تسوية بعد الحرب يجب أن تكون أمراً أوروبياً، ودعا أندراسي في 5 فبراير إلى مؤتمر للقوى العظمى، وبذلك وحّدت الأهداف والمصالح المشتركة كلاً من بريطانيا والنمسا ضد روسيا(7).

وفي 7 فبراير وافق البرلمان البريطاني رسمياً على التصديق على اعتماد مالي قدره 6 ملايين جنيه إسترليني لتغطية النفقات الحربية، وأمرت الحكومة الأدميرال هورنبى – قائد

---

(1) Ketelbey. A History, p. 310.
(2) Millman. Britain, p. 373.
(3) Layard to Derby, Tel. 31 Jan. 1978, Turkey (1978), No. 9; F.O. 882-3598, Layard to Derby, Tel, 1 Feb. 1878, In Şaşmaz. “The Legitimacy”, p. 329.
(4) Millman. Britain, p. 374.
(5) Loc. Cit.
(6) Ibid, p. 375.
(7) Phillips, Modern, p. 514.

الأسطول البريطاني– المتواجد خارج الدردنيل بالتقدم[1]، وطالبوا جميع الدول القيام بنفس الخطوة، وقد قوبل هذا القرار من قبل مجلس العموم بالموافقة والتصفيق بعد أن تم التصويت عليه بنسبة 328 صوتاً مقابل 134[2]، في حين تلقى السفير البريطاني في إستانبول لايارد في اليوم نفسه برقية بأن بلاده سوف ترسل سفنها إلى بحر مرمرة لحماية المصالح البريطانية في إستانبول[3]، وكان رأي حكومة بريطانيا: أن روسيا لن تكتفي بالمعاهدة الموقعة وأنهم سيتقدمون إلى استنابول، وهذا ما كان يدركه الباب العالي الذي طلب من لايارد في 5 فبراير إبلاغ لندن بذلك[4].

عادت الملكة للاحتجاج على أداء حكومتها بسبب رغبتها في صد روسيا، كما عادت للحديث حول رغبتها التنازل عن العرش، ولقد وجهت رسائل عديدة بهذا الشأن إلى الحكومة في الفترة من 7 – 10 فبراير[5]، عبرت خلالها كذلك عن سخطها على روسيا لتماديها في العدوان، وتهديد مصالح بريطانيا الحيوية، ولكن تردد دزرائيلي في الانزلاق إلى ما تريده الملكة أدى في النهاية إلى نشوء أزمة ثقة وسوء تفاهم بينهما[6].

ولقد استمر مجلس الوزراء البريطاني في حالة انعقاد يومي لبحث مسألة توقيع هدنة أدرنة وإرسال الأسطول إلى إستانبول التي أصبحت مهددة، وفي 9 فبراير قررت الحكومة إشراك الدول الأوروبية الأخرى معها في محاولة منها لصبغ المسألة بالصبغة الأوروبية[7]، لذلك؛ فقد وجدت وزارة الخارجية البريطانية –في بعض الأحيان– نفسها مجبرة على القيام ببعض الأنشطة استناداً لمصلحتها الخاصة[8]، لذلك؛ فقد خرج دربي عن صمته، وأعلن أن أي محاولة من روسيا لاحتلال غاليبولي والمضائق سوف يُعد إجراءً ضد

---

(1) Cecil. The Life of Salisbury, Vol. 2, p. 197, Ensor. England, p. 48; Kurat. Henry, s. 60.
(2) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 243; Fitzmaurice. The Life of Granville, Vol. 2, p. 174-5; Kurat. Henry, s. 60.
(3) Marriott. England, p. 460.
(4) Kurat. Henry, s. 60.
(5) Seton-Watson. Disraeli, p. 317.
(6) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 242-7. بتوسع عن هذه المراسلات
(7) Langer. European, p. 135.
(8) Porter. “British”, p. 195.

بريطانيا[1]، كما أيد سالزبوري في 10 فبراير مسألة إرسال الأسطول إلى الدردنيل، وذلك خوفاً من أن "تفقد بريطانيا كل وزنها" في أوروبا[2]، وبموجب قرارات الحكومة أخذ هورنبي أمر الذهاب إلى إستانبول عبر الدردنيل مع 6 سفن تحت ذريعة حماية الأرواح المصالح البريطانية، في حين طُلب من لايارد الحصول على إذن السلطان لمرور الأسطول[3].

وعندما علم جراندوك – أخ القيصر وقائد القوات الروسية– بشأن الأسطول، أرسل إلى السلطان عبد الحميد يهدده باحتلال إستانبول إذا ما وصل الإنجليز إلى منطقة "سراي بورنو" Sarayburnu[4]، مما دفع الصدر الأعظم أحمد وفيق باشا إلى إخبار لايارد بأن حركة بريطانيا في المضائق ستجعل روسيا تعمل على استغلالها لدخول إستانبول واحتلالها، وأن الحكومة العثمانية لا تقبل حدوث هذا، وكان رد حكومة بريطانيا أنها ستقوم بذلك بالقوة وأبلغت القيصر بهذا، مما دفع بحكومة روسيا مجدداً إلى التهديد: بأنه في حالة دخول الأسطول لإستانبول، فإن الجيش الروسي لن يتردد في دخولها[5]، وهذا ما دفع لايارد إلى إبداء عدم رغبته في قدوم الأسطول ما دام السلطان لم يوافق علانية على ذلك، وكتب لايارد: أن بريطانيا لو أصرت على إرسال الأسطول فإنه من المحتمل أن تقوم الدولة العثمانية بإرسال تحذير رسمي للندن لإنقاذ موقفها مع روسيا، رغم أن لايارد كان قبل ذلك بشهرين أو ثلاث قد صرّح بأهمية وضرورة إرسال الأسطول إلى إستانبول، لكن الأمر تغير بسبب وقوف الروس على أبواب إستانبول[6]، والواقع أن السلطان الذي كان قبل عدة أسابيع مضت يرحب بقدوم الأسطول البريطاني كمخلّص؛ أصبح في ذلك الوقت يستجدي الملكة والحكومة البريطانية لسحبه بسبب التهديدات الروسية بدخول إستانبول[7].

---

(1) Phillipson-Buxton. The Question, p. 145.
(2) Cecil. The Life of Salisbury, Vol. 2, p. 197-8; Seton-Watson. Disraeli, p. 15.
(3) Kurat. Henry, s. 60; Langer. European, p. 135-6.
(4) Kurat. Henry, s. 60.
(5) Ibid, s. 61.
(6) Loc. Cit.
(7) Count Münster in London to Bülow, 25 Feb. 1878, In Dugdale. German, Vol. I. p. 67.

ورغم ذلك؛ فقد قررت بريطانيا مرة أخرى وبشكل قطعي دخول الأسطول البريطاني إلى إستانبول، مما دفع أحمد وفيق باشا مجدداً إلى لقاء لايارد والقول له: بأن دخول الأسطول البريطاني إلى إستانبول في ظل وجود معاهدة سلام مع روسيا سيتسبب في تحرك الروس نحو إستانبول، الأمر الذي سيزيد من تشددهمِ، وإذا كانت بريطانيا تراعي مصالح الباب العالي فعليها أن تتراجع عن هذه المسألة، وكان لايارد متفقاً معه على هذا الرأي[1]، واستمر أحمد وفيق في تحذيره للسفير البريطاني لايارد مرات عديدة بشأن الأسطول، في حين كان ناظر البحرية العثماني سعيد باشا يحافظ على هدوئه، وربما هذا ما كان يبعث على الاعتقاد بأن هناك اتفاق ما بين سعيد باشا ولايارد لقدوم الأسطول[2].

وبات واضحاً أن اجتماعات دربي في لندن مع موزوروس باشا كانت تدل على أن بريطانيا لن تتراجع عن قرارها بإرسال الأسطول، وعبّر دربي عن ذلك بالقول: أن الوضع في إستانبول على ما يرام "حالياً"، ولكن هناك احتمال لوقوع الفوضى في المستقبل، لذلك فإن بريطانيا ترغب بمراقبة الوضع عن كثب حتى لا تضيّع الوقت[3].

ومن جهة أخرى فقد عمل –وزير الدفاع الروسي–"مليوتين" Milyutin وجورشاكوف على إقناع القيصر بإرسال برقية ثانية إلى حكومة بريطانيا، بعد أن فهما أن البرقية الأولى ستسبب الحرب معها، وفي البرقية الثانية أكد القيصر على أن قدوم بريطانيا ودخولها المضائق يُلغي تعهدات روسيا المتعلقة بغاليبولي والمضائق، وإذا ما أنزلت بريطانيا قواتها في مكان ما، فإن لروسيا حق الاستيلاء على إستانبول والمضائق، ولكن ما لم يقع أي هجوم من قبلها فإنه لن يتم إطلاق النيران عليهم[4].

وفي ظل الإرباك الذي تعاني منه حكومة بريطانيا، طلبت الأخيرة في 12 فبراير وللمرة الثالثة من هورنبي دخول إستانبول بإذن السلطان أو بغير إذنه، وتحديداً لأجل الذهاب

---

(1) Kurat. Henry, s. 61.
(2) Ibid, s. 62-3.
(3) Loc. Cit.
(4) Ibid, s. 64.

إلى جزر الأمراءPrinces Islands والتي وصلها هورنبي يوم 15 فبراير[1]، حيث تلقى الأوامر بإطلاق النار على القلاع العثمانية فيما إذا أطلقت عليه النار، ورغم ذلك فإن الروس لم ينفذوا تهديداتهم، وبقيت قواتهم على بعد عشرة أميال من العاصمة إستانبول[2].

ولقد أرسل هورنبي تقريراً بأن مجموعة من الروس على مسافة 18 كم من "بولاير Bolayir يستعدون لضربها من الخلف، لذلك؛ فقد أرسل وزير البحرية البريطاني "سميث" Smith تحذيراً إلى جراندوك بأنهم سيردون على روسيا في حال القيام بأي هجوم[3]، أما لايارد فقد كان يرى ضرورة الدفاع عن بولاير، رغم أنه كان يعتقد بضرورة دخول القوات العثمانية تحت قيادة الإنجليز في غاليبولي من أجل الوصول لهذه الهدنة[4].

وعندما سمع لايارد أن القائد العثماني المسؤول عن المضائق أخذ أمراً من قبل قيادته بإزالة الاستحكامات في غاليبولي ورمي المدافع الثقيلة في البحر ونقل الحشود العسكرية إلى الشاطئ المقابل؛ أبدى لايارد إصراره مرة أخرى على إقناع الباب العالي بقبول مسألة احتلال بريطانيا لغاليبولي وبولاير، بحيث لا يصبح بعدها وجود مشكلة بخصوص المحافظة على أمن كلا الأسطولين البريطاني والعثماني[5].

وفي 17 فبراير صرح القيصر الروسي مجدداً في برقية لأخيه جراندوك أنه: "كي يدخل الإنجليز بحر مرمرة فإن الاستيلاء على إستانبول سيصبح من الضرورة بمكان، لكن ما دام الإنجليز لم ينزلوا على أي طرف من المضائق، فإننا لن نهاجم غاليبولي"، وهذا ما كان أكده شوفالوف في برقيتيه التي كتبهما في 13 و 14 فبراير للحكومة الروسية[6].

والواقع أن بعض الصحف اللندنية مثل "الديلي تلغراف" Daily Telegraph، و"بول مول جازيت" Pall Mall Gazette و"مورننج بوست" Morning Post كانت

---

(1) Marder. “British Naval Policy in 1878”, p. 367; Duggan. Eastern, p. 141; Low-Sanders. The History, p. 289; Dyer-Hassall. A History, p. 215.
(2) Seton-Watson. Disraeli, p. 321-2.
(3) F.O. 78-2810, Layard to Derby, 17 Feb. 1878, No. 231, Conf. (N. L. A).
(4) Kurat. Henry, s. 65.
(5) Loc. Cit.
(6) Ibid, s. 64-5

تفضل اتفاقاً بريطانياً روسياً بشأن غاليبولي ومسألة إنزال قوات برية بريطانية كخطوة في اتجاه السلام[1]، في حين يرى بعض المؤرخين أن مسألة قدوم الأسطول إلى إستانبول كانت مسألة تنم عن سياسة ماهرة من قبل السلطان عبد الحميد لخلط الأوراق من جديد بين روسيا وبريطانيا وبقية الدول الأوروبية[2].

ولقد قام هورنبي في 19 فبراير بإرسال تقرير إلى حكومته بشأن موقفه من الدفاع عن غاليبولي، ومنع الروس من القيام بأي عمل تجاهها، وفي 20 فبراير أرسلت وزارة الخارجية البريطانية إليه مذكرة السفير الروسي المؤرخة في 18 فبراير والمتضمنة وعوداً من جورشاكوف بعدم احتلالها[3]، في حين انعقد مجلس الوزراء البريطاني يوم 21 فبراير بعد برقية لايارد التي أرسل فيها مطالب روسيا لتسليم الأسطول العثماني بشكل تام للروس، ويخبرهم بتقدم 30 ألف جندي روسي من أجل احتلال إستانبول، مما دفع بدربي لإرسال برقية إلى شوفالوف في نفس اليوم مفادها: أنه في حالة دخول القوات الروسية إستانبول دون قبول السلطان؛ فإن حكومة جلال الملكة ستشعر نفسها حرة في سحب سفيرها من سان بطرسبرج[4].

ثانياً: معاهدة سان استيفانو 3 مارس 1878م.

1: بنود معاهدة سان استيفانو.

كانت هدنة أدرنة تُعد مجرد مشروع اتفاق سيتم في مرحلة مقبلة، وذلك للتخلص من حالة الضغوط التي مارستها دول أوروبا وفي مقدمتهم بريطانيا، لذلك؛ فقد تم الاتفاق بين

(1) Millman. Britain, p. 398.
(2) Kocabaş. Sultan, s.64-5.
(3) Marder. “British Navy Policy in 1878”, p. 368.
(4) Millman. Britain, p. 399; Dugdale. German, Vol. I, p. 66.

روسيا والدولة العثمانية على معاهدة جديدة سميت بمعاهدة "سان استيفانو" St. Stephno – وهي بلدة قرب إستانبول – وذلك في30 مارس 1878[1].

وقد نصت هذه المعاهدة على ما يلي:

المادة 1: تقرر تعديل حدود الدولة العثمانية مع الجبل الأسود.

المادة 2: اعتراف الباب العالي باستقلال الجبل الأسود.

المادة 3: الاعتراف باستقلال الصرب.

المادة 5: استقلال رومانيا –إمارتي الأفلاق والبغدان– مع إمكانية طلبهما ضمانات حربية .

المادة 6: أن تكون بلغاريا ذات حكم ذاتي مقابل دفع مبلغ مالي إلى الدولة العثمانية، وأن يكون أميرها والحكومة والجيش من المسيحيين، مع الاتفاق على تعيين حدودها بمعرفة لجنة مركبة من مأموري الدولة العثمانية وروسيا قبل خروج الروس من رومانيا، حيث تم توسيع رقعة بلغاريا بشكل كبير.

المادة 7: أن يتم انتخاب أمير البلغار من قبل الأهالي وبحرية تامة.

المادة 8: عدم قدرة الدولة العثمانية على الإقامة والمكوث في بلغاريا، مع هدم القلاع القديمة هناك بمعرفة السلطات المحلية.

المادة 17: العفو العام من قبل الباب العالي على جميع المتهمين في الأحداث الأخيرة وإطلاق سراح المحبوسين وعودة المنفيين.

المادة 24: تكون المضائق مفتوحة للسفن التجارية التي تريد دخول روسيا من الدول التي على الحياد في زمن السلم والحرب[2].

(1) Cecil. The Life of Salisbury, Vol. 2, p. 205-6; Şaşmaz. “The Legitimacy”, p. 330; Maksudoğlu, Mehmet. Osmanli History 1289-1922 (Malaysia: International Islamic University Malaysia, 1999), p. 226-7; Marriott. England, p. 458-9; Low-Sanders. The History, p. 289; Yale. The Near East, p. 90.
(2) Cecil. The Life of Salisbury, Vol. 2, p. 205-6.

ومن الواضح أن هذه المعاهدة كانت وُضعت وفق ما يناسب روسيا ومصالحها، وبُنيت على أساس إنشاء بلغاريا الكبرى وتوسيع أراضيها، والتي من أجلها بذل الروس آلاف الأرواح على أن تكون في المستقبل أداة طيعة لخدمة المصالح الروسية[1].

ولقد رأت روسيا أنه من الحكمة في ظل هذه الظروف أن تعقد صلحاً منفرداً مع الدولة العثمانية تحافظ فيه على مكاسبها دون خسارة، ودون الإساءة إلى بريطانيا من خلال عدم دخول إستانبول، لذلك؛ فقد اقترحت روسيا أن تنسحب من أدرنة وضم قارص وأردهان لها، في حين أبدت استعداداً للانسحاب من أرضروم، أما في الولايات الأوروبية من الدولة العثمانية؛ فإن مكاسب روسيا تتمثل في استعادة ما تبقى من إقليم "بيسارابيا" Bessarabia الذي كان ضُم إلى رومانيا عام 1856، واقترحت روسيا تعويض رومانيا عن هذه المنطقة الخصبة بثلثي إقليم "دبروجة" Dobruja عديم الخصوبة[2].

ومن يتأمل خارطة سان استيفانو يتضح له أن روسيا قد محت ما يُسمى بتركيا أوروبا بأجمعها تقريباً من العالم السياسي[3]، إلى جانب تعهد الدولة العثمانية في معاهدة سان استيفانو دفع مبلغ 141 مليون جنيه إسترليني للروس كتعويضات منها 31 مليون جنيه تدفع نقداً[4]، هو ما كان يتعارض كلياً مع السياسة البريطانية الساعية إلى تحييد روسيا وعدم توسيع نفوذها في البلقان، الأمر الذي يفتح لها الطريق تجاه البحر المتوسط، مما يهدد استقلال الدولة العثمانية وبالتالي المصالح البريطانية في الشرق، ولاسيما مصالحها في الهند.

2: حكومة بريطانيا ومعارضة معاهدة سان استيفانو.

كانت بريطانيا قد طلبت من القيصر عقد مؤتمر دولي للنظر في معاهدة أدرنة، وقد وعد القيصر بذلك في 25 يناير، وأعاد تأكيد وعده هذا أوائل شهر مارس[5]، وحين

---

(1) Grant-Temperley. Europe, p. 380.

(2) Ibid, p. 379-80.

(3) المحامي. تاريخ، ص664-665.

(4) Paneth. Turkey, p. 38.

(5) Kösoğlu. Türk, s. 596; Anderson. The Eastern, p. 208; Cecil. The Life للمزيد عن مقدمات مؤتمر برلين

عُقدت معاهدة سان استيفانو، أبلغ لايارد دربي أن هناك اتفاقية عُقدت بين روسيا والدولة العثمانية، وأنه لم يستطع حتى ذلك الوقت الحصول على نسخة، لكن لايارد أشار إلى بعض بنودها[1].

وعندما أُعلنت المعاهدة، كان هناك الكثير من المعارضة من قبل الدول الأوروبية، وكلٌ حسب وجهة نظره وبما يتوافق مع مصالحها وأهدافها، وعلاقاتها بالدول الأخرى، فبريطانيا لم تكن راغبة بإنهاء المسألة الشرقية على هذا النحو الذي ترغبه روسيا وتتمناه، وكان خوفها ينبع أساساً من أن معاهدة سان استيفانو فتحت طريق البحر لروسيا، مما يبعث على الخشية من تقدمهم جنوباً مما يهدد طريق الهند[2]، كما اعتبرت بريطانيا أن "بلغاريا الكبرى" Big Bulgaria، وبروز بعض القوميات في البلقان خطراً عليها؛ لأنها ستكون بمثابة مقاطعات روسية تمثل تهديداً ثابتاً لإستانبول، وقاعدة لأي هجوم روسي مستقبلي على الدولة العثمانية[3]، ويمكن إجمال وجهة النظر البريطانية: بأن خطر سان استيفانو كان بالإغداق كثيراً على بلغاريا أكثر من الأقليات الأخرى[4]، الأمر الذي سيؤثر في نهاية الأمر على توازن القوى في أوروبا.

والواقع أن كلا الحزبين الأساسيين – المحافظين والأحرار– في بريطانيا كانا متفقَين على رفض توسيع بلغاريا بهذا الشكل، وعملا جهدهما من أجل إنقاص حجمها الذي هو تقليص لنفوذ روسيا، لذلك؛ عمل دزرائيلي ولايارد كل ما بوسعهما من أجل هذه الهدف[5]، ولم تكن بريطانيا وحدها التي عملت على ذلك، حيث انضمت إليها النمسا في هذه الجهود[6].

Salisbury, Vol. 2, p. 167-224.

(1) F.O. 78-2781, Layard to Derby, 4 March 1878, Tel., No. 289, Ext, Extends, (N. L. A).

(2) Bruce. British, p. 99; Seton-Watson. Disraeli, p. 448-9; Hazen. Europe, p. 624.

(3) Petrie. Diplomatic, p. 224.

(4) Grant-Temperley. Europe, p. 381.

(5) Transaction of the Royal Historical Society, 4 series, Vol. XXIX, p. 178.

(6) Medlicott, W.N. “Austria-Hungary, Turkey and the Balkans”, The New Cambridge Modern History (Cambridge: At the University Press, 1962), Vol. XI, p. 344.

ولقد عبر دزرائيلي صراحة عن خيبة أمله لتوسيع بلغاريا وأثر ذلك على إنقاص سيادة الدولة العثمانية، في حين أن جميع الدول الأوروبية تدعم سيادة الباب العالي وعدم وضعها تحت الإدارة الروسية من أجل الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط[1]، واعتبر دزرائيلي أن "هذه المعاهدة ألغت سيطرة الدولة العثمانية على الولايات الأوروبية، وخلقت دولة كبرى تحمل اسم بلغاريا يسكنها العديد من العناصر غير البلغارية"، كما أن كل أملاك الدولة العثمانية في أوروبا وُضعت تحت سيطرة روسية وأن تأثير كل الشروط مجتمعة تجعل البحر الأسود –إلى حد كبير– بحيرة روسية مثله مثل بحر قزوين وعلى كل حال؛ فإن كل بنود هذه المعاهدة تُعد خرقاً لبنود معاهدتي باريس 1856 ولندن 1871[2].

وبذلك؛ فإن رغبة جلادستون قد تحققت تقريباً بخصوص طرد الأتراك من أوروبا "بكل أحمالهم" بعد معاهدة سان استيفانو[3]، حيث "أُبيد" Annihilated بشكل عملي الجانب الأوروبي من الدولة العثمانية[4]، وهذا ما دفع دزرائيلي لتأكيد حمايته للدولة العثمانية وإعادة ما انتزعته روسيا منها، وأعلن أنه سيحتج على كل تدبير قد يقوم به القادة الروس ضد الباب العالي[5]، معلناً: أن أهم أولوياته عدم توسع روسيا في البلقان وخصوصاً في بلغارياً[6]، والعمل على المحافظة على أهم شئ في السياسة البريطانية، وهو منع البحر الأسود من أن يكون بحيرة روسية[7]، الأمر الذي يتعارض مع مصالح بريطانيا والقاضية بعدم وصول روسيا إلى البحر المتوسط وتهديد مصالحها في الشرق.

أما الرأي العام في بريطانيا فقد أصيب عن نشر هذه المعاهدة بدهشة عظيمة، فقد كان جورشاكوف من حيث الظاهر قد أوفى بوعوده التي كان قطعها على نفسه باسم روسيا، حيث لم تتعرض إستانبول والسويس والمضائق لأي اعتداء روسي، لكن أوضاعها تغيرات

(1) Marriott. England, p. 461.
(2) Ketelbey. A History, p.310; Marriott. The Eastern, p. 339; Kocabaş. Sultan, s. 88; Eversley. Turkey, p. 330.
(3) Hazaen. Europe, p. 624.
(4) Marriott. The Eastern, p. 336.
(5) Kinross. The Ottoman. p. 525.
(6) Thomson, David. Europe since Napoleon (New York: Alfred A Knopf, 1957), p. 429.
(7) Oğuz. Yüzyillar, s. 114.

جميعاً وبشكل كامل، حيث خسرت الدولة العثمانية جميع ولاياتها في أوروبا تقريباً، وأنشأ الروس بلغاريا كي تكون تابعة لهم، كما احتلوا قارص وباطوم، واقتربوا بذلك من الجنوب باتجاه الهند، لذلك؛ فقد أصبحت بريطانيا متحدة خلف دزرائيلي[1].

أما لايارد فقد عبر عن قلقه من بعض بنود معاهدة سان استيفانو[2]، وخصوصاً فيما يتعلق بالمادة 19، حيث يتوجب على الدولة العثمانية إعطاء الضمانات التعويضية التي تطلبها روسيا[3]، كما عارض بلغاريا المستقلة بهذا الحجم الكبير، والتي كان يراد إعطاؤها أراضي تبلغ 70% من أراضي الدولة العثمانية في أوروبا، ومعنى هذا أن حجم الدولة العثمانية في أوروبا سيكون صغيراًًً[4]، لذلك؛ فقد بذل جهوداً كبيرة مستغلاً نفوذه الكبير على السلطان والصدر الأعظم والوزراء، ليُملي عليهم أفكاره وتصوراته، وما يجب على الدولة العثمانية القيام به في محاولاته تلبية المصالح البريطانية[5].

كان هذا على مستوى ردود الأفعال السريعة داخل بريطانيا، أما على المستوى الأوروبي، فقد كان هؤلاء يرون أن أوروبا ليست مستعدة أبداً للإذعان والاستسلام، صحيح أنها قد أغمضت أعينها بشأن الحرب، أما "الآن" فقد أصبح الأمر شديد الاختلاف، فالقيصر يُحدد ويُقرر بمفرده مصير الشرق، متجاوزاً إلى حد بعيد الحقوق والامتيازات التي أقرتها لهم الاتفاقيات السابقة[6]، وخصوصاً النمسا التي رأت نفسها مسلوبة من كل آمالها في الحصول على "سلانيك" Salonica والأرخبيل Archipelago، ولما رأت أنها حُيدت عن مصالحها في البوسنة والهرسك تصرفت النمسا بما يدل على قلقها، حيث طلبت من مندوبيها التصويت على 60 مليون "جلدر" Guilder، وذلك من أجل الاستعداد لاحتلال البوسنة والهرسك

---

(1) Maurois. Disraeli, p. 286; Cecil. The Life of Salisbury, Vol. 2, p. 269.
(2) Kurat. Henry, s. 70.
(3) Ibid, s. 72.
(4) Ibid, s. 28-9.
(5) Seton-Watson. Disraeli, p. 352-5 بتوسع

(6) مانتران، تاريخ، ج2، ص156.

عسكرياً[1]، ولأن اهتماماتها في البلقان كانت عميقة جداً، فهي لا تريد أن تقع هذه المنطقة تحت نفوذ روسيا[2].

كانت اتفاقية سان استيفانو لا تُحتمل لكل من بريطانيا والنمسا[3]، ليس هذا فحسب، بل إن سكان البلقان وخصوصاً الصرب، كما كان كلاً من اليونانيين والأرمن يشعرون بالاستياء العميق[4]،كما قام مسلمو البلقان بمناشدة الملكة فيكتوريا – كإمبراطورة لمئة مليون مسلم تحت حكمهما– للتدخل، وأعربوا عن احتجاجهم على احتلال روسيا لباطوم وغيرها من الأراضي العثمانية[5].

أما عن تفصيل ردود الأفعال في بريطانيا فيمكن القول: إن الأزمة تتعلق بالأساس بعملية تقسيم روسيا للدولة العثمانية[6]، وهذا ما دفع دزرائيلي إلى وصف هذه المعاهدة "بالمهزلة"[7]، وكان موقفه الدائم من الدولة العثمانية بأنها: "حامية للحضارة ضد البربرية"[8]،As bulwark of Civilization against barbarism، لذلك فقد أعادت بريطانيا مطالبتها بتعديل كل بنود معاهدة سان استيفانو [9].

أما روسيا فكانت حتى لا تعمل على إزعاج بريطانيا تبدو وكأنها غير مستعجلة على تنفيذ شروط هذه المعاهدة، وخصوصاً فيما يتعلق بالتعويضات التي سيقدمها الباب العالي[10]، في حين قامت النمسا إلى جانب بريطانيا باقتراح عقد مؤتمر أوروبي، وأبدى دزرائيلي موافقته على هذا الاقتراح في 13 مارس، بشرط جازم وثابت وهو: أن "كل المسائل المتعلقة بمعاهدة السلام بين روسيا والدولة العثمانية – سان استيفانو– يجب أن تُؤخذ في

---

(1) Phillips, Modern, p. 515.
(2) Thomson. Europe, p. 432; Robertson. Bismarck, p. 938.
(3) Seton-Watson. Disraeli, p. 105.
(4) Miller. The Ottoman, p. 384. مانتران، تاريخ، ج2، ص 156
(5) Ibid, p. 385; Kinross. The Ottoman, p. 525.
(6) Hilton. The Thirteenth, p. 16.
(7) Kurat. Henry, s. 60.
(8) Edwards. British, p. 83.
(9) Kocabaş. Sultans, s. 88.
(10) Kurat. Henry, s. 72.

الاعتبار كمواضيع للمناقشة في المؤتمر"[1]، وذلك لأن الدولة العثمانية أصبحت مرتكز السياسية البريطانية على امتداد نشاطها الدبلوماسي[2].

وأكد دزرائيلي إلى الملكة في رسالته بتاريخ 8 مارس: "إن بريطانيا لا زالت قوية بشكل كاف كما هو الآن للدفاع بحزم عن حقوقها ومصالحها الخاصة"[3]، أما اليونان فقامت باستباق الأحداث وأعلنت رغبتها في المشاركة في أي مؤتمر أو اجتماع يتعلق بتعديل اتفاقية سان استيفانو لصالحها في هذا المسألة[4]، وكان واضحاً أن هناك توجهاً أوروبياً تقوده بريطانيا، وبدعم من فرنسا والنمسا لقيام مثل هذا المؤتمر، فقد صرح السفير الفرنسي للحكومة البريطانية في لندن: بأن فرنسا لديها النية الأكيدة للمشاركة في عقد مؤتمر دولي، لكنها كانت تريد ضمانات قبل عقد مثل هذا المؤتمر؛ مثل ضمان عدم مناقشة أي مسائل أخرى خارج حدود الحرب الروسية العثمانية مثل مسألة تونس ومصر وسوريا والأراضي المقدسة[5]، ورغم أن هذه المطالب تبدو في صالح الدولة العثمانية؛ إلا أن هذا كان يحمل في طياته المعارضة لأي مكاسب أو مصالح قد تحصل عليها بريطانيا في الشرق، ورغم ذلك فقد أبدى سالزبوري استعداد حكومته لمناقشة جميع المسائل المتعلقة بالحرب مباشرة في المؤتمر القادم مع استبعاد المناقشة في أي موضوع آخر[6].

أما بسمارك فقد أعلن رغبته في أن تطمئن بريطانيا بشأن مصالحها وضمان حرية المرور إلى الهند[7]، ملمحاً من جديد إلى إمكانية حصول بريطانيا على مصر، وكان بسمارك قد أبدى أسفه لأنه أسيء فهمه في بريطانيا بالنسبة لضمان مواصلاتها مع

---

(1) Ketelbey. A History, p. 310.
(2) Marriott. England, p. 461.
(3) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 256; Joll. Britain, p. 181.
(4) Münster to Bülow, London, 9 March 1878, In Dugdale. German, Vol. I, p. 73.
(5) F.O. 27-2306, Adams to Derby, Paris, 8 March 1878, No. 218, Ext. Conf. (N. L. A); F.O. 27-2306, Adams to Derby, Paris, 8 March 1878, No. 221, Ext. (N. L. A); F.O. 27-2310, Lyons to Salisbury, Paris, 5 June 1878, No. 462, Ext. (N. L. A); F.O.27-2312, Lyons to Salisbury, Paris, 14 Aug. 1878, No. 638, Priv. Conf. (N. L. A); F.O. 27-2306, Adams to Derby, Paris, 8 March 1878, No. 182, Ext. (Eastern Question: Interview M. d' Harcourt, France reservations also topics to be discussed at Berlin Congress), (N. L. A).
(6) F.O. 27-2306, Adams to Derby, Paris, 8 March 1878, No. 221, Ext. (N. L. A).
(7) F.O. 64-903, Odo Russell to Derby, Berlin, 9 March 1878, No. 181, Sec (Congress of Berlin: Views of Prince Bismarck will assume presidency of), (N. L. A).

إمبراطوريتها في الشرق، ولكنه أبدى ارتياحه لتفكير بريطانيا باحتلال مصر، وأن تحتل النمسا البوسنة والهرسك وصربيا إذا لزم الأمر، مما يجعل هناك فرصة لإحلال السلام[1]، أما فرنسا فلم يُلاحظ وجود أي تغيير سلبي بالنسبة لعلاقاتها الودية مع بريطانيا إلا فيما يتعلق بنوايا بريطانيا وتفكيرها بالاستيلاء على مصر، رغم نفي بريطانيا لما أشيع عن هذه الرغبة[2].

3: استقالة دربي 28 مارس 1878.

أبدى دربي اعتقاده بأن الرأي العام في بريطانيا يعتقد بأن المؤتمر إذا ما انعقد كما هو مقترح في برلين أو أن يكون بسمارك هو رئيس هذا المؤتمر؛ فإن المؤتمر سيكون ذا سحنة روسية[3]، وتباينت الآراء داخل بريطانيا على المستوى السياسي والشعبي بشأن هذا المؤتمر في برلين بقيادة بسمارك، وتساءل الجميع عن المغزى السياسي الحقيقي من هذا الأمر، وفيما إذا كان من الممكن أن ينعكس ذلك على المصالح البريطانية من خلال العلاقة التي تربط كلاً من ألمانيا وروسيا والنمسا والدولة العثمانية مع بريطانيا من جهة أخرى[4].

أما بريطانيا فكانت لا تزال تتلقى بعض الاستفسارات من قبل فرنسا بشأن المواضيع التي سيبحثها المؤتمر المقترح في برلين والمتعلقة بجعل النقاش فقط فيما يتعلق بشؤون الحرب بين روسيا والدولة العثمانية، في حين صرح بسمارك: بأن هذا قد لا يتفق مع رغبات بعض الدول، لأن بريطانيا – مثلاً– لديها ما تقوله بشأن مصر[5].

وأكد دربي من جهة أخرى، أن حكومة بريطانيا يجب أن تفهم بوضوح أن كل مادة من الاتفاقية سوف تُوضع للمناقشة من قبل المؤتمر ليس بالضرورة لقبولها، ولكن للبحث

---

(1) F.O. 64-902, Odo Russell to Derby, Berlin, 25 Feb. 1878, No. 142, Ext. Sec. (N. L. A)
(2) F.O. 64-903, Odo Russell to Derby, Berlin, 2 March 1878, No. 151, Sec. (N. L. A).
(3) Count Münster to Bülow, Foreign Minister, 6 March 1878 ،In Dugdale, German, Vol. I, p. 70.
(4) Count Münster to Bülow, Foreign Minster, 9 March 1878, In Dugdale, German, Vol. I, p. 71-3.
(5) F.O. 64-903, Odo Russell to Derby, Berlin, 13 March 1878, No. 204, Ext. (Congress of Berlin, Prince Bismarck Resp.), (N. L. A).

فيما يتوافق أو لا يتوافق مع مصالح الدول[1]، وأعرب دربي عن اعتقاده بأن روسيا لا ترغب في عقد مؤتمر لتعديل بنود معاهدة سان استيفانو، وهذا ما أبلغه دربي إلى السفير الألماني في لندن الكونت "مونستر" Münister[2]، ثم عاد دربي لمناقشة مسألة رئاسة مؤتمر برلين قائلاً: بأن من شأن تلك المسألة أن تضع الصعوبات أمام عمل المؤتمر[3].

إذاً؛ كان كل شئ في ذلك الوقت يشير إلى عقد مؤتمر برلين، في حين كان النقاش لا يزال داخل بريطانيا حول السياسة التي ستُتبع حيال روسيا والدولة العثمانية وخصوصاً في البلقان وغيرها، وانعكاس ذلك على سياسة بريطانيا الخارجية، وفي ظل هذه الظروف كان ستراتفورد دي ردكليف السفير العجوز لا يزال تتم مناقشته أكثر وأكثر في المسائل المتعلقة بوجود الدولة العثمانية في أوروبا، وذلك بسبب خبرته الطويلة حيال هذا الأمر[4].

أدى تطور الأحداث المتعلقة برفض روسيا في 26 مارس كل شروط عقد مؤتمر برلين، إلى قيام الحكومة البريطانية بالاجتماع في اليوم التالي 27 مارس اجتماعاً طارئاً، حيث أكد دزرائيلي فيه الاستعداد للحرب، فقال: "إذا أصررنا على العزيمة والبسالة؛ فإن ذلك سيؤدي للسلم وإملاء شروطنا على أوروبا"[5]، كما أكد أن عدم تدخل بريطانيا في الصراع سيسبب الخسارة للإمبراطورية البريطانية، وأن روسيا لا تريد سماع أي شئ، واقترح دزرائيلي استدعاء قوات الاحتياط قائلاً: "إذا هاجمتنا روسيا من شرق الأناضول وإيران وسوريا؛ فإن بريطانيا لن تعطيهم فرصة التوسع أكثر وذلك من خلال استدعاء القوات الهندية، مع العمل على ضرورة الإمساك بالأماكن الاستراتيجية حتى بغداد"، كما اقترح جعل قبرص قاعدة لقواته[6]، لكن الخطوة الأهم كانت بتقرير إرسال 7 آلاف جندي من القوات الهندية إلى مالطا

---

(1) Statement by Lord Derby, 16 March 1878, In Dugdlae, German, Vol. I, p. 82-3.
(2) Count Münster in London to Bülow, 22 March 1878, In Dugdale. German, Vol. I, p. 82-3.
(3) Count Münster in London to Bülow, 22 March 1878, In Dugdale. German, Vol. I, p. 84.
(4) Count Münster in London to Bülow, 27 March 1878, In Dugdale. German, Vol. I, p. 85.
(5) Maurois. Disraeli, p. 286.
(6) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 263-5; Cecil. The Life of Salisbury, Vol. 2, p. 211-4; Maurois. Disraeli, p. 26-7; Kurat. Henry, s. 73.

كخطوة أولى تجاه أي صراع ممكن مع روسيا[1]، ولقد تم التصويت في مجلس العموم بأغلبية 120 صوتاً، وهذا ما اعتبر تغييراً في أصول السياسة الخارجية البريطانية في الشرق[2].

ولقد أعلن كلاً من دربي وكارنافون عدم موافقتهما على استدعاء القوات الهندية، وعبر دربي عن اعتقاده: "بأن أي تدخل نشط في الشؤون الشرقية من قبل بريطانيا سيكون مستهجناً"[3]، وعندما لم يستطع القيام بمنع ذلك الأمر، قام كلاً من دربي وكارنافون بتقديم استقالتيهما في اليوم التالي 28 مارس[4]، في حين وقف سالزبوري موقفاً داعماً وقوياً لسياسة دزرائيلي في مجلس الوزراء يوم 27 مارس، حيث كان متفقاً معه عما يجب القيام به "من أجل المصالح العليا لبريطانيا العظمي"، الأمر الذي رجح كفة دزرائيلي في نهاية الأمر، ومكنه من الصمود أمام الضغوط الداخلية الداعية لعدم الانجرار إلى الحرب الدائرة، والتي كان سالزبوري ضد قيامها والمشاركة فيها إلا في حال قيام روسيا بتهديد فعلي للمصالح البريطانية في إستانبول والمضائق ومصر والسويس، والحقيقة أن سالزبوري قام بما لم يقم به رجل آخر من حيث الدفاع عن دزرائيلي والعمل على إقناع الآخرين بوجهة نظره في مجلس الوزراء[5]، وهذا ما جعل دزرائيلي يحسم أمره فقام بتعيين سالزبوري كوزير للخارجية في 2 أبريل ليساعده في الوصول إلى اتفاقيات تتعلق بالسياسة الخارجية البريطانية[6].

ويعد سالزبوري أشد الناس ميلاً لإكراه روسيا على تعديل معاهدة سان استيفانو، ولو بالقوة إذا ما اضطر الأمر إلى ذلك[7]، ولا يُفهم من هذا أن سالزبوري كان مؤيداً ومحباً بشكل شخصي للأتراك، ولكن تهديد طريق الهند أمرٌ لا يمكن تخيله، كما كان ذلك من

---

(1) Bolitho. The Reign, p. 262; Trevelyan. British, p. 376; Kurat. Henry, s. 79; Fisher. A History, p. 101.
(2) Bolitho. The Reign, p. 263.
(3) Ibid, p. 262.
(4) Paul. The Life of Gladstone, p. 171; Fitzmaurice. The Life of Granville, Vol. 2, p. 173; Gwynn-Tuckwell. The Life of Gladstone, Vol. I, p. 249; Seton-Watson. Disraeli, p. 364-5; The Cambridge Modern History, Vol. XII, p. 33; Marriott. England, p. 46.
(5) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 265-7.
(6) Ibid, p. 262; Marriott. England, p. 461
(7) المحامي. تاريخ، ص667.

أولويات اهتمامات إمبراطورية الهند، حيث تبنوا معاً عنواناً استعمارياً مع الملكة فيكتوريا لوقف التوسع الروسي، لذلك؛ كان عمل بريطانيا من أجل إجبار روسيا على تقليص حجم بلغاريا الكبرى الموالية للأخيرة من نهر الدانوب Danube إلى بحر إيجة The Ægean[1].

أما على انعكاس أثر هذه الاستقالة في روسيا، فقد أرسل القيصر الروسي إلى أخيه جراندوك برقية قال فيها: "استقال دربي وسالزبوري الذي حل مكانه عدو شديد لنا"[2]، كما اعتبر شوفالوف أن اختيار سالزبوري كان اختياراً سيئاً لأنه معاد لروسيا[3]، وبذلك استولى الخوف على روسيا حيث كان ذلك الاختيار يُعد كمؤشر للحرب As A Symptom of War، وأن استقالة دربي إشارة واضحة المعالم بسير حكومة بريطانيا نحو التصعيد وربما الحرب، ولم تكن روسيا تريد ذلك مع بريطانيا بأي ثمن، حيث ضعفت قواتها البرية، ولم لها أسطولاً بحرياً يكفل حماية سواحلها، لذلك؛ فهي ترى ضرورة التفاهم مع دزرائيلي أكثر من التفاهم مع بسمارك[4]، وربما هذا ما كانت أدركته روسيا أخيراً باستقالة دربي، حيث أكدت مصادر روسية رسمية تمهيداً لتوضيح مصالحها، بأنه إذا كان الخليج العربي وقناة السويس مسألتين حيويتين لبريطانيا، وهي مهيأة لإعلان الحرب في سبيل المحافظة عليهما، فكذلك الأمر بشأن البحر الأسود بالنسبة لروسيا[5].

ويُعد سالزبوري رجل كنيسة متشدد، وقد بدا أنه مال يوماً كي تقوم روسيا باحتلال إستانبول، لكن مثل هذا الأمر بالنسبة لبريطانيا كان يُعد "عملاً وقحاً" Be Bold[6]، ورغم أن دزرائيلي كان دائماً مع الأتراك، كان سالزبوري مع الروس إبان الأزمة البولندية Polish Crisis عام 1863[7]، لذلك؛ فقد كان قليل الحماسة بشأن حماية الدولة العثمانية كجزء من سياسته، وكان كتب في سبتمبر 1876 مقاله "التحالف والصداقة" Alliance and

(1) Cecil. Queen. P. 304-5.
(2) Kurat. Henry, s. 73
(3) Seton-Watson. Disraeli, p. 264-5, 378.
(4) Maurois. Disraeli, p. 287.
(5) F.O. 65-1002, Gazette of the 31 March 1878, 12 April 1878, Ext. (N. L. A).
(6) Pearson. Dizzy, p. 243.
(7) Bentley, Lord Salisbury, p. 266.

Friendship، حيث عبّر عن ضرورة "اقتلاع أسنان الدولة العثمانية إذا ما أُذن لها الاستمرار في الحياة"[1].

وكان سالزبوري يمقت الدولة العثمانية والأتراك مقتاً شديداً، إلا أنه بدأ أفضل من سلفه دربي الذي وُصف بأنه لا يساير التطورات والأحداث السياسية، وأنه متوسط الذكاء، خاملاً، بطيء اتخاذ القرارات في الأوقات الحاسمة، يفتقر إلى الشجاعة الأدبية في الأوقات العصيبة[2]، أما سالزبوري الذي أصبح وزيراً للخارجية فكان عليه الارتقاء إلى مستوى الأحداث، حيث أدرك بوضوح قبل ذلك بعدة شهور، أن روسيا التي لا تمتلك أسطولا بحرياً، والتي تخضع لإدارة حكومية يعتريها الفساد لن تستطيع أن تهدد بشكل خطير مركز بريطانيا في البحر المتوسط، لكن سالزبوري أبدى موافقته على خوض غمار الحرب إن لم يقبل القيصر تعديل معاهدة سان استيفانو من قبل الدول العظمى[3]، وبذلك تخلى سالزبوري عن موقفه السابق المؤيد لدربي وكارنافون، وفضّل السير في طريق دزرائيلي، ليس تأييداً للأتراك؛ بل عداءً لروسيا، حيث أعلن في أبريل: أن أي اتفاق لتسوية النزاع يجب أن تكون بموافقة دولية، قاصداً بذلك معاهدة سان استيفانو، وأن عدم حدوث ذلك يُعد "هلاكاً" للمصالح البريطانية[4]، وبذلك ذهب سالزبوري إلى ما ذهب إليه دزرائيلي بضرورة إخضاع كل شروط الاتفاقية السابقة إلى النقاش في مؤتمر دولي آخر[5].

ثالثاً: حكومة بريطانيا وسياسة الاتفاقيات السرية.

لم يعد هناك داع لإرسال برقيات ورسائل سرية بين لايارد ودزرائيلي بعد تولي سالزبوري منصب وزارة الخارجية، رغم وجود بعض الخلافات مع دزرائيلي، إلا أن كليهما كان متفقاً على زيادة الضغط على روسيا في الشرق[6]، وأصبح هناك علاقات جيدة بين

---

(1) Trevelyan. British, p. 377.

(2) الشناوي. الدولة، ج4، ص1964.

(3) Fisher. A History, p. 1041.

(4) Phillips. Modern, p. 516.

(5) Temperley-Penson. Foundations, p. 363.

(6) Kurat. Henry, s. 80.

لايارد وسالزبوري، وهي علاقة مختلفة تماماً عما كان عليه الأمر مع دربي، الذي كان يفضل البقاء دون أي تحرك ضد روسيا، وكان كلاً من لايارد وسالزبوري لا يتورعان عن الإدعاء والتعبير بأفكارهما فيما بينهما بوضوح، ولم يتأخر سالزبوري في إعلان تقديره لجهود لايارد في هذه الأزمة[1].

ومهما يكمن من أمر؛ فقد استمرت ردود الأفعال على خلفية استقالة دربي وتعيين سالزبوري، في حين أرسل السلطان عبد الحميد رسالة سرية إلى دزرائيلي يسأله فيها: "أن يعلمه بأسرع وقت ممكن إذا ما كانت الحرب بين بريطانيا وروسيا وشيكة الوقوع"، لكن السلطان لم يتلق رداً محدداً على ذلك[2]، في الوقت نفسه الذي كان فيه كل شئ يسير بسرعة للجلوس في مؤتمر أوروبي.

وفي يوم 29 مارس ما بين الساعة 11 مساء و 3 صباحاً من ليلة 30 مارس، عكف سالزبوري على تأليف مذكرته الدائرية المشهورة، والتي ربما تكون قد بنت شهرته في أوروبا كرجل دبلوماسي[3]، حيث أوضح سالزبوري في هذه المذكرة احتجاج حكومته واعتراضها على معاهدة سان استيفانو، وأن هذه الاتفاقية تتعارض شروطها مع بنود معاهدة باريس 1856، وأعلن عدم ترحيب بلاده بإقامة بلغاريا الكبرى على بحر إيجة على حساب الدولة العثمانية، لأنها ستعمل على تهديد استقرار الأوضاع شرق البحر المتوسط، ولقد قام سالزبوري في أول أبريل بإرسال هذه المذكرة إلى عواصم الدول العظمى[4].

أدت جهود سالزبوري هذه إلى فشل مهمة الجنرال إجناتيف في فينّا، والذي كان قد أُرسل إليها من أجل التوصل لتفاهمات مع النمسا، لكن الأخيرة عندما رأت إصرار بريطانيا على تعديل الاتفاقية، قررت عدم إجابة إجناتيف إلى مبتغاه حتى ترى ما تقضيه السياسة

---

(1) Loc. Cit.
(2) Seton-Watson. Disraeli, p. 374.
(3) Cecil, Queen, p. 306.
(4) Cecil. The Life of Salisbury, Vol. 2, p. 227-9.
للمزيد عن سياسة سالزبوري للحيلولة دون توسع روسيا في الشرق، أنظر . Bourne, K – Watt, D.C. (ed) Studies in International History (London: Longman, Green, 1967), p.239-45.

البريطانية في ذلك[1]، وصرح سالزبوري في 1 أبريل: أن بريطانيا لا تحارب من أجل الأتراك، بل من أجل الدولة العثمانية، خصوصاً وأنه كان يعتقد أن الروس لن يكتفوا بالاستيلاء على بعض المناطق فقط[2].

أما فيما يتعلق بروسيا، فقد كان القيصر يفكر جدياً بالاستيلاء على المضائق واستانبول منذ شهر مارس سنة 1878، وذلك رغم الاتفاقيات الموقعة مع الدولة العثمانية، وقد بدأ في التحرك مجدداً بعد استقالة دربي، وبعد الإجراءات التي اتخذها مجلس الوزراء البريطاني يوم 27 مارس، حيث أرسل القيصر برقية إلى أخيه جراندوك يوم 30 مارس، قال فيها: "أظن أن كل شئ على ما يرام للاستيلاء على المضائق، كم تحتاج من الوقت كي تصل إلى هدفك؟"[3]، لكن الوضع لم يكن مناسباً كما يظن القيصر بالنسبة لجراندوك، مما اضطر القيصر لإرسال برقية جديدة لم تكن من أجل إعطاء التعليمات، بل من أجل التنفيذ بموجبه، وعلى ذلك؛ فإن جراندوك شرح للقيصر الصعوبات الاستراتيجية التي تواجهه، إضافة إلى أن القوات العثمانية قامت بترتيبات دفاعية جديدة، وأن الأسطول البريطاني سيعمل على مساعدتهم، وأن مثل هذه الحركة ستعمل على قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا، وفي نهاية الأمر طلب جراندوك أمراً واضحاً وقطعياً من القيصر وذلك فيما إذا أراد بدء التحرك لاحتلال إستانبول والمضائق، لكن مثل هذا الأمر لم يأت من القيصر[4]، ولكن وللتدليل على موقف القيصر؛ فقد أرسل الأخير برقية لجراندوك في 12 أبريل يسأله فيها: فيما إذا كانت صحته ملائمة لبقائه في وظيفته الحالية لتنفيذ هذه المهمة، وهذا ما كان يعني أن القيصر أراد التضحية بأخيه من أجل غروره الشخصي[5]، ولم يمض وقت طويل حتى استبدله القيصر ليضع على قيادة الجيوش القائد "توتلبين" Totleben[6].

(1) Kurat. Henry, s. 77.
(2) Ibid, s. 74.
(3) Loc. Cit.
(4) Loc. Cit.
(5) Ibid, s. 74-5.
(6) Loc. Cit.

أما في الجهة الأخرى فلقد جرت محادثات ودية وصديقة بين دزرائيلي والسفير الفرنسي في لندن "هاركورت" Harcourt، حيث أوضح هاركورت أنه من الممكن لبريطانيا أن تجد نفسها مضطرة للقيام باحتلال عسكري لبعض المناطق العثمانية قرب الدردنيل بسبب التهديدات الروسية[1]، في حين نشرت بعض الصحف أنباء عن مطالب روسيا احتلال بعض المناطق في آسيا، وما قد يجره ذلك من متاعب ربما يستعصي معها إيجاد تسوية، أما بسمارك فكان لا يزال يرى ضرورة منح مصر لبريطانيا نظير توسع روسيا في المناطق التي تريدها في آسيا[2].

واستكمالاً لقرارات الحكومة البريطانية يوم 27 مارس، فقد نشرت صحيفة التايمز يوم 17 أبريل رغبة دزرائيلي في الطلب من القوات الهندية البالغ عددها 7 آلاف التوجه إلى مالطا، وذلك للتدخل في حال استمرار الوضع "الراهن" على ما هو عليه بعد انتهاء الحرب، ولقد وصلت هذه القوات إليها في نهاية مايو[3]، وبهذا ضغطت بريطانيا على روسيا أكثر لعقد مؤتمر برلين لإجبارهم على تعديل اتفاقية سان استيفانو[4].

ولقد أرسل لايارد إلى سالزبوري برقية مطولة وهامة يوم 24 أبريل تحدث فيها عن شعور الرأي العام العثماني تجاه بريطانيا، حيث أكد على ضرورة تدخل بريطانيا لصالح الدولة العثمانية وذلك عن طريق الإصلاحات فقال: "يمكنني القول إن بريطانيا تستطيع الاستفادة من شعور المسلمين داخل الدولة العثمانية من خلال قيامها بتبني سياسة منفتحة متحررة، لا تعمل على دعم مصالح عرق أو عقيدة معنية، فإنها بذلك تستطيع أن تقوم بفعل الشيء الكثير لصالح البشرية وتطور مصالح الدولة العثمانية، ومن أجل الوصول إلى ذلك فإن نظريات القومية والتعاطف المتعلقة ببعض المذاهب التي ضلّلت رأينا العام يجب أن يتم تركها ... يجب أن ننظر إلى الصالح العام، ولكل السكان مهما كانت أصولهم أو عقيدتهم، فمن بين جميع الشعوب العثمانية فإن الأتراك هم أفضل الشعوب ... وتحت الإدارة الجيدة

(1) F.O. 27-2308, Lyons to Salisbury, Paris, 8 April 1878, No. 337, Sec. (N. L. A).
(2) F.O. 64-899, F.O. to Odo Russell, 12 April 1878, Sec & Conf. (N. L. A).
(3) Cecil. Queen, p. 209; Paul. The Life of Gladstone, p. 172; Ketelbey. A History, p. 310; Kinross. The Ottoman, p. 525; Marriott. England, p. 462.
(4) Kinross. The Ottoman, p. 525.

تستطيع الدولة العثمانية القيام ببناء جيشها وأسطولها، ومواردها تساعد على ذلك، وللوصول إلى هذا كله يجب التحرر من تدخل روسيا المتزايد لتدمير سلطة السلطان"[1]، ولقد ختم لايارد رسالته هذه بقوله: "إن مركز بريطانيا قد قوي في الوقت الحاضر في الشرق، ويجب أن نلزم أنفسنا بتطوير سعادة ومصلحة جزء كبير من البشرية، لأنها مصلحتنا في الوقت نفسه"[2].

ولقد أدت الإجراءات التي قامت بها حكومة بريطانيا والتي كان آخرها استدعاء القوات الهندية، إلى تراجع الروس وقبولهم عقد مؤتمر برلين، ولقد فُسر موقفهم هذا بعدم نية القيصر خوض حرب ما في سبيل الإبقاء على تلك المعاهدة، وخاصة أنه لم يكن لديه أمل في الحصول على مساندة عسكرية من ألمانيا في ظل التزام بسمارك الحياد التام خلال هذه الأزمة[3]، إضافة إلى أن جيش القيصر كان ممزقاً متعباً وإمداداته ضعيفة وماليتها مرتبكة، وكان من المتعذر جداً أن يجازف القيصر بدخول صراع مع "عدو" أو أكثر، حيث كان عليه محاربة النمسا – المجر في البر وبريطانيا في البحر[4].

وبذلك تمكن السلطان عبد الحميد بصعوبة بالغة، وهو في هذه الظروف السيئة أن يحصل على حق إعادة النظر في اتفاقية سان استيفانو[5]، من خلال نجاح دبلوماسية دزرائيلي في الحصول على هذا الأمر[6].

دخل شوفالوف فور موافقة بلاده على مؤتمر برلين في مفاوضات جدية وسرية مع حكومة بريطانيا، وذلك للحديث عن التفاصيل العامة والدقيقة للمؤتمر[7]، وهذا ما كان قد توصل إليه سالزبوري بضرورة التفاوض مباشرة مع روسيا بشأن ولايات الدولة العثمانية في أوروبا، وتدعيم ذلك باتفاق آخر مع النمسا، ومع الدولة العثمانية في فيما يتعلق آسيا، لذلك

(1) F.O. 78-2786, Layard to Salisbury, Cons. 24 April 1878, No. 525, Very Conf. Ext. (Present Feeling of Turkish People towards England), (N. L. A).
(2) Loc. Cit.
(3) السيد. بريطانيا، ص81.
(4) Grant-Temperley. Europe, p. 379.
(5) Abdülhamid. Siyasi, s. 76.
(6) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 288; Graubard. Burke, p. 161.
(7) Pearson. Dizzy. P. 300.

ففي أول شهر مايو وبموافقة دزرائيلي، عمل سالزبوري على إخبار شوفالوف موافقة حكومته على الدخول في مفاوضات مع حكومة روسيا لتعديل معاهدة سان استيفانو، ولخص سالزبوري له وجهة نظر حكومته بهذا الشأن[1]، ولقد قام شوفالوف بتكليف من حكومته بالموافقة على دخول مثل هذه المفاوضات[2]، مما تطلب قيامه بالسفر إلى روسيا، حيث غادر لندن يوم 8 مايو ليصلها يوم 12 منه، ليعرض عليها مطالب حكومة بريطانيا، وكان أهم هذه المطالب التي طرحها سالزبوري: هو عدم إقامة دولة تابعة لروسيا على بحر إيجه وهو يقصد بذلك بلغاريا الكبرى، لأنها تهدد الشعوب غير السلافية في البلقان، وتضع الباب العالي تحت رحمة روسيا، لذلك؛ فإن بريطانيا ترى ضرورة تقليص حجم بلغاريا، وأن يتم إعادة النظر في الأراضي التي قامت روسيا بضمها من الولايات الآسيوية للدولة العثمانية[3].

وفي الوقت الذي كانت المفاوضات تسير فيه على قدم وساق بين البلدين، تقدمت بعض القوات الروسية باتجاه إستانبول حتى أن لايارد كان يعتقد أن توتلبين سيعمد إلى مهاجمة إستانبول[4]، ولقد أخذ إجناتيف يعمل على إقناع لايارد بأن هذا التقدم ليس بموجب استراتيجية روسية، بل هو لتدريب الجيوش، لكن لايارد لم يقتنع بمثل هذه الادعاءات، وأرسل إليهم قائلا: "ما دمتم تقومون بالتدريب فإنه من الأفضل القيام به في اتجاه آخر غير البسفور"، كما أرسل لايارد إلى لندن برقية طالب فيها: بقدوم الأسطول إلى "سراي بورنو" Sarayburnu، في حين أبدى لسالزبوري استغرابه من هذه التحركات أثناء المفاوضات مع شوفالوف، لكن ولأجل استمرار المفاوضات أرسل سالزبوري إلى لايارد ألا يسبب أي إشكاليات، وأنه في حال عدم توقف الروس؛ فإن منع الحرب سيكون أمراً مستحيلاً"[5].

ولم يمنع هذا الموقف من إرسال التعليمات اللازمة إلى هورنبي في 18 مايو بمقاومة أي هجوم روسي محتمل على إستانبول، لكن سالزبوري وبناء على معلومات من

---

(1) Lee. Great, p. 90.
(2) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 288.
(3) Langer. European, p. 147; Kurat. Henry, s. 110.
(4) F.O. 78-2788, Layard to Salisbury, 18 May 1878, No. 601, (N. L. A); Kurat. Henry, s. 114.
(5) Kurat. Henry, s. 114.

سان بطرسبرج ، أبرق إلى هورنبي بأن: أي هجوم روسي على إستانبول غير محتمل الحدوث[1].

وفي 22 مايو أرسل شوفالوف إلى سالزبوري يبلغه رفض حكومته تحذير سالزبوري بالتحالف مع الباب العالي وذلك إذا لم تنسحب روسيا من القلاع في أرمينيا العثمانية[2]، لكن سالزبوري استمر رغم ذلك بالقيام بجهود مضنية للتوصل إلى اتفاق مع روسيا من خلاف شوفالوف، في حين كان كل من دزرائيلي وسالزبوري يراقبان باهتمام سير المفاوضات التي يقوم بها لايارد بشأن الاقتراح الذي قدمه الأخير للباب العالي والذي يقضى باحتلال بريطانيا لقبرص، ولكن حتى ذلك الوقت لم يحقق لايارد ما يريده من الباب العالي، في حين كانت المفاوضات مع شوفالوف تستمر في سبيل إقناع رو سيا بتقليص حجم بلغاريا[3].

ولقد أبدت روسيا مرونة أكثر مما أبدت بريطانيا بشأن المفاوضات، ولم يبق هناك سبب لسالزبوري ليبقي على إصراره فيما يتعلق بالمسائل العسكرية، وفي 30 مايو أمضى سالزبوري وشوفالوف المعاهدة التي تتضمن 11 مادة[4]، ولقد ترك اتفاق 30 مايو لروسيا معظم مكاسبها في أرمينيا العثمانية بما تمثله من تهديد كبير على مصالح بريطانيا، حيث إن أمراً كهذا من شأنه جعل الطريق ممهداً لتقدمها نحو شرق الأناضول، وصولاً إلى البحر المتوسط أو الخليج العربي، والذي سيكون بمثابة هجوم شديد الحدة على هيبة بريطانيا في آسيا، ويعطي روسيا السيطرة على إيران وربما أفغانستان، علاوة على تهديده طرق المواصلات الرئيسية لبريطانيا مع الهند[5].

ويُعد الاتفاق البريطاني الروسي بأنه عبارة عن ثلاث مذكرات تبادلها كل من سالزبوري وشوفالوف، ففي المذكرة الأولى، أعربت روسيا عن قبولها إخضاع كل بنود معاهدة سان استيفانو للمناقشة والتعديل، بما فيها اعتراض بريطانيا على بلغاريا الكبرى،

---

(1) Marder. "British. Naval Policy in 1878", p. 373.
(2) Hill. A History, p. 283.
(3) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 293-5.
(4) Kurat. Henry, s. 111; Anderson. The Eastern, p. 208; Marriott. England, p. 462.
(5) Anderson. The Eastern, p. 208.

حيث اتفق على تقسيمها بعد تقليصها إلى جزأين هما شمال البلقان وجنوب البلقان على أن يبقى لبريطانيا حق الاعتراض على الأمور التي تراها خطيرة للغاية على مصالحها في هذا الشأن، كما نص الاتفاق على أن لا تعترض بريطانيا على المواد الواردة في معاهدة سان استيفانو والتي لم تطالها التعديلات[1].

ومن جهة أخرى استمر لايارد في جهوده لمناقشة مسألة التحالف مع السلطان وكبار رجال الدولة العثمانية مثل الصدر الأعظم والوزراء، مستغلاً الظروف لتحقيق أفضل الشروط لصالح بريطانيا[2]، مثل حاجة الدولة العثمانية للقروض المالية، ولقد بذل لايارد جهوده منذ 24 مايو لدى السلطان حول إقناعه بإمكانية قيام بريطانيا بالدفاع عن قارص وأردهان باطوم والمناطق الأسيوية داخل الدولة العثمانية ضد روسيا مقابل مطالبتها بجزيرة قبرص من الباب العالي[3]، وعندما تم التوصل إلى صيغة تفاهم بهذا الخصوص: قال سالزبوري للايارد: "وقّع دون تأخير" Sign without delay، وتم التوقيع النهائي في 4 يونية 1878[4].

ومن جهة أخرى قام دزرائيلي – من أجل إنجاح الجهود البريطانية في مؤتمر برلين– بالعمل للتوصل إلى تفاهمات مع النمسا بشأن المسائل الخلافية والعمل على تسويتها، كما أرادت بريطانيا أن تكسب النمسا إلى جانبها ضد المواقف والمطالب الروسية في المؤتمر[5]، ولقد توصلت بريطانيا إلى هذا الاتفاق مع النمسا في 6 يونية 1878، حيث تحصل النمسا بموجبه على البوسنة والهرسك – وذلك بعد موافقة الباب العالي في 20 مايو على ذلك – مقابل دعمها لبريطانيا في المؤتمر المقرر[1]، بذلك فقد كان مقرراً لمؤتمر برلين أن يُخضع الوفاق الأوروبي لاختبار أزمة[2]

---

(1) Anderson. The Great, p. 103-5.
(2) Seton-Watson. Disraeli, p. 428.
(3) Ibid, p. 423-6.
(4) Ibid, p. 428.
(5) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 313.
(1) Firth. "England", p. 31; Kurat. Henry, s. 117.
(2) Palmer-Perkins. International, p. 259.

رابعاً: اتفاقية برلين 13 يولية 1878م.

1: انعقاد مؤتمر برلين 13 يونية 1878م.

كان مجلس الوزراء البريطاني قد قرر في شهر مارس 1878 إرسال لورد "ليونز" إلى مؤتمر برلين كممثل عن بريطانيا، لكن تغير الظروف غير من رأى الحكومة، وأغفل سالزبوري بنفسه هذا القرار[1]، في حين تكلم أمير "ويلز" Wales مع سكرتير رئيس الوزراء في 28 مايو، وكتب إلى أمه الملكة؛ بأن دزرائيلي "هو الرجل الوحيد الذي باستطاعته الذهاب إلى مؤتمر برلين"[2]، ثم استطرد: "الآن، هل تسمحين لي أن أناشدك لحث بيكونسفيلد – دزرائيلي– على الذهاب"؛ إلا أن الملكة أبدت ترددها وكتبت: "... أنت تعرف أن لورد بيكونسفيلد في الاثنين والسبعين والنصف من العمر، بعيداً عن القوة، لكنه حازم وحكيم ..." [3]، لكن الملكة لم تلبث وأن وافقت في النهاية بأن يقوم دزرائيلي بتمثيل بريطانيا في مؤتمر برلين مع لورد سالزبوري[4].

أما بسمارك، فقد بدأ رسمياً في توجيه الدعوات إلى القوى الأوروبية لحضور مؤتمر برلين، ولقد أخبر وادنجتون السفير البريطاني في باريس ليونز، أن السفير الألماني في باريس قدم إليه الدعوة لحضور المؤتمر الذي سيعقد في برلين في 13 يونية، وأنه أرسل رد حكومة فرنسا بقبول هذه الدعوة، مع التأكيد مجدداً على الشروط الفرنسية بألا يُبحث في هذا المؤتمر أي شئ غير الحرب الروسية العثمانية[5].

ولقد سافر دزرائيلي إلى برلين، حيث ترك لندن يوم السبت 8 يونية، ووصل برلين الساعة الثالثة من يوم 11 يونية، حيث التقى ببسمارك في "بوتسدام" Potsdam لمناقشة أفضل السُبل للتوصل إلى حل مع محاولات منه لإقناعه بأهمية تقليص حجم بلغاريا الكبرى[1]، في حين عبر سالزبوري للسفير الألماني في لندن "مونستر" عن سعادته لسفر

(1) Cecil. The Life of Salisbury, Vol. 2, p. 275.
(2) Bolitho. The Reign, p. 264.
(3) Loc. Cit.
(4) Ibid, p. 265.
(5) F.O. 27-2310, Lyons to Salisbury, Paris, 5 June 1878, No. 462, Ext. (N. L. A).
(1) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 314-5.

دزرائيلي إلى برلين قائلاً: "أنا سعيد جداً أن لورد بيكونسفيلد ذهب للقاء الأمير بسمارك. سوف يتعلم بعض الحقائق منه حول المسألة الشرقية ... الأمير بسمارك سيكون له تأثير كبير عليه، وهذه أمنيتي"[1].

أرسلت جميع الدول المدعوة العديد من ممثليها – من الذين يشغلون مناصب سياسية هامة والذين يجيدون إدارة المفاوضات – إلى برلين للمشاركة في مؤتمرها المقترح، حيث مثّل بريطانيا دزرائيلي ووزير خارجيته سالزبوري وأودو رسل – سفيرها في برلين–، ومثّل روسيا رئيس الوزراء الروسي جورشاكوف Gorchakov وسفيره في لندن شوفالوف، ومثّل النمسا رئيس وزرائها "أندراسي" و"هيميرلي" Haymerle والكونت "كارولي"، ومثّل فرنسا وزير خارجيتها "وادنجتون" Waddington والكونت "دي سانت كالير"، ومثّل إيطاليا "كورتي" Corti[2]، في حين تم تمثيل اليونان من قبل "م. جناديوس" M.Gannadius[3]، أما الدولة العثمانية فمثلها "الكسندر قرة ثيودوري" Alexander Cara Theodory و"محمد علي باشا" و"صلاح بك"[4]، أما بسمارك و"بولو" Von Bülow والأمير "هوهنلوهي" Hohenlohe فقد مثلوا ألمانيا[5]، وليتم افتتاح المؤتمر رسمياً في 13 يونية والذي استمر انعقاده حتى 13 يولية[6]، حيث تم انتخاب بسمارك رئيساً للمؤتمر في الجلسة الأولى[1]، وبذلك انعقد أكبر مؤتمر دولي بعد مؤتمر باريس 1856 لتسوية المسألة الشرقية برئاسة عليا لبسمارك[2].

---

(1) Count Münster in London to Bülow, 10 June 1878, In Dugdale. German, Vol. I, p. 99.
(2) Petrie. Diplomatic, p. 226; Aksun. Osmanli, Cilt. 4, s. 349; Ensor. England, p. 44.
(3) Cassavetti, D.J. Hellas and the Balkan Wars (London: T. Fisher Unwin, 1914), p. 294.
(4) Aksun. Osmanli, Cilt. 4, s. 349.
(5) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 310; Aksun. Osmanli, Cilt. 4, s. 349.
(6) Morley. The Life of Gladstone, Vol. 2, p. 213; Eyck. Bismarck, p. 245; Ensor. England, p. 49; Eversley. The Turkish, p. 331; Seton-Watson. Disraeli, p. 106-7.
(1) Robertson. Bismarck, p. 91; Eyck. Bismarck, p. 245.
(2) Robertson. Bismarck, p. 91.

ويرى البعض أن مؤتمر برلين كان أكبر سوق للتفاخر والخيلاء، حيث كان يعتقد كل رئيس حكومة أنه وحده القادر على تمثيل سياسة بلاده، ويعتقد كل وزير خارجية أن رئيسه لا يعرف شيئاً عن السياسة الخارجية، في حين يظن كل سفير مثل ذلك في وزير خارجيته، وفي هذا الجو اجتمع المؤتمر و"جلس الكبار وجهاً لوجه"[1].

وإلى جانب ذلك فإن الدول التي جاءت لمناقشة معاهدة سان استيفانو وصلت إليه وهي تعقد اتفاقيات سرية، فقد عقدت بريطانيا اتفاق لندن مع روسيا في 30 مايو 1878 وتنازل الأتراك عن قبرص وذلك في اتفاقية التحالف في 4 يونية، لكنهم كانوا يجهلون الاتفاق البريطاني الروسي، ووعدت بريطانيا النمسا بإعطائها البوسنة والهرسك في اتفاقية معها في 6 يونية دون أن تفعل النمسا شيئاً، وتم ضمان عدم مناقشة أبعاد المسألة في مصر وسوريا والأماكن المقدسة بالنسبة لفرنسا[2]؛ وبذلك حققت بريطانيا كل أهدافها وأرضت الجميع دون علم أي طرف بما دار مع الطرف الأخر[3] تحقيقاً للمثل الإنجليزي الشائع: "في الحب وفي السياسة كل شئ ممكن" In Love and in Politics everything is fair[4]

حقق بسمارك أحلامه برئاسة مؤتمر دولي يشمل أنحاء أوروبا قبل موته، حيث قال يوماً: "ما كنت أريد الموت قبل أن تتم رئاستي لمؤتمر دولي يشمل أنحاء أوروبا"[5]، والواقع أن عقد المؤتمر في برلين واختيار بسمارك لرئاسته كان اعترافاً ضمنياً من قبل الدول الأوروبية – بمن فيها بريطانيا– بما وصلت إليه ألمانيا في عصر بسمارك[6].

ولقد أعلن بسمارك: أنه سيكون بمثابة "الوسيط النزيه" Honest Broker بين الدول[1]، إلا أن وساطته هذه كانت مثار شك وريبة[2]، إلا أن البعض يرى أن بسمارك عادةً

---

(1) Maurois. Disraeli, p. 289.
(2) Ward. Germany, p. 138; Maurois. Disraeli, p. 290; Ensor. England, p. 49; Eyck. Bismarck, p. 248.
(3) Grant-Temperley. Europe, p. 382.
(4) Loc. Cit.
(5) Kurat. Henry, s. 119.
(6) Maurois. Disraeli, p. 289.
(1) Nicolson. Sir Arthur, p. 82-3, Cecil. Queen, p. 307; Lipson. Europe, P.285.
(2) William II, Ex-Kaiser. My Memoirs 1878-1918 (London: Cassell, 1922), p. 10.

ما كان يعمل للحيلولة دون وصول روسيا وبريطانيا إلى تفاهمات بشأن الدولة العثمانية أو غيرها، وربما كانت هذه السياسة هي التي اتبعها طيلة فترة حكمه[1]، لكن يجب ملاحظة أن القوى العظمى وخصوصاً بريطانيا وألمانيا كانتا لا ترغبان بوجود الروس في البلقان أو نشر نفوذهم فيها[2]، لذلك فقد تلاقت وجهة نظر بسمارك هذه مع وجهة نظر دزرائيلي[3].

وفي النهاية قرر رجال السياسة الإنجليز والألمان التوصل لتسوية للمسألة الشرقية من خلال صفقات يقومان بها معا[4]، خصوصاً وأن بسمارك لم يبد أي اهتمام بالأقليات الدينية والعرقية داخل الدولة العثمانية[5].

عاد بسمارك مجدداً للحديث مع بريطانيا حول خططه القديمة لتقسيم أملاك الدولة العثمانية، حيث كان تحدث منذ عام 1876 مع أودو رسل[6]، والواقع أن تصور بسمارك للمسألة الشرقية ينبع من اعترافه بالمصالح الحقيقية لبريطانيا في مصر وآسيا والهند، وإن كان قد عبّر عن تقديره لرغبة بريطانيا في إطالة حكم السلطان للمضائق؛ إلا أنه لم يدرك معنى اهتمامها بمسألة الدفاع عن شمال البلقان[7]، وعلى كل؛ فإن المسألة الشرقية في السياسة الخارجية المضطربة لبسمارك كانت تقضي ليس فقط باحتلال بريطانيا لمصر؛ بل وأمله في أن تضم بريطانيا سوريا وكريت وقبرص إلى مستعمراتها في الشرق[8].

لقد اجتمع بسمارك مجدداً مع السفير البريطاني أودو رسل على هامش مؤتمر برلين، حيث أخبره أن الجميع سيكون مطمئناً بإعطاء مصر وسوريا وقبرص وكريت لبريطانيا، وطرابلس إلى إيطاليا وتونس إلى فرنسا، مقابل الأراضي التي سيحصل عليها

(1) William II. My Memoirs, p. 9.
(2) Forbes, Nevill - Toynbee, Arnold J (Others). The Balkans, A History of Bulgaria, Serbia, Greece, Rumania, Turkey (Oxford: At the Clarendon Press, 1915), p. 54.
(3) Eyck. Bismarck, p. 246.
(4) Loc. Cit.; Seton-Watson. Disraeli, p. 325-34.
(5) Oğuz. Yüzyillar, s.109.
(6) Eyck. Bismarck, p. 247.
(7) F.O. 64-855, Odo Russell to Derby, Berlin, 23 Oct. 1876, No. 472; Most Cont. Ext. (Conversation with Herr Von Bülow and Prince Bismarck View on Eastern Controversy & the Attitude of Great Britain), (N. L. A).
(8) F.O. 64-878, Odo Russell to Derby, Berlin, 19 May 1877, No. 211, Sec. Ext. (N. L. A).

الروس من الدولة العثمانية، باعتبار ذلك اقتراحاً مهماً؛ وذلك لمنع حرب روسية بريطانية، ومن ناحية أخرى كي يجعل فرنسا تنسى مصالحها في الألزاس واللورين مقابل تونس[1].

ولقد أدت عروض بسمارك هذه إلى ازدياد طموحات الدول الأوروبية المشاركة في مؤتمر برلين، رغم توقيعها اتفاقيات سابقة[2]، وظهرت الخلافات منذ الجلسة الأولى لمؤتمر برلين بين بريطانيا وروسيا وذلك بسبب تواجد الأسطول البريطاني على مقربة من إستانبول[3]، وكان سوء التفاهم واضحاً بين دزرائيلي وجورشاكوف وذلك بشأن التسوية المقترحة، حيث حاول جورشاكوف التمسك بالمطالب الروسية في المؤتمر في ظل رفض دزرائيلي الواضح لهذه المقترحات والأفكار، ووصلت الأمور بينهم إلى الشيء الكثير، ورأى بسمارك أن يُرجئ الأمر برمته إلى التسوية النهائية التي سيقوم بها سالزبوري وشوفالوف[4]، والواقع أن دزرائيلي وسالزبوري عملا منذ البداية على مقاومة نفوذ روسيا وجعله محدوداً بالانسحاب إلى ما خلف الدانوب وإبقائها بعيدة[5].

أما بشأن بلغاريا، فقد تم الاتفاق دون تأخير على تقسيمها إلى قسمين يفصل بينهما البلقان، لكن الأمور سارت بشكل سيئ حيث أراد الروس والذين كانوا قد وافقوا على إرجاع حدود البلقان أن يحرموا الأتراك من حق الدفاع عنها أو إبقاء جنود روس في ذلك القسم من بلغاريا الذي سيترك لهم، وكان هذا يعني القضاء على مؤتمر برلين بطريقة غير مباشرة، حيث ستكون بلغاريا مرة أخرى تحت رحمة روسيا التي تستطيع من خلالها النفوذ إلى البحر المتوسط، لذلك؛ فقد أعلن دزرائيلي أن المطالب الروسية تنطوي على إنذار خطير، وأعلن أن حكومة روسيا يجب أن تتنازل عن وهمها بأنها تستطيع تجاوز مصالح بريطانيا، ووصل الأمر بدزرائيلي أن كتب إلى الملكة: "لا أخشى النتائج، حيث أخبرت ذوي الشأن بأنني سأغادر المؤتمر إذا لم يتم اتباع آراء بريطانيا"[1]، لكنه لم يلبث أن أرسل إلى لندن يقول:

---

(1) Kurat. Henry, s. 27; Langer. European, p. 133-4.
(2) Aksun. Osmanli, Cilt. 4, s. 380.
(3) Şaşmaz. “The Legitimacy”, p. 334-5.
(4) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 337-8.
(5) Benson. Queen Victoria, p. 280.
(1) Maurois. Disraeli, p. 291-2; Marriott. England, p.463-4.

"قبلت روسيا اقتراح بريطانيا بشأن الحدود الأوروبية للدولة العثمانية والحقوق السياسية والعسكرية للسلطان"[1].

لم يكن أي من جورشاكوف أو دزرائيلي رجلاً جغرافياً، فجورشاكوف لديه تصور عام وإجمالي عن الأحداث، لكنه لا يستطيع الإشارة إلى مدينة باطوم على الخريطة، والتي أصبحت –باطوم– ذاتها مشكلة تهدد مؤتمر برلين بالفشل، وأبدى شوفالوف انزعاجه عندما أخبره جورشاكوف أنه سيحتفظ لنفسه بمناقشة مسألة الحدود الأسيوية مباشرة مع دزرائيلي وعندما أخبر شوفالوف سالزبوري بهذا قال: كيف يا سيدي، إن دزرائيلي لا يستطيع المفاوضة، إنه لم ير يوماً قط خريطة آسيا الصغرى[2].

إذاً، كانت مسالة باطوم والمضائق من المسائل التي هددت بفشل وانهيار مؤتمر برلين، وهكذا شهدت الأيام الأولى من المؤتمر صراعاً عنيفاً بين بريطانيا وروسيا، حيث ضعف موقف بريطانيا بسبب موقف بسمارك المؤيد للموقف الروسي وذلك عندما دعم موقفهم بشأن حق تحصين باطوم، والتي أعلن سكانها معارضتهم ضم مدينتهم إلى روسيا، وأصدر الباب العالي التعليمات اللازمة لممثلي الدولة في المؤتمر للتمسك بهذه المدينة، وطلبت من بريطانيا تأييد مطالبها هذه في المؤتمر[3]، وأكد لايارد أن الدولة العثمانية لن تقبل بإعطاء باطوم لروسيا، في حين قد تقبل إعطائها إقليم بيسارابيا[4].

وأبرق سالزبوري إلى لايارد أن يسأل الباب العالي الموافقة على ضرورة وجود قوات بحرية بريطانية في البحر الأسود لحماية السلطان في حال استمرار تمسك روسيا بباطوم، حيث أن السلطان لن يعارض مرور الأسطول البريطاني في المضائق لهذا الهدف، كما كتب سالزبوري إلى "كروس" Cross –القائم بأعمال وزير الخارجية في لندن– بأنه طالما

---

(1) Maurois. Disraeli, p. 293.
(2) Ibid, p. 295-6.
(3) Cecil. The Life of Salisbury, Vol. 2, p. 288.
(4) F.O. 78-2575, Layard to Derby, 27 June 1878, No. 631, (N. L. A).

بريطانيا هي القوة البحرية الأكبر في العالم، فإن طردها من البحر الأسود يعد خسارة كبيرة لها أعظم من المكسب الذي سيعود عليها بإبعادها روسيا من البحر المتوسط[1].

والواقع أن أحداً لم يكن حازماً أكثر من سالزبوري في مسألة الدفاع عن مصالح بلاده في مؤتمر برلين، فقد قام بسرد ما وافق عليه الروس رغم الاختلاف بشأن باطوم والمضائق، لكنه لم يلبث أن وقف في جلسة المؤتمر يوم 11 يولية، وأعلن: أنه طالما أن معاهدة برلين تتضمن تغييراً هاماً بشأن معاهدة باريس 1856 ومعاهدة لندن 1871، فإنه من حق بريطانيا دخول المضائق إذا ما شعرت بأن استقلال السلطان أصبح مهدداً، لكن شوفالوف أعلن: أن وجهة نظر روسيا هي: أن مسألة غلق المضائق مسألة أوروبية، وأن المواد الموجودة في معاهدات عام1841 و1856 و1871 ملزمة لكل الدول وليس للسلطان فحسب، وقد كان يقصد بذلك تصميم روسيا على بقاء معاهدة المضائق كما هي وعدم الموافقة على اقتراحات بريطانيا، ولتعقيد المسألة فقد تم تركها إلى المفاوضات النهائية[2].

كانت المباحثات بشأن باطوم قد انتقلت من سالزبوري وشوفالوف إلى كل من دزرائيلي وجورشاكوف وكان كلا الرجلين غير راضيين عن الطريقة التي يتم بها معالجة المسألة، لكنهما استمرا في مباحثاتهما في 7 يولية وانتهت بعد يومين في 9 يولية، وذلك عندما اعتقد دزرائيلي بأنه حصل على النتائج المرجوة بالنسبة للحدود، وتلقيه وعوداً من روسيا بأن تظل باطوم ميناءً تجارياً حراً[3]، ورغم أن هذه الحلول كانت في غالبها ثنائية إلا أن جورشاكوف أوضح أثناء تعقيد المفاوضات: "إن المشكلة ليست بين الألمان ولا الروس، ولكنها مشكلة أوروبية"[4].

وفي الأسبوع الثالث من مؤتمر برلين انفجرت قنبلة سياسية حين قام صحفي يدعى "مارفن" Marven يعمل لحساب صحيفة "جلوب" Globe بشراء نسخة من الاتفاق البريطاني الروسي السري بشأن الدولة العثمانية من كاتب على الآلة الكاتبة بوزارة الخارجية

(1) Cecil. The Life of Salisbury, Vol. 2, p. 291.
(2) Cecil. Queen, p. 210.
(3) Lee. Great, p. 102; Phillipson - Buxton. The Question, p. 156.
(4) Eyck. Bismarck, p.246.

البريطانية، والقيام بنشر تفاصيل هذا الاتفاق في هذه الصحيفة[1]، مما أثار قلق الدولة العثمانية، والتي اعتبرته نوعاً من الاتفاقيات السرية بين البلدين لتقسيم أملاكها، الأمر الذي اضطر حكومة بريطانيا إلى إعلان عدم صحة ما نشر، في حين رأى حزب الأحرار في ذلك مخالفة لما سبق وأعلنه سالزبوري في بيانه أول يناير برفض مجمل اتفاقية سان استيفانو، وعرض المسألة على مؤتمر أوروبي[2].

ولقد كان تأثير ذلك الأمر كبيراً على مشاعر الرأي العام البريطاني، وأثارت موجة من الاستياء العارم في المجتمع السياسي والمدني في بريطانيا، في حين كان اتفاق بريطانيا مع الباب العالي بشأن قبرص لا يزال اتفاقاً سرياً، فلم يكن هناك من وجهة نظر الرأي العام أي تعويض يوازي احتلال روسيا لمناطق آسيوية من الدولة العثمانية، لذلك؛ قامت ضجة سياسية حتى أن مندوبي الدول في مؤتمر برلين حاولوا الرجوع عن اتفاقاتهم هذه[3]، وهذا ما أصاب سالزبوري بالغضب والريبة من مكائد روسيا[4].

ولقد قال بسمارك لسالزبوري في نهاية مؤتمر برلين: "كنت أتصرف في هذا المؤتمر أحياناً كرجل مهذب، وأحياناً كضابط كبير"[5]، حيث "هدم بسمارك في ساعتين كل ما بناه جوشاكوف في سنوات عديدة"[6]، حيث طُرحت معاهدة سان استيفانو جانباً واستُبدلت باتفاقية برلين[7]، التي تم التوقيع عليها في قصر "رادزفيل" Radzivill الساعة الرابعة من يوم 13 يولية 1878[8].

2: اتفاقية برلين 13 يولية 1878 ونتائجها.

يمكن اختصار أهم بنود معاهدة برلين بالتالي:

---

(1) Cecil. Queen, p. 209; Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 302-3.
(2) Cecil. The Life of Salisbury, Vol. 2, p. 282-8.
(3) Maurois. Disraeli, p. 294-5; Blake. Disraeli, p. 648-9.
(4) Hill. A History, p. 287-8.
(5) Lowe, Charles. Bismarck's Table-Talk (London :H. Grevel, 1895), p. 250.
(6) Maurois. Disraeli, p. 285.
(7) William II. My Memoirs, p. 9.
(8) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 343-4; Blake. Disraeli, p. 649.

المادة 1: تكون بلغاريا إمارة مستقلة في أمورها الداخلية – حكماً ذاتياً– وأن يكون لها حكومة مسيحية وجنود، على أن تبقى تابعة للسلطان.

المادة 2: التأكيد على تقليص حدود بلغاريا والأراضي التي بحوزتها.

المادة 3، 4: تتعلق بشروط انتخاب أمير للبلقان بحرية تامة.

المادة 6 : تكون إدارة بلغاريا المؤقتة تحت إدارة رجال من روسيا والدولة العثمانية، حتى يتم تنظيم القوانين الأساسية.

المادة 7: ألا يكون تشكيل الإدارة المؤقتة أكثر من تسعة أشهر من بدء المعاهدة.

المادة 13: تشكيل ولاية الروملي الشرقية جنوب البلقان، وتكون تابعة للسلطان على أن يكون واليها مسيحياً.

المادة 14: حدود هذه الولاية متصلة بحدود بلغاريا من جهتي الشمال والشمال الغربي.

المادة 25: تحتل قوات النمسا والمجر ولايتي البوسنة والهرسك ويناط بها أمر إدارتها.

المادة 26: اعتراف الباب العالي باستقلال الجبل الأسود.

المادة 34: الاعتراف باستقلال إمارة الصرب.

المادة 43: الاعتراف باستقلال رومانيا.

المادة 58: يسلم الباب العالي إلى روسيا أراضي أردهان وقارص وباطوم.

المادة 59: الإعلان من قبل روسيا بأن باطوم ميناءً حراً.

المادة 61: تعهد الباب العالي بإجراء الإصلاحات دون تأخير في الولايات التي يسكنها الأرمن مع حمايتهم من الشركس والأكراد.

المادة 62: إعطاء الحرية الدينية للجميع دون تمييز وحق أداء الشعائر الدينية مثل الصلاة وزيارة الأماكن المقدسة.

المادة 63: تبقى معاهدة باريس الموقعة في 30 مارس ومعاهدة لندن الموقعة في 13 مارس 1871 وذلك فيما يتعلق بالمواد التي لم تقم اتفاقية برلين بتعديلها أو نسخها[1].

ولقد قال دزرائيلي تعليقاً على مؤتمر برلين بأن المؤتمر: "كان فسيحاً بما يكفي لكل من بريطانيا وروسيا"[2]، وبذلك تم إنقاذ السلام في أوروبا بفضل وساطة بسمارك ومهارة سالزبوري الفائقة، واستعداد النمسا للسير حيث تقودها بريطانيا[3]، ففي المؤتمر أُخذت قرارات عديدة ضد روسيا وإيطاليا، وقرارات تُقوي من مصالح النمسا والمجر وألمانيا، في حين ضيقت بريطانيا الخناق على روسيا، ومُنعت من أن تكون قوية بما يكفي في الشرق الأدنى[4]، ومهما قيل عن جهود بريطانيا في إخفاء الحقيقة؛ فقد كان هناك انتصاراً لدزرائيلي وسالزبوري على جورشاكوف، حيث رسما خريطة البلقان وفقاً للمبادئ السياسية البريطانية والنمساوية وليس الروسية، وعملا على توطيد نفوذ بريطانيا والنمسا في الدولة العثمانية، وفازت بريطانيا بتأييد فينّا وبرلين طيلة جلسات ومداولات المؤتمر[5].

وكانت نتائج مؤتمر برلين من وجهة النظر الدبلوماسية بمثابة نصر لبريطانيا وهزيمة روسيا[6]، حيث وضعت بريطانيا حق النقض Veto على مشروع روسيا لتقسيم أملاك الدولة العثمانية، والذي عبر عنه سالزبوري بغضب، ولكن بعد المؤتمر تَوَجّبَ على السلطان العثماني الراحة والسكون[7].

ويمكن إيجاز اتفاقية برلين: بأنها قلصت حجم بلغاريا الكبرى إلى حوالي ثلث المساحة التي كانت منحتها إياها اتفاقية سان استيفانو، حيث أصبحت تمتد فقط من الجنوب إلى جبال البلقان، كما تم استعادة مكدونيا وساحلها الجنوبي إلى الدولة العثمانية، في حين أن الجزء الثالث – جنوب هذه الجبال مباشرة والذي يطلق عليه الروملي الشرقية Eastern

---

(1) Hurewitz. Diplomacy, Vol. I, 189-91; Maksudoğlu. Osmanli, s. 227.
(2) Phillips. Modern, p. 518.
(3) Fisher. A History, p. 1041.
(4) Oğuz. Yüzyillar, s. 115.
(5) Fisher. A History, p. 1042.
(6) Middleton. Britain, p. 68.
(7) Moon. Imperialism, p. 238.

Rumelia– يتمتع بالحكم الذاتي تحت حكم السلطان مباشرة، وكان الهدف الحقيقي وراء هذه الترتيبات هو ترتيبات حربية، ذلك أن استيلاء السلطان مجدداً على الرملي الشرقية حتى جبال البلقان كان يُؤَمن للدولة العثمانية منطقة محصنة تُمكنهم من الدفاع عن أدرنة وإستانبول من خطر أي تقدم روسي محتمل من جهة الدانوب[1].

ويُعد تقسيم بلغاريا على مبدأ "نصف استقلال" Semi Independent[2]، حيث أمل دزرائيلي بأن تكون بلغاريا ما بعد مؤتمر برلين إلى جانب الدولة العثمانية، وضد روسيا لا العكس[3].

أما البوسنة والهرسك فقد سُلمت إلى النمسا لاحتلالها احتلالاً سياسياً، في حين يتم احتلال سنجق" نوفي بازار" Novibazar احتلالاً عسكرياً، وقد أدى هذا إلى حل المشكلة بين الصرب والجبل الأسود، ولما كان الجبل الأسود شديد الميل لروسيا فقد عملت بريطانيا على تقليص حدوده كثيراً، في حين تم وضع صربيا عملياً ضمن منطقة نفوذ النمسا، بينما تم الإعلان رسمياً عن استقلال الصرب والجبل الأسود ورومانيا[4].

أما روسيا فقد رضيت التنازل بمقت شديد من أجل إنقاص حجم بلغاريا إلى الثلث، إلا أنها عملت لمنع الأتراك من وضع حاميات لهم في الروملي الشرقية على خط البلقان، لكن دزرائيلي رفض ذلك[5]، في حين حصل دزرائيلي على معاهدة تحالف مع الدولة العثمانية تقوم بموجبها بريطانيا باحتلال جزيرة قبرص مقابل قيام بريطانيا بالدفاع عنها ضد أي تقدم روسي في تركيا الآسيوية[6]، ورأى دزرائيلي أنه نجح في إعادة مكدونيا إلى الباب العالي دون ضمانات، وفي جوهر الأمر كانت اتفاقية برلين واضحة جلية أكثر من سان

---

(1) Grant-Temperley, Europe, p. 381-2; Patrick. Under Five Sultan, p. 150.
(2) Rose, Sir E. Denison. “The Making of Modern Turkey”, Journal of Royal Central Asian Society (London: The Royal Central Asian Society, April 1937), Vol. XXIV, P. II, p. 223-4.
(3) Kinross. The Ottoman, p. 527.
(4) Grant-Temperley, Europe, p. 281-2; Miller. The Ottoman, p. 389.
(5) Grant-Temperley. Europe, p. 383.
(6) Pearson. Dizzy, p. 247.

استيفانو[1]، حيث عاد للسلطان حق حكم مليونين ونصف من الناس و 30 ألف ميل مربع، كانت ضاعت في مؤتمر سان استيفانو[2].

ومن وجهة نظر أخرى، فإن البعض يرى أن الدولة العثمانية لم تربح شيئاً، حيث فُصلت ولاية الروم إيلي بأجمعها عنها ومُنعت من إقامة الجيوش عليها، وأصبح تعيين واليها باتفاق الدول، وسُلمت البوسنة والهرسك للنمسا لاحتلالها وإدارتها لأجل غير مسمى، كما تم إضافة جزء ليس بقليل إلى اليونان لتوسيع حدودها الشمالية، في حين وسّعت حدود الصرب، وإضافة إلى هذا ازداد الموقف المالي للحكومة العثمانية حرجاً بعد نهاية الحرب[3].

ويعتبر أفضل ما حققته بريطانيا في هذا المؤتمر إضافة إلى اتفاقية قبرص: هو إعلان المضائق، أي حقها في اقتحام المضائق إذا ما وجدت بأن استقلال الدولة العثمانية أصبح مهدداً[4]، كما تمت الموافقة على حق السلطان في فتح أو إغلاق المضائق، وأعلن سالزبوري أن بريطانيا سوف تحترم أي قرار مستقبلي يتخذه السلطان، بينما يرى شوفالوف أن القاعدة تقول: إن أي قرار بشأن المضائق يجب أن يكون أوروبياً بالدرجة الأولى، أي بتأثير وإلزام كل القوى الأوروبية[5]، وعلى كل فإن النتيجة كانت على حد قول المؤرخ "لي" Lee: "إن بريطانيا أصبحت في وضع –بعد مؤتمر برلين– أفضل مما كانت عليه قبله"[6].

أكد العديد من القياصرة الروس أنهم عملوا طيلة حياتهم من أجل القيام بتفاهمات جيدة مع بريطانيا[7]، ورغم ذلك؛ فإن روسيا لم تحقق أي جديد بشأن المضائق بسبب سريان

---

(1) Trevelyan. British, p. 378.
(2) Ketelbey. A History, p. 311-2.
(3) F.O. 78-2808, Layard to Salisbury, 29 Dec. 1878, No. 1597, (N. L. A).
(4) Lee. Great, p. 104.
(5) Eyck. Bismarck, p. 249.
(6) Lee. Great, p. 123.
(7) Russell to Sir E. Goschen, Berlin, 3 March 1911, No. 4, Sec., In Gooch, G.B-Temperley, Harold (ed). British Documents on the Origin of the War 1892-1914 (London; His Majesty's stationery Office, 1930), Vol. 6, p. 594; Penson, Lillian M. "The New Course in British Foreign Policy 1892-1902", Transaction of the Royal Historical Society, Series4, 1943, Vol. XXV, p. 121.

معاهدتي باريس ولندن وإصرار بريطانيا على منع روسيا من التوسع على حساب الدولة العثمانية، لذلك؛ فقد بقيت روسيا وأسطولها حبيسة البحر الأسود[1]،

كما كانت تعويضات روسيا كسباً عديم القيمة في مؤتمر برلين إذا ما قيست بالآمال الواسعة التي جاشت صدرها، وعندما علم الروس بأمر الاتفاق البريطاني العثماني وحصول بريطانيا سراً على حق احتلال قبرص بدت الصفقة التي عُقدت بكاملها في مؤتمر برلين بمثابة هزيمة سياسية فاصلة لروسيا[2]،وهذا ما أوجد الهوة الشاسعة التي حدثت بين بريطانيا وألمانيا من جهة مع روسيا في ظل تمسك الأخيرة بأن بسمارك هو المسؤول عن المصيبة التي لحقت بهم[3].وهذا ما دفع جورشاكوف للقول بعد انتهاء المؤتمر: "لقد ضحينا بمائة ألف جندي ومائة مليون روبل دون مقابل"، We have Sacrificed one hundred thousand Soldiers and a hundred million rubles for nothing.[4]

خامساً: دزرائيلي ونجاح دبلوماسية مؤتمر برلين.

قال دزرائيلي أنه ضمن للأتراك باتفاقية برلين أمن الدولة العثمانية وطريق بريطانيا للهند[5]، وقام بسمارك بتهنئته عما حققه بإعادة آلاف الأميال إلى الدولة العثمانية[6]، كما قام بوصف دزرائيلي ومكره في مؤتمر برلين فقال: "أعتقد أنه لا شئ يملكه سالزبوري، أنه فقط كاللوح الخشبي المطلي الذي يشبه الحديد، لكن هذا الرجل العجوز وسيلته العمل"[7]، ثم

(1) Shotwell-Deak. Turky, p. 63.
(2) Fisher. A History, p. 1042.
(3) Snyder, Louis L.(ed). Documents of German History (New Jersey: Rutgers University Press, 1958), p. 242.
(4) Patrick. Under Five Sultan, p. 159; Maurois. Disraeli, p. 293.
(5) Grant-Temperley. Europe, p. 382.
(6) Trevelyan. British, p. 78.
(7) Marriott. England, p. 242; Pearson. Dizzy, p. 248.

قال عنه: "الرجل اليهودي العجوز، هذا هو الرجل"، Der alte Jude, das ist der mann –The Old Jew, that is the Man[1]

ولقد استقبل العالم نبأ الوصول لاتفاقية برلين بإطلاق الزفرات والتنهدات، حيث أمكن تجنب حرب أوروبية[2]، وهذا ما أدركه الرأي العام في بريطانيا، حيث أعد هؤلاء الاحتفالات المبهجة استعداداً لعودة ممثليها من برلين إلى لندن، وزينت المحطات بالرايات[3]، وعندما عاد دزرائيلي وسالزبوري إلى بريطانيا يوم الثلاثاء 16 يولية، تم الترحيب بهما بشدة في منطقة "دوفر" Dover ومُجمل لندن، وكان الاستقبال شعبياً أكثر منه رسمياً، حيث قام العديد من الوجهاء السياسيين والماليين والمثقفين باستقباله والثناء عليه[4]، وما إن خرج دزرائيلي من محطة القطار – متكئاً على سالزبوري بين صفين من النبلاء وأعضاء البرلمان–، حتى ارتفع الهتاف الشديد من قبل الحشود الكبيرة التي ملأت ميدان "الطرف الأغر"، وكان الجمهور يلوح بالقبعات والمناديل بينما تقذف النسوة بالأزهار[5]، وما إن وصل دزرائيلي وسالزبوري إلى شارع "دواننج" Dawning حيث مقر الحكومة، حتى كان قد امتلأ بالجماهير التي تهتف وتنشد الأغاني الوطنية، ولقد خاطب دزرائيلي الجماهير من نافذة مبنى مقر الحكومة في 10 من الشارع نفسه: بأنه عاد من برلين بـ "السلام مع الشرف"، Peace with Honor[6]، والذي يقصد به الحصول على جزيرة قبرص وتأمين مصالح بريطانيا من طموحات روسيا[7]

(1) Pearson. Disraeli, p. 249; Seton-Watson. Disraeli, p. 436; Marriott. England, p. 462; Bolitho. The Reign, p. 265.
(2) Trevelyan. British, p. 380.
(3) Maurois. Disraeli, p. 296.
(4) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 346-7.
(5) Storss, Ronald. Orientations (London: Nicholson & Watson, 1943), p. 461; Maurois. Disraeli, p. 296.
(6) Froude, J. A. Life of Earl of Beaconsfield (London: J.M. Dent & Sons, 1940), p.250; Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 346-7; Mourois. Disraeli, p. 296; Pearson. Dizzy, p. 252; Eyck. Bismarck, p. 249; Kinross. The Ottoman, p. 527; Paneth. Turkey, p. 39; Bullard. Britain, p. 37; Bolitho. The Reign, p. 266.
(7) Ketelbey. A History, p. 312; Marriott. England, p. 464.

وبعد أيام من عودة دزرائيلي إلى لندن، كان واقفاً أمام الملكة في "أوزبورن" Osborne حيث قامت بمنحه وسالزبوري "وسام ربطة الساق" Garter، وهو أعلى رُتَب الفروسية البريطانية[1]، ثم كتبت له: "إن البلاد أجمعها من الكبير إلى الصغير في ابتهاج باستثناء جلادستون الذي بلغ به الغضب حد الجنون"[2]، وقد تم قبول اتفاقية برلين واتفاقية قبرص دون تمييز من قبل اللوردات في جلستهم يوم 3 أغسطس 1878، ومن قبل أغلب أعضاء مجلس العموم[3].

ولكن ما هو موقف جلادستون من هذه المسألة ؟.

لم يُرحب جلادستون باتفاقية برلين، بل هاجم دزرائيلي وحكومته بشأن هذه الاتفاقية واتفاقية قبرص التي أسماها "بالاتفاق" المشؤوم" Insane Convent باعتباره يلحق ببريطانيا خسائر فادحة، وأن هذا الاتفاق عُقد دون موافقة ومعرفة الرأي العام[4]، كما اعتبر أن هذا الاتفاق واتفاقية التحالف مع الدولة العثمانية –قبرص– تهديد لاستقلال أوروبا، يجب على بريطانيا تجنبها[5]، وكان تبرير جلادستون وهجومه على حكومته لأنها أهملت اليونان ومطالبها، ووقعت اتفاقيات سرية دون معرفة وموافقة البرلمان والدول الصديقة لبريطانيا، وقد كتب في مذكراته يوم 30 يولية يقول: "أمضيت ليلة مزعجة، حيث تكلم رئيس الوزراء ساعتين ونصف"، وعلق جلادستون على ذلك بقوله: 'كنت متضايقاً"[6]، ثم قال: "إننا بالغنا في القول بأن ما تم من اتفاق مع الدولة العثمانية ومع روسيا كان لصالحنا، لكننا نود أن نعطي اهتماماً لهيبتنا أمام العالم"، وفي اليوم نفسه –حين تكلم دزرائيلي دفاعاً عن معاهدة برلين– رد جلادستون عليه يُفنّد كل الأسس التي تقال عن سلوك الحكومة خلال مؤتمر برلين[7].

---

(1) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 346; Mourois. Disraeli, p. 297.
(2) Maurois. Disraeli, p. 297; Gudalla. The Queen, Vol. 2, p. 16.
(3) Pearson. Dizzy, p. 252.
(4) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 355. عن معارضة جلادستون للاتفاق
(5) Ibid, p. 349.
(6) Morley. The Life of Gladstone, Vol. 2, p. 437.
(7) Ibid, p. 438.

وفي حديث لصحيفة "بول مول جازيت" Pall Mall Gazette سرد جلادستون تاريخ حزب الأحرار الحافل؛ الذين حافظوا على شرف وسمعة بريطانيا عكس ما فعل حزب المحافظين، فقال: "تاريخنا ليس مثل تاريخهم، ففي سنة 1859 أيّدنا وحدة إيطاليا، وأيام أزمة لبنان جعلنا السلطان يقيم نظاماً خاصاً فيها غير معتمد بالأساس على إستانبول، وسنة 1863 دعونا فرنسا للاشتراك في إنذار للقوى الألمانية عندما دافعنا عن الدانمارك ضد مؤامرات ألمانيا"[1].

ولم يكتف جلادستون بذلك بل استنكر على دزرائيلي وسالزبوري أنهما لم يقفا مع الحرية بل وقفا حيث العبودية، وأنهما رددا صوت "مترنيخ" بدلاً من صوت "بالمرستون" و"رسل" اللذين كانا سنة 1862 يؤيدان إعطاء إقليم تساليا وإبيروس لليونان، كما استنكر عليهم سلوكهم الذي لم يتمش مع تقاليد بريطانيا حين وافقا على إنقاص حجم بلغاريا، كما حَمَل مجدداً على اتفاق بريطانيا مع الدولة العثمانية والذي "قمنا به من وراء ظهور أوروبا" وضد معاهدة باريس، الذي يعطي لبريطانيا شبه حماية منفردة على الدولة العثمانية في آسيا، وقال: "إننا قمنا بهذه الخطوة التي قيدت أيدينا، بحيث لا نستطيع المطالبة بالإصلاح القضائي أو إصلاح الشرطة أو الجهاز المالي أو المدني في الدولة العثمانية، وجعلنا نوافق على الفساد المنتشر في إستانبول، إن ما وافقنا عليه لأمر خطير، وقد يقال: إنه كان ذراً للرماد في العيون، وأننا أخذنا مقابل ذلك قبرص، لكنني أعتقد أننا خسرنا احترام وعطف أمم أوروبا. كنت أود أن نظل موضع احترام كل الأمم المسيحية من ناحية، ونقول الصدق ونحافظ على الشرف والصراحة في كل إجراءاتنا، وأن نترك الأنانية جانباً ونعطي اهتماما أكبر للمبادئ"[2].

ورغم هذا فقد رحب جلادستون بتحرير 11 مليون مسيحي من سيطرة الدولة العثمانية[3]، لكن الأمر لم يقتصر على جلادستون وحده، حيث أن لايارد نفسه قام بمهاجمة

(1) Ibid, p. 439-40.
(2) Ibid, p. 437-8.
(3) Trevelyan. British, p. 380.

اتفاقية برلين باعتبارها لا تعالج كافة المشاكل العالقة بشكل كافي[1]، كما هاجم بعض المؤرخين اتفاقية برلين والاتفاقيات السرية التي قامت بها حكومة بريطانيا، ويذكر المؤرخان جرانت – وتمبرلي: "أنه من الخطأ نكران الشجاعة التي أبداها دزرائيلي في المؤتمر، لكنها شجاعة يجب أن تُقترن بالمعرفة، فقد كان دزرائيلي قليل المعرفة ولم يحاول الاستفادة من لورد سالزبوري الذي كان أكثر منه دراية ومعرفة، ويبدو أن دزرائيلي لم يكن مؤمناً بالروح القومية الناشئة في البلقان، ولم يكن لديه أي تصور عن ضرورة مقاومة روسيا إلا بقوة السلاح"[2]، و"أن الدلالة الأكيدة في مؤتمر برلين تتمثل في أن بسمارك اتخذ من أندراسي صديقاً، ومن دزرائيلي أداة له، وأنه كسب النمسا، وسيطر عليها دون أن يَمَس شعور روسيا"[3].

أما المؤرخ "ماريوت" Marriott فيرى أن المؤتمر وقبل كل شئ كان مجرد تَصَنّع أجوف"[4] The Congress after all way a hollow sham لأن روسيا سرعان ما نقضت نص المادة 59 من اتفاقية برلين، حيث جعلت ميناء باطوم ميناءً مغلقاً، وأقامت فيه تحصينات عسكرية، مما هدد طرابزون بتدهور الحياة الاقتصادية فيها، ولم تحرك بريطانيا ساكناً، حيث كان يقع عليها واجب فتح ميناء باطوم، وإزالة التحصينات العسكرية فيه طبقاً لاتفاقية قبرص[5]، وربما هذا ما جعل لايارد يرسل إلى حكومته بإمكان قيام المسلمين في شرق الأناضول بالانتقام لأنفسهم، لذلك؛ فقد حث سالزبوري على ضرورة إرسال قنصل جيد إلى أرضروم دون تأخير [6].

استمر لايارد في اعتقاده بضرورة أن تكون لبريطانيا سياستها في آسيا الصغرى قائلاً: "يجب أن نجعل السلطان يحكم ممتلكاته في أسيا بالصورة التي نراها مناسبة، فذلك فيه

---

(1) Seton-Watson. Disraeli, p. 509-11.
(2) Grant-Temperley. Europe, p. 384.
(3) Seton-Watson. R.W. The Rise of Nationality in the Balkans (London: Methuen & Co., 1917), p. 115.
(4) Marriott. England, p. 462.
(5) Miller. The Ottoman, p. 384-5.
(6) F.O. 881-3776, Layard to Salisbury, Tel, 15 Sep. 1878, In Şaşmaz. “The Legitimacy”, p. 328.

مصلحته ومصلحتنا"، ويتفق لايارد مع سالزبوري بأن سلطة ونفوذ بريطانيا في إستانبول أهم وأعظم جانب في سياسة بريطانيا[1].

أما في إستانبول، فقد أُخذت تصريحات دزرائيلي في مجلس العموم البريطاني بأن مؤتمر برلين يُقوى الموقف السياسي العثماني باستهزاء، ويتضح هذا من موقف السلطان عندما قابل لايارد، حيث قال له: "سيأتي اليوم الذي تندم فيه أوروبا بسبب القرارات التي اتخذوها في مؤتمر برلين، فرجال السياسة المشهورون اتخذوا قرار تقسيم البلقان دون أن يعرفوا خصوصيات هذه الشعوب، فاليونان لا تقبل أن تكون مع بلغاريا، وألبانيا لا تقبل بأن تعيش مع الجبل الأسود أبداً، ومن الآن ستحتل النمسا البوسنة، حيث ستواجه مقاومة الشعب هناك ضد الذين يُفترض أنهم جاؤوا لإنقاذهم"[2].

ولقد أدلى السفير العجوز ستراتفورد دي ردكليف بدلوه في هذا الأمر من منطلق خبرته الطويلة، حيث عبر عن رأيه بشأن الدويلات في البلقان بعد مؤتمر برلين، فكتب في صحيفة التايمز: "هناك سبب هام للاعتقاد بأن سلسلة الدويلات ذات الحكم الذاتي ربما تبقى عنصر مساعد للسلطان وربما تتوسع من البحر الأسود إلى البحر الأدرياتيكي، لكن مع كل الوقائع، الفكرة جيدة وملحة بسبب سوء الإدارة التركية في الأماكن التي فيها ثورات"[3].

سادساً: بريطانيا والنتائج المباشرة لمؤتمر برلين.

كانت مسألة الإصلاح داخل الدولة العثمانية من المسائل الهامة التي نصت عليها اتفاقية برلين، وتقريراً للواقع؛ فأن مسألة الإصلاحات هذه كانت دائماً في مقدمة المطالب التي كانت القوى الأوروبية وفي مقدمتها بريطانيا تتقدم بها إلى الدولة العثمانية من أجل إصلاح ما أفسده الدهر في شتى مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية وخصوصاً إصلاح القضايا الخاصة بالاقليات العرقية والدينية، بل يمكن القول أن جميع مطالب القوى الأوروبية وفي مقدمتها بريطانيا الخاصة بالإصلاح قد تم اختزالها في مسألة الأقليات بسبب

(1) Cecil. The Life of Salisbury, Vol. 2, p. 315.
(2) Aksun. Osmanli, Cilt. 4, s.356.
(3) Graves. Briton, p. 30.

ما توفره هذه المسألة من قدرة لدى هذه القوى من أجل اختراق الساحة العثمانية وممارسة الضغوط المختلفة من أجل تحقيق وإقرار مصالحها فيها.

ولقد كانت القناعات البريطانية مواتية ومؤيدة للسلطان عبد الحميد منذ بداية توليه مقاليد الأمور داخل الدولة العثمانية، حيث كانت تعتبره سلطاناً صادقاً في كلامه ورجل دولة، ولم يكن السفير البريطاني السابق هنري إليوت يتوان عن تقصي الحقائق من مصادرها من أجل التأكد من صدق نوايا السلطان بخصوص الإصلاحات، وكانت هذه الجهات تمتدح ذكاء السلطان الجديد وكثرة الخصال الحسنة فيه، وأنه رجل متفهم قدر الإمكان للأمور[1].

لذلك فقد تعاونت حكومة بريطانيا مع القوى الأوروبية في حث السلطان عبد الحميد على إدخال الإصلاحات اللازمة للأقليات العرقية والدينية والمذهبية داخل الولايات المختلفة للدولة العثمانية[2]، وفي هذا السبيل قامت حكومة بريطانيا أثناء اتفاقية قبرص عام 1878 بإرسال مستشارين عسكريين إلى الأناضول، وحاولوا الضغط على السلطان للقيام بذلك[3].

وعندما أصبح لايارد سفيراً لبريطانيا خلفاً لإليوت لم يكن متفاجئاً، ولم يفقد الأمل في إمكانية تطبق الإصلاحات بسبب وجود احتمال لقيام السلطان بافتتاح البرلمان العثماني ثانية، حيث كانت اتفاقية برلين قد اشتملت على تعهدات بالإصلاح من قبل الأتراك، مما جعل لايارد يظن بإمكانية العودة إلى النظام البرلماني، كما أن لايارد لم يكن يرى أن إغلاق البرلمان كان بسبب خوف السلطان العثماني من النظام البرلماني؛ بل خوفاً من المعارضة التي عملت من أجل خلعه، وعودة أخيه مراد إلى منصبه، وهي الحادثة المعروفة بحادثة "قصر جراغان" في أيار 1878[4].

وفي لقاء بين لايارد والسلطان عُقد في 24 يولية 1878، قام لايارد بتوضيح فوائد افتتاح البرلمان، وذكر أن حاجات البلاد تقتضي عودة مجلس المبعوثان والقيام بالإصلاحات

(1) Şehsuvaroğlu, Halûk. Y, Sultan Aziz, Hususi, Siyasi Hayati, Devri ve Ölümü (Istanbul: Hilmi Kitabevi, 1949), s. 170.
(2) Cecil. The Life of Salisbury, Vol. 2, p. 216-20, 224-5.
(3) Langer. The Diplomacy, p. 152.
(4) Zürcher, Erick J. Turkey, A Modern History (Lonodn: I. B. Tauris, 1993), p. 90-1; Zürcher, Erick J. The Unionist Factor, The Role of The Committee of Union and Progress in the Turkish National Movement 1905-1926 (Leiden: E.J. Brill, 1984), p. 12; Palmer, Alan. The Decline and Fall of the Ottoman Empire (London: John Murray, 1992), p. 157.

الإدارية التي يجب أن تُنفّذ[1]، وأشار لايارد إلى موقف حكومته وإلى إمكانية إنقاذ السلطان لنفسه من بيئته الإدارية من خلال قيامه باختيار الأشخاص ذوي الكفاءة من بين أعضاء المجلس، وأبدى لايارد تصوره بأن السلطان كان مقتنعاً بوجهة نظره[2]، لهذا؛ فقد كان لايارد سعيداً عند مغادرته السلطان الذي كانت هذه الاجتماعات تبعث في نفسه الطمأنينة بسبب طبيعة السلطان الذي لا يستطيع إنقاذ نفسه من الخوف بسبب احتمالات عزله من منصبه[3].

ولقد اتفقت كل من بريطانيا وروسيا في مؤتمر برلين على العمل من أجل تطبيق الإصلاحات في الدولة العثمانية[4]، لذلك؛ فقد أراد سالزبوري من الأخيرة أن تبدأ الإصلاحات فوراً، والتي من شأنها أن تجعل الباب العالي يشعر بالاستقرار مدة عشرين إلى ثلاثين سنة قادمة، ولأن سالزبوري كان مشغولاً في ذلك الحين بمفاوضات مؤتمر برلين فقد قام بشرح أفكاره عن الإصلاح إلى لايارد في شهر أغسطس 1878[5].

ولقد أعرب لايارد عن اعتقاده بأن الإصلاحات لا يمكن أن تتحقق إلا بإجراء وإنشاء البرلمان ثانية، وانتخاب مبعوثين – نواب – ليكونوا جسراً بين العاصمة إستانبول والولايات الأخرى، وأن النظام المركزي لا يمكنه العمل دون هذا الجسر[6].

وفي 8 أغسطس أرسل سالزبوري بتعليمات إلى لايارد، حيث ركّز فيها على أربع نقاط بشأن الإصلاح ، وهي :

1- أن تكون الشرطة التي سيتم تشكيلها من قبل الباب العالي تحت إدارة ضابط أوروبي.
2- تشكيل محاكم مركزية في المدن تراقب المحاكم الفرعية الأخرى التي هي أقل شأناً، على أن يكون في هذه المحاكم المركزية قاضي أوروبي واحد يُؤخذ برأيه في القضية.
3- تعيين موظفي الضرائب، وإلغاء ضريبة الأعشار خلال السنوات العشر قادمة.

---

(1) F.O. 78-2794, Layard to Salisbury, 24 July 1878, No. 941, (N. L. A).
(2) Kurat. Henry, s. 171-2.
(3) Ibid, s. 172.
(4) Kurat. Henry, s. 171.
(5) Cecil. The Life of Salisbury, Vol. 2, p. 305.
(6) F.O. 78-2794, Layard to Salisbury, 24 July 1878, No. 941, (N. L. A).

4- أن يكون حاكم المدينة وقضاة المحكمة ومحصلو الضرائب في وظائفهم في الوقت المحدد[1].

ولقد أوصى سالزبوري لايارد عند الحديث عن هؤلاء الموظفين الأوروبيين المكلفين بالإصلاحات أن لا يتم الحديث عن الضباط الإنجليز، لأن ذلك من شأنه أن يثير شكوك السلطان بأن بريطانيا تريد أن تأخذ على عاتقها إدارة المدن بواسطة الإصلاحات[2].

كما كان سالزبوري مهتماً بإلغاء ضريبة الأعشار، حيث أثبتت التجارب من وجهة نظره ضرر هذه الضريبة التي كانت تؤخذ حسب المحصول، وهذا ما كان يقتضي تحديد مقدار المحصول، مما يسبب تأخيراً كبيراً في جمع الضرائب، كما أن تحديد مقدارها ليس معروفاً، وهذا ما يراد منه في المحصلة النهائية الغش والاحتيال في تحصيلها، وفي حال تطبيق ضريبة الزراعة التي تعتمد على القيم الثابتة فإن ذلك من شأنه أن يمنع الاستغلال[3].

وعندما تقابل لايارد مع السلطان في 18 أغسطس، كان السلطان قلقاً لأن لايارد لم يعلن عن سبب زيارته من قبل، وعندما قرأ لايارد رسالة سالزبوري السابقة، أبدى السلطان ارتياحه، وذلك لأنه كان يعتقد أن نوايا بريطانيا هي المطالبة ببعض الإصلاحات التي يكون تفسيرها في النهاية انتقال إدارة الولايات في آسيا إلى إدارة بريطانيا مثلما حدث في قبرص[4]، ورغم ذلك فقد تلكأ السلطان في رده مما دعا لايارد في 19 أغسطس إلى توجيه إنذار للسلطان وبذلك أصبح الأمر رسمياً، مما دفع السلطان للقول: بأن المشروع ستتم مناقشته في المجلس العثماني الخاص، موضحاً الاعتراضات التي من المحتمل تقديمها من قبل الباب العالي[5]، وخصوصاً من قبل الصدر الأعظم "صفوت باشا"، لكن لايارد كان يعتقد أن الاعتراضات لن تأتي من قبله، بل من قبل فئات معارضة للإصلاحات موجودة داخل الباب العالي، وكان واضحاً أن الأمر الذي يؤدي إلى معارضتهم يكمن في مسألة الحكام الأوروبيين، ورغم هذا كان لايارد يعتقد بأن الباب العالي سيضطر في النهاية إلى القبول ببرنامج سالزبوري[6].

---

(1) Kurat. Henry, s. 172.
(2) Ibid, p. 173.
(3) Ibid, p. 174.
(4) Layard to Salisbury, 20 Aug. 1878, Add. MSS, 39131, f. 145, In Kurat. Henry, s. 174.
(5) Kurat. Henry, s. 175.
(6) Layard to Salisbury, 20 Aug. 1878, Add. MSS. 39131, f. 147, In Kurat. Henry, s. 176.

وخلال هذه الفترة استمر لايارد في تذكير الباب العالي بتعهداته التي قطعها على نفسه بشأن الإصلاحات، واستمر تفاؤل لايارد حتى الأسبوع الأول من شهر سبتمبر حين أخبر صفوت باشا لايارد بأن المجلس سيناقش برنامج سالزبوري في جلسة يوم 10 سبتمبر، لكن جواب الباب العالي لم يأت إلا في 24 أكتوبر، وحتى ذلك الوقت كانت الدولة العثمانية تعاني من أزمة اقتصادية شديدة، وأعلنت أنه من أجل القيام بالإصلاحات فإنها تحتاج إلى قروض، وأن الدولة العثمانية إن لم تستطع أن توفر ذلك من قبل بريطانيا فإنها ستتجه للحصول عليه من روسيا[1]، لذلك؛ فقد سأل السلطان لايارد –الذي لم يكن يحتمل أبدا فكرة أن السلطان سيتقارب من روسيا– فيما إذا كانت حكومة بريطانيا ستقرضه أم لا، ومن ناحية أخرى كان جواسيس سان بطرسبرج سينشرون الأخبار في لندن، بأن بريطانيا تريد تحديد الحقوق الإدارية لدى السلطان في الولايات الآسيوية، لذلك؛ فقد أبدى لايارد خشيته من استعمال الباب العالي الروس من أجل عدم القيام الإصلاحات[2].

استمر سالزبوري يترقب النقاش بشأن برنامجه الإصلاحي بصبر ودون فعل أي شئ، في حين لم يتوان لايارد عن متابعة لقاءاته ونقاشاته عن قرب، وفعل كل ما في وسعه ليؤثر على السلطان والصدر الأعظم، رغم أن لايارد حصل على أنباء بأن برنامج سالزبوري لن يتم قبوله في المجلس لأنهم يعتبرون ذلك خطوة نحو دخول الدولة العثمانية تحت حماية بريطانية، لكن السلطان والصدر الأعظم أصرا على مناقشة الأمر مجدداً، حيث قُبلت خطط بريطانيا الإصلاحية وفي مقدمتها برنامج سالزبوري وذلك بعد إجراء بعض التعديلات، وفي النهاية أجاب صفوت باشا في 24 أكتوبر على طلب وتقرير لايارد في 19 أغسطس الماضي[3].

وكانت النتيجة التي فهمها لايارد من رد الباب العالي هي أن الدولة العثمانية ستطبق الإصلاحات بشكل قريب من المطالب البريطانية، بمعنى أن يتم الاستفادة من الموظفين الأوروبيين على أن لا يتم توظيفهم في المناصب الإدارية[4].

ولقد أعلن سالزبوري قبوله وترحيبه بالموافقة العثمانية المشروطة على برنامجه، رغم اعتراض الباب العالي على بعض النقاط، كما عبر لايارد عن سعادته كذلك لأنه في حال

(1) Layard to Salisbury, 6 Sep. 1878, Add. MSS. 39131, f. 162, In Kurat. Henry, s. 176.
(2) Loc. Cit.
(3) Ibid, s. 177.
(4) Ibid, s. 178.

عدم قبول حكومة لندن ذلك فإنه سيتجادل ثانية مع الباب العالي، وهذا ما لا يرغبه أحد، في حين اعترف سالزبوري بجهل الحكام الإنجليز بلغة الأتراك وتقاليدهم، الأمر الذي اعتبره نقصاً، ومع ذلك فقد كان يعتقد أنهم سيكونون قدوة جيدة للدولة العثمانية من خلال إنشاء المحاكم المركزية[1]، وسواء كانت توقعات سالزبوري على خطأ أم على صواب؛ فإن سبب تردد الباب العالي في مسألة تعيين موظفين أجانب إنما كان بسبب خوفهم من أن بريطانيا سوف تحدد الحقوق الإدارية للسلطان تحت اسم الإصلاحات[2].

لكن الأمور لم تسر كما تريد حكومة بريطانيا، حيث طبّقت الدولة العثمانية جزءاً من هذه الإصلاحات، في حين اعترضت على جزء ورفضت الجزء الآخر، وما أن وافى عام 1879 حتى أصبحت عودة الدستور ومسألة افتتاح البرلمان العثماني مسألة لا قيمة لها[3]، خصوصاً وأن العلاقات الروسية العثمانية بعد مؤتمر برلين تحسنت على حساب النفوذ البريطاني، وبدأ النفوذ والتأثير الروسي يحلان محل النفوذ البريطاني[4]، وبذلك تضاءل النفوذ السياسي والتجاري البريطاني في الشرق[5]، كما فقدت روسيا أشكال اهتمامها في البلقان، لذلك؛ فقد بدأت تتجه نحو أسيا الوسطى والشرق الأقصى، حيث بدا أن مكاسبها هناك أكبر وأسهل من البلقان التي كانت استثمارات روسيا وعائداتها منها قليلة[6].

ولقد تزامنت هذه الأحداث مع تنامي قوة ألمانيا التي أصبحت لديها رغبة في الحصول على "مكان تحت الشمس"[7]، لذلك؛ فقد أصبحت تسير بعد ذلك في سياسة "الاتجاه صوب الشرق"[8] Drang Nach Osten، وخصوصاً في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وكان دخول ألمانيا مضمار الاستعمار مثار نزاع دولي حاد[9].

ولكن السؤال كان دائماً: ما هو السبب الذي جعل بريطانيا تُغيّر من سياستها تجاه الدولة العثمانية؟.

---

(1) Loc. Cit.
(2) Ibid, s. 179.
(3) Kocabaş. Sultan, s. 42.
(4) Yale. The Near East, p. 89.
(5) Miller. Travels, p. 493-5.
(6) Thomson. Europe, p. 434.
(7) Sachar, Howard M. The Emergence of the Middle East 1914 -1924 (New York: Alfred. A. Knope, 1969), p. 11.
(8) Frye. The Near East, p. 33; Sachar. The Emergence, p. 11.
(9) Grant - Temperley. Europe, p. 388.

ويمكن القول في هذا: إن الدولة العثمانية قد أشاحت بعد مؤتمر برلين بوجهها عن صداقة بريطانيا، وأبدت ميلاً نحو روسيا، في حين كان ميلها الأساسي تجاه ألمانيا التي ظهرت كقوة عظمى وصديقة للدولة العثمانية[1]، وانتشر النفوذ الروسي والألماني داخل الدولة العثمانية بسبب أواصر الصداقة التي أبدتها الدولتان تجاهها، وكان أمراً لا يُحتمل لبريطانيا أن ترى ذلك التقارب بينهم، ولهذه الأسباب ساءت العلاقات، وتكونت عداوة بريطانيا للدولة العثمانية[2]، خصوصاً بعد أن قامت الدولة العثمانية وعلى رأسها السلطان عبد الحميد بالعمل من أجل تفعيل سياسة "الجامعة الاسلامية"، والتي كانت تحمل في طياتها معارضة دول العالم الأوروبي المسيحي وفي مقدمتها بريطانيا وذلك من خلال العمل على توحيد 150 مليون مسلم[3]، وبذلك بدأت بريطانيا تنظر إلى الجامعة الاسلامية من منظور أن في مستعمراتها الملايين من المسلمين، ولم تبدِ بريطانيا في البداية معارضة لهذه السياسة، خصوصاً وأن علاقتها مع الدولة العثمانية لم تكن دموية بقدر ما كانت مع روسيا، ولكنها في الوقت نفسه لم تلق هذه السياسة ترحيباً من قبلها[4]، لكن بريطانيا لم تلبث أن أعلنت معارضتها لهذه السياسة، خصوصاً وأن تأثير السلطان قد وصل وانتشر بين مسلمي المستعمرات البريطانية في الشرق وخصوصاً في الهند، حيث بدأ هؤلاء يدعون للسلطان في المساجد باسم الخليفة والدعاء له في كثير من المساجد في صلاة الجمعة، الأمر الذي كانت معه بريطانيا تخشى قيام هؤلاء بثورة ضدها بسبب الشعور المعادي للأوروبيين الذي بدأ يسود وينتشر مع سياسة الجامعة الاسلامية[5]، وأصبحت مقولة: "سيبقى مسلمو الهند يرغبون في البقاء رعايا للحكومة البريطانية حتى في حال عدم قدرة المسيحيين على البقاء رعايا للسلطان" مسألة فيها الكثير من إعادة النظر[6]، لذلك؛ فقد قام العديد من رجال السياسة البريطانية والكُتّاب الإنجليز بمهاجمة ما أسموه "ادعاءات السلطان" لقيادة المسلمين، مؤكدين أن الخليفة يجب أن يكون عربياً من "قريش"[7].

---

(1) Karal. Birinci, s. 143.
(2) Loc. Cit.
(3) Phillips. Modern, p. 492-3.
(4) Lee. “A Turkish”, p. 339.
(5) Graves. Briton, p. 64.
(6) Özgan, Azmi. Pan Islamism, Indiana Muslims, The Ottomans and Britain 1877-1924, (Netherlands: Brill, 1997), p. 102.
(7) Halid. The Diary, p. 207.

ويمكن إيجاز أسباب تغير سياسة بريطانيا تجاه الدولة العثمانية عموماً بما يلي :

1- الضعف والانهيار المتزايد للدولة العثمانية وعدم وجود بوادر لنهضتها من كبوتها التي هي فيها .

2- ابتعاد اهتمامات روسيا عن الدولة العثمانية وخصوصاً في المضائق ومنطقة البلقان والبحر المتوسط إلى الشرق الأقصى، الأمر الذي بعث على الطمأنينة لدى بريطانيا من روسيا.

3- إحكام بريطانيا سيطرتها على مستعمراتها في الشرق وخصوصاً في الهند، حيث باتت بريطانيا لا تخشى معه النفوذ الديني لسلاطين الدولة العثمانية على المسلمين هناك بصفة الخلافة.

4- ازدياد المصالح البريطانية في المنطقة وخصوصاً بعد اكتشاف النفط في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في مناطق الخليج وشبه الجزيرة العربية والتي هي أساساً في طريق مواصلاتها إلى الهند.

5- فتح قناة السويس، الأمر الذي كان من شأنه زيادة النفوذ الفرنسي على حساب النفوذ البريطاني في المنطقة، وباعتبار أن منطقة السويس قبل افتتاح القناة وبعدها كانت منطقة أساسية لاتصالات بريطانيا مع الهند، وبرز ذلك بشكل جلي خلال ثورة الهنود عام 1857.

6- شراء بريطانيا أسهم مصر في قناة السويس عام 1875، الأمر الذي زاد من انعكاس مصالحها السياسية والعسكرية والاقتصادية في المنطقة.

7- انشغال أوروبا وخصوصاً الدول العظمى مثل فرنسا بمشاكلها الداخلية عن مشاكل الدولة العثمانية.

8- دعم بعض القوى الأوروبية مثل ألمانيا في أوائل عهد بسمارك لسياسة بريطانيا الاستعمارية التوسعية ومباركتها ذلك.

9- محاولة بريطانيا الخروج بشيء أو بتعويضات مناسبة بسبب مواقفها التي اعتبرتها لصالح الدولة العثمانية على مدار عشرات السنوات الماضية كما حدث أثناء حرب

القرم، والحصول على ما يخدم مصالحها قبل أي تدخل أوروبي محتمل لتسوية المسألة الشرقية أو تقسيم الدولة العثمانية بشكل يفسد عليها مصالحها.

10- عدم قناعة بريطانيا بإمكانية عودة الدولة العثمانية إلى ما كانت عليه من قوة وخصوصاً بعد هزيمتها في الحرب مع روسيا عام 1878، الأمر الذي لا يمكن معه عودتها إلى مصاف الدول القوية.

وفي ذلك الحين اقتربت الانتخابات البريطانية، حيث صعّد جلادستون – والذي كان لا يزال يقود المعارضة ضد حكومة دزرائيلي– من هجومه على سياسة دزرائيلي الخارجية وخصوصاً في الشرق، وظل يحمل عليه في سياسته هذه لمدة عامين قادمين[1]، مستخدماً في خطاباته الانتخابية تعبيرات معادية للأتراك مثل "الاستثناء اللاإنساني للجنس البشري" That inhuman exception to the human race، معطياً دلائل جديدة على سياسته المستقبلية المعادية للدولة العثمانية، وعدم تجميد العلاقات أو قطعها مع روسيا[2]، كما عمد جلادستون إلى استخدم وإعلاء الروح الصليبية ضد الروح الوطنية التي رفعها دزرائيلي وحزبه[3]، مستغلاً قوة بيانه وطلاقة لسانه وبلاغة نداءاته للمشاعر الخلاقة للمواطنين[4].

وفي عام 1880 وبشكل غير متوقع استطاع جلادستون هزيمة دزرائيلي وحزبه في الانتخابات، وبذلك عاد جلادستون المعادي بشدة للدولة العثمانية ليحتل المكان الأول في مجلس الوزراء وذلك من خلال موقعه الجديد كرئيس للحكومة البريطانية في أبريل 1880[5]، وكان هذا يعني تغيراً أساسياً في علاقة بريطانيا مع الدولة العثمانية ونهاية حياة لايارد السياسية في إستانبول، وليستمر لايارد في انتقاد سياسة جلادستون بسبب سياسته الخارجية وبسبب تعرضه للظلم من قبله[6]، أو بالأحرى لأن لايارد لم يكن راغباً بأن يكون ناطقاً بلسان حكومة يرأسها جلادستون[7]،

(1) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 357-8.
(2) Dugdale. German, Vol. I, p. 151.
(3) Jenkins, T. A. “Gladstone, The Whigs and the Leadership of Liberal Party 1879-1880”, The Historical Journal, Vol. 27, June 1984, No. 2, p. 347.
(4) Fisher. A History, p. 1043.
(5) Loc.Cit; Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 613-4; Jenkins. “Gladstone”, p. 337; Strachey. Queen, p. 219; Shaw-Shaw. History, Vol. 2, p. 162.
(6) Kurat. Henry, s. 16.
(7) Fitzmaurice. The Life of Granville, Vol. 2, p. 199.

لكن الأغرب في المسألة هو قيام وزير الخارجية جرانفيل بالتصريح: بأن سياسة حكومته الجديدة هي العمل مع القوى الأوروبية لتنفيذ بنود معاهدة برلين[1].

بعد هزيمة حزب المحافظين عام 1880 أصبح واضحاً أن دزرائيلي البالغ من العمر 76 عاماً والمعتل الصحة سوف لن يستمر وقتاً طويلاً كقائد للحزب، وخلال سنواته الأخيرة في الحكم أشار دزرائيلي إلى أنه يرغب في أن يكون سالزبوري خليفته في قيادة حزب المحافظين[2]، حيث كتب دزرائيلي له في 27 ديسمبر 1880، أي بعد هزيمة المحافظين على يد حزب الأحرار: "أحد أحلامي هو أنه في فبراير 1881 المقبل سوف أكون جالساً خلفك في مجلس اللوردات وأنت تقود المعارضة ضد حكومة جلالة الملكة"[3]، لكن الملكة فيكتوريا كان لها رأي آخر، حيث كتبت رسالة سرية وخاصة إلى ستافورد نورثكوت Stafford Northcote في 15 مايو 1881 قالت فيها: أنها سوف تنظر إلى ستافورد نورثكوت كزعيم لحزب المحافظين العظيم[4]، لكن بعد وفاة دزرائيلي في أبريل 1881 لم يكن موقع القيادة في حزب المحافظين قد تم ملؤه بعد[5]، حيث نجح سالزبوري بعد ذلك في قيادة حزبه في مجلس اللوردات بينما تمت إعادة انتخاب نورثكوت ليقود الحزب في مجلس العموم[6]، وبذلك دخلت العلاقات بين الدولة العثمانية والحكومة البريطانية الجديدة مرحلة جديدة امتازت بالعداء فيما بين الدولتين.

---

(1) Ibid, p. 209-10.
(2) McKenzie, R. T. British Political Parties, The Distribution of Power Within the Conservative and Labour Parties (New York: St Martin's Press, 1955), p. 23.
(3) Loc. Cit; Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 6, p. 595.
(4) McKenzie. British, p. 23.
(5) Loc. Cit.
(6) Loc. Cit.

الفصل السابع

بريطانيا وسياسة تقطيع أوصال الدولة العثمانية.

أولاً: سياسة بريطانيا في مصر .

1: بريطانيا ومشروع قناة السويس.

2: بريطانيا وشراء أسهم مصر في قناة السويس 1875.

3: بريطانيا واحتلال مصر عام 1882.

أ: مقدمات احتلال مصر.

ب: مؤتمر إستانبول.

ج: ضرب الإسكندرية.

د: احتلال مصر.

ثانياً: بريطانيا والمسألة الأرمنية.

1: بريطانيا وتطورات المسألة الأرمنية.

2: سالزبوري وسياسة تكوين الأحلاف ضد الدولة العثمانية.

3: نهاية المسألة الأرمنية.

أ: أحداث البنك العثماني.

ب: زيارة القيصر الروسي إلى بريطانيا.

ثالثاً: بريطانيا والمشكلة اليهودية.

1: مقدمات الاهتمام البريطاني باليهود.

2: مرحلة دزرائيلي حتى نشور الحركة الصهيونية.

3: بريطانيا والحركة الصهيونية الحديثة.

رابعاً: بريطانيا ودعم المعارضة العثمانية.

1: نشاط جمعية الاتحاد والترقي في مصر.

2: بريطانيا ودعم الانقلابات العسكرية.

3: ثورة 1908.

الفصل السابع

بريطانيا وسياسة تقطيع أوصال الدولة العثمانية

كانت مؤتمر واتفاقية برلين 1878 اتفاقية فاصلة في تاريخ العلاقات البريطانية العثمانية، حيث نأت الحكومات البريطانية المتعاقبة بعد ذلك عن سياساتها التقليدية والخاصة بالحفاظ على استقلال وتكامل واستقرار الدولة العثمانية، بل وشرعت هي قبل غيرها بالعمل على احتلال قبرص، الأمر الذي أثار العديد من التساؤلات داخل الدولة العثمانية عن طبيعة الدور الذي تقوم به بريطانيا وهي التي كانت اتخذت موقف الحياد الرسمي تجاه الحرب التي شنتها عليها روسيا عام 1877، الأمر الذي أدي بالدولة العثمانية إلى تغيير سياستها هي الأخرى والاتجاه نحو روسيا وألمانيا، ومنذ ذلك الوقت ناصبت بريطانيا والدولة العثمانية نفسيهما العداء، وبدأت بريطانيا بدعم كل ما من شأنه انهيار الدولة العثمانية وتفكيك أملاكها من واحتلال للأرضي ودعم للأقليات والمطالبة بالإصلاحات التي من شأنها زعزعة الأحوال الداخلية للدولة العثمانية، ودعم المعارضة العثمانية ضد الحكومة والسلطان العثماني.

وانطلاقاً من مقررات مؤتمر برلين وما انطوت عليه من خسائر للدولة العثمانية وما انطوت عليه من تغير في السياسة البريطانية تجاهها؛ فقد شرعت بريطانيا وبصورة علنية إلى تطبيق سياسة التقسيم للدولة العثمانية، وكان أوضح مثال على ذلك الأمر هو تعزيز النفوذ البريطاني في مصر ومن ثم القيام باحتلالها.

أولاً: سياسة بريطانيا في مصر.

1: بريطانيا ومشروع قناة السويس.

لم تكن مصر في يوم من الأيام بمنأى عن الاهتمامات البريطانية، بسبب موقفها الجغرافي والاستراتيجي الواقع على طريق مستعمراتها في الشرق، ويمكن القول: أن هذا الاهتمام ازداد منذ حملة نابليون بونابرت على مصر، حيث عملت بريطانيا على إبقاء مصر منطقة تابعة للنفوذ العثماني وخالية من النفوذ الفرنسي، وهو ما عملت بريطانيا من أجله أثناء أزمة محمد علي، حيث عملت على تصفية النفوذ الفرنسي مع قيامها بتعزيز النفوذ

البريطاني بعد انتهاء هذه الأزمة بعقد مؤتمر لندن عام 1840 [1].

ولقد استمرت مصالح فرنسا في الشرق قائمة حتى بعد أن منيت بفشل سياسي ذريع إبان الصراع في فترة تمرد محمد علي، وذلك من أجل دعم سياستها في الشرق لتتبنى فيما بعد سياسة "المواصلات عبر البحر المتوسط"، والتي انتهت إلى مشروع عملي لشق قناة بين البحر المتوسط والبحر الأحمر عبر السويس، حين قام فرديناند دي لسبس Ferdinand de Lesseps بتبني الفكرة والعمل على تنفيذها بعد أن أغرى خديوي مصر بذلك[2]، ولقد قام سعيد باشا في 30 نوفمبر 1854 بمنح دي لسبس أول صك قانوني بشأن مشروع شق قناة السويس، ليكتسب هذا المشروع صبغة قانونية[3].

وحتى ذلك الوقت؛ كانت أمور قناة السويس من المسائل السرية أكثر منها موضوعاً علنياً[4]، ولم يتأكد شيء لحكومة بريطانيا بهذا الشأن، حتى قام ستراتفورد في 29 يناير 1858 بالتأكيد لوزير الخارجية كلارندون بأن باشا مصر منح فرمان لدي لسبس لحفر قناة السويس وإنشاء شركة خاصة بشأنها[5].

وفي اجتماع جمع بين ستراتفورد –السفير البريطاني في إستانبول– ودي لسبس، قام الأخير بمهاجمة شخص ستراتفورد وذلك بسبب موقفه المعارض لمشروع القناة وعمله على إقناع الباب العالي بوجهة نظره[6]، لكن هذا لم يمنع ستراتفورد من إرسال برقية إلى كلارندون في 5 مارس يطلب منه: أن يبلغه بآخر المستجدات وعما استقر عليه الرأي بشأن قناة السويس في بريطانيا بأسرع ما يمكن، وإرسال ذلك الرد عن طريق التلغراف[7]، وفي 9 مارس أرسل كلارندون إلى ستراتفورد قائلاً: "من الواضح أن الحكومة الفرنسية تؤيد بشكل غير مباشرة مشروع دي لسبس بخصوص القناة، ونحن نستطيع الاعتراض فقط على مبدأ النشاط ضد الفرنسيين، وبالتالي فإن الاحتياطات الكبيرة سوف تصبح ضرورية عندها، ونحن يجب أن نتحرك ضدها بشكل واضح"[8]، وفي رسالة أخرى في 19 مارس قال كلارندون

---

(1) Kösoğlu. Türk, s. 68.
(2) Grant-Temperley. Europe, P. 393-4.
(3) عبد الله رشوان. المركز الدولي لقناة السويس ونظائرها، (القاهرة: مطبعة حجازي، 1950)، ص4.
(4) F.O. 352-37, Pisani to Stratford, Pera, 27 Dec. 1854, Conf. (N. L. A).
(5) F.O. 78-1156, Stratford to Clarendon, 29 Jan. 1855, No. 68, (N. L. A).
(6) F.O. 352-42, Stratford to Clarendon, Cons. 1 March 1855, Priv. (N. L. A).
(7) F.O. 352-42, Stratford to Clarendon, Cons. 5 March 1855, Priv. Ext. (N. L. A).
(8) F.O. 352-42,Clarendon to Stratford, 9 March 1855, Priv. Ext. Part. I, (N. L. A).

لستراتفورد: "لكنني أرى ألا تقوم بأي اعتراض رسمي؛ لأن الحكومة العثمانية سوف تأخذ هذا الاعتراض لكي تعترض على مشروع دي لسبس" في ظل حاجة بريطانيا لحليفتها فرنسا في حرب القرم[(1)].

وفي هذا الوقت قامت حكومة بريطانيا بالإفصاح عن معارضتها لهذا المشروع، حيث أرسل كلارندون إلى ستراتفورد في 23 أبريل يقول: أنه تحدث بقوة ضد مشروع قناة السويس، وأن الإمبراطور الفرنسي قد أكد له أنه لا يهتم بمشروع القناة؛ إلا أنه أعلن أنه يرغب في تقديم المساعدة لهذا المشروع التجاري الصناعي، وأن كلارندون أبلغ الإمبراطور الفرنسي عبر السفير البريطاني في فرنسا "كولي" أن بنديتي – السفير الفرنسي في إستانبول – شخص مخادع، وأن إصراره في إستانبول على المضي في مشروع قناة السويس دليل على خداعه[(2)].

ولقد كان الجديد في المسألة بحصول دي لسبس على امتياز جديد من خديوي مصر في 5 يناير 1856، بعد أن اعتبر أن امتياز عام 1854 لم يكن كافياً من حيث التحديد والتوضيح[(3)]، لذلك؛ فقد سعى دي لسبس مجدداً للحصول على تصديق السلطان العثماني على هذا الامتياز باعتباره صاحب السيادة على مصر، مما استدعى بستراتفورد القيام بجهود مضنية للحيلولة دون حدوث ذلك، حيث قام بعقد العديد من اللقاءات داخل الدولة العثمانية، وحث قناصله على بذل جهودهم الحثيثة من أجل الاتصال بسعيد باشا في أي مكان يتواجد به بشأن القناة[(4)]، كما أرسل إلى بيساني بأن الحكومة البريطانية لا زالت تعارض مشروع قناة السويس[(5)].

استمرت بريطانيا التي هي من وجهة النظر الفرنسية "تهتم برفاهية إمبراطوريتها أكثر من عنايتها بخير الإنسانية" في العمل ضد إنشاء القناة[(6)]، وكانت هذه المعارضة تُوصف بأنها معارضة مريرة وخصوصاً من قبل بالمرستون – بعد أن تولى رئاسة الوزراء –

---

(1) F.O. 352-42,Clarendon to Stratford, 19 March 1855, Priv. Ext. Part. I, (N. L. A).
(2) F.O. 352-42, Clarendon to Stratford, 23 April 1855, Priv. Ext. Part. I, (N. L. A).
(3) رشوان. المركز، ص5.
(4) F.O. 352-46, Stratford to John Green, Ther. 4 Oct. 1857, Ext. (N. L. A).
(5) F.O. 352-45, Instructions to Pisani From Stratford, Pera, 10 Jan. 1857, Ext. (N. L. A).
(6) Ludwig. La Meditrranee, Vol. 2, p. 247.

بسبب ما اعتبروه خطراً على طريق الاتصالات بالهند؛ إلا أن هذه المعارضة ذهبت أدراج الرياح وذلك عندما بدأ العمل فعلياً في المشروع عام 1859، وتقريراً للواقع؛ فإن بريطانيا لم تكن لتفعل أي شئ لوقف هذا المشروع أكثر من إبداء المعارضة[1]، حتى قام السلطان تحت الضغط الفرنسي بالتصديق رسمياً على فرمان قناة السويس في 19 مارس 1866، وحينها تخلت بريطانيا عن معارضتها للمشروع واهتمت بعد ذلك بتأكيد مصالحها في هذه القناة، حيث قال وزير خارجيتها "ستانلي" Stanley: "إن التجارة التي ستمر في هذه القناة لن يستفيد منها شعب أكثر من الشعب البريطاني"[2].

2: بريطانيا وشراء أسهم مصر في قناة السويس 1875.

اتخذت المسألة الشرقية منحنى آخر بعد افتتاح قناة السويس عام 1869[3]، حيث أبدت بريطانيا اهتماماً بهذه القناة، وهي التي كانت تعارضها بقوة من قبل، وذلك لتأمين سيطرتها على البحر المتوسط باعتباره الطريق إلى الهند[4]، خصوصاً وأن المواصلات البحرية بين بريطانيا والهند قد تحولت إلى قناة السويس، الأمر الذي أضفى على مصر المزيد من الأهمية الاستراتيجية، وحتى ذلك الوقت؛ لم يكن لبريطانيا أي رقابة أو أي مركز متميز على هذا الشريان المائي الحيوي والجديد[5]، الذي كانت أربعة أخماس البضائع التي تمر فيه سنوياً؛ هي بضائع بريطانية تحملها سفن بريطانية[6].

ولقد تغيرت الأوضاع داخل بريطانيا مع تولي دزرائيلي رئاسة الوزراء عام 1874، حيث تحولت الكثير من الأنظار إلى مصر، باعتبارها مركزاً حقيقياً لمصالح بريطانيا، وأن عملية الحصول عليها هو أقل تعويض يمكن لبريطانيا الحصول عليه في حال تم تقسيم الدولة العثمانية، وفي هذا الصدد؛ فقد كتبت الصحف البريطانية مقالات بهذا الشأن مثل صحيفة "بول مول جازيت" التي كتبت في 15 نوفمبر 1875عن أهمية قناة السويس وأهمية امتلاكها، ورددت بعض الصحف الأخرى مثل "ستاندرد" Standard والديلي نيوز

(1) Grant-Temperley. Europe, p. 394.
(2) Karal. Osmanli, Cilt. VII, s. 44.
(3) Kinross. The Ottoman, p. 518-9.
(4) Tonnele, Jean, L'Angleterre En Mediterranee (Paris: Charles-Lavauzelle, 1952), p. 137-48.
(5) Ensor. England, p. 37-8.
(6) Buckle-Monpenny. The Life of Disraeli, Vol. 5, p. 422-6.

والايكونومست حديثها عن أهمية قناة السويس لبريطانيا، وأهمية وجود إشراف أو رقابة بريطانية على مصر، أو على الأقل في قناة السويس[1].

ولقد قام الخديوي إسماعيل بعرض أسهمه في قناة السويس للبيع، الأمر الذي أثار العديد من الشكوك حول صحة ذلك، وخصوصاً من وزير الخارجية البريطاني دربي، حيث أرسل برقية إلى القنصل العام في مصر يطلب منه العمل على مقابلة الخديوي فوراً والاستفسار منه عن حقيقة الصفقة؛ ولقد جاءه الرد: بأن هذه الصفقة حقيقية ولا مراء فيها، وأن الخديوي عرض على البيوت المالية الفرنسية بيع جميع أسهمه بمبلع 3،680،000، وأنه أعطاهم فرصة حتى 19 نوفمبر1875 للبت في هذا الأمر، ورغم ذلك؛ لم يبد دربي حماساً لشراء هذه الأسهم، باعتبار ذلك عملية تجارية ستوقع الإرباك بين حكومته وحكومة فرنسا والباب العالي، لكنه في الوقت نفسه قام بنقل هذه الأخبار إلى دزرائيلي، رغم الشكوك التي لا زالت تخالجه بشأن صحة هذا النبأ، لأنه من المستبعد أن يكون قنصل بريطانيا العام في القاهرة "ستانتون" Stanton ليس على علم بما يجري بين الخديوي وفرنسا في هذا الشأن[2].

وعندما تأكد دزرائيلي من نية الخديوي بيع أسهمه لم ينتظر انتهاء المهلة، حيث أمر دربي بأن يبرق إلى القنصل العام من أجل إبلاغ نوبار باشا ناظر الخارجية المصري: بأن حكومة بريطانيا مندهشة لأن الحكومة المصرية لم تبلغها بأمر المحادثات الدائرة مع البيوت المالية الفرنسية، وأن حكومة القاهرة تقع في خطأ بالغ حين تعتقد بأن حكومة بريطانيا تنظر بعدم الاكتراث إلى نقل أسهم مصر في شركة قناة السويس إلى دولة أجنبية أخرى[3].

كما عبر دربي عن رفضه التام في أن تؤول أسهم مصر في القناة إلى فرنسا، لأن ذلك يعني ببساطة: أن تصبح شركة القناة شركة فرنسية[4]، وبلغ من اهتمام دزرائيلي أن أرسل في 18 نوفمبر إلى الملكة فيكتوريا يقول: إن خديوي مصر على وشك الإفلاس المالي، وأنه يرغب في بيع أسهمه في قناة السويس، وأنه اتصال بهذا الشأن مع ستانتون،

---

(1) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 5, p. 439-42.

(2) الشناوي. الدولة، ج4، ص1947.

(3) المرجع والصفحة نفسهما.

(4) Marlowe, John. Anglo-Egyptian Relations 1800-1953 (London: The Cresset Press, 1954), p. 73-5.

وأن المسألة مسألة 4 ملايين، لكنها تعطي لمن يملكها نفوذاً كبيراً، إن لم يكن متفوقاً في إدارة القناة، "وإنه لأمر حيوي لسلطة جلالتك ومركزها في هذا الوقت العصيب أن تصبح القناة ملكاً لبريطانيا، وقد حاولت أن أقنع دربي ونجحت في إقناعه بأهمية تحول مصالح الخديوي إلينا"[1].

ولقد أكد ستانتون في 23 نوفمبر إلى دربي بأن حكومة بريطانيا تستطيع "الآن" شراء الأسهم بأربعة ملايين جنيه، فجاءه الرد برقياً من دربي في اليوم التالي: بأن الحكومة البريطانية قررت شراء الأسهم بهذا المبلغ وأن مؤسسة "روتشيلد" **Rothschild** المالية ستقوم بتسديد هذا الثمن[2]، ولقد عرض دزرائيلي ذلك على البرلمان في جلسة طارئة من أجل مناقشة هذا الأمر، ولأهمية المسألة؛ فقد أخذ دزرائيلي المسؤولية على نفسه، حيث قام من منطلق صداقته لآل روتشيلد بالطلب منهم تمويل المشروع، وكانت النتيجة موافقة البرلمان بكل حرارة واهتمام، وبهذا دخلت بريطانيا في إدارة قناة السويس بعد فرنسا مباشرة[3].

وبذلك توصل دزرائيلي "بضربة محترف" إلى تحويل هذا العمل الفرنسي إلى مشروع بريطاني، حيث كان محتاجاً إلى ذلك باعتبار مصر وقبل كل شئ من بين المواقع التي تحتاجها إمبراطورية الهند لتأمين سلامتها[4]، وقد أدى نصيب بريطانيا الجديد في قناة السويس إلى در أرباح هائلة على بريطانيا، وأرسل دزرائيلي عبارات تتضمن في طياتها: بأن الرابح الوحيد من هذه الصفقة هو الملكة فيكتوريا، حيث كتب إليها بلهجة المنتصر: "إن كل شئ قد تقرر، لقد أصبحت يا مولاتي تملكين هذه الثروة الهائلة ... مقابل أربعة ملايين جنيه، وأصبحت تسيطرين من الآن على هذه المقتنيات النفيسة، ولم يكن هناك غير مصرف واحد يمكنه أن ينجز هذه الصفقة؛ وهو مصرف آل روتشيلد، ولقد تصرف أصحابه تصرفاً لائقاً حقاً، حيث قدموا المال بفائدة منخفضة جداً، وبذلك أصبحت يا مولاتي حصة الخديوي بأكملها ملكاً لك"[5].

ولقد قامت صحيفة التايمز التي طالما هاجمت مشروع قناة السويس بالاعتراف بالخطأ، وبأن "إنجلترا ستضمن الأرباح التي سيأخذها أصحاب الأسهم، على أن يكون هذا

---

(1) Dicey Edward. The Story of the Khedivate (London: Rivingtons, 1902), p. 102-3.
(2) Crabites, Pierre. The Spoliation of Suez (London: George Routledge, 1940), p. 171.
(3) Karal. Osmanli, Cilt. VII, s. 50.
(4) Ludwig, La Meditrranee, Vol. 2, p. 255-6.
(5) Buckle-Monypenny. The Life of Disraeli, Vol. 5, p 448-9; Strachey. Queen, p. 210.

تعويضاً عما اقترفناه من خطأ بشأن القناة"[1]، كما أصبح لبريطانيا بعد ذلك حق المطالبة بعشرة مقاعد في مجلس إدارة القناة وأن تنال بذلك صوتاً حاسماً فيما يتعلق بالبحر المتوسط[2].

ولقد بررت بريطانيا شرائها نصيب الخديوي من قناة السويس بأنه من أجل سلامة وضمان سبُل التجارة كونها مرفأً حيوياً لذلك، وأبدت الحكومة البريطانية ارتياحها للجهود الجبارة والأعمال الكبيرة التي بذلها دي لسبس في سبيل شق القناة[3].

أما دزرائيلي؛ فقد أعلن في نهاية جلسة مجلس العموم البريطاني في 21 فبراير 1876: "أنه كان دائماً ولا يزال ينظر بارتياح لهذه المسألة – شراء أسهم مصر– كعملية سياسية تؤدي إلى تعضيد وتقوية الإمبراطورية البريطانية، وأن شعب إنجلترا قد وافق منذ البداية على امتلاك الأسهم، وأدرك الحكمة من هذا الخطوة التي سيوافق عليها مجلس العموم اليوم، وقد سلك شعب إنجلترا هذا الطريق؛ لأنه حصل بذلك على قدر كبير من النفوذ والسلطة، وأصبح له هناك مصالح في هذا الجزء الهام من أفريقيا، لأن الشعب يدرك أيضاً أنه أمّن لنفسه طريقاً للإمبراطورية الهندية والمناطق البريطانية الأخرى"[4].

3: بريطانيا واحتلال مصر عام 1882.

أ: مقدمات احتلال مصر.

كان احتلال بريطانيا لقبرص أمراً من شأنه إثارة معارضة العديد من الدول وخصوصاً فرنسا، لذلك؛ فقد عملت بريطانيا مرات عديدة بالتلميح والتصريح على تأييد مطالب فرنسا في تونس، وأيدها في ذلك بسمارك حتى تنسى فرنسا مقاطعتي "الألزاس" و"اللورين" Alsace-Lorraine، الأمر الذي انتهى أخيراً وفي 12 مايو 1881 باحتلال فرنسا لتونس[5]، وأعلنت بريطانيا حيادها في هذه المسألة[6]، لكنها سرعان ما اتخذت ذلك ذريعة واعتبرته تمهيداً للمناخ السياسي من أجل احتلال مصر [7].

---

(1) Ludwig. La Mediterranee, Vol. 2, p. 256.
(2) Loc. Cit.
(3) F.O. 27-2117, Lyons to Derby, Paris, 13 Dec. 1875, No. 1006, (N. L. A).
(4) Hansard’s Parliamentary Debates, 21 Feb. 1876, Vol. CCLXXII, 3 Series, p. 652-61.
(5) Grant-Temperley. Europe, p. 399.
(6) Karal. Birinci, s. 82.
(7) Grant-Temperley. Europe, p. 399.

كانت كل المتغيرات في السياسة الخارجية البريطانية قد جعلتها تخطط فعلياً لاحتلال مصر، وقد وجدت بريطانيا الفرصة في ثورة "أحمد عرابي باشا"، الضابط المصري الذي ثار على خديوي مصر توفيق باشا بسبب استسلامه للدول الأوروبية ولوقوع الظلم على المصريين؛ الأمر الذي أدى إلى ثورة الشعور الوطني؛ والتي تمخض عنها قيام أحمد عرابي بقيادة ثورة جيش حقيقية ضد الخديوي، حيث أحاط في 9 سبتمبر 1881 بقصره، وقد استسلم الخديوي لمطالبه، وأصبح عرابي باشا بذلك سيد الموقف[1]، ولقد كتبت صحيفة التايمز بعد تطور هذه المسألة فقالت في 19 أكتوبر 1881: "ربما آن الأوان كي يكون من الضروري أن تقوم بريطانيا بتنفيذ المبدأ القائل: بأن بريطانيا لا تسمح بأن تكون مصالحها السياسية في مصر في الدرجة الثانية ما دامت تمتلك الهند"[2].

ولقد عمل السلطان عبد الحميد إلى تدارك الموقف، حيث عمل على تشكيل لجنة برئاسة من المشير "مصطفي درويش" في 2 يونية 1882، وقد وصل الوفد المكون من 8 أفراد إلى الإسكندرية في 7 يونية، ولم يعرف أحد مهمة الوفد، لكن سعيد باشا ناظر الخارجية المصري صرح في 2 يونية: أن مهمة الوفد هي العمل على تهدئة الخواطر والتوصل إلى مصالحة بين الأطراف المتنازعة[3]، في حين يرى البعض وخصوصاً الإنجليز أن مهمة الوفد كانت إحباط مؤامرات كل من قنصلي بريطانيا وفرنسا في مصر[4].

أما في بريطانيا؛ فقد كان رئيس الحكومة جلادستون قد خط سياسته من قبل على تجنب أي عمل مشترك مع الدولة العثمانية ودعوات السلطان للتدخل، لذلك؛ فقد دعا إلى مؤتمر للسفراء في إستانبول في يونية 1881 لمناقشة المسألة المصرية، لكن السلطان عبد الحميد رفض ذلك؛ لأنه كان يشعر بأن هذا الأمر من شأنه إعطاء صفة شرعية للتدخل الأجنبي في المسائل الداخلية لبلاده[5]، وفي 22 يونية 1882 دعت حكومة بريطانيا مجدداً الدول الأوروبية الموقعة على اتفاقية برلين 1878 إلى عقد مؤتمر في إستانبول للبحث في

---

(1) Ibid, p. 401.
(2) Rothstein, Theodore. Egypt’s Ruin, A Financial And Administrative Record (London: A.C. Fifield, 1910), p. 138.
(3) Kamel, Sayed. La Conférence de Constantinople et la Question Egyptienne en 1882 (Paris: Librairie Felix Alcan, 1913), p. 126-8.
(4) Blunt, Wilfrid Scawen. Secret History of the English Occupation of Egypt (London: T. Fisher Unwin, 1907), p. 305.
(5) Shaw-Shaw. History, Vol. 2, p. 193-4.

المسألة المصرية[1]، لكن السلطان رفض ذلك رغبة منه في عدم السماح بتدخلها في المسألة المصرية وجعلها مسألة ذات صبغة دولية، وهو الذي يرى أن المسألة هي مسألة عثمانية بالدرجة الأولى، يقوم هو وحكومته على تسويتها دون أي تدخل خارجي من الدول الأوروبية، لذلك؛ فقد أرسل السلطان إلى هذه الدول وفي مقدمتها بريطانيا يطالبهم بأن يتركوه وحده من أجل العمل بهدوء على حل وتسوية المسألة وبطرقه الخاصة؛ على أن تُرضي هذه الحلول جميع القوى الأوروبية[2]، لقد كان السلطان العثماني يدرك المقاصد والأهداف البريطانية من وراء اهتمامها بصر، لذلك فقد عزم على إفشالها بكل الطرق والوسائل من خلال سياسة سحب الذرائع.

ورغم ذلك رفضت حكومة بريطانيا طلب السلطان هذا، بذريعة أنها لا تستطيع التخلي عن حماية مصالحها المختلفة في مصر[3]، وأكدت حكومة بريطانيا أن درويش باشا لم يتوصل إلى نتائج ملموسة بعد حوالي شهر من إجراء الاتصالات في مصر، وأن استمرار "الفوضى" في مصر قد أدى إلى هجرة عدد كبير من الرعايا الأوروبيين في مصر ومنها، وأنه لم يعد بالإمكان إقناع القوى الأوروبية العظمى بالتروي فيما يستلزم قيام السلطان بالتعاون مع هذه الدول من خلال عقد مؤتمر؛ وإلا فإن هذه الدول ستلجأ أخيراً وبشكل حاسم إلى حماية مصالحها من خلال احتلالهم مصر[4].

وأكد جرانفيل لموزوروس: "أنه مهما ظهر من الإشاعات والشك – بشأن موقف حكومة بريطانيا في مصر– ؛ إلا أنه ليس لدينا أية رغبة في العمل على احتلال مصر أو ضمها إلى أملاكنا، فضلاً عن عدم قبولنا لأية دولة أخرى باحتلالها أو ضمها إلى أملاكها"[5]، الأمر الذي كان يوحي بأن حكومة بريطانيا تسعى إلى حل وسط ومقبول لتلك الأزمة، وخصوصاً وأن السلطان طلب من جميع القوى عدم التدخل في مصر وإعطائه الفرصة لإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه، بل ربما وجد السلطان في ذلك فرصة سانحة

---

(1) Kösoğlu. Türk, s. 600.

(2) صفوت، محمد مصطفى. الاحتلال الإنجليزي لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه (القاهرة: دار الفكر العربي، 1952)، ص49.

(3) المرجع والصفحة نفسهما؛ الشناوي. الدولة، ج4، ص2180.

(4) Kamel. La Conference, p. 173-4.

(5) Blunt. Secret, p. 180; Rothstein, Egypt’s, p. 145.

لتأكيد سيادته على مصر [1].

ب: مؤتمر إستانبول.

زادت حكومة بريطانيا من ضغوطها من أجل عقد مؤتمر دولي بشأن المسألة المصرية، الأمر الذي تمخض عنه موافقة الدول، حيث عُقد المؤتمر في نهاية المطاف في إستانبول بمشاركة سفراء بريطانيا وروسيا وألمانيا وإيطاليا والنمسا ودون مشاركة الدولة العثمانية، ولقد بدأت أعمال المؤتمر في حي طرابيا Therapia –أحد ضواحي إستانبول– برئاسة عليا للسفير الإيطالي "كورتي" Corti بصفته أكبر السفراء سناً في العاصمة العثمانية، وذلك في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم 23 يونية 1882، ولقد قرر هؤلاء في الجلسة الأولى للمؤتمر إرسال مذكرة إلى الباب العالي يعربون فيها عن أسفهم لعدم انعقاد المؤتمر برئاسة ناظر الخارجية العثماني، والأمل في قيام الدولة العثمانية بالمشاركة في جلسات المؤتمر القادمة[2].

كان المؤتمر يهدف بالأساس إلى القضاء على ثورة أحمد عرابي في مصر وتهدئة الوضع وإعادة الوضع فيها إلى ما كان عليه من سلطة الخديوي، واحترام الامتيازات الصادرة عن الفرمانات السلطانية التي صدرت في هذا الصدد، ومراعاة تنفيذ كل الالتزامات الدولية التي ارتبطت بها الحكومة المصرية، وإدخال الإصلاحات والتنظيمات الإدارية والمدنية والقضائية، وكانت الوسيلة المتبعة في المؤتمر لتحقيق ذلك الأمر هو بالتدخل العسكري في مصر، حيث طالب هؤلاء السلطان بصفته صاحب السيادة العليا على مصر بإرسال قوات عثمانية، على أن يلتزم السلطان بكل الشروط والضوابط التي يُحددها المؤتمر من حيث مدى هذا التدخل وهدفه ومدته، وجميع التفاصيل الأخرى، فإذا رفض السلطان الاستجابة؛ فإن الدول الأوروبية ستتدخل عسكرياً بشكل جماعي وموحد بهدف فرض تسوية طبقا للقانون الدولي العام، بحيث تُراعي فيها مصالح الدول وفي مقدمتها بريطانيا، ويلاحظ أن المؤتمر لم يناقش كثيراً الحلول السلمية؛ بل بدأ فوراً في الحديث عن التدخل العسكري[3].

ورغم أن هذه القرارات كانت بموافقة عليا من حكومة بريطانيا؛ إلا أن ذلك كان في

---

(1) Rothstein. Egypt’s, p. 145.
(2) Kamel. La Conference, p. 173-4.
(3) Ibid, p. 191-2; Nicolson. Sir Arthur, p. 37.

نظر الحكومة – أو بعضهم على الأقل – مجرد عبث، حيث أعلن "شارلز ديلك" Charles Dilke – وزير الحكم المحلي – في مجلس العموم البريطاني في جلسته في 22 يونية: بأن توقيع حكومة بريطانيا على البروتوكول السابق لا يُضعف بأي حال من الأحوال مركز بريطانيا المتفوق في مصر[1]، ثم صرّح في 26 يونية: هذا الاتفاق لا يمتد ليشمل منطقة قناة السويس، وأن حكومة بريطانيا لا تلتزم به في المسائل التي تمس مصالحها[2].

وفي الجلسة الثالثة للمؤتمر يوم 27 يونية، كشف ممثل بريطانيا في المؤتمر عن اتجاه خطير تنوي حكومته انتهاجه؛ وذلك حين قدم كورتي اقتراحاً في هذه الجلسة جاء فيه: "أن يتعهد الأعضاء المشاركون في المؤتمر باسم حكوماتهم بالامتناع عن القيام بأي عمل منفرد خلال انعقاد المؤتمر"، لكن دوفرين ممثل بريطانيا في المؤتمر أضاف تحفظاً جاء فيه: "ماعدا حالات الضرورة القصوى مثل ضرورة حماية أرواح الرعايا"، فوافق عليه المؤتمر؛ وبذلك فإن هذا التحفظ قد قام بنسخ الاقتراح الإيطالي، وأصبح لحكومة بريطانيا حق التدخل في مصر تحت عناوين مختلفة[3].

وفي 30 يونية أرسل دوفرين إلى جرانفيل يزف إليه نبأ التحفظ البريطاني الذي قام بوضعه وتم قبوله في مؤتمر إستانبول بشأن عدم التدخل المنفرد في مصر، واعتبر دوفرين: "أن الهدف الحقيقي من التحفظ البريطاني هو إطلاق يد حكومتنا في العمل إذا ما حدث طارئ ما ... والواقع أننا لا ننظر إلى اقتراح السفير الإيطالي – كورتي – على أنه أمر خطير بعد تحفظنا هذا، الذي يتم الرجوع إليه وقت الحاجة"[4].

استمر مؤتمر إستانبول في عقد جلساته؛ إلا أن هذه الجلسات الممتدة قد أثارت جرانفيل الذي كان يشكو من تباطؤ أعماله، مطالباً بإيجاد حل سريع للمسألة المصرية؛ وذلك لأنه كان يخشى ضياعِ فرصة ثمينة لبريطانيا من أجل احتلال مصر، وذلك فيما إذا رفض السلطان إرسال قواته إلى مصر، كما كان يخشى في الوقت نفسه من توطيد العرابيين لنفوذهم في مصر؛ لذلك فقد أرسل في 3 يولية إلى دوفرين يحثه على الإسراع في استصدار قرار من المؤتمر يدعو السلطان إلى إرسال قوات عسكرية عثمانية إلى مصر، معرباً عن أن

---

(1) Hansard Parliamentary Debates, 22-26 June 1882, Vol. CCLXXI, 3 Series, p. 397-9.
(2) Loc. Cit.
(3) Kamel. La Conference, p. 177.
(4) الشناوي. الدولة، ج4، ص2188.

المؤتمر لم يتقدم خطوة واحدة إلى الأمام، مرسلاً بتعليماته إلى دوفرين من أجل الإصرار في الجلسة التالية للمؤتمر من أجل دعوة السلطان إلى إرسال قواته، وفي حال رفض السلطان ذلك؛ فإنه يجب الضغط على بقية الممثلين لاتخاذ إجراءات بديلة[1].

ج: ضرب الإسكندرية.

قام العرابيون في بداية ثورتهم ببناء وترميم القلاع الموجودة في الإسكندرية، الأمر الذي أثار الدوائر السياسية في بريطانيا، والذين هددوا بضرب الإسكندرية إذا لم يتم تسليم هذه القلاع إليهم خلال 24 ساعة[2].

ولقد عمل السلطان على اتخاذ خطوات أخيرة من أجل عدم ضرب الإسكندرية، حيث أرسل ناظر خارجيته سعيد باشا في 9 يولية إلى موزوروس يطلب منه إبلاغ جرانفيل: أنه لا يوجد هناك أي تحصينات أو قلاع يقوم ببنائها المصريون، كما أن مدخل الميناء غير مغلق، وأن الباب العالي يرجو من حكومة لندن إرسال تعليمات واضحة إلى قائد الأسطول "سيمور" بعدم الإقدام على أي أعمال عدائية، وقد يكون هذا سبباً لعدم إقدام سيمور على قصف المدينة، إلا أن البعض يرى أن هذا التأخير إنما كان لإتاحة الفرصة أمام الرعايا البريطانيين لمغادرة القاهرة، قبل أن يقصف الأسطول الإسكندرية بمدافعه[3]، حيث شهدت القاهرة وبعض المناطق فعلاً هروباً يعتريه الفزع من قبل الرعايا البريطانيين والأوروبيين عموماً[4].

ولقد أرسل جرانفيل إلى المؤتمرين في إستانبول، وإلى الحكومة العثمانية رسالة يقول فيها: "إن ضرب الإسكندرية بالمدافع إن كان؛ فذلك لأنه مجرد عمل من أعمال الدفاع الشرعي، ولا يحمل في طياته أهداف أخرى أو يخفي وراءه أفكاراً مسبقة من قبل حكومة بريطانيا"[5].

وفي 10 يولية أرسل سيمور إنذاره النهائي إلى الحكومة المصرية بقصف

---

(1) المرجع نفسه، ص2192؛ صفوت. الاحتلال، ص55-56.

(2) الشناوي. الدولة، ج4، ص2198.

(3) المرجع والصفحة نفسهما.

(4) Nicolson. Sir Arthur, p. 38.

(5) المرجع نفسه، ج4، ص2206.

الإسكندرية في صباح اليوم التالي إذا لم يتم تسليم الحصون والقلاع مؤقتاً له[1]، وعندما لم تذعن الحكومة المصرية لذلك؛ أعطى سيمور الأوامر بإطلاق نار المدفعية على الإسكندرية الساعة السابعة صباحاً ولمدة 10 ساعات، مما أدى إلى مقتل 700 وجرح 500 آخرين من المصريين، ولم تزد خسائر بريطانيا عن 5 قتلى و 19 جريح، الأمر الذي أدى إلى قيام العرابيين بإخلاء الإسكندرية[2].

ولم يكد جرانفيل يسمع الأنباء عن شروع سيمور بقصف الإسكندرية حتى كتب إلى دوفرين: "بأن حكومة جلالة الملكة لا ترى الآن إلا استخدام القوة للقضاء على الأوضاع التي لا تُطاق في مصر، وفي رأيي؛ فإن أفضل طريقة لذلك وفقاً لأسس القانون الدولي يكمن في قيام قوات من قبل الدولة صاحبة السيادة بذلك، فإن لم يتسن ذلك وفقاً لامتناع السلطان؛ فمن الضروري القيام به بطرق أخرى، وأن حكومة جلالة الملكة على رأيها الذي أعلنته في البيان المؤرخ يوم 11 فبراير، وهو أن كل تدخل عسكري في مصر يجب أن يُظهر قوة أوروبا وتضامنها"[3].

وعلى كلٍ؛ فقد أيد حزب الأحرار الحاكم ضرب الإسكندرية بقوة، أما حزب المحافظين؛ فلم يبد هو الآخر أي اعتراض على ذلك، بل أن بعض الأعضاء الشبان من هذا الحزب عبروا في مجلس العموم عن عدم ارتياحهم لعدم توغل قواتهم داخل الأراضي المصرية فور ضرب الإسكندرية[4]، كما صرح سالزبوري في مجلس اللوردات في جلسة يوم 24 أغسطس بأنه "مهما كان الاختلاف في وجهات النظر فيما بيننا حتى الآن، فإنه من الواجب على جميع الأحزاب الآن ... أن تكفل للوزارة تأييداً حقيقياً وبلا حدود"[5].

أما السلطان عبد الحميد؛ فقد قام بالاحتجاج الشديد لدى الحكومة البريطانية على ما اعتبره عدواناً عسكرياً، وفي الجلسة الحادية عشر من مؤتمر إستانبول يوم 26 يولية، أعلن سفيرا بريطانيا وفرنسا: بأن دولتيهما اتفقتا على الاستعداد عند الضرورة من أجل بذل جهودهما لحماية قناة السويس، سواء كان ذلك بمفردهما أو بانضمام دول أخرى ترغب في

(1) Marlowe. Anglo-Egyptian, p. 135; Rothstein, Egypt’s, p. 219-20.
(2) Hansards Parliamentary Debates, 3 Series, Vol. 272, 12 July 1882, p. 168.
(3) Rothstein. Egypts, p. 217-8.
(4) Hansards Parliamentary Debates, Vol. 272, 3 Series, p. 1507-8. بتوسع
(5) الشناوي. الدولة، ج4، ص2211؛ صفوت. الاحتلال، ص62.

مشاركتهما هذا العمل"[1].

أما في بريطانيا فقد قام جلادستون يوم 24 يولية بالتقدم إلى مجلس العموم من أجل فتح اعتماد مالي كبير يبلغ 2.300.000 جنيه إسترليني من أجل القيام بالاستعدادات الحربية الخاصة بحملتها على مصر، ولقد تم ذلك لجلادستون بأغلبية 277 صوتاً مقابل 21 صوتاً[2]، في حين أعرب جرانفيل وبإلحاح شديد: بأن حكومة تستطيع أن تقبل التعاون مع القوات العثمانية لحل المسألة المصرية، لكن السلطان كان لديه العديد من الشكوك حول النوايا البريطانية[3].

ولأن الحكومة البريطانية أرادت أن تعطي لتدخلهما صفة رسمية وقانونية في مصر، فقد استصدرت تصريحاً من الخديوي توفيق في 31 يولية جاء فيه: " قمنا بمنحكم التخويل باحتلال جميع المناطق التي ترونها ضرورية في قناة السويس، لضمان الحرية الملاحية في القناة، ومن أجل حماية المدن المجاورة لها، بمن فيها من الأهالي، ومن أجل القضاء على كل قوة لا تعترف بسلطتنا"[4].

واستناداً إلى ذلك؛ فقد أعلنت حكومة بريطانيا لجميع الدول الأوروبية بأنها ستقوم باستخدام كل الإجراءات المناسبة لحماية قناة السويس طبقاً لما خُولت به من سلطات من قبل الخديوي[5]، في حين ألقى سفيرا كل من بريطانيا وفرنسا أمام مؤتمر إستانبول الذي لا زال في حالة انعقاد بتصريحين غامضين وذلك عن ضرورة احتلال وحماية قناة السويس، وطالبا بسرعة اتخاذ قرارات رسمية بشأن ذلك، لكن ممثلي الدول الأخرى وجدوا أن هناك صعوبة في مناقشة هذين التصريحين دون العودة إلى حكوماتهم لمناقشتهم في هذه المسألة[6].

د: احتلال مصر.

بدأت القوات البريطانية عملياً باحتلال مصر، ففي صباح يوم 2 أغسطس احتل

---

(1) Kamel. La Conference, p. 273-4.

(2) الشناوي. الدولة، ج4، ص2225.

(3) Nicolson. Sir Arthur, p. 38.

(4) رشوان. المركز، ص 42-43؛ الشناوي. الدولة، ج4، ص2261.

(5) الشناوي. الدولة، ج 4، ص2261-2262.

(6) المرجع نفسه، ص2218.

الإنجليز مدينة السويس، ونشروا بياناً جاء فيه: أن ذلك العمل إنما جاء باسم الخديوي وتأييداً لحكمه، وبذلك تعتبر مدينة السويس أول منطقة تحتلها القوات البريطانية وبدون مقاومة تذكر، وعلى الأثر دارت اتصالات سياسية كثيرة بين موزوروس وجرانفيل، وبين الأخير وسفيره في إستانبول، وكان ذلك عندما قدم موزوروس باشا احتجاج حكومته إلى جرانفيل على احتلال السويس ورفع أعلام بريطانيا عليها، ولقد رد جرانفيل بأن الأعلام البريطانية والمصرية رفعت جنباً إلى جنب في المدينة، ووصف جرانفيل تصرف سيمور بأنه الرد الطبيعي في مثل هذا الموقف، وأكد بأن حكومته سوف ترسل بتعليماتها إلى الأدميرال "هوايت" بألا يتخذ أية إجراءات تدل على أن بريطانيا قد احتلت المدينة[1].

أما فيما يتعلق بمؤتمر إستانبول، فقد عُقدت جلسته السادسة عشر والأخيرة يوم 14 أغسطس، ولم يقم أحد المؤتمرين بتقديم طلباً صريحاً بوقف أعمال المؤتمر؛ لكن كلمات المؤتمرين حملت في طياتها عبارات مبهمة وملتوية تؤكد سيرهم في اتجاه وقف أعمال المؤتمر، وفي نهاية مضبطة هذه الجلسة جاء: بأن الوقت قد حان لوقف أعمال المؤتمر بناء على ورود تعليمات واضحة من حكوماتهم بهذا الشأن[2].

أما الجهود السياسية البريطانية المستقلة عن أي عمل أوروبي فقد استمرت، حيث عمل جرانفيل من أجل التغلب على المسائل القانونية المترتبة على وجود قوات بريطانية في الأراضي المصرية، لذلك؛ فقد أبرق إلى سيمور طالباً منه الحصول على تخويل من الخديوي توفيق باحتلال المزيد من الأراضي المصرية، حيث قام الخديوي بتأكيد فرمانه السابق في 31 يولية بفرمان جديد صدر في 14 أغسطس.

أما الدولة العثمانية فقد تأخرت في إرسال حملتها حتى 1 أغسطس لأسباب عديدة، منها النفقات المالية الخاصة بهذه الحملة، بحيث لا تقوى على إرسال هذه الحملة لأكثر من 3 أشهر، كما ترددت شائعات مفادها أن الأسطول العثماني يفتقر كثيراً إلى الفحم الذي يستعمل كوقود للأسطول[3]، في حين كانت فيه القوات البريطانية قد استمرت بناء على تخويل الخديوي بالتوسع، حيث احتلوا بور سعيد والقنطرة والإسماعيلية، كما منعت السفن الحربية البريطانية مرور السفن التجارية في قناة السويس، لكن سرعان ما سمحوا لشركة

---

(1) المرجع نفسه، ص2235.

(2) Kamel. La Conference, p. 333

(3) Ibid, p. 308-9.

القناة بمزاولة أعمالها، فعادت السفن التجارية لنشاطها البحري في 24 أغسطس بعد إغلاقها بخمسة أيام[1].

أما في إستانبول؛ فقد قام دوفرين بالطلب من السلطان عبر الصدر الأعظم بإصدار فرمان سلطاني بعصيان أحمد عرابي، ولقد استجاب السلطان للضغوط، وأصدر إعلاناً بذلك في 6 سبتمبر، وقد تم نشر هذا الفرمان في الصحف الصادرة في إستانبول، الأمر الذي بعث على السعادة من قبل الخديوي الذي اشترى نسخ كثيرة من صحيفة "الجوائب" الصادرة باللغة العربية، والتي كانت ضمن الصحف التي نشرت فرمان السلطان، وطلب توزيعها وإعلام الضباط في الجيش المصري بهذا الفرمان، ثم أصدر بعد ذلك بيانات ومنشورات بهذا المعنى، داعياً كبار الرجال والأعيان إلى مساندة القوات الإنجليزية[2].

وبينما كان فرمان السلطان بشأن عصيان أحمد عرابي يصدر؛ كانت القوات البريطانية تستمر في تقدمها في الأراضي المصرية بعد احتلالها العديد من المدن، وكان هدف بريطانيا من استصدار مثل هذا الفرمان هو إضفاء نوع من الشرعية على تدخلها في مصر، باعتبار مصر ولاية عثمانية، وأن السلطان هو صاحب الكلمة الفصل في الموضوع، إضافة إلى الشرعية التي كانت استمدتها من الخديوي، ليصبح لديها أكثر من تخويل للتدخل في مصر، أي أن تدخلها في مصر إنما تم بتأييد مطلق من سلطة الخديوي حاكم مصر الشرعي، ومن مولاه السلطان عبد الحميد صاحب السيادة على مصر[3].

وعلى كل؛ فقد أوجدت بريطانيا المبررات أو وجدتها لاستمرار تقدمها داخل الأراضي المصرية، حيث تمت هزيمة أحمد عرابي وقواته في معركة "التل الكبير" على يد القوات البريطانية في 12 سبتمبر 1882[4]، ليتم في اليوم التالي أسره، وليسترد الخديوي بذلك سلطته من جديد نتيجة للعمليات الحربية البريطانية[5]، في حين واصلت القوات البريطانية تقدمها لتحتل القاهرة في 15 سبتمبر، ثم سائر المدن المصرية دون مقاومة، وبذلك احتلت بريطانيا مصر، وأعلنت أن ذلك الاحتلال إنما هو احتلال مؤقت، وأنها ستنسحب من مصر بعد توطيدها سلطة الخديوي وإعادة النظام إليها، ولم يكن في وسع

---

(1) Blunt. Secret, p. 399.
(2) Kamel. La Conference, p. 325; Nicolson. Sir Arthur, p. 38-40.
(3) Kamel. La Conference, p. 325-8.
(4) Aksun. Osmanli, Cilt. 4, s. 325-8; Grant-Temperley, Europe, p. 402.
(5) Grant-Temperley. Europe, p. 402.

بريطانيا حينها إعلان حمايتها على مصر كي لا يحظى الأمر بمعارضة أوروبية، لذلك؛ فقد آثرت اللجوء إلى بسط "حماية مستترة" Veiled Protectoral إلى أجل غير مسمى، مارست من خلاله سلطات واسعة جداً[1].

واستمرت بريطانيا بالادعاء بأن احتلالها مصر إنما تم باسم الخديوي ونيابة عنه ودعماً لسلطته[2]، ومهما يكن من أمر؛ فقد بدأ الإنجليز فعلياً في حكم مصر من خلال الخديوي، والذي كان يطبق كل ما يراه الإنجليز في شتى مجالات الحياة وخصوصاً السياسية والاقتصادية[3]، ومنذ ذلك الحين أصبحت الدولة العثمانية مسؤولة حقوقياً فقط عن مصر [4].

ثانياً: بريطانيا والمسألة الأرمنية.

1: بريطانيا وتطورات المسألة الأرمنية.

أبدت بريطانيا اهتماماً بالأرمن بعدما حصلوا على إذن من السلطات العثمانية بإقامة كنيسة بروتستانتية في القدس عام 1840، والتي مارست نشاطها عام 1845 بجهود إنجليزية[5]، وفي عام 1846 تم تشكيل هيئة إدارة الجمعية البروتستانتية، وفي عام 1850 أصبحت هذه الجمعية تختص بالأرمن البروتستانت، وبعد مدة قصيرة أرسلوا مبشرين بروتستانت، وبمساعدة السفير البريطاني في إستانبول حاولوا نشر المذهب البروتستانتي بين الأرمن[6].

ولقد نجح المبشرون البريطانيون والأمريكيون عام 1850 من تحويل 15 ألف أرمني إلى البروتستانتية، وحصلوا من الباب العالي على حق تكوين طائفة مستقلة وهى "الأمة البروتستانتية"، يرأسها أُسقف ويساعده مجلس ديني[7]، وذلك بعد أن لوحظ إقبالاً من الأرمن على اعتناق المذهب البروتستانتي، وكان الباعث على ذلك؛ اعتقادهم أنهم سيكونون

---

(1) الشناوي. الدولة، ج2، ص1117.

(2) Hurewitz. Diplomacy, Vol. I, p. 197, 179.

(3) Ibid, s. 98.

(4) Kösoğlu. Türk, s. 600.

(5) Türközü, Halil Kemâl. Ermeni Mezâlimi (Ankara: Türk Kültürünü Araştirma Enstitüsü, 1995), s. 28.

(6) Ilter, Erdal. Ermeni Kilisesi ve Teror (Ankara: Ankara Üniversitesi, 1996), s. 28.

(7) مانتران. تاريخ، ج2، ص122.

في حماية قناصل حكومة بريطانيا، كما هو الحال مع مواطنيهم الأرمن الذي اعتنقوا المذهب الكاثوليكي، وظفروا برعاية وحماية فرنسا[1]، لكن هذا الأمر لم يكن من شأنه توحيد الأرمن، الذين أصبحوا يجتمعون حول ثلاث كنائس، خصوصاً وأن أكثر هؤلاء الأرمن كان مرتبطاً بالكنيسة "الجريجورية"The Armenian Gregorian Church، ويأتي بعدها الكنيسة الأرمنية الكاثوليكية، ثم الكنيسة الأرمنية البروتستانتية، والتي كانت لا تزال في مرحلة التطور لأنها نشأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر[2].

ومنذ حرب القرم 1853 – 1856، عمل الأرمن من أجل الاستقلال عن الدولة العثمانية، ولكن كان هناك الكثير من المعوقات أمام هذا، فالولايات الست التي يتمركز فيها الأرمن لم تكن ذات أغلبية سكانية أرمنية، كما أن كنيستهم كانت متفرقة ومنقسمة فيما بينها[3].

وعندما بدأت بوادر ثورة أرمنية عام 1876، أخبر إليوت –السفير البريطاني في إستانبول– حكومته أن هذه الاضطرابات التي يقوم بها الأرمن تتم بتحريض ودسائس الروس، لكنه حذر في الوقت نفسه من "الاضطهاد الكردي" Kurdish Oppression ضد الأرمن[4]، وحتى ذلك الوقت كان الأرمن رهن إشارة الروس في سبيل إيجاد القلاقل للدولة العثمانية[5]، والغريب أنه عندما نشبت الحرب الروسية العثمانية عام 1877، لم يكن الأرمن متعاطفين مع روسيا، بل أبدوا دعمهم للأتراك[6]، ولما تم توقيع معاهدة سان استيفانو أبدت بريطانيا قلقها الشديد بشأن المادة 16 التي كانت لصالح الأرمن في المعاهدة، وأبدوا خشيتهم من محاولة روسيا جعل شرق الأناضول مثل البلقان من خلال حماية الأرمن[1]، مما

---

(1) الشناوي. الدولة ، ج3 ، ص1541.

(2) Basgün, Neclâ. Türk-Ermeni Ilişkileri, Abdülhamid'in Cülusundan Zamanimiza Kadar (Ankara: San Matbaasi, 1970), s. 7.

(3) Langer, William L. The Diplomacy of Imperialism 1890-1902 (New York: Alfred A. Knopf, 1956), p. 147-8.

(4) Sonyel. The Ottoman, p. 41.

(5) Loc. Cit. Sonyel, Salahi. The Great War and the Tragedy of Anatolia, Turks and Armenian in Maelstrom of Major Powers (Ankara: Turkish Historical Society Printing House, 2000), p. 15; Edib, Halide. Turkey Faces West (New York: Arno Press, 1973), p. 89.

(6) Şaşmaz. "The Legitimacy", s.325-6.

(1) Cemil, Bahtiyar. "Yakin Şark Tarihi'nin en Muhim Vakalarindan, Tarihte Ermeni Meselesi", Resimli Tarih Mecmuasi, Sayi. 12, Aralik 1950, p. 491-2; Basgün. Türk, s. 31.

سيمكّنهم من توسيع نفوذهم باتجاه الإسكندرونة والعراق وخليج البصرة[1]، وكانت المادة 16 من معاهدة سان استيفانو قد حثت الباب العالي على إدخال الإصلاحات دون تأخير مع تقديم الضمانات الكافية لحماية الأرمن من الأكراد والشركس، لكنها على كل الأحوال لم تمنح الأرمن حكماً ذاتياً في الولايات التي يتواجدون فيها[2].

وعندما عُقد مؤتمر برلين، قامت بريطانيا بإدراج فقرة خاصة بالأرمن، وهي المادة 61 من اتفاقية برلين، بل وأبدت بريطانيا إصراراً على إدراجها، وهي تنص في جوهرها على مطالب للقيام بإصلاحات خاصة بالأمن، وفيما عداها فلم تطالب الدول العظمي بأي شيء لصالح الأرمن[3].

والواقع أن بريطانيا بعد مؤتمر برلين، غيرت سياستها تجاه الدولة العثمانية من سياسة الحفاظ على وحدة وتكامل أراضيها، إلى سياسة الانفصال وإنشاء الدول القومية، وبدأت هي بذلك من خلال احتلالها قبرص، ومن ثم تبنيها المسألة الأرمنية[4]،لذلك؛ فقد كانت بريطانيا تقوم بالاحتجاج والضغط من وقت لآخر على الدولة العثمانية، بسبب بعض المظالم التي كانت تقع على الأرمن، وتحث السلطان على الإيفاء بوعوده بشأن الإصلاحات[5]، واستمرت الأمور كذلك طول فترة حكم جلادستون 1880–1886، إلى أن أصبح سالزبوري رئيساً للوزراء خلفاً له عام 1886،و الذي قام بدوره عام 1888 بتهديد السلطان عبد الحميد؛ بأنه إذا لم يقم بتطبيق الإصلاحات الخاصة بالأرمن؛ فإنه سيستخدم القوة العسكرية، لكن السلطان لم يأبه لهذه التهديدات[6]، بل وعارض أي تدخل لدول أوروبا وفي مقدمتها بريطانيا في المسألة الأرمنية، بسبب اختلاف وجهة نظر كليهما من هذه المسألة[7].

---

(1) Karal. Birinci, s. 130.
(2) Langer. The Diplomacy, p. 151.
(3) Abdülhamid. Siyasi, s. 64-5.
(4) Armaöglu. Siyasi. s. 400-1.
(5) Ketelbey. A History, p. 316; Pears, Sir Edwin. Forty Years in Constantinople, The Recollections of Sir Edwin Pears 1873-1815 (London; Herbert Jenkins, 1916), p. 152.
(6) Kocabaş. Sultan, s. 175.
(7) Kurat. Henry, s. 160-1.

ولقد نجح العديد من النشطاء الأرمن والإنجليز عام 1888 في تشكيل الجمعية الأنجلو – أرمنية Anglo–Armenian Committee والتي تكونت من العدد من أعضاء حزب الأحرار في البرلمان، والذين أصبح لهم نفوذ كبير في مراكز الإعلام البريطانية[1].

ويمكن القول: أن حركة الاهتمام بالأرمن بشكل جدي من قبل بريطانيا قد نشطت منذ مارس عام 1892، وذلك منذ تعيين السر "كلار فورد" Sir Clare Ford سفيراً لبريطانيا في الدولة العثمانية، والذي أبدى من خلال تعليمات وزارة الخارجية اهتماماً بأحوال المسيحيين في المناطق الآسيوية من الدولة العثمانية، ومنهم الأرمن[2].

لذا؛ فقد قامت الحكومة البريطانية في مارس 1892 عبر السفير فورد بالإشارة إلى المادة 61 من اتفاقية برلين بشأن الأقلية الأرمنية وسلامتهم[3]، في حين شهدت بريطانيا منذ شهر مارس عام 1892 ظهوراً للجمعيات المتعاطفة مع الأرمن، والتي انشغلت في تصنيف المؤلفات عن الاضطهاد العثماني لهم[4].

ويمكن إجمال أهداف بريطانيا من دعم الأرمن بما يلي:

1 – إضعاف الدولة العثمانية وزعزعة أركان الأمن والسلام داخلها.

2 – العمل على كسب ود الأرمن وتعاطفهم بدلاً من روسيا، الأمر الذي يساعدها في إدارة الصراع مع الدولة العثمانية.

3 – إيجاد فرصة لتدخل أوروبا وخصوصاً بريطانيا في الشؤون العثمانية.

4 – العمل على إيجاد إجماع أوروبي تقوده بريطانيا ضد الدولة العثمانية لتكريس أنها صاحبة الأمر والنهي في سياسات الدول الأوروبية.

5 – إرهاب العالم الإسلامي وخصوصاً المناطق الواقعة تحت حكم بريطانيا؛ بأنها لازالت قوية وبإمكانها فعل الكثير.

---

(1) Langer. The Diplomacy, p. 154.
(2) Sarkissian, A.O.(ed) “Concert Diplomacy and the Armenians 1890-1897, Within, Studies in Diplomatic History and Historiography (London: Longmans, Green, 1961), p. 62-3.
(3) Nicolson, Harold. Sir Arthur Nicolson, Bart. First Lord Carnock, A Study in the Old Diplomacy (London: Constable, 1937), p. 97.
(4) Loc. Cit.

6 – العمل على تحييد وإبعاد روسيا، أو أي دولة أوروبية وجعلها خارج نطاق اللعبة السياسية(1).

وعلى كل؛ فقد وعد السلطان في بداية عام 1893 بإرسال لجنة تحقيق إلى المناطق الأرمنية لتضع تقريرها عن الحالة الأمنية المتصاعدة هناك،؛ إلا أن هذه اللجنة أخفقت في ذلك، أما رئيس الوزراء البريطاني "روزبري"(2) Rosebery، فقد قام في 21 مارس 1893 بتهديد الدولة العثمانية حين أرسلت حكومته برقية جاء فيها: "أنها – بريطانيا – تتعهد برفع دعوى تستفسر فيها عن رعاياها؛ وذلك إذا لم تتخذ الحكومة العثمانية خطوات عاجلة"(3)، ولقد رد الصدر الأعظم أحمد جواد باشا على هذه البرقية بأن "التقارير البريطانية عن المظالم الأرمنية مبالغ فيها كثيراً، وأكد أن بعض الأرمن أُلقيّ القبض عليهم وهم يوزعون منشورات تحريضية مثيرة للفتنة"(4).

وفي يونية 1893 أرسل روزبري احتجاجاً قوياً أخر للدولة العثمانية حيث قال: "إن بلاده لا تستطيع أن تُخفي خيبة أملها من الأساليب المتخذة في هذه التجربة والنتائج المترتبة عليها، ولا تستطيع التحكم في سخطها بسبب هذه المسألة في هذا البلد"(5)، كما قام المبعوث البريطاني السر "نيكولسون" Nicolson بزيارة ناظر الخارجية العثماني سعيد باشا في 28 يولية وتحدث معه بخصوص "التعصب الموجود في الدولة العثمانية ضد الأرمن، وأثره على وجود تعصب آخر في بريطانيا لصالح الأرمن، موضحاً موقف بريطانيا من هذه القضية(6).

وعندما استكمل الأرمن تنظيم صفوفهم داخل الدولة العثمانية –بعد العديد من التحرشات الصغيرة نسبياً–، نظم الثوار الأرمن ثورة واسعة عام 1894، وكانوا يدركون أن

---

(1) كامل، المسألة، ص302-303.
(2) أرتشيبالد جون فيليب بريمروز، إيرل روزبري الخامس Archibald John Philip Primrose, 5th Earl of Rosebery. ولد 1847. توفي 1929. دخل مجلس اللوردات 1868. وكيل وزارة الداخلية في وزارة جلادستون 1881 الى أن استقال 1883. أمين سر الملك في وزارة جلادستون الثانية 1885. وزير الخارجية في وزارة جلادستون الثالثة 1886. وزير الخارجية في وزارة جلادستون الرابعة 1892-1894. رئيس الوزراء 1894-1895. Cecil. Queen, p. 269; Jennings. Cabinet, p. 461
(3) Nicolson. Sir Arthur, p. 97.
(4) Ibid, p. 97-8.
(5) Ibid, p. 98-9.
(6) Ibid, p. 99.

الأتراك سيقابلون ذلك بتدابير حاسمة، لكن الثوار الأرمن كانوا مستعدين للقيام بأي شيء في سبيل لفت أنظار الدول الأوروبية إلى رغباتهم[1].

ويعتبر كثير من المؤرخين أن هذه الثورة كانت بدعم تام وتحريض من بريطانيا، التي كانت تدعمهم في المطالبة بحقوقهم وتشجعهم على العصيان وتعدهم بدعم حكومة بريطانيا لإقامة دولة أرمنية، والقيام بالاصطلاحات اللازمة[2]، كما ساد الاعتقاد لدى قناصل بريطانيا وغيرهم، أن الهدف الحقيقي لثورات الأرمن هذه –والتي نشطت بوثيرة أكبر عام 1894– هو استقلال المقاطعات الأرمنية عن الدولة العثمانية[3]، ويشير البعض إلى أن زيارة القنصل البريطاني عام 1894م إلى "وان" Van والأماكن الأرمنية، كان أحد الأسباب التي أدت للثورة، حيث اعتبر الأرمن أن ذلك إشارة واضحة لبدء الثورة ضد الأتراك[4]، حتى أن السلطان عبد الحميد كان يعتبر أنه من المضحك القول بأن اضطرابات الأرمن هذه لم تكن مدبرة من قبل جهات أجنبية، خاصة من قبل دول أوروبا[5].

وتعتبر الثورة الأرمنية عام 1894 بمثابة تطور مشابه للمظالم البلغارية عام 1876 ولكن على دائرة أوسع هذه المرة[6]، لذلك؛ فقد اتخذ السلطان عبد الحميد العديد من التدابير اللازمة لمنع هذه الفوضى التي بدأت بعد الوفاق الإنجليزي الأرمني[7].

ولقد قدمت بريطانيا احتجاجات كثيرة طول فترة الاضطرابات، بينما اقترحت السلطات العثمانية استجابة لهذه الضغوط أو في محاولة للتخفيف منها، تشكيل لجنة عثمانية للتحقيق في المزاعم الأرمنية، في حين مارس كمبرلي ضغطاً على كوري للمطالبة بتحقيق نزيه، وذلك وفقاً للبنود المتعلقة بالأرمن في اتفاقية برلين[8].

---

(1) Ramsaur. The Young Turk, p. 9.
(2) Kocabaş. Sultan, s. 185-6.
(3) Sarkissian. “Concert”, p. 64.
(4) Karal. Birinci, s. 137.
(5) Abdülhamid. Siyasi, s. 65.
(6) Ensor. England, p. 219.
(7) Kocabaş. Sultan, s. 192.
(8) P.R.O. CAB, 37-37-41, Kimberley to Currie, 24 Nov. 1894 Tel, In Douglas, “Britain and the Armenian Question 1894-7 “ The Historical Journal, Vol. 19, March 1976, No. I, p. 117.

2: سالزبوري وسياسة تكوين الأحلاف ضد الدولة العثمانية.

استمرت الثورة الأرمنية بين مد وجزر في العديد من المناطق العثمانية حتى حدثت العديد من المتغيرات السياسية الهامة في كل من بريطانيا والدولة العثمانية، حيث تم تعيين سعيد باشا صدراً أعظماً في 6 يونية عام 1895، والذي حرّك بعض الآمال بشأن إمكانية تطبيق الإصلاحات المقترحة[1]، وفي لندن سقطت حكومة الأحرار بزعامة روزبري في مجلس العموم في 21 يونية، وبعد 4 أيام عاد سالزبوري الذي كان يرفض مبدأ العزلة في تعامله مع الدولة العثمانية إلى رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية معاً[2]، ولم يكن سالزبوري هو الآخر ليفعل شيئاً ضد الدولة العثمانية وحده، لذلك؛ فقد كان مقتنعاً بضرورة التعاون مع القوى في هذا الأمر، مثل روسيا للوصول إلى تفاهمات محددة حول المسألة الأرمنية والمشاكل التي تعكر صفو العلاقات بينهما[3]، والواقع أن سالزبوري كان لديه اعتقاد بأن دبلوماسية القوى العظمى بشأن المسألة الأرمنية يجب أن يتم مراجعتها من قبل السياسة البريطانية، لذلك؛ فقد كرّس سالزبوري نفسه لإحياء الوفاق القديم بين بريطانيا ودول التحالف الثلاثي –اتحاد القياصرة الثلاثة Drei Kaiser bund– والذي يضم كلاً من ألمانيا وروسيا والنمسا[4]، ورغم هذه الجهود؛ إلا أن البعض يعتبر أن روزبري أورث خلفه سالزبوري عدم الاكتراث بالمسألة الأرمنية، في الوقت الذي كان فيه كوري يعمل ولأسابيع عديدة على إقناع السلطان العثماني بإدخال الإصلاحات الضرورية في المقاطعات الآسيوية[5].

لذا؛ فقد بدأ سالزبوري بالعمل على تغيير موقف بريطانيا تجاه كل من الدولة العثمانية وروسيا[6]، وكان واضحاً لسالزبوري أنه من المستحيل استبعاد روسيا وفرنسا من المفاوضات المتوقعة مع السلطان، وأنه لا يوجد سبب يحول دون قيامه بالمحاولة معهم من جديد لكسب ودهم من أجل التنسيق بشأن المسألة الأرمنية ومجمل الأوضاع داخل الدولة العثمانية[7]، رغم أن سالزبوري كان يقظاً بشكل دائم ومدركاً لآرائه الرسمية المتعلقة بمصالح

(1) Langer. The Diplomacy, p. 197; Sonyel. The Ottoman, p. 176-7.
(2) Ronaldshay, Earl of. The Life of Lord Curzon, Being the Authorized Biography of George Nathaniel Marquess Curzon of Kedleston (London: Ernest Benn, 1928), Vol. I, p. 263; Soynel. The Ottoman, p. 176-7.
(3) Soynel. The Ottoman, p. 176-7.
(4) Langer. The Diplomacy, p. 195.
(5) Ibid, P. 195-6.
(6) Summer. Survey, p. 437.
(7) Langer. The Diplomacy, p. 196.

بريطانيا العليا في الدولة العثمانية باعتبارها ركن الزاوية لسياسة بريطانيا تجاه أطماع روسيا، الأمر الذي يعني العمل دائماً على حماية إستانبول منها[1].

ورغم أن حكومة بريطانيا لم تر أي وجود لأي دعم حقيقي من قبل الدول الأوروبية؛ إلا أن ذلك لم يوهن من عزمها؛ حيث اقترحت على السلطان الإفصاح عن نواياه بشأن الإصلاحات خلال 48 ساعة، بينما اعتبرت روسيا هذا الاقتراح بأنه يُعبر عن مشاعر الحكومة البريطانية فقط، لذلك لم تدعم هذه المطالب[2].

والواقع أن روسيا كانت لا تزال تشعر بنكران وجحود البلغار "لجميلها"، لذلك؛ فقد استخلصت العبر اللازمة عند نشوء المسألة الأرمنية، حيث أعلن وزير الخارجية الروسي "لوبانوف" Lobanov: "نحن لا نريد أرمينيا بلغارية" We don’t want an Armenian Bulgaria [3]، وكان لوبانوف يخشى من ثورة عامة للأرمن تمتد إلى المقاطعات الأرمنية في روسيا، والتي يبلغ عددهم فيها مليونين، لذلك فقد كرر قوله: "أنه لا شئ يمكن فعله لإكراه السلطان"، وعندها رد السلطان عبد الحميد برفض كل المشاريع الإصلاحية المقترحة، وبذلك عَلِم سالزبوري كم أن روسيا بعيدة للذهاب في اتجاه إكراه السلطان على قبول ذلك[4].

أما السفير البريطاني في إستانبول "كوري" Currie – والذي لم يمض على تعيينه في منصبه سوى أقل من عام– فقد وجد نفسه في خضم من المتغيرات السياسية بين بريطانيا والدولة العثمانية، ورغم ذلك فقد أعلن: "أنه سيفعل أقصى ما في وسعه ليكون على اتصال جيد بالسلطان[5]، لكن الأخير أبدى ميلاً واضحاً نحو روسيا وألمانيا في عملية تحول جذري لسياسة بلاده و"بشكل عنيف"، مما دفع سالزبوري إلى إرسال برقية إلى سعيد باشا عبر كوري في 28 يونية مشفوعة بالتهديدات وجاء فيها: "ألفت نظركم لخطورة الوضع الذي تُوجد فيه الدولة العثمانية، وأرى بدهشة منذ قدومي للحكم أن الرأي العام في إنجلترا أصبح

---

(1) Summer. Survey, p. 437.
(2) Gooch. History, p. 237.
(3) Marriott. Anglo, p. 148; Kocabaş. Sultan, s. 194; Sarkissian. “Concert”, p. 62.
(4) Gooch. History, p. 239-7.
(5) Currie to Salisbury, 27 June 1895, Salisbury Papers, A.135, fos.1-7, In Douglas “Britain”, p. 115.

معادياً للدولة العثمانية، والقناعة عندهم تزداد يوماً بعد يوم بأن هذه الدولة لن تُعمر طويلاً"(1).

وأشار سالزبوري إلى ضرورة القيام بالإصلاحات المطلوبة بشأن الأرمن لطمأنة الرأي العام البريطاني، وقال: "استقلال الأرمن ليس الموضوع، المطلوب هو العدالة فقط، أن لا يظلم الأكراد الأرمن، ولا يظلم الأرمن الأكراد، يجب أن يكون هناك إدارة قوية وموظفون تثق بهم أوروبا في المدن الشرقية، بغض النظر عن مذاهب الموظفين التي هي متساوية عند إنجلترا، ولابد للسلطان أن يعطيهم حريتهم"، واختتم سالزبوري رسالته قائلاً: "لا ألمانيا ولا إيطاليا ولا النمسا تستطيع أن تمنع سياسة إنجلترا تجاه المسألة الأرمنية ... والذي يُعطي الدولة العثمانية إمكانية وجودها هو عدم اتفاق إنجلترا وروسيا، ولو وقع مثل هذا الاتفاق؛ فإن الخطورة ستصل إلى أقصاها ولانتهت الدولة العثمانية"(2).

ولقد حذر سالزبوري في بداية يولية 1895 من "خطر تجدد الاعتداءات في "أرمينيا"(3)، وفي لندن؛ قابل سالزبوري السفير العثماني يوم 10 يولية، وطرح عليه أفكاره بشأن المسألة الأرمنية بالتفصيل، ووصف ما يجري هناك بـ"اللامعقول"، مضيفاً: "أنا لا أطلب الحصول على امتيازات لهم –الأرمن–، ولكن أطلب العدالة البسيطة ما بين الرجل والرجل"(4).

وأبدى سالزبوري نيته إرسال قوات بحرية عبر أنهار العراق لتكون بالقرب من المناطق الأرمنية، لكن كوري أغلق هذا الباب علي سالزبوري من خلال توضيحه المخاطر التي ستعترض القوارب العسكرية المسلحة بسبب الضفاف الرملية الموجودة في الفرات(5).

ولقد أُعلن في ذلك الوقت عن موعد الانتخابات البريطانية، والتي كانت بالنسبة للأتراك بمثابة "عناية إلهية " Providential، حيث أخبر كوري سالزبوري في 11 يولية أن

---

(1) Karal. Birinci, s. 139.
(2) Loc. Cit.
(3) Salisbury to Currie, 1 July 1895, Copy, Salisbury A. 38, fos. 2-4, In Douglas, “Britain”, p. 124.
(4) Sarkissian. “Concert”, p. 70.
(5) Salisbury to Currie, and Currie to Salisbury, 11 July, 1895, Salisbury A. 135, fos. 65-60, In Douglas. “Britain”, p. 123.

السلطان "يُعَوّل على التغيير المتوقع في السياسة البريطانية لصالحه"[1]، ويمكن القول في ذلك، أنه نتيجة لوصول حكومات بريطانية غير صديقة للأتراك مثل حكومتي جلادستون وسالزبوري؛ فإن السلطان عبد الحميد فقد الثقة بالإنجليز[2].

وفي 18 يولية أرسل كوري إلى سالزبوري يخبره بأن السلطان يرغب في إدخال الإصلاحات التي يراها –السلطان– ضرورية، على أن يكون ذلك تحت إشراف ناظر الخارجية شاكر باشا[3]، مما دفع بالدول الأوروبية إلى الإعراب عن سعادتها من هذه الأخبار، كما وقبلت هذه الدول ترشيح شاكر باشا لأهمية الموضوع وكبداية جيدة للسير في هذه الإصلاحات[4]، وعلى كل فقد احتاجت القوى الأوروبية إلى انتظار تنفيذ وعود السلطان التي طرحها في برنامجه الخاص، وفي 24 يولية أبلغ سالزبوري فرنسا بأنه لا يتوجب الانتظار وقتاً أطول لتطبيق هذه الإصلاحات، وأن القوى الأوروبية يجب عليها التشاور فيما بينها للقيام بخطوات من أجل التقدم في الإصلاحات[5].

كما أكد سالزبوري سياسته مجدداً تجاه الأرمن، وذلك في رسالته إلى لاسلز في 27 يولية حين قال: بأنه سينتظر حتى الوقت الذي يظهر فيه إذا ما أراد الأتراك القيام بشيء ما تجاه المسألة الأرمنية، مؤكداً أنه لا نية لديه لقيام حكومة أرمنية ذاتية الحكم أو ما شابه، مثل إيجاد أي نوع من الامتيازات للمقاطعات الأرمنية، ولكنه يريد التوسط في المسائل الأمنية بين الفريقين، وإيجاد حكومة عثمانية جيدة[6].

وفي اليوم نفسه أرسل سالزبوري إلى كوري يقول: "إن الوضع برمته يكمن مع روسيا" بشأن الأرمن، وهو بذلك يريد القول: أن أي خطوة سيتم القيام بها سيُكتب لها الفشل ما لم تشارك روسيا فيها[7]، كما أرسل سالزبوري إلى لاسلز يقول: أنه من المهم التحقُّق من

---

(1) Currie to Salisbury, 11 July 1895, Salisbury A. 135, fos. 65-60, In Douglas "Britain", p. 123.
(2) Kurat, Yuluğ Tekin. "1878-1919 Arasinda Türk-Rus Ilişkileri", Tarih Araştirmalari Dergisi 1992-1994, Ankara Üniversitesi. Cilt. XVI, Syai. 27, 1994 , s. 134.
(3) Sarkissian. "Concert", p. 70.
(4) Loc. Cit.
(5) Loc. Cit.
(6) Salisbury to Lascelles, 27 July 1895, Salisbury Papers, A 129, In Neilson, Keith. Britain and the Last Tsar, British Policy and Russia 1894-1917 (Oxford: Clarendon Press, 1995), p. 164.
(7) Salisbury to Currie, 27 July, Salisbury papers, A 128, In Neilson. Britain, p. 164.

نوايا روسيا وإعدادها المستقبلي بشأن ما تود فعله مع السلطان، معلناً عن اعتقاده بأن الخطوات الدبلوماسية سوف لا تعود بالفائدة إذا ما استعملت مرة أخرى، ولقد أُرسلت هذه البرقية إلى لوبانوف، حيث أجرى لاسلز محادثات معه بشأنها(1).

وفي 7 أغسطس تحادث سالزبوري مع سفير الدولة العثمانية في لندن مذكراً إياه: "أن الوعود الكثيرة والتي لا ضمانات لتنفيذها؛ لن تقنع الرأي العام في أوروبا"، ورد السفير العثماني عليه: "أن أي ضمانات أخرى أكثر مما وعد به السلطان سوف يكون تحاملاً على حقوق وكرامة السلطان"، وفي 12 أغسطس كان قادة دول التحالف قد أرسلوا إلى سفرائهم: "بأنه لا يوجد ضمانات أخرى يمكن للسلطان تقديمها بشأن الإصلاح"(2)، لكن البعض كان يرى أن بريطانيا كانت تحتاج إلى ذريعة للتدخل في الدولة العثمانية، وربما كان سالزبوري يرغب بتكرار بعض "السيناريوهات" السابقة الخاصة بالأقليات من خلال الأرمن للضغط على الدولة العثمانية(3).

وفي 13أغسطس أبلغ "دى كورسيل" De Courcel[–وزير خارجية فرنسا– سالزبوري بأن تشكيل "لجنة المسح المختلطة" Commission of Surveillance –المتوقع تشكيلها من قبل التحالف الثلاثي للتحقيق في أحداث الأرمن– سوف تواجه صعوبات في عملها إذا لم تعمل على احترام حقوق السلطان، و"التي هي مقبولة بالطبع لدى فرنسا"(4).

أما روسيا فقد استمرت في التأكيد على أن أي تدخل منفرد من أي دولة بشأن المسألة الأرمنية سيعتبر "مثيراً للنفور" بالنسبة للحكومة الروسية(5)، وعندما تحقق لوبانوف بأن حكومة بريطانيا لا رغبة لديها في إقامة دولة أرمنية أو استعمال القوة الجبرية ضد الدولة العثمانية؛ عمل على دعم المقترحات الإصلاحية التي كانت بريطانيا حتى ذلك الوقت تعمل وحيدة على تطبيقها(6).

(1) Lascelles to Salisbury, 30 July 1895, Lascelles Papers, F.O. 800-17, In Neilson, Britain, p. 164.
(2) Sarkissian. “Concert”, p. 70-1.
(3) Douglas. “Britain”, p. 123.
(4) Sarkissian. “Concert”, p. 71.
(5) Lascelles to Salisbury, 14 Aug. 1895, Salisbury Papers, A. 129, In Neilson, Britain, p. 165.
(6) Gooch. History, p. 238.

ولقد دخلت الملكة فيكتوريا في صلب المسألة الأرمنية حين تحدثت في 15 أغسطس، وأشارت إلى "أن المظالم حركت نقمة الأمم المسيحية في أوروبا عموماً وشعبي خصوصاً"[1]، أما سالزبوري فقد أعاد تحذيره في مجلس اللوردات للدولة العثمانية بأنه يتوجب عليها تنفيذ الإصلاحات، داعياً لإنقاذ الدولة العثمانية من النكبات[2]، في حين كشف كوري في تقريره إلى سالزبوري: أن العديد من المحرضين الأرمن من جمعية الهنشاك Hintchak، كانوا يثيرون الأرمن من خلال "التحريض على العصيان والعنف"[3].

أما السفير العثماني في لندن، فقد أخبر سالزبوري في 21 أغسطس رد حكومته النهائي "باستحالة أن يسمح السلطان للجنة المسح المختلطة بالقيام بأعمالها"[4].

لكن المفاوضات –رغم ذلك– استمرت في إستانبول حول أعمال لجنة المسح، وفي 23 أغسطس أعلن مجلس الوزراء العثماني قراره بقبول مشروع الإصلاحات المعدل من قبلها، لكن السلطان طلب أن يكون إبلاغ السفراء بقبوله هذا شفهياً، مما أدى إلى احتجاج شديد من قِبَل سفيري بريطانيا وفرنسا[5]، الأمر الذي أدى إلى استمرار الجدل السياسي مرة أخرى بين حكومات بريطانيا وروسيا وبقية الدول الأوروبية فيما يتعلق بكيفية تطبيق الإصلاحات، ومسألة إلزام السلطان على قبول مشروع الإصلاح الذي اقترحته الدول الأوروبية[6].

والواقع أن الدولة العثمانية كانت تعتقد في البداية أن تحذيرات أوروبا وفي مقدمتها بريطانيا ستجلب لهم الكثير من المشاكل، لكن معظم هذه الدول لم تبد اكتراثاً بالأرمن، كما كانت منقسمة فيما بينها بشأن التدخل في هذه المسألة، وإن شاركت بعضها مع بريطانيا في مطالبة الدولة العثمانية بتطبيق الإصلاحات[7]، ورغم ذلك فقد عبر سالزبوري عن رغبة عارمة من أجل تنسيق المواقف مع بعض الدول الأوروبية وخصوصاً روسيا، لكن محاولاته

---

(1) Ibid, p. 237.
(2) Sonyel. The Ottoman, p. 178.
(3) Ibid, p. 179; Gürün, Kamuran, The Armenian File, The Meth of Innocence Exposed (London: K. Rustem and Brother, 1985), p. 121-125. للمزيد عن هذه المنظمة أنظر
(4) Sarkissian. “Concert”, p. 71.
(5) F.O. 424-483, Currie to Salisbury, 26 Aug. 1895, No. 216, Conf. 6775, p. 254, In Sonyel. The Ottoman, p. 178.
(6) Sarkissian, “Concert”, p. 72.
(7) Eliot, Sir Charles. Turkey in Europe (London: Frank Cass, 1965), p. 413.

هذه أُستقبلت دائماً بالشك والريبة في سان بطرسبرج[1]، في حين كانت كلاً من روسيا وفرنسا قد عمّقت أواصر الصداقة بينها وبين الدولة العثمانية[2].

ولقد كان السلطان قادراً على التغاضي وعدم الاكتراث بالتحذيرات التي صدرت عن سالزبوري ضد الدولة العثمانية، لأنه كان يعلم أن بريطانيا لن تغامر بالدخول في نقاش حول هذه المسألة ما دام السلطان يعتمد على مساعدة القيصر الألماني[3]، وبمعنى آخر كانت وزارة الخارجية الألمانية لا تميل إلى آراء حكومة لندن، أو أي عمل من شأنه دعم نفوذ بريطانيا في إستانبول[4]، وقد يكون هذا سبباً لدخول بريطانيا وألمانيا فيما بعد في مفاوضات للتحالف فيما بينهما[5].

وبذلك بات واضحاً لسالزبوري أن ألمانيا تقف متضامنة مع الدولة العثمانية، وأن روسيا لا ترغب بالضغط على السلطان، أما فرنسا فكانت مترددة مع بقية دول أوروبا، الأمر الذي دفع سالزبوري إلى التوضيح بأن بريطانيا لا تستطيع وحدها القيام بعمل ما من أجل المسألة الأرمنية، أو بشأن المسألة الشرقية[6]، لذلك فقد رفض السلطان كل المطالب البريطانية لمعاقبة المعتدين أو تشكيل لجان تحقيق أو إعطاء الأرمن سلطات حكم ذاتي، لكنه وعد بالقيام بإجراء الإصلاحات الضرورية[7].

استمرت وزارة الخارجية البريطانية وسفيرها كوري في سياستهم غير المترددة تجاه المسألة الأرمنية، لكن الاختلاف المتواصل مع روسيا وفرنسا جعل حكومة بريطانيا تعيد النظر في كثير من الأمور المتعلقة بهذا الشأن[8]، في الوقت الذي حث فيه سفراء فرنسا وروسيا الباب العالي في 7 سبتمبر على السير في اتخاذ الإجراءات الإصلاحية، لكن وزير الخارجية الروسي لوبانوف وفي خطوة تعني تراجع روسيا عن موقفها هذا قال في 11

---

(1) Seton-Watson. The Decline, p. 192; Langer. The Diplomacy, p. 202.
(2) Elliot, Arthur. The Life of George Joachim Goschen, First Viscount Goschen 1831-1907 (London: Longmans, Green, 1911), Vol. 2, p. 205.
(3) Bullard. Britain, p. 51; Thomson. Europe, p. 35-6.
(4) Langer. The Diplomacy, p. 198.
(5) Kennedy, Paul M. "German World Policy and the Alliance with England 1897-1900", The Journal of Modern History, Vol. 45, No. 4, Dec. 1973.
(6) Cunningham. Eastern, Vol. 2, p. 231.
(7) Kemal Bey, Ismail. The Memoirs of Ismail Kemal Bey, (ed) By Sommerville Story (London: Constable and Co, 1920), p. 259.
(8) Ibid, p. 261.

سبتمبر: "من وجهة نظري؛ فإن عرض الحكومة العثمانية يجب أن يحظى بقبول جوهري فيما يخص الاقتراحات الهامة التي قام بها السفراء الثلاثة في إستانبول..."[1].

ولقد ازداد التوتر في العديد من المناطق الأرمنية وخصوصاً في ساسون، حيث عمت عمليات القتل، مما دفع بالمبعوث البريطاني "هـ. س. شبلي" H. S Shipley، إلى القول في تقريره عن هذه الأحداث: "إن الأرمن ذُبحوا دون تمييز في السن أو الجنس لمدة ثلاثة أسابيع من 12 أغسطس إلى 4 سبتمبر ... وأنهم فروا إلى سلاسل الجبال المرتفعة للنجاة بأرواحهم"[2]، مما زاد من هيجان الرأي العام البريطاني، ودفع الحكومة البريطانية إلى اتخاذ خطاً أكثر تشدداً وقوة[3]من أجل استرضاء الرأي العام الساخط الذي "جُرِح إحساسه" Placating Indignant[4].

لم تَحُل الاحتجاجات البريطانية دون تصاعد المذابح المتبادلة بين الأرمن والأتراك، وعلى حد قول المؤرخ "جوتش" Gooch فإن 25 ألف أرمني قد قتلوا بوسائل مختلفة في الولايات الشرقية للدولة العثمانية[5]، ولم تلبث هذه الأحداث أن انتقلت إلى إستانبول نفسها[6]، مما دفع سالزبوري للاحتجاج الشديد لدى الباب العالي، الذين دافعوا عن أنفسهم بأن: "المنظمة الثورية" المدعومة من قبل القوى الأوروبية أثارت السكان المسلمين[7]، ورغم هذا التصاعد الخطير في حدة المواجهات؛ إلا أنه كان واضحاً بأن فرنسا وروسيا لن تعمدا إلى إجراءات متطرفة ضد الدولة العثمانية، وأن أي عمل بريطاني مستقل سيؤدي حتماً إلى الصدام مع روسيا[8].

وكان "سيمور" Seymour – قائد الأسطول البريطاني– قد غادر المياه العثمانية في النصف الأول من شهر يولية، وعندما وصلت المذابح إستانبول نفسها، طلب سالزبوري

---

(1) Sarkissian. “Concert”. P. 72.
(2) Douglas. “Britain”, p. 116.
(3) Langer. The Diplomacy, p. 163.
(4) Amery, L.S. My Political Life (London: Hutchinson, 1953), Vol. I, p. 68.
(5) Gooch. History, p. 239.
(6) Currie to Salisbury, 3 Oct. 1895, Salisbury, A. 135, fos. 142-7, In Douglas “Britain”, p. 124.
(7) Gooch. History, p. 239.
(8) Marder, Arthur J. British Naval Policy 1880-1905, The Anatomy of British Sea Power (London: Putnam & Co., 1940), p. 241.

في 3 أكتوبر من سيمور بأن يَتَلَقّى تعليماته من كوري مباشرة بدلاً من لندن[1]، أما الملكة فقد أرسلت إلى سالزبوري في 4 أكتوبر تحثه على اقتحام المضائق العثمانية، بعد أن أدى استمرار المذابح إلى إثارة شعورها الشخصي وشعور الرأي العام في بريطانيا[2]، لذلك فقد طلب كوري –وفقاً لصلاحياته– من سيمور في 5 أكتوبر البقاء في المياه التركية حتى ورود أوامر أخرى.

أما السلطان، فقد أبدى قلقه الشديد من هذه المسألة، لذلك فقد طلب من كوري أن يأمر برحيل الأسطول بعيداً عن المياه العثمانية[3]، ورد كوري؛ بأنه لا يمتلك التعليمات اللازمة للقيام بذلك، وأن على السلطان القيام بتنفيذ الإصلاحات التي كانت الدول الأوروبية قد حثته على تنفيذها[4].

أما الدول العظمى – وفي مقدمتها بريطانيا– فقد قامت بالاحتجاج الشديد لدى الدولة العثمانية، حتى أن السلطان عبد الحميد توقع أن هذه الدول ستعمل على خلعه من منصبه[5]، وعزّز ذلك الأمر خطاب سالزبوري حين قال: "بسبب عدم عدالة السلطان عبد الحميد؛ فإنه يجب عليه التنازل عن منصبه ... وأن اليوم الأخير للدولة العثمانية قد اقترب ... وأنه توجد هناك أسباب تُوجِب على بريطانيا تغيير سياستها تجاهها"[6].

وفي 4 أكتوبر أرسل كوري إلى كامل باشا –الصدر الأعظم الجديد– يُعبّر له عن رأيه بضرورة تسوية المسألة الأرمنية والوصول إلى نقاط اتفاق بشأن المسائل الخلافية بين الباب العالي والقوى الأوروبية[7]، في حين قام سفراء الدول الثلاث في إستانبول في 10 أكتوبر بإعداد مقترحاتهم على شكل "مذكرة جديدة" تم إرسالها إلى الباب العالي تؤكد فيها "أن هذه الإصلاحات ضرورية لحماية حياة وأملاك الأرمن[8].

(1) Ibid, p. 242-3.
(2) Queen Victoria to Salisbury, 4 Oct. 1895, Salisbury, Ser. F, In Douglas. “Britain”, p. 124-5.
(3) Marder. British, p. 243.
(4) Loc. Cit.
(5) Karal. Birinci, s. 143.
(6) Loc. Cit.
(7) Sarkissian. “Concert”, p. 73.
(8) Loc. Cit.

وفي 15 أكتوبر أرسل كوري إلى سالزبوري" أن الخطة تضمنت الإصلاحات التي كان يجب تسويتها نهائياً بالتعاون مع الباب العالي"[1]، وفي خطوة مضادة أصدر السلطان مرسوماً في 17 أكتوبر، عبر فيه عن نيته إجراء الإصلاحات اللازمة في المناطق الأسيوية، وذلك لسد الطريق أمام أي تدخل أوروبي خارجي[2]، لكن هذا لم يمنع سفراء الدول من استكمال مشروع الإصلاح الجديد والذي كان وُضِع على عجل ليصبح مشروعاً كاملاً في 20 أكتوبر[3]، في حين قام السلطان بتغيير حكومتين خلال فترة قصيرة، لكن هذه الحكومات كانت من وجهة نظر كوري "مجرد دُمي متعصبة للسلطان، وأنه لا شيء يمكن توقعه منهم"[4].

3: نهاية المسألة الأرمنية.

ألقى سالزبوري في 9 نوفمبر خطبة شديدة اللهجة، أنذر فيها السلطان بقرب خلعه من الحكم، معتبراً أن دول أوروبا متفقة كلها مع بريطانيا[5]، وفي 11 نوفمبر عرضت النمسا على بريطانيا وروسيا القيام باقتحام المضائق وإجبار السلطان على تنفيذ الإصلاحات التي وعد بها في 17 أكتوبر، وهذا ما كان يؤيده سالزبوري، لكن وأمام تحفظ روسيا الشديد على فتح المضائق أمام دول أوروبا، فقد سحبت النمسا اقتراحها، لأن إصرارها على هذا الاقتراح كان يعنى الحرب مع روسيا، وهو ما ليس في مصلحتها، وكان سالزبوري يعي جيداً أن النمسا لا تستطيع الإصرار على اقتراحها هذا، بينما تُصّر روسيا على رفض فتح المضائق، مما كان يعني أن بريطانيا إذا ما تحركت مجدداً ضد الدولة العثمانية فإنها سوف تتحرك وحيدة، وهذا ما كان يُشعرها بالعجز عن القيام بأي عمل ما ضد الدولة العثمانية، وخصوصاً في المضائق، وعندما طُرح هذا الموضوع لأول مرة عام 1892 رأى سالزبوري حينها أن يترك هذا الأمر لتقدير القادة العسكريين، لكن وزير المالية "جوشن" وقادة سلاح البحرية، كانوا يرون عدم استطاعة بريطانيا القيام بأي عمل معاد في المضائق، لكنهم كانوا على استعداد للتخلي عن موقفهم هذا، وذلك إذا ما ضَمِن سالزبوري مساعدة النمسا وإيطاليا

(1) Loc. Cit.
(2) Langer. The Diplomacy, p. 203.
(3) Sarkissian. “Concert”, p. 73.
(4) Currie to Salisbury, 7 Nov. 1895, Salisbury, fos. 178-84, In Douglas. “Britain”, p. 124.
(5) كامل. المسألة، ص344.

له، أو إذا كان سقوط إستانبول وشيكاً على أيدي القوات الروسية، وهو أمر كان سالزبوري يشك في حدوثه آنذاك، وبالتالي فقد رُفض اقتراح سالزبوري الخاص بالاستدعاء الأسطول إلى المضائق العثمانية(1).

أما سالزبوري فكان لا يزال يفكر ملياً في مسألة المضائق التي اعتبرها بأنها بمثابة "مفتاح للمسألة الشرقية" Key to Eastern Question، وسار سالزبوري وخلفاؤه على أساس سياسة واحدة، وهي: "إذا ما فتحت المضائق فإن ذلك يجب أن يكون للجميع"(2)، كما كان يؤكد دائماً على أهمية بقاء إستانبول بعيدة عن سيطرة أو حماية روسيا، الأمر الذي من شأنه أن يجعل لبريطانيا هيبة هائلة داخل أوروبا وخارجها(3)، لذلك فقد قام سالزبوري بأقصى ما يستطيع لضمان بقاء إستانبول آمنة من قبل روسيا(4).

ولقد حدث تحول في موقف جوشن وبعض القادة البحريين، حيث رأوا ضرورة التحرك للقيام بعمل محتمل للأسطول في المياه العثمانية وبعض المناطق الشرقية، وذلك بعد العديد من الأعمال التصعيدية ضد الأرمن(5)، لكن وفي ظل تعثر جهود بريطانيا مع دول أوروبا؛ فإن جهود حكومة بريطانيا من أجل عمل حربي قد فشلت، وخصوصاً بعد رفض روسيا، وكان واضحاً أن الإجراءات والاتصالات السابقة معها ومع الدول الأوروبية "قد أصبحت حبراً على ورق"(6).

وفي 13 ديسمبر أبرق كوري إلى حكومته بأن المذابح عمت شتى القرى والمدن الأرمنية وذلك في إشارة إلى تصاعد حدة المواجهات(7)، مما حذا بسالزبوري إلى التصريح علناً بأنه يجب خلع السلطان عبد الحميد من الحكم(8)، لكن الأصعب على السلطان عبد

---

(1) Lowe, Salisbury and the Mediterranean (London: Methuen & Co., 1965), p. 101-4; Neilson. Britain, p. 168.
(2) Penson. "The New Course", p. 133.
(3) Salisbury to Goschen, 3 Dec. 1895, Salisbury papers, Goschen Box, In Jefferson, Margaret M. "Lord Salisbury and The Eastern Question 1890-1898". The Slavonic and East European Review, Vol. XXXIX, No. 92, December 1960, p.50.
(4) Jefferson. "Lord Salisbury and he Eastern Question", p. 50.
(5) Elliot. The Life of Goschen, Vol. 2, p. 205.
(6) Asquith to Rosebery, 8 Dec. 1895, Rosebery Papers, 1001, In Neilson Britain, p. 168.
(7) Sarkissian. "Concert", p. 74.
(8) Swallow, Charles. The Sick Man of Europe, Ottoman Empire to Turkish Republic 1789-1923 (London: Ernest Benn, 1973), p. 96.

الحميد كان معرفته أن سالزبوري أعلن عن أمنيته الخاصة بتقسيم أملاك الدولة العثمانية بين القوى الأوروبية[(1)]، وتساءل سالزبوري في 17 ديسمبر عن "اللامبالاة" التي تبديها الدول فيما "إذا كان الأرمن قد أبيدوا أم لا"[(2)]، مما دفعه مجدداً للعمل وباهتمام كبير على استشراق أراء روسيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية[(3)]، للتنسيق في هذا الأمر والعمل على إشراك دول أخرى معهم[(4)]، لكن لوبانوف لم يلبث في نهاية عام 1895 وأن صرح بأنه : "لا شئ يُحطم ثقته بما يفعله السلطان"، الذي فعل أفضل ما عنده" بشأن الأرمن والإصلاحات، وبهذا وقف سالزبوري وحيداً كما وقف كبمرلي من قبل[(5)]، وأما الأزمة التي كان سالزبوري يتوقع حدوثها بين الدولة العثمانية والقوى الأوروبية عقب نشوب الأزمة الأرمنية فلم تحدث، كما أن المعارضة لاقتراح إرسال الأسطول البريطاني عبر الدردنيل شكلت ضربة قوية له، ولكنها لم تثنيه على تغيير سياسته[(6)].

وكانت ردود الأفعال على المظالم الأرمنية مختلفة واتخذت أكثر من أسلوب وعمت شتى الفئات السياسية والشعبية والإعلامية في بريطانيا، حتى أن سالزبوري كتب إلى الملكة يوم 19 فبراير عام 1896: "إن الشعور ... مناوئ جداً للأتراك أكثر مما كان في السابق"[(7)]، لكنه أعلن رغم ذلك؛ أنه سيعمل كل جهده للحفاظ على إستانبول بعيدة عن الأيدي الروسية[(8)].

أ: أحداث البنك العثماني.

تصاعدت الأحداث داخل الدولة العثمانية بشكل لم يسبق له مثيل، ففي 26 أغسطس 1896 قامت مجموعة من الأرمن الروس مع عدد قليل من الرعايا الأرمن

---

(1) Salisbury to Currie, 14 Dec. 1895, In Douglas. “Britain”, p. 123.
(2) Salisbury to Currie, 17 Dec. 1895, Salisbury A. 138, fos. 40-5, Currie to Salisbury, 26 Dec. 1895, Salisbury A. 138, F. O. 279-83, In Douglas. “Britain”, p. 121.
(3) للمزيد عن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية وصحافتها بالمسألة الأرمنية انظر An American Observer. A Few Facts about Turkey under the Reign of Abdul Hamid II (New York: 1895).
(4) Douglas. “Britain”, p. 125-6.
(5) Gooch. History, p. 240-1.
(6) Jefferson. “Lord Salisbury and the Eastern Question”, p. 51.
(7) Salisbury to Queen Victoria, 14 Feb. 1896, Copy, Salisbury, A. 84, fos. 15-6, In Douglas. “Britain”, p. 17.
(8) Salisbury to Manson, 26 Feb. 1896, F.O. Austria, 1240, No. 24, Sec. In Jefferson, “Lord Salisbury and the Eastern Question”, p. 52.

العثمانيين بالهجوم على البنك العثماني في حي "غلاطة" بإستانبول، حيث احتجزوا العاملين والموظفين فيه كرهائن[1]، بعد أن قتلوا العديد من الأشخاص، وكانت هذه العصابة مستعدة لقتل كل من كان في البنك كي تلفت الأنظار إليها في الخارج، ورغبة من الدولة العثمانية بوقف نزيف الدماء، فقد أتاحت فرصة الهروب لهؤلاء "الإرهابيين الذين كانت شجاعتهم قد خانتهم"[2]، لكن الأمر لم يكن ليمر هكذا عند العامة الذين هاجموا الأرمن في كل مكان وخاصة في إستانبول وقتلوا ما بين 4 – 7 آلاف أرمني في شوارعها[3]، مما اضطر الأرمن إلى توجيه نداء إلى إخوانهم المسيحيين يطلبون منهم مساعدة القوى العظمى[4].

ومن المحتمل أن يكون هذا الهجوم الأرمني قد تم بدعم من السفراء الأجانب وخاصة الإنجليز، لكن؛ لا يوجد هناك أي دليل يؤكد صحة هذا الرأي[5]، في حين هاجم كوري هذه الأحداث التي تلت الهجوم على البنك العثماني واعتبر ذلك بمثابة: "عمليات قتل سيئة جداً، تمت بدم بارد وبربرية قام بها الغوغاء، الذين نُظّموا وسُلحوا عمداً من قبل الحكومة العثمانية[6].

لذلك وتحت هذه الضغط، فقد وعد السلطان بإجراء الإصلاحات وأعلن العفو العام عن الأرمن الذين شاركوا في إثارة القلاقل، وقام بتعيين بطريرك أرمني يُدعى "عثمانيان" Osmanian، الأمر الذي أقنع بعض الدول الأوروبية، فصرفت اهتمامها إلى مسائل أخرى[7]، مما جعل احتجاجات بريطانيا وإدانتها مرة أخرى تذهب أدراج الرياح، لكنها في الوقت نفسه لم تمنع جلادستون المعادي للدولة العثمانية من إثارة الرأي العام، وعاد لتكرار دعواته ضد الأتراك وقد بلغ من العمر 87 عاماً، حيث قام في 24 سبتمبر بتشبيه السلطان بـ"القاتل الكبير" The Great Assassin وذلك في خطابه في مدينة "ليفربول"، حيث طالب أيضاً باستدعاء السفير البريطاني في إستانبول، وطرد السفير العثماني من لندن، كما طالب

---

(1) Pears. Life of Abdul Hamid, p. 258; Karal. Birinci, s. 144; Amery. My Political, Vol. I, p. 68; Petrie. Diplomatic, p. 293, Low-Sanders. The History, p. 43.
(2) Ramsuar. The Young Turk, p. 34.
(3) Amery. My Political, Vol. I, p. 68; Ketelbey. A History, p. 317; Gooch. History, p. 241; Low-Sanders, The History, p. 437.
(4) Ketelbey. A History, p. 317.
(5) Karal. Birinci, s. 144.
(6) Currie to Salisbury, 3 Sep. 1896, Salisbury A. 136, fos. 153-6, In Douglas. “Britain”, p. 127.
(7) Karal. Birinci, s. 144.

الحكومة البريطانية بالقيام بعمل مستقل لحل المشكلة الأرمنية[1]، وهذا ما كان يسبب للدولة العثمانية العديد من المشاكل خصوصاً وأن جلادستون ودوق "أرجيل" Duke of Argyll، هما الوحيدان الباقيان على قيد الحياة من الذين عاصروا حرب القرم[2].

ولقد أبرقت الملكة فيكتوريا إلى سالزبوري في 24 سبتمبر قائلة له: "إن إمبراطور روسيا رجل منظم إلى حد بعيد، لكنه قلق بشأن مسألة وضع حد للسلطان بشأن مذابح الأرمن"، ولا يُعرف السبب الذي جعل سالزبوري يعتبر أن هذا الأمر قد يفتح له آفاقاً جديدة للتقارب مع روسيا بشأن الدولة العثمانية ومجمل الأمور العالقة بين البلدين [3].

ب- زيارة القيصر الروسي إلى بريطانيا.

قام القيصر الروسي بزيارة للندن، حيث عقد سالزبوري اجتماعاً معه في "بالمورال" Balmoral يوم 27 سبتمبر 1896، ودارت المناقشات بينهما حول العلاقات الثنائية بين البلدين، ووضع الدولة العثمانية، ومسألة المضائق، والعلاقة مع النمسا، والأوضاع الأوروبية، والمسألة الأرمنية إلى حد ما، وكأن المسألة الأرمنية كانت أقل من أن تحظى بتلك المكانة اللازمة لبحثها بين قادة دولتين كبيرتين مثل بريطانيا وروسيا[4].

ولقد أشار سالزبوري في هذا اللقاء إلى مسؤولية السلطان عبد الحميد عن أحداث الأرمن، ودعا القيصر إلى العمل على خلعه من منصبه وتعيين سلطان آخر يعمل على تطبيق الإصلاحات، كما طالب سالزبوري –إلى حد ما– بتقسيم الدولة العثمانية، لكن رد القيصر كان معترضاً على الوضع العام للسياسة البريطانية، وعبر عن اهتمامه بالشرق الأقصى[5]، وتفضيله الحفاظ على سياسة الأمر الواقع بشأن أراضي الدولة العثمانية[6].

---

(1) Gooch. A History, p. 242; Ketelbey. A History, p 317; Low-Sanders. The History, p. 437; The Cambridge Modern History. Vol. XII, p. 418.
(2) Marriott. England, p. 464-5.
(3) Queen Victoria to Salisbury, 24 sep. 1896, Salisbury, A. 83, fo. 52, In Douglas. “Britain”, p. 128.
(4) Douglas. “Britain”, p. 128-9.
(5) Jefferson, Margaret M. “Lord Salisbury’s Conversations with the Tsar at Balmoral, 27 and 29 September 1896”, the Slavonic and the East European Review, Vol. XXXIX, No. 92, December 1960, p. 216; Kocabaş. Sultan. 196; Jefferson. “Lord Salisbury and the Eastern Question”, p. 53.
(6) Jefferson. “Lord Salisbury’s Conversations”, p. 216.

ويُفهم من هذه المحادثات في بالمورال؛ أن القيصر وسالزبوري عملا على تحسين العلاقات الثنائية فيما بين البلدين، وحل المشاكل التي تعترض العلاقات الأوروبية الأوروبية، والمضائق ومصر وسوريا، وشرق البحر المتوسط، وفارس والهند والشرق الأقصى، أما فيما يخص الجانب الأرمني، فلم يستطع الطرفان فعل أي شئ[1].

وبعد أيام قليلة، اجتمعت الملكة بالقيصر في 2 أكتوبر، حيث أشارت إلى رفض السلطان لتوصيات القوى الأوروبية بشأن حل المسألة الأرمنية وتطبيق الإصلاحات، وأنه يجب فعل ذلك بالقوة[2]، إلا أن ذلك لم يغير من الأمر شيئا بالنسبة لروسيا، التي لم تلبث وأن حذرت من أي سيطرة أوروبية على الدولة العثمانية، حتى أن السفير الروسي في إستانبول "نيلدوف" Nelidov اعتبر أن أي حركة بحرية بريطانية ضد الدولة العثمانية، سوف تقابل من قبل روسيا باحتلال البسفور، وزاد من أهمية الأمر أن الخطة الخاصة بذلك كانت قد أُعدت بشأن من قِبَل القيصر، وذلك في ظل استمرار التهديدات البريطانية للدولة العثمانية[3]، وفي المقابل، فقد كان سالزبوري يعتقد أنه إذا اتجهت روسيا صوب إستانبول؛ فإنه لن يقبل ذلك تحت أي ظرف كان، وأنه بدعم من الشعب الذي يقف خلفه سيستمر في عملية الدفاع عن المصالح البريطانية في البحر المتوسط[4].

والواقع أن سالزبوري أبدى اهتماماً كبيراً بالمسألة الأرمنية منذ بدأت، واعتبر الاعتداء عليهم هو بمثابة "اعتداء ضد الحضارة وعليها"، لكن القوى الأوروبية لم تكن قادرة على فعل أي شيء بسبب الشكوك التي كانت بينهم[5].

ولقد حاول السر "نيكولاس أوكنور" Nicholas O’Conor –السفير البريطاني في إستانبول– في 18 نوفمبر شرح سبب التردد "الطبيعي" في السياسة الروسية تجاه التعاون مع بريطانيا بشأن المسألة الأرمنية[6]، في حين لم تمل روسيا من القول: بأنها لا تستطيع، بل

---

(1) Ibid, p. 216-20.
(2) Douglas. “Britain”, p. 129.
(3) Hopwood, Derek. The Russian Presence in Syria and Palestine 1843-1914, Church and Politics in the Near East (Oxford: At Clarendon Press, 1969), p. 97.
(4) Jefferson. “Lord Salisbury and the Eastern Question”. p. 55.
(5) Ronaldshay. The Life of Lord Curzon, Vol. I, p. 245.
(6) O’Conor to Salisbury, 18 Nov. 1896, Salisbury Papers, A. 129, In Neilson. Britain, p. 175.

وترفض القيام بأي إجراءات إجبارية ضد الدولة العثمانية كما تأمل بريطانيا[1]، ويمكن تفهم موقف سالزبوري وحكومته إبان المسألة الأرمنية بأنه نابع من اهتمام بريطانيا بمصر وسيطرتها على البحر المتوسط، وترابط هذه المسائل بمسألة المضائق وإستانبول والدفاع عنهما ضد أي خطر محتمل كضمان لبقاء الوضع على ما هو عليه، لكن رسالة سالزبوري إلى كوري في 15 ديسمبر تدحض القول السابق، حيث عبر سالزبوري عن ترحيبه بإعادة التفكير ملياً في انهيار الدولة العثمانية مقابل حل المسألة الأرمنية، لكنه لم يكن يرحب بحصول الروس على إستانبول مقابل ذلك[2].

بدأت حدة المواجهات بين الأرمن والأتراك تخفت شيئاً فشيئاً، في حين اختلفت الروايات التاريخية في تحديد عدد القتلى في هذه الأحداث، حيث قُدر عدد الأرمن الذين قتلوا ما بين 3 – 400 ألف، وهي الأرقام التي تشير إلى التفاوت الشديد في تقديرات المؤرخين بين من أراد التقليل من شأن الأحداث بتقليل أعداد القتلى، وبين من اشتط في تقديراته[3]، كما أن المؤرخين أسهبوا كثيراً في الحديث عن أعداد الضحايا الأرمن، في حين لم يزعج أي منهم نفسه بإعطاء تقديرات ولو متواضعة عن عدد القتلى من الأتراك المسلمين[4].

أصبح سالزبوري وكمبرلي – من قبله – أبطال الأرمن والمسيحيين داخل الدولة العثمانية[5]، لكن سالزبوري وحكومته كانوا حتى ذلك الوقت وحيدين، ونفوذهم منهار، وممثلي بريطانيا –بشأن المسألة الشرقية– جعلوا بريطانيا وحكومتها مكروهتين[6]، في الوقت نفسه الذي بدت فيه روسيا أكثر صداقة للدولة العثمانية، وأنه لا نية لديها لإهدار الدماء من أجل مجتمع مسيحي آخر ناكر للجميل[7]، وكما كان دزرائيلي يعارض روسيا في بلغاريا عام 1878، فإن روسيا فعلت الأمر ذاته وعارضت بريطانيا في أرمينيا عام 1896، وعندما كانت روسيا تطالب بإلحاح بتقسيم الدولة العثمانية، رفضت بريطانيا ذلك بشدة، وعندما

---

(1) O’Conor to Salisbury, 3 Dec. 1896, Salisbury Papers, A. 129, In Neilson, Britain, p. 176.
(2) Salisbury to Currie, 15 Dec. 1896, No. 35, Salisbury Papers, A. 138, In Jefferson. “Lord Salisbury and the Eastern Question”, p. 51; Neilson. Britain, p. 169.
(3) Medlicott. “Austria-Hungary”, Vol. XI, p. 347, Sonyel. The Ottoman, p. 171-2; Sarkissian, “Concert”, p. 74.
(4) Sonyel. The Ottoman, p. 171-2.
(5) Gooch. History, p. 243.
(6) Fallodon, Viscount Grey of. Twenty-five Years (New York: Fredrick A. Stocks, 1925). Vol. I, p. 127.
(7) Gooch. History, p. 243.

بدأت بريطانيا تعلن أن مسألة الدفاع عن إستانبول مجرد "وجهة نظر قديمة" عملت روسيا من أجل الحفاظ على صيانة وتكامل الدولة العثمانية، لأن القيصر كان يسيئ الظن بالإنجليز [1].

بدأت الدولة العثمانية تحد بقوة من النفوذ البريطاني فيها، ودون أي إذعان لأحد، مما دفع بسالزبوري إلى القول في 19 يناير 1897 : "أننا وضعنا رهاننا على الحصان الخطأ" We put our money on the wrong horse [2]، وكان ذلك يعني من وجهة نظر سالزبوري أن ما فعلته بريطانيا لعشرات السنوات من أجل حماية الدولة العثمانية قد ذهب أدراج الرياح[3].

وما إن صادف أكتوبر 1897 حتى "كانت المسألة الأرمنية قد أُغلقت بشكل نهائي"[4]، ونجح السلطان عبد الحميد في تجريد بريطانيا من قوتها، الأمر الذي كانت نهايته قيام الأخيرة بترك الأرمن وشأنهم[5]، كما كان لجوء السلطان إلى ألمانيا قد أدى إلى أن تفرض الأخيرة نوعاً من الحماية الخاصة على الدولة العثمانية، لتحول دون تأثير الدول الأوروبية عليها بشأن هذه المظالم، وهذا ما جعل ألمانيا فيما بعد تأخذ موقعاً متميزاً[6]، كما أن الحرب بين الدولة العثمانية واليونان عام 1897 قد أدت إلى ابتعاد أوروبا تماماً عن المسألة الأرمنية، كما اعتقد الكثير أن زيارة القيصر الألماني "وليام الثاني" William II في 18 أكتوبر 1898 للدولة العثمانية، كان بمثابة صك غفران لهم تجاه المظالم البلغارية، وليعترف جلادستون بعدها: "بأن السياسة الحميدية تغلبت على السياسة البريطانية وقهرتها في المسألة الأرمنية"[7].

---

(1) Thornton, A.P. “The Mediterranean”, p. 568; Ketelbey. History, p. 317.
(2) Hansard’s Parliamentary, Debates, 19 Jan. 1897, Vol. XLV, 4 series, p. 29; Taylor. The Struggle, p. 359; Trevelyan. British, p. 373; Feiling. A History. p. 906.
(3) Miller. Travels, p. 289.
(4) Currie to Salisbury, 28 Oct. 1897, Salisbury A. 137, fos. 145-9, In Douglas “Britain”, p. 132.
(5) Kocabaş. Sultan, p. 196.
(6) Ensor. England, 220; Woodward, E.L. Great Britain and the German Navy (Oxford: At the Clarendon Press, 1935), p. 144-5.
(7) كامل. المسألة، ص345-349.

ثالثاً: بريطانيا والمشكلة اليهودية.

تختلف المشكلة اليهودية عن أي مشكلة أخرى تتعلق بالأقليات الدينية والعرقية داخل الدولة العثمانية، وذلك لأن يهود لم يقوموا بثورات أو إثارة للقلاقل فيها مثلما كان عليه الأمر بالنسبة للأقليات الأخرى مثل اليونان والصرب والبلغار والأرمن، فقد عاش اليهود في الدولة العثمانية في ظل توفر الحماية والحرية الدينية الكاملة، كما أن المشكلة اليهودية بالأساس لم تنشأ داخل الدولة العثمانية كما هو حال بقية الأقليات الأخرى، ولكنها نشأت بشكل كامل وجذري في أوروبا، وعليه يمكن القول إن المشكلة اليهودية هي بالأساس مشكلة أوروبية بحتة، قامت في المجتمعات الأوروبية لأسباب سياسية ودينية واجتماعية وثقافية، خصوصاً إذا ما علمنا أن اليهود داخل الدولة العثمانية لم يتذمروا يوماً من سوء أحوالهم، ولم يقدموا مطالب بمنحهم حقوقاً أكثر مما حصلوا عليه، بل أن اليهود يعتبرون من الأقليات القليلة؛ إن لم تكن الوحيدة داخل الدولة العثمانية التي لم تقم بثورات أو تقديم مطالب للحصول على امتيازات أسوة بالأقليات الأخرى.

ولقد استمر اليهود حتى نهاية الدولة العثمانية يشيدون بما قدمته لهم الدولة العثمانية من حق الحماية والإقامة وممارسة طقوسهم الدينية والعمل في شتى المجالات، التي حققوا فيها الكثير من النفوذ والتفوق مقارنة بالأقليات الأخرى[1]، مثل العمل في التجارة التي نافسوا فيها الأرمن، والعمل كمساعدي قناصل ومراسلون للصحف والقيام بأعمال الترجمة لمهارتهم في اللغات الشرقية[2]، لكن وبعد مؤتمر برلين أبدت الحكومة البريطانية اهتماماً كبيراً باليهود، ولأن اليهود داخل الدولة العثمانية لم تكن لهم قضية واضحة كما كانت في السابق مع البلغار والأرمن فقد عملوا للاستفادة من أوضاع اليهود في أوروبا وإلقاء المسألة وتبعياتها ككل على الدولة العثمانية.

---

(1) للمزيد عن أحوال اليهود داخل الدولة العثمانية: Davey, Richard. The Sultan and his Subjects (London: Chapman & Hall, 1897), Vol. 2, p. 210-20; Levy, Avigdor. (ed), The Jews of the Ottoman Empire (New Jersey: The Darwin Press, 1994) ; Hertz, Frederick. Nationality in History and Politics, A Psychology and Sociology of National Sentiment and Nationalism (London: Routledge & Kegan Paul, 1957), p. 407; Landshut, S. Jewish Communities in the Muslim Countries of the Middle East (London: The Jewish Chronicle, 1950), p.14-79; Cox, Samuel S. Diversions of A Diplomat in Turkey (New York: Charles L. Webster, 1893), p. 188-97.

(2) Madden. The Turkish, Vol. II, p. 27-28.

1: مقدمات الاهتمام البريطاني باليهود.

ويرجع الفكر الصهيوني في بريطانيا حول إعادة اليهود إلى فلسطين إلى القرن السابع عشر وذلك عندما قامت جماعة "البيورتان" Puritanism بالثورة، والتي نجحوا من خلالها في التحكم في شؤون إنجلترا، حيث طالبوا خلال هذه الفترة بإعادة اليهود إلى فلسطين[1].

ولقد استمرت المؤشرات في بريطانيا بشأن استمرار تعاطف الرأي العام البريطاني تجاه المشكلة اليهودية[2]، هذا التعاطف الذي تعزز خلال القرن التاسع عشر، بعد أن أصبحت منطقة الشرق في دائرة اهتمامها، بسبب عملها على تأمين طريق الهند، حيث كانت السفن البريطانية تجوب البحر المتوسط والبحر الأحمر عبر منطقة السويس للوصول إلى الهند بدلاً من طريق رأس الرجاء الصالح[3].

ويعتبر "أشلي" Ashley – لورد شافتسبري Shaftsbury فيما بعد – من أوائل المنظرين لهذه النظرية منذ الثلث الأول من القرن التاسع عشر[4]، وقد ملأته الدراسات التوراتية بالأفكار عن "شعب الله القديم وأرضه ولغته"[5].

وكان شافتسبري قد أطلع بالمرستون – زوج حماته – على المزايا السياسية لهجرة اليهود إلى فلسطين، حيث قال في مذكراته يوم 1 أغسطس 1839: أنه تناول العشاء مع بالمرستون، وأفصح له عن مشروعاته بشأن الاستيطان اليهودي في فلسطين، ويذكر شافتسبري أن الأمر بدا وكأنه وجد قبولاً عنده، ولقد أثار بالمرستون بعض الأسئلة حول هذا المشروع ووعد بالنظر فيها[6].

كانت روسيا والنمسا وفرنسا قد عملت على فرض حمايتها ودعمها لملايين المسيحيين الأرثوذكس واللاتين في الشرق، أما بريطانيا فقد كانت تفتقر إلى قاعدة من

---

(1) Hyamson, Albert M. Palestine Under Mandate 1920-1948 (London: Greenwood Press, 1976), p. 1-2.
(2) Ibid, p. 18.
(3) Sharif, Non-Jewish, p. 61.
(4) Hammond, J.L - Hammond, Barbara. Lord Shaftsbury (London: Penguin Books, 1939), p. 161.
(5) Cohen, Michael J. Churchill and the Jews (London: Frank Cass, 1985), p. 10.
(6) Ibid, p. 56; Tuchman, Barbara, Bible and Sword. England and Palestine from the Bronze Age to Balfour (New York: University Press New York, 1956), p. 71.

البروتستانت تعمل على حمايتها في الشرق بسبب قلة وجودهم، لذلك؛ فقد وجدت بريطانيا ضالتها في مجموعة من اليهود الشرقيين باعتبارهم مجموعة من الرعايا الملائمين لفرض الحماية عليهم[1]، لذلك فقد أبدى بالمرستون رغبة صادقة لحماية اليهود في فلسطين لأسباب وصفت "بالإنسانية"، ولأجل المنافع التي المتوقع الحصول عليها لكلٍ من السلطان وبريطانيا[2]

وهناك العديد من الأسباب التي تقف خلف تبني بالمرستون وشافتسبري وغيرهما لمسألة عودة اليهود إلى فلسطين، ويرى البعض أن السبب في ذلك إلى جانب العوامل السياسية، إنما كان "لإرضاء جزء هام من الرأي العام أكثر منه أسباباً إنسانية"[3]، بالإضافة إلى العديد من المزايا الاقتصادية والاستراتيجية الأساسية، لأن عودة اليهود وإقامة الدولة اليهودية المقترحة ستضع إدارة المواصلات التجارية إلى الهند وغيرها في أيدي حكومة بريطانيا بشكل تام، وستجعلهم يسيطرون على الشرق، بحيث يمكنهم الرد على أي "انتهاك لحقوق بريطانيا"، بالإضافة إلى إرهاب من اعتبرتهم بريطانيا أعداء لها للحيلولة دون قيامهم بتهديد مصالحهما فيما إذا استدعت الضرورة ذلك[4].

لذلك؛ فإن بالمرستون قام عام 1838 وبإلحاح من شافتسبري بفتح قنصلية بريطانية في القدس وتعيين "وليام ينج" William Young نائب قنصل فيها، وهناك العديد من التفسيرات لهذه الخطوة، إلا أن الكثير يذهب إلى أن هذا الأمر ما كان ليتم لولا اهتمام بالمرستون شخصياً بعودة اليهود إلى فلسطين ونيته استغلال ذلك الوجود داخل الدولة العثمانية من أجل تعزيز النفوذ البريطاني في الشرق[5]، ويؤكد ذلك أن بالمرستون أعطى في يناير 1839م تعليمات محددة لينج: بأن من بين مهماته حماية اليهود في الأراضي الواقعة ضمن سلطات ينج القنصلية[6].

ولقد كانت بريطانيا تسعى من وراء ذلك إلى تحقيق مكسبين:

(1) Baron, Salow W. "Jewish Question in the Nineteenth Century". The Journal of Modern History, March 1938, No. 1, Vol. X, p. 62.
(2) Webster. The Foreign, Vol. 2, p. 761.
(3) Ibid, p. 762.
(4) Sharif. Non-Jewish, p. 61.
(5) Tuchman, Bible, p. 61; Sharif. Non-Jewish, p. 56.
(6) F.O. 78-368, Bidwell to Young, 31 Jan. 1839, No. 2, MSS, In Rodkey. Lord Palmerston, p. 183; Tuchman-Bible, p. 61; Bullard, Britain, p. 94.

الأول: يتمثل في وجود مجموعة من اليهود موالية لبريطانيا في منطقة لا يوجد فيها من يدين بالولاء لها، بالإضافة إلى أهمية هذه المنطقة التي كانت تزداد يوماً بعد يوم بالنسبة للمصالح الاستعمارية البريطانية.

الثاني: فهو غير مباشر، حيث يتمثل في وجود رأس المال والأيدي العاملة اليهودية التي يحتاجها السلطان لدعم نظام دولته الاقتصادية شبه المنهار من أجل بقاء الدولة العثمانية قوية في مواجهة روسيا[1].

ويمكن القول أن جميع الدعوات الخاصة بعودة اليهود إلى فلسطين ترجع إلى ثلاثة اتجاهات داخل بريطانيا وهي:

1 – الاتجاه البروتستانتي: المؤمن بعودة اليهود إلى فلسطين من منطلق الإيمان بالعهد القديم.

2 – الاتجاه السياسي: الذي يُعبر عن أهمية وجود اليهود في فلسطين كموطئ قدم لهم من أجل المحافظة على مصالح بريطانيا في الشرق.

3 – الاتجاه "اللاسامي": الذين يدعون للخلاص من اليهود بأي شكل وذلك من خلال تبني قضيتهم كجزء من هذا الحل، وهو الاتجاه الذي برز بعد وفاة بالمرستون مباشرة، وصاحب نشوء الحركة الصهيونية اليهودية.

2: مرحلة دزرائيلي حتى نشوء الحركة الصهيونية.

كان دزرائيلي اليهودي الأصل معروفاً قبل توليه رئاسة الوزراء بأنه كتب روايتين ذاتي صبغة صهيونية، الأولى: "ألوري" Alory عام 1833، والثانية هي "تانكريد" Tancred عام 1847[2]، ورغم أن دزرائيلي لم تكن له علاقة بموضوع عودة اليهود إلى فلسطين مباشرة؛ إلا أنه لا يمكن تجاهله في هذه المسألة، حيث كان دزرائيلي يسأل أعضاء مجلس اللوردات حول مسألة تحرير اليهود قائلاً: "أين هي مسيحيتكم إن لم تؤمنوا بيهوديتهم ؟"، ثم يقول: "عند مذبح كل كنيسة نجد أسس الشريعة اليهودية، إن كل هؤلاء المسيحيين الأوائل كانوا يهوداً ... كل من بُشّر بالمسيحية وسعى إلى نشرها كان يهودياً ... إذاً؛ لا

(1) Webster. The Foreign, Vol. 2, p. 84-7.
(2) Tuchman. Bible, p. 109-33; Sharif. Non-Jewish, p. 86.

تنسوا ما تدينون به لذلك الشعب، فعليكم –كمسيحيين– أن تكونوا على أتم الاستعداد لانتهاز أول فرصة للاستجابة إلى مطالب أولئك الذين يعتنقون اليهودية"[1]، وعندما كان يتم عرض مشروع القانون المتعلق باليهود على مجلس العموم كل عام، كان دزرائيلي يساند حزب الأحرار ويصوت لصالح مشروع القانون ضد حزب المحافظين الذي ينتمي له[2].

كما ساهم دزرائيلي في تقدم بريطانيا نحو فلسطين، ليس لكونه يهودياً على الإطلاق؛ بل لأنه كان صانع إمبراطورية، حيث كان يشعر بإغواء الإمبراطورية البريطانية له أكثر من فلسطين[3]، وبعضهم اعتبر أن شرائه أسهم مصر في قناة السويس عام 1875 واحتلاله قبرص عام 1878 كان خطوة في هذا بالاتجاه[4]، فدزرائيلي يُعتبر – من وجهة البعض – رجل سياسة عظيم سار على نهج بالمرستون، لذلك؛ فهو "رجل وطني حقاً"، ورغم أنه من دم مختلف؛ إلا أنه ذو وزن سياسي عظيم في عيون مؤيديه، وذو علاقة روحانية بين موقفه السياسي والتقاليد القومية الإنجليزية[5]، ورغم ذلك، فلم يكن دزرائيلي بمنأى عن مهاجمة حزب الأحرار بقيادة جلادستون الذي طالما كان يُوبّخ دزرائيلي ويتهكم عليه بشكل لاذع بسبب أصوله اليهودية والحديث الدائم عن أن سياسته الخارجية لم تكن سياسة إنجليزية بل سياسة شرقية[6].

أما جلادستون نفسه الذي تولى رئاسة الوزراء عام 1880 فلم يحقق شيئاً يذكر بشأن اليهود، وذلك عكس ما كان عليه الأمر بشأن المسألة البلغارية والأرمنية، كما أن سالزبوري الذي قاد حزب المحافظين عام 1885 لم يقم هو الآخر بفعل شئ تجاه المشكلة اليهودية، رغم تغير سياسة حزبه بشكل كامل تجاه الدولة العثمانية[7].

ولقد استمرت هذه الأوضاع على وثيرتها حتى ظهور الحركة الصهيونية اليهودية عام 1897 بزعامة "ثيودور هرتزل" Theodor Herzl.

---

(1) Tuchman. Bible, p. 105.
(2) Ibid, p. 106.
(3) Loc. Cit.
(4) Ibid, p. 107.
(5) Hertz. Nationality, p. 67.
(6) Encyclopedia Britannica. Anti-Semitism, Vol. I.
(7) Stein, Leonard. The Balfour Declaration (London: Valentine, Mitchell, 1961), p. 52.

3: بريطانيا والحركة الصهيونية الحديثة.

بعد ظهور الحركة الصهيونية على يد مؤسسها "ثيودور هرتزل" Theodor Herzl قال الأخير: إنه من أول يوم أمسك فيه بزمام الحركة الصهيونية اتجه بأنظاره نحو إنجلترا، بسبب ما أحرزته من مركز قوي وما يتمتع به اليهود وما يحيط بهم من أسباب السعادة والمستوى الثقافي الرفيع وتمسكهم بالانتماء إلى الجنس اليهودي، كل ذلك جعل اليهود الإنجليز يهوداً مثاليين يدركون جيداً أهداف ومرامي الحركة الصهيونية[1].

ولا نعرف مدى صحة قول هرتزل هذا؛ لأن وجهته الأولى كانت نحو ألمانيا فالدولة العثمانية، وأما إنجلترا فكانت محطته الثالثة، حيث راح في المؤتمر الصهيوني الرابع في لندن عام 1900 يقول بلهجة حماسية: "إن إنجلترا العظيمة، إنجلترا الحرة التي تهيمن على البحار السبعة ستفهمنا وتفهم أهدافنا ... ومن هنا ستنطلق الفكرة الصهيونية لتحلق بعيداً في الأعالي، نحن واثقون من ذلك"[2].

ولقد بدأ العمل الصهيوني لدى بريطانيا عندما اضطرت الحكومة البريطانية عام 1902 إلى تشكيل لجنة ملكية للتحقيق في الهجرة اليهودية إلى بريطانيا، وذلك أثر ازدياد هجرة يهود روسيا وبولندا إلى الأحياء الشرقية من لندن، والتخوف من أن يؤدي هذا لازدياد المعارضة، ومن ثم ظهور موجة من اللاسامية داخل بريطانيا، وقد أدلى هرتزل بشهادته في هذه اللجنة، حيث أعلن أن اليهود يحملون اللاسامية معهم أينما ذهبوا، وأن الحل الوحيد لهذه المشكلة هو الحركة الصهيونية التي تسعى لإقامة وطن قومي لليهود خارج أوروبا[3].

ومن هنا قام هرتزل بالاتصال بـ"جوزيف شمبرلين" Joseph Chamberlain (1836 – 1914) وزير المستعمرات المعروف بمشاعره المعادية لليهود، وصاحب النفوذ الواسع في الحكومة البريطانية وذلك في 22 و 23 نوفمبر 1902، حيث أبلغ هرتزل أحد الوسطاء بأنه جدي في كسب تأييد شمبرلين لإقامة وطن قومي لليهود على نطاق كبير داخل الممتلكات البريطانية، ومن المفضل أن يكون ذلك في قبرص أو شبه جزيرة سيناء أو

---

(1) Stein. The Balfour, p. 18-9.
(2) Kornberg, Jaques. "Theodor Hertzl: A Reevaluation". The Journal of Modern History, No. 2, June, 1980, Vol. 52, p. 248; Sharif. Non-Jewish, p. 73-4.
(3) Sharif. Non-Jewish, p. 74; Friedman, Isaiah, Germany, Turkey, and Zionism 1897-1918 (Oxford: At the Cambridge Press, 1977), p. 103-4.

العريش[1]، فأجابه شمبرلين: أنه لا يستطيع الحديث إليه إلا عن قبرص كمستعمرة، أما المناطق الأخرى فهي من صلاحيات وزارة الخارجية[2].

وكان شمبرلين مهتماً جداً بالإمبراطورية البريطانية التي كانت وظيفتها الوطنية هي: "أن تصبح ذات هيمنة كقوة في تاريخ الحضارة العالمية"[3]، ورغم أنه كان يعتبر اليهود عرقاً أدنى منزلة من العرق الأنجلوسكسوني، ورغم عدم اهتمامه بالنبوءات التوراتية نحو الشعب اليهودي؛ إلا أنه كان يرى أن هناك فرصة حقيقية لاستيطان وتطوير وامتلاك أراض خالية تحت الوصاية البريطانية[4]، كما كان يرى ضرورة البحث عن أُناسٍ يستطيعون جلب الحضارة معهم "للأجناس الأقل شأناً والذين لا يخضعون لأي قانون"[5].

وهناك اختلاف واضح في السبب الحقيقي لموقف شمبرلين هذا من الصهيونية، حيث يرى مؤلف سيرته "جوليان آمري" Julian Amery، أن شبمرلين إنما كان مدفوعاً بموقفه هذا من منطلق "العوامل الإنسانية"، لكنه فهم فيما بعد أن مثل هذا المشروع من شأنه أن يكون أداة طيعة لتوسيع نفوذ بريطانيا في فلسطين، حين يحين وقت تقسيم الدولة العثمانية[6]، كما يرى البعض أن ذلك إنما كان بسبب معاناة بريطانيا من هجرة غير مرغوب بها من قبل يهود روسيا ورومانيا وبولندا، وأن شمبرلين كغيره من السياسيين كان يرغب بالحد من هذه الهجرات غير المنظمة لهؤلاء اللاجئين بسبب ما قد يسببه هؤلاء من "مصائب التي قد تصيب الطبقة البريطانية العاملة"[7].

وعلى كل؛ فلقد فشل مشروع قبرص، لهذا فقد عرضت بريطانيا العديد من المشاريع للحركة الصهيونية مثل استيطان العريش، لكن هذا المشرع فشل أيضاً للعديد من الأسباب[8]، كما قام شمبرلين بعرض مشروع استيطان اليهود في أوغندا في أبريل 1903، فكان جواب هرتزل أن القاعدة هي استيطان فلسطين مع إمكانية استيطان أوغندا في

---

(1) Zeev, Binyamin. “Theodor Herzl”. Ency Judaica, Vol. 8, p. 41.
(2) Stein. The Balfour, P. 18-9; Haymson. Palestine, p. 16.
(3) Amery, Julian. The Life of Joseph Chamberlain (London: MacMillan, 1951), Vol. 4, p. 150.
(4) Ibid, p. 236; Tuchman. Bible, p. 189.
(5) Amery. The Life of Chamberlain, Vol. 4, p. 260.
(6) Loc. Cit.
(7) Sharif. Non-Jewish, p. 73.
(8) Friedman. Germany, p. 104; Sokolow, Nahum. History of Zionism 1600-1918 (London: Longmans, Green and Co, 1919), Vol. 1, p. 296; Stein. The Balfour, p. 26.

المستقبل؛ إلا أنه لم يستبعد هذا الخيار، لكن المؤتمر الصهيوني السابع بعد موت هرتزل اتخذ قراراً بالإجماع برفض مشروع أوغندا، وظلت الحركة الصهيونية على الدوام على علاقة وطيدة مع إنجلترا التي تبنت أفكارها وعملت على تحقيقها[1].

وفي هذه الفترة ظهر "آرثر جيمس بالفور"[2] Arthur Games Balfour على مسرح الحياة السياسية بريطانيا، وذلك عندما أصبح رئيساً للوزراء عام 1902، وتكشف الدراسات العلاقة المباشرة بين كراهيته لليهود وسعيه الدؤوب لمساعدتهم على استيطان فلسطين[3]، ويتضح ذلك إذا ما عرفنا أن عدائه لليهود هو الذي جعله يقف خلف "قانون الأجانب" Aliens Act عام 1905، ولم يكن بالفور هو الذي قدم هذا البرنامج فحسب؛ بل عمل شخصياً وبقوة من أجل تبنيه داخل مجلس العموم[4]، حيث هاجم أمام لجنة قانون الأجانب السر "شارلز ديلك " لأنه انتقد اللاسامية التي اعتبرها قد ألحقت العار الشديد بالسياسة الحديثة لدول أوروبا، وأن يهود هذه البلاد –بريطانيا– يُعتبرون عنصراً هاماً في المجتمع البريطاني، وأكد بالفور أن ديلك "لم يكن يرى أن مصلحة هذا البلد لا تقتضي وجود عدد كبير من الناس يبقون وفقاً لتصرفاتهم شعباً مستقلاً معتنقاً لدين يختلف عن دين الأغلبية من مواطنيهم، ولا يتزاوجون إلا من أبناء جلدتهم، كما أنه ليس من مصلحة الوطن أن يكون هؤلاء فيه مهما كانت درجة وطنيتهم وقدرتهم واجتهادهم وانصهارهم في الحياة"[5].

وأكد بالفور مرة أخرى على ضرورة إنقاذ بريطانيا مما أسماه "المصائب المؤكدة التي حلت بالبلاد نتيجة هجرة معظمها من اليهود"[6]، وفي الجهة المقابلة، فقد عبر بلفور عن مشاعر متناقضة عندما اعتبر أن درايفوس المتهم بالخيانة في فرنسا لصالح ألمانيا كان

---

(1) Laqueur, Walter. History of Zionism (New York: Schochen Books, 1976), p. 137; Esco Foundation for Palestine. Palestine, A Study of Jewish, Arab and British policies (New Haven: Yale University Press, 1947), Vol. 1, p. 49.

(2) إيرل بالفور الأول 1st Earl of Balfour. ولد 1848. توفي 1930. عضو حزب المحافظين 1874-1922. السكرتير الخاص للورد سالزبوري 1878-1880. رئيس الحكومة المحلية 1885-1886. وزير اسكتلندا 1886-1887.رئيس مجلس العموم 1891-1892، ومن 1895-1902 في وزارة سالزبوري. رئيس الوزراء 1902-1906. وزير الخارجية في حكومة لويد جورج Lloyd George 1916-1919. رئيس اللوردات داخل مجلس الوزراء في حكومة لويد جورج 1919-1922 وفي حكومة بلدوينBaldwin 1925-1929. Jennings. Cabinet, p. 445

(3) Sharif. Non-Jewish, p. 75-6.

(4) Ibid, p. 76.

(5) Hansard’s Parliamentary Debates, 10 July 1905, Vol. CXLIX, p. 154-5.

(6) Loc. Cit.

"ضحية بريئة" للاسامية الفرنسية[1]، كما أنه كان حزيناً للاضطهاد الديني لليهود في أوروبا باعتبار ذلك "بقعة داكنة السواد على الحضارة المسيحية"[2].

ورغم ما كان بالفور يظهره أحياناً من المشاعر المتعاطفة مع اليهود، ورغم أن شجب في 2 مايو 1905 بشكل معلن ومتكرر اضطهاد اليهود في أوروبا باعتبار أن "معاملة الجنس بهذه اليهودي بهذه الطريقة يُعد عاراً على الديانة المسيحية"[3]، إلا أنه استمر في لاساميته، حيث اتهمه المؤتمر الصهيوني السابع المنعقد في 27 يولية 1905 "باللاسامية الصريحة ضد كل اليهود"[4].

ومع هذا؛ فإن هناك قناعة أكيدة بأن اللاسامية والصهيونية والعنصرية شكلت كلاً متحداً، قاده بالفور مع قادة الحركة الصهيونية ولسنوات عديدة.

رابعاً: بريطانيا ودعم المعارضة العثمانية.

1: نشاط جمعية الاتحاد والترقي في مصر.

قامت مجموعة من طلاب المدرسة الطبية العسكرية في مايو عام 1889 بإنشاء منظمة سرية في إستانبول أسموها جمعية "الاتحاد والترقي" Union and Progress Committee[5]، وكان جزء من قادتها قد عارضوا السلطان ولجأوا إلى أماكن آمنة في أوروبا وأفريقيا، ومن هذه المناطق كانت لندن والقاهرة وباريس[6].

ولم تبدِ حكومة بريطانيا في بداية الأمر اهتماماً بهذه الجمعية؛ إلا أنها سرعان ما عملت على تقديم المساعدات لها في الأماكن التي تواجدوا فيها، وذلك انطلاقاً من سياسة بريطانيا الجديدة تجاه الدولة العثمانية بعد مؤتمر برلين، والقاضية بالعمل على انهيارها وتقسيم أملاكها ودعم كل عملٍ من شأنه المساعدة على ذلك، وكانت البداية عند فرار "مراد

---

(1) Zebel, Sydney. Balfour, A Political Biography (Cambridge; At the University Press, 1973), p. 89.
(2) Loc. Cit; Tomes, Jason. Balfour and Foreign Policy, The International Thought of A Conservative Statesman (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), p. 200-5.
(3) Hansard’s Parliamentary Debates, 2 May 1905, Vol. CXLV, 4 Series, p. 795.
(4) Sharif. Non-Jewish, p. 76.
(5) Kuran, Ahmed Bedevi. Inkilâp Hareketleri ve Milli Mücadele (Istanbul: Baha Matbassi, 1956), s. 120-60; Lewis. Turkey, p. 40.
(6) Lewis. Turkey, p. 40.

بك" الملقب بـ "مراد الميزانجي" نسبة إلى صحيفة ميزان التي كان يحررها في إستانبول[1]، والتي كان ينشر فيها المديح للسلطان عبد الحميد، قبل أن يستمع إلى مدحت باشا وينضم بعدها إلى جمعية الاتحاد والترقي[2].

ولقد قام مراد بك برفع كتاب مطول إلى السلطان عبد الحميد أوضح فيه ما ارتآه لإصلاح الدولة العثمانية، وربما يكون مراد بك قد اعتقد بأنه سيُعاقب على ذلك فآثر الابتعاد، حيث هرب إلى مصر[3]في 7 نوفمبر 1895[4]، حيث استطاع الحصول على تصريح من الحكومة البريطانية بإصدار صحيفة ميزان فيها[5]، وذلك بناء على رغبة سالزبوري الذي أراد إصدار مثل هذه الصحيفة في مصر[6]، وذلك بهدف دعم المعارضة والمنشقين تحت مسميات الحريات والإصلاح داخل الدولة العثمانية.

وتُعد مصر من المراكز الخطيرة بالنسبة للنشاط السياسي لجمعية الاتحاد والترقي، وذلك بسبب بعدها عن العاصمة إستانبول، ووقوعها تحت السيطرة البريطانية، الأمر الذي جعلها ملجأً لأنصار الجمعية الذين تم نفيهم أو خشوا وقوعهم في قبضة الأجهزة الأمنية العثمانية[7].

لهذا؛ وفي سبيل سياسة بريطانيا المعادية للدولة العثمانية؛ فقد قامت بريطانيا بالعمل على دعم المعارضة العثمانية، حيث أفسحت لهم المجال لمزاولة أعمالهم في بريطانيا وفي المناطق التي تقع تحت سيطرتهم مثل مصر، حيث سمحت لهم بإصدار صحيفة "ميزان" المعارضة[8]، الأمر الذي دفع بالسلطان عبد الحميد إلى إعطاء معاشات وأوسمة للكُتاب وأصحاب الصحف مثل صحيفة "بسفور ايجبتيان" Egyptian Bosfor، وذلك لدعمها الموقف العثماني، الأمر الذي أثار بريطانيا ودفعها إلى الاحتجاج، مشيرة إلى أن هذا الدعم لهذه الصحف هو ضد روح الصداقة بين البلدين، ولقد ردت الدولة العثمانية على

---

(1) Kuran. Inkilap Hareketleri, s. 15.
(2) Fesch, Paul. Constantinople aux deriners jours Abdul-Hamid (New York: Burt Franklin, 1971), p. 332-6.
(3) Kuran. Inkilâp Hareketleri, s. 154.
(4) Kuran, Ahmed Bedevi. Inkilâp Tarihimiz ve Jön Türkler (Istanbul: Tan Matbaasi, 1945), s. 40, Kuran. Inkilap Harektleri, s. 154.
(5) Bozdağ, Abdülhamid, s. 62.
(6) Kuran. Inkilâp Hareketleri, s. 155.
(7) Zeine, Zeine N. The Emergence of Arab Nationalism, With Background Study of Arab-Turkish Relations in the Near East (Beirut: Khayats, 1966), p. 78.
(8) Davison. Turkey, p. 101.

ذلك: بأن بريطانيا أيضاً تدعم الصحف المعارضة للدولة العثمانية، وهو أمر غير مقبول في منطقة تابعة رسمياً لأملاكها مثل مصر، ولقد دفع هذا الموقف بريطانيا إلى تشكيل لجنة لإصدار صحيفة تقوم بمهاجمة الخلافة العثمانية وهي صحيفة "خلافت"(1)، والتي كان يصدرها نجيب هندية وأخواه أمين وعبد الله هندية أولاً في القاهرة ثم بعد ذلك في لندن(2).

وإلى جانب صحيفة ميزان، قام مراد بك في مصر وبدعم مباشر من الحكومة البريطانية وتأييد منها بتأسيس صحيفة أخرى أسماها "قانون أساسي" باللغة العربية وأخرى باللغة التركية، بالإضافة إلى إصدار صحف أخرى مثل "حق" و"شرق" و"عثمانلي" و"اجتهاد"(3)، ويتبين من الأسماء التي جُمعت: أن عدد الصحف التي أصدرتها جمعية الاتحاد والترقي عموماً باللغة التركية خارج حدود الدولة العثمانية قد ناهز المائة، ويظهر أن ما يقرب من ثلث هذا العدد كان يصدر في القاهرة(4)، ويذكر المؤرخ التركي "كوران" Kuran أن عدد هذه الصحف قد بلغ 116 صحيفة، منها 95 باللغة التركية و12 بالفرنسية و8 بالعربية وواحدة بالعبرية(5).

ولقد وقع في مصر حدث "هام"، ذلك أن "صالح جمال" الذي يملك المطبعة العثمانية التي تُصدِر صحيفة قانون أساسي، قد عرض مطبعته للبيع لسبب ما، ولقد جاء أحد الرجال المحسوبين على السلطان عبد الحميد، وأخذ يغالي في الثمن حتى وقف عليه البيع، فأراد أخذ المطبعة بما فيها من أوراق وكتب ودفاتر، وقام أصحاب المطبعة الجدد بجمع الدفاتر والرسائل، ولما رأى الاتحاديون ذلك أرسلوا إلى اللورد كرومر المعتمد البريطاني في مصر يعلمونه بما حدث، فقدم كرومر بقواته، حيث أخذ هذه الأوراق إلى دار الوكالة البريطانية وحفظت هناك(6).

ويذكر اللورد كرومر هذه الحادثة فيقول: "جاءني رئيس الشرطة المصرية في القاهرة، وأخبرني أنه يوجد في أحد المنازل خزانة يوجد بها الكثير من الأوراق التي تشي بعدد

---

(1) Eraslan. II Abdülhamid, s. 298-9.
(2) Günay, Selçuk. “II Abdülhamid Döneminde Suriye ve Lübnan’da Arap Ayricilikli Hareketlerinin Başlamasi ve Devlet’in Tedbirleri” (Ankara Üniversitesi: Tarih Araştirmalari Dergisi, 1995) Cilt XVII, Sayi. 28, 1996, s. 105; Eraslan. II Abdülhamid, s. 299
(3) Kuran. Inkilâp Hareketleri, s. 157.
(4) الحصري. البلاد، ص106.
(5) Kuran. Inkilâp Tarihimiz, s. 160.
(6) يكن، ولي الدين. المعلوم والمجهول، (القاهرة: مطبعة الشعب، 1909)، ج1، ص110، 125.

كبير من رجال تركيا الفتاة، وقد أقيمت قضية مدنية ضد صاحب هذا المنزل، وكان الهدف هو ضبط تلك الأوراق والرسائل، وأن رجال تركيا الفتاة كانوا في أشد القلق والارتباك ... وأنه إذا كان لا بد من فعل شئ فيجب أن يكون ذلك حالاً؛ لأن المحكمة على أهبة الاستعداد لوضع أختامها على تلك الأوراق، وأنه لا سبيل لإزالة الأختام التي تضعها محكمة قانونية، ولكي أتجنب الاضطرار إلى هذا، أمرت رئيس الشرطة المصرية بالذهاب إلى المنزل وفتح الخزانة وإحضار كل ما فيها إلى دار الوكالة البريطانية، ولما فعل ذلك أصبحت الأوراق تحت يدي وأمرت بإتلافها"[1].

ولقد نالت خطوة كرومر – والتي كانت تعبر عن موقف حكومة بريطانيا وسياستها تجاه الدولة العثمانية – مكانة عالية في قلوب جمعية الاتحاد والترقي والمناصرين لها، حيث قال أحدهم تعليقاً على موقف كرومر السابق: "وبهذه الصنائع تمكن اللورد كرومر من قلوب المجاهدين العثمانيين، وبها سيخلد له الثناء في كتبهم كما خلد للأمة الإنجليزية العظيمة التي منها نشأته ومنها أخلاقه"[2].

ويقول كرومر بشأن موقف حكومته من الاتحاديين وما قدمته لهم: "إن على حزب تركيا الفتاة – الاتحاد والترقي – ديناً كبيراً لبريطانيا، وهو دين لم يحاولوا الإيفاء به مطلقاً، وذلك نظير ما قدمته الحكومة البريطانية من حماية لكثير من أعضائها الذين لجأوا إلى مصر، ولو نظرنا إلى الأمر من وجهة نظر قانونية محضة، فإننا نرى أنه كان للسلطان كل الحق في مطالبته بتسليم العثمانيين الذين أثاروا سخطه، غير أنه لم يكن هناك أقل وجه للبحث في أنه ما دام للحكومة البريطانية النفوذ في مصر؛ فلا يجوز مطلقاً تسليم المجرمين السياسيين للقضاء الذي ينتظرهم هناك في إستانبول، كما أن الحكومة العثمانية كانت غالباً ما تدعي أن الشخص المطلوب لم يكن مجرماً سياسياً؛ بل متهماً بارتكاب جريمة أخرى ... وحتى في هذه الحالة، فإنهم يجب أن يُحاكموا أمام محكمة الجنايات المصرية"[3].

---

(1) Cromer, The Earl of. Abbas II (London: MacMillan, 1915), p. 79.

(2) المصدر نفسه، ص111.

(3) Cromer. Abbas II, p. 76-7.

هروب محمود باشا داماد.

قام السلطان عبد الحميد بتركيز اهتمامه حتى ذلك الوقت على مصر، بسبب ازدياد نفوذ جمعية الاتحاد والترقي فيها، وذلك في محاولة للقضاء على نشاطهم أو إخراجهم منها[1]، بعد أن أصبح مركزهم في مصر من أخطر المراكز[2].

ومهما يكن من أمر؛ فقد نجحت بعض الضغوط العثمانية، وذلك عندما أظهرت الحكومة المصرية عدم ارتياحها لنشاط الجمعية في مصر عام 1896[3]، وقام اللورد كرومر تحت الضغط بإخراج مراد بك من مصر ليستقر به المقام في باريس[4]؛ إلا أن العديد من أعضاء الجمعية استمروا في مزاولة أعمالهم في مصر حتى قام محمود باشا داماد – صهر السلطان – بالفرار مع ابنيه الأمير صباح الدين والأمير لطف الله وذلك في ديسمبر 1899[5]، وهناك من يذكر أن سبب الخلاف بين محمود باشا والسلطان إنما كان بسبب منح امتياز خط حديد سكة بغداد لألمانيا، وهو الذي يفضل بريطانيا، حيث قرر بعدها الفرار مع ولديه بعد أن عجز عن إقناع السلطان بذلك[6].

ومهما يكن المبرر الذي غادر بسببه محمود باشا؛ فإن ذلك الأمر سبب ضربة مؤلمة للسلطان بسبب علاقات المصاهرة بينهما، مما كان يعني أن المعارضة وجدت لها مناصرين من داخل القصر السلطاني[7]، ولكن هذا لم يفت في عضد السلطان عبد الحميد، الذي اتهم محمود باشا بأخذ رشوة مقدارها 30 ألف جنيه إسترليني من شركة بريطانية مقابل إعطائها امتياز سكة حديد بغداد[8].

ويشير البعض إلى دور بريطانيا في حادثة هروب محمود باشا[9]، حيث لم يتردد سالزبوري عندما علم بنيته المغادرة إلى أوروبا من التفكير في منحه جوازات سفر له

(1) Kuran. Inkilâp Hareketleri, s. 155.
(2) Kansu, Aykut. The Revolution of 1908 in Turkey (Leiden: E.J. Brill, 1997), p. 50; Kuran. Inkilâp Hareketleri, s. 155.
(3) Fesch. Constantinople, p. 338.
(4) Kuran. Inkilâp Tarihimiz, s. 42; Kuran. Inkilâp Hareketleri, s. 155.
(5) Akşin, Sina. Jön Türk, Hareketinin Dönemlendirilmesi, VII Türk Tarih Kongresi Kongreye Sunulan Bildirileri (Ankara: Türk Tarih Kurumu Besmevi), Cilt. 3, s. 1794.
(6) مانتران. تاريخ، ج 2 ، ص231.
(7) Fesch . Constantinople, p. 348-51.
(8) Kocabaş. Sultan, s. 353.
(9) Ibid, s. 353-4.

ولأولاده[1]، بل ولم يلبث سالزبوري أن قام بنفسه بالتوقيع رسمياً على الموافقة على منحهم هذه الجوازات؛ الأمر الذي كان من شأنه إغضاب السلطان والتأثير سلباً على علاقات "الصداقة" أو ما تبقى منها بين البلدين[2].

وفي هذه الأثناء قام السلطان بكل ما في وسعه من أجل إعادة محمود باشا إلى إستانبول، لكن هذه المحاولات باءت بالفشل، رغم قيام اللورد كرومر تحت الضغط بطرد بعض رجال الاتحاد والترقي[3]، حيث غادر محمود باشا إلى أوروبا ليستقر به المقام في لندن، ليقوم بعدها بعض قادة الاتحاد والترقي بزيارته، واتفقوا معه على إصدار صحيفة "عثمانلي" في لندن ابتداء من 1 يولية 1900[4].

وكان دعم سالزبوري لمحمود باشا قد أثار حنق وغضب السلطان الذي عمل من جديد وبنشاط من أجل إعادته إلى إستانبول واستمر ذلك الأمر حتى وفاة محمود باشا في بروكسل[5]، ليكمل ابنه الأمير صباح الدين الطريق، حيث استقر به المقام في باريس، ولم يكتف صباح الدين بإنهاء ما أسموه "استبداد" عبد الحميد؛ بل اعتبر أنه يجب البحث عن الأسباب الاجتماعية التي جعلت هذا الاستبداد ممكناً؛ لذلك فقد تبنى أفكاراً عن أسباب تفوق الأنجلوسكسون الذين يُعلون من شأن الفرد[6].

2: بريطانيا ودعم الانقلابات العسكرية.

كان إسماعيل كمال بك الألباني –الذي انقلب على السلطان– على ما يبدو قد آمن بأن الكلام لا يجدي نفعاً ولا يحقق النتائج المرجوة، لذلك؛ فقد اقتنع بضرورة العمل الجدي والواقعي والمتمثل بالسير على تدبير خطة انقلابية على السلطان كانت غاية في السذاجة والبساطة في آن واحد، وقد تمثل ذلك بالاتصال بالمشير رجب باشا، وهو ألباني الأصل، وكانت الخطة تتضمن احتلال البسفور والدردنيل وخلع السلطان، واعتقد إسماعيل كمال أن هذه الحركة ستلفت انتباه الدول الأوروبية؛ والتي ستضغط على السلطان الذي يمكن إخافته بسهولة، فيضطر إلى الموافقة على ما يُفرض عليه من شروط، لذلك؛ فقد عرض الخطة

---

(1) Kutay, Cemal. Prens Sabahattin Bey, Sultan II. Abdülhamit, Ittihad ve Terakki (Istanbul: Mustafa Unan, 1967), s. 38.
(2) Ibid, s. 38-40.
(3) Hanioĝlu, M Şükrü. The Young Turk in Opposition (Oxford: Oxford University Press, 1995), p. 158; Kocabaş. Sultan, s. 355.
(4) Kutay. Prens, s 123.
(5) Ibid, s. 40-1.
(6) المرجع السابق، ج 2، ص232.

على السر "أدموند مونسن" Edmund Monson السفير البريطاني في باريس عام 1902، والذي بدوره زوّد إسماعيل كمال برسالة إلى وزارة الخارجية البريطانية، حيث وزيرها اللورد "لانسدون" Lansdowne؛ إلا أن الأخير كان خارج لندن في "ساندرهام" Sandringham مع الملك البريطاني "إدوارد السابع" Edward VII، الذي كان يستضيف إمبراطور ألمانيا، ويؤكد إسماعيل كمال في مذكراته أنه بالرغم من غياب لانسدون؛ إلا أنه لاقى نفس الدقة والسرعة اللتين أظهرهما من قبل السر أدموند مونسن[1].

ويروي إسماعيل كمال ذلك في مذكراته فيقول: "وفي اليوم التالي دعاني اللورد ساندرسن Sanderson الوكيل الدائم بوزارة الخارجية لمقابلته في بيته الخاص، حيث قمت بتقديم توضيحات مستفيضة عن سياق العمل الذي سنقوم به، وطبيعة الحماية التي نريدها من الحكومة البريطانية، وهي حمايتنا فقط من أي عمل– استثنائي – قد تقوم به روسيا لمنع نجاحنا في عملنا الوطني هذا، وقد وعد ساندرسن أن يتصل برئيسه – لانسدون – على أن يبلغني قراره، وبعد أقل من يومين؛ استلمت دعوة ثانية من ساندرسن للذهاب إلى بيته، حيث قرأ لي الرسالة التي كتبها لانسدون له حول هذه المسألة، وفيها يعطي وعداً بالتأييد المناسب للسياسة البريطانية التقليدية، ورغم أن هذا الرد كان محاطاً بالتحفظ ... إلا أن ذلك شجعني كثيراً، وبموافقة من اللورد ساندرسن أَخَذت نسخة من رسالة الوزير لانسدون – وكانت مكتوبة بالفرنسية من أجل عرضها على زملائي في العمل"[2]، ثم انتقل إسماعيل كمال من لندن إلى القاهرة، حيث قابل اللورد كرومر هناك ليطلعه على الأوضاع، ويقول إسماعيل كمال: "إن كرومر أدهشني عند اجتماعنا بالقاهرة؛ وذلك عندما قال: أنه لا توجد مسألة تركية الآن، غير أنه اقتنع في النهاية: أن المسألة التركية ليست موجودة فقط؛ بل أنه من مصلحة بريطانيا العظمى أن تراها وقد تم حلها بشكل يجعل هناك تركيا قوية وصديقة"[3].

وعندما عاد إسماعيل كمال من القاهرة إلى لندن عبر باريس، وجد الأمير صباح الدين ولطف الله قد اعتراهما الحزن الشديد على فقدان والدهما محمود باشا داماد، والذي توفي في 18 يناير 1903، ورغم ذلك فقد قام صباح الدين باصطحابه إلى لندن من أجل القيام بالترتيبات المالية اللازمة للانقلاب الذي أُعدت خطته، وأكد صباح الدين لإسماعيل كمال بأن هناك ثلاث سفن يونانية مستعدة في أثينا تنتظر التعليمات اللازمة منه للتحرك

(1) Kemal Bey. Memoirs, s. 308-10; Ramsaur. Young Turk, p. 76.
(2) Kemal Bey. Memoirs, p. 310; Ramsaur. Young Turk, p. 76; Kocabaş. Sultan, s. 385.
(3) Kemal Bey. Memoirs, p. 310-1.

إلى طرابلس، الأمر الذي دفع إسماعيل كمال بالرحيل من فوره إلى هناك، غير أنه لما وصل إلى أثينا لم يجد أي استعدادات أو تفاهمات على الأمور[1].

ويرى إسماعيل كمال أن مشروعه "الكبير" قد انهار: "إذ كان علينا أن نبدأ العمل من جديد للحصول على سفن للنقل، الأمر الذي من شأنه أن يتطلب المزيد من العمل والمفاوضات، فمضت المدة التي كان يستطيع فيها رجب باشا أخذ جنوده من العاصمة من أجل القيام بمناورات"[2].

وهناك من يذكر أن إسماعيل كمال كان هو السبب وراء فشل هذا الانقلاب بسبب تلاعبه بالأموال التي أودعت إليه من أجل هذه العملية[3]، ويذكر المؤرخ التركي "آكشن" Akşin: أنه تم تحويل مبلغ 10 آلاف ليرة ذهبية من بريطانيا رُصدت لهذه العملية الانقلابية[4]، ورغم ذلك استمرت العلاقات بين حكومة بريطانيا وجمعية الاتحاد والترقي بشكل أو بآخر، حيث مارست بريطانيا العديد من الضغوط على السلطان الذي اضطر فيما بعد إلى ترك الجمعية وشأنها في كثير من الأحوال كي لا يثير غضب بريطانيا[5].

3: ثــورة 1908.

يُعتقد أن جمعية الاتحاد والترقي كانت تنوي القيام بثورة ضد السلطان عبد الحميد في 31 أغسطس عام 1908 بعد أن استكملت الاستعدادات لذلك، وهو التاريخ الذي يصادف الذكرى السنوية لجلوس السلطان عبد الحميد، ولكن الظروف اضطرتهم للمبادرة بالعمل قبل التاريخ المقرر، وكان من أسباب ذلك انعقاد مؤتمر "ريفال" Reval في ميناء أستونيا الروسي على بحر البلطيق وذلك بين 9 – 10يونية، وذلك حين اجتمع ملك بريطانيا "إدوارد السابع" Edward VII مع القيصر الروسي "نيقولا الثاني " Nicholas II، وساد الاعتقاد حينها أن بريطانيا تنوي التنازل عن معارضتها التقليدية لأطماع روسيا في الشرق، خصوصاً وصولها إلى المياه الدافئة، وهذا ما كان يعني نهاية الحكم العثماني في مقدونيا،

(1) Ibid, p. 311.
(2) Ibid, p. 310-1.
(3) Kuran. Inkilâp Tarihimiz, s. 159-65.
(4) Akşin. Jön Türk, s. 1794.
(5) Kocabaş. Sultan, s. 363.

وزاد من هذه المخاوف قيام الأسطول الروسي بمناورات بحرية على سواحل البحر الأسود بعد أيام قليلة من المؤتمر[1].

ومهما يكن من أمر؛ فقد حدث تأخير في موعد القيام بالثورة والتي بدأت في 3 يولية عام 1908 من قرية "رسنة"، وكانت أول برقية بريطانية عن هذه الثورة قد أرسلت من إستانبول في 8 يولية، والتي وصلت برقياً إلى وزارة الخارجية في نفس اليوم، ولكنها بقيت عدة أيام في مكاتب القسم الشرقي حتى وصلت إلى وزير الخارجية "إدوارد غراي" Edward Gray[2].

وفي الأسبوع الثالث من شهر يولية باتت وزارة الخارجية البريطانية تعتقد أن جمعية الاتحاد والترقي تتقدم بحركتها التي تتطور لتصبح ثورة حقيقية[3]، ولقد تحققت القناعات البريطانية ونجحت الثورة، وسيطرة جمعية الاتحاد والترقي على مقاليد الأمور، رغم بقاء السلطان في منصبه، ولم تلبث الجمعية أن ضغطت على السلطان من أجل عزل الصدر الأعظم "فريد بك" المعروف بتأييده لألمانيا، وتعيين "كامل باشا" المؤيد لبريطانيا في منصبه، وهذا ما قابلته وزارة الخارجية البريطانية بالترحيب الشديد[4].

وعلى كل؛ فلقد دعمت حكومة بريطانيا هذه الحكومة الدستورية، واعتبرته إنجازاً هاماً لحل المسألة الشرقية[5]، كما رحبت عموماً بالثورة الاتحادية وخصوصاً بعد أن ترسّخت حالة العداء بينها وبين السلطان عبد الحميد، وبدأت بريطانيا تُظهر سعادتها وثقتها بالمدرسة الجديدة لرجال السياسة الأتراك[6]، كما عبرت حكومة بريطانيا عن اعتقادها بأن هكذا حكومة من شأنها أن تعمل على توفير الاستقرار وحل المشاكل العالقة، لذلك؛ فإنه يجب عليهم دعم هذه الثورة دون أي تحفظات[7].

---

(1) Ahmed, Feroz. The Young Turk, The Committee of Union and Progress in the Turkish Politics 1908-1914 (Oxford: At the Clarendon Press, 1969), p. 2; Alderson, A. D. The Structure of the Ottoman Dynasty (Oxford: At The Clarendon Press, 1956), p. 71; Bullard. Britain, p. 52.
(2) Heller, Joseph. British Policy Towards the Ottoman Empire 1908-1914 (London: Frank Cass, 1983), p. 9.
(3) Loc. Cit
(4) Kocabaş. Sultan, s. 402.
(5) Hamilton. Problems,P. 59.
(6) Loc. Cit.
(7) Bayur, Yusuf Hikmet. Türk Inkilâpi Tarihi (Ankara: Türk Tarih Kurumu Basimevi, 1964), Cilt. I, Kisim. 2, s, 98.

ورغم هذا الترحيب العام من قبل حكومة بريطانيا بهذه الثورة؛ إلا أن بعض الدوائر السياسية البريطانية كانت لا تزال تناقش النتائج المترتبة على نجاح الثورة، ففي 25 يولية ناقشت وزارة الخارجية سياسة مساعدة الأتراك ومسألة دعم سعيد باشا أم كمال باشا، وذلك بسبب تأثيرهم على إصلاح البلاد، لكنهم حذروا في الوقت نفسه الحركة الجديدة للأتراك من العودة مجدداً إلى صداقة ألمانيا[1].

أما لورد إدوارد جراي Edward Grey[2]؛ فقد رحب مبدئياً وبحماس كبير بالثورة الدستورية على الرغم من وجود هاجس لديه من أن ذلك قد يحدث في المناطق التي تحت سيطرة بريطانيا في مصر والهند[3]، لذلك؛ فقد أرسل إلى سفيره في إستانبول بأن لا يستعجلوا في الحكم عليهم، وأن يتحركوا بحذر، وأن الأولوية يجب أن تكون في وجود الإدارة الحكومية في يد أناس صالحين، كما حثه على فعل ما في وسعهم لدعم جمعية الاتحاد والترقي واجتناب المشاكل[4].

وفي 27 يولية خطب جراي في البرلمان مطالباً بإدخال الإصلاحات والمساواة بين المسلمين والمسيحيين، وخصوصاً في مكدونيا، معرباً عن دعمه للدولة العثمانية في حال قيامها بذلك، وفي نفس اليوم قامت حكومة بريطانيا بتقديم التهاني للسلطان عبد الحميد وسعيد باشا على إقامتهم العهد الدستوري، وعلى نهاية عهد "الخوف" الذي كانت تبديه حكومة بريطانيا من الدولة العثمانية[5].

ولقد وصف جراي الموقف في بلاده بعد هذه ثورة بقوله: "إن اللفتة الكريمة التي سنقدمها للروس هي أننا لا نستطيع العودة إلى السياسة القديمة للورد بيكونسفيلد. نحن الآن سنكون مؤيدين للأتراك، ولكن دون أن يكون هناك تنامي في الشك بأننا معادون للروس"[6]، كما عبر جراي عن موقفه بأن: الحكومة العثمانية الجديدة لن يكون مرحباً بها إذا ما وضعت نفسها في يد قوة أجنبية[7]، وأنه يجب ألا تؤجل الجمعية الإصلاحات والعمل

---

(1) Heller. British, p. 9-10.

(2) ولد 1862. توفي 1933. من حزب الأحرار. مساعد وزير الخارجية البريطاني في وزارتي جلادستون وروزبري 1892-1895. وزيراً للخارجية البريطانية 1905-1916 في وزارتي كامبل بانرمان Campbell Banermann وأسكويث Asquith.

(3) Kinross. The Ottoman, p. 600; Heller. British, p. 11.

(4) Kocabaş. Sultan, s. 396.

(5) Hansard's Parliamentary Debates, "House of Commons", 27 July 1908, Vol. 193, 4 Series, p. 966-9.

(6) Heller. British, p. 11; Kinross. The Ottoman, p. 599.

(7) Heller. British, p. 12.

بالدستور، لأن ذلك من شأنه إعادة الرجعية –حكم السلطان–، كما عليهم أن يحكموا بواسطة رجال عادلين ومقتدرين[1].

ورغم تفاؤل جراي بالحركة الدستورية وتأييده جمعية الاتحاد والترقي؛ إلا أن بعض الوزراء في الحكومة البريطانية ومنهم "باركلي" Barclay قد عبروا عن شكهم في مدى استمرار ونجاح هذه الجمعية[2]، وهذا ما بعث على القلق والإرباك في وزارة الخارجية، وخصوصاً فيما يتعلق بمسألة الإصلاح في مكدونيا[3].

أما هاردينج؛ فقد اعتبر أن السياسة القديمة لبريطانيا بشأن الدولة العثمانية قد عُلّقت، وحل محلها موقف مترقب، وإذا ما استطاعت جمعية الاتحاد والترقي توطيد حكمها، وأوجدت إدارة حكومية جديدة وحيدة للبلاد؛ فإنهم سيدخلون حينها معترك السياسة بشكل كامل، ولكن ليس لصالح أي من القوى الأوروبية الأخرى[4]، خصوصاً وأن وزارة الخارجية البريطانية كانت تأمل أيضاً أن تكون ثورة 1908 ضربة للنفوذ الألماني في إستانبول[5].

وعلى الجانب الآخر من المسألة، فقد كانت جمعية الاتحاد والترقي تظن بأن بريطانيا هي أكثر دولة تتمتع بالحرية والإنسانية، وبسبب هذه القناعة فقد كان هناك حب عميق لبريطانيا ودورها في ثورة عام 1908، هذا الحب الذي وصل إلى درجة أنه عندما عاد سفير بريطانيا "جيرارد لوثر" Gerard Lowther إلى إستانبول، قام هؤلاء بعمل حفلة له في محطة "سيركجي" للسكة الحديد[6]، كما قاموا بفك الحصان من العربة، وجروا العربة بأنفسهم وفيها جيرارد لوثر، حيث أوصلوه من حي غلاطة إلى مبنى السفارة البريطانية[7]، وذلك بعد أن أشيع أن الدستور الذي تم منحه من قبل السلطان في 23 يولية؛ إنما كان هبة من الحكومة البريطانية[8].

ولقد قام جراي وهاردينج بالاجتماع مع أحمد رضا بك وناظم بك في لندن في 13 نوفمبر عام 1908، حيث أبدى هؤلاء قبولهم فكرة قيام دولة بوسنية أو قيام بلغاريا بامتلاك

---

(1) Bayur. Türk, s. 98.
(2) Barclay to Hardinge, 28 July 1908, Hardinge Papers, In Heller. British, p. 10.
(3) Hardinge to Buchanan, 28 July 1908, Hardinge Papers, In Heller. British, p. 10.
(4) Hardinge to Goschen, 28 July 1908, Hardinge Papers 13, In Heller. British, p. 10.
(5) Heller. British, p. 11.
(6) Kocabaş. Sultan, s. 361, 401; Ramsaur. Young Turk, p. 145-6. Gooch-Temperley. British, Vol. V, p. 263.
(7) Kocabaş. Sultan, s. 401.
(8) Ramsaur. Young Turk, p. 146; Anderson. The Structure, p. 71.

أراضي الروملي الشرقية[1]، كما قامت الجمعية وكخطوة في سبيل علاقات جيدة مع بريطانيا بإيكال مهمة إصلاح البحرية العثمانية إلى فريق بريطاني يقوده الأدميرال "جامبل"، بينما استمر تدريب الجيش العثماني على أيدي ضباط من ألمانيا، أما مهمة إعادة تنظيم قوات الشرطة؛ فقد أوكلت إلى فرنسا[2].

لكن حالة الوفاق هذه بين بريطانيا وجمعية الاتحاد والترقي لم تستمر على حالها، وخصوصاً عندما قامت العديد من الصحف البريطانية بحملة ضد جمعية الاتحاد والترقي وسياستها، الأمر الذي نتج عنه قيام الجمعية بعزل الصدر الأعظم كامل باشا في 14 فبراير 1909، الأمر الذي أثار عاصفة هوجاء من الغضب في بريطانيا، حيث هاجمت الحكومة هذا القرار، بل وهاجمت الجمعية بعنف، وأعلنت عن عدم ارتياحها لرحيل رجلهم الذي يتمتع بثقتهم[3]، والذي طالما وصفته الصحف الإنجليزية بأنه أمهر سياسي في الشرق[4].

وكان سقوط كامل باشا يمثل ضربة للسفير البريطاني في إستانبول ولهيبة بريطانيا ومصالحها في الدولة العثمانية، لذلك؛ فقد شاركت العديد من الصحف البريطانية في هذه الحملة ضد سياسة الجمعية، مثل صحيفة "ليفانت هيرالد" Levant Herald التي تنطق بالإنجليزية في إستانبول، والتي كانت تعبر عموماً عن وجهة نظر السفير البريطاني، حيث دافعت عن كامل باشا وهاجمت جمعية الاتحاد والترقي[5].

ولقد شبه المؤرخ التركي "فيروز أحمد" حادثة عزل كامل باشا بأنها: كانت أشبه ما تكون بانقلاب سياسي منها بعمل دستوري، وكانت النتيجة سخط حكومة بريطانيا والدول الأوروبية عامة الذين كانوا يأملون خيراً بالوضع الجديد من خلال إصلاح أحوال الدولة العثمانية وزوال ما أسموه "التعصب الديني" ضد المسيحيين، وإعطاء الأقليات الدينية والعرقية المختلفة حقوقها داخل الدولة العثمانية، وإزالة كل الاضطهاد عنها، وأن تتمتع هذه الأقليات بحق حكم الولايات التي يقطنونها[6].

---

(1) Heller. British, p. 23.

(2) مانتران. تاريخ، ج 2، ص274.

(3) المرجع نفسه، ص250.

(4) غراي، لورد. مذكرات غراي وتبعته الحرب العالمية الكبرى، تعريب: علي أحمد شكري، (مصر: المطبعة الرحمانية، 1929)، ص7.

(5) Ahmed. The Young, p. 36-7.

(6) Ibid, p. 41.

ولقد حاول الاتحاديون تبرير سبب عزلهم كامل باشا، حيث أرسلوا إلى صحيفة "التايمز" برقية في محاولة للتخفيف من أثر المشكلة، ذاكرين أن عزلهم كامل باشا إنما كان لأفعاله المخالفة للدستور، الأمر الذي اضطرهم إلى إسقاط حكومته، معلنين للأمة البريطانية: "إن الواجب على كل صدر أعظم يخلفه أن يتبع أثره، وأن سياستهم الصريحة هي الحب والود لإنجلترا، وأن صداقتهم لها لا يُنظَر فيها إلى الأفراد؛ بل إلى الأمة بأسرها"[1].

وكانت الجمعية تدرك جيداً أهمية الدعم البريطاني لها، لذلك؛ فقد بدأت تراعي بشكل أكبر مسألة عزل كامل باشا من الصدارة، وأثر ذلك على العلاقة مع بريطانيا[2].

وفي 14 فبراير قام الصدر الأعظم الجديد "حلمي باشا" بالإعلان: أن سياسة حكومته تجاه بريطانيا سوف تكون كما كانت في زمن كامل باشا، وأن الدولة العثمانية ستستمر بالاستماع لنصائح حكومة بريطانيا[3]، ويؤكد المؤرخ "كنروس" Kinross أن الجمعية اقترحت إقامة تحالف بريطاني – تركي Anglo-Turkish Alliance، وكان جواب جراي: بأنه سيعرض الأمر على حكومته[4]، لكن جيرارد لوثر رفض هذا العرض بعد حادثة عزل كامل باشا[5].

ويذكر البعض العديد من الأسباب التي كانت وراء رفض هذا التحالف: ومنها أن وزارة الخارجية والسفارة البريطانية في إستانبول كانتا تكنان مشاعر معادية للأتراك، كما أنهما كانا يتخوفان من الأثر المعدي الذي قد يحمله الدستور العثماني على مصر والهند، بالإضافة إلى مسألة عزل كامل باشا، كما أن حكومة بريطانيا كانت ترغب بوجود ملكية دستورية في إستانبول، ويفضلون رؤيتها في أيدي أناس أحرار لا في أيدي أناس كالاتحاديين، ومن جهة أخرى فإن بريطانيا كانت تريد مراعاة حلفائها في الوفاق الثلاثي، وخاصة روسيا وحماية الجناح الشمالي الغربي للهند منها[6].

ولقد استمرت هذه العلاقات المتذبذبة حتى الثورة المعروفة بثورة 31 مارس 1909، حين ثار الرأي العام العثماني ضد جمعية الاتحاد والترقي، وبعد أيام قليلة كان واضحاً أن

---

(1) المقتطف. مصر، م34، ج3، مارس 1909، ص212.

(2) Ibid, p. 37-8.
(3) Ibid, p. 38.
(4) Kinross. The Ottoman, p. 600.
(5) Ahmed. The Young, p. 38.

(6) مانتران. تاريخ، ج2، ص275.

هذه الثورة استطاعت كسر شوكة الاتحاديين، وأرسل السفير البريطاني تقريراً حول الأحداث إلى جراي في 26 أبريل قال فيه: "بخصوص هذه الأحداث وما أثير عنها؛ فإنها تحريف وقح للحقيقة A Bare-Faced distortion of the Truth، ومكيدة كاذبة للرجعيين لإلغاء الدستور"(1)، لكن جمعية الاتحاد والترقي سرعان ما سيطرت مجدداً على زمام الأمور، حيث قضت على هذه الثورة نهائياً، وانتهى الأمر بخلع السلطان عبد الحميد ونفيه إلى سلانيك بفتوى من شيخ الإسلام محمد ضياء الدين في 27 أبريل 1909(2).

وبذلك استطاعت بريطانيا بعد مؤتمر برلين من تحقيق العديد من المكاسب داخل الدولة العثمانية، مثل احتلال قبرص 1878 واحتلال مصر 1882، والتدخل في السياسة الداخلية للدولة العثمانية مثل التدخل في المسألة الأرمنية، ودعم المعارضة العثمانية ونشاطها في جميع الأماكن التي تواجدوا فيها وعبروا فيها عن أنفسهم، الأمر الذي كانت نتيجته قيام هذه المعارضة بثورة عام 1908 وخلع السلطان عبد الحميد 1909، الذي كان من وجهة الحكومات البريطانية المتعاقبة عقبة كأداء ضد المصالح البريطانية في المنطقة.



---

(1) Yale. The Near East, p. 170.

(2) Atilhan, Cevat Rifat. Islâmi Saran tahlike ve Siyonizm ve Protokolar (Istanbul: Gün Matbaasi, 1955), s. 191; Lozan, Stefan. ”Abdülhamid’in Selanikten Getirilisi”, Resimli Tarih Mecmuasi, Sayi. 1, Ocak 1950, p. 1-3; Sakir. Sultan, p. 9.

انظر كذلك: الاتحاد العثماني. بيروت، عدد 188، سنة 1، الأربعاء 5 مايو 1909، ص1؛ النبراس. بيروت، ج5، م1، ص188-189؛ العمران. دمشق، عدد 401، سنة 13، ج32، م2، 8 مايو1909، ص568-269؛ المؤيد. مصر، عدد 5772، 29 أبريل 1909، ص5.

الخاتمة

تناولت الدراسة سياسة بريطانيا تجاه الدولة العثمانية من عام 1839 وحتى عام 1909 وهى الفترة التي شهدت أوج قوة بريطانيا العظمى وتوسعها في العديد من القارات – وخصوصاً في الشرق حيث مستعمراتها في الهند وكانت بريطانيا حتى ذلك الوقت بلا منازع القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية الأولى في أوربا، ولأن المستعمرات البريطانية المتناثرة في بقاع العالم كانت تتمثل شريان الحياة البريطانية؛ فقد عملت الأخيرة للحفاظ عليها بشتى الطرق والوسائل في مواجهه القوى الأوربية الناشئة والتي عملياُ تنافس بريطانيا في توسعها وانتشارها الاستعماري مثل روسيا وفرنسا وألمانيا والنمسا والعديد من القوى الأوروبية الأخرى.

أما الدولة العثمانية؛ فقد كانت تعانى منذ القرن السابع عشر من حالة ضعف وتشرذم وانحسار سياسي وجغرافي، واستمر الأمر كذلك حتى سقوط الخلافة العثمانية رسمياً عام 1923، خصوصاٌ وأن الأخيرة كانت هدفاٌ للعديد من الأوروبية ناصبتها العداء وأخذت تعمل من أجل التوسع على حسبها؛ بل والعمل على إنهاء وجودها.

وكانت علاقة بريطانيا القوية والاستعمارية مع الدولة العثمانية الضعيفة المنكسرة علاقة فريدة من نوعها رغم فرق الحالة بين هاتين الدولتين ورغم عدم وجود تواصل جغرافي وحدود دولية بينها، لكن موقع الدولة العثمانية الجغرافي والاستراتيجي الفريد من نوعه، ووجود الملايين من المسلمين في المستعمرات البريطانية هو الذي فرض تلك العلاقة، فقد كانت الهند درة تاج المستعمرات البريطانية، والتي تمثل لبريطانيا أهمية سياسية واستراتيجية واقتصادية، لذلك؛ فقد عملت بريطانيا للحفاظ عليها، ولما كانت الدولة العثمانية تقع في الطريق بين بريطانيا ومستعمراتها في الهند؛ فقد أصبحت الدولة العثمانية تمثل أهمية قصوى لبريطانيا، وعندما برزت روسيا و فرنسا وبعض القوى الاستعمارية والطامحة والمعادية لبريطانيا والساعية لتحطيم الدولة العثمانية؛ عملت بريطانيا على حماية الدولة العثمانية والحفاظ على صيانة وتكامل وحدة أراضيها.

وتقريراً للواقع؛ فإن بريطانيا اختطت سياسة حماية وصيانة استقلال الدولة العثمانية منذ الحروب النابليونية أواخر القرن الثامن عشر، حين هدد نابليون بونابرت المستعمرات البريطانية في الشرق وعمل على توسيع ممتلكاته في الشرق، ومن هنا خطت بريطانيا سياستها والتي استمرت عقوداً من الزمن، حيث كانت فكرة وصول فرنسا أو روسيا أو أي قوة أوروبية أخرى إلى الشرق والاستيلاء على مستعمراتها هناك، أو قطع طُرق المواصلات منها

وإليها مسألة لا تحتمل بالنسبة لبريطانيا، لذلك؛ فقد عملت الأخيرة على دعم الدولة العثمانية في مواجهة القوى الأوربية أو الأقليات الدينية والعرقية والمذهبية والتي كانت تحركها هذه القوى للنيل من الدولة العثمانية.

لقد كان المحرك الأساسي فيما يتعلق بسياسة بريطانيا تجاه الدولة العثمانية يكمن في الحفاظ على المستعمرات البريطانية في الهند وطرق المواصلات إليها ليس إلا، واتخذ هذا الأمر العديد من التحالفات بين بريطانيا وبعض القوى الأوروبية، ففي فترة حروب محمد علي وقفت بريطانيا مع روسيا إلى جانب الدولة العثمانية بسبب مصالح الدولتين القائمة في الدولة العثمانية والقاضية بمنع فرنسا التي تدعم موقف محمد على من التواجد أو التوسع أو إيجاد أي نفوذ سياسي لها في الشرق، أرادت بريطانيا بذلك منع منافستها التقليدية من تهديد طريق الهند؛ بل والهند نفسها، بينما كانت مصلحة روسيا تكمن في الحفاظ على الامتيازات الكثيرة والنفوذ الكبير الذي حصلت عليه من قبل الدولة العثمانية، وعدم السماح لفرنسا بتهديد أملاك الدولة العثمانية التي ترغب هي أساساً في السيطرة عليها.

وأثناء حرب القرم 1853-1856، عملت روسيا للتعجيل بانهيار الدولة العثمانية وتذرعت في سبيل ذلك بالكثير من الأسباب، لكن بريطانيا من منطلق المبدأ نفسه وقفت ضد روسيا للحفاظ على مصالحها داخل الدولة العثمانية، وتحالفت من أجل ذلك مع فرنسا عدوتها التقليدية وبعض القوى الأوربية الأخرى إلى جانب الدولة العثمانية واستطاعوا هزيمة روسيا والمحافظة على الوضع القائم للدولة العثمانية كما كان.

استمر الوفاق البريطاني والفرنسي فيما يتعلق بمصير الدولة العثمانية كما استمرت روسيا في السير من أجل تحقيق أمانيها بتحطيم الدولة العثمانية والوصول إلى المياه الدافئة، وذلك حتى الحرب الروسية العثمانية 1877- 1878؛ حيث عملت بريطانيا على معارضة العدوان الروسي، لكنها لم تتدخل عسكرياً إلى جانب الدولة العثمانية على غرار ما حدث في حرب القرم، ويمكن القول في ذلك: أن حكومة بريطانيا لاقت معارضة شديدة من قبل الرأي العام والمعارضة البريطانية التي قادها جلادستون، لكن هذا لم يكن سبباً كافياً لهذا الموقف، حيث كانت بريطانيا تعلم أن روسيا ستهزم الدولة العثمانية في هذه الحرب غير المتكافئة؛ وأن الدولة العثمانية ستكون حينها بحاجة أكثر إلى بريطانيا من اجل حمايتها من روسيا؛ مما سيمكنها من الحصول على ما تريد دون التورط في هذه الحرب مع روسيا والتي بدورها خرجت من الحرب منهكة القوى، ولقد حققت بريطانيا مرادها من خلال الحصول على

قبرص من الدولة العثمانية مقابل وعود لم تتحقق أبداً بالدفاع عنها ضد روسيا، وبذلك كانت بريطانيا أول دولة تدّعي حق حماية الدولة العثمانية تقوم باحتلال أراضي فيها.

ومنذ نهاية الحرب الروسية العثمانية ومؤتمر برلين عام 1878 تغيرت الكثير من سياسات الدول الأوروبية تجاه الدولة العثمانية وخصوصاً بريطانيا حيث أدى تطور الأمور إلى شعور الدولة العثمانية بأنها خُدعت من قبل بريطانيا بحصولها على قبرص دون مقابل حقيقي، لذلك؛ فقد بدأ توجه الدولة العثمانية يتحول باتجاه روسيا التي أبدت اهتماماً بالشرق الأقصى وتجاه ألمانيا الدولة الناشئة والقوية والي بدأت تأخذ دورها الريادي في قيادة أوروبا، الأمر الذي أثار بريطانيا وبدأت تجاهر بالعداء للدولة العثمانية وتسعى لاحتلال المزيد من أراضيها وخصوصاً وأن الخطر الروسي قد زال وفرنسا كانت لا تزال مشغولة بأوضاعها الداخلية وترتيب أوضاعها بعد هزيمتها في معركة سيدان على يد القوات البروسية، كما أن الكثير من القوى الأوروبية لم تكن تقوى على مجابهة بريطانيا أو أن مصالحها كانت متوافقة مع المصالح البريطانية.

ولقد انعكس هذا الموقف البريطاني الجديد على دعم الأقليات العرقية والدينية والمذهبية داخل الدولة العثمانية، فبعد أن كانت حكومة بريطانيا تعارض المشاريع الاستقلالية لهذه الأقليات مثلما حدث في المسألة البلغارية، أصبحت الحكومة البريطانية والمعارضة على حد سواء تدعم هذه الأقليات كما في حالة المسألة الأرمنية، وروسيا التي كانت في السابق تؤيد هذه الأقليات أصبحت هي المعارض الرئيسي لبريطانيا في ذلك؛ بل وعارضت روسيا – التي طالما عملت من أجل تحطيم الدولة العثمانية – أي محاولة بريطانية من هذا القبيل، وأصبحت روسيا بذلك تقوم مقام بريطانيا قبل مؤتمر برلين بشأن حماية تكامل وصيانة أملاك الدولة العثمانية.

لكن هذا الأمر لم يمنع بريطانيا من الاستمرار في الحفاظ على مصالحها، حيث قامت بتهيئة الأوضاع السياسية من أجل احتلال مصر، ونجحت في ذلك، ولم تنجح المعارضة الروسية أو الفرنسية في منع ذلك، ومنذ ذلك الحين تبادلت بريطانيا والدولة العثمانية الجهر بالعداء لبعضهما البعض، وفي حين عملت الدولة العثمانية من اجل الحفاظ على بقائها واستقرارها من خلال التحالف مع بعض القوى الأوروبية كألمانيا وروسيا، عملت بريطانيا من أجل دعم المعارضة العثمانية ضد السلطان، وكان ذلك أحد الأسباب لنجاح

هؤلاء في الوصول بعد ثورة عام 1908 إلى الحكم، وخلع السلطان عبد الحميد من الحكم عام 1909.

الملاحق

ملحق رقم (1)

قائمة بأسماء رؤساء الوزراء في بريطانيا 1839–1909•

م	الاسم	الحزب الذي يتبع له	فترة الحكومة
	ملبورن	الأحرار (الهويج) Whig	1841–1835
	روبرت بيل	المحافظون	1846–1841
	جون رسل	الأحرار	1852–1846
	دربي	المحافظون	1852
	أبردين	الائتلاف Coalition	1855–1852
	بالمرستون	الأحرار	1858–1855
	دربى	المحافظون	1859–1858
	بالمرستون	الأحرار	1865 –1859
	رسل	الأحرار	1866 –1865
	دربي	المحافظون	1868–1866
	دزرائيلي	المحافظون	1868
	جلادستون	الأحرار	1874–1868
	دزرائيلي	المحافظون	1880–1874
	جلادستون	الأحرار	1885–1880
	سالزبوري	المحافظون	1886–1885
	جلادستون	الأحرار	1886
	سالزبوري	المحافظون	1892–1886
	جلادستون	الأحرار	1894–1892
	روزبري	الأحرار	1895–1894
	سالزبوري	الوحدويون Unionist	1902–1895
	بالفور	الوحدويون	1905–1902

● نقلاً عن Jenning. Cabinet, p.391-404

	هنري كامبل بانرمان	الأحرار	1908-1905
	اسكويث	الأحرار	1915-1908

ملحق رقم (2)

سلاطين الدولة العثمانية وفترات حكمهم

	السلطان	من	إلى
1-	عثمان الأول	1281م	1326م
2-	أورخان	1326	1359
3-	مراد الأول	1359	1389
4-	بيازيد الأول	1389	1402
5-	محمد الأول	1403	1421
6-	مراد الثاني	1421	1451
7-	محمد الثاني(الفاتح)	1451	1481
8-	بيازيد الثاني	1481	1512
9-	سليم الأول	1512	1520
10-	سليمان الأول	1520	1566
11-	سليم الثاني	1566	1574
12-	مراد الثالث	1574	1595
13-	محمد الثالث	1595	1603
14-	أحمد الأول	1603	1617
15-	مصطفى الأول	1617	1618
16-	عثمان الثاني	1618	1622
17-	مراد الرابع	1623	1640
18-	إبراهيم	1640	1648
19-	محمد الرابع	1648	1687
20-	سليمان الثاني	1667	1691
21-	أحمد الثاني	1691	1695
22-	مصطفى الثاني	1695	1730

1730	1703	أحمد الثالث	23-
1754	1730	محمود الأول	24-
1757	1754	عثمان الثالث	25-
1774	1757	مصطفى الثالث	26-
1789	1774	عبد الحميد الأول	27-
1807	1789	سليم الثالث	28-
1808	1807	مصطفى الرابع	29-
1839	1808	محمود الثاني	30-
1861	1839	عبد المجيد الأول	31-
1876	1861	عبد العزيز	23-
	1876	مراد الخامس	33-
1909	1876	عبد الحميد الثاني	34-
1918	1909	محمد الخامس	35-
1922	1918	محمد السادس	36-
1924	1922	عبد الحميد الثاني	37-

Alderson. The Structure, p. 83.

ملحق رقم (3)

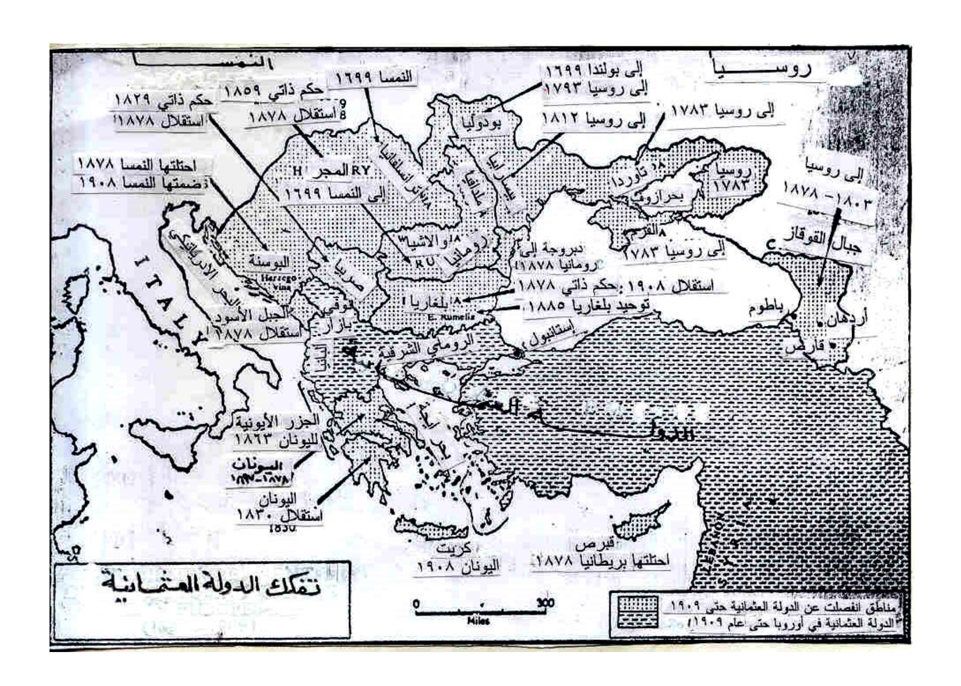
قائمة بأسماء الصدور العظام "رؤساء الوزارة" لدى الدولة العثمانية 1839 – 1909م.

م	اسم الصدر الأعظم	عدد الصدارة	تاريخ الخدمة
1-	خسرو محمد باشا	1	2 يوليه 1839 – 8 يونية 1840
2-	محمد أمين رءوف باشا	3	8 يونية 1840- 4 ديسمبر 1841
3-	طوبال عزت محمد باشا	2	4 ديسمبر 1841-30 أغسطس 1842
4-	محمد أمين رءوف باشا	4	30أغسطس 1842-28 سبتمبر1846
5-	مصطفى رشيد باشا	1	28 سبتمبر 1846- 28 أبريل 1848
6-	إبراهيم صارم باشا	1	29 أبريل 1848-12 أغسطس1848
7-	مصطفى رشيد باشا	2	12 أغسطس 1848- 26 يناير1852
8-	محمد أمين رءوف باشا	5	26 يناير 1852- 5 مارس 1852
9-	مصطفى رشيد باشا	3	5 مارس 1852- 5 أغسطس 1852
10-	محمد أمين عالي باشا	1	6 أغسطس 1852 – 3 أكتوبر 1852
11-	"داماد" محمد علي باشا	1	3 أكتوبر 1852 – 12 مايو 1852
12-	مصطفى نائلي باشا	1	14 مايو 1852- 8 يولية 1852
13-	مصطفى نائلي باشا	2	10 يوليه 1852 – 29 مايو 1854
14-	محمد أمين باشا القبرصي	1	29 مايو 1854- 23 نوفمبر 1854
15-	مصطفى رشيد باشا	4	23 نوفمبر 1854- 2 مايو 1855
16-	محمد أمين عالي باشا	2	2 مايو 1855- 1 نوفمبر 1856
17-	مصطفى رشيد باشا	5	1 نوفمبر 1856- 6 أغسطس 1857
18-	مصطفى نائلي باشا	3	6 أغسطس 1857-22 أكتوبر 1857
19-	مصطفى رشيد باشا	6	22 أكتوبر 1857- 7 يناير 1858
20-	محمد أمين عالي باشا	3	11 يناير 1858- 18 أكتوبر 1859
21-	محمد أمين باشا القبرصي	2	18 أكتوبر 1958- 23ديسمبر 1859
22-	محمد رشدي باشا	1	24 ديسمبر 1859- 27 مايو 1860

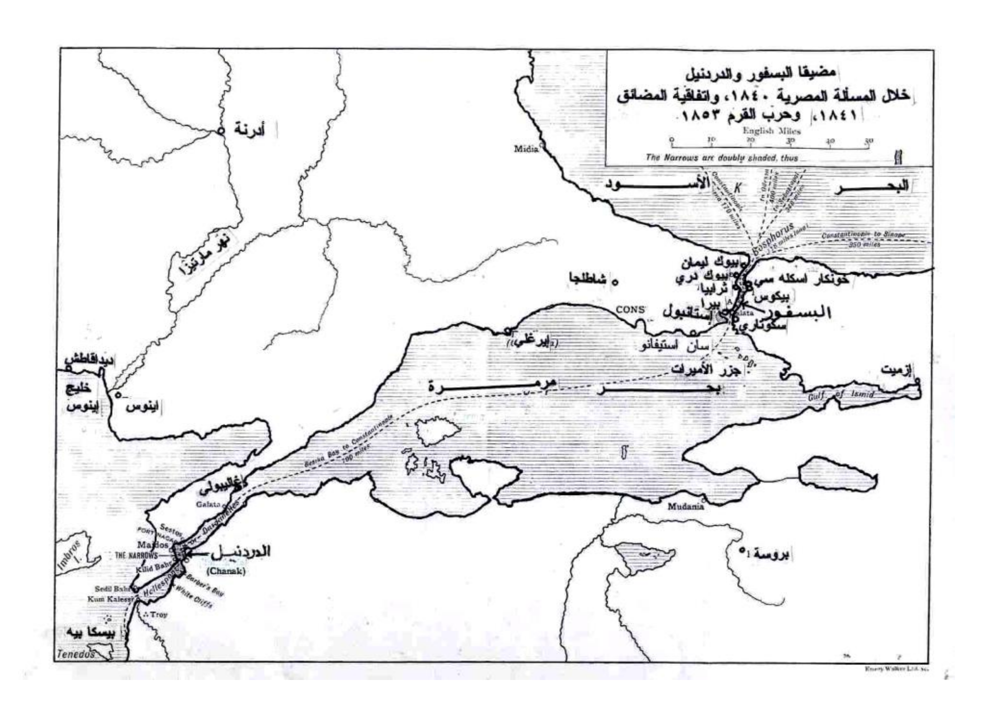
-23	محمد أمين باشا القبرصي	3	28 مايو 1860- 6 أغسطس 1861
-24	محمد أمين عالي باشا	4	6 أغسطس 1856 – 22نوفمبر 1861
-25	محمد فؤاد باشا	1	22 نوفمبر 1861- 2 يناير 1863
-26	يوسف كامل باشا	1	5 يناير 1863- 1 يونية 1863
-27	محمد فؤاد باشا	2	1 يونية 1863- 5 يونية 1866
-28	محمد رشدي باشا	2	5 يونية 1866- 11 فبراير 1867
-29	محمد أمين عالي باشا	5	11 فبراير 1867- 7 سبتمبر 1871
-30	محمود نديم باشا	1	8 سبتمبر 1871-31 يولية 1872
-31	مدحت باشا	1	31 يولية 1872 – 19أكتوبر 1872
-32	محمد رشدي باشا	3	19 أكتوبر 1872-15 فبراير 1873
-33	أحمد أسعد باشا	1	15 فبراير 1873-15 إبريل 1873
-34	محمد رشدي باشا، شيرواني زاده	1	15 إبريل 1873-13 فبراير 1874
-35	حسين عوني باشا	1	15 فبراير 1874-25 إبريل 1875
-36	أحمد اسعد باشا	2	26 إبريل 1875-26 أغسطس1875
-37	محمود نديم باشا	2	26 أغسطس 1875-11 مايو 1876
-38	محمد رشدي باشا	4	12 مايو 1876-19 ديسمبر 1876
-39	مدحت باشا	2	19 ديسمبر 1876- 5 فبراير 1877
-40	إبراهيم أدهم باشا	1	5 فبراير 1877-11 يناير 1878
-41	أحمد حمدي باشا	1	11 يناير 1878-4 فبراير 1878
-42	أحمد وفيق باشا	1	4 فبراير 1878-18 إبريل 1878
-43	محمد صادق باشا	1	18 إبريل 1878-28 مايو 1878
-44	محمد رشدي باشا	5	28 مايو 1878-4 يونية 1878
-45	محمد أسعد صفوت باشا	1	4 يونية 1878-4 ديسمبر 1878
-46	خير الدين باشا	1	4 ديسمبر 1878-29 يونية 1879

47-	أحمد عارفي باشا	1	29 يولية 1879-18 أكتوبر 1879
48-	محمد سعيد باشا	1	18أكتوبر 1879-9 يونية 1880
49-	محمد قدري باشا	1	9 يونية 1880-12 سبتمبر 1880
50-	محمد سعيد باشا	2	12 سبتمبر 1880-2 مايو 1882
51-	عبد الرحمن نور الدين	1	2 مايو 1882-11 يولية 1882
52-	محمد سعيد باشا	3	12 يونية 1882-30 نوفمبر 1882
53-	أحمد وفيق باشا	2	30 نوفمبر 1882-3 ديسمبر 1882
54-	محمد سعيد باشا	4	3 ديسمبر1882-25 سبتمبر 1885
55-	محمد كامل باشا	1	25 سبتمبر 1885-4 سبتمبر1891
56-	أحمد جودت باشا	1	4 سبتمبر 1891-8 يونية 1895
57-	محمد سعيد باشا	5	8 يونية 1895-1 أكتوبر 1895
58-	محمد كامل باشا	2	2 أكتوبر 1895-7 نوفمبر 1895
59-	خليل رفعت باشا	1	7 نوفمبر 1895-9 نوفمبر 1901
60-	محمد سعيد باشا	6	18 نوفمبر 1901-14 يونية 1903
61-	محمد فريد باشا	1	14 يناير 1903-22 يولية 1908
62-	محمد سعيد باشا	7	22 يولية 1908-4 أغسطس 1908
63-	محمد كامل باشا	3	5 أغسطس 1908-14 فبراير 1909
64-	حسين حلمي باشا	1	14 فبراير 1909-13 إبريل 1909
65-	أحمد توفيق باشا	1	14 إبريل 1909-5 مايو 1909
66-	حسين حلمي باشا	2	5مايو 1909-28 ديسمبر 1909

ملحق رقم (4)

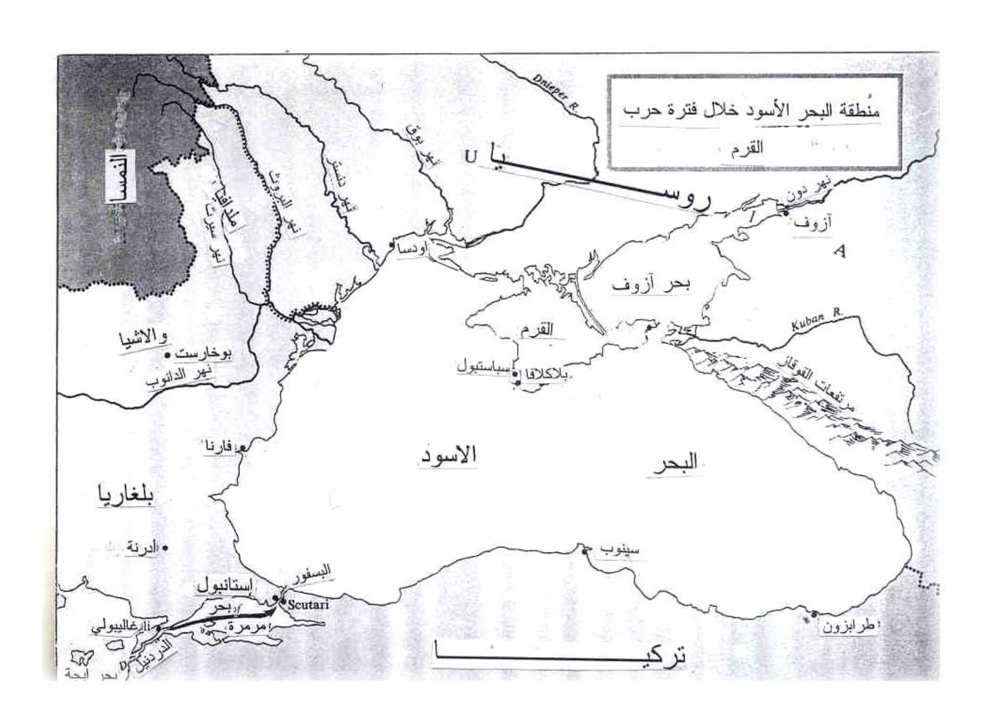

النمسا
روسيا
النمسا ١٦٩٩
حكم ذاتي ١٨٥٩
استقلال ١٨٧٨
حكم ذاتي ١٨٢٩
استقلال ١٨٧٨
إلى بولندا ١٦٩٩
إلى روسيا ١٧٩٣
بودوليا
إلى روسيا ١٨١٢
إلى روسيا ١٧٨٣
احتلتها النمسا ١٨٧٨
ضمتها النمسا ١٩٠٨
المجر
إلى النمسا ١٦٩٩
روسيا
١٧٨٣
بحرازوف
تاوردا
القرم
إلى روسيا ١٧٨٣
إلى روسيا
١٨٠٣ - ١٨٧٨
جبال القوقاز
ITALY
البوسنة
Herzego-vina
صربيا
والاشيا
رومانيا
دبروجة إلى
رومانيا ١٨٧٨
حكم ذاتي ١٨٧٨
استقلال ١٩٠٨
بلغاريا
E. Rumelia
توحيد بلغاريا ١٨٨٥
الجبل الأسود
استقلال ١٨٧٨
بازار
الرومللي الشرقية
إستانبول
باطوم
أردهان
قارص
الجزر الأيونية
لليونان ١٨٦٣
اليونان
اليونان
استقلال ١٨٣٠
كريت
اليونان ١٩٠٨
قبرص
احتلتها بريطانيا ١٨٧٨
LEBANON
SYRIA
تفكك الدولة العثمانية
0
300
Miles
مناطق انفصلت عن الدولة العثمانية حتى ١٩٠٩
الدولة العثمانية في أوروبا حتى عام ١٩٠٩

ملحق رقم (5)



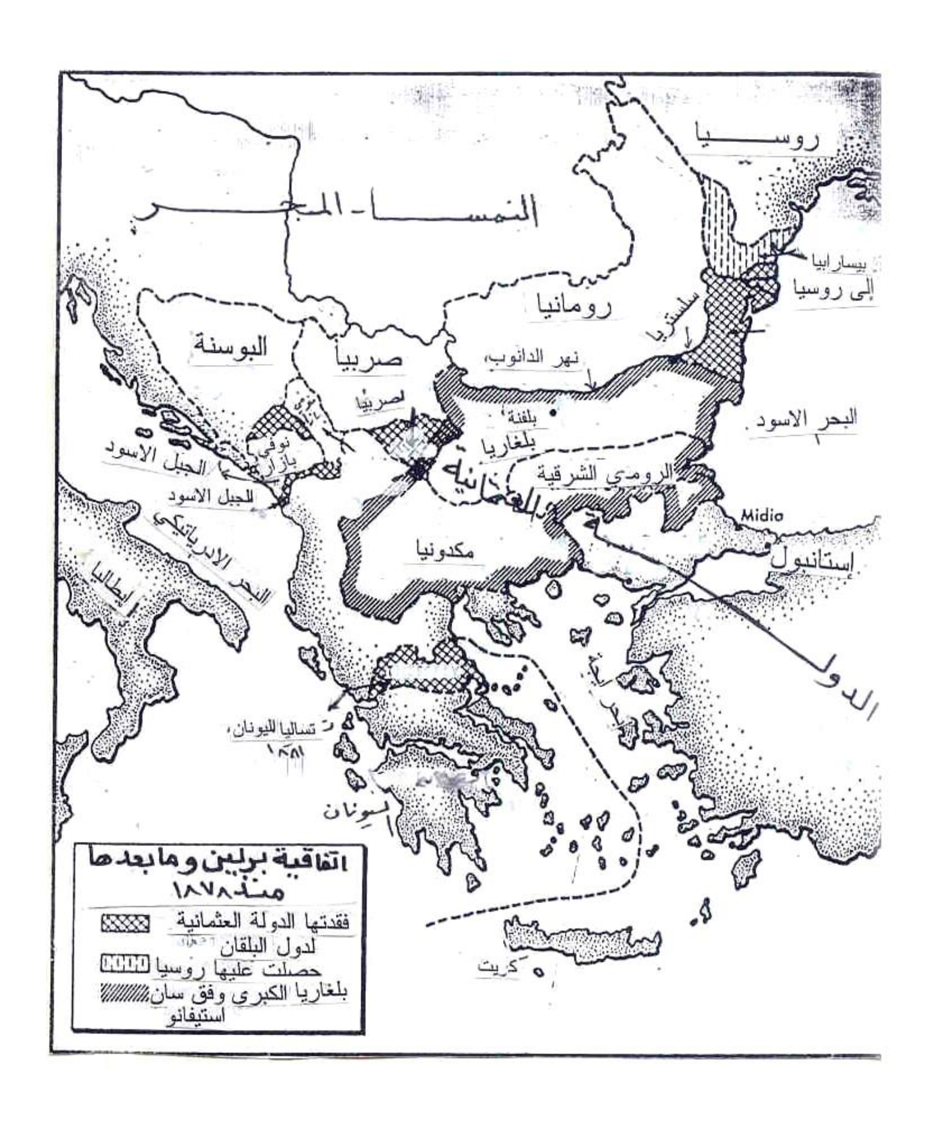
مضيقا البسفور والدردنيل
خلال المسألة المصرية ١٨٤٠، واتفاقية المضائق ١٨٤١، وحرب القرم ١٨٥٣
English Miles
The Narrows are doubly shaded, thus
أدرنة
Midia
البحر الأسود
نهر ماريتزا
شاطلجا
بيوك ليمان
بيوك دري
ترابيا
خونكار اسكله سي
بيكوس
البسفور
بيرا
استانبول
سكوتاري
CONS
Bosphorus
Constantinople to Sinope 350 miles
(إيرغلي)
سان استيفانو
جزر الأميرات
إزميت
Gulf of Ismid
ديداقاطش
خليج إينوس
اينوس
بحر مرمرة
Besika Bay to Constantinople 190 miles
غاليبولي
Galata
Sestos
Dardanelles
Maidos
THE NARROWS
الدردنيل
(Chanak)
Kilid Bahr
Sedil Bahr
Kum Kaleesi
Hellespont
Barber's Bay
White Cliffs
Troy
Imbros I.
بيسكا بيه
Tenedos
Mudania
بروسة

ملحق رقم (6)



منطقة البحر الأسود خلال فترة حرب القرم
روسيا
النمسا
نهر دون
آزوف
بحر آزوف
القرم
سباستبول
بلاكلافا
اودسا
بوخارست
والاشيا
نهر الدانوب
فارنا
بلغاريا
أدرنة
البسفور
إستانبول
Scutari
بحر مرمرة
الدردنيل
البحر الاسود
سينوب
طرابزون
تركيا
مرتفعات القوقاز
Kuban R.
Dnieper R.

ملحق رقم (7)



روسيا
النمسا - المجر
رومانيا
البوسنة
صربيا
سلستريا
بيسارابيا
إلى روسيا
نهر الدانوب
لصربيا
بلغنة
بلغاريا
البحر الاسود
نوفي بازار
الجبل الاسود
الجبل الاسود
الرومي الشرقية
Midia
مكدونيا
إستانبول
البحر الادرياتيكي
إيطاليا
الدول
تساليا لليونان
اليونان
اتفاقية برلين ومابعدها
منذ ١٨٧٨
فقدتها الدولة العثمانية لدول البلقان
حصلت عليها روسيا
بلغاريا الكبرى وفق سان استيفانو
كريت

ملحق رقم (8)

رسالة من وزارة الخارجية البريطانية إلى بلومفيلد في 29 يولية 1840 تدعو لشراء ذمم القوات المصرية المنضوية تحت قيادة محمد علي بالأموال من أجل تحريضهم عليه والانضمام إلى صف السلطان.

F.O.65-259. F.O. July 29, 1840. Mr Bloomfield, No 27.

I have to acquaint you that I have instructed Her Majesty's Ambassador at Constantinople to urge the Porte to send Arms and Ammunition to the Syrians who have risen against Mehemet Ali; to offer to pay the Arrears due to such of the Troops under Ibrahim Pasha as may declare for the Sultan; and to send five or six thousand men to Cyprus, or direct to the Coast of Syria, in order to co-operate with the Syrians.

I have also to acquaint you that arrangements have been made for enabling Admiral Sir Robert Stopford, to supply the Syrians with a certain quantity of Arms and Ammunition from the British Arsenals; and a small party of Artillery, Engineers, and Sappers and Miners, under the command of Colonel Sir Charles F. Smith of the Royal Engineers, will be embarked on board the British

ملحق رقم (9)

رسالة من السفير البريطاني في سان بطرسبرج إلى وزير الخارجية البريطاني بالمرستون في 9 أغسطس 1840 يخبره فيها أنه اجتمع مع القيصر الروسي وأن الاجتماع ساده جو من الود، حيث تناول اللقاء العديد من المسائل بما فيها العلاقات الاجتماعية بين الملكة والقيصر، وأن القيصر تحدث مجدداً عن عدم ثقته بفرنسا، واعتقاده بأنها تضع العراقيل في سبيل تطبيق اتفاقية لندن.

F.O. 65-261
St Petersburgh August 9th 1840. Mr J. A. D
Bloomfield to Viscount Palmerston, No 49.
Confidential.
I had the honour of an audience with
the Emperor, yesterday, at Krasnoé-Selo,
for the purpose of delivering to His Imperial
Majesty the letter from the Queen, transmitted
in Your Lordship's despatch No 20

ملحق رقم (10)

رسالة من هنري بلوير السفير البريطاني في باريس إلى بالمرستون في 31 أغسطس 1840، حول إذاعة الصحف الفرنسية أخباراً مثيرة عن اعتماد الحكومة الفرنسية 18 مليون و980 ألف فرنك فرنسي للأغراض العسكرية، مما يشكل تصعيداً ملحوظاً في المواقف الفرنسية تجاه بقية القوى الأوروبية.

F.O. 27 - 605

Moniteur. Aug 30.

Paris. August 31/40. Mr Henry Lytton Bulwer to Viscount Palmerston. No 59.

I have the honor to enclose to your Lordship the Moniteur of yesterday 30th August, which takes notice of the Memorandum recently published in the Gazette d'Augsbourg, and which has been variously commented upon by the Public Press.

Your Lordship will perceive in the same paper the announcement of another credit of 18,980,000 f for the military Service, and of different promotions & favors conferred in the Marine Department.

ملحق رقم (11)

رسالة من بلوير إلى بالمرستون في 11 سبتمبر 1840 يقول فيها: أن نزول القوات الأوروبية على الأراضي السورية ودخول روسيا إستانبول أمراً لا يجعل الحرب أمراً أكيداً وإن كان يثير الكثير من اللغط باحتمال وقوعها، علماً بأن أي اتفاق يُوطد سلطان محمد علي لا معنى له، ولا بد وأن يؤدي للحرب حتماً، وذلك أمر لا شك فيه، وأنه سيدفع فرنسا للتخلي عنه لأنها بطبعها لا تحب الوقوف في صفوف المنهزمين.

FO 27-605

Paris. Sept 11. 1840. Mr Henry Lytton Bulwer to Viscount Palmerston. No 78. EXTRACT.

10 - 12.

.... The descent of European Troops in Syria, and more particularly the arrival of Russian Troops at Constantinople, though I do not consider that either of these events would make War certain, would create a great clamour for war; Any event compromising the Influence of Mehemet Ali without crushing him, (for if crushed The French never sympathize with the fallen) would have the same effect, and it seems to me in the nature of things that that Crisis of which I have already spoken, as one which must place M. Thiers in the necessity of either retiring or acting is at hand,

ملحق رقم (12)

رسالة من بلومفيلد إلى بالمرستون في 12 سبتمبر 1840 حول استمرار حكومة القيصر الروسي في استطلاع آخر الأخبار الواردة بشأن تطور المسألة المصرية، حتى يمكن أخذ الاستعدادات الضرورية للدفاع عن إستانبول.

St Petersburgh, September 12, 1840. Mr J.A.D Bloomfield to Viscount Palmerston, No 60

EXTRACT.

....This information, so inconsistent with what might have been expected, did not appear to cause the least surprise to Count Nesselrode, and as a proof of the double dealing and want of faith of the French Government, he read me a despatch from Königswarth of the 31 August, stating the categorical explanation that had been demanded by Prince Metternich at Paris on the conduct of M. de Pontois on the subject of the Turkish Ratification of the Convention of July.

The Imperial Government are naturally very anxious for fresh accounts from the East, in order that if the movement of a Russian force be necessary for the defence of Constantinople, it should be effected before the setting in of the bad season.

ملحق رقم (13)

رسالة من بلوير إلى بالمرستون في 18 سبتمبر 1840 يؤكد فيها أن تيير صرّح بأن اتفاقية لندن إذا ما نُفذت كما هي فإن النتيجة ستكون الحرب لا محالة.

38

FO27-605

Paris 18 September 1840. Mr Henry Lytton Bulwer to Viscount Palmerston. No 93.

I have heard from good authority that the principal part of Ibrahim Pacha's munitions of war are at a place called Saida and that it would not be difficult to take possession of them and that such a blow would be of considerable importance.

I think it worth while to give yr Lordship this information, though I cannot answer for its correctness which may be more easily enquired into on the spot.

ملحق رقم (14)

رسالة من بلوير إلى بالمرستون في 18 سبتمبر 1840 يقول فيها: أن صحيفة فرنسية تدعى "سميرنا جازيت" –وهي صحيفة تعمل جاهدة لخدمة السلطان العثماني– قالت عبر محررها "دي شامب"، بضرورة وضع معاهدة تقبلها جميع الأطراف ذات العلاقة بالمسألة المصرية.

FO 78-605 Paris Sept 18. 1840. Mr Henry Lytton Bulwer to Viscount. No 90. EXTRACTS.

1 - 2. I have had two or three visits from Mr Deschamps, a French Gentleman now in Paris, but who is habitually engaged as Editor of the Smyrna Gazette, a Paper strongly in the Interests of the Sultan – Mr Deschamps has been anxious to arrive at some settlement of the present Question, which might as he fancies satisfy all Parties. × × × × × × ×

8 - 9 As Mr Deschamps is from interest and habit attached to the Porte, as he is moreover a Frenchman, and therefore anxious to consult in a certain degree the feelings of his Country, and as besides I know that he has seen many of the Ministers, & Mons. Thiers twice within these few days, I think it desirable to give your Lordship the substance of what has passed between us.

ملحق رقم (15)

رسالة من وزارة الخارجية البريطانية إلى جرانفيل في 27 أكتوبر 1840 تؤكد بأن ملك فرنسا عبّر عن نيته بشأن تكوين حكومة جديدة تكون مهمتها الاتفاق التام مع بريطانيا في شتى الأمور وليس فقط في المسألة الشرقية فحسب.

F.O. Oct 27, 1840. Lord Granville, No 306. EXTRACT

M. Guizot called on me on Saturday afternoon, before he left London for Paris.

He informed me that he had received a summons from the King and from M. Thiers, and that the letter from the King expressed a desire that he should take office. He said that, if a Government could be formed consisting of Persons with whom it would suit him to act, and he mentioned particularly Marshal Soult and Mons.r Duchatel, he should feel it his duty to place his services at the King's disposal; and that one of his great objects in taking office would be to bring about a good understanding between France and England, not only upon Turkish Affairs, but upon all other questions. He said, however, that Turkish affairs were the question of the day which pressed the most and upon which it is of the most importance that the two Countries should come to an agreement; and, he said, he spoke specially of an agreement between England and France; because he was convinced that if our two Governments could come to an understanding on these matters, there would be little difficulty in prevailing upon the other Powers to fall into our views. He said, that if these matters were satisfactorily settled, the military and Naval Armaments of France would soon be placed upon such a footing as to give no just cause of uneasiness to other Countries; but, he said, that the English Gov.t must come to the assistance of that of France in this matter of agreeing to some arrangement consistent with the honour and feelings of all Parties.

ملحق رقم (16)

رسالة من جرانفيل إلى بالمرستون في 23 نوفمبر 1840 يتحدث على أن صحيفة المونتير الفرنسية نشرت أخباراً جدية مفادها زيادة القوات الفرنسية، مما دفع القوى السياسية في بريطانيا للتساؤل عن سبب هذه الزيادة على الرغم من إعلان الحكومة الفرنسية عدم زيادة الجيش عما كان عليه في الوزارة السابقة.

Paris. Nov 23. 1840. Earl Granville to Viscount Palmerston. No 341.

The Moniteur of this evening contains a Paragraph stating that a Royal Ordonnance was issued on the 15 of Nov. by which thirty two batteries were added to the Artillery establishment. My Austrian Colleague in an Interview he had this morning with M. Guizot, enquired from the French Minister how it happened that the Ordonnance had been issued after the Declaration of the present Ministers that they would not make any addition to the Armaments already made by their Predecessors in office. M. Guizot answered that the establishment of the Army had been raised by the preceding Ministry to four hundred & eight four Thousand Men, & that the regular proportion of artillery to such an establishment is one hundred & sixty six Batteries, but as the existing

ملحق رقم (17)

رسالة من جرانفيل إلى بالمرستون في 8 مارس 1841 يقول فيها: أن فرنسا أعلنت اعتراضها على بعض النقاط التي جاءت في اتفاقية لندن وأعلنت رغبتها في تغييرها، واستفسر عن الأسباب التي تدفع بريطانيا لاستبقاء جنودها في عكا وبيروت.

FO 27-623

Paris. March 8. 1841. Earl Granville to Viscount Palmerston. No 85.

Mr Guizot this morning apprized me of your Lordship having confidentially communicated to the Baron de Bourqueney on Friday last three Papers which had been drawn up in the Conferences that have lately taken place in London between the Representatives of the Powers, Parties to the Treaty of July. His Excellency informed of the purport of these Papers, it is however unnecessary for me to make any Report to your Lordship of what he stated to be their contents.

They were yesterday submitted to the consideration of the Cabinet Council and Mr Guizot told me that the substance of the Communications was satisfactory to the French Govt but that in the wording of two passages in the Protocol proposed to be communicated to the French Govt, he was desirous of a slight alteration. In one of these Papers, in which reference is made to the Treaty of July, it is wished that such Reference should be omitted, and in the other, he proposed that instead of the expression "s'est chargé", should be substituted the words "a été chargé par les Représentans."

I understood from Mr Guizot that he had also directed Monsieur de Bourqueney

ملحق رقم (18)

رسالة من القنصل الأمريكي في الإسكندرية "إدوين دي ليون"حول أن تهديد بريطانيا بدخول البحر الأسود سوف يؤدي إلى حرب عامة لا بد منها، الأمر الذي حذا بالنمسا وبروسيا إلى الاحتجاج ولو بشكل غير معلن.

V.2.p.19.

No.6. Consulate General of the U.S.of America
in Egypt,
Alexandria, Jan. 20, 1854.

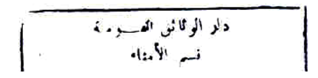
Hon. W. L. Marcy,
Sir,

Late and authentic intelligence having reached this place in relation to the Eastern Question I deem it my duty to apprize you of it, as it may not reach you through other channels. My sources of information are such as to render it more reliable than floating rumors, or newspaper speculations.

In the first place it is stated in a letter from an Officer in the Squadron that Sir E. Lyons, the British Admiral, had sent the S.S. Retribution with Despatches to Prince Menschikoff at Sebastapool, when the following incidents occurred. Before entering the harbor the Retribution was ordered off, and blank cartridges fired across her bow as a warning. She took no notice of them but steamed steadily on, when a message was sent to her Commander that he must go back. He replied that he was charged with Despatches to Prince Menschikoff, and must deliver them. He then passed in and "remained long enough to take a perfect sketch of the Harbor and fortifications, as well as the soundings all the way up." (I quote this from a private letter, and of course it is confidential.)

What the contents of those despatches were is not positively known, but it is suspected that notice was given to Prince Menschikoff that the British and French fleet were determined to enforce the evacuation of the Black Sea by the Russian Squadron which must return to Sebastopool. The Allied Fleet is said to be sixty ships strong, including the Turkish Fleet and is now in the Black Sea, where the Russians also are.

It is more than probable that ere this some collision has taken place, as no one believes that the requisition of the British Admiral will be complied with. A general war is now regarded as inevitable, as Austria and Prussia are confidently said to have protested against the entrance into the Black Sea by the Allied Powers. The hostile demonstration of the Shah of Persia or Bagdad has been confirmed and his Russian sympathies also. The Governor General of India is said to have sent a portion of the Bombay Fleet into the Persian Gulf, and relies likewise on Afghan assistance.



ملحق رقم (19)

رسالة من ستراتفورد إلى كلارندون في 28 أبريل 1854 حول استمرار الاستعدادات العسكرية من خلال اشتراك بعض الضباط العثمانيين لتقوية حصون مضيق البسفور، وعمل الاختبارات اللازمة لفحص مدى قوتها، كما تم وضع خطة للدفاع عن إستانبول فيما إذا تعرضت لهجوم عليها.

F.O. 78-989

Constantinople January 28, 1854, Viscount Stratford de Redcliffe to the Earl of Clarendon.
No 45,

I have availed myself of such occasional means as may have been thrown accidentally within my reach to obtain information and professional advice respecting the defences of Constantinople and of the most important points [illegible] requiring fortification on the Turkish shores of the Black Sea. I am chiefly indebted on this score to Captain Simmons of the Royal Engineers who is attached to the Board of Trade as Secretary to the Railway Department, and who came to Constantinople in the autumn on leave of absence. This very intelligent officer visited the Turkish camp in Bulgaria, having letters of introduction from me to Omer Pasha. He extended his personal enquiries to some of the Turkish fortresses on the Danube, and to the principal passes of the Balkan, as well as to Varna and Shumla.

Further, at my request, he joined with some French officers in making a thorough examination

ملحق رقم (20)

رسالة من ستراتفورد إلى كلارندون في 17 يونية 1853 حول قيام الدولة العثمانية ببعض الاستعدادات العسكرية الاحتياطية، ومن ذلك أن حاكم مصر عباس باشا قد دعا إلى إنشاء قوة عسكرية تحت إدارة السلطان بناء على طلب الأخير من أجل المشاركة بالحرب المتوقعة مع روسيا.

F.O.78-933

Therapia June 17th 1853 Viscount Stratford de Redcliffe to the Earl of Clarendon No 106.

With my dispatch No 90 of this year I transmitted to Your Lordship, in copy, a letter which I had addressed to Her Majesty's Agent and Consul General in Egypt with the view of disposing Abbas Pasha through his means to contribute promptly and liberally to His Sovereign's assistance should any application for troops be made to His Highness by the Porte in its present emergency.

It is satisfactory to learn from Mr Murray's dispatch that the Viceroy is prepared to do his duty towards the Sultan, but his remark on the policy of Reschid Pasha towards Egypt is greatly misplaced. Though, according to the Firman which regulates and establishes the Viceroy's relations with Turkey, the Egyptian army ought not to exceed eighteen thousand men, it has never, to the best of my knowledge, been reduced below the number of thirty thousand.

Inferring from His Highness's remarks, as reported by Mr Murray, that the duty, which he has to perform towards the Sultan, will be measured with a sparing hand, I submit to your Lordship whether it might not be advisable for Her Majesty's Government to convey to him some friendly instruction calculated to stimulate his zeal.

If the existing rupture were to assume a hostile character, the Porte would stand in need of all its resources, including the unreserved services of its vassals.

ملحق رقم (21)

رسالة من لايارد إلى دربي في 19 يونية 1877 حول أن الدولة العثمانية أصيبت بحالة من الاضطراب بسبب الموقف الروسي وحالة التغير في المواقف التي تجتاح القوى الأوروبية.

F.O. 78-2574. Therapia. June 19. 1877. A.H. Layard To the Earl of Derby.
Most Confidential. No 631. EXTRACT.
[Despatch endorsed: "Further remarks on terms of peace proposed by Pce Gortchakow."]

This great disruption of the Ottoman Empire, with the vast changes that it must inevitably bring about in the condition and relative strength of the Great European Powers, may be, as some think, of advantage to the cause of Christianity and civilization, notwithstanding the wars, desolation and misery, to which it must give rise, but it must be looked in the face. – If England is prepared to renounce her Imperial position and interests she has only to allow Russia to have her way, and to dictate her own terms to the Porte – This new English policy will then be successfully inaugurated; but there can be no retreat from it hereafter. The objects and ends of Russia in the present war against Turkey are no longer a matter of doubt or speculation. They are avowed in Prince Gortchakow's conditions of peace, offered when it is almost a moral certainty that the Porte would not, and could not, accept them, and with the threat that more will be asked should they be rejected before the Russian armies cross the Balkans – What that more would be it is not difficult to conjecture. There remains but the command of the Bosphorus and Dardanelles and the annexation of Armenia. Russia would then have the controul of the alternative routes to India through Asia and by the Suez Canal. – We could only keep open the latter by annexing Egypt.

[Marginal note: annexation of Egypt]

ملحق رقم (22)

رسالة من لايارد إلى دربي في 4 مارس 1878 يخبره فيها أن معاهدة ما عقدت بين روسيا والدولة العثمانية، وأنه لم يستطع حتى ذلك الوقت من الحصول على نسخة منها.

F.O. 78-2781. Constantinople March 4. 1878. A. H. Layard to The Earl of Derby. No 299. Extends Tel No 289.+

EXTRACT

[Despatch endorsed - "Signing of preliminaries of peace".]

The provisions of the Treaty are kept very secret and I have been unable to obtain a copy. I hear, however, that the Russian pretensions have been so far modified as to withdraw the demand for the Turkish ironclads, to reduce the pecuniary indemnity from forty millions sterling to twelve, and also to forgo the tribute of Egypt and of Bulgaria as guarantees for its payment.*

Constantinople 13 March 1878. A.H. Layard to The Earl of Derby No 343. EXTRACT

[Despatch endorsed "Preliminaries of Peace - remarks on".]

Her Majesty's Government will, no doubt, have seen

+And see Telegram from Sir H. Layard. F.O. 78-2817. No 289 & No 292.

ملحق رقم (23)

رسالة من لايارد إلى سالزبوري في 24 أبريل 1878 حول شعور الرأي العام العثماني الحالي تجاه بريطانيا بعد اندلاع الحرب مع روسيا، واتخاذ بريطانيا موقف الحياد الرسمي تجاهها.

Constantinople. April 24. 1878. A. H. Layard to the Marquis of Salisbury. Very Confidential. No 525.

EXTRACTS.

[Despatch endorsed: "Present feeling of Turkish people towards England."]

Le peuple turc et l'Angleterre

The present feeling of the Mussulman population of the Turkish Empire with regard to England is of so remarkable a character that it deserves, it appears to me, the serious consideration of Her Majesty's Government. In my despatch No 492 of the 15th instant I informed Your Lordship that I am constantly receiving from Mahomedan gentlemen of influence and high position offers to place large numbers of men at the disposal of Her Majesty's Government as soldiers in the event of a war between her and Russia. Petitions and memorials are coming to me from the Mussulman inhabitants of various parts of the Empire asking for the protection of England. In Egypt, Syria, Bagdad, Asia Minor and Lazestan, the same desire is felt that England should either annex those countries, or secure to them, for the future, under her immediate supervision, a good just and equal Government, such as is enjoyed by Her Majesty's Mussulman subjects in her Indian Empire.

The determination of the Mussulman populations of Constantinople and of other parts of Turkey, not to permit the Government to abandon what is known as the "English policy" is so strong that if the Sultan were

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق الأجنبية The Foreign Documents

1- الوثائق غير المنشورة Unpublished Documents

أ: الوثائق البريطانية غير المنشورة Unpublished British Documents

- وثائق وزارة الخارجية البريطانية

Public Record Office (P. R. O) Foreign Office (F. O)

وهي الوثائق الموجودة في دار الكتب والوثائق القومية المصرية National Library and Archives وهي لا تحمل أرقاماً للملفات أو المحافظ التي تحتويها، وهي وثائق منقولة بخط اليد والمتعلقة بمراسلات سفراء وقناصل بريطانيا العظمى مع وزارة الخارجية البريطانية في كلٍ من

TURKEY (The Ottoman Empire), Series F.O. 36, 41, 42,47, 78.
RUSSIA, Series F.O. 65.
PRUSSIA, (Germany), Series F.O. 64.
AUSTRIA, Series F.O. 7, 7A.
FRANCE, Series F.O. 27.

- وثائق وزارة البحرية البريطانية Admiralty Office (A. D. M)

A. D. M. Series. 1-5503.

- وثائق وزارة الحربية البريطانية War Office (W. O)

W. O. Series. 1-377.

- أوراق السفير البريطاني في إستانبول ستراتفورد كاننج Stratford Canning Papers

F.O. 352.

ب- الوثائق الأمريكية غير المنشورة Unpublished American documents

Egypt Dispatches followed by exact copy of the Dispatches from Consulate General of U.S. of America in Egypt at Alexandria to the Department of State, Washington, U.S.A.
Edwin DeLeon to W.L.Marcy, Alex., Consulate General of U.S. of America in Egypt, 1853, Vol. 2, No. 6.

ج- الوثائق الفرنسية غير المنشورة Unpublished French documents

ولقد تم الاعتماد على الملخصات العربية لهذه الوثائق والموجودة في دار الكتب والوثائق القومية المصرية.

Angleterre 1838 - 1839, Fasz. 288-290, Rapport, du Prince Esterhazy a la Chancellerie de L'Etat, Nr. 39-50, Lit.D, Londres.

ثانياً: الوثائق المنشورة Published Documents

1- الوثائق البريطانية المنشورة Published British Documents

- Anderson, M. S. The Great Powers and the Near East 1774-1923, Documents of Modern History (London: Edwards Arnold, 1970).
- Benson, Arthur Christopher - Esher, Viscount, (ed). The Letters of Queen Victoria A Selection From Her Majesty's Correspondence Between the Years 1837 and 1861 (London: John Murray, 1907).
- Eastern Papers. Treaties (Political and Territorial) Between Russia and Turkey 1774-1849, Presented to Both Houses of Parliament by Command of Her Majesty 1854.
- Foreign Office (F.O.), Eastern Papers. Communications Respecting Turkey Made to Her Majesty's Government by the Emperor of Russia, With the Answers Returned to them, January to April 1853, Presented to Both Houses of Parliament by Command of Her Majesty 1854.
- Foreign Office (F.O.) TURKEY. Correspondence Respecting the Right and Privileges of the Latin and Greek Churches in Turkey, Presented to Both Houses of Parliament by Command of Her Majesty 1854, Part. I-VII.
- Gooch, G. P - Temperley, Harold. B (ed). British Documents on the Origins of the War 1898-1914 (London: His Majesty's Stationery Office, 1930) Vol. VI.
- Guedalla, Philip (ed). The Palmerston Papers, Gladstone and Palmerston, being the Correspondence of Lord Palmerston with Mr. Gladstone 1851-1865 (London: Victor Collancz, 1928).
- Hertslet, Edward. The Map of Europe by Treaty, Showing the Various Political and Territorial Changes Which Have Taken Place Since the General Peace of 1814 (London: Butterworths, 1875), Vol. 2-5.
- Hurewitz, J. C. Diplomacy in the Near and Middle East, A Documentary Record 1535-1914 (New Jersey: D. Van Nostrand Co, 1956), Vol. I.
- Joll, James (ed). Britain and Europe, Pitt to Churchill 1793-1940 (Oxford: At the Clarendon Press, 1967).

- Ramm, Agatha (ed). The Political Correspondence of Mr. Gladstone and Lord Granville 1876-1886 (Oxford: At the Clarendon Press, 1962), Vol. I.
- Temperley, Harold - Penson Lillian M. A Century of Diplomatic Blue Books 1814-1914 (London: Frank Cass, 1966).
- Temperley, Harold - Penson, Lillian M. Foundations of British Foreign Policy, From Pitt 1872 to Salisbury 1902 (Cambridge: At the University Press, 1938).

2- الوثائق الفرنسية المنشورة Published France Documents

- Documents Diplomatiques Francaise 1871-1914, (Paris: Imprimerie Nationale, 930), 1 Serie, Vol.2.

3- الوثائق الألمانية المنشورة Published German Documents

- Dugdale, E. T. S (Others). German Diplomatic Documents 1871-1914 (London: Methuen & Co., 1928). Vol. I, III.
- Snyder, Louis L. (ed) Documents of German History (New Jersey: Rutgers University Press, 1958).

4- الوثائق العثمانية المنشورة Published Ottoman Documents

- Altundağ, Şinasi "Mehmed Ali isyaninda, Yardin Talebinde Bulunmak Üzere 1832 Tarihind. Namik Paşa'nin Hususi Elçi Olarak Londra'ya Gönderilmesi", Tarih Vesikalari, Sayi. 12, Nisan 1943, Cilt. II.
- Inalcik, Halil. "Tanzimat ve Fransa", Tarih Vesikaleri, Sayi. 8, Ağustos 1942, Cilt. II.
- Karal, Enver Ziya. "Ingiltere'nin Akdeniz Hakimiyeti Hakkinda", Osmanli Vesikalari, Sayi. II,
- Karal, Enver Ziya. "Ragib Efendi'nin Islâhat Lâyihasi, Mahmud II. Devri", Tarih Vesikalari, (Ankara: Maarif Vekilliği Tarafindan iki ayda bir Çikarilir, 1942), Sayi. 5, Subat 1942, Cilt. I.
- Yaman, Talât Mümtaz. "Misr Valisi Mehmed Ali Paşa'nin Isyani Üzerine Anadolu ve Rumeliye Gönderilmiş Olan bir Emirname", Tarih Vesikalari (Ankara: Maarif Vekilligi Tarafindan iki ayda bir Cikarilir, 1942), Sayi. 6, Nisan 1942, Cilt. I.

ثالثاً: محاضر مجلس العموم البريطاني Hansard's Parliamentary Debates

- Hansard's Parliamentary Debates, (London: Cornelius Buck).
- 3 Series, Vol. CL (1858), Vol. CCXXX (1876), Vol. CCXXVI, Vol. CCXXVII
  (1882).
- 4 Series, Vol. XIV (1897), Vol. CXLIX (1905), CXCIII (1908).

رابعاً: السِيَر .Biographies

- Amery, Julian. The Life of Joseph Chamberlain (London: MacMillan, 1951), Vol. 4.
- Ashley, The Hon. Evelyn. The Life of Henry John Temple, Viscount Palmerston 1846-1865 (London: Richard Bentley & Son, 1876), Vol. II.
- Benson E. F. Queen Victoria (London: Longmans, Green, 1935).
- Birrell, Francis. Gladstone (London: Duckworth, 1933).
- Blake, Robert. Disraeli (London: Eyre & Spottiswoode, 1966).
- Bolitho, Hector. The Reign of Queen Victoria (London: Collins, 1949).
- Buckle, George Earle - Monypenny, William Flavelle. The Life of Benjamin Disraeli, Earl of Beaconsfield (London: John Murray, 1910-1920), Vol. 6.
- Bulwer, Sir Henry Lytton. The Life of Henry John Temple, Viscount Palmerston, With Selections from His Diaries and Correspondence (London: Richard Bentley, 1871) Vol. 1, 2.
- Burton, Isabel. The Life of Captain Sir Richard F. Burton (London: Chapman & Hall, 1893).
- Cecil, Lady Gwendolen. Life of Robert Marquis of Salisbury (London: Hodder and Stoughton, 1921, 1932), Vol. 1- 4.
- Crewe, The Marquess, Lord Rosebery (London: John Murray, 1931), Vol. I, II.
- Davis, Richard W. Disraeli (Boston: Little Brown and Co., 1976).
- Elliot, Hon. Arthur. The Life of George Joachim Goschen, First Viscount Goschen 1831-1907 (London: Longmans, Green, 1911), Vol. 1, 2.
- Feuchtwanger, Edgar. Disraeli (London: Arnold, 2000).

- Fitzmaurice, Lord Edmond. The Life of Granville George Leveson Gower, Second Earl Granville 1815-1891 (London: Longmans, Green And Co., 1905).
- Froude, J. A. Life of Earl of Beaconsfield (London: J.M. Dent & Sons, 1940).
- Garratt, The Two Mr. Gladstone (London: MacMillan, 1936).
- Gooch, G. P. Life of Lord Courtney (London: MacMillan, 1920).
- Guedalla, Philip. Palmerston (London: Ernest Benn, 1926).
- Guedalla, Phillip. The Queen and Mr. Gladstone (London: Hodder & Stoughton, 1933). Vol. I, II.
- Gwynn, Stephen - Tuckwell, Gertrude M. The Life of the R.T. Hon Sir Charles W. Dilke (London: John Murray, 1918), Vol. 1, 2.
- Halevy, Elie. Victorian Years 1841-1895 (London: Ernest Benn Limited, 1951).
- Hammond, J. L -Hammond, Baron. Lord Shaftsbury (London: Penguin Books, 1939).
- Lane-Poole, Stanley. The Life of the Right Honourable Stratford Canning, Viscount Stratford de Redcliffe (London: Longmans, Green & Co., 1888), Vol. 1, 2.
- Layard, Sir A. Henry. Sir A. Henry Layard, Autobiography and Letters from his Childhood until his Appointment as H.M. Ambassador at Madrid, (ed) by Bruce, The Hon. William, (New York: Charles Scribners Sons, 1903).
- Lee, Sir Sidney. King Edward VII, A Biography (London-New York: MacMillan & Co., 1925.1927), Vol. 1, 2.
- Malcolm-Smith, E. F. The Life of Stratford Canning, Lord Stratford de Redcliffe (London: Ernest Benn, 1933).
- Maurice, Sir F - Arthur, Sir George. The Life of Lord Wolseley (London: William Heinmann, 1924).
- Maurois, Andre. Disraeli, A Picture of the Victorian Age, Translated by, Hamish Miles (London: John Lane the Bodley Heat, 1930).
- Maurois, Andre. King Edward and his Times, Translated by, Hamish Miles (London: Cassell & Co., 1949).
- McCarthy, Justin. The Story of Gladstone Life (London: Adam and Charles Black, 1910).
- Midhat Bey, Ali Haydar. The Life of Midhat Pasha (New York: Arno Press, 1973).

- Morley, John. The Life of Richard Cobden (London: MacMillan & Co., 1950).
- Morley, John. The Life of William Ewart Gladstone (London: MacMillan, 1912). Vol. 1-3.
- Newton, Lord. Lord Lansdowne (London: McMillan And Co., 1929).
- Nicolson, Harold. Sir Arthur Nicolson, Bart. First Lord Carnock, A Study in the Old Diplomacy (London: Constable, 1937).
- Paul, Herbert Woodfield. The Life of William Ewart Gladstone (London: Thomas Nelson & Sons, U.D).
- Pears, Sir Edwin. Life of Abdul Hamid (New York - Arno Press: A New York Times Company, 1973).
- Pearson, Hesketh. Dizzy, The Life and Nature of Benjamin Disraeli, Earl of Beaconsfield (London: Methuen & Co. 1951).
- Ponsnoby, Arthur. Queen Victoria (London: Duckworth, 1933).
- Ponsonby, Arthur (His Son). Henry Ponsonby, Queen Victoria's Private Secretary, His Life from his Letters (London: MacMillan & Co., 1942).
- Robertson, C. Grant. Bismarck (London: Constable & Co., 1947).
- Ronaldshay, Earl of. The Life of Lord Curzon, Being the Authorized Biography of George Nathaniel Marquess Curzon of Kedleston (London: Ernest Benn, 1928), Vol. 1,2.
- Russell, George W. E. William Ewart Gladstone (London: J.M. Dent, 1908).
- Shannon, Richard. Gladstone (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1984). Vol. 1.
- Strachey, Lytton. Queen Victoria (London: Chatto & Windus, 1951).
- Temperley, H. W. V. Life of Canning (London: James Finch & Co. 1905).
- Trevelyan, George MaCaulay. Grey of Fallodon, Being the Life of Sir Edward Grey, Afterwards Viscount Grey of Fallodon (London: Longmans, Green, 1937).

خامساً: المذكرات Memorandums

1- المذكرات الإنجليزية.

- Amery, L. S. My Political Life (London: Hutchinson, 1953), Vol. 1.
- Bülow, Prince Von. Memoirs 1897-1903 (London & New York: Putnam, 1931), Vol. I.
- Edib, Halide. Memoirs of Halide Edib (New York – London, The Century Co. 1969).
- Fallodon, Viscount Grey of. Twenty Five Years 1892-1916 (New York: Frederick A. Stokes, 1925), Vol. I.
- Gladstone, William Ewart Gladstone. The Gladstone Diaries, (ed) by, Foot, M.R.D. (Oxford: Clarendon Press, 1968), Vol. 1, 2.
- Kemal Bey, Ismail. The Memoirs of Ismail Kemal Bey, (ed) By Sommerville Story (London: Constable and Co, 1920).
- Pears, Sir Edwin. Forty Years in Constantinople, The Recollections of Sir Edwin Pears 1873-1815 (London; Herbert Jenkins, 1916).
- Stephenson, Sir Frederick Charles Arthur. At Home and on the Battlefield, Letters from the Crimea, China and Egypt 1854-1888 (London: John Murray, 1915).
- William II, Ex-Kaiser. My Memoirs 1878-1918 (London: Cassell and Company, 1922).

2- المذكرات التركية.

- Abdülhamid, Sultan. Siyasi Hatiratim (Istanbul: Harket Yayinlari, 1974).
- Bozdağ, Ismet. Abdülhamid’in Hatira Defteri, Belgeler ve Resimlerle (Istanbul: Kervan Kitapçilik, 1975).

سادساً: المصادر والمراجع العربية.

- إحسان أوغلي، أكمل الدين (إشراف)، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة: صالح سعداوي (ط1، إستانبول 1999) م1-2.

- برج، محمد عبد الرحمن. دراسة في التاريخ الأوروبي الحديث، إنجلترا وشرق البحر الأبيض المتوسط 1876-1896 (القاهرة: الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية، 1977).
- الحصري، ساطع. البلاد العربية والدولة العثمانية، (ط 2، بيروت: دار العلم للملايين، 1960)، ص106.
- حليم، إبراهيم بك. التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية (ط1، مصر: مطبعة ديوان عموم الأوقاف، 1905).
- رشوان، عبد الله. المركز الدولي لقناة السويس ونظائرها (القاهرة: مطبعة حجازي، 1950).
- رفعت، محمد. تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، (القاهرة: دار المعارف، 1959).
- رنوفان، بيير تاريخ العلاقات الدولية 1815-1914، تعريب: جلال يحيى (مصر: دار المعارف، 1968).
- الشناوي، عبد العزيز. الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1986)، ج2-4.
- صفوت، محمد مصطفى. الاحتلال الإنجليزي لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه (القاهرة: دار الفكر العربي، 1952).
- غراي، لورد. مذكرات غراي وتبعته الحرب العالمية الكبرى، تعريب: علي أحمد شكري، (مصر: المطبعة الرحمانية، 1929).
- غربال، شفيق. محمد علي الكبير (مصر: دار المعارف الاسلامية، د.تا).
- كامل، مصطفى. المسألة الشرقية (ط1، مصر: مطبعة الآداب، 1898).رفعت، محمد. تاريخ البحر المتوسط وتياراته السياسية (القاهرة : دار المعارف، 1959)، ص 77.
- لبيب، حسين. تاريخ المسألة الشرقية (مصر: مطبعة دار الهلال، 1921).
- لودفيج، اميل. بسمارك، ترجمة: محمود إبراهيم الدسوقي (مصر: دار الهلال، 1956).
- مانتران، روبير (إشراف)، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي (ط1، القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1993)، ج2.
- المحامي، محمد فريد بك. تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي (ط6، بيروت: دار النفائس، 1988).

- مدحت باشا. مذكرات مدحت باشا، (ط 1، مصر: مطبعة هندية ، د–تا).
- نوار، عبد العزيز سليمان. تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا (القاهرة: دار الكاتب العربي، 1968).
- يكن، ولي الدين. المعلوم والمجهول، (القاهرة: مطبعة الشعب، 1909)، ج1.

سابعاً: المصادر الإنجليزية English Sources

- Ahmad, Feroz. The Young Turks, The Committee of Union and Progress in Turkish Politics 1908-1914 (Oxford: At the Clarendon Press, 1969).
- Albrecht-Carrie, Rene. A Diplomatic History of Europe Since the Congress of Vienna (London: Methuen & Co., 1958).
- Alderson, A. D. The Structure of the Ottoman Dynasty (Oxford: At The Clarendon Press, 1956).
- An American Observer. A Few Facts About Turkey Under The Reign of Abdul Hamid II (New York: 1895).
- Anderson, M. S. The Eastern Question 1774-1923, A Study in International Relations (London: MacMillan, 1972).
- Anderson, R. C. Naval Wars in the Levant, 1559-1853 (Princeton: Princeton University Press, 1952).
- Antonius, George. The Arab Awakening, The Story of the Arab National Movement (New York: Capricorn Books, 1965).
- Arnstein, Walter L. Britain Yesterday and Today 1830 to the Present (Lexington: D.C. Heath & Co., 1992).
- Bailey, Frank Edgar. British Policy and the Turkish Reform Movement, A Study in Anglo-Turkish Relations 1826-1853 (Cambridge: Harvard University Press. 1942).
- Barber, Noel. The Sultans (New York; Simon And Suehuster, 1973).
- Barker, Elisabeth. Macedonia, Its Place in Balkan Power Politics (London - New York: Royal Institute of International Affairs, 1950).
- Beazley, Raymond (Others). Russia From the Varangians to the Bolsheviks (Oxford: At the Clarendon Press, 1918).
- Bentley, Michael, Lord Salisbury's World, Conservative Environments in Late-Victorian Britain (Cambridge: Cambridge University Press, 2001).

* Bindoff, E. F. (Others). British Diplomatic Representatives 1789-1852 (London: Offices of the Society, 1934), Vol. L.
* Binkley, Robert C. Realism and Nationalism 1852-1871 (New York: Harper & Brothers Publishers, 1935).
* Blunt, Wilfrid Scawen. Secret History of the English Occupation of Egypt (London: T. Fisher Unwin, 1907).
* Bolitho, Hector (ed). The British Empire (London: B.T. Batsford, 1948).
* Bourne, K - Watt, D. C. (ed). Studies in International History (London: Longmans, Green & Co., 1967).
* Bowle, John. The Unity of European History, A Political and Cultural Survey (London: Jonathan Cape, 1948).
* Brown, W. E - Coysh, A. W. The Map Approach to Modern History 1789-1914 (London: University Tutorial Press, 1945).
* Bruce, Maurice. British Foreign Policy, Isolation or intervention? (London: Thomas Nelson and Sons, 1983).
* Bullard, Sir Reader. Britain and the Middle East From the Earliest Times to 1950 (London: Hutchinson’s University Library, 1951).
* Bülow, Prince Bernhard Von. Imperial Germany (London: Cassell & Co., 1914).
* Busch, Moritz, Bismarck Some Secret Pages of his History (London: MacMillan & Co., 1898), Vol. 1.
* Butler, David - Freeman, Jennie. British Political Facts 1900-1968 (London: MacMillan, 1969).
* Cassavetti, D. J. Hellas and the Balkan Wars (London: T. Fisher Unwin, 1914).
* Chatham House Study Group. British Interests in the Mediterranean and Middle East (Oxford: Oxford University Press, 1958).
* Cecil, Algernon. Queen Victoria and her Prime Ministers (London: Eyre & Spottiswoode, 1953).
* Chatham House Study Group. British Interests in the Mediterranean and Middle East (Oxford: Oxford University Press, 1958).
* Clarck, Edson L. The Arabs and the Turks, Their Origin and History (Boston: Congregational Publishing Society, 1876).
* Cohen, Michael J. Churchill and the Jews (London: Frank Cass, 1985).

- Conacher, J. B. Britain and the Crimea 1855-1856, Problems of War and Peace (New York: St. Martins Press, 1987).
- Coufopoulos, Demetrius. A Guide to Constantinople, (London: Adam and Charles Black, 1910).
- Crabites, Pierre. The Spoliation of Suez (London: George Routledge, 1940).
- Creasy, Sir Edwards. History of the Ottoman Turks, From the Beginning of their Empire to the Present Time (London: Richard Bentley & Sons, 1877),
- Cromer, The Earl of Abbas II (London: MacMillan, 1915).
- Cunningham, Allan. Eastern Question in the Nineteenth Century, Collected Essays (London: Frank Cass, 1993), Vol. 2.
- Currey, C. H. The British Commonwealth Since 1815 (London: Angus and Robertson, 1950), Vol. I.
- Darmstaedter, F. Bismarck and the Creation of the Second Reich (London: Methuen & Co., 1948).
- Davey, Richard. The Sultan and his Subjects (London: Chapman and Hall, 1897).
- Davison. Roderic H. Turkey (New Jersey: Englewood Cliffs, 1968).
- Dayal, Raghubir. A Textbook of Modern European History 1789-1939 (Bombay: Asia Publishing House, 1966).
- Disraeli, The Right Hon B. Thirty Years of Foreign Policy. A History of the Secretaryships of the Earl of Aberdeen and Viscount Palmerston (London: Longman, Brown, Green and Longmans, 1855).
- Dodwell, Henry. The Founder of Modern Egypt, A Study of Muhammad Ali (Cambridge: At the University Press 1931).
- Duggan, Stephen P. H. Eastern Question, A Study in Diplomacy (New York: The Columbia University Press, 1902).
- Dyer, Thomas Henry - Hassall, Arthur. A History of Modern Europe From Fall of Constantinople (London: George Bell & Sons, 1908).
- E. O. S. Hungary and its Revolutions From the Earliest Period to the Nineteenth Century with A Memoir of Louis Kossuth (London: Henry G. Bohn, 1854).
- Earle, Edward Mead. Turkey, The Great Powers and The Bagdad Railway, A Study in Imperialism (New York: The MacMillan Company, 1935).

- Edib, Halide. Turkey Faces West (New York: Arno Press, 1973).
- Edwards, William. British Foreign Policy from 1815-1933 (London: Methuen & Co., 1934).
- Eliot, Sir Charles. Turkey in Europe (London: Frank Cass & Co., 1965).
- Ensor, R. C. K. England 1870-1914 (Oxford: At The Clarendon Press, 1946).
- Ergang, Robert. Europe Since Waterloo (Boston: D.C. Heath and Co., 1954).
- Esco Foundation for Palestine. Palestine, A Study of Jewish, Arab and British policies (New Haven: Yale University Press, 1947), Vol. 1.
- Eversley, Lord. The Turkish Empire From 1288 to 1914 (London: T. Fisher Unwin, 1923).
- Eyck, Erich. Bismarck and the German Empire (London: George Allen & Unwin. 1950).
- Feiling, Keith. A History of England From the Coming of the English to 1918 (London: MacMillan & Co., 1950).
- Fisher, H. A. L. A History of Europe (London: Edward Arnold & Co., 1942).
- Florinsky, Michael T. Russia A History and An Interpretation (New York: The MacMillan Co., 1953), Vol. 2.
- Forbes, Nevill - Toynbee, Arnold J. (Others). The Balkans, A History of Bulgaria, Serbia, Greece, Rumania, Turkey (Oxford: At the Clarendon Press, 1915).
- Friedman, Isaiah, Germany, Turkey, and Zionism 1897-1918 (Oxford: At the Cambridge Press, 1977).
- Frye, N. The Near East and the Great Powers (Harvard: Harvard University Press, 1951).
- Furneaux, Robert. The First War Correspondent William Howard Russell of the Times (London: Cassell & Co., 1945).
- Gebert, W. The Crimean War (Berlin: R. Gaertners Verlagsbuch and Lung, 1903).
- Gooch, G. P. History of Modern Europe 1878-1919 (London: Cassell & Co., 1924).
- Grant, J. A - Temperley, Harold. Europe in the Nineteenth and Twentieth Centuries 1789-1939 (London: Longmans, Green and Co., 1948).

- Grant. A. J. A History of Europe (London: Longmans, Green & Co., 1930).
- Graubard, Stephen R. Burke, Disraeli, and Churchill, The Politics of Perseverance (Harvard, Harvard University Press, 1961).
- Graves, P. P. The Question of the Straits (Lonodn: Ernest Benn, 1931).
- Graves, Philip P. Briton and Turk. (London – Melbourne: Hutchinson & Co., U.D).
- Gürün, Kamuran, The Armenian File, The Meth of Innocence Exposed (London: K. Rustem and Brother, 1985).
- Halid, Halil. The Diary of A Turk (London: Adam & Charles Black, 1903).
- Hamilton, Angus. Problems of the Middle East (London: Eveleigh Nash, 1909).
- Hammond, J. L - Foot, M.R.D, Gladstone and Liberalism (New York: The MacMillan Co., 1953).
- Hanioĝlu, M Şükrü. The Young Turk in Opposition (Oxford: Oxford University Press, 1995).
- Hannah, Ian C. A History of British Foreign Policy (London: Nicholson & Watson, 1938).
- Hazen, Charles Downer. Europe Since 1815 (London: G. Bell & Sons, 1910).
- Heller, Joseph. British Policy Towards the Ottoman Empire 1908-1914 (London: Frank Cass, 1983).
- Hertz, Frederick. Nationality in History and Politics, A Psychology and Sociology of National Sentiment and Nationalism (London: Routledge & Kegan Paul, 1957).
- Hill, Sir George. A History of Cyprus (Cambridge: At the University Press, 1952).
- Hilton, Richard. The Thirteenth Power, The Middle East and the World Situation (London: Christopher Johnson, 1958).
- Hobsbawn, E. J. The Age of Capital 1848-1875 (New York: New American Library, 1979).
- Hodges, H. W. A Survey of Modern History (London: Blackie & Son, 1919).
- Hyamson, Albert M. Palestine Under Mandate 1920-1948 (London: Greenwood Press, 1976).
- Jackh, Ernest (ed) Background of the Middle East (New York: Cornell University Press, 1952).

- Jeffries, Sir Charles. The Colonial Office (London: George Allen & Unwin, 1956).
- Jelavich, Barbara. The Ottoman Empire, The Great Powers and the Straits Question 1870-1887 (Indiana: Indiana University Press, 1973).
- Jennings, Sir Ivor. Party Politics (Cambridge: At the University Press, 1961), Vol. 2.
- Jennings, W. Ivor. Cabinet Government (Cambridge: At the University Press, 1947).
- Kansu, Aykut .The Revolution of 1908 in Turkey (Leiden: E.J. Brill, 1997).
- Karpat, Kemal H (ed). The Ottoman State and its Place in World History (Leiden: E. J Brill, 1974).
- Kedourie, Elie. England and the Middle East, The Destruction of the Ottoman Empire 1914-1921 (London: Bowes & Bowes, 1956).
- Ketelbey, D. M. A History of Modern Times From 1789 to the Present Day (London: George G. Harrap & Co., 1929).
- Kinross, Lord. The Ottoman Centuries, The Rise and Fall of the Turkish Empire (New York: Morrow Quill Paperbacks, 1977).
- Kirk, George E. A Short History of the Middle East, From the Rise of Islam to Modern Times (London: Methuen & Co, 1948).
- Laffan, R. G. D. The Guardians of the Gate, Historical Lectures on the Serbs (Oxford: At the Clarendon Press, 1918).
- Landshut, S. Jewish Communities in the Muslim Countries of the Middle East (London: The Jewish Chronicle, 1950).
- Lane-Poole, Stanley. Assisted By E. J. W. Gibb & Arthur Gilman. Turkey (London: T. Fisher Unwin, 1888).
- Langer, William L. European Alliances and Alignments 1871-1890 (New York: Alfred A. Knopf, 1956).
- Langer, William L. The Diplomacy of Imperialism 1890-1902 (New York: Alfred A. Knopf, 1956).
- Laqueur, Walter. A History of Zionism (New York: Schochen Book, 1972).
- Latimer, Elizabeth Wormeley. Russia and Turkey in Nineteenth Century (Chicago: A.C. McClury, 1893).
- Lecky, W. E. H. Historical and Political Essays (London: Longmans, Green, 1910).
- Lee, Dwight E. Great Britain and the Cyprus Convention Policy of 1878 (Cambridge: Harvard University Press, 1934).

- Lenczowski, George. The Middle East in World Affairs (New York: Cornell University Press, 1952).
- Levy, Avigdor (ed). The Jews of the Ottoman Empire (New Jersey: The Darwin Press, 1994).
- Lewis, G. L. Turkey (London: Ernest Benn, 1955).
- Lewis, Bernard. The Emergence of Modern Turkey (Oxford: Oxford University Press, 1968).
- Lipson, E. Europe in the Nineteenth Century, An Outline History (London: Adam and Charles Black, 1921).
- Longrigg, Stephen Hemsley. Four Centuries of Modern Iraq (Oxford: At The Clarendon Press, 1925).
- Low, Sidney - Sanders, Lloyd C. The History of England During the Reign of Victoria 1937-1901 (London: Longmans, Green And Co., 1907).
- Lowe, Charles. Bismarck's Table-Talk (London: H. Grevel and Co., 1895).
- Lowe, Charles. Salisbury and the Mediterranean (London: Methuen & Co., 1965).
- Luke, Sir Harry. The Old Turkey and the New, From Byzantium to Ankara (London: Geoffrey Bles, 1955).
- MacDermott, Mercia. A History of Bulgaria 1393-1885 (London: George Allen & Unwin, 1962).
- MacRidis, Roy C (ed). Foreign Policy in World Politics (New Jersey: Prentice-Hall, 1972).
- Madden, Richard Robert. The Turkish Empire in its Relations With Christianity and Civilization (London: T. Cautley Newby, 1862), Vol. I, II.
- Maksudoğlu, Mehmet. Osmanli History 1289-1922 (Malaysia: International Islamic University Malaysia, 1999).
- Mange, Alyce Edythe. The Near Eastern Policy of the Emperor Napoleon III (U.S.A Greenwood Press, 1975).
- Marder, Arthur J. British Naval Policy 1880-1905, The Anatomy of British Sea Power (London: Putnam & Co., 1940).
- Mardin, Şerif. The Genesis of Young Ottoman Thought, A Study in the Modernization of Turkish Political Idea (Princeton - New York: Princeton University Press, 1962).
- Marlowe, John. Anglo-Egyptian Relations 1800-1953 (London: The Cresset Press, 1954).

- Marlowe, John. Cromer in Egypt (New York: Praeger Publishers, 1970).
- Marriott, J. A. R. A History of Europe from 1815-1939 (London: Methuen & Co, 1940).
- Marriott, J. A. R. Anglo-Russian Relations 1689-1943 (London: Methuen & Co, 1944).
- Marriott, J. A. R. England Since Waterloo (London: Methuen & Co., 1913).
- Marriott, J. A. R. Europe and Beyond, A Preliminary Survey of World Politics in the Last Half-Century 1870-1920 (London: Methuen & Co., 1933).
- Marriott, J. A. R. The Eastern Question, A Historical Study in European Diplomacy (Oxford: At The Clarendon Press, 1918).
- Marx, Karl. The Eastern Question, A Reprint of Letters Written 1853-1856, Dealing With Events of the Crimean War (New York: Augustus M. Kelley, 1969).
- McKenzie, R. T. British Political Parties, The Distribution of Power Within the Conservative and Labour Parties (New York: St Martin’s Press, 1955).
- Middleton, K. W. B. Britain and Russia, An Historical Essay (London: Hutchinson & Co, U.N).
- Miller, William. The Balkans, Roumania, Bulgaria, Servia and Montenegro (London: T. Fisher Unwin, 1923).
- Miller, William. The Ottoman Empire 1801-1913 (Cambridge: At the University Press, 1913).
- Miller, William. Travels and Politics in the Near East (London: T. Fisher Unwin, 1898).
- Millman, Richard. Britain and the Eastern Question 1875-1878 (Oxford: Clarendon Press, 1979).
- Monroe, E. The Mediterranean in Politics (Oxford: Oxford University Press, 1938).
- Mosley, Philip E. Russian Diplomacy and the Opening of the Eastern Question in 1838 and 1839 (Cambridge: Harvard University Press, 1934).
- Mowat, R. B. A History of European Diplomacy 1815-1914 (London: Edward Arnold & Co., 1933).
- Murray, William Smith. The Making of the Balkan States (New York: Columbia University Press, 1910).

- Neilson, Keith. Britain and the Last Tsar, British Policy and Russia 1894-1917 (Oxford: Clarendon Press, 1995).
- Oakes, Sir Augustus - Mowat, R.B. The Great European Treaties of the Nineteenth Century (Oxford; At the Clarendon Press, 1921).
- Özgan, Azmi. Pan Islamism, Indiana Muslims, The Ottomans and Britain 1877-1924, (Netherlands: Brill, 1997).
- Palmer, Alan. The Decline and Fall of the Ottoman Empire (London: John Murray, 1992).
- Palmer, Norman D - Perkins, Howard C. International Relations (Boston: Houghton Mifflin, 1957).
- Paneth, Philip. Turkey, Decadence and Rebirth (London: Alliance Press, 1943).
- Patrick, Mary Mills. Under Five Sultans (London: Williams And Norgate, 1930).
- Petrie, Sir Charles. Diplomatic History 1713-1933 (London: Hollis & Carter, 1947).
- Phillips, W. Alison. Modern Europe 1815-1899 (London: Rivingtons, 1908).
- Phillipson, Coleman - Buxton, Noel. The Question of the Bosphorus and Dardanelle’s (London: Stevens & Haynes, 1917).
- Puryear, Vernon John. England, Russia, and the Straits Question 1844-1856 (California: University of California Press. 1931).
- Ramsaur, Ernest Edmondson. The Young Turk, Prelude to the Revolution of 1908 (Princeton: Princeton University Press, 1957).
- Robertson, Priscillq. Revolutions of 1848, A Social History (Princeton: Princeton University Press, 1952).
- Rose, J Holland. The Development of the European Nations 1870-1914 (London: Constable and Co., 1919).
- Rothstein, Theodore. Egypt’s Ruin, A Financial And Administrative Record (London: A.C. Fifield, 1910).
- Russell, Major Frank S. Russian Wars with Turkey (London: Henry S. King, 1877).
- Russell, William Howard. Russell’s Dispatches From the Crimea 1854-1956. (ed) By Nicolas Bentley (London: Andre Deutsch, 1966).
- Sachar, Howard M. The Emergence of the Middle East 1914 - 1924 (New York: Alfred. A. Knope, 1969).
- Sandwith, Humphry. A Narrative of the Siege of Kars (London: John Murray, 1856).

- Sarkissian, A. O (ed). Studies in Diplomatic History and Historiography (London: Longmans, Green, 1961).
- Seaman, L. C. B. Victorian England, Aspects of English and Imperial History 1837-1901 (London: Methuen & Co., 1973).
- Seignobos, Charles. A Political History of Contemporary Europe Since 1814 (London: William Heinemann, 1915).
- Seton-Watson, Hugh. The Decline of Imperial Russia 1855-1914 (London: Methuen & Co., 1952).
- Seton-Watson, R. W. Britain and the Dictators, A Survey of Post-War British Policy (Cambridge: At the University Press, 1938).
- Seton-Watson, R. W. Disraeli, Gladstone and the Eastern Question, A Study in Diplomacy and Party Politics (London: MacMillan and Co., 1935).
- Seton-Watson. R. W. The Rise of Nationality in the Balkans (London: Methuen & Co., 1917).
- Sharif, Regina S. Non Jewish Zionism, Its Roots in Western History (London; Zed Press, 1983).
- Shaw, Stanford J & Shaw, Ezel Kural. History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Reform, Revolution and Republic, The Rise of Modern Turkey 1808-1975 (Cambridge: Cambridge University Press, 1977), Vol. II.
- Shotwell, James - Deak, Francis. Turkey at the Strait, A Short History (New York: The MacMillan Co., 1940).
- Simpson. F. A. Louis Napoleon and the Recovery of France 1848-1856 (London: Longmans, Green & Co., 1923).
- Smith, Goldwin. A History of England (New York: Charles Seribners Sons, 1957).
- Sokolow, Nahum. History of Zionism 1600-1918 (London: Longmans, Green and Co, 1919), Vol. 1.
- Sontag, Raymond James. Germany and England, Background of Conflict 1848-1894 (New York: D. Appleton-century company, 1938).
- Sonyel, Salahi Ramsdan. The Ottoman Armenian Victims of Great Power Diplomacy (London: K. Rustem & Brother, 1987).
- Sonyel, Salahi. The Great War and the Tragedy of Anatolia, Turks and Armenians in Maelstrom of Major Powers, (Ankara: Turkish Historical Society Printing House, 2000).
- Spector, Ivar. An Introduction to Russian History and Culture (New York: D. Van Nostrand Co., 1949).

- Stavrianos, Lefton Stavros. The Ottoman Empire: Was it the Sick Man of Europe? (New York. Rinehart, 1957).
- Stein, Leonard. The Balfour Declaration (London: Vallentine, Mitchell, 1961).
- Stojanovič, Mihailo D. The Great Powers and the Balkans 1875-1878 (Cambridge: At the University Press, 1939).
- Storrs, Ronald. Orientations (London: Nicholson & Watson, 1943).
- Sumner, B. H. Survey of Russian History (London: Duckworth, 1944).
- Swallow, Charles. The Sick Man of Europe, Ottoman Empire to Turkish Republic 1789-1923 (London: Ernest Benn, 1973).
- Swartz, Marvin. The Politics of British Foreign Policy in the Era of Disraeli and Gladstone (New York: St. Martins Press, 1985).
- Taylor, A. J. P. The Struggle for Mastery in Europe 1848-1918 (Oxford: At the Clarendon Press, 1954).
- Temperley, Harold. England and the Near East, The Crimea (London: Longmans Green, 1936).
- Terry, Charles Sanford. A Short History of Europe from the Dissolution of the Holy Roman Empire to the Outbreak of the German War 1806-1914 (London: George Routledge & Sons, 1915).
- The Cambridge History of British Foreign Policy 1783-1919 (Cambridge: At the University Press, 1923) Vol. 2.
- The Cambridge Modern History (Cambridge: At the University Press, 1909-1910), Vol. XI, XII.
- The Royal Institute of International Affairs. The Middle East, A Political and Economic Survey (London - New York Royal Institute of International Affairs, 1954).
- Thomson, David. Europe Since Napoleon (New York: Alfred A Knopf, 1957).
- Tomes, Jason. Balfour and Foreign Policy, The International Thought of A Conservative Statesman (Cambridge: Cambridge University Press, 1997).
- Trevelyan, G. M. History of England (London: Longmans, Green, 1960).
- Trevelyan, George MaCaulay. British History in the Nineteenth Century and After 1782-1919 (London: Longmans, Green & Co., 1946).

- Tuchman, Barbara, Bible and Sword. England and Palestine from the Bronze Age to Balfour (New York: University Press New York, 1956).
- Veitch, George Stead. Empire and Democracy 1837-1913 (London: T.C. & E.C. Jack, 1913).
- Vulliamy, Crimea, The Campaign of 1854-56 (London: Jonathan Cape, 1939).
- Ward, A. W - Gooch, G. P (ed). The Cambridge History of British Foreign Policy 1783-1919 (Cambridge: At the University Press, 1923) Vol. 2.
- Ward, Sir Adolphus William. Germany 1815-1890 (Cambridge: At the University Press, 1918) Vol. III.
- Ward & Lock's "The Life of Earl of Beaconsfield", Author, Statesman, Premier", Ward & Lock's Penny Historical Series. (London: Ward Lock & Co., U.D).
- Ward & Lock's "The Life of William Ewart Gladstone", Statesman, Scholar, Philanthropist". Ward & Lock's Penny Historical Series, (London: Ward Lock & Co., U.D).
- Webb, R. K. Modern England from the Eighteenth Century to the Present (New York: Harper & Row Publishers, 1980).
- Webster, Sir Charles. The Foreign Policy of Palmerston 1830-1841, Britain, The Liberal Movement and the Eastern Question (London: G. Bell & Sons, 1951).
- Williamson, James A. A Short History of British Expansion, The Modern Empire and Commonwealth (London: MacMillan and Co., 1953).
- Williamson, James A. The Evolution of England, A Commentary on the Facts (Oxford: At the Clarendon Press, 1944).
- Wirthwein, Walter G. Britain and Balkan Crisis 1875-1878 (New York: Columbia University Press, 1935).
- Wolf, Leonard S. The Future Of Constantinople (London: George Allen & Unwin, 1917).
- Woodward, E. L. Great Britain and the German Navy (Oxford: At The Clarendon Press, 1935).
- Woodward, Sir Llewellyn. The Age of Reform 1815-1870 (Oxford: At the Clarendon Press, 1962).
- Woolf, Leonard S. The Future of Constantinople (London: George Allen & Unwin, 1917).
- Yale, William. The Near East, A Modern History (Michigan: The University of Michigan Press, 1958).

- Zebel, Sydney. Balfour, A Political Biography (Cambridge: At The University Press, 1937).
- Zeine, Zeine N. The Emergence of Arab Nationalism, With Background Study of Arab-Turkish Relations in the Near East (Beirut: Khayats, 1966).
- Zürcher, Erik J. The Unionist Factor, The Role of the Committee of Union and Progress in the Turkish National Movement 1905-1926 (Leiden: E.J.Brill, 1984).
- Zürcher, Erik J. Turkey A Modern History (London: I.B. Tauris, 1993).

ثامناً: المصادر العثمانية Ottoman Sources

- عثمان نوري. عبد الحميد ثاني ودور سلطنتي، حيات خصوصية وسياسة سي (إستانبول: كتانجانه إسلام وعسكري: إبراهيم حلمي 1327هـ).
- أحمد صائب. عبد الحميدك أوائل سلطنتي (القاهرة: هندية مطبعة سنده طبع أولنمشدر، 1326 هـ).

تاسعاً: المصادر التركية Turkish Sources

- Akşin, Sina. Jön Türk, Hareketinin Dönemlendirilmesi, VII Türk Tarih Kongresi Kongreye Sunulan Bildirileri (Ankara: Türk Tarih Kurumu Besmevi), Cilt. 3
- Aksun, Ziya Nur. Osmanli Tarhi, Osmanli Devleti'nin Tahlilli, Tenkidli Siyasi Tarihi (Istanbul: Ötüken Neşriyat A.Ş. 1995), Cilt. 3, 4.
- Armaöglu, Fahir H. Siyasi Tarih Dersleri 1789-1919 (Ankara: Sevinç Matbaasi, 1961).
- Atilhan, Cevat Rifat. Islâmi Saran tahlike ve Siyonizm ve Protokolar (Istanbul: Gün Matbaasi, 1955).
- Basgün, Neclâ. Türk-Ermeni Ilişkileri, Abdülhamid'in Cülusundan Zamanimiza Kadar (Ankara: San Matbaasi, 1970).
- Bayur, Hikmet. XX. Yuzyilda Türklugun Tarih ve Acun Siyasasi Uzerindeki Etkileri (Ankara: Türk Tarih Kurumu Basimevi, 1947).
- Bayur, Yusuf Hikmet. Türk Inkilâpi Tarihi (Ankara: Türk Tarih Kurumu Basimevi, 1964), Cilt. I, Kism. 2.

- Cassar, George H. Çanakkale ve Fransizlar Türkçesi, Nejat Dalay (Istanbul: Milliyet Yayinlari, 1974).
- Eraslan, Cezmi. II. Abdülhamid ve Islâm Birliği Osmanli Devleti'nin Islâm Siyaseti 1856-1908 (Istanbul: Ötüken, 1992).
- Göztepe, Tarik Mümtaz. Gazi Osman Paşa, Istanbulun Kollarinda (Instabul: Sinan Matbassi, 1946).
- Gülhane Hatti Hümâyunu, 150 Yilinda Tanzimat Hakki Dursun Yilsiz, Yayina Hazirlayan (Ankara: Türk Tarih Kurumu Basimevi, 1992).
- III Türk Tarih Kongresi. Ankara: 15-20 Kasim 1943 (Ankara: Türk Tarih Kurumu Basimevi, 1948).
- Ilter, Erdal. Ermeni Kilisesi ve Teror (Ankara: Ankara Üniversitesi, 1996).
- Karal, Enver Ziya. Birinci Meşrutiyet ve Istibdat Devirleri 1876-1907 (Ankara: Türk Tarih Kurumu Basimevi, 1983).
- Karal, Enver Ziya. Osmanli Tarihi, Islahat Ferman-i Devri 1856-1861 (Ankara: Türk Tarih Kurumu Basimevi, 1983), Cilt. VI.
- Karal, Enver Ziya. Osmanli Tarihi, Islahat Ferman-i Devri 1861-1876 (Ankara: Türk Tarih Kurumn Basimevi, 1956), Cilt. VII.
- Karal, Enver Ziya. Osmanli Tarihi, Nizam-i Cedit ve Tanzimat Devirleri 1798-1856 (Ankara: Türk Tarih Kurumu Basimevi, 1947), Cilt. V.
- Kaylan, Aziz. Kirim Savaşi (Istanbul: Milliyet Yayinlari, 1975).
- Kocabaş, Süleyman. Sultan II. Abdülhamid Şahsiyeti ve Politikasi (Istanbul: Vatan Yayinlari, 1995).
- Kösoğlu, Nevzat. Türk Dunyasi Tarihi ve Türk Medeniyeti, Üzerine Düşunceler (Istanbul: Ötüken Neşriyat, 1990).
- Kuran, Ahmed Bedevi. Inkilâp Hareketleri ve Milli Mücadele (Istanbul: Baha Matbassi, 1956).
- Kuran, Ahmed Bedevi. Inkilâp Tarihimiz ve Jön Türkler (Istanbul: Tan Matbaasi, 1945).
- Kurat, Yuluğ Tekin. Henry Layard'in Istanbul Elçiliği 1877-1880 (Ankara: Ankara Üniversitesi Basimevi, 1968).
- Kutay, Cemal. Prens Sabahattin Bey, Sultan II. Abdülhamit, Ittihad ve Terakki (Istanbul: Mustafa Unan, 1967).
- Kütükoğlu, Mübahat S. 1838 Osmanli - Ingiliz Ticaret Muhedesi, Türk-Ingiliz Ilişkileri 1583-1984 (Ankara: Kurtuluş Ofest Basimevi, 1985).

- Oğuz, Burhan. Yüzyillar Boyunca, Alman Gerçeği ve Türkler (Istanbul: Can Matbaa, 1983).
- Possier, Edmond. Avrupa'nin Siyasi Tarihi 1815-1919, Terceme eden, Ali Kemali Aksüt (Istanbul: Fazilet Basimevi, 1943).
- Şaker, Ziya. Ikinci Sultan Hamit Şahsiyeti ve Hususiyetleri (Istanbul: Anadolu Türk Kitap Deposu, 1943).
- Şaker, Ziya. Sultan Hamid'in Son Günleri (Istanbul: Ankara Türk Kitap Deposu, 1943).
- Sedes, I. Halil, 1877-1878 Osmanli-Rus ve Romen Savasi (Istanbul: Askeri Matbaa, 1940).
- Şehsuvaroğlu, Halûk. Y, Sultan Aziz, Hususi, Siyasi Hayati, Devri ve Ölümü (Istanbul: Hilmi Kitabevi, 1949).
- Türközü, Halil Kemâl. Ermeni Mezâlimi (Ankara: Türk Kültürünü Araştirma Enstitüsü, 1995).
- Ullmann, H. Levy - Guetzevitch, B. Mirkine. Milletlerin Hukuki Hayati Serisinden Türkiye (Istanbul: Sertel Matbaasi).
- Yilmaz, Ömer Faruk. Belgelerle, Osmanli Tarihi (Istanbul: Osmanli Yayinevi, 1999), Cilt.3, 4.
- Zia, Nasim. Kibris'in Ingiltere'ye Geçişi ve Adada Kurulan Ingiliz Idaresi (Ankara: Ayyildiz Matbaasi, 1975).

عاشراً: المصادر الفرنسية France Sources

- Fesch, Paul. Constantinople, aux derniers jours d' Abdul Hamid (New York: Burt Franklin, 1971).
- Hoschiller, Max. L'Europe Devant Constantinople (Paris: Librairie des Sciences Politiques et Sociales, 1916).
- Kamel, Sayed. La Conférence de Constantinople et la Question Egyptienne en 1882 (Paris: Librairie Felix Alcan, 1913).
- Ludwig, Emil. La Mediterranee, Destinees d'une Mer, Traduit de I'Allemand Par, Georges Strem (New York: Editions de la Maison Francaise, 1943), Vol. II.
- Tonnele, Jean. L'Angleterre en Mediterranee (Paris: Charles - Lavuzelle, 1952).
- Ubicini, M. A - Courteille, Pavet de. Etat Present de L'Empire Ottoman, Statistique, Gouvernement, Administration, Finances, Armee, Communautes Non Musulmanes, etc (Paris: Librairie Militaire de J. Dumaine, 1876).

الحادي عشر: المقالات الإنجليزية British Articles

- Akgun, Secil. "The Emergence of Tanzimat in the Ottoman Empire", Osmanli Tarihi Araştirma ve Uygulama Merkezi Dergisi 'OTAM', Sayi. 2, Ocak1991, (Ankaka: Ankara Üniversitesi, 1991).
- Anderson, Olive. "Cabinet Government and the Crimean War", The English Historical Review. Vol. XXIX, No. 312, July 1964.
- Baron, Salow W. "Jewish Question in the Nineteenth Century", The Journal of Modern History, Vol. X. March 1938, No. 1.
- Davison, Roderic H. "Turkish Attitude Concerning Christian-Muslim Equality in the Nineteenth Century", The American Historical Review, Vol. LIX, No. 4, July 1954.
- Douglas, Roy. "Britain and the Armenian Question 1894-7", The Historical Journal, Vol. 19, March 1976, No. I.
- Edward, J. G - Richard, Pares (ed). "The Jerusalem Bishopric 1841", The English Historical Review, Vol. LXIV, July 1949.
- Firth, C. H. "England and Austria", Transactions of the Royal Historical Society, 3 Series, Vol. XI, 1917.
- Halim, A. "Russo-Turkish War of 1876-77 and the Muslims Of Bengal". VI Türk Tarih Kongresi (Ankara: Türk Tarih Kurumu Basimevi, 1967).
- Herkless, J. L. "Stratford, The Cabinet and the Outbreak of The Crimean War", The Historical Journal, Vol. XVIII, No. 3 1975.
- Hurewitz, J. C. "Ottoman Diplomacy and the European State System", The Middle East Journal, Vol. 15, Spring 1961, No. 2.
- Iseminger, Gordon L. "The Old Turkish Hands, The British Levantine Consuls 1856-1876", The Middle East Journal, Vol. 22, Summer 1968, No. 3.
- Jefferson, Margaret M. "Lord Salisbury and the Eastern Question 1890-1898", The Slavonic and East European Review. Vol. XXXIX, No. 92, December 1960.
- Jefferson, Margaret M. "Lord Salisbury's Conversations with the Tsar at Balmoral, 27 and 29 September 1896", The Slavonic and East European Review, Vol. XXXIX, No. 92, December 1960.
- Jenkins, T. A. "Gladstone, The Whigs and the Leadership of Liberal Party 1879-1880", The Historical Journal, Vol. 27, June 1984, No. 2.

- Kennedy, Paul M. "German World Policy and Alliance Negotiations with England 1897-1900", The Journal of Modern History, Vol. 45, No. 4, December 1973.
- Kornberg, Jacques. "Theodore Herzl: A Reevaluation", The Journal of Modern History, Vol, 52, No. 2, June 1980 (Chicago. The University of Chicago Press).
- Kumar, Ravinder. "The Records of the Government of India on the Berlin - Baghdad Railway Question", The Historical Journal, Vol. 5, 1962, No. I (Cambridge: Cambridge University Press).
- Lee, Dwight E. "A Turkish Mission to Afghanistan 1877", The Journal of Modern History, Vol. XIII. March 1941, No. 1.
- Marder, Arthur J. "British Naval Policy in 1878", The Journal of Modern History, Vol. XII, No. 3.
- Martel, Gordon. "Liberalism and Nationalism in the Middle East: Britain and the Balkan Crisis of 1886", The Middle Eastern Studies, Vol. 21, No. 2, April 1985.
- Medlicott, W. N. "Austria-Hungary, Turkey and the Balkans", The New Cambridge Modern History (Cambridge: At the University Press, 1960), Vol. XI.
- Medlicott, W. Norton. "Bismarck and Beaconsfield", within: Studies in Diplomatic History and Historiography (ed), by, A. O. Sarkissain) London: Longmans Green, 1961).
- Medlicott, W. N. "The Gladstone Government and the Cyprus Convention 1881-1885", The Journal of Modern History, Vol. XII, June 1940, No. 2.
- Mosse, W. E. "England, Russia and the Romanian Revolution of 1866", The Slavonic and East European Review, Vol. XXXIX, No. 92, December 1960.
- Mosse, W. E. "The Negotiations for A Franco-Russian Convention, November 1856", The Cambridge Historical Journal, Vol. X, No. 1, 1950.
- Mosse, W. E. "The Return of Rachid Pasha, An Incident in Career of Lord Stratford de Redcliffe", The English Historical Review, No. CCLXIX, October 1953, Vol. LXVIII.
- Parry J.P. "Disraeli and England", The Historical Journal, Vol. 43. No. 3. September 2000.
- Penson, Lillian M. "The New Course in British Foreign Policy 1892-1902", Transactions of the Royal Historical Society, 4 Series, Vol. XXV, 1943.

- Penson, Lillian M. “Obligations by Treaty: Their Place in British Foreign Policy 1898-1914” Within: Studies in Diplomatic History and Historiography (ed), by. A.O. Sarkissian, (London: Longmans, Green, 1961).
- Porter, Bernard. “British Foreign Policy in the Nineteenth Century”, The Historical Journal, Vol. 23, No. 1, March 1980.
- Ramm, Agatha. “The Crimean War”, The New Cambridge Modern History (Cambridge: At the University Press, 1960), Vol. X.
- Rodkey, F. S. “Lord Palmerston’s Policy for Rejuvenation of Turkey 1839-1841”, Transactions of the Royal Historical Society, 4 Series, Vol. XII, 1929.
- Rose, Sir E. Denison. “The Making of Modern Turkey”, Journal of the Royal Central Asian Society, Vol. XXIV, April 1937, Part. II.
- Sarkissian, A. O. “Concert Diplomacy and the Armenians 1890-1897” Within: Studies in Diplomacy History and Historiography (ed), by A.O. Sarkissian, (London: Longmans, Green, 1961).
- Şaşmaz, Musa. “The Legitimacy of the Emergence of the Armenian Question”, Osmanli Tarih Araştirma ve Uygulama Merkezi Dergisi OTAM, Ankara Üniversitesi, Sayi.8, 1977.
- Schroeder, Paul W. “Bruck Versus Buol, The Dispute Over Austrian Eastern Policy 1853-1855”, The Journal of Modern History, Vol. 40. No. 2. June 1968.
- Seton-Watson, R. W. “The Foundations of British Policy”, Transactions of the Royal Historical Society.
- Thornton, A. P. “British Policy in Persia 1858-1890” The English Historical Review, No. CCLXXIII, October 1954, Vol. LXIX.
- Thornton, A. P. “The Mediterranean, The Middle East and Egypt”, The New Cambridge Modern History (Cambridge: At the University Press, 1962), Vol. XI.

الثاني عشر: المقالات التركية Turkish Articles

- Baysun, M Cavit. “Msutafa Reşid Paşa’nin ve Londra Sefaretleri Esnasindaki Siyasi Yazilari, tarih Vesikalari”, Sayi. 6, Nisan 1942, (Ankara: Maarif Vekilliği Tarafindan Iki Ayda bir Çikarilir, 1942), Cilt. 1.

- Cemil, Bahtiyar. “Yakin Şark Tarihi’nin en Muhim Vakalarindan, Tarihte Ermeni Meselesi”, Resimli Tarih Mecmuasi, Sayi. 12, Aralik 1950.
- Günay, Selçuk. “II Abdülhamid Döneminde Suriye ve Lübnan’da Arap Ayricilikli Hareketlerinin Başlamasi ve Devlet’in Tedbirleri” (Ankara Üniversitesi: Tarih Araştirmalari Dergisi, 1995) Cilt XVII, Sayi. 28, 1996.
- Inal, Halil. “Tanzimat Nedir”, Tarih Araştirmalari (Istanbul: Cumhuriyet Matbaasi, 1940).
- Kurat, Yuluğ Tekin. “1878-1919 Arasinda Türk-Rus Ilişkileri”, Tarih Araştirmalari Dergisi 1992-1994, Ankara Üniversitesi. Cilt. XVI, Syai. 27.
- Lozan, Stefan. “Abdülhamid’in Selanikten Getirilisi”, Resimli Tarih Mecmuasi, Osmanli Tarihi Araştirma ve Uygulama Merkezi Dergisi “OTAM” (Ankara: Ankara Üniversitesi), Sayi. 1, Ocak 1950
- Özçelik, Selahittin. “Osmanli iç Hukukunda Zorunlu bir Tehir, Mürted Maddesi”, Osmanli Tarihi Araştirma ve Uygulama Merkezi Dergisi OTAM, Ankara Üniversitesi, Sayi.11, 2000.
- Uzunçarşili, Ismail Hakki. “Ikinci Abdülhamid’in Ingiliz Siyasetine dâir Muhtiraleri”, Tarih Dergisi (Istanbul Üniversitesi: Edebiyat Fakültesi, 1954), Cilt. VII, Sayi, 10, Eylul.

الثالث عشر: الموسوعات.

- Encyclopedia Britannica. (U.S.A: International Copyright Union, 1971). Vol.4.
- The Jewish Encyclopedia. (U.S.A: Ktav Publishing House, 1990) Vol.1.21.
- Encyclopaedia Judaica (Jerusalem: Keter Publishing House, 1978) Vol.
- The Encyclopedia of Islam, A Dictionary of the Geography, Ethnography and Biography of the Muhammadan Peoples, (Leiden: E. J. Brill - London: Luzac & Co., 1936), Vol. I.

الرابع عشر: الرسائل الجامعية.

- السيد، نعمة حسن محمد. بريطانيا وسياسة العزلة المجيدة 1879–1907، إشراف: عبد الحميد البطريق – محمد عبد الوهاب سيد أحمد، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم التاريخ، رسالة ماجستير غير منشورة 1999.

الخامس عشر: الصحف والمجلات، مكتبة الجامعة الأردنية (الأردن).

- صحيفة الاتحاد العثماني. بيروت، 1908–1909 ميكروفيلم رقم 2391.
- صحيفة العمران. دمشق، 1908–1909 ميكروفيلم رقم 1233.
- مجلة النبراس. بيروت، 1909 ميكروفيلم رقم 1166.
- مجلة المؤيد. مصر، 1909 ميكروفيلم رقم 1214.
- مجلة المقتطف. مصر 1909.

الملخص

"سياسة بريطانيا تجاه الدولة العثمانية 1839-1909"

“The British Policy Towards the Ottoman Empire 1839-1909”

تنقسم هذه الدراسة إلى مقدمة وتمهيد و7 فصول وخاتمة.

تناول التمهيد: فلسفة السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية حتى عام 1838، وهو بمثابة مدخل يعطى فهماً عاماً وتلخيصاً لسياسة بريطانيا تجاه الدولة العثمانية والتي من شأنها تسهيل الربط بين فصول الدراسة.

الفصل الأول: تم البحث فيه عن بريطانيا والمسألة المصرية من عام 1838-1841 وتطور المسألة المتعلقة بالحروب التي خاضها محمد علي، وموقف بريطانيا المؤيد للدولة العثمانية والمعارض له ولفرنسا التي عملت على دعمه، وانتهت هذه المسألة بعقد مؤتمر لندن عام 1840 حيث عادت الأمور إلى ما كانت عليه في السابق.

الفصل الثاني: تم الحديث فيه عن الدبلوماسية السياسية البريطانية حتى حرب القرم 1853، حيث تم توضيح الأسباب والمقدمات التي أدت إلى هذه الحرب وموقف حكومة بريطانيا منها.

الفصل الثالث: وهو بعنوان الدبلوماسية السياسية البريطانية خلال حرب القرم 1853-1856، حيث تم التطرق إلى موقف بريطانيا من مسألة إعلان روسيا الحرب على الدولة العثمانية وتطورات الموقف حتى قيام بريطانيا وفرنسا والدولة العثمانية بإعلان الحرب بدورهم على روسيا، الأمر الذي كان نهايته التوصل إلى مؤتمر واتفاقية باريس عام 1856، والتي وضعت حداً لهذه الحرب، وأرست أسس جديدة في العلاقات التبادلية بين بريطانيا والدولة العثمانية.

الفصل الرابع: الدبلوماسية السياسية البريطانية حتى الحرب الروسية العثمانية 1877، حيث تم التطرق إلى المقدمات والأسباب التي أدت إلى وقوع الحرب، وموقف حكومة بريطانيا منها، وانعكاس ذلك على العلاقة بين بريطانيا والدولة العثمانية.

الفصل الخامس: تناول الدبلوماسية السياسية البريطانية أثناء الحرب الروسية العثمانية 1877-1878، وموقف حكومة بريطانيا والملكة والمعارضة والرأي العام البريطاني من هذه الحرب، وأثرهما على العلاقة القائمة بين الدولتين.

الفصل السادس: الدبلوماسية السياسية البريطانية ,مؤتمر برلين 1878؛ وهو المؤتمر الذي أعقب الحرب الروسية العثمانية، حيث استطاعت بريطانيا الحصول على جزيرة قبرص من الدولة العثمانية؛ مقابل قيام بريطانيا بحمايتها ضد أي اعتداء روسي عليها في آسيا، مع التركيز على الإنجازات البريطانية في المؤتمر.

الفصل السابع: بريطانيا وسياسة تقطيع أوصال الدولة العثمانية، مثل احتلال مصر وموقف بريطانيا من الأقليات العرقية والدينية داخل الدولة العثمانية وخصوصاً الأرمن، ودعم المعارضة العثمانية.

Abstract

"The British Policy Towards the Ottoman Empire 1839-1909"

The study is divided into a introduction, preface, seven chapters and a conclusion

The prefaces: deals with the British philosophy towards the Ottoman Empire as an introduction to give an overview as well as a summary for the British policy towards the Ottoman Empire in order to easily correlating chapters of the study.

The First Chapter: is about Britain and the Egyptian Question since 1838 to 1841, the development of the question related to wars led by Mohamed Ali, the Britain stand that supported then contradicted the Ottoman Empire along with France that worked to support it. The question ended with the London Conference 1840 where everything were settled back to its original position.

The Second Chapter: is about the British policy just prior to Crimea War 1853, as the reasons and initiations that led to that war and the British situation due to it.

The Third Chapter: "The British policy during Crimean war 1853- 1856" dealing with the British Situation due to Russian declaration of war against the Ottoman Empire, the development of the question till consequently Britain, France and Ottoman Empire jointly declared war against Russia, a situation ended with Paris conference and treaty 1856 that put an end to the Crimean War, in addition the treaty established a new principles for interrelations between Britain and the Ottoman Empire.

The Forth Chapter: "The British policy prior to the Russian-Ottoman War 1877, the chapter dealt with the reasons and initiations that led to such war, the British position related to it and the effects on the Ottoman-British relationships.

The Fifth Chapter: dealt with the British policy during the Ottoman-Russian war during 1877-1878, the situation of the British

government, the Queen, the opposition and the public opinion dissenting such war, and the consequential effects on the standing relationships between the two countries.

The Sixth Chapter: “British political policy and Berlin Conference 1878”; a conference that followed the Russian-Ottoman war, in which Britain succeeded in taking Cyprus from the Ottoman Empire in a compensation of protecting the Ottoman Empire against any Russian aggression in Asia, the chapter also concentrated on the British achievement in this conference.

The Seventh Chapter: “Great Britain and partition of the Ottoman Empire”, especially occupied of Egypt, and Great Britain position towards the minorities, especially the Armenians, and the position towards supporting the Ottoman opposition.



سياسة بريطانيا تجاه الدولة العثمانية ١٨٣٩ - ١٩٠٩

British Policy Towards the Ottoman Empire 1839-1909

المؤلف في سطور

د. يوسف حسين عمر

- ولد عام ١٩٧٣
- من قرية هربيا المدمرة جنوب المجدل المحتلة عام ١٩٤٨
- درس المرحلة الإبتدائية في مدارس وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في مخيم الشاطئ بغزة
- درس المرحلة الثانوية في مدرستي الكرمل و فلسطين بغزة
- حصل على درجة الأجازة العالية البكالوريوس من قسم التاريخ في الجامعة الإسلامية بغزة بتقدير عام جيد جداً
- حصل على درجة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر من جامعة اليرموك في الأردن بتقدير عام جيد جداً
- حصل على درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر - تاريخ سياسي - من كلية آداب جامعة عين شمس بمصر بتقدير عام "مرتبة الشرف الأولى"
- من مؤلفاته كتاب:

أسباب خلع السلطان عبد الحميد الثاني ١٨٧٦ - ١٩٠٩

